المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: رسائل وأطروحات رقم 34

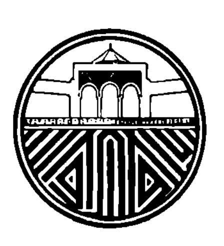


خالد بن الصغير

المغرب وبريطانيا العظمى
في القرن التاسع عشر
(1856 - 1886)

المغرب وبريطانيا العظمى

في القرن التاسع عشر



منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة : رسائل وأطروحات رقم 34



المغرب وبريطانيا العظمى

في القرن التاسع عشر

(1856-1886)

خالد بن الصغير

1997

الكتاب	**المغرب وبريطانيا العُظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886).**
المؤلِّف	خالد بن الصغير.
الناشر	منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
سلسلة	رسائل وأطروحات.
الغلاف	إعداد عمر أفا.
لوحة الغلاف	لوحة زيتية أصلها عند روبرت حفيد جون دراموند هاي في بريطانيا.
الخطوط	بلعيد حميدي.
الحقوق	محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 1970/07/29.
التصفيف	أنسيف الزنايدي، الرباط ـ هاتف : 72.70.66/73.07.22.
الطبع	مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء.
ردمك	.9981-825-76-X
التصنيف الدولي	.1113-0334
الإيداع القانوني	.1997/5
الطبعة الثانية	.1997

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين كلية الآداب ومؤسسة كونراد أدناور

مُقدمة الطبعة الثانية

أصل هذا الكتاب بحث جامعي نوقش في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط يوم 30 يونيو 1989، وتكونت لجنة مناقشته من الأساتذة إبراهيم بوطالب رئيسا ومحمد المنصور مقررا والفقيد جرمان عياش عضوا، فنال به المؤلف دبلوم الدراسات العليا في التاريخ بميزة حسن جدا. وقد اختاره الأستاذ جرمان عياش، الذي كان يشرف وقتئذ على سلسلة العلوم الإنسانية في الشركة المغربية للنشر «ولادة»، بالدار البيضاء، ليكون أول منشوراتها العربية.

صدرت طبعته الأولى سنة 1990، فتشرف مؤلفه بالحصول في السنة نفسها على جائزة المغرب للكتاب التي تنظمها وزارة الشؤون الثقافية. ثم أدرجت الجمعية المغربية للبحث التاريخي هذا الكتاب ضمن أنشطتها الثقافية، فقدم الأستاذ جامع بيضا رفقة المؤلف عرضا نقديا له في كليتي الآداب والعلوم الإنسانية في مكناس ومراكش في نهاية 1991 وبداية 1992[1]. كما عرف الأستاذ محمد كنبيب بالكتاب في عرض مركز باللغة الفرنسية في مجلة هسبريس تمودا[2].

واختار السيد بوشعيب الإدريسي، مدير مدرسة فهد العليا للترجمة بطنجة، هذا الكتاب مشكورا، تقديرا لأهميته، فقرر إصدار طبعة مترجمة له إلى اللغة الإنجليزية. وتولى القيام بالترجمة مالكولم ويامس والسيد واترسون، وهما أستاذان إنجليزيان متخصصان في الترجمة في المؤسسة المذكورة.

وحين علم الأستاذ المحترم السيد عبد الواحد بنداود، قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، بنفاد الطبعة الأولى من هذا الكتاب، رحب بإصدار طبعة ثانية له ضمن منشورات الكلية، فحثنا على ضرورة مراجعة الطبعة الأولى وتصحيحها وتنقيحها بحذف ما يجب حذفه أو إضافة ما يجب إضافته، حتى لا يكون الأمر مجرد إعادة نشر للكتاب نفسه في

---

(1) انظر جامع بيضا، تقديم كتاب «المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856–1886)»، في **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، العدد السابع عشر، ص. 107–122.

(2) Khalid Ben Srhir : **Le Maroc et la Grande-Bretagne au XIXème siècle (1856-1886)**, Casablanca, Wallada, 1990, 505p. (Mohammed Kenbib), in **Hespéris-Tamuda**, Vol. XXIX, fascicule 1, 1991, pp. 155-158.

صورته الأولى. وكانت استفادتنا كبيرة في هذا الشأن من الملاحظات النيرة التي تفضل الإخوة الأساتذة والباحثون بتنبيهنا إليها، سواء من حيث اللغة أم من حيث المضمون. ونخص منهم بالذكر الأساتذة جامع بيضا ومحمد معتصم من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، والباحث المقتدر السيد مصطفى بوشعراء. واستغرقت المراجعة والتصحيحات قرابة سنة كاملة، فأضفنا إحالات جديدة على وثائق لم نكن قد تمكّنّا من استغلالها في الطبعة الأولى، وخاصة منها محتويات مديرية الوثائق الملكية بالرباط التي وضعها رهن إشارتنا مشكوراً مؤرخ المملكة السيد عبد الوهاب بنمنصور. كما تداركنا كثيرا من الأخطاء اللغوية والتاريخية والمطبعية الواردة في الطبعة الأولى وعززنا متن الكتاب بصور ووثائق، مما يجعل القارئ فعلاً أمام طبعة ثانية جديدة مزيدة ومنقحة.

ولما تضمنت المقدمة التي وضعها الفقيد جرمان عياش لهذا الكتاب، منذ سنوات خلت، نقداً صريحا للمؤرخ الفرنسي جان لوي مييج (J.-L. Miège) لا أشاطره إياه بالضرورة، ولا يعرف أسبابه العميقة إلا هما معا، فقد اقترح عليّ بعض الزملاء حذفها وتعويضها بمقدمة جديدة يحررها شخص آخر. لكنني ترددت كثيرا في القيام بذلك، احتراما لروح الفقيد جرمان عياش، وحفاظا على أفكاره ومواقفه التي يبقى هو وحده المسؤول الأول والأخير عنها. أما الأستاذ مييج، فإن مساهمته العلمية وإثارته لاهتمام الباحثين المغاربة بتاريخ المغرب المعاصر أمران لا يمكن نكرانهما بأي حال من الأحوال، ولا يسعنا إلا تقدير عمله الكبير واحترامه.

وأرى من الواجب عليّ، في نهاية هذا التقديم، أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل في مختلف مراحله، وأخص منهم بالذكر الأستاذ المحترم محمد المنصور الذي أشرف على هذا البحث بعناية كبيرة، والأستاذ إبراهيم بوطالب والفقيد جرمان عياش اللذين أثريا هذا البحث بملاحظاتهما القيمة؛ كما أوجه شكري العميم إلى أصدقائي محمد بن مدني الذي آواني في لندن، ومصطفى أريب الذي شجعني على السير قدما في مواجهة صعوبات هذا العمل، وإلى مديري المركز الثقافي البريطاني في الرباط الذين مكنوني من السند المادي الذي خفف عليَّ مصاريف البحث والإقامة في الديار البريطانية.

كما أجدد شكري للسيد عبد الواحد بنداود، القيدوم المحترم، على ترحيبه بإدراج هذا الكتاب ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

والله ولي التوفيق

الرباط، 17 أكتوبر 1996

خالد بن الصغير

تقديم

للفقيد جرمان عياش

مع أنني لست المشرف على إنجاز الرسالة التي تناقش اليوم، فإنني عرفت صاحبها خالد بن الصغير منذ سنين لما كان يحضر إجازته، وقدرت آنذاك بحثه حول أحداث وادي زم سنة 1955 تقديرا. ولم ينصرف عنه بصري لما انتقل إلى تحضير رسالته تحت إشراف زميلنا محمد المنصور المحترم. وأتذكر ما كان له من التردد حين اختياره لموضوع هذه الرسالة «**العلاقات المغربية البريطانية**»، لأنه انتبه إلى أن هذا الموضوع قد عالجه مييج (Miège) في كتابه «**Le Maroc et l'Europe**». وتفسيرا لهذا التردد علينا ألاّ ننسى ما كان من الهيبة لهذا الكتاب لدى كثير من الناس الذين يعتبرونه هرما يتحدى القرون، ومؤلفه قطبا في تاريخ المغرب، من الحلال الاقتباس منه؛ أما إعادة النظر فيما كتبه، فحرام. حتى إذا تأكد من أن الكتاب المذكور ليس من الهرم في شيء، وإنما هو شجرة مغروسة في تربة عقيمة يعوزها السماد الذي لابد منه، وأعني الوثائق المغربية، اكتشف فيه صاحب الرسالة مواضع ضعف عديدة، إما لعدم تعمقه في بعض النقط الأساسية، وإما لتجاهل المؤلف التام للجهود التي كان يبذلها الشعب المغربي للخلاص من السيطرة الأجنبية. حينذاك اختفى تردده وثبتت عزيمته لتسليط ما يكفي من الأضواء على جانب من تاريخ المغرب ما زال يكتنفه كثير من الغموض، وتزوره أساطير كثيرة.

من الحق أن أمله قد خاب بادئ ذي بدئ لما شرع في البحث داخل الخزانة الملكية، مع ما فيها من الوثائق النفيسة، لكنها غير كافية لاسترجاع تسلسل الأحداث المطّرد، لما بينها من الثغرات، خصوصا وأن الكثير منها قد نقل إلى مديرية الوثائق. فمن حسن الحظ أنه عثر في إنجلترا ـ بالوفرة ـ على كمية لا تحصى من الوثائق التي لم يسبقه أحد إلى استغلالها، وهي كفيلة بتجديد الصورة التي كانت شائعة لحد الآن عن العلاقات المغربية الإنجليزية وتكميلها.

وبما يجدر ذكره من جهة أخرى، هو أن هذه الوثائق تمتاز، زيادة على وفرتها، بكونها مزدوجة الأصل، أي أن جزءاً منها وثائق إنجليزية تعبر عن وجهة نظر الفريق الإنجليزي. على أن الجزء الآخر يتكون من وثائق مغربية الأصل، أي أنها رسائل صادرة إما عن السلطان وإما عن ممثليه. وهي إما في نصها العربي وإما منقولة إلى الإنجليزية. وهذا الجزء الثاني يعبر عن وجهة نظر الدولة المغربية التي كانت غائبة إلى حد الآن عن جميع الدراسات المؤلفة في الموضوع، بما فيها كتاب مييج. وفيما أراه، لم ينبه خالد بن الصغير القارئ بما فيه الكفاية إلى أن بحثه معتمد بالمناصفة على وثائق إنجليزية ومغربية، وإن كان المجموع محفوظا بلندن. وهذا هو الشرط لدراسة شاملة ومتكاملة الوجوه.

ركز خالد بن الصغير بحثه على المدة التي تولى فيها دراموند هاي المشهور منصب ممثل إنجلترا بطنجة، أي من 1844، وهي السنة التي انهزم فيها الجيش المغربي هزيمة فظيعة أمام الفرنسيين المحتلين للجزائر. فغلب منذئذ في اعتقاد السلطان أن المغرب عاجز عن صيانة سيادته ضد الأطماع الفرنسية والإسبانية معا على أساس قوته العسكرية وحدها. فإذا إنجلترا وهي أقوى الدول آنذاك في العالم تقدم نفسها، بخلاف فرنسا وإسبانيا، صديقة للمغرب وتمد يد المساعدة. فلم يجد السلطان بدا من قبول هذه اليد ومساعدتها التي تمثلت في دور الحَكَم الذي لعبته إنجلترا بين المغرب وأعدائه الفرنسيين والإسبانيين خصوصا. ونتيجة لذلك، أدت دراسة العلاقات مع إنجلترا بالباحث إلى تمديد بحثه لدراسة العلاقات إما مع فرنسا وإما مع إسبانيا، كلما تدخل ممثل إنجلترا حَكَماً بين هاتين الدولتين والمغرب. وإذا أضفنا أن هذا الممثل الإنجليزي، دراموند هاي، قد قدم نفسه أيضا ناصحاً للسلطان حتى في الأمور الداخلية، قدرنا ما لهذه الرسالة من الغنى. إذ لا تقتصر على تعريفنا بالعلاقات الثنائية الإنجليزية المغربية، بل تلم بالكثير من حياة المغرب الخارجية والداخلية.

وبما أن المراسلات حول جميع هذه المواضيع كانت كثيفة جدا بين دراموند هاي والمغاربة من جهة، وبين دراموند هاي ولندن من جهة أخرى، أمكن الباحثَ أن يتتبع تسلسل جميع هذه الأمور بصفة تكاد تكون يومية. فعلينا أن نعترف بأن هذا التتبع عبءٌ شاق، وأن خالد بن الصغير تحمله بمواظبة وذكاء ونجاح، مما مكنه من الإتيان بوفرة هائلة من المعلومات كلها جديدة ودقيقة ومحققة.

لا يسعني هنا أن أستعرض جميع النقط التي سلط عليها أضواء كافية، إنما أقتصر على الإشارة إلى البعض منها.

أولاها، هي الخلاف المغربي الإسباني حول حدود مليلية. فزيادة على تسلسل الأحداث ودسائس الإسبانيين الراغبين في توسيع تلك الحدود، يقدم لنا خالد بن الصغير في هذه النازلة بعض الوثائق التي تخبرنا بالعواطف النبيلة التي تخامر إما عامة القبائل الريفية وإما السلطان المولى عبد الرحمن إزاء أطماع الإسبانيين التوسعية. ومثالنا على ذلك، هذه شهادة دراموند هاي الذي يقول محذرا :

(...) إن سكان الريف (...) لديهم شغف وحب كبير لأرضهم. ولا أعتقد أنهم سيقدمون طواعية على التنازل عن أي قطعة أرضية لصالح إسبانيا حتى ولو تم شراؤها منهم بوزنها ذهباً (...).

وهذه فقرة من رسالة وجهها مولاي عبد الرحمن إلى نائبه بطنجة محمد الخطيب، جاء فيها جوابا عن اقتراح الإسبانيين لاشتراء الأرض المغربية التي كانوا يشتهونها بثلاثين ألف ريال :

(...) إن أية قطعة أرض منحها الله للمسلمين، لا يمكن أن نتخلى عنها ولو بمقدار موضع إبرة، سواء كان ذلك مقابل ثلاثين ألف ريال أو حتى ثلاثين مليون ريال. لن نتنازل عن مثقال ذرة من أراضينا لأية دولة كانت ومهما كانت الأسباب (...).

مهما اشتد بحثنا، فلن نجد لدى مييج أو غيره من الكتاب الأوربيين مثل هذه الشهادات أو التصريحات التي تكشف لنا المغاربة وسلطانهم كما هم حقا، لا كأنهم قوم دون شرف ولا إنسانية. يفضل مييج أن يمثل المغاربة كأنهم متعصبون عنصريون؛ أما مولاي عبد الرحمن، فلا يجد إلاّ البخل تعليلا لسياسته العامة.

ببخله فعلا يعلل مييج مقاومة العاهل لمشروع العقد الذي كان دراموند هاي يجتهد لفرضه على المغرب، وقد وفق إلى ذلك سنة 1856 بعد استعمال أنواع التهديد، ومنها استحضار وحدات الأسطول البريطاني إلى طنجة. وهذا البخل المزعوم يغني مييج عن تحليل العقد وإبراز ما ينطوي عليه نصه من المخاطر على مستقبل المغرب، تلك المخاطر التي تبرر امتناع السلطان. هل هذه هي الموضوعية؟ هل يستحق هذا الكاتب أن يعتبر القبلة التي يحرم على المؤمنين أن يتجهوا إلى غيرها لأداء صلواتهم؟

إنني أفضل أن أتجه إلى المؤرخ الشاب خالد بن الصغير الذي كشف ــ حول هذا العقد الخطير على مصير المغرب ــ ما أخفاه مييج، مع أن إبرام العقد كان ينبئ بالمأساة التي عرفها المغرب فيما بعد.

وكشف بن الصغير أيضا ما سكت عنه مييج في قضية اندلاع حرب تطوان في 1860. لقد أجمع المؤرخون على تحميل مسؤولية هذه الحرب لقبيلة الأنجرة، الذين هاجموا ظالمين الحرس الإسباني على الحدود، وحتى أحمد الناصري نفسه ذهب إلى هذا الرأي. لكن هذا تزوير تام للحقيقة، كما كنت قد بينته في إحدى دراساتي حول سبتة ومليلية. كان من واجب مييج أن يبين هذا الغش، لكنه لازم الصمت. أما خالد بن الصغير، فقد تمكن من إقامة الدليل ــ بكل ما يجب من التفاصيل ــ على المسؤولية الأولى والأخيرة للإسبانيين. وتأكيدا لما أتى به من الحجج، يزودنا بالتصريح الذي أدلى به الممثل الإسباني بطنجة نفسه والذي اعترف فيه بهذه المسؤولية الأولى والأخيرة. فقال لزميله البريطاني دراموند هاي، إنه متأسف جدا عن الأعمال الطائشة التي قام بها حاكم سبتة، لكنه أكد في الوقت نفسه تحمس الرأي العام الإسباني الشديد لفكرة إعلان الحرب على المغرب. وهكذا نشبت هذه الحرب فعلا بالرغم من التنازلات الخطيرة المتتالية التي قبل السلطان القيام بها لتجنبها.

أما النقطة الأخيرة التي وددت أن أشير إليها، فهي النقطة المتعلقة بالدور الحقيقي الذي كان لدراموند هاي في تاريخ المغرب. من المعلوم أنه قدم نفسه من البداية إلى النهاية، أي طوال اثنين وأربعين سنة التي تولى خلالها منصب ممثل بريطانيا في البلاد، كأنه صديق للمغرب وناصح مخلص للسلطان، الذي كان دائما يذكره بلقب سيدنا ــ شأنه في ذلك شأن ليوطي مع مولاي يوسف ــ، فاغتر المؤرخون بما فيهم بعض المغاربة بهذه الصداقة المزعومة. أما بن الصغير فرسالته تقوم من بدايتها إلى نهايتها بتدارك هذا الرأي الغالط.

من الحق أن دراموند هاي كان يعد السلطان بمؤازرته ضد أطماع الفرنسيين أو الإسبانيين. لكن في الواقع، وفي كل النوازل تحولت هذه المؤازرة لصالح أعداء المغرب، لما كان يقوم به دراموند هاي من التضييق على المخزن حتى يقبل مطالب الأعداء زاعما أن في هذا القبول اختيار أخف الضررين.

وماذا يمكن القول عن هذه الضربة القاضية التي أنزلها دراموند هاي على

المغرب بعقد 1856، مع ما أعطي لهذا العقد من التسمية الكاذبة، أي معاهدة الصلح والصداقة. بين خالد بن الصغير بكامل الوضوح أن مقصود دراموند هاي الحقيقي مزدوج : أولا يرمي إلى صيانة الوضعية الإستراتيجية لإنجلترا في نواحي البوغاز، بمنع نزول أية دولة أوربية على الشاطئ المتوسطي المقابل لجبل طارق. ولمنع هذا النزول لا يجد دراموند هاي حرجا في حمل السلطان على قبول ما يمس بسيادة البلاد المغربية.

أما المقصود الثاني، فهو فتح السوق المغربية بشكل أوسع، إيمانا منه بأن التفوق الاقتصادي لإنجلترا يضمن صدارة التجار الإنجليز في هذه السوق، وعلما منه أن الضحايا الأولين لهذه الصدارة هم التجار المغاربة، بما في تضحيتهم من اقتران بانهيار الحياة الاقتصادية للشعب المغربي بأسره.

أهنئك سيدي بن الصغير، إذ رفعت قناع هذا الصديق المزعوم الذي في الحقيقة لم يتمتع بصداقته الوهمية إلا ليفوق بقية أعداء المغرب في استغلالهم لخيرات البلاد. لكنني وددت في هذا الصدد لو تجاوزت هذا الحد لمحاولة تحديد موقف المخزن منه. ذلك بأننا نلاحظ أن المخزن لا يقصر في الثناء عليه في الرسائل التي يوجهها إلى النائب بطنجة حتى يقرأها دراموند هاي. فهل كان السلطان مغترا هو الآخر ؟

جوابا على هذا السؤال، ألاحظ أن المخزن كان يخشى دراموند هاي أكثر مما كان يحبه. فالمدح الذي يوجهه إليه يدلنا فقط على أنه كان يفضل صداقته وإن كانت مزعومة على عداوته الصريحة التي قد تضاف إلى عداوة الفرنسيين والإسبانيين. كان المخزن يشعر آنذاك وكأنه على وشك الغرق. تمسك إذا بهاي ممثل أقوى الدول في العالم آنذاك ما دام أنه لم يجد من يستنجد به غيره. أما في سنة 1886، ولما برزت دولة أخرى على الساحة الدولية، أعني ألمانيا، تضايق إنجلترا وتقدم نفسها هي الأخرى صديقة للمغرب، فقد تجرأ المخزن على رفض نصائح الصديق القديم رفضا صريحا. ولما حاول دراموند هاي أن يقنع السلطان بقبول استحداث شروط أثقل من شروط عقد 1856 زاعما أنها في صالح المغرب، لم يقتنع السلطان فرد عليه محمد غريط قائلا :

(...) كل من استشير من عرفاء هذه الإيالة وكبرائها وأعيانها في الأمور المقترحة في الشروط المذكورة، يشير بأنها لا تعود بالخير على هذه الإيالة، ونفعها يكون قاصرا على غير هذه الإيالة (...) وأهل كل إيالة أعرف بما فيه صلاحهم من ضده (...).

يتجلى بكامل الصراحة في هذه السطور أن السلطان كان على علم بما كان فعلا في صدر هذا الصديق المزعوم، هذا الناصح المنافق.

عندي طبعا بعض الملاحظات الأخرى، لكنني لا أريد أن أطيل الكلام، خصوصا أنها خفيفة ليس من شأنها أن تسقط شيئا من تقديري واحترامي لهذا العمل الذي أعتبره حقا مساهمة مهمة لمعرفة التاريخ المغربي، مساهمة تشرف المدرسة التاريخية المغربية الجديدة. وأملي كبير في أن يواصل خالد بن الصغير بحثه ليستوفي دراسته للعلاقات المغربية الإنجليزية حتى بعد تقاعد دراموند هاي سنة 1886.

جرمان عياش

الرباط، 30 يونيو 1989

رموز مختصرة

(خ.ع.ر)	الخزانة العامة بالرباط.
(خ.ع.ت)	الخزانة العامة بتطوان.
(خ.ح)	الخزانة الحسنية بالرباط.
(م.و.م)	مديرية الوثائق الملكية.
م.س	مرجع سابق.
Ibid.	المرجع نفسه أعلاه.
op. cit.	المصدر نفسه.
F.O.	Foreign Office.
P.R.O.	Public Record Office.
F.O. 99	رسائل أصلها محرر بالإنجليزية.
F.O. 174	رسائل أصلها محرر بالعربية أو مترجم من الإنجليزية.
Confidential Print :	مراسلات محررة بالإنجليزية في غالبيتها.

الوحدات الإنجليزية الواردة في الكتاب

(Pound sterling) £	=	الجنيه الإسترليني.
الياردة (Yard)	=	91 مترا.
الكيلومتر (Km)	=	1093,6 ياردة.
الميل (Mile)	=	1609 متر و31 سم.
القدم (feet)	=	30 سم و46 ملم.
الرطل (Pound)	=	453,6 كَرام.
الكوارتر (Quarter)	=	2,909 هكتولتر.
الهندردوايت (Hundredweight)	=	112 رطل = 50 كلغ و802 غرام.
البالة (bale)	=	ما بين 160 و500 رطل.

تقديم عام

كان الهدف الأصلي من هذا المشروع، هو دراسة موضوع العلاقات المغربية البريطانية خلال القرن التاسع عشر، انطلاقا من الوثائق المغربية، للنظر إلى طبيعة العلاقات بين البلدين من الداخل. إلا أنني اصطدمت بندرة الوثائق المخزنية الضرورية لتنفيذ البرنامج المسطر. وتبين أن محتويات الخزانة الحسنية في الرباط، والخزانة العامة في تطوان، بالرغم من أهميتها، لا يمكن أن تفي بالغرض، لافتقارها إلى الوحدة في المواضيع.

وللخروج من المأزق، أصبح لزاما علينا اللجوء إلى الوثائق الأجنبية والبريطانية منها على وجه الخصوص. فكانت النتيجة بالرغم من الصعوبات التي واجهتها إيجابية جدّاً وتمكنت من الحصول، في دار المحفوظات البريطانية (Public Record Office)، على المراسلات الدبلوماسية والقنصلية البريطانية، وأيضا على المراسلات المخزنية. وهي جميعها محفوظة بكامل العناية ومرتبة ترتيبا زمنيا يسهل عملية البحث والتصنيف. أما عن كمياتها، فهي ضخمة، ويستحيل على باحث منفرد التعامل معها واستغلال كل محتوياتها الغنية بالمعطيات المتعلقة بمختلف جوانب التاريخ المغربي، على المستويات الِاقتصادية والِاجتماعية والسياسية.

وبعد الِاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، وعلى الرصيد الوثائقي الهائل والمتنوع الذي قمت بجمعه سواء داخل المغرب أو في بريطانيا، استقر رأيي وبتنسيق مع الأستاذ المشرف على أن تكون الصيغة النهائية للموضوع هي : «العلاقات المغربية البريطانية خلال القرن التاسع عشر (1856–1886)»، على أن يكون ممثل بريطانيا في طنجة جون دراموند هاي (John Drummond Hay) (1845 ـ 1886)، وهو الرجل الذي عايش العلاقات بين البلدين وساهم فيها مساهمة فعلية ومباشرة مدة ناهزت نصف قرن من الزمن، أن يكون دليلا ثابتا لرصد طبيعة تلك العلاقات، وتتبع الخيوط المتشابكة التي كانت تتحكم فيها وتحركها.

لقد تحكمت المصادر المعتمدة في هذا البحث، إلى جانب عوامل أخرى موضوعية، في تحديد الإطار الزمني للدراسة في المدة المتراوحة ما بين سنتي 1856 و1886. وتبين بعد تفكير عميق أن مرحلة الثلاثين سنة التي وقع عليها الإختيار، تستحق أن تفرد لها دراسة قائمة بذاتها، لأسباب عديدة، من بينها : أهمية تلك المرحلة في تحديد المعالم الأساسية لتاريخ المغرب وسِماته في علاقاته مع الدول الأوربية. ثم هناك المكانة المتميزة التي تبوأتها بريطانيا لدى المخزن، بفضل السياسة المحكمة والمرنة التي نهجها نائبها دراموند هاي إبان فترات حكم ثلاثة سلاطين هم المولى عبد الرحمن بن هشام (1822–1859) وسيدي محمد بن عبد الرحمن (1859– 1873) ثم المولى الحسن (1873–1894). وأخيرا هناك سبب ثالث هو اعتمادنا في دراسة هذه المرحلة الحرجة من تاريخ المغرب على وثائق جديدة، مكنتنا من الكشف عن أشياء جديدة، لها صلات متعددة بالتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمغرب القرن التاسع عشر.

هذا، في حين تظل المرحلة الممتدة ما بين سنة 1887 وسنة 1904 – وهي السنة التي تخلت فيها بريطانيا عن سياستها التقليدية تجاه المغرب – في حاجة إلى دراسة قائمة الذات، نظرا للتغيير الجذري الذي طرأ على صعيد العلاقات المغربية البريطانية منذ نهاية مدة خدمة دراموند هاي الطويلة، وتعويضه بممثلين كانوا أقل تبصرا وتفهما لأوضاع البلاد المغربية، ولعقلية سكانها، ولمشاكلها المستعصية. وبذلك، لن تشكل هذه الدراسة سوى المرحلة الأولى لعمل موسع لابد من مواصلة البحث فيه مستقبلا، إلى حدود سنة 1937، وهي السنة التي تنازلت فيها بريطانيا لفرنسا عن كل الامتيازات التي كانت تضمنها لها بنود معاهدة 1856.

وللبرهنة على مدى تحكم المصادر والمراجع المعتمدة في تحديد الإطار الزمني للموضوع، أقدم مدخلا نقديا ووصفيا للمراجع الأساسية، وللمصادر البيليوغرافية والوثائقية المختلفة، التي قمت باستغلالها في مختلف فصول هذا الكتاب وفقا للتصميم الآتي :

أولا، المراجع والمصادر المطبوعة : ويمكن التمييز فيها بين الدراسات والأبحاث الأكاديمية والمذكرات، وبين المطبوعات الرسمية البريطانية، الموجودة إما على شكل مراسلات قنصلية ودبلوماسية وإما على شكل تقارير سياسية أو تجارية متنوعة ومتباينة الأهمية والأحجام.

ثانيا، المصادر المخطوطة : ويمكن التمييز فيها بين صنفين أساسيين ؛ يتعلق الصنف الأول منها بالوثائق الموجودة في لندن في بريطانيا، وهي الأكثر أهمية من حيث كمياتها ومضامينها. بينما يتعلق الصنف الثاني بالوثائق والمخطوطات المغربية، وهي مكملة لوثائق الصنف الأول، ومنسجمة مع مضامينها. إلا أن هذا الصِّنف قليل من حيث كمياته.

أولا : المراجع والمصادر المطبوعة

1 ـ الدراسات والأبحاث :

ونعني بها الدراسات التي تناولت الموضوع تناولا مباشرا وموسعا. أما الدراسات الثانوية، فسنعرضها بالترتيب الأبجدي في إطار الببليوغرافية العامة. ولتكن البداية بمذكرات دراموند هاي، وعنوانها الكامل هو :

Mrs Brooks. L.A.E., **A Memoir of Sir John Drummond Hay**, London, 1896.

ويبدو أن جون دراموند هاي قد شرع في تحريرها فور تقاعده سنة 1886. لكنه لم يتمكن من إتمامها لداء ألم ببصره، فتولت ابنته مهمة إتمامها معتمدة في ذلك على أوراقه الشخصية، ثم نشرتها سنة 1896[1]. وتأتي أهمية هذه المذكرات لموضوع الكتاب مستجيبة إلى حد ما للاِختيار الذي قمنا به، ألا وهو التركيز على شخصية جون دراموند هاي، لتتبع مختلف المراحل التي مرت منها العلاقات المغربية البريطانية، وتطوراتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وتتضمن مذكرات دراموند هاي معلومات ثمينة، تتيح إدراك طبيعة العلاقات التي كانت تربط بينه وبين الجهاز المخزني، كما تحتوي على مراسلات خصوصية لا يمكن العثور عليها ضمن أي مجموعة وثائقية رسمية، وهي مفيدة لسد بعض الثغرات وحل بعض الأمور المستعصية. ومع ذلك، تبقى مذكرات جون دراموند هاي في عمقها، مجرد كتاب اهتمت بوضعه ابنة معجبة بوالدها. إذ لجأت بعناية كبيرة إلى انتقاء مواقفه النبيلة وإلى تعداد مزاياه، وإلى محاولة إبراز نزعته الإصلاحية الكاذبة إزاء المغرب، ذلك البلد الذي كان في حاجة إلى من ينقله في لمحة بصر إلى عصر جديد.

(1) F.V Parsons, **The Origins of the Morocco Question, 1880-1900**, London, 1976, p. 633.

في حين تسكت مذكرات جون دراموند هاي عن حقائق ذات أهمية بالغة، استطعنا الكشف عنها في المجموعات الوثائقية المختلفة التي سيأتي الحديث عنها في حينه.

وهناك أطروحة الباحث الأمريكي فلورنوي، وعنوانها الكامل :

F.R. Flournoy, **British Policy Towards Morocco in the Age of Palmerston 1830-1856**, London,1935.

وتتميز بأنها أول دراسة تناولت موضوع العلاقات المغربية البريطانية خلال فترة معينة من القرن التاسع عشر. وقد نشرت لأول مرة في 1935، وأعيد نشرها سنة 1970.

وقد اعتمد فلورنوي، من حيث المادة الوثائقية، على مجموعة (F.O. 99) إلى جانب مجموعة (F.O. 27) المتعلقة بقضايا طرحت بين المغرب وفرنسا، وعلى مجموعة (F.O. 72) الخاصة بالعلاقات المغربية الإسبانية. واستفدت كثيراً من هذه الدراسة، وخاصة فيما يتعلق بالمرحلة السابقة لسنة 1856، والتي لم أطلع في شأنها إلا على وثائق قليلة. ومع ذلك لابد من إبداء ملاحظات ثلاث :

أولها التركيز على المراسلات البريطانية بالدرجة الأولى إلى جانب مراسلات فرنسية وأخرى إسبانية. هذا في حين نسجل غياب المراسلات المغربية، مع العلم أن الكثير منها موجود في دار المحفوظات البريطانية (P.R.O) ببريطانيا. وربما كان عدم عثور فلورنوي عليها، أو جهله اللغة العربية سببا في عدم استغلاله إياها.

الملاحظة الثانية هي أن فلورنوي عنون دراسته بالسياسة البريطانية تجاه المغرب خلال فترة بالمرستون (1830–1865). ويوحي هذا العنوان إلى القارئ بأن بالمرستون[2] قد سيطر بالفعل على مقاليد السياسة البريطانية طوال هذه الفترة. في حين أن هناك بعض التقطع في الفترة المذكورة. إذ جاءت بعد مرحلة (1830–1841)، فترة أبردين (Aberdeen) بين سنتي 1841 و1846[3]. ولم يصبح

(2) بالمرستون، واسمه الكامل هو Henry Temple Vicomte Palmerston. وهو من أبرز رجال السياسة البريطانيين. وُلد في برودلاندس (Broadlands) (1784–1865) كان وزيرا للخارجية ما بين 1830–1841 و1846–1851. تميز بعدائه الواضح للنفوذ الفرنسي في العالم. وأصبح وزيرا أوَّل لبريطانيا من 1855 إلى 1858 ومن 1859 إلى 1865.

(3) أبردين، واسمه الكامل هو George Gordon, comte d'Aberdeen. وهو من رجال الدولة في الحكومة البريطانية. ولد في إدمبورغ (Edimburg) (1784–1860)، أصبح وزيراً أوَّل ما بين 1852 و1855. وفي عهده وقعت حرب القرم.

بالمرستون وزيرا أوّل للحكومة البريطانية إلا في سنة 1855، ثم حل محله سنة 1858 اللورد دربي (Derby)[4]. ومن هناك كان الِاختيار الذي قام به فلورنوي، وتركيزه على شخصية بالمرستون آختياراً يبدو لنا غير سليم إلى حد ما، للتمكين من فهم سياسة بريطانيا حيال المغرب وتفسيرها. في حين كان دراموند هاي أكثر استقرارا في منصبه في طنجة، وأكثر وفاء لسياسة أصبحت تقليدية إزاء المغرب، إن لم نقل إنّه قد شكل المصدر الأساسي الذي كان يملي على الحكومة البريطانية سلوكها السياسي ومواقفها من المغرب. ولنا على ذلك دلائل عديدة سنعرض لها في الصفحات التالية من هذا الكتاب.

أما الملاحظة الثالثة، فتتعلق بالمدة الزمنية المدروسة وبالمحاور التي أولاها فلورنوي اهتماماته. إذ انطلق من سنة 1830، باعتبارها بداية لفترة بالمرستون، وانتهى بسنة 1865، سنة وفاته. وإذا كان من الممكن الموافقة على اختيار سنة 1830 بداية لدراسة سياسة بريطانيا إزاء المغرب، فإن الِانتهاء بسنة 1865 لا ينطوي على أي دلالة للمغرب. وأسباب هذا الِاختيار واضحة لأن فلورنوي كان مهتما بالدرجة الأولى ببريطانيا، الدولة العظمى، بينما لم يشكل المغرب في اهتماماته سوى مجال تجريبي، لرصد معالم سياسة بريطانيا البلد الرأسمالي إزاء المغرب باعتباره نموذجا للبلدان ما قبل الرأسمالية.

وعلى عكس فلورنوي، نعتبر سنة 1865 التي أنهى بها الباحث الأمريكي دراسته أحق ـ في الواقع ـ بأن تكون بداية فعلية، لدراسة قد تمكن من تسليط أضواء جديدة على الظروف الحقيقية التي تعزز فيها النفوذ البريطاني في المغرب، خاصة وأن السنوات التي تلت ستينيات القرن التاسع عشر تميزت بالنضج الكامل والمتواصل لدراموند هاي، وبتعميق معرفته بأحوال المغرب على جميع المستويات، الِاقتصادية منها والسياسية والِاجتماعية.

وجد فلورنوي نفسه نتيجة للِاختيار الذي تبناه ملزما بالتركيز على الجوانب السياسية والدبلوماسية التي بدت طاغية على جل فصول دراسته ؛ فخصص ستة

(4) دربي، واسمه الكامل هو Edward Stanley, 14ème comte de Derby. وهو رجل دولة في بريطانيا. وُلد في كنووسلي (Knowsley) (1799–1869)، وكان زعيما لحزب المحافظين، أصبح وزيرا أوّل في 1852– 1858 و1866–1886. وكانت علاقته ودية مع فرنسا.

فصول للجوانب السياسية المرتبطة بعلاقات المغرب مع بريطانيا وفرنسا وإسبانيا[5]، بينما أفرد فصلا واحدا، كان هو الأخير، لدراسة القضايا الإدارية والإقتصادية والإجتماعية، دون أن يربطها بالقضايا التي طرحها في الفصول السابقة[6]. وجاء الحديث عن معاهدة 1856 ذات الأهمية الكبيرة في معرض حديثه عن مرحلة حرب القرم، في الفصل الرابع، دون ربطها بما أورده في الفصل الثامن الذي خصصه للجوانب الإدارية والإقتصادية والإجتماعية. وحتى في القسم المخصص للجوانب الإقتصادية، فإن المعطيات الواردة قد تميزت بضعفها وسطحيتها، لأنه فضل التخلي عن الإتيان بأي إحصائيات أو أرقام[7]، كان من الممكن لو اعتمد عليها ـ مع العلم أنه اطلع عليها ـ أن يلقي أضواء جديدة على العلاقات الإقتصادية بين البلدين.

ومع ذلك، تبقى لدراسة فلورنوي أهميتها وقيمتها بفضل الكميات الهامة من المراسلات الدبلوماسية التي وظفها. ولذلك كان لابد من استعمالها في هذا الكتاب، لكن بحذر شديد، لغياب الجانب المغربي فيها غيابا كاد أن يكون تاما. وربما كان ذلك من دواعي امتداح جان لوي مييج للخلاصات التي انتهى إليها.

ثم هناك أطروحة المؤرخ الفرنسي جان لوي مييج وعنوانها :

J.L. Miège, **Le Maroc et l'Europe (1830-1894)**, P.U.F., Paris, 1961-1963, 4 tomes.

احتلت بريطانيا حيزا هاما في هذه الدراسة الضخمة، دون أن تبرز فيها كعنصر رئيسي أثّر تأثيراً مباشراً وتحكم في مصير البلاد المغربية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكادت قراءاتي المتكررة والمتأنية لهذا العمل أن تعصف بالمشروع. ومما لا شك فيه أن ضخامة أطروحة مييج كفيلة بجعل أي باحث مبتدئاً كان أو متمرساً، يحس بنوع من الحرج والتردد في اقتحام أي قضية من القضايا العديدة التي عالجها الباحث الفرنسي، فترى المرء يتساءل عما يمكنه أن يأتي به من جديد أمام ما سطره مييج.

---

(5) Francis R. Flournoy, **British Policy Towards Morocco in the Age of Palmerston, 1830-1865**, London, 1935, pp. 30-215.

(6) **Ibid**, pp. 216-236.

(7) **Ibid**, p. 236؛ علل فلورنوي امتناعه عن الإتيان بتفاصيل إحصائية عن التجارة المغربية بأن جميع الإحصائيات المتوافرة عن تلك الفترة المدروسة ليست سوى تقديرات.

وبالرغم من اقتناعي بأهمية الِاعتماد على هذه الدراسة، فإنني عقدت العزم على إنجاز بحث يتمتع بأصالة حقيقية. وتبين أن تحقيق ذلك يتطلب بالضرورة تجاوز ما جاء به مييج. فإلى أي حد كان بالإمكان تحقيق ذلك التجاوز المنشود ؟ وأين هي المادة الخام الأساسية والحجج الدامغة الضرورية لتصحيح أو دحض مقولات وخلاصات أصبحت في اعتقاد العديد من الباحثين من قبيل المسلمات والبديهيات التاريخية ؟

وبعد دراسة عميقة للجوانب التي خصصها مييج، في دراسته، للعلاقات المغربية البريطانية، توصلتُ إلى الملاحظات الآتية :

أولا : من حيث المادة الوثائقية، اعتمد مييج أساسا على مجموعة (F.O. 99) التي سبق أن اعتمدها فلورنوي قبله. إلا أن هذا الباحث الفرنسي كان مضطرا بحكم الفترة الزمنية الطويلة التي حددها إطارا لدراسته، إلى استغلال كميات عديدة من مجلدات (F.O. 99) المرقمة من 1 إلى 357، فغطى بذلك الفترة الممتدة ما بين سنتي 1836 و1898. وتحتوي تلك المجموعة على مراسلات قنصلية سياسية وتجارية متنوعة جدا. وأغلبها محرر ومخطوط باللغة الإنجليزية، مع وجود المراسلات باللغتين الفرنسية والإسبانية. كما تتميز مجموعة (F.O. 99) باحتوائها على كثير من المراسلات المخزنية المترجمة إلى الإنجليزية. وهي في غالبيتها نصوص للمراسلات التي كانت تتم بين ممثلي الجهاز المخزني والقناصل الممثلين لبريطانيا في المغرب.

ثانيا : على مستوى استغلال وثائق هذه المجموعة الغنية، اتضح لنا بعد الِاطلاع عليها، أن مييج قد اضطر، بحكم طبيعة موضوعه الواسع، إلى الِاقتصار على استغلال نزر قليل من وثائق مجموعة (F.O. 99)، مع تجنبه لتعميق وتوضيح بعض القضايا التي لا تزال في حاجة إلى البحث والتنقيب والتحليل. وقد عدت إلى بعض القضايا التي اكتفى مييج بإثارتها، وحاولت التفصيل والإسهاب فيها، لما تكتسيه من أهمية للموضوع الذي نحن بصدده من جهة، ولتسليط أضواء جديدة على جوانب جديدة من تاريخ المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من جهة أخرى.

وتحقيقا لتلك الغاية، ارتأيت في مرحلة أولى أن أستغلّ محتويات المجموعة نفسها التي اعتمدها مييج، لكن مع الوقوف عند القضايا التي اكتفى هو بالإحالة على بعض مضامينها، أو باستغلالها استغلالا مستعجلا أو سطحياً.

ثم قررت في مرحلة ثانية، توظيف محتويات المجموعات الوثائقية البريطانية التي لم تصلها يد مييج، وأعني بها مجموعة (F.O. 174) التي سيأتي الحديث عنها فيما بعد. بالإضافة إلى الوثائق المغربية في الموضوع، حتى يمكننا تحقيق التجاوز المطلوب لما توصل إليه مييج.

إنني لا أنوي أبدا التقليل من أهمية أطروحة مييج. وغايتي هي الِانطلاق مما هو معلوم اليوم ومعروف عند مييج عن علاقة المغرب ببريطانيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، للوصول في نهاية المطاف إلى ما هو مجهول ومغمور لحد الآن عن الموضوع نفسه سواء أعند مييج أم عند غيره من الباحثين.

دراسة روجرز وعنوانها :

P.G. Rogers, **A History of Anglo-Moroccan Relations to 1900,** London, 1978.

وقد اعتمدت النسخة التي قام بتعريبها يونان لبيب رزق ؛ **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900** التي صدرت سنة 1981. وهي آخر دراسة أنجزت في الموضوع، وكان ذلك مرة أخرى على يد باحث أجنبي، هو روجرز الذي كان يعمل موظفا في وزارة الخارجية البريطانية. ويؤكد روجرز في مقدمة كتابه أن إنجاز هذه الدراسة قد تحقق بناء على طلب من وزير الخارجية المغربي السابق السيد عبد الهادي بوطالب، وبناءً على اقتراح تقدم به الوزير المغربي إلى نظيره البريطاني السيد مايكل ستيوارت (Michael Stewart)[8].

وكان من المنتظر أن تأتي هذه الدراسة بنتائج إيجابية على مستوى الوثائق المستغلة وعلى مستوى المنهج. غير أن شيئا من ذلك لم يحصل لأسباب عديدة نجملها في بعض الملاحظات :

لقد حاول روجرز تغطية فترة زمنية طويلة للعلاقات المغربية البريطانية من بداية العصر الوسيط إلى حدود سنة 1900، فماذا كانت الحصيلة النهائية ؟

يجيبنا روجرز عن ذلك بنفسه في مقدمة كتابه فيقول إنَ الهدف قد كان هو «وضع سجل كامل للعلاقات الإنجليزية المغربية»[9]. وتهمنا هنا كلمة «سجل»،

(8) ب. ج. روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900**، ترجمة ودراسة وتعليق يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ص. 27.

(9) **المرجع نفسه**، والصفحة نفسها.

لأن الحصيلة لم تتجاوز في عمقها مستوى قراءة سريعة وكرونولوجية لأهم الأحداث التي طبعت العلاقات بين البلدين.

واتسمت دراسة روجرز بفقدانها لكل وحدة موضوعية، إذ طغى عليها التشتت على مستوى الزمن والأحداث. ويبدو ذلك من خلال اهتمام روجرز أحيانا بالإشارة إلى قضايا ذات أهمية بالغة، وأحيانا أخرى يكلف نفسه عناء الخوض في قضايا تافهة لم تكن لها أي مساهمة فعالة في إطار العلاقات بين البلدين. وفي ذلك دليل على افتقاد روجرز للمنهجية العلمية الصارمة التي تقتضي انتقاء ما هو ضروري من المعلومات ويخدم الهدف العام للدراسة، وغض الطرف عن كل ما هو ثانوي أو استطرادي.

وعلى مستوى المادة الوثائقية المستعملة، ركز روجرز أساسا على مجموعة (F.O. 99) التي سبق أن اعتمدها كل من فلورنوي وميج، وبالتالي على وجهات النظر البريطانية التي تعكسها محتويات تلك المجموعة. وبذلك تمخضت عن دراسة روجرز نظرة أحادية الإتجاه بعيدة، بلا قصد، عن الموضوعية التاريخية. إذ بالرغم من إشارة روجرز في مقدمة كتابه إلى اطلاعه على محتويات دور المحفوظات المغربية في الرباط، فإننا لم نعثر على أثر لذلك في فصول الكتاب أو في هوامشه.

فإلى أي حد يمكن الإستفادة من هذه الدراسة للسير قدما وبخطوات ثابتة لتحقيق الهدف المسطر منذ البداية ؟

أكاد أقول إن الفائدة كانت متواضعة لأسباب سبق ذكرها. فإذا كان روجرز قد اعتمد كمية هائلة من المراسلات الدبلوماسية أساسا، فإنه تخلى عن القيام بأي مجهود للتحليل أو التعليل، واكتفى بالوصف والسرد للأحداث بطريقة تكاد تكون حولية. كما تجاهل المؤلف تجاهلاً نهائياً استعمال تقنيات تعتبر من البديهيات لدى الباحثين، وأعني بذلك عدم إشارته إلى المعلومات المتعلقة بالمصادر الوثائقية المعتمدة، سواء أتعلق الأمر بالمجموعة الوثائقية التي توجد ضمنها المراسلات أم بالرقم الذي صنفت تحته أم بنوعها، هل هي برقية أو مراسلة سياسية عادية أو خصوصية، سرية عادية أو سرية جدّاً، مذكرة أو اتفاقية. هذا بالإضافة إلى إهمال ذكر أسماء المرسل إليهم، وكذا تاريخ صدور المراسلة.

ونظرا للحوافز الرسمية التي كانت وراء إنجاز روجرز لِتلك الدراسة، فقد ركز على محاولة إبراز الصفحات المشرقة من العلاقات المغربية البريطانية دون غيرها. مما يجعل القارئ غير المتبصر يتوهم أن تلك العلاقات كانت طيبة وصافية على الدوام، ولم تعتر سماءها أي سحابة. وذلك بعيد عن الحقيقة التاريخية المسطرة بكل وضوح، كما سنراه في الوثائق نفسها التي اشتغل بها روجرز، لكنه فضل تفاديها وطرحها جانبا. ومن هنا اكتست دراسة روجرز العامة لتاريخ العلاقات المغربية البريطانية صبغة شبه رسمية، تطغى عليها المجاملة، وتغيب فيها الصراحة التاريخية.

2 ـ المطبوعات الرسمية البريطانية :

أ ـ الوثائق الدبلوماسية :

وهي موجودة في بريطانيا، وتحمل عنوان المطبوعات السرية (Confidential Prints). وتتضمن مراسلات نجدها أيضا في مجموعة (F.O. 99). وتتميز بكونها سرية أو خصوصية، أي أنها تتناول في معظمها قضايا ساخنة. وقد طبعت بانتظام على شكل ملفات، تكبر أو تصغر حسب أهمية الموضوع الذي كان يحتل الصدارة في وقت معين في اهتمامات وزارة الخارجية البريطانية ومشاغلها. وطبعت خصيصا لتكون رهن إشارة المسؤولين عن اتخاذ القرارات داخل الوزارة، فكانت تكتب دائما في أعالي صفحاتها عبارة : «Printed for the use of the Foreign Office»، أي طُبعت لتستعملها وزارة الخارجية، وتوجد نسخ منها في كل من قسم المطبوعات الرسمية بمكتبة المتحف البريطاني (British Library)، وهي مصنفة هناك تحت رقم : (B.S.14/35509) وفي قسم المحفوظات البريطانية (Public Record Office) في منطقة كيُو (Kew) تحت رقم (F.O. 413)، مع الإشارة إلى أن المجموعة الأخيرة كاملة بالمقارنة مع مجموعة المتحف البريطاني التي تنقصها بعض المجلدات. كما تتوفر خزانة جامعة لندن (Senate House) على نسخ من مجموعة المطبوعات السرية.

وتعتبر وثائق هذه المجموعة ـ بحق ـ خزانا لا مثيل له للمعلومات الدقيقة والمفصلة في قضايا تهم جوانب متعددة من تاريخ المغرب. إذ نجد العديد من المراسلات وأجوبتها وما ترتب عنها من نتائج، بشكل متواصل، دون أن تتخللها أية ثغرات.

ومما يثير الِاستغراب أن جل الباحثين الأجانب الذين كتبوا في موضوع

العلاقات المغربية الأوربية، باستثناء بارسنس (Parsons)، لم يتمكنوا من استغلال محتويات هذه المجموعة بالرغم من التسهيلات المادية التي توفرها للباحث، إذا ما قورنت بالصعوبات العديدة التي يطرحها التعامل مع مجموعة (F.O. 99) المخطوطة والمكتوبة بطريقة يستحيل فك رموزها أحيانا.

وقد اعتمدت في هذا الكتاب على المجموعات الآتية :

— Confidential (819), Correspondence Respecting Spain and Morocco. 1859, Part 1.
— Confidential (840), Correspondence Respecting Spain and Morocco. 1859, Part 2.
— Confidential (1030), Papers relating to the Moorish Loan. July 1861 to January 1862.
— Confidential (3177), (3309), (3645), (3689), (3972), (4900), Series Respecting Foreign Protection in Morocco, From 1876 to 1884.
— Confidential (5332), Correspondence Respecting Commercial Negociation, Between G. Britain and Morocco. 1878-85.

ب ـ التقارير القنصلية التجارية :

وهي أيضا مطبوعة، ونشرت ضمن مجلدات ضخمة تحت عنوان :

British Parliamentary Papers : Account and Papers.

وهي تقارير تجارية كان ينجزها قناصل بريطانيا الموزعون في كل أنحاء العالم، سواء في المستعمرات البريطانية أم في المناطق التي كانت تتوفر فيها بريطانيا على نفوذ سياسي أو تجاري كما هو حال المغرب. وليست التقارير القنصلية بدعة جديدة، ارتبطت بالقرن التاسع عشر، إذ كان جل ممثلي بريطانيا في الخارج ملزمين بين الفينة والأخرى بإنجاز تقارير عن البلدان التي كانوا يقيمون فيها[10]. والجديد في تقارير

(10) P. Grillon, **Un chargé d'affaires au Maroc, la correspondance du Consul Louis Chénier. 1767-1782**, Paris, 1970, 2 tomes.

R. Danziger, «The British Consular Reports As A Source For Morocco's Internal History During The Reign of Sidi-Muhamed Ben Abdellah (1757-1790)» in **The Maghreb Review**, vol. 7.5-6, 1982, pp. 103-107.

Khalid Ben Srhir, «Une Source de l'histoire économique marocaine : les rapports consulaires britanniques», in **Hespéris-Tamuda,** fascicule unique, 1990, pp. 183-190.

النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو اهتمامها القوي بالمظاهر الإقتصادية عوضا عن الإكتفاء بالمظاهر السياسية. كما أنها كثيفة ومتنوعة من حيث معلوماتها ومعطياتها الإحصائية.

ولم يُشرع في إنجاز التقارير القنصلية البريطانية المتعلقة بالتجارة المغربية إنجازا منتظما وفي طبعها ضمن منشورات (Account and Papers) إلا بعد إبرام معاهدة 1856. وأصبحت التقارير القنصلية الخاصة بالتجارة أكثر طولا ودقة خلال سنوات السبعين والثمانين من القرن التاسع عشر. وكان النواب القنصليون المستقرون في المراسي المغربية الثمانية، ينجزون تقاريرهم السنوية عن مناطق خدمتهم، ثم يرسلونها إلى المفوضية البريطانية في طنجة. وانطلاقا من مجموع تلك التقارير، ينجز تقرير عام وشمولي، يعلق عليه جون دراموند هاي شخصيا أو نائبه وايط (White).

وتعتبر التقارير الخاصة بكل مرسى، وكذلك التقارير الإجمالية، مصدراً أساسيا لكتابة جوانب عديدة من التاريخ الإقتصادي لمغرب القرن التاسع عشر. وقد اعتمدنا على التقارير الخاصة بالفترة الممتدة من سنة 1856 إلى سنة 1876 لدراسة الجوانب الإقتصادية في العلاقات بين المغرب وبريطانيا. وتوجد الأرقام التصنيفية الخاصة بهذه التقارير في الدليل العام وعنوانه كالآتي :

Parliamentary Papers : Account and Papers.
Alphabetical Index : 1852-1899.
Reports From Her Majesty's Ministers and Consuls. Trade and Commerce.

ثانيا : المصادر المخطوطة

1 ـ الوثائق البريطانية :

يتوفر مستودع (Public Record Office)، بمنطقة كيو (kew) جنوب غرب لندن، على كميات ضخمة وهامة من الوثائق، على شكل مراسلات متنوعة تتعلق بالمغرب، وتهم سنوات ما بعد منتصف القرن الثامن عشر، إلى بداية القرن العشرين. وقد أولينا اهتمامنا للوثائق المتعلقة بالقرن التاسع عشر، وخاصة وثائق النصف الثاني من القرن نفسه. ويمكن التمييز فيها بين مجموعتين أساسيتين، هما : مجموعة (F.O. 99) ومجموعة (F.O. 174).

أ ـ مجموعة (F.O. 99) : وهي المصنفة تحت عنوان «مراسلات عامة» (General correspondence) ويفوق عددها الثلاثمائة مجلدا. وتحتوي على نسخ من المراسلات الموجهة إما من وزارة الخارجية البريطانية في لندن إلى المفوضية البريطانية في طنجة، أو العكس. وسبقت الإشارة إلى أن محتويات هذه المجموعة قد استعملها جل الباحثين الذين اهتموا بدراسة العلاقات المغربية الأوربية، كل حسب حاجياته. ومن خصوصياتها أنها محررة باللغة الإنجليزية، مع وجود بعض المراسلات القليلة بالإسبانية والفرنسية. كما أنها تغطي كل الأحداث البارزة التي شهدها المغرب إبان القرن التاسع عشر، مما يجعل منها مصدرا لا غنى عنه للمهتمين بتاريخ المغرب في كل جوانبه. وهي مرتبة ترتيبا زمنيا دقيقا يجعل استعمالها ميسراً للباحث.

شرعنا في البداية في فحص المجلدات الأولى المرقمة من 1 إلى 60، التي تغطي سنوات الثلاثين والأربعين من القرن التاسع عشر. واتضح أن القضايا التي تناولتها لم تكن لها أهمية حاسمة على مستوى العلاقات الثنائية بين المغرب وبريطانيا باستثناء موقف بريطانيا من الصدام المغربي ـ الفرنسي لسنة 1844 وانعكاساته.

هذا، في حين بدأت تتضح أمامنا من خلال الملفات الخاصة بسنوات الخمسين مدى الأهمية التي أصبحت توليها بريطانيا لتعزيز مكانتها في المغرب حين بدأت تمهد السبل لتفرض عليه معاهدة تجارية غير متكافئة. واستطعنا بفضلها تسليط الأضواء على الظروف العامة التي فرضت فيها تلك المعاهدة الخطيرة على المغرب، وتحمل أرقام (F.O. 99/66-71, 72-73).

أما المجلدات اللاحقة من المجموعة نفسها، وأعني بذلك المجلدات (F.O. 99/-76-77-78-79-83) فتحتوي على مراسلات متنوعة وتقارير قنصلية عن المراسي المغربية، نجدها أيضا في الأوراق البرلمانية سابقة الذكر (Parliamentary Papers)، علاوة على معلومات دقيقة ومفصلة عن الِانعكاسات الناتجة عن بداية تطبيق بنود معاهدة 1856.

وكان لقائي بالباحث البريطاني بارسنس في لندن، في صيف 1986، واستفساره عن خبايا الوثائق البريطانية حاسما جدا. إذ نبهني إلى وجود كميات هامة من المراسلات المخزنية التي مكنتني، إلى جانب مجموعة المراسلات السرية (Confidential Print)، من الِاستغناء عن الِاستمرار في البحث في مجموعة (F.O. 99) المخطوطة والعسيرة والمكلفة من حيث مصاريف التصوير والوقت.

ب ـ مجموعة (F.O. 174) : وهي المصنفة تحت عنوان : «المراسلات الدبلوماسية والقنصلية، المغرب : طنجة». وهي معروفة أيضا بـ**وثائق المفوضية البريطانية في طنجة**. ويقول بارسنس إن كريكشانك (Cruickchank) قد اِطلع عليها في طنجة، ثم صنفت تحت رقم (F.O. 174) مع بداية سنوات السبعين، وهي بذلك آخر ما توصلت به دار المحفوظات البريطانية في لندن[11]. وربما كان ذلك هو سبب عدم اعتماد فلورنوي ومييج على محتوياتها. ويمكن التمييز فيها بين صنفين، هما كنانيش المراسلات والمراسلات الأصلية.

ـ وتتكون كنانيش المراسلات من مراسلات عامة، ومراسلات خصوصية مع القصر المغربي، علاوة على مراسلات مع السلطات المخزنية.

* مراسلات عامة (General Correspondence) : ويغطي المجلد الأول منها الفترة الممتدة من سنة 1791 إلى سنة 1813، وتستمر إلى ما بعد سنة 1886. وهي نسخ للمراسلات الأصلية الموجودة أيضا ضمن مجموعة (F.O. 99)، ومواضيعها متنوعة، ومنها المراسلات العادية والخصوصية والسرية. وقد اعتمدت على المجلدات (F.O. 174) المرقمة من 173 إلى 196، وعددها أربعة وعشرون مجلدا. وتمتاز هذه المجموعة من المراسلات العامة بضمها لكل المراسلات المخزنية الواردة في مجموعة (F.O. 99) مترجمة إلى الإنجليزية. وقد أغنتنا عن استعمال النصوص الإنجليزية للرسائل المخزنية المترجمة.

* مراسلات مع السلطات المخزنية (Correspondence With Moorish Authorities) : اعتمدت منها على المجلدات (F.O. 174) المرقمة من 173 إلى 196، أي على محتويات ثمانية عشر مجلدا. وتغطي المرحلة الممتدة من سنة 1848 إلى سنة 1894. أما عن نوع هذه المراسلات، فهي نسخ لمراسلات أصلية، بعضها بالنص العربي أو الإنجليزي أو بهما معا. ومواضيعها جد متنوعة، تطرح قضايا تكون أحيانا وحدة موضوعية، وأحيانا أخرى قضايا روتينية وشاردة.

* مراسلات خصوصية مع القصر المغربي (Private Correspondence With Moorish Court) : وتقتصر على تغطية الفترة الممتدة ما بين سنتي 1882 و1894.

---

(11) F.V. Parsons, **op. cit.**, p. 630، انظر الصفحة 34 من هذا الكتاب.

وهي مراسلات متبادلة بين دراموند هاي وبين أعضاء حاشية السلطان أو مع السلطان نفسه. وهي مرقمة من 145 إلى 149.

* المراسلات الأصلية : وسميناها كذلك لأنها تحمل توقيعات أصحابها، وتختلف كمياتها حسب المواضيع. إذ لا تتعدى أحيانا مراسلة أو مراسلتين أو عشرة مراسلات ذات مواضيع متناثرة. وأحيانا أخرى تكون ملفا كاملا في موضوع واحد. وسوف نشير إلى أرقامها التصنيفية مباشرة في الهوامش، نظرا لكثرتها وتباعد أرقامها. وتتميز هذه المراسلات بكونها لا تزال عذراء، وسمح لنا استغلالها بتسليط الأضواء على قضايا تهم تاريخ المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والإتيان بأشياء جديدة ومجهولة أحيانا في الموضوع.

2 ـ الوثائق المغربية :

أ ـ الخزانة الحسنية بالرباط :

لم تتبين لنا أهمية محتويات هذه الخزانة في موضوع العلاقات المغربية البريطانية إلا بعد أن اجتمع لدينا رصيد هام من الوثائق البريطانية. وقد استطعنا تحقيق تكامل وتناغم تامين بين الصنفين. وكانت استفادتنا من المراسلات المخزنية غير المرتبة ضعيفة، في حين تحققت الغاية من استغلالنا لمحتويات الكنانيش :

اعتمدنا في مرحلة السلطان المولى عبد الرحمن على مراسلات قليلة وردت بشكل غير مرتب في المحفظات رقم $\frac{2}{10}$ ، $\frac{4}{10}$ ، $\frac{6}{10}$ ، $\frac{18}{4}$ وعلى محتويات المحفظة رقم 108.

أما عن مرحلة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، فقد استفدنا من كناشة بليماني التي تحمل رقم 10933، ومن الكناش رقم 47 وعنوانه : «**بيان مجمل الرسائل الصادرة عن السلطان 1290/1279**». وهو في مجموعه ملخص للمراسلات المتبادلة بين سيدي محمد بن عبد الرحمن وخليفته سيدي حسن. واعتمدنا أيضا على كنانيش المستفادات ولكن بنسبة قليلة.

وأما عن مرحلة المولى الحسن، فقد زودتنا الكنانيش بمعلومات قيمة وجدناها متكاملة وحاسمة للقيام بمقارنة مع محتويات الوثائق البريطانية. وقمنا باستغلال مراسلات عديدة وردت في الكنانيش الخاصة بتلك المرحلة، وهي كثيرة وسنذكرها في حينها في الهوامش.

ب ـ مديرية الوثائق الملكية في الرباط :

تحتوي مديرية الوثائق الملكية على مجموعات وثائقية على مستوى كبير من الأهمية موزعة بين محافظ الترتيب العام ومحافظ المغرب وبريطانيا، وغيرها من محافظ المغرب ودول أوربية أخرى. وعند صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب لم نكن قد تمكنا من الإستفادة من محتويات هذه المؤسسة. والآن وقد فتحت أبوابها للباحثين، فقد أصبح لزاما علينا أن نستفيد من وثائقها في الطبعة الثانية لهذا الكتاب. ولا يسعنا هنا إلا أن نتوجه بالشكر والإمتنان إلى الأستاذ عبد الوهاب بنمنصور، مؤرخ المملكة، الذي يعود إليه الفضل الكبير في جمع شتات الوثائق المغربية، وحفظها بالعناية الكاملة في مديرية الوثائق الملكية، وجعلها رهن إشارة الباحثين.

جـ ـ الخزانة العامة في تطوان :

وتتوفر على ما مجموعه 763 مراسلة في موضوع العلاقات المغربية البريطانية موزعة بين المحفظات رقم 42، 43، 44، 45، 46، و47. وتغطي الفترة الممتدة بين سنتي 1884 و1906. وقد كانت فائدتها قليلة لموضوعنا الذي ينتهي في سنة 1886، لأن الطريس أصبح نائبا سلطانيا مكان بركَاش في سنة 1885، فكانت كل المراسلات تتم بين محمد الطريس وبقية القناصل البريطانيين الذين جاءوا بعد دراموند هاي.

انطلاقا من هذه المصادر المتنوعة، وضعت فصلا تمهيديا تناولت فيه المحطات الرئيسة التي مر بها التاريخ الطويل للعلاقات بين البلدين إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر. ثم قسمت موضوع البحث إلى خمسة فصول أنهيتها بفصل ختامي.

تناول الفصل الأول الظروف العامة التي أحاطت بإبرام معاهدة 1856 بين البلدين. وإذا كانت جل الدراسات التي تناولت هذه المعاهدة قد قصرت في حقها، فإن تخصيص فصل كامل لها في هذا الكتاب هو اعتراف بمدى خطورتها، لأنها قلبت أمور المغرب رأسا على عقب، فأصبح، فيما بعد، عاجزا عن الوقوف في وجه التغلغل الإقتصادي الأوربي بكل ما حمل معه من مس بسيادة المخزن وماليته وإدارته. وقد اعتمدنا في هذا الفصل على وثائق لم تستغل لحد الساعة في موضوع هذه المعاهدة.

وخصصنا الفصل الثاني لدراسة مجهرية ودقيقة للدور الذي قامت به بريطانيا، قبل اندلاع حرب تطوان سنة 1859، وبعد نهاية الحرب، مع الوقوف عن كثب على المساهمة المباشرة التي كانت لبريطانيا في النزاع القائم بين المغرب وجارته إسبانيا، ومحاولة تفسير دوافع تلك المساهمة وإبراز خطورتها على مصير المغرب ما بعد سنوات الستين من القرن التاسع عشر. واعتمدنا في هذا الفصل أيضا على عدة مراسلات جديدة ومذكرات مكنتنا من تسليط الأضواء على الدور الخفي الذي قامت به بريطانيا في تلك المرحلة.

وحتى تكون للدراسة صبغة شمولية، تناول الفصل الثالث الجوانب الِاقتصادية في العلاقات بين المغرب وبريطانيا. وشكلت التجارة المحور الأساسي لهذا الفصل، بهدف إبراز أهمية التجارة المغربية لبريطانيا، ومدى هيمنتها على جزء كبير من تلك التجارة. ولم نغفل الِاهتمام بإبراز الآثار السلبية التي أحدثها التغلغل التجاري لبريطانيا في بوادي المغرب وحواضره على السواء. وكانت التقارير القنصلية البريطانية هي المصدر الأساسي الذي اعتمدناه في هذا الفصل، وراعينا تطعيمه بمراسلات تبودلت بين النائب البريطاني دراموند هاي وعناصر مختلفة من الجهاز المخزني.

وتناول الفصل الرابع قضيتين لهما صلة مباشرة بالنشاط التجاري في مغرب القرن التاسع عشر، ونعني بهما قضايا المغاربة اليهود ومشكلة الحماية. وقد حاولنا جاهدين تتبع كل الخطوات التي خطتها بريطانيا في التعامل مع هاتين القضيتين المترابطتين ابتداء من سنة 1856 إلى سنة 1886، على المستوى المحلي والدولي.

ثم خصصنا الفصل الخامس لمحاولات المخزن الإصلاحية تحت إشراف بريطانيا. وانطلاقا من وثائق جديدة وغير مستغلة لحد الساعة، تمت تغطية الجوانب الِاقتصادية والإدارية والعسكرية لتلك المحاولات الإصلاحية.

وكان بالإمكان إضافة فصل سادس في موضوع الوجود البريطاني في الجنوب المغربي، ونعني بذلك مسألة استقرار مكنزي في طرفاية وكورتيس في سوس في نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر. ولابد من الِاعتراف هنا بأن الوثائق المتوافرة لدينا في هذا الموضوع غزيرة جدا سواء منها المغربية أم البريطانية، ولا يتسع المجال لاستغلالها كاملة في هذا الكتاب. وأتمنى أن تتاح لنا فرصة لإنجاز دراسة قائمة بذاتها عن هذه النقطة المهمة من تاريخ العلاقات المغربية البريطانية في القرن التاسع عشر.

أما الفصل الختامي، فقد تناولنا فيه المحاولة الفاشلة التي قامت بها بريطانيا خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر للضغط مجددا على المخزن وحمله على إبرام معاهدة تجارية أخطر من معاهدة 1856. وكان ذلك الفشل حاسما لمستقبل علاقات بريطانيا مع المغرب. كما كان إيذانا ببداية تلاشي النفوذ البريطاني في المغرب، ذلك التلاشي الذي تأكد بشكل واضح ابتداء من سنة 1904.

ونزولا عند رغبة الزملاء الباحثين والمهتمين بتاريخ المغرب المعاصر، أصدرنا سنة 1992 كتابا ثانيا تحت عنوان : **المغرب في الأرشيف البريطاني، مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن (1846-1886)**، وقد جمعنا بين دفتيه النصوص العربية للوثائق المتعلقة بالمغرب التي انتقيناها من دار المحفوظات البريطانية (Public Record Office) في لندن، وهي مصنفة تحت رقم F.O. 174، وكانت هي الأساس المرجعي الذي بنينا عليه بحثنا في موضوع العلاقات المغربية البريطانية. وبلغ مجموع هذه النصوص التي لم يسبق نشرها : 428 وثيقة، منها ما هو صادر عن المخزن المركزي (السلاطين، والوزراء)، ومنها ما هو صادر عن الطرف البريطاني في شخص جون دراموند هاي ونوابه القنصليين. وكانت غايتنا من نشر هذه النصوص الغميسة، هي وضعها رهن إشارة الباحثين وعموم القراء، خاصة وأن الوصول إليها في أماكنها الأصلية أصبح أمرا عسيرا في الآونة الأخيرة.

فصل تمهيدي

التطور التاريخي
للعلاقات المغربية البريطانية
حتى سنة 1850

فصـل تمهيـدي

التطور التاريخي للعلاقات المغربية البريطانية حتى سنة 1850

كانت الوضعية الجغرافية للمغرب من الأسباب العديدة التي جعلته على اتصال مبكر بالشعوب الأوربية ذات التقاليد البحرية العريقة. وكانت الصلات الأولى تتأرجح بين العلاقات السلمية والعدوانية، وبين التقطع والاِستمرار[1]. وعلى الرغم من وجود اختلافات أساسية على المستويات الجغرافية والدينية والاِقتصادية بين المغرب وبريطانيا، فإن الاِهتمامات الإنجليزية بالمغرب كانت باكرة جدّاً.

1 ـ الاِتصالات الأولى ومرحلة السعديين :

يعود تاريخ أول اتصال بين الطرفين إلى العقد الأول من القرن الثالث عشر الميلادي، حين بادر العاهل البريطاني جون (John)، (1167ـ1216) إلى توجيه بعثة سرية إلى المغرب أيام السلطان الموحدي محمد الناصر (1199ـ1213)، كلفها بمهمة الحصول على مساعدة مغربية، لمواجهة التهديدات الفرنسية التي كانت تستهدف بريطانيا. غير أن تلك البعثة فشلت في تحقيق هدفها[2].

ولم يحدث منذ ذلك الحين ما يستحق ذكره في العلاقات بين البلدين، حتى بداية القرن السادس عشر. فأصبحت المبادلات التجارية، بالرغم من ضعف حجمها، أفضل وسيلة لتمتين الصلات بين المغرب وبريطانيا. وتعود التجار البريطانيون

(1) Godfrey Fisher, **Barbary Legend, War, Trade and Piracy in North Africa**, Oxford, 1957.
وهي دراسة أساسية لمعرفة الصلات الباكرة بين بلدان الشمال الإفريقي والدول المتوسطية والأوربية.

(2) روجرز، **تاريخ** ... ص، 32ـ36، أيضا محمد بن تاويت «وثائق سعدية لم تنشر»، في **تطوان**، عدد ممتاز، 1958ـ1959، ص. 46 وما بعدها.

الحصول على مواد مغربية كالسكر، وريش النعام، وملح البارود[3]، بالرغم من احتجاجات الإسبان والبرتغال. وكانوا يزودون المغرب مقابل ذلك بالأقمشة والأسلحة النارية[4].

وتعددت المراسلات بين السلطان السعدي عبد الملك (1575-1578) والملكة إليزابيت (Elizabeth)، (1578-1603) في موضوع التجارة، فأصدر السلطان السعدي ظهائر لفائدة التجار البريطانيين تسهيلا بذلك لمهامهم التجارية، وتخفيفا بها من منافسة اليهود لهم في تجارة السكر[5].

وبعد هزيمة البرتغال في وادي المخازن سنة 1578[6]، فُسِح المجال أمام الملكة إليزابيت والسلطان أحمد المنصور السعدي (1578-1603)، لتمتين العلاقات بين بلديهما على المستويات الاِقتصادية والسياسية. وتعززت العلاقات السياسية بينهما بفعل البعثات السفارية المتبادلة التي توجت بتحالف مغربي - بريطاني على الإسبان، الذين كانوا آنئذ تحت قيادة الملك فليب الثاني (Philippe II)، (1527-1598)[7]. وعلى المستوى الاِقتصادي، تدعمت المبادلات التجارية بين المغرب وبريطانيا بتأسيس

---

(3) Henry de Castries, **Les sources inédites de l'histoire du Maroc**, première série, Angleterre, t. I, Paris, 1918, pp. 186-187.

(4) روجرز، **م.س.**، ص. 40-42؛ دو كاستر، **م.س.**، ص. 91-92.

(5) دو كاستر، **م.س.**، ص. 232-235، ص. 236-238.

(6) خصصت لهذا الحدث عدة مؤلفات كانت من بينها مسرحية بعنوان : «**الدون سبستيان**» (**Don Sebastian**)، ألفها جون دريد (John Dryden) سنة 1690، وصدرت منها طبعة ثانية في شيكاغو سنة 1967.

(7) دو كاستر - بريطانيا - 1. ويتضمن العديد من المراسلات المتبادلة بين المنصور وإليزابيت : قائمة بالهدايا الموجهة من إليزابيت إلى المنصور سنة 1579، ص. 369-372. رسالة المنصور إلى إليزابيت بتاريخ مارس 1581، ص. 386-387. رسالة إليزابيت إلى المنصور بتاريخ أبريل 1585، ص. 439. وأخرى من إليزابيت إلى المنصور بتاريخ 30 يوليوز 1587، ص. 484-485. وكلها في موضوع التحالف ضد فليب الثاني. أيضا رسالة المنصور إلى إليزابيت في موضوع الدون أنتونيو (Don Antonio) الذي كان لاجئا في بريطانيا، ورغب في الحصول على مساعدة المنصور لاستعادة عرش البرتغال، مؤرخة في مارس - أبريل 1588، ص. 492-497. وقد أولى المؤرخ المغربي عبد العزيز الفشتالي اهتمامه للتحالف المغربي البريطاني ضد فليب الثاني. انظر الصفحة 101 وما بعدها من كتابه **مناهل الصفا في أخبار ملوك الشرفا**، 1964. أما بقية المراسلات بين المنصور وإليزابيت حتى شهر أبريل 1603 فنجدها عند دوكاستر، **م.س.** - بريطانيا - 2، ص. 68-119، 137-210.

«شركة بلاد البربر» (Barbary Company) في سنة 1585[8]، فاحتكرت بريطانيا التجارة مع المغرب لمدة اثنتي عشرة سنة. كما أصدر المنصور في مارس سنة 1588 ظهيرا منح امتيازات وحماية خاصة للتجار البريطانيين في المغرب[9].

وبعد وفاة المنصور السعدي وإليزابيت الأولى سنة 1603، وفي غياب سلطة مركزية قوية وقارة في المغرب، وجه جاك الأول (Jacques 1st)، (1603-1625) إلى زيدان (1608-1627) بعثة سفارية ترأسها هاريسون (J. Harrisson) سنة 1610. وكان الهدف منها هو إجراء مباحثات لتسريح الأسرى البريطانيين المحجوزين وقتئذ في المغرب. ويبدو أن المفاوضات كانت عسيرة، لأن هاريسون تردد على المغرب ثلاث مرات إضافية، ما بين سنتي 1613 و1615، دون أن يتحقق أي نجاح في حل مشكل الأسرى[10].

وعند انشغال الدول الأوربية بحرب الثلاثين سنة (1618-1648)، متن الموريسكيون صلاتهم بالهولنديين الذين كانوا في حرب مع إسبانيا، فهاجموا المراكب البريطانية التي كانت تنافس مثيلتها الهولندية، في إطار الهيمنة على التجارة البعيدة المدى. ولما دخلت بريطانيا في حرب مع إسبانيا في عهد تشارلز الأول (Charles 1st)، (1625- 1649)، حل هاريسون مجددا بالمغرب أملاً في الحصول على مساعدة المجاهدين التطوانيين والسلويين، لمواجهة الإسبان في أحسن الظروف من جهة، ولفك الأسرى البريطانيين من جهة ثانية[11]. وتوجت أعمال هاريسون باتفاق مع المجاهد العياشي (1573-1641)، بتاريخ 10 ماي 1627، فالتزمت بريطانيا بتزويد العياشي بالعدة والسلاح، مقابل مساهمته في فك الأسرى البريطانيين[12].

---

(8) دوكاستر، م.س. - بريطانيا - 1، ص. 237-239.

(9) روجرز، م.س، ص. 47.

(10) نفسه، ص. 58-60. بلغ مجموع الرحلات التي قام بها هاريسون إلى المغرب ما بين سنتي 1610 و1632 ثماني رحلات. انظر، دوكاستر، م.س. - بريطانيا، 2، ص. 441-448، أيضا دوكاستر، م.س. - بريطانيا - 3، تقرير هاريسون عن رحلاته الأربع الأولى إلى المغرب. ص. 63-72، وعن رحلته الخامسة والسادسة، ص. 27-57.

(11) دوكاستر، م.س. - بريطانيا - 3، التزم الموريسكيون بإطلاق سراح الأسرى الإنجليز مقابل المدافع والذخيرة فاتجه هاريسون إلى بريطانيا في 24 ماي 1626، وعاد إلى سلا في 4 مارس 1627، فسلم الأسلحة إلى الموريسكيين الذين أطلقوا سراح 190 أسيرا. لكن الملك تشارلز الأول رفض المصادقة على الإتفاق المبرم بين الموريسكيين وهاريسون.

(12) دوكاستر، م.س. - بريطانيا - 3، ص. 1 وما بعدها.

وكانت هناك محاولة للتنسيق بين العياشي وبريطانيا لتحرير المعمورة[13]. واستمر التقارب بين الطرفين لمدة عشر سنوات، فتوصلا إلى اتفاق ثان، حرر العياشي بموجبه سبعين أسيرا بريطانيا، علاوة على تعهده بالتخلي مستقبلا عن أسر الرعايا البريطانيين مقابل حصوله على الأسلحة والذخيرة[14].

2 ـ الإتصالات الأولى مع العلويين :

وفي أعقاب المشاكل التي عرفتها حركة العياشي[15]، اختارت بريطانيا التعامل مع السلطان السعدي محمد الشيخ الصغير سنة 1636[16]، فأبرمت بينهما اتفاقية سلم وتجارة في 20 شتنبر 1637، صودق عليها في 8 ماي 1638. وقد تضمنت إحدى وعشرين مادة، نصت على الحرية التجارية المتبادلة وعلى أمن الملاحة؛ في حين التزم البريطانيون بموجبها بالضغط على رعاياهم من التجار، لقطع معاملاتهم التجارية مع خصوم السعديين، وتقديم المساندة إلى محمد الشيخ ضد أعدائه[17].

وبعد عودة أسرة ستيوارت (Stuart) إلى الحكم، قرر الملك تشارلز الثاني (Charles 2nd)، (1660–1685) منح الثقة والأمل للفئات التجارية في بريطانيا، بتنمية المبادلات التجارية مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، ومن ضمنها بلدان الشمال الإفريقي. واتضحت لبريطانيا منذ ذلك الحين، أهمية طنجة بموقعها على الساحل الجنوبي للمدخل الغربي لجبل طارق، وما يمكن أن توفره من مؤهلات كفيلة

---

(13) **نفسه**، ص. 20.

(14) **نفسه**، ص. 284–287، مشروع اتفاقية بين تشارلز الأول والعياشي، 13 ماي 1637 أيضا روجرز، **م.س**، ص. 66. بالإضافة إلى الرحلة الآتي عنوانها :

John Dunton, **A True Journal of the Sally fleet, with the proceedings of the voyage,** published by John Dunton, London Mariner, Master of the Admirall Called the Leopard. Where unto is annexed a list of Sally captives names, and a description of the three Towns in a card. London, 1637, 26 p., reproduced in 1970.

(15) أحمد بن خالد الناصري، **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ج 6، ص. 90 وما بعدها.

(16) دوكاستر، **م.س**. ـ بريطانيا ـ 3 ـ، رسالة محمد الشيخ الأصغر إلى تشارلز الأول، 27 ماي 1637، ص. 300–302.

(17) **نفسه**، اتفاقية بين تشارلز الأول ومحمد الشيخ الأصغر، ص. 328–335؛ روجرز، **م.س**، ص. 67 و71.

بتحقيق الغاية التي كانت تهدف إليها أسرة ستيوارت[18].

وفي الوقت الذي كان فيه الخضر غيلان بصدد مد نفوذه على المنطقة الممتدة بين القصر الكبير وطنجة[19]، تزوج العاهل البريطاني تشارلز الثاني سنة 1661 بالبرتغالية كاطرينة دي براكَنزا (Catherina of Braganza)، فسلم البرتغاليون بمقتضى ذلك الزواج مدينة طنجة إلى الإنجليز الذين دخلوا إليها في 30 يناير 1662[20].

في بداية الأمر حاصر غيلان طنجة. ولكن مع وصول أخبار عن تحركات المولى رشيد العلوي (1666 ـ 1672) نحو المناطق الشمالية[21]، اضطر إلى مهادنة الإنجليز في يوليوز سنة 1663، ولو لمدة قصيرة. وما لبث غيلان أن هاجم طنجة من جديد في يناير سنة 1664[22]. ونتيجة للخسائر الفادحة التي لحقت به في أعقاب هجومه على الإسبانيين في العرائش، وأمام تمكن المولى رشيد من تعزيز قواته انطلاقا من المناطق المجاورة لفاس، اضطر غيلان، تحت وطأة الظروف، إلى إبرام اتفاق ثنائي مع الإنجليز في أبريل سنة 1666، فقدم إليهم بموجب ذلك تنازلات نصت على مساعدته إياهم وتزويدهم بالمؤونة، والإعتراف لهم بحق اتخاذ التحصينات وبمساندة حاكم طنجة لو آعتدت عليه أي دولة أوربية. ومقابل ذلك كله، زودته بريطانيا بمائتي برميل من البارود، ووعدته بتوجيه مراكبها لمساعدته على خصومه غير المرتبطين مع بريطانيا بمعاهدة سلم[23].

لكن هزيمة غيلان النكراء أمام قوات المولى رشيد في منتصف يونيو سنة 1666، أفقدته الكثير من قوته، وأضحى سجينا في أصيلا لمدة سنتين، فبادرت

(18) Jerome B. Bookin-Weiner, «Anglo-Moroccan Relations in The First Decade of The Occupation of Tangier (1662-1672)», in **Hespéris-Tamuda**. vol. XVIII, 1978-1979, pp. 63-64.

(19) الناصري، **م.س**، ج 7، ص. 27.

(20) روجرز، **م.س**، ص. 78ـ79. ولمزيد من التفاصيل انظر :

John, Davis (Lt. col), **The History of the Second Queen's Royal Regiment. vol 1 the English occupation of Tangier from 1661 to 1684**, London, 1887, pp. 11-14 and 15-32.

(21) Charles-André Julien, **Histoire de l'Afrique du Nord**, Paris, 1978, vol 2, p. 224.

(22) روجرز، **م.س**، ص. 82.

(23) Weiner, **op. cit.**, p. 69. انظر نص اتفاقية السلم المبرمة بين العاهل تشارلز الثاني وغيلان في 2 أبريل 1666 عند ديفيس : Davis, **op. cit.**, appendice D, pp. 297-299.

بريطانيا إلى مساندته على أمل صرف أنظار المولى رشيد عن طنجة، خاصة وأن هذا السلطان لم يكن قد تمكن بعد من إنهاء سيطرته على الجنوب. وكانت سياسة الكولونيل نوروود (Norwood)، حاكم طنجة، تقوم على فكرة الإبقاء على النزاعات القائمة بين الأطراف المغربية المتنافرة، مع تقديم السند إلى الطرف الضعيف، حتى يتسنى له إبعاد الطرف القوي، والاحتفاظ لبريطانيا بأوراق رابحة للمساومة بها في الوقت الملائم[24]. ومع ذلك، فإن المساندة البريطانية لغيلان لم تنجه من الهزيمة الحتمية أمام العلويين في أصيلا سنة 1668، فاضطر إلى الفرار نحو الجزائر[25].

وبعد وفاة المولى رشيد سنة 1672، عاد غيلان إلى المغرب، ودخل في مفاوضات جديدة مع حاكم طنجة الجديد ميدلتن (Middleton)، انتهت باتفاق 12 يناير 1672، فالتزم غيلان بموجبه بتزويد طنجة بالمؤونة مقابل الحصول على الأسلحة والذخيرة[26]. ولم يتمكن غيلان، بالرغم من تحالفه الجديد مع بريطانيا، من تكوين قوة كافية لمواجهة ضغوط المولى إسماعيل الذي هزمه قبل أن يتابع حملاته العسكرية في الجنوب[27].

ولما تمكن المولى إسماعيل من إحكام سيطرته على كل أرجاء المغرب، اقتنعت بريطانيا بتقوية العلويين لمكانتهم، وبدأ التفكير بكامل الجدية في تمتين الصلات مع المولى إسماعيل. وقد بعث السلطان العلوي سفارة إلى بريطانيا، ترأسها محمد بن حدو العطار، فعاد حاملا معه مشروعا لمعاهدة سلم وتجارة في 23 مارس 1682. لكن المولى إسماعيل رفض المصادقة عليها، بسبب استمرار الوجود البريطاني في طنجة من جهة، وتعقد مشكلة الأسرى[28] من جهة أخرى.

ونتيجة لعوامل متشابكة، نذكر منها المضايقات العنيفة التي فرضها المولى إسماعيل على مدينة طنجة سنة 1679[29]، وأيضا تخوّف مجلس العموم في لندن من

---

(24) Weiner, **op. cit.**, p. 69.

(25) Davis, **op. cit.**, p. 93 ؛ Ch.-A. Julien, **op. cit.**, p. 226.

(26) Weiner, **op. cit.**, pp. 70-71.

(27) Ch.-A. Julien, **op. cit.**, p. 229.

(28) روجرز، **م.س**، ص. 94-96.

(29) الناصري، **م.س**، ج 7، ص. 67. وكان المولى إسماعيل قد أسند مهمة الحصار إلى القائد أبي الحسن علي بن عبد الله الريفي ؛ Davis **op. cit.**, pp. 146-168.

قيام الملك تشارلز الثاني الذي كان يتعاطف مع الكاثولكيين، بانقلاب ضد البرلمان، تقرر إخلاء طنجة في سنة 1684، بعد تحطيم كل تحصيناتها. ويذهب جوليان إلى القول بارتياح الرأي العام في بريطانيا كثيرا لتسليم مدينة طنجة إلى المولى إسماعيل بدلا من سقوطها في أيادي خصوم بريطانيا الكاثوليك[30]. ومع ذلك، ظلت مشكلة الأسرى حجرة عثرة أمام تمتين الصلات بين المغرب وبريطانيا[31].

3 ـ مرحلة المد والجزر خلال القرن الثامن عشر :

وفي عهد الملكة آن (Anne)، (1702–1714)، استغلت بريطانيا فرصة قيام حروب التنافس على العرش في إسبانيا، فألحقت صخرة جبل طارق سنة 1704 بممتلكاتها[32]، فحظيت في ذلك بعون المغاربة[33]. وكان ذلك إيذانا بشروع بريطانيا في نهج سياسة جديدة، قوامها التقارب مع المغرب لمدة دامت قرنين كاملين إلى حدود سنة 1904.

وبعد موافقة المولى إسماعيل، في أعقاب انسحاب البريطانيين من طنجة، على تسريح تسعة وستين من أساراهم، فُسح المجال أمام الجانبين لتحسين علاقاتهما. وفي ذلك الإطار الجديد، أبرم القائد أحمد بن علي بن عبد الله، نيابة عن المولى إسماعيل، معاهدة سلم وتجارة في تطوان بتاريخ 7 يوليوز 1714. وما لبثت أن احتدمت أزمة

(30) تجدر الإشارة إلى أن تشارلز الثاني قد جرح الشعور الوطني لجل البريطانيين بسبب تحالفه مع فرنسا على هولندة لضمان المساعدات المالية التي كان يقدمها إليه لويس الرابع عشر، وأيضا بسبب تعاطفه الصريح مع الكاثوليك (انظر : Ch.-A. Julien, **op. cit.**, p. 232) وانظر تفاصيل الإنسحاب البريطاني من طنجة عند ديفيس (Davis, **op. cit.**, pp. 213-250). هذا بالإضافة إلى رسالة المولى إسماعيل إلى الملك تشارلز الثاني المؤرخة في 7 ربيع الثاني 1095، في المحفظة رقم 1، المغرب وبريطانيا، (م.و.م)، مسجلة تحت رقم 24928 : «ما بقي (...) اليوم مع الإنجليز إلا الخير، لأنهم يحبوننا أكثر من أجناس النصرى كلهم، وقد وصلونا لدارنا العلية بالله، وفرحوا بمعرفتنا واستمالوا لجانبنا (...) والآن حيث خرجتم من بلاد المسلمين وأسلمتموها لهم (...) فأنتم بعقولكم، وقد شكرنا ذلك منكم، فكلما تريدونه منا من الخير والمهادنة في البحر على سفنكم وتجارتكم نعملوه لكم (...) والآن حيث وسعتم من بلادنا وتعقلتم في ذلك فلا تروا منا إلا الخير (...)».

(31) روجرز، **م.س**، ص. 103–108.

(32) G.T. Gratt, **Gibraltar and The Mediterranean**, New York, 1952, pp. 163-182؛ أيضا الناصري، **م.س**، ج 7، ص. 93.

(33) Francis R. Flournoy, «Political Relations of Great-Britain With Morocco From 1830 to 1841», In **Political Science Quarterly**, vol XIVII, p. 28.

الأسرى من جديد ما بين سنتي 1716 و1721، فقدِم إلى فاس المبعوث البريطاني ستيوارت (Stewart)، الذي تمكن بعد مفاوضات بطيئة وعسيرة من إقناع المولى إسماعيل بتجديد المعاهدة في 23 يناير 1721[34].

وأسند الملك جورج الثاني (George 2nd)، (1727–1760) إلى وزيره الشهير ولبول (Walpole) مهمة إرساء أسس الإمبراطورية البريطانية. وعاصر هذا الملك كلا من المولى عبد الله (1728–1757) وخلفه سيدي محمد (1757 – 1790). واتسمت الصلات بين الطرفين بالتوتر، إذ لم تخل من بعض الصدامات التي كان سببها هو تزويد بعض التجار البريطانيين بالأسلحة على اختلاف أنواعها[35] للمستضيء، أحد إخوة المولى عبد الله، الذي تمرد في أصيلا، فرد المولى عبد الله على ذلك بحجز سفينتين بريطانيتين في يناير سنة 1754. وقد احتفظ بهما مدة قصيرة، وحمّل ركابها تحذيرا إلى جورج الثاني من مغبة الِاستمرار في التعامل مع المستضيء. ومع ذلك، أصر التجار البريطانيون على مساندة خصم المولى عبد الله، فأصدر خليفته سيدي محمد أمرا بمغادرة التجار البريطانيين لمرسى أكَادير. كما أمر بحجز كل سفينة بريطانية قد تحل بالمراسي المغربية[36].

---

(34) لمزيد من التفاصيل عن الأسرى البريطانيين في مكناس أيام المولى إسماعيل، انظر الوثيقة رقم 14 المؤرخة في 29 شتنبر 1719، وهي منشورة في الصفحات 36–40 ضمن مجموع وثائقي يتكون من 47 وثيقة تغطي الفترة الممتدة ما بين مارس 1717 وغشت 1728 عند :

Dominique Meunier, «Le consulat anglais à Tétouan sous Anthony Hatfeild (1717-1728) ; étude et édition de textes, publication de la **Revue d'Histoire Maghrébine**, vol. 4, Tunis, 1980. 111. p.

روجرز، **م.س**، ص. 127، انظر نص الِاتفاقية المذكورة عند :

John Windus, **A Journey to Mequinez 1725**, pp. 229-251. وقد تولت تعريبه الزهراء إخوان، ونشر ضمن منشورات عمادة مولاي إسماعيل بمكناس سنة 1993، تحت عنوان : **رحلة إلى مكناس**، 168 ص.

(35) J.F.P Hopkins, **Letters From Barbary 1576-1774**. Arabic Documents, In The Public Record Office. Oxford University Press. 1982.

الرسالة 62 من المجموعة أعلاه، من عبد الكريم بن زاكور إلى وليام پيت (W. Pitt)، جمادى الثانية 1117/ شتنبر – أكتوبر 1705.

(36) الرسالة 59 من المجموعة نفسها. من محمد بن عبد الله إلى جورج الثاني 2 يناير 1756.

وبعث سيدي محمد، على أثر ذلك، برسالة إلى جورج الثاني، شرح له فيها، بكل التفاصيل، أسباب تشديده على البريطانيين. فأشار إلى المؤازرة التي لم يتوقف الرعايا البريطانيون عن تقديمها إلى خصوم والده؛ كما اتهم حاكم جبل طارق بالعمل على نقل الحبوب من أرض الإسلام لبيعها في جبل طارق دون إذن مخزني بذلك[37].

ويبدو أن الحجج التي أوردها سيدي محمد بن عبد الله في رسالته قد أقنعت جورج الثاني، بإحداث انفراج في العلاقات بين البلدين، فأرسل مبعوثه هايد باركر (Hyde Parker) إلى مراكش في فاتح يوليوز سنة 1756. وجُددت الاتفاقيات السابقة، فوقعها معه بالتفويض، عمر بن زيان الدكالي. إلا أن سيدي محمد بن عبد الله رفض إطلاق سراح ما كان تحت يده من الأسرى البريطانيين، نتيجة للرفض الذي أبداه هايد باركر للطلب الذي تقدم به المغرب للحصول على معدات، تعتبر أساسية جدّاً لصناعة المراكب وتجهيزها[38]، فغضب الخليفة السلطاني وقتئذ، ونعت البريطانيين بأسوإ النعوت، وتمنى لو كان الفرنسيون أو حتى الإسبان بدلا منهم في جبل طارق. كما هدد بإمكان عقد تحالف مع الفرنسيين لكسر شوكة البريطانيين[39].

وعلى أثر حادثة انتحار القنصل البريطاني ريد (Reade)، أثناء وفوده على سيدي محمد بن عبد الله في سنة 1758 للتوقيع على معاهدة للسلم[40]، اضطر السلطان إلى تغيير موقفه من بريطانيا، فمدد مفعولها سنة إضافية انتهت في فبراير سنة 1759، علاوة على موافقته على تزويد جبل طارق بالمؤونة. ثم حلت بمراكش بعثة بريطانية قادها مارك مايلبانك (Mark Milbanke)، فنال إعجاب سيدي محمد بن عبد الله، وأثنى على سلوكه وكياسته، ووقع معه على اتفاقية يوليوز سنة 1760[41].

ومهدت بعثة مايلبانك لتبادل عدة بعثات سفارية بين البلدين، أيام ولاية الملك جورج الثالث (George 3rd)، (1760–1820). وكانت من بينها سفارة الحاج

---

(37) **نفسها.**

(38) الرسالة 62 سابقة الذكر.

(39) روجرز، م.س، ص. 142.

(40) الرسالة 62 سابقة الذكر.

(41) الرسالة 63 من المجموعة نفسها سابقة الذكر، من محمد بن عبد الله إلى جورج الثالث، 12 ربيع الأول 9/1178 شتنبر 1764.

عبد القادر عديل في أكتوبر سنة 1762، لشراء أسلحة بريطانية[42]، ثم سفارة أخرى في غشت سنة 1766 قادها الرايس العربي المستيري والحاج محمد السوادي، لقضاء بعض الأغراض السلطانية[43].

وحين اقترحت إسبانيا على سيدي محمد بن عبد الله عرضا ماليا مقابل إيقاف معاملاته التجارية مع بريطانيا وامتناعه عن تزويد جبل طارق، وجه مبعوثه يعقوب بن يدر إلى جورج الثالث، ليطلعه على العرض الإسباني، وليقترح عليه تزويده بالأسلحة ثمنا لرفضه العرض الإسباني. وأمام تردد جورج الثالث، وافق سيدي محمد بن عبد الله على وضع مرسى العرائش وطنجة تحت تصرف إسبانيا مدة سنة كاملة. ومقابل ذلك، أطلق الإسبانيون سراح مائة من الأسرى المغاربة. وترتب عن الِاتفاق المغربي الإسباني المؤقت، طرد القنصل العام الإنجليزي من تطوان. وبعد انصرام مدة الِاتفاق مع الإسبانيين في 31 دجنبر سنة 1781، تحسنت الأحوال تدريجيا بين المغرب وبريطانيا[44].

وتميزت العلاقات المغربية الأوربية إبان الحروب النابليونية (1792–1814) بتقارب واضح مع بريطانيا[45]. وكانت السياسة التوسعية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط[46] سببا مباشرا في تحقيق ذلك التقارب. وبالرغم من قصر المدة الزمنية التي قضاها المولى اليزيد (1790–1792) في الحكم، فقد أبدى حسن نيته إزاء بريطانيا، وحاول الحصول منها على المساعدات لمحاصرة سبتة، إلا أن ذلك لم يتحقق[47]. وفي 8 أبريل سنة 1791، أبرمت بين المولى اليزيد وبريطانيا آتفاقية تعكس موادها مدى الِاحترام المتبادل بين الطرفين[48]. وعند مطلع القرن التاسع عشر، تلقت بريطانيا

(42) الرسالة 65 من المجموعة نفسها. من عبد القادر عديل إلى جورج الثالث، 12 ربيع الأول 9/1187 شتنبر 1764.

(43) الرسالة 68 من المجموعة نفسها، من محمد بن عبد الله إلى جورج الثالث، 17 ذي الحجة 27/1199 ماي 1766.

(44) روجرز، م.س، ص. 153–158.

(45) George Lefebvre, **Napoléon**, Paris, 1957, p. 319 : «A ce moment, la Méditerranée occidentale (...) était devenue (...) un lac anglais (...) et le sultan du Maroc, était en bons termes avec les maîtres de la mer (...)».

(46) **Ibid**, pp. 249-267.

(47) روجرز، م.س، ص. 168–171.

(48) يوجد نص هذه الِاتفاقية في في دار المحفوظات البريطانية (P.R.O) تحت رقم (F.O. 93/63/1A) وهي مؤرخة في 4 شعبان 18/1205 أبريل 1791. وقد نشرناها بنصيها العربي والإنجليزي، انظر: =

وعودا من السلطان مولاي سليمان (1792–1822)، عبر وزيره محمد السلوي المكلف بأمور الأجناس، بإمكان السماح لها باستعمال مرسى القصر الصغير أو بليونش[49]. واستمرت العلاقات ثابتة بين المغرب وبريطانيا، والتي تمكنت بفضل تفوقها البحري[50] من الحفاظ على علاقاتها التجارية مع المراسي المغربية حتى نهاية سنة 1814، دون أن تعترضها في ذلك منافسة حقيقية من بقية دول أوربا. وفي الوقت ذاته، لم يكن بإمكان بريطانيا، في كل الحالات، الاستغناء عن المغرب لضمان تزويد جبل طارق وجيوشها في عرض البحر الأبيض المتوسط بضروريات العيش[51]. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين جورج الثالث والمولى سليمان سنة 1801[52]، سمح المغرب بتصدير ألفي رأس من الثيران إلى جبل طارق مقابل رسوم منخفضة، مع إمكان حصول بريطانيا على رؤوس إضافية كلما احتاج المغرب إلى شراء تجهيزات عسكرية من بريطانيا، أو من جبل طارق. كما سمح المولى سليمان للجيوش البريطانية التي كانت تقاتل الإسبان والبرتغال بالحصول على القمح في 29 يوليوز سنة 1812[53].

وكان التعاون العسكري، من المظاهر التي أكدت أهمية النفوذ البريطاني في المغرب منذ مطلع القرن التاسع عشر. إذ كانت جل الأسلحة المستعملة في المغرب بريطانية الصنع. كما أشرف الضباط البريطانيون باستمرار على تدريب المدفعيين المغاربة

= Khalid Ben Srhir, «Le traité de Moulay Yazid avec l'Angleterre (1791)» in **Hespéris-Tamuda**, fascicule 1, 1991, pp. 127-149.

(49) F.O. 174/8 رسالة (؟) إلى النائب القنصلي البريطاني أبو درهم، 29 ماي 1800، F.O. 174/12 رسالة القنصل البريطاني ماطرا (J. Matra) إلى دوق برتلاند (Duke of Portland) 27 فبراير 1801. ويستفاد منها أن المولى اليزيد وعد البريطانيين بتسليمهم القصر الصغير. F.O. 174/10. رسالة فلهام إلى أوهارا (Ohara) حاكم جبل طارق، 20 شتنبر 1801، عن استعداد المخزن لتسليم القصر الصغير مقابل الحصول على مركبين حربيين. رسالة السلاوي إلى ماطرا، غشت 1802 :

Mohamed El Mansour, **Morocco in the Reign of Mawlay Sulayman**, MENAS Press Ltd, Cambridgeshire, England, 1990, p. 114.

(50) G. Le febvre, **op. cit.**, pp. 312-313. يؤكد فيه أن ميزانية البحرية البريطانية التي لم تكن تتجاوز 9 مليون جنيه استرليني سنة 1803، قد ارتفعت إلى 2 مليون جنيه سنة 1811.

(51) El Mansour, **op. cit.**, p. 114.

(52) انظر الإتفاقية في **الكناش 447** الموجود في الخزانة الحسنية، ص. 12–18.

(53) El Mansour, **op. cit.**

في جبل طارق[54]. وبلغ التعاون العسكري ذروته بين الطرفين، حين تم التنسيق لتوحيد قوات البلدين وجهودهما لمحاصرة سبتة، فسُمح وقتئذ للجيش البريطاني باستعمال جزيرة تاورة للغرض نفسه. إلا أن التغيير الذي طرأ على موقف بريطانيا من إسبانيا لم يمكن المغاربة من استعادة سبتة[55].

ومع ذلك، فإن المراحل السابقة للقرن التاسع عشر تظل كفيلة بتقديم عدة دلائل، تثبت التواصل الذي عرفته العلاقات بين المغرب وبريطانيا، والرصيد التاريخي الذي اجتمع لدى كل منهما عن الآخر. وكان لذلك الرصيد أثره البالغ في تحقيق مزيد من التقارب بين البلدين أحيانا ومن التنافر أحيانا أخرى، خلال السنوات التي تلت تولية المولى عبد الرحمن، تقاربا كاد أن لا ينفصم. وقد وقع اختيارنا على المرحلة الممتدة من بداية الخمسينيَّات إلى حدود سنة 1886، بصفتها فترة حاسمة في تاريخ المغرب المعاصر، لنتناول خلالها تناولا دقيقا كل الجوانب، السياسية والِاقتصادية والِاجتماعية التي ارتبطت بشكل أو بآخر بالعلاقات المغربية البريطانية، راجين المساهمة بذلك في إغناء المعرفة التاريخية، لمغرب ما قبل الحماية.

4 ـ تزايد الِاهتمامات البريطانية بالمغرب خلال القرن التاسع عشر :

أصبحت لمنطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية متزايدة في السياسة الخارجية لبريطانيا منذ بداية العشرينيَّات من القرن التاسع عشر، فقررت بريطانيا بعد الحرب الروسية التركية (1828ـ1829) حماية الأتراك العثمانيين من أي عدوان أجنبي. كما كان ظهور محمد علي في مصر والتحركات المريبة للفرنسيين في شمال إفريقيا من بين الأسباب العديدة التي ولدت لدى بريطانيا اقتناعا ثابتا بأهمية التمكن من مراقبة مدخل البحر الأبيض المتوسط، باعتباره أفضل وسيلة لمراقبة الحوض المتوسطي بكامله، وكذا الطرق المؤدية إلى الشرق الأقصى. ولهذه الِاعتبارات، تمسك كل قادة بريطانيا السياسيين، بنهج سياسة حازمة، تهدف إلى الحيلولة دون تمكين أي دولة أجنبية من مد نفوذها في المناطق المجاورة للمضيق، فأصبح من اللازم الحفاظ على ما

(54) **Ibid.**, pp. 114-115.

(55) محمد المنصور، «الجهود المغربية من أجل استرجاع سبتة في عهد مولاي سليمان (1792ـ1822)»، ضمن **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، العدد 5ـ6ـ1979، ص. 29ـ44.

سمي بالوضع الراهن (statu-quo) في المغرب، تحسبا لكل ما يمكن أن يعرض مصالح بريطانيا المباشرة إلى التهديد[56].

وفي الحقيقة، لم يحدث بين المغرب وبريطانيا، بعد نهاية الحروب النابوليونية، ما كان من شأنه أن يؤثر تأثيراً قوياً في علاقاتهما التقليدية. لكن مع حلول سنة 1828، قرر المولى عبد الرحمن إحياء فكرة الجهاد البحري، في أعقاب التهديدات التي بدأت تستهدف منطقة الشمال الإفريقي[57]. وكان رد فعل الحكومة البريطانية على ذلك قويا، إذ لم تتردد في توجيه قطع من أسطولها الحربي لمحاصرة طنجة، وفي الضغط على المولى عبد الرحمن، لحمله على التخلي عن فكرة الجهاد البحري[58]. وعلى أثر ذلك، أقالت بريطانيا سنة 1829 دوكَلاس (Douglas)، قنصلها العام، في طنجة الذي شغل ذلك المنصب منذ سنة 1818. ثم عوضته بقنصل جديد هو إدوارد دراموند هاي (Edward Auriol Drummond Hay) الذي لعب إلى جانب العديد من أفراد أسرته دورا حاسما في تاريخ المغرب المعاصر. ويدخل هذا الإجراء ضمن السياسة الجديدة التي قررت الحكومة البريطانية نهجها إزاء المغرب، والمتمثلة في إسناد مهام تمثيل المصالح البريطانية فيه إلى عناصر تتمتع بكفاءة عالية، للمساهمة في تعزيز النفوذ البريطاني في المغرب على المستويين السياسي والِاقتصادي[59].

وشكلت التطورات التي شهدتها منطقة الشمال الإفريقي، نتيجة لسياسة فرنسا التوسعية، التي أفضت إلى غزو الجزائر سنة 1830، شكلت نقطة انطلاق جديدة لتمتين العلاقات السياسية بين المغرب وبريطانيا، ولتحقيق مزيد من التقارب بينهما. وصادف ذلك الغزو تعيين اللورد بالمرستون (Palmerston) على رأس وزارة

(56) Francis R. Flournoy, **British Policy Towards Morocco in The Age of Palmerston (1830-1865)**, 1935, London p. 31. et Pierre Renouvin, **Histoire des Relations Internationales**, Paris, 1954, vol 5. pp. 100-126.

(57) الناصري، **م.س.**، ج 8، ص. 113، يشير فيه إلى إبطال المولى سليمان للجهاد البحري في 1817، وفي الجزء 9 من الكتاب نفسه، ص. 24-25، توجد إشارة إلى إحياء المولى عبد الرحمن للجهاد البحري.

(58) كل المراسلات المتعلقة بمحاصرة بريطانيا لطنجة موجودة في مجموعة (F.O. 52/30) لسنة 1828، انظر: Flournoy, **op. cit.**, p. 41-42.

(59) Henri de la Martinière, **Souvenirs du Maroc**, Paris, 1919, p. 71.

الخارجية البريطانية، والذي اتسمت سياسته الخارجية بمعارضة صريحة لكل ما كان من شأنه أن يدعم النفوذ الفرنسي على المستوى الدولي[60].

وقبل غزو الجزائر كان وزراء شارل العاشر (Charles X)، (1824–1830) قد قدموا إلى الخارجية البريطانية ضمانات بعدم الإستمرار في احتلالها، دون موافقة بقية الدول العظمى. وأبدت حكومة لوي فليب (L. Philippe)، (1830–1848) رغبتها في الوفاء بتعهدات الحكومة السابقة. لكن مع مرور الزمن، اتضح أن الفرنسيين قرروا البقاء في الجزائر مهما كانت مواقف بقية الدول، وإن كانت بريطانيا قد رفضت مشروعية الإحتلال الفرنسي للجزائر، فإنها لزمت الصمت الكامل في الموضوع، دون إزاحته من انشغالاتها الأساسية[61].

واضطرت بريطانيا إلى اتخاذ موقف مخالف من كل محاولة توسعية إضافية في الشمال الإفريقي، فاجتمع بالمرستون بالسفير الفرنسي في لندن، ونقل إليه ضمانات حكومته بعدم وجود أية نوايا فرنسية لغزو تونس وطرابلس أو المغرب[62]. بينما أصبح السلطان مولاي عبد الرحمن أشد احتراسا من تحركات الفرنسيين في المنطقة، وحث موظفيه على التسلح بمزيد من اليقظة وحسن الإستعداد[63]. ويبدو أن فرنسا أصبحت عازمة على منافسة بريطانيا في هيمنتها البحرية على الحوض المتوسطي. واتضح ذلك بجلاء ابتداء من سنة 1839، حين تزايد عدد مراكبها الحربية في المنطقة تزايداً أثار قلق اللورد بالمرستون. ومن جهة أخرى، أصبحت التحركات الفرنسية على الحدود الجزائرية مثيرة للشكوك، خاصة بعد المساندة التي قدمها المولى عبد الرحمن وقبائل المغرب الشرقي إلى الأمير عبد القادر الجزائري[64].

---

(60) انظر الصفحة 20 من هذا الكتاب.

(61) Flournoy, **op. cit.**, pp. 54-55; Renouvin, **op. cit.**, pp. 108-113.

(62) Flournoy, **Ibid**.

(63) رسالة مولاي عبد الرحمن إلى محمد أشعاش 23 رجب 7/1246 يناير 1831: «(...) وبعد، فإن عدو الدين الفرنصيص دمره الله وفل حده، لا تومن غائلته لبغضه للمسلمين وكثرة غدره وتمرده. وقد سولت له نفسه شيئا حين استولى على الجزائر. وكونوا على حذر، واذكوا العيون والجواسيس عليه (...) وقد علمتم ما جرى على الجزائر المشموتة بالعَدد والعُدد والأموال والعساكر، وما فعل من المكر والحيل حتى غصب المسلمين فيها وطمع فيما سواها (..)»، محافظ الترتيب العام، (م.و.م).

(64) J. Canal, «Les troubles de la frontière du Maroc», in **Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie d'Oran**, 1886, pp. 190-236.

وبينما كانت فرنسا غير راضية عن مؤازرة المغرب للأمير عبد القادر، تخوفت الحكومة البريطانية من حدوث أي توتر مغربي فرنسي قد يفضي إلى تهديد فرنسي صريح للأراضي المغربية، فحاول بالمرستون مجددا الحصول على تعهدات من لوي فليب ومن وزير خارجية فرنسا بعدم الهجوم على السواحل المغربية أو محاصرتها. كما حاول إبلاغها مدى الأهمية التي كانت توليها الحكومة البريطانية لاستقلال المغرب، وأنها ستنظر بكامل الجدية إلى أي اعتداء على التراب المغربي[65].

وتميزت المرحلة التي قضاها إدوارد دراموند هاي ممثلا لبلاده في طنجة بمعالجته لقضايا متنوعة، ارتبط بعضها بالتجارة وبعضها الآخر بمهاجمة الريفيين للمراكب البريطانية. وفي موضوع التجارة، قدم إدوارد دراموند هاي إلى المخزن في سنة 1834 احتجاجات عديدة باسم الحكومة البريطانية على القيود التي كانت مفروضة وقتئذ على صادرات الحبوب والصوف وأيضا على واردات بريطانيا من المنسوجات القطنية[66]. أما عن هجمات الريفيين المتكررة التي نشطت بوضوح ما بين سنتي 1834 و1837، فقد وجه بالمرستون إلى إدوارد دراموند هاي رسالة أمره بنقل مضمونها إلى المولى عبد الرحمن، لتحذيره من مغبة استمرار الريفيين في أعمالهم «العدوانية» ضد المراكب البريطانية والأجنبية بصفة عامة[67].

غير أن القضايا التي ارتبطت بالأمير عبد القادر الجزائري، وعلاقتها بالمولى عبد الرحمن وبالفرنسيين قد استأثرت باهتمام كبير من الحكومة البريطانية، فألحت على السلطان، ليمتنع عن خلق أية أسباب يمكن أن تتخذها فرنسا ذريعة للهجوم على المغرب[68]. وما لبثت أن تطورت الأمور تطوراً سريعا أفضى إلى اصطدام سنة 1844 في إسلي[69]، بالرغم من المحاولات التي بذلها إدوارد دراموند هاي لإرغام المولى عبد الرحمن، على عدم التدخل في النزاع القائم بين عبد القادر الجزائري والفرنسيين[70].

---

(65) Flournoy, op. cit., pp. 59-60.

(66) روجرز، م.س، ص. 59-60.

(67) Flournoy, op. cit., pp. 45-46.

(68) Ibid., pp. 60-70.

(69) Ibid., pp. 71-111.

(70) روجرز، م.س، ص. 198 و200-201.

5 ـ تعيين جون دراموند هاي قنصلا لبريطانيا في المغرب :

بينما كان إدوارد دراموند هاي منهمكا في مساهمته في المفاوضات المغربية ـ الفرنسية لتسوية الخلاف المغربي الفرنسي، أصيب بمرض حاد منعه من القيام بتلك المهمة. وبأمر من وزارة الخارجية تولى آبنه الشاب جون دراموند هاي (John Drummond Hay) مهمة إتمام أعمال والده. وبعد وفاة إدوارد دراموند هاي في سنة 1845، عين جون في المنصب نفسه[71]، وفسح المجال بذلك أمامه ليستمر في تمثيل بلاده في طنجة مدة قاربت نصف قرن من الزمن، وليترك بصمات قوية وواضحة في العلاقات الثنائية بين المغرب وبريطانيا، وفي علاقات المغرب ببقية الدول الأوربية، على عدة مستويات.

فمن هو جون دراموند هاي ؟ وكيف تمكن هذا الرجل من كسب ثقة المخزن ورجاله مدة تجاوزت أربعين سنة ؟ وما الأدوار التي لعبها خلال مرحلة تعتبر حاسمة وهامة جدا في تاريخ المغرب المعاصر ؟ أسئلة عديدة يمكن طرحها عن هذا الشخص وعن علاقاته بالمخزن وبالمغاربة. وسنحاول الإجابة عنها عبر الفصول الخمسة لهذا الكتاب.

ينحدر جون دراموند هاي من الأرستقراطية السكوتلندية. وكانت ولادته في مدينة ڤلانسيين (Valencienne) الفرنسية في فاتح يونيو سنة 1816، حيث كان والده يمارس هناك مهامه العسكرية. وبعد تقاعد الوالد عن الخدمة العسكرية، استقرت الأسرة في مدينة إدينبورغ (Edinburgh). وتلقى جون هناك، صحبة أخيه فرانك (Frank)، تعليمه الأولي بأكاديمية شارتر هاوس (Charter House) لمدة خمس سنوات، لم يتعلم خلالها حسب اعترافاته سوى إتقان الرياضات المعروفة في عصره دون غيرها[72].

وبعد تعيين والده إدوارد دراموند هاي قنصلا عاماً لبلاده في طنجة سنة 1829، أصبح لزاما على جون المكوث في بريطانيا لمتابعة دراسته لمدة ثلاث سنوات

(71) انظر نص الرسالة التي وجهتها الملكة ڤكتوريا إلى السلطان مولاي عبد الرحمن في موضوع تعيين جون دراموند في منصب والده المتوفى، الرسالة محررة في قصر بكنغهام، وهي مؤرخة في 9 غشت 24/1845 رجب 1260، محافظ المغرب وبريطانيا ـ 1 ـ، مسجلة في (م. و. م) تحت رقم 17617.

(72) Brooks. L.A.E., **A Memoir of Sir John Drummond Hay**, London, 1896.

إضافية. وفي سنة 1832 التحق رفقة أخيه فرانك بطنجة، وعمره لا يتجاوز الخامسة عشرة، فأسندت مهمة تعليمهما إلى الإسباني الدون كَريكَيو دي بوركَاس (Don Gregio de Borgas) الذي لقنهما مبادئ الآداب الكلاسيكية والرياضيات واللغتين الفرنسية والإسبانية[73].

وكان روبرت دراموند هاي (Robert Drummond Hay) أحد أفراد الأسرة يشغل منصب نائب كاتب الدولة في المستعمرات، فمهد السبيل أمام فرانك الذي عين موظفاً بالإدارة نفسها في لندن سنة 1834. وبقي جون بعد ذلك وحيدا في طنجة، دون إحرازه تقدماً يذكر في دراسته، باستثناء إتقانه اللغتين الفرنسية والإسبانية. لكنه بدأ يوجه اهتماماته لتعلّم اللغة العربية فأصبح قادرا على الكتابة بها، وعلى ترجمة بعض نصوصها إلى اللغة الإنجليزية. وكان بذلك قد وضع اللبنات الأولى لتهييء نفسه للعمل الدبلوماسي في البلدان الإسلامية[74].

وكانت الرحلة التي قام بها جون دراموند هاي إلى المناطق الشمالية من المغرب أثناء سنة 1838 فرصة مكنته من الإطلاع عن قرب على الخصوصيات الطبيعية والبشرية لجزء هام من البلاد المغربية، فوضع على أثر ذلك كتابا عنوانه **Western Barbary**[75].

وعند زيارته لبريطانيا سنة 1839، قدم طلبا إلى اللورد بالمرستون للحصول على منصب دبلوماسي في إحدى دول الشرق العربي، فلُبّي طلبه. وكان عليه أن يتلقى تدريبا قصير الأمد في وزارة الخارجية بلندن، ككاتب مساعد، قبل التوجه في سنة 1840 إلى الإسكندرية. وأسندت إليه هناك مهمة مساعدة القنصل العام البريطاني هودجس (Hodges) الذي تكاثرت أشغاله بفعل تحركات محمد علي في مصر وفي البلدان المجاورة[76].

---

(73) **Ibid.**, pp. 6-7.

(74) **Ibid.**, pp. 8-16.

(75) J.D. Hay, **Western Babary, its Wild Tribes and Savage Animals**, London, 1861.
وقد ترجم الكتاب نفسه إلى اللغة الفرنسية بعنوان :
Le Maroc et ses tribus nomades, Traduit par Mme Belloc. S. Louise, A. Bertrand Editeur, Paris, 1944.

(76) Brooks, **op. cit.**, pp. 21-25.

وبعد قطع العلاقات بين بريطانيا ومحمد علي في نهاية سنة 1840، اتجه جون دراموند هاي إلى القسطنطينية، ودخل في خدمة اللورد بونسونبي (Ponsonby). وما لبث أن عوضه على رأس السفارة البريطانية في القسطنطينية اللورد كانينغ (Canning) المشهور بصرامته الإدارية، فأسند إلى جون دراموند هاي مهمة الحفاظ على سرية وثائق السفارة، كما أرسله في مهمة إلى مدينة بروسة (Brousse) سنة 1843، لحل الخلاف القائم هناك بين القنصل البريطاني وباشا المدينة. وقد تأثر دراموند هاي تأثراً عميقاً بسلوك الدبلوماسي الكبير، اللورد كانينغ وبصرامته، تلك الصرامة والجدية اللتان أصبحتا من الخصائص المميزة لجون دراموند هاي خلال بقية حياته العملية[77].

وبينما كانت الأزمة قائمة على أشدها بين المغرب وفرنسا سنة 1844، سمع جون دراموند هاي بالمحاولة التي كان يقوم بها والده إدوارد في مراكش بتنسيق مع الحكومة الفرنسية، لحث المولى عبد الرحمن على الاستجابة للمطالب الفرنسية[78]، فكتب إلى اللورد أبردين (Aberdeen) كاتب الدولة في الشؤون الخارجية، واقترح عليه تقديم خدماته ولو بصفة مؤقتة في المغرب، فقبل طلبه. وقد حل جون دراموند هاي بطنجة وقتا قليلا بعد رميها بالقنابل على يد الأمير دوجوانفيل (De Joinville). ومباشرة بعد وفاة والده إدوارد وافق اللورد أبردين على تعيينه سنة 1845، بالرغم من صغر سنه، قنصلا عاما لبريطانيا في المغرب، خاصة بعد السند القوي الذي قدمه إليه اللورد كانينغ لدى وزارة الخارجية[79]. وكانت بذلك البداية لمرحلة طويلة قضاها جون دراموند هاي في المغرب لم تعرف نهايتها إلا في سنة 1886.

واستقبل المولى عبد الرحمن خبر تعيين جون دراموند هاي خلفا لوالده بالعبارات الآتية التي اقتبسناها من رسالة جوابية وجهها السلطان إلى خديمه بوسلهام بن علي :

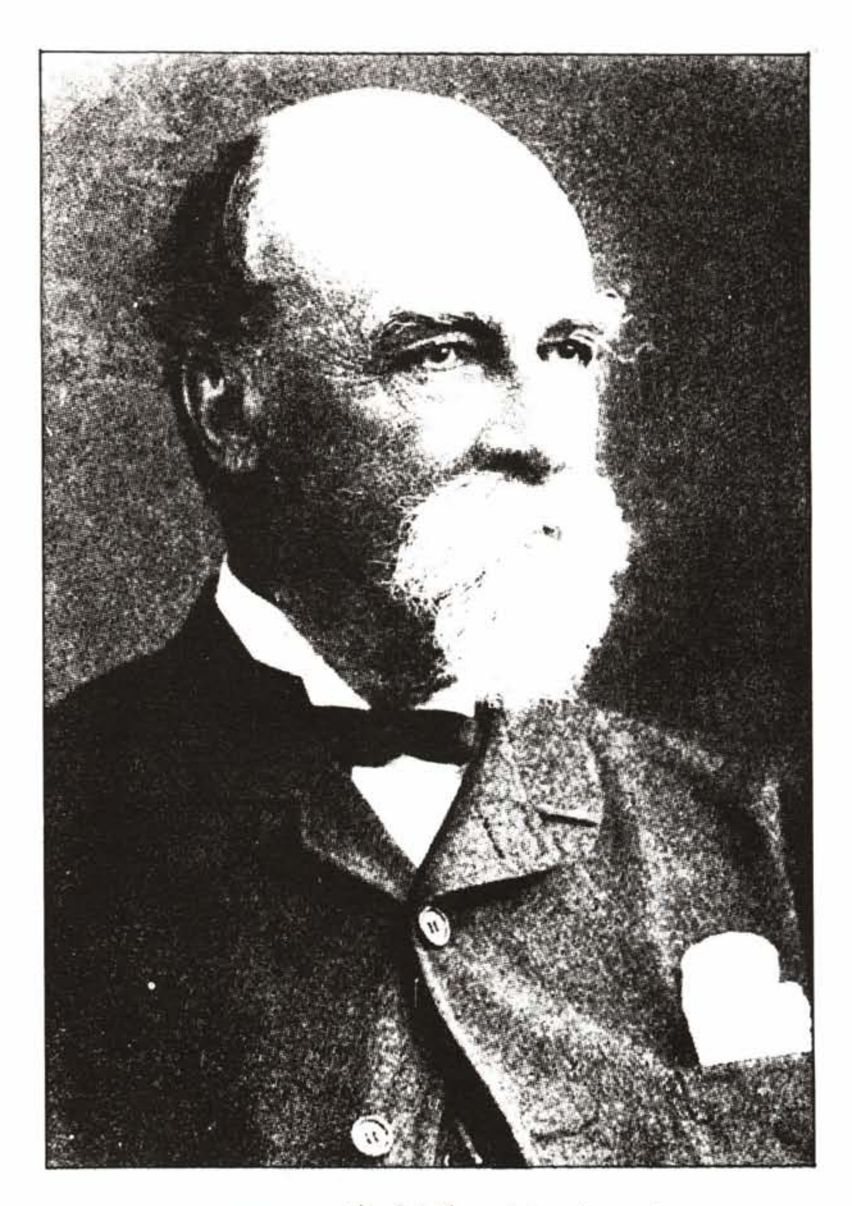
> (...) وذكرت أن طاغية النجليز قدمت ولد القونص الذي ذهب إلى أبد الهاوية وأراح الله الإسلام من شره، للخدمة القنصلية بثغر طنجة المحروس بالله مكان أبيه(...)[80].

(77) Ibid., pp. 30-50.

(78) Flournoy, op. cit., pp. 93-95.

(79) Brooks, op. cit., pp. 66-71.

(80) رسالة المولى عبد الرحمن إلى بوسلهام بن علي، في 6 جمادى الأولى 1261/13 ماي 1845 (خ. ح). =



جون دراموند هاي، ممثل بريطانيا في المغرب (1845-1886).

هذا، في حين وجهت وزارة الخارجية البريطانية إلى ممثلها الشاب الذي لم يكن يتجاوز سنه الثمانية والعشرين سنة، التعليمات الآتية :

> لا ينبغي لك أن تدع أي فرصة تسنح لك لإرساء دعائم الصداقة بين سكان المغرب وحكامه، وبين بريطانيا العظمى. ولا يغربنَّ عن بالك أبداً وأنت تتعامل مع المغاربة أنه سيحين وقت يصبح فيه النفوذ البريطاني بهذا الجزء من العالم على مستوى عال من الأهمية والنفع لصالح التاج البريطاني. هذا في حين أن تمتع أي دولة أجنبية أخرى بنفوذ أقوى سوف يلحق أكبر الأضرار بالمصالح البريطانية[81].

يبدو من هذه التعليمات أن المهام المنوطة بجون دراموند هاي كانت ثقيلة فعلا. وكان عليه قبل الشروع في تحقيقها، أن يعطي نفسه مهلة زمنية استغرقت تسعة أعوام، من سنة 1844 إلى سنة 1853، اطلع خلالها اطلاعاً مباشراً على بعض مشاكل المغرب السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وكانت له مساهمات فعلية في حل بعض القضايا المستعصية بين المخزن وبعض الدول الأوربية. وتكفي الإشارة إلى مساهمته في المباحثات التي تلت معركة إسلي لإبرام معاهدة السلم بين فرنسا والمغرب في 10 شتنبر 1844، وفي المباحثات المتعلقة بالحدود المغربية الجزائرية[82]. كما ساهم دراموند هاي في تسوية الخلاف المغربي الإسباني الخاص بحدود سبتة سنة 1845[83]. وتوسط في السنة نفسها بين المخزن والدول السكندنافية، فأعفيت من أداء الأتاوات

= أما رسالة بوسلهام بن علي إلى محمد بن إدريس، في الموضوع نفسه، فقد جاء فيها : «(...) فلا زائد على ما قدمنا لسيادتك من خبر موت قونص اللنجليز. غير أن ساعة التاريخ ورد علينا كتاب من ولده اللعين مخبرا بموته، وبأنه تركه خليفة في أمور الخدمة لما كان حيا أخزاه الله. وكأنه أعطاه العهد بذالك أحرقه الله، مع أنه فرح مثله شيطان مريد، أقبح وأقبح من أبيه دمره الله. ولو تلاق بسيادتك لعذفت ملاقاته لأنه خرق لا عقل له. وأنت رأيت ما قسيت مع الملعون أبيه لما تلاق بسيادتك في مراكشة. وعليه نحبك بارك الله فيك تطالع علم مولانا الشريف بسيء أفعال هذا الخبيث ليامرك بالكتابة لوزير دولتهم (...) بتوجيه رجل عاقل يكون قونصوا في ثغر مولانا الطانجي (..)»، محافظ الترتيب العام (م.و.م)، في 24 صفر 4/1261 مارس 1845.

(81) F.O. 99/24، مذكرة موجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى دراموند هاي بتاريخ 26 ماي 1845.

(82) Flournoy, op. cit., pp. 104-108; Brooks, op. cit., pp. 60-70، والمذكرة سابقة الذكر.

(83) عبد الرحمن ابن زيدان، **العلائق السياسية للدولة العلوية**، مخطوط في الخزانة الحسنية بالرباط، تحت رقم 31147 ز : «وفي عام 1260 عقد معاهدة مع الدولة الإسبانية بواسطة عامله الأكبر القائد بوسلهام أزطوط تتضمن تعيين الحدود بين منطقة سبتة وما يجاورها، وذلك بمحضر الواسطة بين الجانبين النائب وقونص خنرال سلطانة أكران بريطانية أدرمند هي (...)»، ص. 29. انظر أيضا الصفحات من 26 إلى 28 من **المخطوط نفسه**.

السنوية التي كانت تدفعها إلى سلاطين المغرب منذ عهد سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790)[84]. ومما لا شك فيه أن هذه الأعمال قد مكنت جون دراموند هاي من اكتساب معرفة أولية بطبيعة الجهاز المخزني، ومن الوقوف عن كثب على نقط الضعف والقوة المميزة لدواليبه وآلياته التي كانت تبدو له بسيطة لكنها لا تخلو في عمقها من التعقيد.

وكانت العمليات التي استمرت قبائل الريف في تنفيذها، في نهاية أربعينيات القرن التاسع عشر[85] وبشكل مكثف ما بين سنتي 1851 و1856، ضد المراكب البريطانية والأوربية بصفة عامة، من بين القضايا التي أولاها جون دراموند هاي كل اهتماماته[86]. ولم يتردد في الذهاب شخصيا سنة 1856 إلى قلب قبيلة قلعية وكسب

(84) **المخطوط نفسه**، ص. 29-33 : «(...) ويذكر سيدنا بأنه سامح الجنسين المذكورين (السويد والدانمارك) لوجه سلطانة جنس الإنجليز حيث توسطت في هذا الأمر (...)». أيضا رسالة المولى عبد الرحمن لبوسلهام بن علي، 8 صفر 6/1261 فبراير 1845 (خ. ح)، وانظر أيضاً :

Jacques Caillé, «L'abolition des tributs versés au Maroc par la Suède et le Danemark», in **Hespéris**, 1958. pp. 203-238.

(85) رسالة السلطان مولاي عبد الرحمن إلى بوسلهام بن علي، بتاريخ 24 صفر 19/1265 يناير 1849، «وبعد، فقد بلغنا كتابك في قضية الردمان، وما بلغك من خروج إشكادرة النجليز قصمه الله، واختلاف الروايات التي ذكرت في أمرها، وأنها متوجهة لطنجة يتكلم ميرانط كبيرها على القضية المذكورة وعلى قضية مركبهم الذي حرَّث في الريف»، محافظ الترتيب العام، (م. و. م).

(86) يتضمن المجلد المصنف في دار المحفوظات البريطانية (P.R.O.) تحت رقم (F.O. 99/69) معلومات غزيرة عن أعمال الريفيين ما بين سنتي 1852 و1855، والمجلد F.O. 99/81 عن سنة 1856 والمجلد F.O. 99/81 عن سنوات 1856 و1857. وقد حجز الريفيون خلال هذه السنوات المراكب التي كانت تحمل الأسماء الآتية :

Violet, Vampire, Cuthbert Young, Prometheus, Mary, Newton, J. Dieppois, Lively, Medussa, Hymen, Ariel. Danzic, Ruth, Conference...

انظر ما كتبه بنيل في مقاله المنشور ضمن أعمال ندوة **طنجة في التاريخ المعاصر (1800-1956)**، 1991، نشرت بتعاون بين كلية الآداب بالرباط ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، ص. 107، 134، وعنوانه الكامل :

C.R. Pennell, **John Drummond Hay : Tangier as the centre of a spider's web.**

انظر أيضا رسالة محمد بن عبد السلام إلى محمد الحضري، بتاريخ 27 ذي الحجة 23/1267 أكتوبر 1851 «(...) وبعد، لابد بوصول كتابنا هذا إليك تأكيدا منا عليك تصل إلى بني بوجافر وتنظر هذا الفعل الذي صدر منهم، أكلوا مركبا للصبنيول وثانيا أكلوا معه مركبا للإنجليز، وبينه وبين السلطان محبة وقانون تام، ولا يرضى سيدنا ذلك ولا يحبه يقع في الإنجليز. وعندهم ستة رقاب أحياء من جنس الإنجليز =

ثقة بعض أعيان الريف وصداقتهم، والحصول منهم على ضمانات بالتوقف عن اعتراض المراكب الأجنبية عامة والبريطانية على وجه الخصوص[87].

إن مختلف الأعمال التي قام بها جون دراموند هاي منذ التحاقه بمنصبه في سنة 1845، وخاصة دور الوساطة الذي قام به بين المخزن وكل من فرنسا وإسبانيا والدول السكندنافية، كانت تبدو كافية لإعطاء الدليل على المكانة التي أصبحت بريطانيا تحتلها لدى المولى عبد الرحمن. وبذلك يكون جون دراموند هاي قد بدأ مهامه في المغرب بداية موفقة، إذ نجح في تنفيذ كل التعليمات التي كان يتلقاها من وزارة الخارجية البريطانية إلى ذلك الحين. غير أنه أصبح يبدو له واضحا منذ بداية خمسينيَّات القرن التاسع عشر أن ترسيخ مكانة بريطانيا وتدعيم نفوذها في المغرب لا يمكن تحقيقه لو اكتفى ممثلها في طنجة بالقيام بدور الوساطة بين المخزن والدول الأوربية في مناسبات معينة، وتعين عليه بالضرورة نهج سياسة محكمة اتخذت من الغزو التجاري للسوق المغربية أفضل وسيلة لتعزيز النفوذ البريطاني في المغرب على جميع المستويات.

لهذا وقع اختيارنا على سنة 1856 لتكون بداية فعلية لهذه الدراسة، وذلك وعيا منا بمدى أهمية المعاهدة التي أبرمت بين المغرب وبريطانيا في تلك السنة من جهة، ولاعتقادنا بأن إدراك طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لابد من أن يمر عبر دراسة دقيقة للظروف التي أحاطت بإبرام معاهدة 1856 من جهة أخرى.

= تبق تقف عليهم بنفسك أنت ومن كتبنا من بني بوجافر وتقبضهم عند من كانوا واجمعوهم عندك أو عندهم (...)». الرسالة منشورة في :

Abdelmajid Benjelloun, **Fragments d'histoire du Rif oriental**, 1995, Rabat, p. 403.

أيضا رسالة محمد بن عبد المالك إلى محمد الحضري بتاريخ 24 رمضان 1272/29 ماي 1856 : «(...) وبعد، فاعلم حفظك الله أن هؤلاء قبيلة قلعية لا زالوا على غيهم وفسادهم، بعدما ألزموا أنفسهم كل ما يصدر في مسألتهم فهم المؤاخذون به حسبما ذالك في علمك. والآن قد نقضوا ذالك وقبضوا على مركب كبير من جنس اللنجليز. وأتى قونصوه إلينا أمس تاريخه متهددا بأنهم إن لم يردوا المركب بما فيه تات مراكبهم بالعدة والعدد وءالة الحرب مع جنس الإصبنيول وينزلون إليهم ويفعلون بهم ما يفعل العدو بعدوه، ونحن ما رضينا ذالك (...)»، عند : Benjelloun **op. cit.**,p. 407. انظر تفاصيل القضية نفسها، في الصفحات 408 و409 من كتاب بن جلون سابق الذكر.

(87) Brooks, **op. cit.**, pp. 144-158.

الفصل الأول

التوطيد القانوني
للعلاقات المغربية البريطانية

الفصل الأول

التوطيد القانوني للعلاقات المغربية البريطانية

أولا ـ مباحثات الخطيب ودراموند هاي التمهيدية في طنجة

كانت بريطانيا العظمى بحكم تعاظم تجارتها الخارجية خلال القرن التاسع عشر، سواء أكان مع مستعمراتها أم مع المناطق التابعة لنفوذها[1]، وبحكم تبنيها سياسة التبادل الحر وانطلاق ثورتها الصناعية[2]، كانت مؤهلة أكثر من غيرها من الدول الأوربية لممارسة ضغوط قوية على المخزن، لحمله على إحداث تعديلات في سياسته التجارية مع الدول الأجنبية.

وقد اعتمدنا على المراسلات العديدة، التي تبادلها النائب السلطاني محمد الخطيب، الذي حل مكان بوسلهام بن علي سنة 1852، وسفير بريطانيا في المغرب جون دراموند هاي في السنوات الممتدة ما بين سنتي 1852 و1856، لنتتبع بالعرض والتحليل، مساهمة بريطانيا العظمى في القضاء على الجهود الأخيرة التي بذلها السلطان مولاي عبد الرحمن، للحفاظ على الوسائل التي مكنت المغرب لمدة سنوات عديدة من مراقبة تجارته الخارجية ومن تحكمه فيها تحكماً كان يضمن للبلاد حريتها وسيادتها.

(1) F. Crouzet, «Commerce et Empire : L'expérience Britannique», in **A.E.S.C**, mars-avril 1964, pp. 281-310.

(2) Paul Bairoch, «Commerce International et genèse de la Révolution Industrielle en Angleterre», in **A.E.S.C**, mars-Avril 1973, pp. 514-571.

1 ـ الإنتقادات البريطانية الأولى لسياسة المخزن التجارية :

عبر بعض التجار البريطانيين من جبل طارق ومانشستير، في رسائل عديدة إلى وزارة الخارجية البريطانية منذ سنة 1844، عن تذمرهم من انهيار حجم مبادلاتهم مع المراسي المغربية[3]. واستمرت الشكاوي في الموضوع نفسه على امتداد السنوات اللاحقة[4]، مما دفع بالخارجية البريطانية إلى حث ممثلها دراموند هاي لبذل جهوده في سبيل القضاء على المشكلة القائمة من جذورها[5]. واستجابة لتلك التعليمات، لم يدخر دراموند هاي جهدا للتنديد بالحالة التي كانت عليها التجارة المغربية عند نهاية 1852، ولم يتردد في نعتها بالعتاقة، فقال في رسالة احتجاجية وجهها إلى محمد الخطيب : «(...) وها نحن ننبه هذه الدولة نصيحة لهم من أن تجارة هذه الإيالة فاسدة (...)»[6]. وحدد أسباب ذلك الفساد في ثلاثة عناصر : أولها، غياب قوانين قارة لضبط المعاملات التجارية ؛ وهو ما نعته بـ«التبديل والتغيير في كل وقت». ثانيها، استمرار العمل بظاهرة الكنطردات. وثالثها، ارتفاع الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات[7].

بعد وصول مزيد من شكاوي التجار البريطانيين المتعاملين مع المغرب إلى وزارة الخارجية البريطانية، أرسلت إلى دراموند هاي تعليمات إضافية في مارس 1853 أمرته فيها بدق ناقوس الخطر، وبإبلاغ المخزن تفاصيل معززة بالأرقام عن الإنهيار الذي سجلته المبادلات بين البلدين إلى حدود سنة 1852. وكانت بريطانيا تسعى بذلك إلى التمهيد لتوجيه دعوة ملحة إلى السلطان لحثه على تغيير سياسته التجارية التقليدية التي كان من أهم سماتها منع تصدير المنتجات المغربية إلى الخارج، وفرض قيود لا حصر لها على مختلف أشكال المبادلات التجارية حتى على المستوى الداخلي للبلاد[8].

(3) Flournoy, **British Policy**, p. 170, F.O. 99/27. Memorial of the merchants of Gibraltar to the Foreign Office, 31 May 1845.

(4) F.O. 99/58 Memorial of the Merchants of Gibraltar to the Foreign Office, 15 October 1853.

(5) F.O. 174/32، دراموند هاي إلى محمد الخطيب، 10 مارس 1853.

(6) F.O. 174/132، دراموند هاي إلى الخطيب، 9 دجنبر 1852.

(7) **نفسها**.

(8) F.O. 174/132، رسالة دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 10 مارس 1853، وتتضمن أرقاما إحصائية عن واردات المغرب من بريطانيا ما بين سنتي 1840 و1852.

ويمكن التمييز في التجارة المغربية، إلى حدود سنة 1853، بين ثلاثة مستويات : في المستوى الأول، نجد مجموعة من السلع التي كان استيرادها يخضع خضوعا مباشراً لإرادة المخزن ؛ وكلها مواد ذات صبغة عسكرية كالبارود والكبريت، إلى جانب مواد ثمينة كالشاي والبن والسكر. وفي المستوى الثاني، كانت هناك مواد أخرى يظل السماح بتصديرها مقتصرا على بعض الأشخاص القادرين على شراء حق تصديرها من المخزن، وذلك ما تسميه الوثائق المغربية بـ«الكنطرادات». وتدخل في إطارها مواد كثيرة ومتنوعة، ومنها العلق والغاسول والشمع والجلد والحنّاء والثيران وغيرها[9].

ونجد في المستوى الثالث مواد كان يُمنع تصديرها منعا كاد أن يكون كليا، من بينها بعض الحبوب كالقمح والشعير، إلى جانب الأغنام والصوف ومادة الزيت، ما عدا في الحالات التي كان يقرر فيها السلطان تصديرها لأسباب خاصة، شريطة أن تتم العملية تحت إشرافه المباشر[10].

وإذا كانت مبررات المخزن معقولة ويمكن قبولها فيما يخص فرض المنع على جلب المواد ذات الصلة بالشؤون العسكرية والأمنية للمغرب، فإن دراموند هاي لم يكن على استعداد لقبول استمرار المخزن في فرض المنع نفسه على جلب بعض المواد الأساسية كالشاي والبن والسكر. وعلل رفضه ذلك بسببين مترابطين، يتعلق أولهما بالمغرب، وثانيهما ببريطانيا.

فيما يخص المغرب، يعتقد دراموند هاي أن هناك احتمالاً كبيراً أن يلحق المنع المفروض أضرارا بليغة بتجار الجملة والتقسيط الذين اختاروا الإعتماد في حياتهم على

(9) رسالة محمد بن إدريس إلى بوسلهام بن علي، 12 شعبان 16/1261 غشت 1845 : «(...) وما ذكرت في شأن ما كتب لك به قونص اللنجليز قصمه الله في بيع كنطردة الدجاج وبيضه، وأن ذلك يضر بعسكرهم بجبل طارق. وحسبما بكتابه لك الذي وجهت فقد ذكر سيدنا أن الكنطردة للجانب العالي بالله يبيعها لواحد أو اثنين أو أكثر، وكلامهم في هذا فضول منهم دمرهم الله. فكما نحن لا نتحكم عليهم فيما يفعلون ويُحدثون في بلدهم، كذلك هم لا دخل لهم فيما نفعل في بلدنا (...)». محفظات المغرب وبريطانيا، (م.و.م).

(10) رسالة السلطان مولاي عبد الرحمن إلى محمد أشعاش، 8 جمادى الثانية 25/1246 نونبر 1830 : «(...) وبعد، فإنه قلّ النّاضُّ بالمغرب جدا لكثرة ما يخرج منه في السلع التي تَرِد من برِّ الرُّوم وضعفت جباية القبائل لأجل ذلك. وإن طال هذا الأمر أفضى إلى فقد الدينار والدرهم، وفي ذلك ضرر على المسلمين. ولنَا زُروع كثيرة بإيالتنا السعيدة، وقد شرح الله صدرنا لوسقها على يدنا بقصد البيع ببر النصارى لنستجلب النّاضَّ، فقد بلغنا ارتفاع ثمن القوت عندهم (...)»، محفظات تطوان، (م.و.م).

المتاجرة في مثل تلك السلع. ويمكن أن يترتب عن ندرتها في الأسواق ارتفاع فاحش لأسعارها. ولابد أن ينعكس ذلك كله على مداخيل المخزن، لأن المجال لم يفسح أمام دخول تلك المواد الممنوعة، التي كان من المفروض أن تستفيد الجمارك المغربية من الرسوم والضرائب المؤدّى عنها[11].

فهل يعني هذا أن دراموند هاي الذي يظهر هنا بمظهر الإنسان المتعاطف مع فئات المجتمع المغربي قد كان حريصا بالفعل على تقوية مداخيل المخزن؟ أو أن خطورة الأمر كانت حقيقية وتهدد المصالح التجارية للبريطانيين الذين أصبحوا عاجزين عن تحقيق الأرباح المعهودة، نتيجة لسياسة المخزن التجارية ؟

لقد تابع دراموند هاي تحليله الِاقتصادي وعرضه للعواقب التي كان من الممكن أن تلحق بالمغرب نتيجة للِاستمرار في نهج أساليب تنظيمية عتيقة في المبادلات التجارية مع أوربا ؛ فأكد أن ندرة الذهب والفضة في المغرب لم تكن سوى نتيجة حتمية لسياسة المخزن التجارية، التي كان قوامها منع تصدير بعض المواد، وفرض ضرائب مرتفعة على الواردات. وقد اقترح دراموند هاي في نهاية تحليله على النائب السلطاني محمد الخطيب تخلّي المخزن عن نظام الكنطرادات، وحصر الرسوم الجمركية على الواردات في عشرة في المائة، بدلا من عشرين أو ثلاثين في المائة، لتحسين الظروف التجارية العامة، لفائدة المخزن ورعاياه، ولفائدة البريطانيين أيضا[12].

ومرت أزيد من ثلاثة شهور على تقديم دراموند هاي لانتقاداته واقتراحاته المتعلقة بأحوال التجارة المغربية إلى محمد الخطيب. ويبدو أن المخزن لم يلتفت لتلك المبادرة البريطانية. ومن أجل ذلك، كتب دراموند هاي مجددا إلى النائب السلطاني في الموضوع نفسه، لكن وفقا لاستراتيجية مخالفة. إذ بلغ إلى علم دراموند هاي أن هناك بعض التجار المغاربة الذين أقنعوا مولاي عبد الرحمن بعدم الِاهتمام بالمقترحات البريطانية. كما اتهموا بريطانيا بالبحث عن مصالحها الخاصة، وبرغبتها في التقليل من مداخيل المخزن، حين اقترحت عليه تخفيض الرسوم الجمركية إلى عشرة في المائة. ونتساءل مع هؤلاء ألم تكن نظرتهم إلى الأمور صحيحة وواقعية ؟

(11) ويذهب مييج إلى التحليل نفسه، انظر :

Jean-Louis Miège, **Le Maroc et l'Europe (1830-1894)**, P.U.F., Paris, 1962, t. 2, p. 234.

(12) F.O. 174/132، رسالة سبق ذكرها، من دراموند هاي إلى الخطيب، 10 مارس 1853.

عندئذ اتخذ دراموند هاي استراتيجية محكمة، كان الهدف منها تقويض أعمال من سماهم بالمعارضين. فبدأ أولا بالتباهي أمام الخطيب بعظمة التجارة البريطانية فقال :

> (...) ولا تخفى عليكم عظمة تجارة جنسنا بكل الإيالات داخلا وخارجا، فإنه يخرج ويدخل من مرسى واحدة في يوم واحد من بين مراسي جنسنا، أكثر مما يدخل ويخرج من جميع مراسي هذه الإيالة في السنة (...)[13].

قد نشاطر دراموند هاي رأيه هذا، ولا مجال للشك في الهيمنة البريطانية على التجارة الدولية إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر[14]. إلا أن كلام دراموند هاي هنا قد يفهم منه غياب أهمية المغرب التجارية لبريطانيا. وسيكون ذلك من دواعي البحث عن أهمية المغرب لبريطانيا في مجال آخر غير التجارة.

وإذا كان التجار المغاربة المستفيدون، دونما شك، من شراء الكنطردات قد اتهموا بريطانيا بالبحث عن مصالحها الخاصة فقط، فإن دراموند هاي لم يتردد في صب جام غضبه عليهم، وحملهم المسؤولية المباشرة عن كل المشاكل التي كانت تعاني منها التجارة المغربية وبقية المجالات المرتبطة بها[15].

ثم حذر دراموند هاي المخزن، بواسطة محمد الخطيب، من العواقب الاِجتماعية والسياسية، التي كان من الممكن أن تترتب على الاِستمرار في استخدام تقنيات وأساليب تجارية نعتها بالعتاقة[16]. كما حاول إقناع الخطيب بسلبيات الكنطردات، واستدل على ذلك بتخلي بريطانيا وغيرها من دول أوربا عنها، بعد التأكد من خطورتها على نمو التجارة. ودعا إلى الاِقتداء في ذلك المجال بالعثمانيين الذين استفادوا كبلد إسلامي من النصائح البريطانية، فتخلوا عن نظام الكنطردات، وتحسنت ـ حسب ادعاءات دراموند هاي ـ أحوالهم التجارية.

---

(13) F.O. 174/132، دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 29 يونيو 1853.

(14) W.W. Rostow, **Les étapes de la croissance économique**, coll. Point, Le Seuil, 1970, p. 7.

(15) F.O. 174/132، دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة 29 يونيو 1853، سبق ذكرها.

(16) **نفسها** : «(...) وإذا كان الأمر بخلاف ما أشرنا به من جانب المحبة ببقاء التجارة فاسدة بسبب ما ذكرناه، فإن الرعية تضعف وتهلك في نفسها، ويحصل لهم الضعف والوهن والحقارة من كل جنس. ولا يظن ءال هذه الإيالة بأن جنسنا يقف معهم وقت الاِحتياج إليهم، إذ لم يقبلوا ما أشرنا به من الرأي السديد (...)».

وكان السفير البريطاني يعني بذلك اتفاقية بالطا ليمان (Balta Liman)، التي فرضتها بريطانيا على العثمانيين في سنة 1838، مستغلة في ذلك الأزمة السياسية التي كانت تعيشها الإمبراطورية[17]. وكانت لتلك الاتفاقية الخطيرة ـ عكس ما كان يدعيه دراموند هاي ـ انعكاسات سيئة على العثمانيين، الذين أصبحوا على أثرها عاجزين عن التصرف بكامل الحرية في سياستهم الجمركية. كما ألحقت أضرارا بليغة بالصناعات المحلية، بعد عشر سنوات من دخولها حيز التطبيق[18].

2 ـ ضغوط بريطانية أولى على محمد الخطيب :

انتقل النائب البريطاني بعد ذلك من أسلوب الترغيب إلى الترهيب. واختتم رسالته المؤرخة في 29 يونيو 1853، إلى محمد الخطيب بلهجة تهديدية، يبدو من خلالها إصرار بريطانيا على إحداث المخزن لتغييرات جذرية في سياسته التجارية فقال:

> (...) ما تضمنه الشروط فلا محيد عنه. والتجارة في السلع الواردة لابد أن يرجع على ما كان عليه ليتجر بها كل واحد. وذلك من حقنا لا إنعام فيه. ولا يظن أنه يقبل فيها عذر (...)، ولتعلم أنه إذا لم يقضى بكلام الخير، فإنه لابد أن يصدر أمر لا نريد صدوره، ولا يرضي ظهوره بين جنسين محبين (...)[19].

ما كان رد فعل محمد الخطيب على هذه الضغوط المتتالية؟ وما الشروط التي كان يتحدث عنها دراموند هاي ويصر على تطبيقها ؟

اكتفى محمد الخطيب، ومعه بقية الجهاز المخزني، بالصمت وبعدم تقديم أي

---

(17) يوجد نص المعاهدة العثمانية البريطانية المبرمة سنة 1838 في :

Parliamentary Papers, 1830 pp. 291-295.

(18) انظر مادة «امتيازات» في : **Encyclopédie de l'Islam**, Article «Imtiyazat», p. 127

(19) F.O. 174/132، رسالة دراموند هاي إلى الخطيب، 29 يونيو 1853، سابقة الذكر. وجاء في رسالة أخرى :

«(...) إن هذا العدو قونص الإنجليز لا زال يتكلم على الشُرُّطَاتِ التي كنا قدمنا لمولانا أنه طلبهم يكونوا عند خدام سيدنا في جميع مراسيه السعيدة. وقد ذكر أن خلائفه كتبوا له بأن خدام سيدنا أجابوهم بعدم الشروطات. وهذا قول اهتم منه غاية، وقال أنه لا يسعه الجلوس إلا بتقرير الشروطات عند كل خديم من خدام سيدنا في مراسيه السعيدة، وما يتكلم إلا على لسان رينته. ومصدق قوله هو لما توجه للحضرة الشريفة بمراكشة دفع كتاب رينته المخذولة فيه أن كل ما يقوله قونصوها المذكور هو على لسانها دمرهم الله (...)»، من رسالة بوسلهام بن علي إلى السلطان مولاي عبد الرحمن، 16 ربيع الأول 9/1268 يناير 1852، محفظات المغرب وبريطانيا، (م.و.م).

جواب في الموضوع. وكان رد دراموند هاي قويا على تلك اللامبالاة، فاستدعى موظفي المخزن في طنجة، للحضور في اجتماع عزم على عقده مع محمد الخطيب يوم 12 غشت 1853. وننقل فيما يلي نص الحديث الذي دار بين الطرفين، مع إعطاء توضيحات ضرورية، لتقديم صورة حقيقية عن المناخ الذي دار فيه ذلك اللقاء[20].

جون دراموند هاي :	**محمد الخطيب :**
ـ هذه الشروط هي الشروط المنعقدة بين جانب سيدنا نصره الله وجانب جنسنا الإنجليز أم لا ؟ ومختومة بطابع سيدنا الشريف أم لا[21] ؟	ـ نعم.
وهل أنت موجود تنفذ ما فيها حرفا بحرف أم لا ؟	ـ ننفذهم، إلا ما استولى عليه السلطان[22]. ويلزم مراجعته للحضرة الشريفة. ولا نسخة عندنا من الشروط.
ـ حتى في هذا خلاف للشروط[23]. وهل يلزم على سلطان مراكش ودولته الوفاء بما اقتضته الشروط أم لا ؟	ـ النظر للسلطان.
ـ ها مضمن الشرط الثالث يُقرأ عليكم، وها نسخة منه. وكيف فهمتم معنى هذا الشرط[24] ؟	ـ إن مضمن الشرط واضح، لكن لابد من مراجعة فيما أمر بقطعه.
ـ وهل يقدر رعية الإنجليز على إتيان السلع على اختلاف أنواعها لجميع مراسي إيالة مراكش، ونزولها بمخازنهم بقصد التجارة أم لا ؟	ـ لا نمنعهم إلا مما هو بيد السلطان. لابد من المراجعة للحضرة الشريفة.

(20) F.O. 174/133، محضر اللقاء بين الخطيب ودراموند هاي في طنجة يوم 12 غشت 1853.

(21) يعني المعاهدة التي أبرمها مولاي سليمان سنة 1801 مع بريطانيا وجددها مولاي عبد الرحمن سنة 1824، انظر نصها الكامل في **الكناش 474**، (خ.ح).

(22) يعني بذلك المواد التي يحتكرها المخزن تصديراً وتوريداً، انظر : Miège, op. cit., t. 2, pp. 225 et sq.

(23) أي أن جهل الخطيب لنص المعاهدة، يعتبر في حد ذاته خرقا لها.

(24) **الكناش 474**، جاء في الشرط الثالث : «رعية السلطان الإنجليز لهم الإتيان بمراكبهم وسلعهم، وأنواع متاجرهم إلى كل ناحية من نواحي سلطان مراكش، والدخول إليها والمقام بها والسكنى من غير أمد محدود، ولهم إعمال المخازن لسلعهم (...)».

ـ وهل تمنع رعية الإنجليز إن وردوا بسلع كالسكر والشاي والقهوة وحب القشنية وغير ذلك أم لا ؟

ـ نمنعه، ولابد أن يشاور سيدنا أيده الله.

ـ وهل مضت خمسة أشهر منذ طلب آل دولتنا بواسطتنا استيفاء ما في الشروط. وأيضا برأيهم السديد ونصحهم إسقاط الكنطردات، والمنع في السلع الخارجة لمصلحة بيت المال والرعية المراكشية أم لا ؟

ـ نعم[25].

ـ هل قال وزير سيدنا نصره الله الفقيه السيد العربي بن المختار[26] بالأمر الشريف بأن سيدنا أيده الله تصفح جميع ما كتبناه في هذه الأمور. وثبت لديه نصح ما أشار به آل دولتنا لمحبتهم في الجانب الشريف ولمنفعة إيالته السعيدة، وطلب الوزير المذكور التأني بثلاثة أشهر أم لا ؟

ـ إن نسخة من كتاب الوزير دفعناه إليك.

ـ وهل نبهناكم مرارا بمكاتب سرا وجهرا ومشافهة بأن لابد من استيفاء ما في الشروط أم لا ؟

ـ إن كل ما كتبت به سرا وجهرا كله وجهناه للحضرة الشريفة ؟

ـ وهل قلت مرارا بأن جميع هذه الأمور تصفى على وجه جميل بما يوافق مراد دولتنا، وطلبنا منكم رفعه للحضرة الشريفة وتطالعنا عليه أم لا ؟

ـ إننا كنا نجاوب طالبين الله أن يخرج الأمر بخير.

ـ هل ورد عليكم كتاب شريف جوابا عما كتبناه لكم في هذا الأمر عن أمر دولتنا، أم لا ؟

ـ عندنا الكتاب الشريف بالطابع الشريف ولكن لا نظهره. والأمر فيه هو توجيه الباشدور[27].

---

(25) F.O. 174/123، رسالتي دراموند هاي إلى الخطيب سابقتي الذكر، 9 دجنبر 1852 و10 مارس 1853.

(26) وصفه مييج أنه أكثر عناصر الجهاز المخزني تشددا ورجعية، انظر: Miège, op. cit., t. 2, p. 282.

(27) F.O. 99/65، رسالة دراموند هاي إلى اللورد كلارندن (Clarendon)، مراكش، 23 مارس 1855. وكان دراموند هاي يشك في أن محمد الرزيني القنصل المغربي بجبل طارق، هو الذي اقترح على المخزن فكرة إرسال سفارة مغربية إلى بريطانيا لرفع شكاية ضده إلى الملكة ڤكتوريا.



محمد الخطيب نائب السلطان في طنجة (1852-1862)

ـ هل عندكم كتاب شريف يمنع السلع الداخلة وتطالعنا عليه أم لا ؟

ـ قد كان ورد الأمر على المتولي غيري[28].

ـ هل بيدكم أمر شريف على الكنطردات في السلع الخارجة مع حوز الجلد وتطالعنا عليه أم لا ؟

ـ قد كان ورد أمر ذلك على المتولى غيري.

ـ ولو ثبت عندنا بأن سلطان مراكش موافق على خرق الشروط ومطلع على جميع ما كتبناه في هذه الأمور عن أمر دولتنا ومستمر على خرقها للزمنا قطع معاملة الخدمة بين الدولتين، لأن سلطانتنا كتبت لسلطان مراكش بأنني مفوض في أمورها، ولسان كلماتها. وما أراده سلطان مراكش إبلاغه إليها يكون بواسطتنا. لكن، نحن محققين بأن جميع هذه الأمور الصادرة هي من الوزير لا من السلطان. لأنه أيده الله لا علم له بخرق الشروط، وقلة الاعتناء بما كتبناه من نصح دولتنا من محبتهم في الجانب الشريف.

واعلم أني راجي جواب آل دولتنا، وأن الدرك في جميع ما يقع من هذه الأمور، فإنه على الوزير السيد العربي بن المختار وعلى سيادتكم. واعلموا أيضا أنه إن ورد أحد من رعية الإنجليز بالسلع المذكورين لأحد مراسي الإيالة السعيدة، وتعرض له أحد بالمنع في الدخول، فإن جميع ما يلزمه من الخسارة على المنع وقتئذ يلزم دولة المسلمين أداؤها.

وقد أعلمتنا بأن باشدور يتوجه لسلطانتنا ؛ وها أنا أشير عليكم بما يصلح في ذلك. وهو وفاء ما في الشروط أولا، ثم

(28) والمقصود هو بوسلهام بن علي أزطوط الذي قام بمهام النائب السلطاني إلى حدود سنة 1852 وعوضه محمد الخطيب بعد ذلك في المنصب نفسه.

الكلام بعد ذلك. لأنه لا ينبغي كلام مع خرق الشروط، لأنه لا يصلح في المستقبل كلام مع خرق الشروط.

ونطلب من سيادتك أن توجه نسخة من هذا الكلام لحضرة سيدنا نصره الله.

وهل توجه كتابا من عندنا لجانب سيدنا ويأتي عنه الجواب الشريف إلينا، كما ذلك معهود من السلطان لسلطان الفرنسيس أم لا ؟

– إنني لا أستطيع عن ذلك جوابا، إلا بعد مشورة سيدنا نصره الله».

إن قراءة أولى لهذا المحضر، كافية لإبراز اللهجة الشديدة التي استعملها دراموند هاي أثناء اجتماعه بالخطيب، وذلك بحضور كل العاملين بالمفوضية البريطانية وعامل طنجة وعدول المرسى. هذا في حين أبان محمد الخطيب عن ضعف كبير وجهل تام ببواطن الأمور. فقد كانت إجاباته قصيرة وسلبية، ولم تظهر منها أي محاولة لمناقشة المطالب البريطانية، أو إعطاء تبريرات معقولة للسياسة التجارية التي كان المخزن مصرا على تبنيها، لما في نهجها من حفاظ على سلامة البلاد.

ومن أجل هذا لم يتردد دراموند هاي، في مناسبات عديدة، في اتهام محمد الخطيب بعدم الكفاءة وبالعجز عن القيام بالمهام المنوطة به. ومما لا شك فيه أن جهل محمد الخطيب لنصوص المعاهدات السابقة بين المغرب وبريطانيا ليعتبر دليلا إضافيا لتأكيد ضعفه. ذلك الضعف الذي استغله السفير البريطاني طوال المدة التي شغل فيها محمد الخطيب مهام النائب السلطاني لتأكيد وجهات نظر الحكومة البريطانية على حساب وجهات النظر المخزنية.

3 ـ تنازلات مخزنية أولى لصالح بريطانيا :

يبدو أن اللهجة التهديدية التي استعملها النائب البريطاني إزاء كل من محمد الخطيب والوزير العربي بن المختار، قد أرغمتهما فورا على مفاتحة السلطان في موضوع المقترحات البريطانية المتعلقة بتحرير التجارة. إذ أعلن المخزن، بعد مرور شهر واحد

على لقاء 12 غشت 1853 بين دراموند هاي ومحمد الخطيب، موافقته على إلغاء الكنطردات المتعلقة بواردات الشاي والبن والقشنية. وبذلك يكون دراموند هاي قد حقق هدفه المرحلي لصالح التجار البريطانيين(29). كما أنه اعتبر ذلك التنازل الذي أقدم عليه السلطان سابقة ذات أهمية بالغة من شأنها أن تشجعه على السير قدما، للمطالبة بامتيازات أكثر أهمية وأكثر مساسا بحرية المخزن في تسيير شؤونه التجارية.

لكن السلطان، وإن أعلن موافقته المبدئية على السماح للتجار البريطانيين بجلب سلع إلى المغرب كان يحتكرها، فإنه اشترط عدم الشروع في تنفيذ ذلك إلى ما بعد مرور ستة شهور، لتمكين الأمناء من تصريف السلع التي كانت مخزونة لديهم، تجنبا للخسائر التي كان من الممكن أن تلحق بمالية المخزن. وبعد مرور الأجل المذكور، وإذا وافق دراموند هاي على منع التجار البريطانيين من جلب الشاي والسكر والبن، فسوف يتم الرجوع إلى الأعشار التي كانت مفروضة عليها من قبل(30). أما عن المواد ذات الصبغة العسكرية ومعها التبغ، فقد تأكد الإستمرار في فرض المنع عليها(31).

وكان من المنتظر أن يبادر دراموند هاي بتوجيه الشكر إلى السلطان مولاي عبد الرحمن الذي تكرم ووافق على تقديم ذلك الإمتياز لفائدة التجار البريطانيين. غير أن المخزن فوجئ باعتراض على قراراته حين ذكره دراموند هاي بأن بريطانيا قد سبق لها أن منحت المخزن مهلة ثمانية شهور لدراسة الموضوع، فاقترح تقليص مدة الأجل في ثلاثة أشهر. كما اشترط على المخزن دون أدنى تردد، عدم السماح لأي كان باستيراد أي بضاعة عبر المراسي المغربية إلى ما بعد انتهاء الأجل المحدد. وكان دراموند هاي يعني بذلك تجار السلطان وغيرهم ممن كانوا يستفيدون من مزايا الكنطرادات(32).

(29) F.O. 174/133، الخطيب إلى دراموند هاي، 13 شتنبر 1853.

(30) وهي ثلاثة ريالات عن كل قنطار من السكر أو البن، وربع ريال عن كل رطل من الشاي، وريال واحد عن كل رطل من القشنية.

(31) رسالة الخطيب إلى دراموند هاي سابقة الذكر، 13 شتنبر 1853.

(32) F.O. 174/133، دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 14 شتنبر 1853 : «(...) وإذا كان خلاف هذا الشرط، فإنا نامر تجار دولتنا أن يبقوا على حقوقهم ويجلبوا السلع، وإن كانت لجانب المخزن كنطردة في سلع مع أحد، ولم تقدم حتى الآن. فلابد من سقوط الكنطردة المنعقدة مع تجار سيدنا، إذ سقوطها أولى من سقوط الشروط المنعقدة بين السلاطين (...)».

أما عن الأعشار التي اقترح المخزن أداءها على واردات الشاي والسكر والبن، بعد فوات الأجل المتفق عليه، فقد اعتبرها دراموند هاي مرتفعة، ووصفها بأنها «(...) يصعب معها البيع والشراء، وينتفع معها أصحاب الكنطربنض (...)»[33]. كما علق قبول العمل بها على موافقة الحكومة البريطانية واستشارته معها. لكنه خطا خطوة كبيرة بعد ذلك، حين اغتنم فرصة حديثه عن الرسوم الجمركية، فذكر محمد الخطيب بأن قيمة الأعشار لم تكن تتجاوز في سنة 1801 أقل من عشرة في المائة على الصادرات والواردات. وطالب بصريح العبارة بحق بريطانيا في التمتع بجميع الِامتيازات المتعلقة بالأعشار وفقا لما تضمنته الِاتفاقية الإسبانية ـ المغربية المبرمة في سنة 1799[34].

إن التطور التدريجي الذي حصل في مطالب بريطانيا كان ينذر بإمكانية تقديمها لمطالب إضافية، تسير في الِاتجاه نفسه الرامي إلى تحرير التجارة من كل القيود. وكانت الضغوط القوية التي مارستها المؤسسات التجارية الموجودة في مانشستير وجبل طارق[35]، هي التي دفعت الحكومة البريطانية، إلى اتخاذ قرار مطالبة المخزن، بوضع حد لما سمته بالتقلبات التي تميزت بها سياسته التجارية مع أوربا، والعمل على إرساء علاقاته التجارية مع الخارج على أسس قانونية قارة وجديدة. ولا يمكن أن يتحقق لها ذلك إلا بإبرام معاهدة تجارية جديدة تلغي نصوص المعاهدات السابقة، وتفتح الطريق أمام المؤسسات البريطانية والأجنبية عامة، للتغلغل في البلاد المغربية، وعلى جميع المستويات.

لم تسعفنا وثائقنا في معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت بالمخزن، قبيل سنة 1854، إلى إحداث تغييرات أساسية في العناصر المكونة لجهازه، إذ عُوِّض الوزير العربي بن المختار الجامعي بمحمد غريط. ولم يقض هذا الأخير في منصبه سوى شهرين ليحل محله في مطلع سنة 1854 محمد الصفار التطواني[36].

(33) **نفسها**.

(34) **نفسها**.

(35) انظر أسماء الدور التجارية الطارقية والإنجليزية عند مييج : Miège, **op. cit.**, t. 2, p. 244

(36) عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس**، الرباط، ج 5، ص. 225ـ242. أيضا Miège, **op. cit.**, p. 282، بالإضافة إلى **صدفة اللقاء مع الجديد : رحلة الصفار إلى فرنسا (1845ـ1846)**، دراسة وتحقيق سوزان ميلار، عرَّب الدراسة وشارك في التحقيق خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 2، ص. 48ـ63.

ونتساءل هل كانت الاِتهامات الصريحة التي آتهم فيها دراموند هاي الوزير العربي بن المختار بأنه من أكثر المستفيدين من الاِحتكارات والكنطرادات[37]، هل كانت من الأسباب التي أفضت إلى تعويضه بالصفار ؟ إن حدوث ذلك التغيير، في ظرف كثرت فيه هجمات دراموند هاي على من سماهم بمؤيدي القيود التجارية، ليعتبر مؤشرا أوليا لبداية حدوث تغيير في سلوك المخزن في موضوع تحرير المبادلات التجارية.

ولماذا وقع الاِختيار على محمد الصفار بالذات ؟ لقد سبق له أن حلّ بالديار الأوربية سنة 1845 صحبة السفارة المغربية التي قادها أشعاش إلى فرنسا. وحين دَوَّن رحلته تلك، أبدى نوعا من الإعجاب المشوب بالتردد بما كان يميز فرنسا، البلد الأوربي، من مظاهر الرقي والاِنضباط[38]. فهل نشاطر مييج رأيه ونقول إن المولى عبد الرحمن عين محمد الصفار في منصب الوزارة لكونه أكثر ميلا من غيره لتحرير التجارة مع الخارج[39]. وهل يمكن اعتبار، تعيين المخزن لمحمد بن عبو، الذي وصفه دراموند هاي بالذكاء وعدم التعصب إزاء المسيحيين[40]، في منصب باشا طنجة، مؤشراً إضافيا على شروع المخزن في تغيير مواقفه من الدول الأوربية ؟

مهما يكن من ذلك، فإن النائب البريطاني قد تلقى من وزارة الخارجية البريطانية منذ شهر نونبر 1854، أوامر بالتوجه في زيارة إلى السلطان مولاي عبد الرحمن وحثه مباشرة على إبرام معاهدة تجارية جديدة[41]. فما التطورات الجديدة التي حملتها تلك الزيارة؟ وما النتائج التي ترتبت عليها لصالح الطرفين المغربي والبريطاني؟

ثانيا ـ سفارة دراموند هاي إلى مراكش

يعود تاريخ أول زيارة رسمية زار فيها دراموند هاي المولى عبد الرحمن، إلى أبريل 1846 في مراكش[42]، اجتمع خلالها بالوزير بن إدريس العمراوي مرتين، وقدم إليه

(37) Miège, op. cit., p. 228.

(38) سوزان ميلار وخالد بن الصغير،م.س، ص. 136 و166–167 و198–199.

(39) Miège, op. cit., p. 282.

(40) واسمه الكامل هو محمد بن عبد المالك الريفي المعروف ببن عبو، وقد استمر في منصبه إلى حدود 1858. انظر **مذكرات دراموند هاي**، ص. 186 .Brooks, op. cit., p

(41) **نفسها**.

(42) انظر تفاصيل هذه الزيارة في **مذكرات دراموند هاي**، ص. 108–119.

مذكرة سطر فيها وجهات نظره حول سياسة المخزن التجارية المتبعة وقتئذ، ودعا إلى إحداث بعض التغييرات، لكنها رفضت[43]. وبعد مرور تسع سنوات على تلك المحاولة الأولى، قامت الحكومة البريطانية مجددا بالإلحاح على المولى عبد الرحمن، لكن بلهجة أقوى وبضغوط أشد لإرغامه على تحرير مبادلات بلاده مع الخارج.

1 ـ مقترحات بريطانية حول التجارة :

بدأ دراموند هاي استعداداته للتوجه إلى مراكش، منذ نونبر 1854، فوجه إلى وزارة الخارجية البريطانية لائحة تضمنت الهدايا التي قرر تقديمها إلى السلطان ووزرائه[44]. كما أولى كامل العناية لاختيار أعضاء السفارة لتمكينها من كل فرص النجاح[45].

وقبل أن تحل البعثة السفارية بمراكش يوم 18 مارس 1855، وقعت أحداث بسيطة بين دراموند هاي وبعض ممثلي المخزن، في كل من الشاوية وأزمور، كانت لها دلالات لا تخلو من أهمية على مستوى تباين العقلية المغربية ومثيلتها البريطانية[46].

ومما لا شك فيه أن المخزن كان على علم مسبق بالغرض الذي أتت السفارة البريطانية من أجله إلى مراكش. فما الاحتياطات التي اتخذها لمواجهة المقترحات والمطالب البريطانية ؟

قام المولى عبد الرحمن بخطوة أولى هي استدعاء الحاج محمد الرزيني، القنصل المغربي المقيم في جبل طارق، فحل بمراكش قبل وصول البعثة البريطانية بيومين، وأجرى هناك مقابلة مع السلطان وعدة مشاورات مع الوزير محمد الصفار. ولما كان

---

(43) Flournoy, **op. cit.**, pp. 121, Memorandum on Commercial Affairs Presented by H.M. Agent, Mr D. Hay to the Moorish Court at Morocco in April, 1846.

(44) F.O. 99/64، دراموند هاي إلى وزارة الخارجية، طنجة، 17 يناير 1854.

(45) F.O. 99/65، رسالة دراموند هاي إلى هاموند (Hammond) السكرتير الثاني والدائم بوزارة الخارجية، خصوصية، 4 يناير 1855، F.O. 99/66، دراموند هاي إلى كلارندن، طنجة، 7 يونيو 1855.

(46) احتج دراموند هاي بطريقة ماكرة على سوء استقبال عامل أزمور القائد بن الطاهر له، كما تحدث مع القائد بن رشيد في الشاوية عن أسباب تخلي الأوربيين عن الملابس الفضفاضة، وتعويضها بأصناف أخرى ملتصقة بالجسد تسهيلا للحركة. وكذا حول استعمال الخيول الخفيفة الوزن ذات السروج البسيطة عوضا عن الخيول المغربية الكبيرة الجثة وذات السروج الثقيلة. انظر **مذكرات دراموند هاي**، ص. 169ـ170 و172ـ176.

الرزيني نفسه من المستفيدين من نظام الكنطردات، فقد كان من المتوقع أن يشير على المخزن بالإحتراس جملة وتفصيلا من كل المقترحات البريطانية الهادفة إلى إحداث تغييرات في السياسة التجارية للمخزن، وإلى القضاء على ما نُعت بالقيود المفروضة على التجارة(47).

وتأكدت شكوك دراموند هاي من إمكان اعتراض المخزن على مقترحاته، فاستدل على ذلك باستقبال السلطان له في اليوم الثامن من حلوله بمراكش، بينما جرت العادة أن تستقبل البعثات السفارية في اليوم الرابع من وصولها إلى مكان إقامة السلطان. وبعد إشارة مولاي عبد الرحمن إلى مشاعر الصداقة التي كان يكنها شخصه إلى العاهلة البريطانية وإلى حكومتها، اعترف لدراموند هاي بما كان يتحلى به من قدرة على فهم المغاربة وأحوالهم العامة. ونصحه بعدم مؤاخذتهم على تصرفاتهم، وأكد له صدق النوايا الحسنة التي كان يكنها إلى شخصه وإلى الدولة التي كان يمثلها(48).

ثم قدم دراموند هاي إلى السلطان مولاي عبد الرحمن رسالة الملكة ڤيكتوريا إليه، وأخبره بأن جلالتها كانت سعيدة بمنحه كامل السلطات من أجل التفاوض، ومباشرة القضايا الثنائية التي يمكن أن تكون موضوعا للمفاوضات. وكان ذلك تمهيداً لإبلاغ السلطان الغاية من زيارته لمراكش. واستغل تلك الفرصة وصرح للمولى عبد الرحمن بوقوع أعمال وتصرفات اعتبرتها الحكومة البريطانية مناقضة لروح الصداقة الكامنة في شخص السلطان، ومضرة بالمصالح المشتركة بين البلدين. وبناء على ذلك، أبدى السلطان موافقته على تقديم مطالب حكومته كتابة، إلى الوزير محمد الصفار ثم وعده بالإطلاع عليها وأخذها بعين الإعتبار(49).

بعد ثلاثة أيام فقط، استجاب دراموند هاي لذلك الإقتراح، فأعد مذكرتين مفصلتين قدمهما إلى الوزير محمد الصفار للإطلاع عليهما، ونقل مضامينهما إلى

(47) F.O. 99/65، رسالة دراموند هاي إلى كلارندن، مراكش، 23 مارس 1855. كان الرزيني قنصلا للمغرب في جبل طارق دون مرتب، وكان يمارس التجارة هناك. وخلال الأربعينيات، تراكمت عليه ديون بلغت قيمتها مائة ألف ريال، ففر من جبل طارق، لكنه عاد إليه بعد أن أدى خمسين في المائة من ديونه. وكان له أخ في تطوان يمارس التجارة، ويستفيد هو الآخر من الكنطردات.

(48) F.O. 99/65، دراموند هاي إلى كلارندن، مراكش 24 مارس 1855. وألحقت بها مذكرة عن اللقاء الذي تم بين السلطان ودراموند هاي في 24 ماي 1855.

(49) المذكرة سابقة الذكر.

مولاي عبد الرحمن. وتضمنت المذكرة الأولى، ما سماه دراموند هاي بالفوائد المختلفة التي يمكن للمغرب تحقيقها في حالة إدخاله تعديلات على سياسته التجارية. ثم وجه دعوة إلى المخزن للدخول في اتفاقية تجارية جديدة[50]. أما المذكرة الثانية، فقد طلب فيها من السلطان السماح بتصدير 1500 رأس إضافية من الثيران، لفائدة الحامية البريطانية في جبل طارق والبحر الأبيض المتوسط[51].

وتكتسي المذكرة الأولى أهمية خاصة، لكونها ـ دون أدنى شك ـ أول وثيقة تقدم بها ممثل دولة أجنبية إلى سلطان مغربي، واقترح عليه فيها القيام بإصلاحات تتمحور بالأساس على إجراء تعديلات في السياسة التجارية للمخزن. وعاد دراموند هاي في مذكرته تلك إلى الانتقادات نفسها التي قدمها سابقا إلى محمد الخطيب منذ سنة 1852[52]، لكنه فصل فيها وأسهب حين عرضها على السلطان وأعضاء جهازه المخزني في مراكش.

2 ـ عودة إلى مهاجمة الكنطردات :

لم تكن الكنطردات كمنظومة اقتصادية وليدة منتصف القرن التاسع عشر. غير أن الجديد فيها لهذه الفترة الزمنية، هو امتدادها واتساع نطاقها إلى أن أصبحت تشمل مواد كثيرة. وإذا كان المخزن قد لجأ إليها لجوءاً مكثفاً سنة 1850، باعتبارها إحدى الوسائل الكفيلة بتمكينه من مراقبة المبادلات المتزايدة مع الدول الأوربية، فإن دراموند هاي لم يتردد في اعتبارها المصدر الأصلي لكل المشاكل التي كانت تتخبط فيها التجارة المغربية. فقال في حقها إنها : «(...) قوانين مضرة بالتجارة وبرعايا

(50) F.O. 99/65 Memorandum Presented to the Sultan of Morocco by the British ch. d'Affaires, Pointing out the Advantages to be Derrived from Alterations in the Moorish Fiscal Laws, and Convention of Commerce With G. Britain.

يوجد نصها المعرب في مجموعة F.O. 174/133، وهي مؤرخة في 27 مارس 1855. وسنشير إليها في الهوامش اللاحقة بمذكرة 27 مارس 1855. انظر نصيها الكاملين بالعربية والإنجليزية في :

Khalid Ben Srhir, «A Document Advocating the Introduction of Economic Liberalism in Morocco (1855)», in **Hespéris-Tamuda**, fascicule unique, 1994, pp. 141-162.

(51) F.O. 99/65, Memorandum Presented to the Sultan of Morocco by H.B.M ch. d'Affaires, About Monopoly of Oxen and Asking for a Further Grant of 1500 Oxen at the Duty of 5 $ a Head, for the supply of her Majesty's Vessels in the Mediterranean.

(52) انظر الهامش رقم (8).

الجانبين (...) ومخالفة لمعاني ومقتضيات الشروط بين سيدنا والأجناس (...)»[53].

ثم أضاف مهاجما الكنطردات والمستفيدين منها بقوله :

> (...) ولأن الكنطردات يظهر منهم في السنين الأولى لمن لا تجربة له ولا تأمل، أن ذلك فيه الفوائد لبيت المال، ولكن تلك الفائدة لا تدوم[54]. وكل من يشكر الكنطردات ومثلهم لسيدنا قائلين إن في ذلك النفع لبيت المال، فإنهم لا يطلعوا سيدنا بضعف ألوف من المساكين، الذين كانوا يقتاتون ويعيشون من ذلك وانقطع عنهم ذلك. وألف أناس يدخل على أيديهم لبيت المال عشرة من كل واحد، هو أفضل من ألف من عند واحد. وإثنان يدفعان ألفا مرة واحدة، يظهر أفضل من عشرة آلاف تقاضيا. مع أن اثنان أناس يشبعون وألوف يضعفون (...)، ولا نفع في ذلك لبيت المال. إنما النفع في ذلك لمن بحث فيهم وأنشأهم، ولمن أعانهم فيهم (...). والذي حصل منهم في هذه السنين، هو ضعف الرعية، وتكدير الخواطر وإفساد التجارة والمحبة مع الأجناس (...)[55].

سبقت الإشارة إلى الهجوم التمهيدي الذي شنه دراموند هاي على المستفيدين من الكنطردات في رسائله إلى محمد الخطيب. أما في هذه المذكرة، فقد كان هجومه عليهم أكثر عنفا وصراحة ؛ فحمل العناصر المستفيدة من تلك الإمتيازات، كل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي كان يعيشها المغرب. وكانت غاية دراموند هاي من ذلك هي التوصل إلى إقناع المولى عبد الرحمن بمدى الخطورة التي كانت تنطوي عليها الكنطردات، وانعكاساتها السلبية على المجتمع المغربي، وعلى مداخيل بيت المال.

3 ـ تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير الصادرات :

انتقد دراموند هاي مجددا ارتفاع الرسوم وعدم استقرارها على حال. واعتبر ذلك منافيا لروح الإتفاقية المغربية ـ الإسبانية المبرمة سنة 1799 مع مولاي سليمان ومتعارضا معها. وكان المولى عبد الرحمن قد أثبت المعاهدة نفسها في سنة 1824،

(53) ويقصد بذلك المعاهدة المغربية الإسبانية المبرمة سنة 1799 مع المولى سليمان. انظر نصها الكامل في **الكناش 474**، (خ.ح.)، ص. 7ـ11، وعدد شروطها ثمانية وثلاثون شرطا. وقعها عن الجانب المغربي محمد بن عثمان في مكناس بتاريخ 22 رمضان 1/1213 مارس 1799، ثم جددها مولاي عبد الرحمن بتاريخ 26 جمادى الثانية 15/1240 فبراير 1825.

(54) أشار دراموند هاي إلى أن بريطانيا حذفت الكنطردات منذ عهد الملك جيمس الأول وبالضبط في سنة 1624؛ مذكرة 27 مارس 1855.

(55) F.O. 174/133، النص العربي لمذكرة 27 مارس 1855.

فحددت بموجبها الرسوم على الواردات في 10%[56]، بينما حددت الرسوم على الصادرات في الشرطين 28 و32 من الاِتفاقية نفسها[57].

وحينما أبرمت معاهدة تجارة وصداقة بين المولى سليمان وبريطانيا في سنة 1801، لم يتفق الطرفان على وضع أي شروط صريحة وواضحة تخص الرسوم الواجبة على الصادرات والواردات. وكان سبب ذلك هو أن نص الشرط الخامس عشر من معاهدة 1801، كان يضمن لبريطانيا الاِمتيازات نفسها التي يمكن أن تستفيد منها دولة أجنبية غيرها[58].

وبناء على هذه النصوص، ادعى دراموند هاي في مذكرته الموجهة إلى السلطان، أن بريطانيا كانت تؤدي للمخزن الرسوم الواردة في اتفاقية 1799 مع إسبانيا، أي 10% فقط. ومع ذلك، كانت أحوال التجارة جيدة بين البلدين[59]. غير أن دراموند هاي كان يجهل تماما أن بنود تلك الاِتفاقية، التي بنى عليها ادعاءه، لم تدخل قط حيز التطبيق بين المغرب والإسبان.

وحاول دراموند هاي جاهداً أن يوضح للسلطان مولاي عبد الرحمن ولوزيره محمد الصفار، انعكاسات فرض الرسوم المرتفعة على الأحوال النقدية للمغرب[60]، واعتبرها من العوامل المشجعة على ممارسة التهريب. ثم تساءل عن جدوى أداء التجار الأوربيين للرسوم المرتفعة في الوقت الذي تقتصر فيه بنودُ معاهدة 1801، على معاقبة المهربين بمصادرة بضائعهم ليس غير. كما أكد أن قرابة نصف المواد المستوردة إلى المغرب، كانت تدخل إليه بالتهريب، وأقر أن أنجع وسيلة للقضاء على التهريب ليست

---

(56) **الكناش 474**، (خ.ح)، ص.9، الشرط 27 : «إذا أتى أحد من رعية الإصبنيول بسلع التجارة الغير الممنوعة لمراسي سيدنا، فلا يعطون عن صاكتها إلا عشرة في المائة، سواء دفع في الواجب سلعة أو دراهم».

(57) **الكناش نفسه**، ص. 10، الشرط 28 : «فيما تعطي رعية الإصبنيول (...) فعن القطاني أربع أواقي، وعن الثيران ثلاث ريالات للرأس، والغنم نصف ريال (...)». والشرط 28 حول حقوق الإرساء.

(58) **الكناش نفسه**، ص. 15 معاهدة 1801 بين المغرب وبريطانيا، الشرط 15 : «رعية السلطان الإنجليز ومن تحت حكمه، يزاد لهم على غيرهم أكثر مما هو مذكور في هذه الشروط من وافر النعمة ومزيد الخصوصية التي هي وقت هذا العقد لرعية من عداهم من الأجناس (...)».

(59) F.O. 174/133، النص العربي لمذكرة 27 مارس 1855.

(60) **نفسها** : «(...) لا تخرج السلع لتعويض السلع الداخلة، ولأجل ذلك تخرج السكة أكثر مما يدخل، فمن ثمة قلة السكة، وظهر الإفلاس لدى تجار هذه الإيالة (...)».

هي تشديد الحراسة على السواحل، أو تعيين موظفين أكثر استقامة في الجمارك، بل هي إقرار رسوم جمركية منخفضة تثني المهربين عن عزمهم، ولا تشجعهم على المغامرة بممارسة التهريب.

وانطلاقا من هذه المعطيات، دعا دراموند هاي السلطان إلى أهمية التعاقد في المعاهدة الجديدة على فرض رسوم منخفضة، وأن يصدر السلطان في أعقاب ذلك ظهيرا إلى أمناء مراسيه لحثهم على الِاستقامة، وإنذارهم بالعقاب في حالة ضبط المخالفات[61].

أما عن المنع الصادر في حق الكثير من المواد القابلة للتصدير، وهي في غالبيتها مواد من أصل نباتي وحيواني، فإن دراموند هاي قد وجه على الفور انتقادات لاذعة إلى العلماء الذين كانوا دوما مناهضين لتصدير المواد الغذائية من أرض الإسلام إلى أرض الحرب[62]، فقال في حقهم الكلمات الآتية :

(...) وسمعنا من أناس لا عقل لهم ولا تجربة في هذا الأمر، يقولون إن وسق الطعام حرام لبر النصارى. وقائل ذلك من قلة عقله لا ينتبه للكسوة الجديدة التي عليه كونها عمل بيد النصارى، ورأسه الخارج منه هذا الكلام ملتف برزة (من) عمل النصارى. وبعد خروجه من محل القول، يذهب لداره يشرب القهوة والشاي الواردين من بلد النصارى. والسكة التي تحرث بها الأرض، وصفيحة بهائمه وسيفه ومكحلته، كل ذلك وارد من بر النصارى. ومن يقل ذلك جاهل ولا عقل له؛ لأنه يرى أن الله تعالى ينعم على عباده سواء نصراني مسلم أو يهودي. لأن الشمس تشرق على الدنيا، والمطر ينزل أيضا على المليح والقبيح. وحيث هذه النعم من الله تعالى، فمن يمنع عباد الله من نعم الله. ولمثل هذا القائل، يقال له إن الله سبحانه جعل تحت يد سلطانتنا عددا كثيرا من المسلمين بالهند، أربعين مليونا ولا تمنعهم من نعم الله (...). وهذا الكلام منا في الوسق (...) محض نصح لإصلاح هذه الإيالة ولنفع فلاحتها وتجارتها (...)[63].

وحاول دراموند هاي أن يوضح للمخزن في مذكرته، العلاقة بين الموافقة على تصدير الحبوب، وتمديد المجالات القابلة للحرث، وما قد يكون لارتفاع الإنتاج

---

(61) **نفسها.**

(62) المهدي الوزاني، **النوازل الجديدة الكبرى**، طبعة حجرية، فاس 1910، ج 3، ص. 35–36، فتوى علماء فاس في مشروعية بيع الخيول إلى الإسبانيين بتاريخ 1809 ـ 1810.

(63) النص العربي لمذكرة 27 مارس 1855.

الفلاحي من انعكاس إيجابي على أوضاع الفلاحين والتجار، الذين قد يصبحون قادرين على تصريف منتجاتهم الفلاحية وتسويقها مقابل أرباح تعزز قدراتهم الشرائية، علاوة على مساهمتها في الرفع من المداخيل الجمركية[64].

وعاد دراموند هاي مجددا وفقا للإستراتيجية نفسها التي سبق له أن نهجها في محادثاته مع محمد الخطيب، عاد إلى التهديد بعدم اهتمام بريطانيا بمساندة المغرب، في حالة استمرار حكامه في نهج سياسة تجارية عتيقة. وكان يرمز بذلك إلى تهديدات فرنسا للمغرب والتي لم تتوقف منذ الاِحتلال الفرنسي للجزائر[65]، فكانت بريطانيا ملزمة بمراقبتها حفظا لمصالحها الاِقتصادية والإستراتيجية في عرض البحر الأبيض المتوسط.

كانت كل الاِنتقادات التي وجهتها بريطانيا، على لسان ممثلها، للسياسة التجارية التي كان ينهجها المولى عبد الرحمن، ترمي إلى إثبات عدم صلاحيتها، وعدم ملاءمتها لمستجدات التجارة الدولية التي زادت اتساعا بفضل نتائج الثورة الصناعية وما صاحبها من تطور لوسائل المواصلات البحرية والبرية. وقد دعت بريطانيا المخزن المركزي إلى تبني سياسة تجارية جديدة تستمد مبادئها من المذهب الليبرالي، ذلك المذهب الذي جاء استجابةً لحاجيات بلدان قطعت أشواطا بعيدة في مجالات العلم والتقنية، وتطورت بنياتها الاجتماعية إلى مستويات جعلتها قادرة على استيعاب التطورات الجديدة دون عناء. واعترف دراموند هاي للسلطان مولاي عبد الرحمن بأن كل «النصائح» التي أسداها إليه في مذكرته، قد استمد أصولها من علماء الاِقتصاد البريطانيين الذين كانوا وراء تغيير الأحوال الاِقتصادية والاِجتماعية لبريطانيا وغيرها من البلدان التي اختارت لنفسها الأسس الليبرالية[66].

4 ـ صادرات الثيران إلى جبل طارق :

وإذا كانت المذكرة الأولى قد اكتست صبغة انتقادية تحت غطاء النصيحة، فإن المذكرة الثانية التي قُدمت إلى المولى عبد الرحمن في المناسبة نفسها، تضمنت

(64) **نفسها**.

(65) **نفسها**.

(66) **نفسها** : «(...) إنه ليس من علمنا، إنما هو من الفلاسفة والعقلاء الذي بحكمتهم وقوانينهم، اغتنت بلادنا (...) وهذا ليس من عقلنا، إنما هو من أهل العقول الوافرة العارفين بالأشياء كمن يعرف إثنان في إثنان أربعة، وإثنان من إثنان لا يبقى شيء (...)».

دعوة صريحة إلى الشروع في تطبيق «النصائح» التي تضمنتها المذكرة الأولى. وكأن دراموند هاي قد طالب المولى عبد الرحمن، في حينه، بأداء ثمن النصائح التي أسداها إليه، إذ طلب منه السماح لبريطانيا بتصدير خمسمائة وألف رأس إضافية من الثيران إلى جبل طارق(67).

وكانت بريطانيا منذ احتلالها لصخرة جبل طارق في سنة 1704، ملزمة بالتقرب إلى المغرب، لضمان تزويد حاميتها بضروريات العيش(68). وذكّر دراموند هاي في مذكرته الثانية المولى عبد الرحمن بأن أسلافه كانوا يسمحون لبريطانيا بتصدير ألفي رأس من الثيران من مرسى تطوان وطنجة مقابل خمس ريالات عن كل رأس. كما أنهم كانوا يسمحون أحيانا لبريطانيا بتصدير رؤوس إضافية مقابل رسوم منخفضة(69)، وأحيانا أخرى بلا رسوم(70). ثم أشار دراموند هاي إلى أن المولى سليمان سبق له السماح للمتعاقدين البريطانيين بحق شراء الثيران بكامل الحرية في كل أسواق المغرب. واتهم مستشاري المولى عبد الرحمن بأنهم دفعوا بالسلطان إلى بيع كنطردات الثيران لشخص ينفرد بامتياز بيعها للمتعاقدين البريطانيين(71).

وحدد دراموند هاي تاريخ ابتداء العمل بكنطردات الثيران في سنة 1834. وكان والده إدوارد دراموند هاي، قد حذّر المخزن وقتئذ من مساهمة ذلك الإجراء في ارتفاع أثمان الماشية، فأصدر المولى عبد الرحمن، بناء على ذلك التحذير أوامره بعدم

---

(67) المذكرة الثانية بتاريخ 27 مارس 1855. انظر عنوانها الكامل في الهامش 51.

(68) Gerhard Rohlfs, **Adventures in Morocco and Journeys Through the Oases of Draa and Tafilet**, London, 1874, p. 236.

(69) F.O. 174/285، رسالة السلاوي إلى كَرين، 6 ربيع الثاني 13/1222 يونيو 1807 : «(...) كما أنكم عارفون أنتم ومتحققون بمالكم عند سيدنا نصره الله من المحبة والمكانة التي ظهرت لكم بمنع جميع النصارى من السوق إلا جنسكم، ميزه سيدنا نصره الله بحمل ما يحتاج بجبل طارق بوسق الثيران بأقل مما يعطى فيه، على قدر محبتكم في جانب سيدنا نصره الله». ملاحق في أطروحة محمد المنصور، ص. 40 وعنوانها. **Political And Social Developments in Morocco Under the Reign of Mawlay Sulayman (1792-1822), University of London, (Ph. D).**
وهي منشورة، انظر عنوانها الكامل في الصفحة 47، الهامش (49) لكنها لا تحتوي على هذه الملاحق.

(70) المذكرة الثانية سابقة الذكر بتاريخ 27 مارس 1855.

(71) **نفسها**. ثم رسالة بوسلهام بن علي إلى السلطان مولاي عبد الرحمن، 16 ربيع الأول 9/1268 يناير 1852 : «(...) ينهى لشريف علم مولانا المؤيد بالله أن أسلاف سيدنا الطاهرة قدسها الله قد كانت تفضلت على دولة الإنجليز بوسق الثيران بالصاكة الصغيرة ومن غير واسطة في شراء ذلك، إذ هم كانوا يتولون أمر شراء العدد المعلوم بأنفسهم (...)»، محفظات المغرب وبريطانيا، (م.و.م.).

إلزام المتعاقدين البريطانيين بأداء مصاريف إضافية غير قيمة الماشية حسب أثمانها في الأسواق، على أن يتحمل أصحاب الكنطردة وحدهم كل المصاريف أو الخسائر التي يمكن أن يتعرضوا لها. غير أن أوامر السلطان لم تطبق، وظل المتعاقدون البريطانيون مُلْزَمين دوما بأداء رسم إضافي عن كل رأس من رؤوس الثيران لأصحاب الكنطردة[72].

واقترح دراموند هاي على المولى عبد الرحمن تعيين أمين يحظى بثقته للإقامة في طنجة، لمعاينة الثيران قبل تصديرها. على أن يقوم وكلاء ذلك الأمين بمساعدة وكلاء المتعاقدين البريطانيين، على شراء الثيران من مختلف أسواق البلاد، والحيلولة دون سلبها، أثناء مرورها عبر أرجاء البلاد في طريقها إلى طنجة. كما اقترح أداء المتعاقدين البريطانيين لراتب شهري قيمته خمس وعشرون ريالا للأمين المقيم في طنجة وكذا مصاريف وكلائه الذين سيساهمون في شراء الثيران لحساب المتعاقدين[73].

---

(72) كانت كنطردة الثيران موضوعا لمراسلات كثيرة ودائمة بين الطرفين المغربي والبريطاني. وكان السلطان مولاي عبد الرحمن قد أمضى كنطردة بيع الثيران لفائدة الحاج قاسم حصار السلاوي وشريكه ولد المسعودي في سنة 1851 (ابن زيدان، م.س، ج 5، ص.84–85). وما لبث المولى عبد الرحمن أن حاول بيعها لشخص آخر فاعترض دراموند هاي على ذلك :

«(...) وحيث كان العام الفارط أمرني مولانا باستمسار كنطردة الثيران تخبر قونصوهم بذالك، وكتب لنا فدافعناه حيث لم يزد فيها أحد وعقدها مولانا للتاجر الحاج قاسم أحصار. والآن لما قدم لعندنا ذكر لنا أنه تخبر بأن الكنطردة انعقدت للغير لم يبينه لنا على ثلاث سنين. وهذا أمر مهم إن تخبرت به دولته لا تصبر على السكوت عنه أصلا. وطلب منا الكتب به للمقام العالي بالله ليلا يتخبر به الميرانط الذي هو الآن بجبل طارق ويخبر به دولته ويقع هو في المحضور والآن نحب من سيدنا المعتز بالله يجيبنا بعدم عقدها للغير ليطمئن باله. لأنه لما تكلم معنا بذلك نفيناه (...) فقال إن هذا وقع بحسب التحقيق. وحيث طلب منا الكتب بذالك فها نحن قد أجبناه، لأن الخديم لا يكتم على سيده لا شادة ولا فادة ولا سيما في أمور أعداء الدين أخذلهم الله، لأنهم من الصغيرة يولدون الكبيرة ويكثرون بالكلام والكتابة (...)». رسالة بوسلهام إلى السلطان، سبق ذكرها في الهامش (71).

ألح دراموند هاي على السلطان ليأمر بإلغاء كنطردة الثيران، بسبب الخلافات التي قامت سنة 1854، بين ماطيوس (Mateos) المتعاقد البريطاني المكلف بتزويد جبل طارق بالثيران، وبين الحاج قاسم الذي كان يستغل كنطردة بيع الثيران لصالحه. التفاصيل في، F.O. 147/133، من دراموند هاي إلى الخطيب، ثلاث مراسلات مؤرخة بالتتابع في 17 يوليوز 1854، 4 غشت 1854، 12 نونبر 1854، ثم الخطيب إلى هاي بتاريخ 3 يوليوز 1854، 3 غشت 1854، 8 غشت 1854.

أيضا رسالة بوسلهام إلى السلطان بتاريخ 16 ربيع الأول 1268/ 9 يناير 1851، سابقة الذكر في الهامش (71).

(73) المذكرة الثانية بتاريخ 27 مارس 1854.

ثم وجه دراموند هاي، بعد ذلك، دعوة إلى المولى عبد الرحمن للعمل من جهة أولى على إلغاء كنطردات الثيران، والرفع من عدد رؤوسها المصدرة إلى جبل طارق، لسدِّ حاجيات الحامية البريطانية المتزايدة من اللحوم الطرية من جهة ثانية. واعتمد دراموند هاي في إقناع المولى عبد الرحمن على عنصرين : أولهما، تذكيره بأهمية حضور وحدات من الأسطول البريطاني في المياه المغربية بين الفينة والأخرى[74]. وثانيهما، الإشارة إلى إمكان ارتفاع قيمة الرسوم الواجبة على رؤوس الثيران الإضافية المصدرة[75]. أما عواقب تقديم ذلك الإمتياز الجديد لبريطانيا، كارتفاع ثمن اللحوم لعامة المغاربة، فلم يكن ليحظى باهتمامات دراموند هاي، طالما أن الحامية البريطانية في حوض البحر الأبيض المتوسط ستجد حاجياتها من مادة اللحوم الطرية.

ويصعب فهم الحملة التي قادها دراموند هاي في سبيل إلغاء نظام الكنطردات، لأننا نجده يدافع شخصيا عن بعض التجار البريطانيين لتمكينهم من الإستفادة من بعض الكنطردات. كما أن إقبال التجار البريطانيين على شراء بعض الكنطردات أو الإشتراك فيها مع بعض المغاربة بالرغم من الإنتقادات التي وجهها لها

(74) وقد يكون ذلك الحضور لفائدة المغرب أو ضده. إذ سبق لدراموند هاي أن استدعاه للضغط على المخزن لأداء تعويضات إلى التاجر الإنجليزي ردمان بالجديدة سنة 1849، رسالة بوسلهام إلى الوزير العربي بن المختار، 20 ربيع الأول 13/1265 فبراير 1849، محفظات المغرب وبريطانيا (م.و.م) : «(...) فقد وصلنا الأمر الشريف ومكاتبك على فصل دعوة عدو الله الردمان (...) وقد أبذلنا الجهد الجهيد حتى تفاصلت على يد التجار ولم تتعامل على يد عدو الله قونص الإنجليز. لاكن سعادة مولانا أخذلته حتى كتب للميرانط ووجه نسخة من كتابنا إليه، وباشروا فصلها بمحضر خليفته والردمان على عشرة ألف ريال، ولم يبق إلا أداءها (...) إذ لو حضر القونص بنفسه لم يترك من المال المدعى به أولا ولو ريالا واحدا لأنه هو السبب في التخويض بين الجانبين (...) وهذا الفصال وقع بعد المحاورة التامة بين الأمين الخطيب والتاجر الحاج محمد الزريني وبين الميرانط. وقد اعترف تجار جبل طارق بأن هذا الفصل وقع عن عز ورفعة للمقام العالي بالله أدام الله علاه، والإشكادرة قد توجهت للبحر الكبير. وقد قيل لنا أن الميرانط لا زال بجبل طارق حتى يؤدى هذا المال المذكور، لأننا التزمنا بأدائه بعد إثبات الحق على القانون الذي يحكم به التجار (...)». أيضا رسالة بوسلهام إلى السلطان، ربيع الثاني 1/1265 مارس 1849، محفظات المغرب وبريطانيا (م.و.م.).

(75) **المذكرة نفسها.** أن الرسوم الجمركية قد ترتفع من 10.000 ريال إلى 17.500 ريال علاوة على 2000 ريال يقدمها وكلاء المتعاقدين كواجبات عن الرعي في أراضي المخزن. وبذلك يصبح دخل المخزن هو 19.500 ريال عوضا عن 10.000 المحصولة وقتئذ مقابل 2000 رأس.

دراموند هاي، ليُعتبَر دليلا على أهمية الأرباح التي كانوا يحققونها من تجارتهم مع المغرب، ولو عن طريق ممارسات تقليدية كالكنطردات[76].

5 ـ نتائج مباحثات مراكش :

كان النائب البريطاني يأمل في الحصول على أجوبة سريعة عن المقترحات التي قدمها إلى المولى عبد الرحمن، على يد وزيره محمد الصفار، في المذكرتين اللتين عرضنا محتوياتهما. غير أن محمد الصفار اعتذر عن عدم استقباله إياه، مرة بكثرة أشغاله، ومرة بعدم اتخاذ السلطان لقرار نهائي إزاء المقترحات البريطانية. وطال الِانتظار بدراموند هاي في مراكش، فاضطر إلى توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى الوزير محمد الصفار. وطلب منه فيها تقديم تفسير مقبول للوعود التي كانت تُقدم إليه في يوم وتنسى من غدها. كما نبه إلى استياء الحَكومة البريطانية من تلك التصرفات الّتي وصفها بأنها كانت مثبطة للهمم[77].

وفي الخامس من شهر أبريل، وفي الوقت الذي كان يتوقع فيه دراموند هاي وصول أخبار عن الشخص الذي كان الوزير المغربي قد وعد بتعيينه للتفاوض معه، وجه إليه محمد الصفار مبعوثا أخبره بحاجة المخزن إلى مزيد من الوقت لدراسة المقترحات المعروضة عليه، وطلب منه الِانتظار أياما أخرى قبل الحصول على جواب نهائي. ودعا الوزير محمد الصفار النائب البريطاني إلى التوجه في رحلة إلى جبال الأطلس، في انتظار صدور الجواب السلطاني. إلا أن دراموند هاي رفض ذلك الِاقتراح، وأبدى قلقا عميقا، بل هدد بمغادرة مراكش والعودة إلى طنجة في حالة عدم توصله بجواب نهائي في اليوم اللاحق. عندئذ طلب منه محمد الصفار انتظار يومين فقط، لفسح المجال أمام السلطان للتفكير بعمق أكثر في المذكرتين البريطانيتين[78].

واعترف دراموند هاي في رسالة لوزير الخارجية اللورد كلارندن (Clarendon)، بأنه وإن كان قد تعود التسويف والمماطلة من المخزن منذ سنوات عديدة، فإنه لم يسبق له أن واجه تماطلا من ذلك المستوى. واعتبر ما سماه بالدسائس والمؤامرات التي

(76) F.O. 174/133، رسالة الخطيب إلى دراموند هاي، 8 غشت 1854، ودراموند هاي إلى الخطيب، 20 غشت 1845.

(77) F.O. 99/65، دراموند هاي إلى محمد الصفار، 3 أبريل 1855.

(78) F.O. 99/65، دراموند هاي إلى اللورد كلارندن، مراكش، 5 أبريل 1855.

كانت تحيكها العناصر المستفيدة من الكنطردات، أو دولة أجنبية معينة، هي الكفيلة بتفسير سلوك المخزن. ومع ذلك، عبر لكلارندن عن اقتناعه الكبير بإمكان تنازل المخزن بعض التنازلات. وأظهر له حتى لو لم يوافق المولى عبد الرحمن على المعاهدة الجديدة المقترحة أثناء وجوده بمراكش، فإن مكاسب هامة ستكون قد تحققت لإحداث تغييرات في النظام التجاري المعمول به في المغرب، وذلك إذا ما تم الإصرار على مطالبة المخزن بتطبيق الإمتيازات التي يخولها الشرط الخامس عشر من اتفاقية 1801 بين البلدين[79].

وبالفعل، ظهرت النتائج الأولى للضغوط التي مارسها دراموند هاي على المخزن المركزي في شخص الوزير محمد الصفار، إذ أخبره باستجابة المولى عبد الرحمن للطلب الذي تقدمت به بريطانيا للسماح لها بتصدير ألف وخمسمائة رأس إضافية من الثيران، مقابل رسم قيمته خمسة ريالات عن كل رأس. كما وافق السلطان على الإقتراح المتعلق بإلغاء كنطردات الثيران، والسماح للمتعاقدين البريطانيين بشراء الثيران بكل حرية من مختلف الأسواق المغربية[80].

فهل كان هذا التنازل تعبيراً من المخزن عن رغبته في الحفاظ على علاقاته التقليدية مع بريطانيا، وضمان مداخيل جمركية إضافية ؟ أو أن الأمر كان مجرد وسيلة ذكية لرفض المقترحات الخطيرة الواردة في المذكرة الأولى التي نصت على تخفيض الرسوم، وكانت تنذر بانخفاض المداخيل الجمركية للمخزن ؟

لم يتمكن دراموند هاي، منذ حلوله بمراكش، من الإجتماع شخصيا بالوزير محمد الصفار. وكان يكتفي، في الإتصال به، بترجمانه سكسو (Sicsu)، إلى أن كان أول اجتماع بينهما يوم 12 أبريل، أي بعد ثلاثة أيام من موافقة المخزن على السماح لبريطانيا بتصدير أعداد إضافية من الثيران إلى جبل طارق. فماذا كان يسعى دراموند هاي إلى تحقيقه من ذلك الإجتماع؟ وماذا كان موقف محمد الصفار من مناورات محادثه الشرسة؟

بادر دراموند هاي إلى أخذ الكلمة، فأشار إلى الطيِّبة التي أبداها المولى عبد الرحمن إزاء شخصه. ثم أنحى باللائمة على الوزير محمد الصفار وحذره من مغادرة

(79) **نفسها**.

(80) F.O. 99/65، رسالة دراموند هاي إلى محمد الصفار، 3 أبريل 1855.

مراكش دون الإستجابة للمقترحات البريطانية. بل هدده بأن تتخذ الحكومة البريطانية الإجراءات التي تعتبرها صالحة للحصول على تفسير حقيقي للتسويف والمماطلة اللذين مارسهما المخزن. ولم يخف عنه، بصريح العبارة، أن الأمر على مستوى كبير من الأهمية، وأنه ربما تجاوز ذلك الحد لو لم يستجب لرغبات بريطانيا، فتعود حكومته إلى المطالبة مجددا بالأمور نفسها، وبطريقة يمكن ألاّ تروق المخزن ولا يرضى عنها[81].

ولجأ دراموند هاي إلى أسلوبه الهجومي، في محاولة لكسب تجاوب الوزير المغربي مع وجهات النظر البريطانية المقترحة. وأكد محمد الصفار إلى محادثه العناية الكبيرة التي أولاها السلطان للمذكرتين، والرغبة الشديدة التي أبداها للإطلاع على نصوص المعاهدة التي كانت بريطانيا عازمة على إبرامها[82].

واستطاع دراموند هاي، عند اجتماعه بمحمد الصفار، أن يعلم بحقيقة المحاولة التي قام بها المخزن لتعيين دولة ثالثة للتوسط بين المغرب وبريطانيا كانت هي الولايات المتحدة الأمريكية[83]. ولما حاول معرفة الأطراف التي نصحت باللجوء إلى ذلك الحل الذي وصفه بالغرابة، رفض محمد الصفار أن يبوح له بمزيد من التفاصيل في الموضوع، واكتفى بالإشارة إلى أن فكرة تحكيم الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن صادرة منه شخصيا، وطلب منه نسيان ذلك[84].

---

(81) F.O. 99/65، مذكرة الحوار الذي دار بين الوزير محمد الصفار ودراموند هاي في مراكش يوم 12 أبريل 1855. وسنشير إليها بمذكرة 12 أبريل 1855.

(82) يتضح أن الصفار لم يحاول معرفة مضمون الإتفاقيتين المقترحتين من طرف بريطانيا منذ وصول دراموند هاي إلى مراكش بثلاثة أسابيع. مع أن دراموند هاي حضر النص العربي للإتفاقيتين منذ يناير 1855. انظر رسالة دراموند هاي إلى هاموند، سرية وخصوصية، طنجة، 4 يناير 1855. ويذهب فلورنوي إلى أن دراموندهاي قد حضر نص المعاهدة الجديدة منذ 1847، لكن الظروف لم تكن مواتية لتقديمها إلى المخزن.

(83) انظر نص المساهمة التي قدمناها في الندوة المغربية الأمريكية بجامعة أولد دومينيون بتاريخ 13–15 نونبر 1986 وعنوانها :

«Great Britain's Opposition to the American Policy towards Morocco during the second half of the Ninetheenth Century», in **Hespéris-Tamuda,** Vol. 28, 1990, pp. 65-70.

ونصها العربي منشور في **دار النيابة**، العددان 14–15، 1987.

(84) مذكرة 12 أبريل 1855.

وحاول الوزير المغربي كسب صداقة محادثه البريطاني وثقته، فتحدث معه بإسهاب عن التغييرات التي أحدثت منذ إقالة الوزير السابق العربي بن المختار الجامعي. ومن بينها إلغاء منع جلب الشاي والبن والسكر على يد التجار البريطانيين، وحذف كنطردتي الصابون والحنّاء. وفي معرض حديثه عن موافقة السلطان الأخيرة على إلغاء كنطردة الثيران، حاول دراموند هاي التقليل من أهمية ذلك الِامتياز، واعتبره مجرد دليل بسيط على حسن نية المولى عبد الرحمن وجهازه المخزني نحو الحكومة البريطانية[85].

ودعا النائب البريطاني محادثه محمد الصفار إلى إلغاء الكنطردات التي كانت لا تزال مفروضة على مواد أساسية أخرى كالشمع والزؤان والحبال، وإلى التوقف عن مصادرة الجلود، فوعده الصفار بالعمل على إلغاء كل الكنطردات. أما عن مصادرة الجلود، فقد ذكر الصفار لدراموند هاي خطأً أن المخزن اقتدى في ذلك بالعثمانيين[86]، لتعويض النقص الحاصل في مداخيله نتيجة رفض سكان الجبال وبعض المناطق المتمردة أداء الواجبات المخزنية. كما حمَّل محمد الصفار الوزير السابق الجامعي المسؤولية الكاملة، في اتخاذ المخزن المركزي لذلك الإجراء. وكأن محمد الصفار أصبح يرغب في تقديم الدلائل إلى محادثه البريطاني عن ميله إلى تنفيذ المقترحات البريطانية الأخيرة. ومع ذلك، ألح محمد الصفار على ضرورة العمل التدريجي لبلوغ الهدف. وعلل ذلك بانتشار الجهل في صفوف المغاربة، وبإمكان رفضهم كل التغييرات الجذرية السريعة. وبناء على ذلك، طلب من دراموند هاي أن تمهل بريطانيا المخزن عدة شهور، قبل اتخاذ أي إجراء، حتى لا تعتقد الرعية أن المخزن استجاب للضغوط الأجنبية التي مورست عليه[87].

ولما كان اللقاء بين الرجلين يتم في كشك وسط بستان كبير، لجأ محمد الصفار إلى تشبيه حالة المغرب بشخص يملك أرضا بكراً، يرغب في غرسها بالأشجار المثمرة. وإلى الإشارة إلى أن صاحب الأرض ملزم بانتظار مرور بضع سنوات، قبل التمكن من جني الثمار. غير أن رد فعل دراموند هاي كان سريعا وذكيا؛

(85) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 179.

(86) قام دراموند هاي بتصحيح الخطإ فأشار إلى أن تونس هي التي نهجت أسلوب مصادرة الجلود وليس العثمانيين.

(87) مذكرة 12 أبريل 1855.

فافترض أن لصاحب الأرض التي وصفها الوزير الصفار، صديقا ذا خبرة كبيرة في الزراعة، وتمكن من جمع ثروات مالية بفضل خبرته تلك، ورغب في إسداء نصائح لصاحب الأرض عن أجود المغروسات، وعن أحسن الطرق الزراعية، فرفض صاحب الأرض تلك النصائح الثمينة. ألا يحق في هذه الحالة ـ يتساءل دراموند هاي ـ اتهام صاحب الأرض بالجنون لو رفض تلك النصائح وفضل الإصرار على القيام بتجربته الخاصة ؟ وهكذا كان دراموند هاي أكثر إقناعا أثناء حديثه مع محمد الصفار، فوعده الوزير المغربي بأنه سوف يصغي لنصائح الصديق البستاني(88).

واختتم الصفار حديثه مع دراموند هاي معلنا أن المولى عبد الرحمن قرر اختيار نائبه في طنجة محمد الخطيب باعتباره الرجل الوحيد الذي كان مؤهلا للتفاوض مع دراموند هاي في موضوع المعاهدة المقترحة. وأكد محمد الصفار في الوقت نفسه أن تفويض السلطان لمحمد الخطيب لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال مماثلا للتفويض الذي منحته الحكومة البريطانية لممثّلها دراموند هاي، لأن الأعراف المخزنية لم تكن تسمح بذلك. وبالرغم من تأكيد الطرفين على التعاون المشترك بينهما لتذليل الصعاب، فإن الوزير المغربي لم يتوقف عن الإلحاح طوال المدة التي استغرقها اللقاء على ضرورة السير البطيء، نظرا لكثرة العراقيل التي كان يراها مطروحة من المغاربة أنفسهم، والذين من أجلهم تقوم كل رغبة في الإصلاح(89).

وفي يوم 17 أبريل، اجتمع دراموند هاي في لقاء أخير بالمولى عبد الرحمن، فأكد له السلطان مدى الاهتمام الذي كان يوليه لكل ما من شأنه المساهمة في تمتين الصلات بين المغرب وبريطانيا.وشكره على العناية التي شملت بها بريطانيا أبناءه حين بذلت جهودها لتمكينهم من السفر إلى الديار المقدسة في ظروف جيدة(90). ثم وعد الممثل البريطاني بألاّ يقوم إلا بما يرضي بريطانيا، بينما أعرب دراموند هاي عن أمله في أن يتحقق النجاح في المفاوضات التي تقرر الشروع فيها بطنجة(91).

(88) **نفسها**.

(89) **نفسها**.

(90) توجد عدة مراسلات في موضوع إرسال أبناء السلطان على متن مركب بريطاني إلى المشرق ذهابا وإيابا في مجموعة F.O. 174/55، بين بوسلهام بن علي ودراموند هاي مؤرخة في سنوات 1845ـ1849.

(91) F.O. 99/65، مذكرة للحوار الذي دار بين سلطان المغرب ودراموند هاي قبل مغادرته مراكش يوم 17 أبريل 1855.

وانتهت زيارة دراموند هاي الثانية لمراكش يوم 18 أبريل، فاعتبر أن الهدف من مهمته قد تحقق. إذ تمكن من إقناع المخزن بإلغاء الكنطردة التي كانت مفروضة على صادرات الثيران إلى جبل طارق. كما مكن الجيوش البريطانية في حوض البحر الأبيض المتوسط من الحصول على ألف رأس إضافية من الثيران. هذا، علاوة على انتزاعه لوعد سلطاني بالشروع عن قريب في مفاوضات ثنائية للتوقيع على معاهدة جديدة(92).

وهناك عوامل مساعدة مكنت دراموند هاي من تحقيق تلك الأهداف، ومن كسب بعض عناصر المخزن الذين أصبحوا يشاطرون وجهات نظره، ألا وهي تقديمه لرشاوي مالية إلى بعض موظفي المخزن. وقد أبلغ دراموند هاي وزارة الخارجية البريطانية، بعد أن تأكد من فعالية ذلك الأسلوب، عزمه على الِاستمرار في اللجوء إلى الوسيلة نفسها مقابل المساعدات الحقيقية التي يمكن أن تخدم تقدم المفاوضات مستقبلا(93).

ثالثا ـ مفاوضات الخطيب العسيرة مع درامونـد هاي

1 ـ محاولة تملص المخزن من التفاوض :

انتهت سفارة درامونـد هاي إلى مراكش بالوعد الذي تقدم به الوزير محمد الصفار، بإرسال التفويض إلى محمد الخطيب للشروع في المفاوضات بعد مرور خمسة شهور(94). وانصرمت المدة المتفق عليها بين الطرفين، دون أن يتوصل محمد الخطيب بالتفويض المخزني. ولم يتوقف درامونـد هاي عن محاصرته والإكثار عليه من الِاستفسار عن أسباب عدم وصول التفويض إلى طنجة. وكان النائب السلطاني ينتحل الأعذار تلو الأعذار للتخلص من مضايقات النائب البريطاني(95).

---

(92) **نفسها**؛ أيضا **مذكرات درامونـد هاي**، ص. 179-180.

(93) F.O. 99/66، رسالة درامونـد هاي إلى كلارندن، سرية، 7 يونيو 1855. أكد فيها تقديمه لمبلغ 59 جنيه و12 شلينغ و6 بنسات إلى بعض موظفي المخزن.

(94) F.O. 99/66،رسالة الصفار إلى درامونـد هاي، 23 رجب 11/1271 أبريل 1855.

(95) F.O. 99/66، رسالة الخطيب إلى درامونـد هاي، 7 محرم 30/1271 شتنبر 1855. وأخرى بتاريخ 13 ربيع الأول 4/1271 دجنبر 1855. وثالثة بتاريخ 27 ربيع الأول 18/1271 دجنبر 1855.

فما الأسباب الحقيقية لذلك التأخير المتكرر؟ هل كان ذلك يعني وجود معارضة حقيقية للمقترحات البريطانية؟ أو أن تلك المقترحات كانت جديدة على الجهاز المخزني، فكانت الحاجة إلى كثير من الوقت لفحصها واستيعابها، أو إلى إجراء عدة مشاورات قبل الشروع في المفاوضات ؟

مهما يكن، فإن دراموند هاي استمر في محاصرته للخطيب، فبعث في فاتح يناير 1856 ترجمانه ليستفسره عن وصول الجواب السلطاني بصدد الاتفاقيتين المقترحتين. واتضح أن الخطيب توصل بالفعل من الوزير محمد الصفار برسالة في الموضوع، لكنه رفض الإفصاح عن مضمونها شفويا إلى ترجمان المفوضية البريطانية، ووعده بالكتابة إلى دراموند هاي في اليوم اللاحق. غير أن السفير البريطاني رفض الانتظار فتوجه على وجه السرعة إلى بيت النائب السلطاني، وألح على معرفة مضمون الرسالة الوزارية، للتأكد من وصول التفويض أو عدمه. ولما رفض محمد الخطيب مجددا وبعنف شديد الإفصاح شفويا عن مضمون الرسالة، حذره من مغبة أي تردد أو مراوغة جديدة[96]. وبعد زوال اليوم نفسه، تلقى دراموند هاي الجواب المخزني من الخطيب كتابة عن المقترحات التي قدمها إلى المولى عبد الرحمن في مراكش، نقتبس منه الخلاصة الآتية :

(...) إن الشروط المقررين بين اكَرت ابرطن ومراكش انعقدوا على عهد مولاي سليمان رحمه الله وأثبتهم السلطان مولاي عبد الرحمن، واستمر عليهم العمل إلى الآن. وأن مراد السلطان أيضا بقاء المحبة بين الجانبين دون تغيير (...)[97].

إن معنى هذا الجواب واضح تمام الوضوح، ولا يعني شيئا غير الرفض الكلي جملة وتفصيلا لكل المقترحات البريطانية لعقد معاهدة جديدة، كما أنها تعني عدم الدخول في أي مفاوضات تتعلق بالموضوع نفسه. فماذا كان رد فعل دراموند هاي؟

لقد وجه إلى الخطيب رسالة جوابية في اليوم نفسه، دون أن يناقش فيها ذلك الرفض ودون أن ينتقده. واكتفى فيها بتحديد موعد للاجتماع معه في اليوم التالي ليخبره بالتعليمات التي تلقاها من حكومته في الموضوع[98].

---

(96) F.O. 99/71، رسالة دراموند هاي إلى اللورد كلارندن، طنجة، 13 يناير 1856.

(97) F.O. 99/71، رسالة الخطيب إلى دراموند هاي، 1 يناير 1856.

(98) F.O. 99/71، رسالة دراموند هاي إلى الخطيب، 1 يناير 1856.

2 ـ ضغوط بريطانية جديدة على الخطيب :

أجرى دراموند هاي في اليوم نفسه اتصالات مكثفة مع مختلف ممثلي الدول الأجنبية في طنجة، وأطلعهم على مستجدات المعاهدة التي اقترح على الجهاز المخزني المركزي إبرامها، ثم طلب منهم الحضور أثناء اجتماعه بالخطيب في اليوم اللاحق، ليكونوا شهود عيان على ما يمكن حدوثه بينه وبين الخطيب. وكان دراموند هاي يأمل في أن يكون حضور ممثلي الدول الأجنبية فرصة يثبتون فيها للمخزن مدى اقتناعهم بما كانت تكنه الحكومة البريطانية من «مشاعر الود والصداقة» للسلطان، وبرغبتهم الملحة في إقامة العلاقات التجارية بين المغرب وبريطانيا وبقية الدول الأوربية على أسس متينة، خاصة وأن التعليمات التي توصل بها دراموند هاي من حكومته نصت على عدم مطالبة المخزن، من خلال بنود المعاهدة المقترحة، بأي امتيازات أو تنازلات، لن يكون السلطان مستعدا لتقديمها أيضا إلى بقية الدول التي تربطه معها معاهدات سلم وصداقة[99].

ومع ذلك، واجه دراموند هاي صعوبات في إقناع بعضِ زملائه بمرافقته إلى الاِجتماع المرتقب، إذ طالب بعضهم بالاِطلاع على نص المعاهدة المقترحة. لكنه اعتبر ذلك نوعا من انعدام الثقة، فأخبرهم بأن الأسباب التي تضطره إلى كتمان محتوى المعاهدة هي التخوف من الدخول في مناقشات غير مجدية مع طرف ثالث[100]. وكان دراموند هاي يخشى أن يؤدي إصراره على عدم إطلاع بقية الدبلوماسيين على مسودة المعاهدة، إلى القضاء على التفاهم القائم بينهم، ذلك التفاهم الذي كان دراموند هاي يأمل في أن يشكل عنصر ضغط فعال، للتأثير به على محمد الخطيب، وبالتالي على السلطان وحاشيته. ونظرا لوجود نسخة من مسودة المعاهدة في حوزة السلطان، فإن تخوفات النائب البريطاني تجاوزت ذلك المستوى. ولم يستبعد، بعد المعارضة الشديدة التي أبداها مولاي عبد الرحمن أمام المطالب البريطانية، أن يوحي إلى ممثلي الدول الأجنبية بأن بنود المعاهدة المقترحة تنطوي على ما فيه بعض الضرر

---

(99) F.O. 99/71، رسالة دراموند هاي إلى كلارندن، طنجة، 3 يناير 1856، F.O. 99/71، نسخة من الرسالة الخصوصية التي وجهها دراموند هاي إلى بعض ممثلي الدول الأجنبية في طنجة بتاريخ 1 يناير 1856.

(100) سبقت الإشارة إلى محاولة تحكيم المخزن للولايات المتحدة أثناء زيارة دراموند هاي إلى مراكش في أبريل 1856.

لحكوماتهم، فيتهم بريطانيا بالبحث عن إمكان توسيع نطاق تجارتها على حساب المغرب وبقية الدول الأجنبية. ولكل هذه الإعتبارات، قرر درامونـد هاي في نهاية الأمر السماح لزملائه الدبلوماسيين في طنجة بالإطلاع على مضمون المسودة[101]. وبهذا يكون النائب البريطاني قد حضر اجتماعه المرتقب مع محمد الخطيب بكامل الدقة والعناية دون إهمال أي من العناصر الكفيلة بحمل المخزن على الإستجابة لمطالب بريطانيا.

وفي اليوم التالي اجتمع الخطيب مع درامونـد هاي وبقية الدبلوماسيين في دار النيابة، فوجد النائب السلطاني نفسه في وضعية المتهم الذي وجبت محاكمته على جريمة لم يرتكبها[102]. وبادر النائب البريطاني إلى افتتاح الجلسة، فقدم ملخصا سريعا لأهم المراحل التي قطعتها المحاولات الأولى للدخول في المفاوضات، انطلاقا من الوعد الذي تقدم له به الوزير محمد الصفار في مراكش[103] إلى آخر مراسلة وجهها الوزير نفسه إلى محمد الخطيب في الموضوع نفسه[104]، والتي رفض فيها المخزن الدخول في أي مفاوضات، وقرر الإستمرار في العمل بمضمون الإتفاقيات المبرمة سلفا بين البلدين. ثم تساءل درامونـد هاي عن أسباب تناسي المخزن للوعد الذي تقدم به إليه في مراكش، وعن عدم احتواء الجواب المخزني على أي اعتذار عمَّا سماه بـ«عدم الصدق والوفاء وتبديل الرأي». وشرع بعد ذلك في طرح سيل من الأسئلة والإستفسارات على محمد الخطيب، مؤكدا أمام الحاضرين رغبة حكومة بلاده في إبرام معاهدة جديدة تستجيب لمستجدات العصر، وتتماشى مع متطلبات الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانيا[105].

وانتقل درامونـد هاي بعد ذلك إلى الحديث عن نصوص الإتفاقيات المغربية البريطانية القديمة، فأشار إلى الشرطين رقم 36 و38 من اتفاقية 1801 المجددة في

(101) رسالة درامونـد هاي إلى كلارندن سابقة الذكر؛ ثم F.O. 99/71، مقتطف من رسالة درامونـد هاي إلى هاموند بتاريخ 3 يناير 1856، أشار فيها إلى إخفاء الرسالة التي حصل بموجبها من السلطان على امتياز لتصدير رؤوس إضافية من الثيران. وطالب بتحطيمها حتى لا يتهمه زملاؤه الدبلوماسيون في طنجة بالرغبة في الحصول على امتيازات خاصة لفائدة بريطانيا وحدها.

(102) F.O. 174/133، تقييد لما صدر من الكلام بين النائب عن جانب السلطان في الأمور البرانية السيد محمد الخطيب والنائب المفوض من سلطانة أكريت أبريتن الكبلير جان هي أدرمند هاي في يوم الثاني من يناير سنة 1856، وسنشير إليه بتقييد 2 يناير 1856.

(103) F.O. 174/133، محمد الصفار إلى درامونـد هاي، مراكش، 29 رجب 17/1271 أبريل 1855.

(104) F.O. 174/133، الخطيب إلى درامونـد هاي، طنجة، 1 يناير 1856.

(105) تقييد 2 يناير 1856 سابق الذكر.

1824[106]، وإلى الشروط الواردة في اتفاقية 1751 أيام مولاي عبد الله والتي أثبتها مولاي سليمان في الشرط الرابع[107]، وإلى الشروط رقم 2 و3 و5 و7 من الاِتفاقية المبرمة بين بريطانيا وسيدي محمد بن عبد الله سنة 1760[108]. وأشار في الأخير إلى الشرطين رقم 2 و5 من الشروط الإضافية المبرمة بين المغرب وبريطانيا في سنة 1783[109].

وبعد أن انتهى من الاِستعراض المفصل والدقيق، على مسامع محمد الخطيب وبحضور ممثلي الدول لكل هذه الشروط المنتقاة بكل عناية، سأل دراموند هاي النائب السلطاني هل يستطيع توجيه أوامره إلى أمناء المراسي لتنفيذ ما تضمنته الشروط التي أتى على ذكرها، فإذا النّائب السلطاني، الذي فوجئ بتلك الشروط المتعددة، يجيب بإمكان تنفيذ الشروط التي جددت سنة 1824. فاعتبر دراموند هاي ذلك الجواب غامضا، وكرر السؤال نفسه على محمد الخطيب الذي وجد نفسه عاجزا عن تقديم جواب مقنع. واعتذر عن ذلك بجهله لتلك الشروط، وطلب من دراموند هاي أن يسطرها له في رسالة يتولى إرسالها إلى السلطان، على أن يكون الجواب النهائي عنها كتابة من محمد الخطيب. لكن النائب البريطاني رفض عذر الخطيب وذكره بالشرط رقم 41 من اتفاقية 1824 الذي ينص على ضرورة إطلاع خدام المخزن على نصوص المعاهدة[110]، واعتبر أنه من غير الضروري استشارة السلطان في شأن تطبيق نصوص سبق له أن وقعها وصادق على مضامينها. لكن الخطيب أصر على أن يكتب إليه دراموند هاي رسالة في الموضوع، فتمادى النائب البريطاني في الرفض[111]، إلى أن حدث شجار بين الرجلين، فتدخل الحاضرون لتهدئة الجو.

غير أن النائب البريطاني أصر على تطبيق تعليمات حكومته التي أمرته فيها بتقديم استرعاء مفصل إلى المخزن، عن كل الأضرار التي يُحتمل أن تلحق بالمصالح

(106) انظر **الكناش 474**، ص. 18، (خ.ح).

(107) **الكناش نفسه**، ص. 13.

(108) انظر تقييد 2 يناير 1856 سابق الذكر. وجاء في الشرط السابع من تلك المعاهدة : «(...) خدام القنصوات وخدام رعية الإنجليز من أي جنس كانوا مسلمين أو غيرهم لا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك (...)».

(109) انظر تقييد 2 يناير 1856 سابق الذكر.

(110) **نفسه**.

(111) **نفسه**.

البريطانية من جراء عدم تطبيق بنود الِاتفاقيات السالفة. ثم هدد محمد الخطيب بإرسال رقاص على وجه السرعة إلى كل المراسي المغربية، ليحمل إلى النواب القنصليين النص العربي للِاسترعاء «(...) على السلطان ودولته لعدم استيفاء ما عاهدوا به دولة الإنجليز، ولعدم استيفاء الشروط المقررة بين سلطان أكَرت ابرطن ومراكش، ولإعلام جميع تجار الإنجليز ليجعلوا الِاسترعاء على جميع الولاة الذين يتعرضون لهم عن حقوقهم المقررة في الشروط المذكورة أعلاه (...)»[112].

وعند نهاية الِاجتماع، انفرد دراموند هاي بمحمد الخطيب، وحاول استمالته إليه واستفساره بطريقة ودية عن الأسباب التي جعلت المخزن يرفض تصديق «النصائح» البريطانية، مشيرا إلى أن حكومة بلاده ما كانت لتصر على إبرام المعاهدة الجديدة، لو كانت متأكدة من أنها ستفضي إلى التقليل من سلطة المولى عبد الرحمن أو إلى المس بوحدة أراضيه. وأجابه محمد الخطيب بصفة سرية بأنه قد كان على إدراك تام بالرغبة التي كانت لدراموند هاي في تقوية المصالح بين البلدين، وبين المغرب وبقية الدول الأوربية، وأكد له أن بقية أعضاء الجهاز المخزني لم يُظهروا أي استعداد لإدراك ذلك[113].

وفي لقاء آخر بين الرجلين، اعترف محمد الخطيب سراً لدراموند هاي بأنه كان من المفروض وصول التفويض السلطاني إلى طنجة منذ أيام، مرفوقا بالتعليمات الضرورية للشروع في المفاوضات. ثم أوضح أن ما أسماه بالمؤامرات التي كان يدبرها أحد العمال[114] لإفساد العلاقة بين محمد الخطيب والسلطان المولى عبد الرحمن، كانت من أسباب عدم وصول التفويض. ولما حاول دراموند هاي استدراج محمد الخطيب حتى يطلعه عما إذا كانت داخل الجهاز المخزني معارضة شديدة للمقترحات البريطانية، والتي يمكن أن تكون سببا حقيقيا لتفسير المحاولة التي أقدم عليها المخزن لعدم الِالتزام بوعوده، أكد له محمد الخطيب أنه لا علم له بوجود معارضة قوية وحقيقية. بل عبر له، على العكس من ذلك، عن اقتناعه التام بالنتائج الإيجابية الكثيرة التي يمكن أن تتحقق لفائدة التجارة المغربية، لو أُحدثت بعض التغييرات في الشروط التي اقترحتها بريطانيا[115].

(112) **نفسه.**

(113) F.O. 99/71، رسالة خصوصية وسرية من دراموند هاي إلى هاموند، طنجة، 2 يناير 1856.

(114) رفض الخطيب ذكر اسم هذا العامل. ويُعتقد أن الأمر كان يتعلق بباشا تطوان محمد أشعاش.

(115) F.O. 99/71، رسالة دراموند هاي إلى كلارندن، طنجة، 13 يناير 1856.

ويبدو واضحا من هذا أن محمد الخطيب أصبح يميل إلى مشاطرة وجهات النظر البريطانية، وأن دراموند هاي قد تمكن بدهائه ومناوراته من كسب النائب السلطاني إلى جانبه وضمان وقوفه وقوفاً إيجابياً ومؤيداً للمقترحات البريطانية. ومجازاة له على ذلك، استجاب النائب البريطاني للطلب الذي تقدم به الخطيب وبعض من نواب الدول التي كانت ممثلة في طنجة، فأمهله أربعين يوما قبل إصدار الأوامر إلى النواب القنصليين البريطانيين في المراسي لنشر الِاسترعاء، الذي سبقت الإشارة إليه، على السلطان وولاته. ومقابل ذلك، تعهد له الخطيب بالكتابة بأسلوب شديد اللهجة لحث المخزن المركزي على إرسال التفويض في أقرب الآجال[116].

وبموازاة ذلك، اقترح دراموند هاي على وزارة الخارجية البريطانية إرسال سفينة حربية[117] إلى المياه المغربية، ما بين 16 و17 فبراير 1856، أي في اليوم الذي حدده لنهاية مدة الأربعين يوما المتفق عليها مع الخطيب. وكان دراموند هاي على يقين من أنّ وجود السفينة الحربية في حد ذاته، والتظاهر بالركوب على متنها للتوجه نحو مختلف المراسي، لإصدار التعليمات النهائية إلى النواب القنصليين بها، سيكون من شأنه، في حالة عدم استجابة المخزن للمطالب البريطانية، إقناع المغرب بإمكان لجوء الحكومة البريطانية إلى القوة لحمله على الرضوخ. ولما كان من المتعذر تخصيص سفينة حربية كبيرة من قطع الأسطول البريطاني الموجود في بحر البلطيق أو في البحر الأسود لتلك المهمة، فقد اقترح دراموند هاي الِاكتفاء بإرسال السفينة برومثين (Promthene) لتحمله إلى المراسي المغربية. وأكد دراموند هاي لكلارندن بالمناسبة نفسها أنه سيكون آخر من ينصح باللجوء إلى لغة المدافع، كوسيلة فعالة ضد الحكومة المغربية التي نعتها بالضعف، إلا في حالة فشل جميع المحاولات السلمية، وبدأ يتبين أن المصالح البريطانية أصبحت معرضة لخطر حقيقي[118]. وفي حالة عدم التمكن من التأثير على موقف المخزن بواسطة السفينة الحربية، لم يستبعد دراموند هاي احتمال قبول وساطة إحدى الدول الأوربية لتسوية القضية، فطلب من كلارندن إطلاعه على الدولة التي يمكن الِاعتماد عليها في تلك الوساطة[119].

(116) **نفسها**.

(117) سبق لكلارندن أن طلب من دراموند هاي في رسالة بتاريخ 26 نونبر 1855 معرفة الوقت الملائم، الذي يجب أن يتم فيه توجيه سفينة حربية إلى المياه المغربية.

(118) F.O. 99/71، دراموند هاي إلى كلارندن، سرية، طنجة، 3 يناير 1856.

(119) **نفسها**.

3 ـ مفاوضات تحت التهديد :

لكن بريطانيا استغنت عن استخدام تلك الوسائل، لأن الإسترعاء المشوب بالتهديد الذي وجهه دراموند هاي إلى المخزن بواسطة الخطيب قد حقق الهدف. إذ وصل التفويض إلى طنجة يومين قبل نهاية الأجل المحدد، فبادر محمد الخطيب سريعا إلى إخبار دراموند هاي بذلك، والإتفاق معه على تحديد تاريخ للشروع في المباحثات[120]. ولما تضمنت رسالة التفويض بعض الأخطاء ـ التي أكد له الخطيب أنها كانت مجرد هفوات ارتكبها ناسخ الرسالة، أبدى تخوفاته وتشككاته من التماطل والتسويف الذي يمكن أن يلازم تصرفات المخزن في المستقبل. وكان دراموند هاي يفضل رفضا صريحا من المخزن للمعاهدة، بدلا من تهربه بالمراوغات المتكررة. وهدد محمد الخطيب بإمكان وقف المفاوضات والتوجه على متن سفينة حربية نحو المراسي، ليعمل على تطبيق كل الإمتيازات التي تضمنتها الإتفاقيات السالفة لصالح التجار البريطانيين. ثم اقترح عليه تحديد يوم 19 فبراير 1856 للشروع في المفاوضات، وتمنى أن يبدي المخزن حسن نيته تجاه الحكومة البريطانية التي قدمت له ـ على حد تعبير دراموند هاي ـ السند الكبير في الأوقات الحرجة[121].

ونزولا عند رغبة دراموند هاي، افتتحت المفاوضات يوم 19 فبراير 1856. وقد خُصص اللقاء الأول لتدارس بعض الشروط المقترحة في إطار الإتفاقية العامة، فوافق محمد الخطيب على جلها. وحتى يحول دراموند هاي، دون تراجعه عن تلك الموافقة، ألزمه بالتوقيع على هوامش المسودة. إلا أن محمد الخطيب، واستجابة للأوامر السلطانية كان حريصا على أن يضيف أمام كل شرط تمت الموافقة المبدئية عليه عبارة «الخطيب يوافق على هذا الشرط إذا ما قبِله السلطان».

وفي نهاية اللقاء، اعترف محمد الخطيب سرا إلى محادثه البريطاني بشوقه الشديد إلى إنهاء المفاوضات، وبرغبته في التوجه إلى المشرق لأداء فريضة الحج. وأسَّر له عزمه على التخلي عن مهامه فور إبرام المعاهدة بين الطرفين. وفي حالة رفض السلطان إعفاءه من مهامه، فإنه كان ينوي عدم العودة إلى المغرب. ولم يترك دراموند هاي تلك الفرصة تمر فلمح إلى أنه في حالة الموافقة على معاهدة تجارية يكون من

(120) F.O. 99/71، الخطيب إلى دراموند هاي، طنجة، 14 فبراير 1856.

(121) F.O. 99/71، دراموند هاي إلى الخطيب، 15 فبراير 1856.

شأنها تطوير المبادلات التجارية بين البلدين، سيعمل على تسهيل سفره إلى الديار المقدسة ذهابا وإيابا، تكريما له وتشريفا من الحكومة البريطانية(122).

وبالرغم من التفاهم الذي أصبح ساري المفعول بين محمد الخطيب ودراموند هاي، فإن النائب البريطاني، ظل يتوقع مصاعب إضافية قبل التوصل إلى إبرام معاهدة تجارية تعود بالنفع على التجارة البريطانية. ولذا طلب من حكومة بلاده التعجيل بتوجيه سفينة حربية إلى طنجة مبررا طلبه ذلك بالعبارات الآتية:

> (...) إن وجودها سيسهل ظروف المفاوضات بشكل كبير. وكلما حاول الخطيب إحالة أمر الموافقة على شرط من الشروط على السلطان، فإنني أستغل وجود السفينة لِزيارة واحد أو اثنين من المراسي الذي سيكون لي علم بأن ولاته نصحوا السلطان بالِاعتراض على المطالب البريطانية. وإذا كانت لهجتي شديدة، فسوف أتمكن من منع تلك العناصر من القيام بتدخلات من ذلك النوع(...)(123).

وفي يوم 22 فبراير، حل بطنجة وفد فوضه التجار البريطانيون المقيمون في جبل طارق على متن السفينة الحربية باستلير ـ تاندير (Bustler-Tender). وكان غرضهم من زيارة المفوضية البريطانية في طنجة مزدوجا : أولها تقديم شكاويهم المختلفة والمرتبطة بموضوع التجارة المغربية؛ وثانيهما التعرف على مدى التقدم الذي أحرزته المفاوضات التي مضت على افتتاحها ثلاثة أيام، في موضوع الِاتفاقية التجارية الجديدة(124).

وكانت الشكاوي التي تقدم بها أعضاء الوفد التجاري مطابقة للِانتقادات التي سبق أن قدَّمها دراموند هاي إلى المخزن في أكثر من مناسبة(125)، في حق التجارة المغربية وأساليبها. ومكن وفد التجار البريطانيين من الِاطلاع على المراسلات العديدة التي تبودلت بينه وبين المخزن في الموضوع، فقدم لهم الأدلة على الجهود التي بذلها لوضع حد لما أسماه بالمخالفات التي كان يرتكبها المخزن المركزي في حق التجارة. وأكد لهم في الوقت نفسه أنه لم يكن من باب الحكمة تقديم مزيد من الِاحتجاجات إلى المخزن، لما قد يشكله ذلك من خطورة على السير العادي للمفاوضات، وطمأنهم بأن

(122) F.O. 99/71، دراموند هاي إلى كلارندن، طنجة، 19 فبراير 1856.

(123) نفسها.

(124) F.O. 99/71، دراموند هاي إلى كلارندن، طنجة، 5 مارس 1856.

(125) انظر ما سبق في مقدمة هذا الفصل.

دخول الشروط الجديدة المقترحة حيز التطبيق سيكون كافيا للقضاء على ما نعته بالتعسفات[126].

4 ـ مباحثات الاتفاقية العامة :

استمرت اللقاءات بين محمد الخطيب ودراموند هاي منذ 19 فبراير 1856 بمعدل اجتماعين أو ثلاثة في كل أسبوع. وتميزت ببطئها وعسرها، وتركزت في مرحلتها الأولى على الاتفاقية العامة. وكان دراموند هاي هو الذي تولى تحرير مسودتها، فاعتمد في تحضيرها على مراجعة دقيقة للمعاهدات المغربية البريطانية السابقة، كما استفاد من نموذج المعاهدة البريطانية العثمانية المبرمة سنة 1838.

في حين كان محمد الخطيب يكاد يجهل نصوص المعاهدات السابقة، إذ لم تكن في حوزته نسخ منها، مع أن المخزن قد اعتبره الرجل الوحيد الذي كان مؤهلا للدخول في تلك المفاوضات[127]. كما أن التفويض السلطاني لم يخوله صلاحيات واسعة تمكنه من اتخاذ القرار دون الحصول في موضوعه على تعليمات تأمره بالقبول أو الرفض. أما عن الطريقة التي نوقشت بها الاتفاقية العامة بين الرجلين، فقد تناولا بالدراسة والتحليل كل شرط على حدة إلى أن يحصل التفاهم على قبوله أو رفضه أو إجراء تعديلات في صياغته. ولذلك سوف نتعرض نحن كذلك في البداية للاتفاقية العامة، التي وصفت بأنها «معاهدة سلم وصداقة»، مع الوقوف عند المناقشة التي شملت كل شروطها. على أن نكتفي في هذا المستوى الأول من التحليل بإعطاء صورة عن ظروف مفاوضاتها والملابسات التي أحاطت بها، قبل وضع صيغتها النهائية. أما عن المستوى الثاني من التحليل، فسيأتي في مكان آخر نبحث فيه عن سلبيات تلك الاتفاقية أو إيجابياتها للمغرب وبريطانيا.

تضمنت مسودة الاتفاقية العامة التي اقترحتها بريطانيا ثمانية وثلاثين شرطا، تركزت المناقشات الأساسية فيها على خمسة عشر شرطا منها[128]. فما الاعتراضات

(126) رسالة دراموند هاي إلى كلارندن سابقة الذكر، بتاريخ 5 مارس 1856.

(127) F.O. 99/66، مذكرة الحوار الذي دار بين دراموند هاي ومحمد الصفار في مراكش يوم 12 أبريل 1856.

(128) وهي بالتتابع الشروط : 3، 4، 7، 8، 9، 10، 11، 14، 18، 24، 25، 26، 30، 31، 32، 33 و37.

التي أبداها المخزن؟ وما طبيعة الجهود التي بذلها محمد الخطيب بصفته نائبا سلطانيا للوقوف في وجه محاوره الداهية دراموند هاي(129) ؟

أ ــ وضعية القناصل وامتيازاتهم :

اعترض محمد الخطيب على فقرة وردت في الشرط الثالث جاء فيها : «أما القنصوات الذين هم خلاف النائب المذكور (...)، لهم أن يختاروا تراجمة ومتعلمين من المسلمين أو غيرهم»، فاقترح حصر عدد الخدام المغاربة العاملين عند النواب القنصليين في ترجمان واحد وبواب واحد ومتعلم واحد، للقيام بخدمات البيت.

ولما جاء في الشرط نفسه أنه «لا يلزم النائب والقنصوات المذكورين صاكة على حوائجهم وأثاثهم ومسائلهم التي ترد عليهم لإيالة مراكش لأنفسهم ولأهل دارهم»(130)، طلب محمد الخطيب التفاهم على ذلك. ولم يستبعد إمكان حدوث تواطؤ شخص معين في خدمة أحد النواب القنصليين، مع أحد التجار الذي يرغب في جلب بعض المواد دون أداء واجبات عليها. فطالب محمد الخطيب بوضع مسطرة تسمح بإجراء التفتيش لإثبات صحة امتلاك النائب القنصلي لتلك البضائع المجلوبة، في حالة وجود بعض الشكوك(131).

ثم اقترح دراموند هاي تغيير عبارة «قناصل اكَرت ابرطن» الواردة في الفقرة الأولى من الشرط الثالث بعبارة «نائب سلطانة اكَرت ابرطن أو من هو موجه من جانبها لسلطان مراكش»، للتمييز بين مكانة القنصل العام المعين في طنجة، وبقية نوابه المستقرين في المراسي المغربية. وفيما يخص الفقرة الجديدة التي رغب المخزن في إدماجها ضمن الشرط الثالث، اشترط دراموند هاي مقابل الموافقة عليها، السماح للنواب القنصليين بـ«ـمتعلمين اثنين» بدلا من الواحد الذي اقترحه محمد الخطيب. وأكد دراموند هاي للخطيب فيما يتعلق بحق النواب القنصليين البريطانيين في

---

(129) F.O. 99/72, Translation of the Remarks Made At The Moorish Court, Upon The Proposed General Treaty, As Communicated by seed Mohamed Khateeb in his Letter Dated 28 July 1856, And the Replies Thereto by Mr. Drummond Hay.
وسنشير إليها في الهوامش اللاحقة بمذكرة 28 يوليوز 1856.

(130) **الكناش 474**، (خ.ح) الشرط الثاني : «(...) ولا يلزم هذا القنص صاكة على حوائجه وأثاثه ومسائله التي ترد عليه لإيالة سلطان مراكش لنفسه ولأهل داره (...)».

(131) مذكرة 28 يوليوز 1856.

التوصل بأمتعتهم للإستعمال العائلي دون أداء واجبات عنها[132]، أنه اتخذ المبادرة تلقائيا وطلب من أمناء المراسي عدم السماح بجواز أي بضاعة دون أمر مكتوب بذلك. ومع ذلك، لم يبد دراموند هاي أي اعتراض على إضافة فقرة في الشرط الثالث تلزم النواب القنصليين بتسليم رخصة مكتوبة وموقعة تسمح لهم بجواز بضائعهم عبر الجمارك دون أداء أي رسوم.

وإذا وافق محمد الخطيب على أن تحل عبارة «نائب سلطانة أكَرت ابرطن» مكان عبارة «قناصل اكَرت ابرطن» في الشرط الثالث، فإنه تحفظ في السماح بتعيين متعلمين اثنين لفائدة النواب القنصليين. وأشار إلى أنه في حالة كون النواب القنصليين من الرعايا البريطانيين، ستكون لهم حرية اختيار ترجمان واحد ومتعلمين اثنين، علاوة على صلاحية بسط الحماية عليهم. أما إذا كان النائب القنصلي مغربيا، سواء أكان يهوديا أم مسلما، فلن يكون له الحق في اختيار ترجمان ولا في بسط حمايته على أي كان؛ إنما سيكون له الحق هو وأفراد أسرته في التمتع بالحماية والاحترام[133]. وقد قبل دراموند هاي هذا التحفظ دون مناقشته، لأنه كان عازما على تعيين كل نوابه القنصليين من الرعايا البريطانيين، باستثناء بنشطّون الذي كان يهوديا مغربيا مقيما في أصيلا.

ب ـ حرية التنقل والإستقرار :

واعتبر الخطيب الشرط الرابع الذي نص على أن «رعية اكَرت ابرطن لهم أن يسافروا ويستقروا حيث شاؤوا بإيالة سلطان مراكش» علاوة على «حقهم في امتلاك الأراضي والديار»، اعتبره جديدا ورفض الموافقة عليه، بحجة أنه غير وارد في الشروط القديمة، وأكد أن امتلاك الأجانب للأرض أمر لا يمكن الحديث فيه على الإطلاق. ثم ذكر محادثه البريطاني بمختلف أنماط الملكية السائدة في المغرب ومنها أراضي الكَيش، فقارن بينها وبين ما كان يحدث في جبل طارق، حيث لم يكن يسمح للأجانب هناك بحق شراء الأراضي.

وكانت ردود دراموند هاي على اعتراضات الخطيب عنيفة وقوية، فاعتبر منع الرعايا البريطانيين من حق السفر والإقامة في المغرب رفضا للمعاهدة المقترحة من

(132) نفسها.

(133) نفسها.

أساسها. وتساءل كيف يمكن أن يمارس التاجر البريطاني أعماله التجارية دون السماح له بالإقامة في البلاد والتنقل عبر أرجائها. وألح على محمد الخطيب ليسحب اعتراضاته تلك وطلب منه الِاكتفاء في حالة وجود بعض الجهات التي لا يمكن للأوربيين الوصول إليها، لما في ذلك من خطر على حياتهم، أن تُحدد أسماؤها ومواقعها. وإذا كانت اعتراضات المخزن مقبولة، فقد وعد دراموند هاي محمد الخطيب بالتوصل إلى تسوية مرضية. علاوة على ذلك، نبه دراموند الخطيب إلى أنه في حالة عدم إدماج فقرة صريحة في الشروط الجديدة، تمنح الرعايا البريطانيين حق الإقامة والتنقل في المناطق الداخلية، فإن نص الشرط الأول الذي وافق المخزن على محتواه يقر بكل وضوح بأن «جانب سلطانة اكَرت ابرطن تعين قنصوا واحدا أو أكثر في إيالة جانب سلطان مراكش وفاس، ويكون لهم السكنى بمرسى من مراسيه أو مدينة من مدنه على ما يختاروه من ذلك القونصوات المذكورين ودولتهم، ويظهر لهم فيه المصلحة لخدمة سلطانة اكَرت ابرطن وإعانة لتجارها ورعيتها». وبناء على هذا الشرط ـ يضيف دراموند هاي موضحا للخطيب ـ يمكن الحكومة البريطانية أن تلح على حقها في إرسال أحد قناصلها للإقامة في مراكش أو في فاس أو في غيرها من المدن المغربية. وسيكون من الطبيعي السماح للرعايا البريطانيين بالتوجه إلى أي مكان يقيم فيه قنصل بريطاني لتمثيل مصالح بلاده[134].

علاوة على تقديم تلك الحجج، أثار دراموند هاي انتباه محمد الخطيب إلى أن الشرط الرابع من اتفاقية 1801 المجددة سنة 1824، ينص على حق رعايا بريطانيا في «أن يوجهوا في قضاء أغراضهم من يريدون من أصحابهم في البر والبحر، من غير منع ولا تثقيف». ثم بيَّن له أن لفظة «أصحابهم» يمكن أن تعني أصحابهم من المغاربة أو من البريطانيين أو من غيرهم من الأجناس. كما ينص الشرط الثالث من الِاتفاقية نفسها على أن «رعية سلطان الإنجليز لهم الإتيان بمراكبهم وسلعهم وأنواع متاجرهم إلى كل ناحية من نواحي سلطان مراكش والدخول إليها والمقام بها والسكنى من غير أمد محدود (...)»[135]. وبناء على كل هذه الِاعتبارات، انتهى دراموند هاي إلى خلاصة مفادها أن لرعايا بلاده الحق الكامل في الإقامة وفي التنقل في كل أرجاء البلاد المغربية ؛ وتغلب بذلك على اعتراضات المخزن الذي اضطر إلى الرضوخ،

(134) **نفسها.**

(135) **الكناش 474**، (خ.ح)، ص. 13.

بالرغم من الخطر الذي كان ينطوي عليه ذلك التنازل لسيادة الدولة المغربية على جزء من رعيتها[136].

جـ ـ مسألة تمليك العقارات :

أما عن الِاعتراض الصريح الذي أبداه الخطيب على امتلاك الأجانب للأراضي في المغرب، فقد اعتبر دراموند هاي المقارنة التي قام بها الخطيب مع الوضع الخاص بجبل طارق غير مقبولة، بدعوى أن جبل طارق ليس سوى قطعة أرضية صغيرة مخصصة بكاملها لمهام عسكرية. في حين أن المغرب بلاد شاسعة المساحة، ولا تخضع كل أراضيه إلى نظام «الكَيش»، بل يمتلك فيه الخواص أراضي في المدن والبوادي على السواء. وحاول دراموند هاي إقناع محمد الخطيب بأهمية إقدام البريطانيين على استثمار رساميلهم في الأراضي المغربية، في أنشطة فلاحية مربحة، إذا ما توفرت لهم الظروف الكافية، وتلقوا تشجيعات من المخزن، ثم دعا إلى الِاقتداء بالنموذج التركي؛ إذ عارض السلطان العثماني مدة طويلة امتلاك الأوربيين للأراضي، مبررا رفضه بالأسباب نفسها التي قدمها المخزن، لكنه وافق في نهاية الأمر على امتلاك الأجانب للعقارات، واشترط عليهم أداء الضرائب نفسها التي كان يؤديها رعاياه على الممتلكات[137].

غير أن دراموند هاي فضل عدم الإصرار على حق البريطانيين في التمتع بشراء الأراضي والممتلكات، وأعرب عن أمله في أن يتنبه المخزن إلى «الِامتيازات» التي يمكنه الحصول عليها في حالة تبني ذلك الإجراء الليبرالي. لكنه ألح في الوقت نفسه على عدم استعداد بريطانيا للتخلي عن الِامتياز الذي يضمنه لها الشرط الثالث من اتفاقية 1801، والذي يسمح للتجار البريطانيين بموجبه بحق «إعمال المخازن لسلعهم»[138]. وبما أن الشرط التاسع من الِاتفاقية المغربية الإسبانية لسنة 1799 يسمح للإسبانيين ـ بصريح العبارة ـ بحق شراء الأراضي بعد الحصول على رخصة من المخزن[139]، فإن لبريطانيا الحق في الِامتياز نفسه. ثم أكد له دراموند هاي على أهمية

(136) مذكرة 28 يوليوز 1856.

(137) **نفسها**.

(138) **الكناش 474**، (خ.ح)، ص.13.

(139) **الكناش نفسه**، ص. 8 الشرط التاسع : «(...) إذا اشترى أحد من جنس الإصبنيول دارا أو مخزنا بإيالة سلطان مراكش وأذن له الولاة في ذلك، يتصرف في ملكه كيف شاء بأنواع التصرفات ولا يمنع (...)».

تحقيق التفاهم في تلك النقطة الحساسة، إذ لا يمكن المخازن أن تبنى إلا فوق الأرض، التي من اللازم أن تشترى سواء من عند الخواص أم من عند المخزن، أو أن يقدمها السلطان هدية، أو يبيعها بعد مدة إيجار طويلة قد تتراوح بين أربعين أو مائة سنة. ولما كان التجار البريطانيون ملزمون بالتوفر على مخازن لممارسة أنشطتهم التجارية، وعلى مساكن يؤوون إليها، اشترط أن تكون جميعها ملائمة لعادات الإنسان البريطاني، فقدم إلى محمد الخطيب اقتراحا يحدد مدة إيجار الديار والمخازن لفترة طويلة. ولو رفض المخزن ذلك الِاقتراح، نصحه دراموند بالعمل مستقبلاً على اتخاذ إجراءات أكثر ليبرالية في الموضوع[140].

د ـ المراقبة والتفتيش :

وردت في الشرط الرابع من الِاتفاقية المقترحة، فقرة تشير إلى أنه «لا بحث ولا تفتيش كرها في ديار رعية أكَرت أبرطن، ولا بكنانيش تجارتهم ومكاتبهم وكواغطهم». اعترف محمد الخطيب بأنَّه لم يسبق أن حدث شيء من ذلك من قبل ؛ لكن في حالة وجود أمر خطير يستدعي القيام في أي وقت كان بمثل ذلك الإجراء، أملا في تجنب أي ضرر قد يلحق بالمخزن، فإن ذلك التفتيش لابد وأن يُجرى بمحضر القنصل أو وكيل عنه. واعتبر دراموند هاي أن إقحام تلك المادة ضروري للحيلولة دون الإجراءات التعسفية للسلطات المخزنية، التي اتهمها بممارسة أعمال عنف لا مبرر لها في ديار بعض الرعايا البريطانيين. ثم أكد في الوقت نفسه أن الشروط الجديدة ستكون مطابقة لما كان يقوم به جل عمال المراسي المسلحين بكامل الحذر، والذين كانوا كلما أثيرت قضية تستدعي تفتيش مساكن بعض الرعايا البريطانيين، إلا وكانوا يتقدمون إلى النائب القنصلي ليُجرى التفتيش بمحضره أو بمحضر وكيل مفوض عنه. وتجنبا لاستغلال بعض العمال لنفوذهم، ألح دراموند هاي على أهمية الحصول على رخصة التفتيش من النائب القنصلي البريطاني شخصيا، مع إمكانية السماح لموظفي المخزن بالحضور أثناء وقوع البحث إذا رغبوا في ذلك. وبعد ذلك ثمن دراموند هاي الشروط الجديدة، واعتبرها أكثر ملاءمة وأكثر فائدة للمخزن، لأن شروط اتفاقية 1801 كانت تنص على عدم السماح بتفتيش مساكن الرعايا

(140) مذكرة 28 يوليوز 1856.

البريطانيين دون أمر من السلطان[141]. وكان ذلك الشرط يتيح أمام الطرف المتهم متسعا كافيا من الوقت للتخلص من الأشياء المشبوهة بسهولة كبيرة[142].

ثم وردت في الشرط الرابع أيضا فقرة نصت على ما يأتي : «(...) وعلى كل حال، عاهد سلطان مراكش بأن رعية أكَرت أبرطن المستقرين بإيالة ونواحي سلطان مراكش، يكون لهم الحق والأمن في أنفسهم وأمتعتهم، مثل ما يكون لرعية سلطان مراكش يكون لهم في إيالة سلطانة أكرت أبرطن، وسلطانة أكرت أبرطن عاهدت بأن رعية سلطان مراكش يكون لهم في إيالتها الحماية والإعانة مثل ما يكون لرعية خاصة الأجناس». لاحظ محمد الخطيب أن هذه الِامتيازات غير كافية للمغاربة، فاقترح على دراموند هاي إضافة فقرة توضح بصريح العبارة بأن كل الِامتيازات التي يحصل عليها رعايا بريطانيا في أراضي سلطان المغرب، لابد وأن يستفيد منها رعايا سلطان المغرب بالتساوي في ممتلكات العاهلة البريطانية وفي مجموع الأراضي الخاضعة لسلطانها دون تمييز[143].

لكن محمد الخطيب فوجئ برفض تام لذلك الطلب من محادثه، الذي أكد له أن إضافة تلك الفقرة أمر لا يمكن أن يرد بتاتا. وبرر رفضه بأن السلطان المغربي لن يوافق أبداً على ضمان الِامتيازات التي يمكن أن يحصل عليها المغاربة في بريطانيا بشكل مماثل لصالح البريطانيين في المغرب، وادعى أن ما كانت تقدمه بريطانيا من الِامتيازات لفائدة المغاربة المقيمين فيها يفوق بكثير بل ويتجاوز الِامتيازات الممنوحة للرعايا البريطانيين المقيمين في المغرب. ثم أضاف موضحا أنه ليس من المشرف البتة لأي دولة أن تدمج شرطا يسمح بمثل تلك التنازلات دون أن يقدم لها الطرف المتعاقد الآخر ما يعادلها. وأمام إصرار الخطيب على المساواة بين الطرفين، أورد دراموند هاي أمثلة عديدة عن التباين الذي اعتبره موجودا بين الِامتيازات التي كان يتمتع بها رعايا البلدين في كل من المغرب وبريطانيا ؛ ومن بينها حرية المغربي في السفر والإقامة في أي جزء من ممتلكات بريطانيا، دون أي قيد أو شرط. هذا علاوة على غياب الِاحتكارات والقيود المعرقلة للنشاط التجاري، بالإضافة إلى تكافؤ الضرائب المفروضة على

(141) لم نجد أثرا لهذا الِامتياز الذي ذكره دراموند هاي في نص اتفاقية 1801، ولا في نص المعاهدة الإسبانية لسنة 1799.

(142) مذكرة 28 يوليوز 1856.

(143) نفسها.

الممتلكات، وانعدام الرسوم على المواد التي قد يرغب المغاربة في تصديرها من بريطانيا، إلى غير ذلك من الاِمتيازات المفيدة[144].

إلا أن دراموند هاي لم يعدد ذكر الاِمتيازات الخطيرة التي حصل عليها الرعايا البريطانيون في المغرب، ولم يحصل عليها المغاربة في بريطانيا. وتكفي الإشارة إلى حق القناصل في بسط حماية دولتهم على بعض الرعايا المغاربة ؛ فهل كانت الحكومة البريطانية مستعدة للسماح لقنصل مغربي في بريطانيا بمنح حمايته ولو لفائدة فرد واحد من الرعايا البريطانيين فوق ترابها ؟

هـ ـ الشؤون القضائية :

تضمنت الاِتفاقية العامة المقترحة مجموعة من المواد ذات الصلة بالنزاعات والشؤون القضائية، وهي الشروط المرقمة من 8 إلى 14. وقد نالت اهتماما واضحا من كلا الطرفين لعلاقتها الوثيقة بالأنشطة التجارية، وبوضعية رعايا البلدين في المغرب وبريطانيا. ولابد من الإشارة إلى الفرق الموجود بين الشروط القديمة المبرمة بين البلدين سنة 1801 والشروط المجددة سنة 1824، وبين الشروط الجديدة. إذ جاء في الشرط السابع من الاِتفاقية المبرمة سنة 1824 ما يأتي :

(...) إن ما يحدث من الخصومات بين المسلم وبين أحد من رعية الإنجليز فإن الفصل بينهما فيما يكون لقونصو الإنجليز، إن كان حكمه فيها موافقا لشرعنا. ولا يلزم حينئذ أحد من رعية الإنجليز بالحضور بين يدي القاضي ولا حاكم البلد، حيث جرى حكمه على نهج شريعة المسلمين (...).

وجاء في الشرط الثامن من الاِتفاقية نفسها ما يأتي :

(...) إذا وقع نزاع بين أحد من رعية سلطان الإنجليز أو ممن تحت حمايته وبين مسلم، وكان ربما ينشأ من ذلك النزاع مضرة أو مظلمة لأحد منهما، فإن سلطان مراكش هو الذي يتولى الفصل فيها وحده. ولا يعاقب الظالم إن كان من رعية الإنجليز أو حمايته بأكثر مما يعاقب به المسلم إذا ظلم أحدا من الإنجليز أو من غيرهم (...) وإذا وقع النزاع بين المسلمين وبين الإنجليز في ناحية من إيالة سلطان الإنجليز، وتعين الظلم في ذلك على واحد منهما فينظر في ذلك المسلمون والنصارى بالتساوي على حكم قانون الإنجليز إن لم يكن يخالف شرع المسلمين[145].

---

(144) **نفسها.**

(145) **الكناش 474**، (خ.ح)، ص. 13 و14.

يتضح من هذين الشرطين أن مبدأ التساوي والعدل مضمونان لكلا الطرفين المتنازعين سواء أكانوا من البريطانيين أم من المغاربة. إلا أن الشروط الجديدة المقترحة انعدم فيها ذلك التكافؤ والتساوي، وتعقدت فيها مسطرة العدالة بشكل يعطي الحق للجانب البريطاني على حساب الجانب المغربي، مع ما كان ينطوي عليه ذلك من مس بالسيادة المغربية.

ويخص الشرط التاسع النزاعات المحتملة بين الرعايا من الجانبين. فالحالة الأولى هي أن يكون المدعي بريطانيا، والمدعى عليه مغربيا، فتحال النازلة على القاضي أو العامل، ويشترط حضور القنصل البريطاني أثناء المحاكمة. وهذا ما لم يكن واردا في الشرط السابع من الاِتفاقية المجددة سنة 1824، مما يدل على أهمية الخطوة التي حاول دراموند هاي تحقيقها لصالح رعاياه. إذ أن حضور القنصل البريطاني أثناء المحاكمة لا بد من أن يكون له تأثير من نوع ما على القاضي أو العامل. ويجب ألاّ ننسى أن القنصل البريطاني يتوفر على قوة دولته المستعدة للتدخل بناء على طلب منه. فهل اعترض المخزن على هذا الشرط الأخير؟ كلا، إننا نجد الخطيب يوافق عليه ويطالب فقط بإضافة عبارة تُلزم الاِعتماد على النصوص الشرعية في إصدار الأحكام، ولم يطلب أبدا منع حضور القنصل البريطاني أثناء المحاكمة[146].

والحالة الثانية هي أن يكون المدعي مغربيا والمدعى عليه بريطانيا. عندئذ تُعطى صلاحية إصدار الحكم إلى القنصل البريطاني، الذي لابد وأن يميل للدفاع عن المدعى عليه البريطاني، ويحميه حتى من حكم القاضي. وهكذا ففي حالة ارتكاب أحد البريطانيين لجريمة قتل في حق مغربي، فإن المخزن لا حق له في إصدار الحكم. ومعنى ذلك أن المخزن يفقد صلاحية الدفاع عن رعاياه حتى لو كانوا مظلومين. ولا نجد اعتراضا للخطيب على هذه المقترحات الغريبة التي سكت عنها وقبلها في النهاية.

أما بقية الشروط الواردة في الاِتفاقية العامة، فقد حصل التفاهم في موضوعها بين الطرفين دون صعوبات تذكر، لكنها كانت مع ذلك في غالبيتها لصالح الرعايا البريطانيين على حساب المغاربة[147].

(146) مذكرة 28 يوليوز 1856.

(147) **نفسها**. ويتعلق الأمر بالشروط 10، 11، 14، 17، 24، 25. وأغلبها مسطرة حرفيا في معاهدة 1824.

5 ـ مباحثات المعاهدة التجارية :

اعتبر الطرفان، قبل الشروع في مناقشة المسودة التي تضمنت شروط المعاهدة التجارية، أنه من غير الملائم اتباع النهج الذي سلكاه في المفاوضات التي جرت في موضوع الاِتفاقية العامة. وتقرر التفاهم على النقط الرئيسة التي يمكن أن تكون موضوعا للنقاش والتداول ؛ وكانت مسألة الرسوم الواجب أداؤها على الصادرات والواردات أهم النقط التي أولاها المفوضان كثيراً من الاِهتمام[148].

أ ـ الرسوم على الصادرات والواردات :

عند مناقشة الرسوم الخاصة بالواردات، اقترح دراموند هاي منذ الوهلة الأولى إقرار تعميم رسم موحد تساوي قيمته خمسة في المائة، على كل البضائع التي يمكن للتجار البريطانيين استيرادها إلى المراسي المغربية[149]، فأبدى الخطيب اعتراضا تاما على ذلك الاِقتراح، فأعلن أن السلطان لن يوافق على تخفيض مفاجئ للرسوم الواجب أداؤها على الواردات بذلك المستوى. ثم اقترح بدلا من ذلك إحداث تخفيض طفيف في الرسوم المرتفعة، التي كانت مفروضة وقتئذ على مختلف المواد المستوردة، والتي كانت تتجاوز أزيد من عشرة في المائة، فرفض دراموند هاي اقتراحه ذلك. وبعد مناقشات طويلة، لم يتحقق أي تفاهم بين الطرفين، فاقترح دراموند هاي على الخطيب فرض رسم موحد على البضائع المستوردة تبلغ قيمته عشرة في المائة، ثم أكد للخطيب استحالة تراجعه عن ذلك[150]. ولما رفض المفوض البريطاني سماع أي اقتراحات إضافية في موضوع الرسوم المرتفعة، اضطر الخطيب إلى أن يطلب الحصول منه على مهلة أسبوع للتفكير قبل تقديم جواب نهائي في موضوعها.

وانتقل الطرفان فورا إلى مناقشة رسوم الصادرات. وكانت تلك الرسوم تتنوع بتنوع السلع المصدرة، وتتراوح ما بين خمسين ومائتين في المائة إلى مائة في المائة

---

(148) F.O. 99/71 رسالة دراموند هاي إلى كلارندن، طنجة، 7 أبريل 1856. وهي أساسية جدّاً لمعرفة الملابسات التي أحاطت بالمفاوضات الخاصة بالمعاهدة التجارية. وسنشير إليها في الهوامش اللاحقة بمذكرة 7 أبريل 1856.

(149) اعتمد دراموند هاي في هذه النقطة على التعليمات التي تلقاها منذ 17 أكتوبر 1853 من وزارة التجارة البريطانية.

(150) مذكرة 7 أبريل 1856.

وخمسين في المائة. وكانت تتراوح أدناها ما بين خمسة عشرة، وعشرة في المائة، فاقترح دراموند هاي في البداية العمل وفقا لتعرفة موحدة على الصادرات تكون قيمتها عشرة في المائة ؛ فكان رفض الخطيب قويا، وأكّد استحالة قبول رسم موحد يُفرض على الصادرات المغربية في تلك الظروف. ولما كانت لهجة الخطيب حازمة جدّاً في تلك النقطة، أخبره دراموند هاي بعزمه على تحضير لائحة بقيمة الرسوم التي كانت مفروضة وفقا للتعرفة المعمول بها وقتئذ على المواد المصدرة. وأخرى بقيمة الرسوم المسطرة في التعرفة الواردة في الاِتفاقية المغربية الإسبانية لسنة 1799، والتي صُودق عليها سنة 1845، شريطة أن يدمج ضمنها الرسوم المعدلة التي كان ينوي اقتراحها باسم الحكومة البريطانية. ووعد الخطيب بأن يترك له عمودا فارغا تمكينه من كتابة الرسوم التي قد يقترحها هو في حالة وجود اختلافات بينها وبين الرسوم التي سيقترحها دراموند هاي، وعمودا آخر لتسطر فيه الرسوم النهائية التي يمكن أن يحصل فيها الإجماع بين الطرفين[151].

ب ـ ضغوط دراموند هاي وتصلب محمد الخطيب :

بعد اطلاع محمد الخطيب على الرسوم التي اقترحها دراموند هاي، أكد له في اجتماع لاحق أنه وجدها منخفضة جداً. وكرر رفض قبولها، لأنه على بينة من احتمال رفض السلطان مولاي عبد الرحمن لها. وعبر الخطيب عن اعتقاده بأنه حتى لو وافق السلطان على تلك الرسوم، فإنها ستحول دون النهوض بالتجارة المغربية، وتمتين العلاقات الودية بين المغرب وبريطانيا. وحتى يكون الخطيب أكثر إقناعا لمحادثه، أشار إلى الاِنخفاض الكبير الذي تعرفه أثمان المواد الغذائية في المغرب إذا ما قورنت بمثيلاتها في بلدان أوربا، وإن القيام بأي تخفيض مفاجئ وغير مألوف للرسوم سوف يعطي لتجارة التصدير زخما قويا لن تكون نتيجته سوى ارتفاع الأسعار ارتفاعا سيساهم حتما في حدوث المجاعة، وفي إثارة استياء الرعية من المخزن، لأنه يصبح المسؤول الأول عن خروج المواد الغذائية الأساسية من البلاد لو خُفّضت رسوم تصديرها.

وتحدث الخطيب عن إمكان موافقة المخزن على تعديلات وإصلاحات إضافية، في الوقت الذي يصبح فيه الفلاحون المغاربة على علم بفتح أسواق جديدة أمام منتجاتهم، فيقومون بزراعة مساحات إضافية. وفي الوقت الذي تتزايد فِيه الثروات،

(151) نفسها.

ويسود الرخاء في أوساط الرعية بفضل تدفق الأموال الأوربية التي سترفع من أثمنة المواد في مختلف أرجاء البلاد، دون أن تتسبَّب في إلحاق الضرر بالرعية، حينئذ سيكون من المستحسن ربما ـ في آعتقاد الخطيب ـ القيام بتخفيضات إضافية للرسوم على الصادرات(152).

وحين حاول الخطيب مجادلة البراهين التي أتى بها محادثه دراموند هاي، استعرض أمامه فصولاً من تجربته الطويلة في الميدان التجاري التي مكنته من معرفة عميقة لأحوال التجارة المغربية، ثم جدد إصراره على أن إحداث أي إصلاحات في الرسوم الجمركية لن تكون له فائدة للمغرب إلا في حالة إدخال تعديلات مرحلية وتدريجية(153).

وفي نهاية الأمر، قرر محمد الخطيب الِامتناع عن تقديم أي اقتراحات في موضوع رسوم الصادرات أو الواردات، إلى أن يتوصل بتعليمات استثنائية في موضوعها من حضرة السلطان. ومن جهة أخرى، رفض النائب السلطاني المغامرة باقتراح رسوم على الصادرات، لعلمه بأنها لن تنال موافقة دراموند هاي الذي سبق له أن اقترح رسوما منخفضة جدّاً. ولما كانت التعليمات العامة التي وصلت من السلطان لا تتضمن إشارة إلى تلك النقطة التي حمله السلطان فيها كامل المسؤوليات، أحس محمد الخطيب بأنه إذا ما اقترح رسوماً معدلة ومرتفعة، فهناك احتمال كبير أن يرفضها النائب البريطاني. أما إذا غامر بقبول تعرفة منخفضة استجابة لما كان يتمناه دراموند هاي، فإن خصومه داخل الجهاز المخزني يستغلون تلك الفرصة ويسعون في خرابه، وربما يتهمونه ببيع نفسه لفائدة المصالح البريطانية(154).

وبالرغم من كل هذه الحجج التي ساقها الخطيب لمحادثه البريطاني، فقد أبدى دراموند هاي مفاجأته بل استياءه وتساءل عن الأسباب التي جعلت الخطيب يتهاون في الحصول على تعليمات إيجابية في الشهرين الأخيرين اللذين بدأت فيهما المفاوضات. وعبَّر عن استعداده، في حالة استمرار ما سماه بالتماطل، للعمل على

---

(152) نفسها.

(153) يلاحظ تطابق وجهات نظر الخطيب ومحمد الصفار حول ضرورة العمل التدريجي والمرحلي.

(154) مذكرة 7 أبريل 1856.

تطبيق الِامتيازات التي كانت تتضمنها التعرفة الإسبانية، في انتظار التوصل إلى تسوية نهائية في موضوع المعاهدة التجارية الجديدة التي كانت قيد الدرس. ولم يجد الخطيب بدا من استعطاف دراموند هاي والتوسل إليه، فطلب منه أن يأخذ بعين الِاعتبار وضعيته الصعبة التي كان يتخبَّط فيها بسبب تردد الجهاز المخزني وتقلباته. وأكد له من جديد استعداده الكامل لاستخدام ما كان لديه من نفوذ لتحقيق آمال الحكومة البريطانية، وتظاهر باقتناعه الكبير بأن الشروط الجديدة ستفضي دونما شك إلى رفاهية السلطان ورعيته(155).

جـ ـ تواطؤ محمد الخطيب في مسألة الرسوم :

استجاب دراموند هاي إلى استعطاف محمد الخطيب، فأخبره بأن التنازل الوحيد الذي كان بوسعه تقديمه له، هو انتظار وصول تعليمات من اللورد كلارندن، تتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها أمام ذلك الحاجز الجديد الذي حال دون تقدم المفاوضات. وكان يعني بذلك رفض المخزن تقديم ما سماه بتنازلات معقولة في موضوع الرسوم الجمركية. وشدد النائب البريطاني حصاره على الخطيب، فطلب منه إعطاء دليل ملموس عن صدق نياته، والسماح له بالِاطلاع على الِاقتراحات التي كان ينوي إرسالها إلى المولى عبد الرحمن، ليعرف منه رأيه النهائي في مقدار التعرفة الجمركية.

في بداية الأمر، أبدى الخطيب تردده ورفض الِاستجابة لطلب دراموند هاي، لكنه ما لبث أن وافق، بعد أن حصل منه على التزام بحفظ سرية المعلومات التي قرر السماح له بالِاطلاع عليها في الموضوع. وأقسم الخطيب بشرفه أمام محادثه البريطاني أنه سيكشف له قيمة الرسوم الحقيقية التي كان ينوي عرضها على أنظار المولى عبد الرحمن لدراستها. كما كشف له النقاب عن اللهجة التي كان ينوي أن يكتب بها تقريره إلى السلطان ووزرائه في موضوع المفاوضات. وبذلك فسح محمد الخطيب المجال أمام النائب البريطاني ليمكنه من الِاطلاع على مضمون تلك الرسالة قبل المولى عبد الرحمن(156).

واتضح من تلك الرسالة أن الخطيب كان ينوي إخبار عاهله بأن المفاوضات استغرقت أزيد من ثلاثة أسابيع خُصصت لمناقشة مسودة المعاهدة التجارية، وبأنّ

---

(155) نفسها.

(156) نفسها.

صعوبات كثيرة طرحت بين الطرفين في موضوع الرسوم الجمركية، اضطرته أمام إصرار دراموند هاي إلى قبول إقرار رسم موحد قيمته عشرة في المائة على كل البضائع المستوردة. وبرر محمد الخطيب للسلطان ومستشاريه موافقته تلك بالتنازلات التي وافقت الحكومة البريطانية على تقديمها، في الشرطين السابع عشر والثامن عشر من الاِتفاقية العامة، وفي الشرط الثاني عشر من المعاهدة التجارية حتى يوضع حدٌّ لعمليات التهريب. كما آدعى أنه أخذ بعين الاِعتبار التنازل عن الحقوق المعترف بها لصالح الرعايا البريطانيين بموجب الشرط السادس والثلاثين من معاهدة 1801 في موضوع الدخيرة الحربية[157].

وأخرج الخطيب بعد ذلك ورقة كتبت فيها الرسوم الواجب أداؤها على الصادرات، وفقا للأرقام التي كان ينوي تقديمها إلى المولى عبد الرحمن، فوافق على السماح بصفة سرية لدراموند هاي، بتسجيل كل التغييرات التي كان بصدد اقتراحها. وبعد أن تم له ذلك، قارنها بالرسوم التي كانت سارية المفعول وقتئذ، فصرح للخطيب بأنّ مقترحاته تلك لم تكن مطابقة حتى لمحتويات اتفاقية 1779 لصالح الإسبانيين. في حين كانت التعليمات الصادرة إليه من الحكومة البريطانية تنص على عدم موافقته على أية رسوم، إلا إذا كانت على الأقل مطابقة لمثيلتها الإسبانية. وعلاوة على ذلك، تبين للنائب البريطاني أن الرسوم التي كان ينوي الخطيب اقتراحها لمادتي الحبوب والصوف كانت مرتفعة بدرجة لن تمكن التجار البريطانيين من تحقيق أرباح تذكر، خاصة وأن أثمنتها سجلت وقتئذ انخفاضا بينا في أوربا[158].

وحاول الخطيب تذكير دراموند هاي مجددا بأن التعرفة المفروضة على الصادرات والواردات وفقاً لِمَا أدمجت به في الاِتفاقية المغربية الإسبانية، لم يسبق لها قط أن دخلت حيز التطبيق من الإسبانيين ولا من دولة أوربية أخرى. وأضاف موضحا أن التعديلات التي اقترحها ستكون في مجموعها متساوية مع الاِمتيازات الجزئية الواردة في إطار التعرفة الإسبانية، خاصة وأن الخطيب كان ينوي، في الوقت نفسه، الإلحاح على السلطان مولاي عبد الرحمن حتى يقبل كل الشروط الواردة في

(157) **الكناش 474**، ص. 18 الشرط 36 : «إذا جاء أحد من رعية سلطان الإنجليز أو ممن هو في حمايته إلى ناحية من نواحي سلطان مراكش بئالات الحرب (...)، فلا يلزمون بإعطاء صاكة عن ذلك ولا يكلفون بها».

(158) مذكرة 7 أبريل 1856.

المعاهدة التجارية، بما فيها الشروط المتعلقة بإلغاء الكثير من الكنطردات، والعمل على قبول الأداء الفوري للرسوم على الواردات نقدا وليس عينا.

واعترف الخطيب لدراموند هاي أنه لو وافق السلطان على جميع الشروط المقترحة في إطار الإتفاقية العامة والمعاهدة التجارية، فإن ذلك سيمثل أهم التنازلات وأكبرها التي لم يسبق لأي من سلاطين المغرب أن قدمها لأي حكومة أجنبية. ثم أرسل فور ذلك رقاصا خاصا على وجه السرعة إلى حضرة السلطان، آملا في الحصول منه على جواب في نهاية أبريل[159].

رابعا ـ موافقة المخزن بالإكراه على المعاهدة

1 ـ اعتراضات السلطان على نتائج المفاوضات :

بعد فحص دقيق للرسوم الخاصة بالصادرات التي اقترحها الخطيب بتنسيق مع دراموند هاي، أبدى المولى عبد الرحمن رأيه فيها واحدة تلو الأخرى حسب المواد القابلة للتصدير.

فيما يخص الحبوب، وقع التمييز بين مجموعة أولى تضمنت القمح والشعير والدقيق، وبين مجموعة ثانية تضمنت بقية الأصناف من قطانٍ وغيرها. وقد أبدى المولى عبد الرحمن اعتراضه على تصدير أصناف المجموعة الأولى، بدعوى عدم توفره على فائض منها قابل للتصدير. ثم وعد بفرض الرسوم التي تبدو له ملائمة عليها، في الوقت الذي يمكن أن تتوفر لديه مقادير منها قابلة للتصدير. وعندئذ، يمكن للمهتمين بتصديرها الإختيار بين قبول تلك الرسوم أو رفضها، أي أن المخزن أبدى رغبته في الإحتفاظ بحقِّ التصرف في تصدير تلك المواد الحيوية، كما كان ذلك معهودا من قبل. بينما فرض السلطان على أصناف المجموعة الثانية من الحبوب رسما بلغت قيمته خمسة عشر أوقية للقنطار. وأشار في الوقت نفسه إلى أن قيمة رسومها كانت أعلى من ذلك بكثير قبل ذلك، ولم يسبق لها أبدا أن كانت أقل من خمسة عشر أوقية للقنطار. وعاد للتذكير بأنه كلما أضيف في قيمة الرسوم وانخفضت أثمان المواد،

---

(159) **نفسها.**

اقتصر التجار على شراء ما يمكنهم تصديره. كما أن تخفيض الرسوم تسبب ارتفاع الأسعار، وكلاهما سيان عند التجار[160].

ثم رفض السلطان مولاي عبد الرحمن تخفيض الرسوم التي كانت مفروضة على صادرات الصوف، وعلل رفضه بالإشارة إلى النقص الذي كانت تعرفه البلاد في مادتها، نتيجة لتصدير كميات كثيرة منها بالرغم من ارتفاع الرسوم التي كانت مفروضة عليها وقتئذ. وبلغ النقص منها درجة كبيرة. وتساءل عما يحتمل حدوثه في حالة السماح بتخفيض إضافي للرسوم؛ فقد تتزايد الأثمان، وترتفع مع ذلك نسبة الصادرات إلى أن يعجز فقراء الرعية عن شراء ما يستترون به. وذَكّر مجددا بأنه يرفض الموافقة على كل ما يمكن أن يلحق الضرر بفقراء الرعية[161].

وكان المنع قد فرض أيضاً على تصدير مادة الزيت، لأن النقص الذي شهده المغرب في مادة الزبدة جعل الناس يستعملون الزيت استعمالا مكثفا بدلا منها. وتكررت شكاوي التجار، فاستجاب المولى عبد الرحمن لأمانيهم ورفع المنع عن تصديرها إرضاء لهم. لكنه فرض في الوقت نفسه رسما مرتفعا عليها، وحدد أجلا لتصدير تلك المادة، احتياطا من معاناة الرعية من ذلك الإجراء. وبعبارة أوضح، فإن السلطان يرفض أيضا تسريح صادرات الزيت تسريحا دائما، وقرر الِاحتفاظ لنفسه بحرية التصرف لتصدير تلك المادة أو عدم تصديرها حسب ما يمكن أن تمليه عليه الظرفية العامة للبلاد.

ولم يبد السلطان أي اعتراض على التخفيض المقترح لرسوم بقية المواد الواردة في اللائحة التي حضرها الخطيب، باستثناء الدواب التي علل رفض تصديرها بعدم توفر ما يكفي للرعية لاستعمالاتها اليومية، فكيف بتصديرها ؟ كما رُفضت مقترحات أخرى لها صلة بمضمون الشرط العاشر المخصص لرسو المراكب والسفن في المياه المغربية، وبالشرط الحادي عشر الخاص بكراء الفلايك التي كانت تستعمل في تفريغ المراكب وشحنها.

وعلى العموم، يمكن القول إن جواب السلطان مولاي عبد الرحمن كان يميل في

---

(160) F.O. 99/72، رسالة السلطان مولاي عبد الرحمن إلى محمد الخطيب، 8 ذي القعدة 11/1272 يوليوز 1856. نصها بالإنجليزية، ولم نعثر على نصها العربي.

(161) **نفسها**.

اتجاهه العام إلى رفض مقترحات نائبه محمد الخطيب. وأكد السلطان في خاتمة جوابه أن خطورة الشروط التي اقترحتها بريطانيا تكمن في تعميمها لتشمل بقية الدول الأجنبية التي لها حق المطالبة بها أيضا. وتمنى أن تتفهم بريطانيا كل ذلك وتتفضل بقبول حججه التي تهدف في عمقها إلى حماية مصالح المغرب والمغاربة[162].

فماذا ترتب على هذا الرفض، إذا أضفنا إليه التحفظات التي كانت للسلطان أيضا من شروط الاِتفاقية العامة ؟ ماذا قاله الخطيب إلى محادثه العنيد والمشاكس دراموند هاي ؟

2 ـ الضغط البريطاني والموافقة على المعاهدة :

احتفظ الخطيب بالجواب السلطاني عن الاِتفاقيتين، ولم يطلع دراموند هاي على فحواه إلا في نهاية شهر غشت من سنة 1856. وقد استاء النائب البريطاني من رفض السلطان للتسوية التي وقعت بينه وبين الخطيب بعد أيام مضنية من التفاوض، فاتهم المخزن المركزي بعدم وضع الثقة الكاملة في أعمال الخطيب وفي تجربته. وقال إن الهدف الذي كان يتوخاه المخزن هو أن تناقش شروط الاِتفاقيتين على يد شخص لا يتمتع بالتفويض الكامل، حتى يمكنه رفض المصادقة على أعماله النهائية. ثم أبدى أسفه العميق عن عدم موافقة المخزن على مناقشة مضمون الاِتفاقيتين أثناء وجوده في مراكش[163].

واستجابة لمحمد الخطيب، الذي أثنى دراموند هاي على حسن نيته واستعداده الطيب خلال المفاوضات، منحه مهلة زمنية مدتها أربعون يوما ليُمكنه من إجراء آخر اتصال له في الموضوع مع السلطان مولاي عبد الرحمن. وبموازاة ذلك، صب جام غضبه على من سماهم بالناصحين الأشرار الذين أكدوا للسلطان إمكان إلحاق الضرر بمداخيله الجمركية لو وافق على المقترحات البريطانية. وأكد اقتناعه بأن تلك النصائح لم تصدر إلا عن الأطراف التي كانت لها مصلحة في الإبقاء على الرسوم المرتفعة، وعلى نظام الاِحتكارات، للاِستمرار في تقديم الاِمتيازات إلى بعض التجار المغاربة، مقابل الرشاوي التي ألفوا الحصول عليها منهم. وكتب إلى محمد الخطيب وهدده بالعبارات الآتية :

---

(162) نفسها.

(163) F.O. 99/72، رسالة دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 25 غشت 1856.

(...) علي الآن أن أعلن أنه لو لم يصادق على الاتفاقية العامة والمعاهدة التجارية، وفقا للصياغة التي حررت بها الشروط، وبالشكل الذي تم اقتراحه، فسوف أتخلى عن كل التنازلات التي قدمتها. وحين تُطبق جميع الشروط الواردة في اتفاقية 1801 ـ 1824، وتصبح الحكومة المغربية على استعداد للمطالبة بعقد اتفاقية جديدة، فستبقى للحكومة البريطانية وقتئذ صلاحية المطالبة بتنازلات إضافية يمكنها وقتئذ أن تعتبرها ضرورية، كما يمكنها إبطال جميع الامتيازات التي كانت بصدد إدخالها حيز التنفيذ لفائدة المخزن. وعلى الحكومة المغربية ألا تنسى، أن بريطانيا لا ترغب في إلزامها بالموافقة على الشروط الجديدة. وذلك بالرغم من اقتناعها، في حالة قيامنا بذلك، بأننا سنكون قد تصرفنا تصرُّفاً ودِّيّاً مع الحكومة المغربية. وأيضا لاقتناعنا بالفوائد الكبيرة التي سوف تتحقق نتيجة لذلك. لكن إذا لم يتم اتباع نصيحتنا الودية، فسيكون لنا الحق في التأكيد، وسوف نؤكد على التنفيذ والتطبيق الحرفي للشروط الحالية مهما كانت عواقبها على الحكومة المغربية(...)[164].

وحين حاول الخطيب أن ينقل إلى دراموند هاي عبارات التقدير التي وردت في حقه من خلال الجواب السلطاني، وأن يطلب منه تفهم الأسباب التي جعلت المولى عبد الرحمن يرفض المقترحات البريطانية، أجابه النائب البريطاني بما يأتي :

(...) لقد سعدت بعبارات المدح التي تكلم بها السلطان في حقي، وشرفني ذلك كثيرا. لكنني أرى أنه بالرغم من المشاعر الودية التي كان يكنها إليَّ السلطان، فإن جلالته لم تقدم الحجج الكافية التي تثبت عزمه على وضع أي ثقة في الرغبة الصادقة الموجودة لدي للعمل من أجل ازدهار ممتلكاته (...). لقد لاحظت بكامل الأسى، خلال الإحدى عشرة سنة التي مثلت فيها جلالة الملكة البريطانية في المغرب، أنه كلما رفضت الموافقة على قبول نصائحي، إلا وأرغمت الحكومة المغربية في نهاية المطاف على الرضوخ تحت الإكراه رضوخا غير مشرف، فيتم التنازل عما سبق لي أن طلبت الموافقة عليه عبر تسوية مشرفة (...). ومع ذلك، لا تزال عندي ثقة كبيرة في صداقة السلطان ومشاعره الودية إزاء الأمة البريطانية، وفي حكمة جلالته، إذا ما اعتمد على وجهات نظره الخاصة وترك النصائح الشريرة التي يقدمها أولئك الذين لا يهمهم سوى إثراء أنفسهم على حساب خزينة جلالته، وإلحاق الخراب برعاية جلالته. إن أولئك الناصحين ليسوا سوى لعبة في أيادي بعض الأطراف الراغبة في أن يظل المغرب ضعيفا، ويتخلى عن صداقته مع بريطانيا ومع دول صديقة أخرى(...)[165].

---

(164) **نفسها.**

(165) **نفسها.**

يبدو واضحا من هذا الجواب طابع التهديد الذي ميز لهجة دراموند هاي عند مخاطبته للنائب السلطاني، كرد فعل على الرفض الذي قوبلت به الشروط الواردة في الاتفاقيتين من المولى عبد الرحمن. إلا أن الحجج التي قدمها سلطان المغرب، والتي ركزت على فكرة أساسية جدا، مفادها أن نصوص الاتفاقيتين تنطوي على ما يلحق الضرر بالمغاربة، إن تلك الحجة لم يرغب دراموند هاي في قبولها. ولم يكن الإنذار الذي قدمه إلى المخزن إلا تعبيرا واضحا عن مدى إصرار بريطانيا على معاكسة وجهات نظر المولى عبد الرحمن المسؤول عن رعيته والمدافع عن مصالحها. وفي ذلك إصرار من بريطانيا على إلحاق الضرر بالمغاربة تحت غطاء النصيحة، أو الدعوة إلى الإصلاحات. فكيف يمكن، والحالة هذه، اتهام المخزن بالرجعية أو برفض فكرة التقدم، في الوقت الذي كان هم الدولة المغربية مقتصرا على رغبتها الأكيدة في حماية مصالحها الحيوية أمام تحرشات بريطانيا، البلد الصناعي الرأسمالي الطامع في خيرات المغرب وفي مواده الأولية ؟

لقد تلقى المولى عبد الرحمن خبر التهديد البريطاني وتفاصيله. وأمام اللهجة الحازمة التي اتخذها دراموند هاي في رسالته إلى الخطيب، لم يجد السلطان بدا من الرضوخ والموافقة مكرها على الشروط القاسية التي سبق له أن رفضها مرتين. فوجه إلى نائبه الذي كان مقيما في تطوان التعليمات الآتية :

(...) فقد وصلنا كتابك في أمر الشروط، وعرفنا ما فيه، وعلمنا ما عزم عليه القونصو إن لم يكن لها قبول. كما علمنا ما تقاسيه معه، وما تتجرع من الغصص في هذه الأمور، أحسن الله عونك (...). وقد تأملنا تلك الشروط كلها فألفينا أمرها قريبا (...) وقد دعت الضرورة للمساعدة عليها رعيا لصلاح المسلمين. فانظر كيف تقطع معه الكلام، وتفاصل معه الأمر بوجه جميل، وتكفينا أمره (...) فاستعمل معه السياسة حتى يقع الاتفاق من الجانبين على ما لا ضرر فيه، وفاصل هذه القضية (...)[166].

وبموازاة ذلك، أفرد السلطان رسالة مستقلة، طلب فيها من الخطيب اطلاع دراموند هاي على محتواها «(...) لتطيب نفسه ويساعد في بعض الأمور التي وقع فيها الخلاف (...)»[167]. وقد عثرنا على النص المترجم لهذه الرسالة التي أشار فيها المولى

(166) محمد داود، **تاريخ تطوان**، ج 7، ص. 44–45، رسالة مولاي عبد الرحمن إلى الخطيب، 14 محرم 14/1273 شتنبر 1856.

(167) **نفسها**.

عبد الرحمن إلى أنه كان دوما يعتبر الأمة البريطانية بلدا صديقا للمغرب، وأنه مهما كانت طبيعة المشاكل القائمة بينها وبين المغرب، فسيكون من السهل تسويتها. ثم عبر عن عدم سماحه أبدا بقطع العلاقات الودية معها، حتى ولو تطلب الأمر التنازل عن أكثر مما تم تقديمه لها حتى ذلك الحين. وخلص إلى أنه إذا كانت تربط بين المغرب وبريطانيا شعرة واحدة، توجد إحدى نهاياتها في أيادي المغرب والأخرى في أيادي بريطانيا، فإنها لن تقطع أبدا. ذلك بأنه في حالة إقدام أحد الطرفين على جرها من جانب، فإن أحدهما لن يظل ممسكا بها من الجانب الآخر وتظل بذلك الشعرة على حالها طول الأبد.

وأوضحت الرسالة السلطانية الموجهة إلى دراموند هاي، بأن الِاعتراضات التي أبداها المخزن في موضوع الِاتفاقيتين لم تكن وليدة ضغينة ضد بريطانيا بقدر ما كانت ناتجة عن الحاجة إلى كثير من الوقت لأخذها بعين الِاعتبار، وتُجرى حولها المشاورات التي كانت سببا في ذلك التأخير غير المقصود. ودعا في نهايتها إلى تسوية القضية المطروحة وديا وبالتراضي حتى يتسنى الحفاظ على الصداقة المغربية البريطانية وتجديدها(168).

ولما اطلع دراموند هاي على مضمون الجواب السلطاني الذي تغيرت لهجته تغييرا كليا، وتمت الموافقة على شروط الِاتفاقيتين، سارع في نهاية شتنبر إلى نقل مضمون خبرها إلى وزارة الخارجية البريطانية. ومع ذلك، ظل متخوفا من وجود حواجز إضافية، خاصة وأنه أصبح مضطرا إلى أن يستجيب لرغبة المولى عبد الرحمن وإلى إجراء تغييرات بسيطة في صيغة بعض الشروط، فاقترح مجددا على اللورد كلارندن إرسال سفينة حربية إلى طنجة ما بين 15 و16 أكتوبر، حتى يتسنى له وضع حد لِاعتراضات المخزن المحتملة(169).

ما التغييرات التي كان يريد السلطان إحداثها في نصوص الِاتفاقية قبل توقيعها والمصادقة عليها بصفة نهائية ؟ وماذا كان موقف دراموند هاي منها ؟

لقد حاول النائب البريطاني أن يتملص من إجراء أي تغييرات إضافية، وبرر ذلك بعدم توفره على سلطات للقيام بذلك وبرفض تقديم أي تنازلات تحرم الرعايا

---

(168) F.O. 99/72، رسالة المولى عبد الرحمن إلى دراموند هاي على يد محمد الخطيب دون تاريخ.

(169) F.O. 99/72، دراموند هاي إلى اللورد كلارندن، طنجة، 30 شتنبر 1856.

البريطانيين من الِامتيازات التي تضمنها لهم الشروط الجديدة. كما رفض إزالة بعض التكرار الوارد لبعض الِامتيازات في شروط الِاتفاقيتين، وقال إنه يفضل وجود ذلك التكرار تسهيلا للفهم والتوضيح بدلاً من وجود شكوك أو خلافات حول المعاني الحقيقية لمضامين تلك الشروط في المستقبل.

كما رفض دراموند هاي الطلب الذي تقدم به المولى عبد الرحمن لإدماج الِاتفاقيتين في معاهدة وحيدة. ثم علل ذلك بأن الِاتفاقية العامة ستظل سارية المفعول سنوات عديدة، عكس المعاهدة التجارية التي يمكن تغييرها بعد مرور بضع سنوات، طبقا لما جرت به العادة بين الدول في مثل تلك القضايا. ومع ذلك، أبدى النائب البريطاني تفاؤله الكامل للتوصل إلى تسوية مرضية. وطلب من الخطيب إبلاغ المولى عبد الرحمن ارتياحه الكامل للأوامر التي وجهها إلى نائبه في موضوع الِاتفاقيتين، والتي اعتبرها دليلا جديدا عن مشاعر الصداقة التي تكنها جلالته للحكومة البريطانية وشعبها. وأسهب كثيرا في تعداد عبارات المجاملة في حق السلطان ونائبه محمد الخطيب[170].

وكان النائب السلطاني قد وعد دراموند هاي بأنه سيحل بطنجة، بعد عشرة أيام لإنهاء التسوية الخاصة بالِاتفاقيتين. وبعد أن مرت على تلك المدة عشرة أيام إضافية، وجه إليه دراموند هاي رسالة استفسره فيها عن سبب ذلك التأخير. وأخبره بوصول السفينة الأولى ڤِيسُوڤِيوسْ (Vesuvius) من جبل طارق يوم 14 أكتوبر، والثانية دَاوْنْتْلِيسْ (Dauntless) يوم 16 أكتوبر، قادمتين من بريطانيا. وأشار إلى أن هذه الأخيرة قد حملت إليه معها أوامر بالتوجه، في حالة عدم توقيع المعاهدة الجديدة، إلى كل مراسي الساحل الغربي والعمل على تنفيذ شروط الِاتفاقيات القديمة[171].

أمام هذا التهديد، فضل الخطيب العودة سريعاً إلى طنجة، فحل بها يوم 22 أكتوبر 1856، وعلل تأخيره بالمرض الشديد الذي ألم بأحد أقربائه. وأكد بعد ذلك على تنفيذ أوامر السلطان، وإجراء تغييرات في الصياغة النهائية لنص المعاهدة. لكنه وعد في الوقت نفسه بالموافقة على كل الأمور التي كان يعترض عليها من قبل ؛

---

(170) F.O. 99/72، دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 2 أكتوبر 1856.

(171) F.O. 99/72، دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 17 أكتوبر 1856.

وبذلك لم ير دراموند هاي حاجة في الإبقاء على السفينة الحربية دَاوْنْتْلِيسْ في مياه طنجة، خاصة وأن قائدها تلقى أوامر بالتوجه عاجلا نحو مالطا والبحر الأسود[172].

استغرقت المراجعة النهائية لشروط الِاتفاقيتين أزيد من أسبوعين، فوافق النائب البريطاني على إضافة بعض الفقرات البسيطة استجابة لرغبة السلطان مولاي عبد الرحمن. لكنه رفض قبول العديد من المقترحات المخزنية التي اعتبرها مضرة بمصالح الرعايا البريطانيين. ثم وقع الرجلان مجددا على كل الشروط، فأسندت مهمة مراجعة النص العربي للمسودتين إلى كاتب المفوضية البريطانية لصياغتها بلغة عربية سليمة، لأن النص الأصلي كان من إنشاء دراموند هاي شخصيا. وكان لابد من انتظار مدة إضافية قبل مصادقة المولى عبد الرحمن عليها مصادقة نهائية[173].

وقد أشاد دراموند هاي بسلوك الخطيب وأثنى عليه بحسن التصرف خلال المفاوضات، إذ دَأب على السماح له بالِاطلاع على نصوص المراسلات السرية التي كانت تصله من السلطان مولاي عبد الرحمن. كما اعترف دراموند هاي بمساهمة الوزير محمد الصفار مساهمة فعالة في إقناع السلطان بقبول نصائح بريطانيا ومقترحاتها[174]. وحين تيقن السفير البريطاني من إصابة هدفه بعد ثلاث سنوات من المفاوضات، أخبر وزارة خارجية بلاده ــ بصفة سرية ــ بعزمه على تنفيذ التعليمات التي سبق لكلارندن أن قدمها إليه في رسالة سرية مؤرخة في 5 فبراير 1856، والتي سمح له فيها بإنفاق مبلغ لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه، على شكل أموال أو هدايا، لضمان نجاح المفاوضات. واعترف في رسالته إلى كلارندن المؤرخة في 14 نونبر 1856 أنه أصبح ملزما بالوفاء بالوعود التي تقدم بها إلى الوزير محمد الصفار أثناء وجوده في مراكش في ربيع سنة 1855، وأيضا لفائدة محمد الخطيب، وجميع الكتاب الذين استعان بهم النائب السلطاني في المفاوضات. ولما كان محمد الصفار يرغب ــ بطبيعة الحال ــ في أن يكتم سرية تلك العملية غير المشروعة، ألح الخطيب على دراموند هاي حتى تكون الهبة المالية نقدية تجنبا لإثارة الشبهات أو شكوك السلطان من الموقف الإيجابي الذي اتخذه محمد الصفار من المقترحات البريطانية. وقرر دراموند هاي مجازاة

(172) F.O. 99/72، دراموند هاي إلى كلارندن، طنجة، 22 أكتوبر 1856.

(173) F.O. 99/72، دراموند هاي إلى كلارندن، طنجة، 13 نونبر 1856.

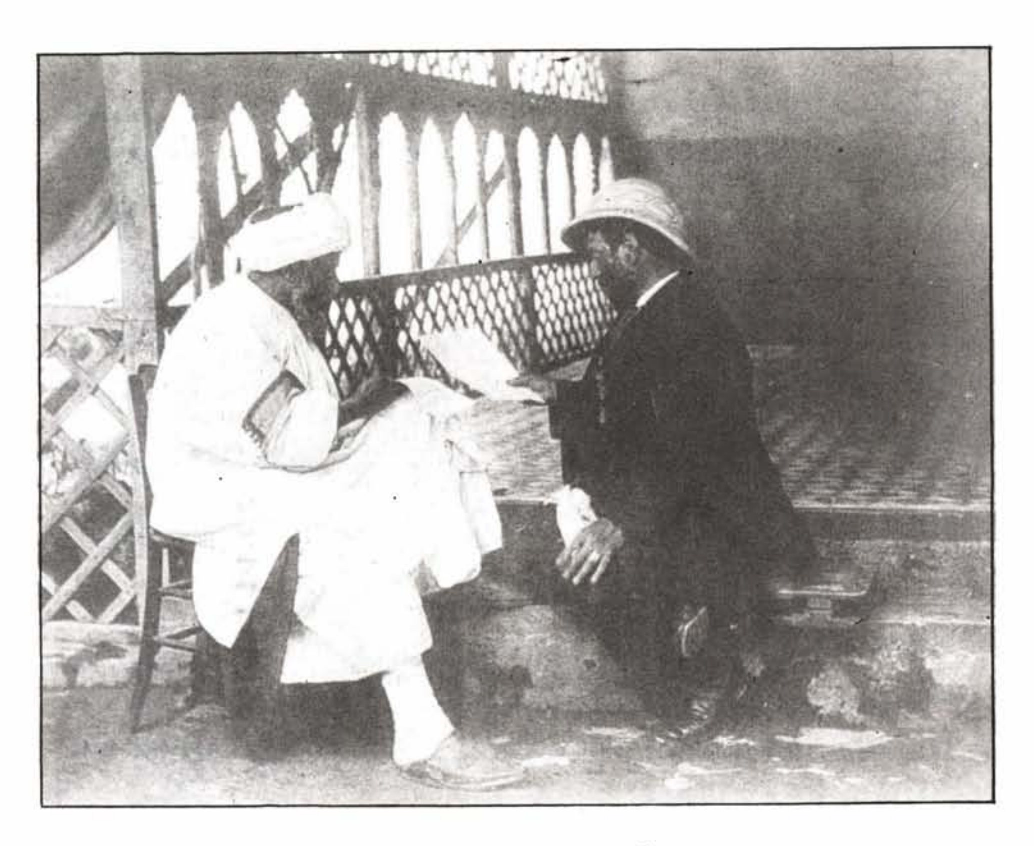
(174) **نفسها**.


مراكش وإيالة الأنڭليز ابريطن وبهذا تقابل النائبان
المفوضان المذكوران وختما بخط يديهما وطابعيهما على ذلك في المدينة
السعيدة طنجة حرسها الله آمين في عاشر من شهر ربيع
الثاني عام ثلاثة وسبعين ومائتين وألف الموافق لتاسع من
دجنبر من سنة المسيح ستة وخمسين وثمانماية والف

خديم المقام العالي بالله
محمد الخطيب وفقه الله

J. H. Drummond Hay

خاتمة المعاهدة المغربية ـ البريطانية لسنة 1856 (خ.ح)



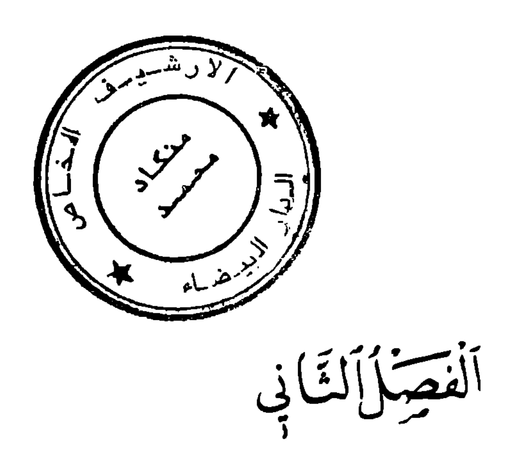
حاييم سكسو ترجمان المفوضية البريطانية.

الخطيب على خدماته بالطريقة نفسها. إلا أنه فضل تأجيل تسليم «الهدية» إليهما إلى ما بعد التأكد من مصادقة السلطان على نصوص الاتفاقيتين(175).

ولم يجد السلطان وجهازه المخزني بدا من الرضوخ، ومن المصادقة على الاتفاقيتين بتاريخ 9 دجنبر 1856، وتقرر دخول شروطها حيز التنفيذ ابتداء من 10 يناير سنة 1857. وبذلك، دخلت العلاقات المغربية البريطانية في مرحلة جديدة، أصبحت تتحكم فيها نصوص قانونية، جعلت المخزن عاجزا عن التصرف بكامل الحرية في مجالات سياسية واقتصادية وقضائية.

---

(175) F.O. 99/72، رسالة دراموند هاي إلى كلارندن، سرية، طنجة 13 نونبر 1856. وأشار فيها النائب البريطاني إلى عزمه على تقديم مبلغ قيمته مائتي جنيه استرليني إلى محمد الصفار، ومثله إلى محمد الخطيب. وأن يوزع ما قيمته مائة جنيه على كتاب دار النيابة، والمفوضية البريطانية مقابل الخدمات التي قدموها.



الفصل الثاني

مواقف بريطانيا من الأطماع الإسبانية في شمال المغرب

1862-1859

الفصل الثاني

مواقف بريطانيا من الأطماع الإسبانية في شمال المغرب (1859-1862)

أصبحت بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر أكثر الدول تطورا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالقدر الذي كانت تهتم بريطانيا، في إطار سياستها الخارجية، بالتعامل مع الدول القوية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، أولت في الوقت نفسه اهتماما خاصا للدول التي كانت تتخبط في أزمات اقتصادية أو سياسية، دون أن تخلو بالرغم من ذلك من منافع ذات طبيعة استراتيجية أو اقتصادية، كما كان حال إيران وأفغانستان والإمبراطورية العثمانية والمغرب. وكانت وضعية المغرب الجغرافية، أحد دواعي اهتمام بريطانيا به باكرا. ولما كانت سواحل المغرب الشمالية مدخلا للبحر الأبيض المتوسط، فإن بريطانيا حفاظا منها على علاقاتها التجارية مع الشرق الأقصى، كانت مضطرة إلى تبني سياسة تهدف إلى الحفاظ على حرية المرور عبر مضيق جبل طارق، فقامت بكل ما كان في وسعها طوال القرن التاسع عشر للحيلولة دون سيطرة إحدى الدول الأوربية وحتى الأمريكية[1] على الضفة الجنوبية للمضيق.

ومن العناصر الفعالة التي اعتمدتها بريطانيا تحقيقا لهذا الهدف، وحفاظا على مكانة قوية لها في المغرب، حرصها على تكثيف نشاطها التجاري فيه بعد فرضها عليه معاهدة تجارية سنة 1856، كان من أخطر نتائجها حرمان المخزن من وسائل التحكم في حريته الاقتصادية مع مختلف الدول الأوربية[2].

(1) خالد بن الصغير، «معارضة بريطانيا للسياسة الأمريكية تجاه المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، **دار النيابة**، العددين 14، و15، السنة الرابعة، 1987.

(2) لمزيد من التفاصيل عن الظروف التي عقدت فيها تلك المعاهدة، انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

وسلكت وزارة الخارجية البريطانية في تعاملها مع الجهاز المخزني نهجا طبعته مواقف التسامح والمصالحة ؛ إذ كانت تعطي الأولوية للتفاوض والحوار بدلا من المواجهة. وكان أفراد أسرة دراموند هاي خير منفذ لهذا النهج. ومع ذلك، فإن سياسة بريطانيا تجاه المغرب خلال النصف الثاني من القرن الماضي قد قامت على مبدإ أساسي تمثل في الدفع بالمخزن ورجاله إلى تقديم تنازلات ذات أهمية لفائدة الدول الأجنبية الأخرى المهتمة بالمغرب، حتى تحافظ على مصالحها الحيوية في المنطقة.

وعلى عكس بريطانيا، كانت إسبانيا قد فقدت ـ منذ سنوات خلت ـ مكانتها التي كانت تحتلها على الصعيد العالمي، إذ فقدت مستعمراتها فيما وراء البحار من جهة، وكانت مفتقرة لأي قاعدة صناعية أو تجارية متينة من جهة ثانية. وانعكس ذلك بوضوح على الأوضاع الداخلية لإسبانيا، فتخبطت في أزمات اقتصادية وسياسية متلاحقة، استلزمت إحداث تغييرات متكررة على صعيد القيادة السياسية للبلاد. ويمكن اعتبار عودة أودنيل (O'Donnell) إلى رئاسة الحكومة العسكرية سنة 1858 عودة لها أهميتها الخاصة للعلاقات المغربية الإسبانية في هذه المرحلة، لرغبته الأكيدة في ممارسة سياسة توسعية جديدة على أطراف المغرب الشمالية[3].

وكان امتلاك إسبانيا لبعض الثغور في الجزء الشمالي من المغرب، مصدرا لمشاكل مزمنة بين البلدين، في فترات طويلة من تاريخهما المشترك. وكانت تلك المشاكل تتجاوز أحيانا نطاق العلاقات الثنائية بين المغرب وإسبانيا لتشمل مختلف الدول الأوربية التي كانت تبحر في حوض البحر الأبيض المتوسط ؛ ونعني بها الجهاد البحري الذي كان يتم تحت الإشراف المباشر للدولة المغربية أحيانا، أو كانت تمارسه قبائل الريف، وعلى رأسها قبيلة قلعية، أحيانا أخرى[4].

وبحكم تعرض المراكب البريطانية إلى هجمات الريفيين، أولت الحكومة البريطانية اهتماما خاصا لكل ما يمكنها من وضع حد لتلك العمليات، فلجأت إلى أسلوب الحوار، وحاول ساستها اكتساب صداقة ومؤازرة بعض الشخصيات الريفية ذات الوزن الكبير أحيانا، وإلى التهديد باستعمال القوة أحيانا أخرى.

(3) Miège, op. cit., pp. 353-354.

(4) حسن الفكيكي، **قلعية ومشكل الوجود الإسباني بمليلية (1497ـ1859)**، دبلوم الدراسات العليا، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط بتاريخ 1984. (غير منشورة).

وفي هذا الإطار، سنحاول اقتفاء آثار بعض تلك المحاولات التي قامت بها بريطانيا العظمى في منطقة الشمال المغربي للحيلولة دون سيطرة إسبانيا على أي منطقة قريبة من المضيق ما بين سنتي 1859 و1862. وسنتناول بالعرض والتحليل مواقف بريطانيا وردود فعلها على المحاولات التي قامت بها إسبانيا لتوسيع حدود مليلية وسبتة. وأيضا ردود فعل بريطانيا على حرب تطوان ومساهمتها في عقد الصلح بين المغرب وإسبانيا في أعقاب تلك الحرب.

أولا ـ بريطانيا وتوسيع حدود مليلية

1 ـ رغبة إسبانيا في توسيع حدود مليلية :

بعد احتلال فرنسا للجزائر بدأت الأخطار تهدد كيان المغرب أيضا، فأولى السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام اهتماماته للمناطق الشمالية المتوسطية، إذ استجاب للطلب الذي تقدمت به إليه قبيلة قلعية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، فزودها بقطعة مدفعية لتمكينها من مواجهة الإسبانيين في مليلية[5].

وكانت إسبانيا قد استغلت الخلافات القائمة بين المغرب وفرنسا قبيل معركة إسلي، فقدمت إلى المخزن سبعة مطالب وأصرت على استجابته لها، فاضطرت الحكومة البريطانية إلى التدخل عن طريق ممثلها في طنجة إدوارد دراموند هاي وابنه جون دراموند هاي فيما بعد لحل الخلافات المغربية ـ الإسبانية[6].

وفي سنة 1847، طلبت الحكومة الإسبانية من المخزن أن يضع ألفاً وخمسمائة من الحرس المغربي على الحدود المتاخمة للمستعمرة، للحيلولة دون استمرار هجمات قلعية، فرفض السلطان ذلك الطلب، خاصة وأن سلطات مليلية كانت تنوي القيام ببعض أعمال البناء، فكتب القنصل الإسباني إلى حكومته عن الرفض المغربي ما يأتي:

> إنني لست على يقين فقط، أنهم سوف يمانعون من إرسال الجيوش لضبط أعمال المسلمين المجاورين لمليلية، بل إنهم لم يهتموا ولو بإصدار الأوامر إلى شيوخ تلك

(5) محمد داود، **تاريخ تطوان**، ج 8، ص. 375. انظر الهامش رقم 63 من الفصل التمهيدي، ص. 50.

(6) Flournoy, **British Policy**, pp. 71-111.

القبائل حتى تتخلى عن عدوانها. خاصة إذا كان الشأن متعلقا بإعادة بناء الأبراج التي خربوها وباسترجاع بعض النقط التي خسرناها في العهد السابق[7].

وفي 30 دجنبر سنة 1851، حرر رئيس الحكومة الإسبانية تقريرا استعرض فيه هجمات قلعية على مليلية، وأكد أن المحادثات الدبلوماسية لن تكون مُجدية، إذا لم تكن معززة بالدعم العسكري، فقال بصريح العبارة :

يجب أن يكون الهدف واضحا أمام أعيننا : ألا وهو الِاستيلاء على الأراضي المجاورة لمليلية[8].

وبهذا اتضحت النوايا التوسعية الإسبانية، ولم يبق إلاّ انتظار الوقت المناسب للشروع في تنفيذها. ومع حلول شهر مارس من سنة 1856، هاجمت القبائل الريفية المركب الإسباني سان خواكين (San Joaquin) ونهبته. وعلى أثر ذلك، طلب ديلبايي (Del Valle)، المكلف بالأعمال الإسباني في المغرب، تعويضات مالية من المخزن. وقوبل الطلب الإسباني في البداية فض، لكن بعد مفاوضات دامت زهاء سنتين وافق المخزن بإيعاز من الحكومة البريطانية على الطلب الإسباني بدعوى أن لإسبانيا الحقوق نفسها التي حصلت عليها بريطانيا وفرنسا من قبل في نازلتين مماثلتين[9]. واعتقد المخزن عن حسن نية أنه تمكن، بتقديمه لتلك التعويضات من القضاء على مصادر الخلاف بينه وبين إسبانيا.

غير أن قبيلة قلعية نصبت مدفعاً صغيراً صوب مليلية في صيف سنة 1858. واستطاع الحاكم الإسباني عن طريق مخبريه القلعيين أن يعرف المكان الذي كانت تخفي فيه القبيلة مدفعها، فاستحوذ عليه وحرم أهل قلعية من استخدامه في الهجوم على المستعمرة. ولما علمت القبيلة بذلك، أجبر بعض أعضائها المخبرين المتخاذلين على تدبير مكيدة للإيقاع بالجنود الإسبانيين واحتجازهم رهائن لاستعادة المدفع

---

(7) الفكَيكَي، م.س، ص. 399.

(8) تقرير الماركيز ميرا فلوريس، رئيس الحكومة الإسبانية بتاريخ 30 دجنبر 1851. انظر الفكَيكَي، م.س، ص. 402.

(9) **Confidential Print (819), Correspondence Respecting Spain and Morocco**, Part I, 1859.
وكل الِاستعارات الواردة في هذا الفصل عربناها عن أصولها الإنجليزية. الرسالة 79 من مجموعة (819)، من بيوكنان (Buchanan)، السفير البريطاني في مدريد إلى وزير الخارجية البريطاني مالمسبوري (Malmesbury) فبراير 1859. أيضا الملحق 1 بالرسالة 79، وهي مسودة رسالة من محمد الخطيب إلى بلانكو ديلبايي، طنجة، 19 فبراير 1859.

الصغير[10]. وقد نفذت الخطة بنجاح، وانتهت بأسر أهل قلعية للملازم ألباريث (Alvarez) ومعه ستة من رجاله[11].

كان رد فعل الإسبانيين على ذلك الأسر سريعا، إذ حجزوا مركبين كانا في ملكية بعض الريفيين الذين اعتادوا القيام بتجارة المساحلة في اتجاه تطوان وطنجة. ولا يستبعد أن تكون الأخبار التي توصلت بها الحكومة العسكرية الإسبانية عن اقتراب تسوية خلافاتها مع المكسيك، وعزم الجنرال أودونيل على البحث عن شعبية داخل إسبانيا، ولو بدخوله في حرب مع المغرب إن اقتضى الأمر ذلك، لا يستبعد أن يكون ذلك وراء تغيير الحكومة الإسبانية لسياستها إزاء المغرب، وشروعها في تنفيذ مخططاتها التوسعية المبيتة[12].

وفي هذا الإطار، أثارت إسبانيا عند بداية سنة 1859 مطالب اندهش لها النائب السلطاني محمد الخطيب والسفير البريطاني جون دراموند هاي. وتلخصت تلك المطالب، إلى جانب التأكيد على إطلاق سراح الأسرى الإسبانيين المحجوزين عند قلعية، في أداء تعويضات مالية قدرها ثلاثون ألف ريال مقابل خمسة مراكب إسبانية

(10) الفكيكي، م.س، ص. 404-405. وكانت عمليات حجز المراكب الأجنبية مستمرة في الوقت نفسه، فكتب الوزير محمد الصفار رسالة في الموضوع إلى محمد الحضري جاء فيها :

«وبعد، فقد توجه كتاب مولانا الشريف لخديمه القائد العباس مقشد بتحذير أهل الريف مما يفعلونه من التعرض لمراكب النصارى، فإنهم إنما يسعون بذالك في الضرر لأنفسهم وللمسلمين ويرتكبون ما نهى الله عنه من ظلم المعاهدين وذالك لا تحمد عاقبته ولا يؤول لخير. فلابد قف في ذالك وتكلم مع كبرائهم وعقلائهم بأن يضربوا في ذالك على يد سفهائهم، وذكرهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا. وحذرهم من إدخال المهانة على الإسلام. فإنهم بفعلهم هذا يفتحون على المسلمين بابا يعسر سده، ولا سيما التعرض لمثل مراكب الإنجليز والفرنصيص وغيرهما من الأجناس الذين لم يمسوهم بسوء، ولم يأخذوا لهم شيئا ولم ينالوهم بمكروه، فإنه ظلم (...) مذموم شرعا وطبعا، ويجرون به الجسارة للإسلام ويُعد من الغدر وقطع الطريق، ويوقعون بسببه المسلمين في ورطة مع النصارى (...)» (الرسالة مؤرخة في 28 محرم 7/1275 شتنبر 1858 ؛ Benjelloun, op. cit., p. 411).

(11) الرسالة 67 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى مالمسبوري، طنجة، 20 يناير 1859؛ رسالة السلطان إلى محمد الحضري بتاريخ 6 جمادى الأولى 23/1275 دجنبر 1858 : «(...) وبعد، فيرد عليك حامله (...) بكتابنا الشريف لقبيلة قلعية في شأن ما تحت يدهم من النصارى الإصبنيول الذين خطفوهم في المعركة الواقعة بينهم سالفا (...)»، (Benjelloun, op. cit., p. 412).

(12) نفسها في الهامش (11).

نهبها القلعيون منذ عشر سنوات خلت. كما طالبت إسبانيا المغرب بإعادة الحصون القديمة التي ادعت أنها كانت تملكها وفقدتها في القرن السابع عشر.

2 ـ اقتراحات بريطانية لحل الخلاف المغربي ـ الإسباني :

على أثر ذلك، ارتأت الحكومة البريطانية ضرورة التدخل في الموضوع، فحاولت فتح حوار سلمي بين الطرفين المغربي والإسباني. ولبلوغ هذا الهدف، تعددت اللقاءات والمشاورات بين محمد الخطيب ودراموند هاي في طنجة، للاتفاق على خطة كفيلة بحل المشكل القائم.

وحينما كانا بصدد مناقشة المطالب الإسبانية، أكد محمد الخطيب اقتناعه التام بأن السلطان مولاي عبد الرحمن سيرفض أداء التعويضات المالية التي كانت تطالب بها الحكومة الإسبانية. ثم تساءل عن الضمانات التي يمكن أن تقدمها إسبانيا للمخزن، حتى في حالة موافقة السلطان على أداء تلك التعويضات غير العادلة. كما أبدى تخوفاته من إقدام إسبانيا مستقبلا على إثارة مطالب قديمة جدّاً. ومع ذلك، فإن دراموند هاي لم يتردد في تحذير الخطيب من مغبة رفض السلطان للمطالب الإسبانية، كما أثار مخاوفه من احتمال بداية الأعمال العدوانية بين المغرب وإسبانيا[13].

ويبدو أن دراموند هاي كان يخشى تطور الأمور فتصبح لها أبعاد خطيرة يصعب التحكم فيها فيما بعد، فقرر تقديم بعض الاقتراحات لوزارة الخارجية البريطانية، لتسوية الخلافات بين المغرب وإسبانيا دون اللجوء إلى تحكيم السلاح[14].

فإذا كانت الحكومة الإسبانية تطالب المغرب بأداء تعويضات قيمتها ثلاثون ألف ريال مقابل المراكب الخمسة التي نهبها الريفيون، فإن المغرب أيضا يطالب إسبانيا، بأداء تعويضات قيمتها عشرة آلاف ريال، مقابل المركب المغربي «ميمون» الذي حجزه الإسبانيون[15]. وكان دراموند هاي يرى أن التعويضات التي طالبت بها إسبانيا مُبالغ فيها إلى حد بعيد، لأن المراكب الإسبانية المعنية لم تكن تتجاوز أحجامها الخمسين طنا. ومن ثَمَّ، فإن مبلغ خمسة عشر ألف ريال هو أكثر من

(13) **نفسها.**

(14) **نفسها.**

(15) **الوثائق**، ج 2، ص. 308، الهامش رقم 2.

كاف لتعويض أرباب المراكب المنهوبة. وبناء على ذلك، اعتقد أنه من الممكن أن يقترح على الحكومتين المغربية والإسبانية سحب مطلبيهما معا.

أما عن تنازل المغرب على حدود مليلية، فقد عبر دراموند هاي عن وجهة نظره فيها بالعبارات التالية :

> (...) إن سكان الريف، بالرغم من تبربرهم، وخروجهم عن القانون، يحبون أرضهم حبّاً جمّاً ولهم شغف بها. ولا أعتقد أنهم سوف يتنازلون بطواعية عن أي قطعة من الأرض لصالح إسبانيا، حتى ولو اشتُريت منهم بوزنها ذهبا. وإن حربا دموية طويلة الأمد، هي وحدها الكفيلة بإرغامهم على قبول الخزي الكبير، وتسليم قطعة ترابية إلى المسيحيين (...)[16].

وحتى يمكن تحقيق «تسوية ملائمة» دون اللجوء إلى حرب كارثية وطويلة الأمد، اقترح دراموند هاي ما يلي :

إقامة مجال محايد بين الحصون الإسبانية وخطوط الحدود الريفية، وهدم كل المناطق الهجومية القريبة من مليلية، ونقلها بعيدا عنها بمسافة رمية المدفع. ثم أن يأمر السلطان باتخاذ دار للحرس أو ببناء حصن عند الحدود الريفية، يقيم فيه قائد عسكري من رتبة عالية، شريطة أن يكون هذا القائد من سكان طنجة، وله قابلية للتعامل السلمي مع الإسبانيين.

وأضاف دراموند هاي أنه في حالة التوصل إلى تنفيذ هذه المقترحات، فإن القبائل الريفية سوف تدرك ـ لا محالة ـ أنه لم يتم تقديم أي تنازل ترابي، وأن الأمر لا يتعلق سوى بمجال محايد، لا يملكه أي من الطرفين.

أما الحكومة الإسبانية ـ حسب مقترحات دراموند هاي ـ، فسوف تتعهد من جانبها بالسماح للمراكب الريفية، التي تتاجر في إطار سلمي، بالمرور عبر مليلية. ويستمر الإسبانيون في نهج سلوك مسالم، إذا استمر الريفيون في التصرف سلميا مع سكان مليلية الإسبانيين. ولما كانت قبائل الريف تولي أهمية كبيرة لتجارة المساحلة مع مدينة تطوان، فإن هذه التسوية تشكل حافزا قويا من شأنه أن يدفع القبائل المسالمة[17] التي كانت تملك بعض المراكب، إلى إلزام القبائل ذات النزعة

(16) الرسالة 67 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى مالمسبوري، طنجة، 20 يناير 1859.

(17) ويتعلق الأمر بقبيلة بني سعيد حيث كان يوجد المرابط محمد الحضري، أهم شخصية في الريف ماديا ومعنويا، وصديق دراموند هاي. كما كان الحضري مهتما بالتجارة مع مدينتي تطوان وطنجة.

المحاربة[18] بعدم إثارة الخصومات والصدامات التي يمكن أن تلحق الأضرار بمصالحهم.

أما إذا طغى الِاختيار العسكري ورفضت الحكومة الإسبانية هذه المقترحات، فإن دراموند هاي يرى الأمور بنظرة مخالفة إذ قال :

> (...) سيكون من الأفضل قيام الحكومة الإسبانية بتوجيه حملة إلى الريف وحصر الحرب في تلك الجهة من أراضي السلطان، بدلا من قطع العلاقات معه (...) وقنبلة مراسيه (...). وفي حالة احتدام الصراع احتداماً كبيراً في الريف، وإذا ما استمرت الحرب طويلا وتمت أي محاولة للسيطرة على أي قطعة من المجال الريفي، فسيُرغم السلطان على المشاركة في الحرب مع الإسبانيين (...). ولكن إذا ما اقتصر الإسبانيون على غزوة محدودة في قلعية ثم سيطروا على مساحة أرضية بمقدار مسافة رمية مدفع عن الحصن (...)، فمن الممكن أن يستمر المكلف بالشؤون الإسباني في علاقاته مع الحكومة المغربية، ويخبر السلطان (...) بأن إسبانيا تعالج الأمر بنفسها مع الحفاظ على علاقات الصداقة مع الحكومة المغربية، إذا لم تقدم مساعدة للريفيين المتمردين (...)[19].

من المؤكد أن دراموند هاي كان على علم بأن هذه المقترحات، وخاصة الأخيرة منها، تنطوي على مخاطر واضحة، ويمكنها أن تضع الأمور على شفا حفرة. غير أنه مع ذلك كان يعتبرها أفضل بكثير ــ لمصالح بلاده بريطانيا ــ من إقدام إسبانيا على خطوة طائشة، تجرها إلى حرب ضد المغرب، لا يمكن التنبؤ بنتائجها الِاستراتيجية والِاقتصادية.

ومن جهة أخرى، اتضح أن المطالب المالية الإسبانية مُبالغ فيها إلى حد بعيد. وفي ذلك دليل على أن الهدف من تقديمها لم يكن هو الحصول على المال، بقدر ما كان وسيلة للضغط على السلطان والتمهيد بذلك لموافقته على توسيع حدود مليلية لصالح الإسبان.

---

(18) ويتعلق الأمر بقلعية وبني بوغافر وبني ولشك التي شاركت في كل الأعمال المرتكبة في حق المراكب الإسبانية منذ فترات سابقة.

(19) الرسالة 67 سابقة الذكر من المجموعة نفسها.

3 ـ موقف المخزن من المقترحات الإسبانية والبريطانية :

لم يتردد النائب الإسباني ديلبايي أمام رفض الخطيب، باسم السلطان مولاي عبد الرحمن، للمطالب المالية الإسبانية، فأعلن استعداد حكومة بلاده لسحب مطالبها تلك إذا وافق السلطان على التنازل عن فحص مليلية، وعلى توسيع أراضي الحصون الإسبانية بما يمكن أن يضمن أمنها وسلامتها. لكن هذه المساومة لم تكن لتنال رضا السلطان مولاي عبد الرحمن وموافقته. ونورد هنا ردود الفعل الحقيقية لسلطان كان يحس بالأخطار المحيطة به والتي كانت تهدد بلاده ووحدتها الترابية :

(...) وأما ما قاله (ديلبايي) من تنازل دولته عن المطالب على شرط تعديل الحدود بيننا وبينهم، فإننا (السلطان) نقول لهم إنّ أي حدود تكون مفيدة لرعايانا ولممتلكاتنا، ومطابقة لما يحق ويصح لنا تقديمه لضمان الحدود والسلم لكلا البلدين، فإننا سنأخذ ذلك بعين الِاعتبار. لكن فيما يخص المطلب الذي جاء فيه أن الحدود سيتم التنازل عنها مقابل ثلاثين ألف ريال، فجوابنا هو أنه حتى في حالة كون طلبهم لذلك المبلغ عادلا، فإن أي قطعة أرض منحها الله للمسلمين، لا يمكن أن نتخلى عنها ولو بمقدار موضع إبرة، سواء أكان ذلك مقابل ثلاثين ألف ريال أم كان حتى مقابل ثلاثين مليون ريال. لن نتنازل عن مثقال ذرة من أراضينا لأي دولة كانت، ومهما كانت الأسباب. اللهم إذا كان ذلك في إطار تسوية عادلة للحدود، تكون مطابقة للمتعارف عليه بين الدول[20].

رفض السلطان صراحةً إذن مقترحات إسبانيا، لتطرفها وطعنها المباشر في كرامة البلاد ووحدتها الترابية. لكنه وافق على أن يأخذ بعين الِاعتبار الِاقتراح الذي تقدم به دراموند هاي باسم الحكومة البريطانية في موضوع المجال المحايد لمليلية. وكانت الغاية من ذلك القبول هي ضمان الهدوء بين الريفيين وسكان المستعمرة الإسبانية[21]. وفي ذلك أكثر من دلالة على الثقة التي كان يضعها المخزن في النصائح البريطانية، تلك النصائح التي كانت تقوم في عمقها على دفع المخزن إلى تقديم

(20) لم نعثر على النص العربي لهذه الرسالة الموجهة من مولاي عبد الرحمن إلى نائبه محمد الخطيب بتاريخ 1 رجب 1275/4 فبراير 1859، وهي ملحقة برسالة دراموند هاي إلى مالمسبوري بتاريخ 17 فبراير 1859. ورقمها هو 82 من مجموعة (819).

(21) الرسالة 82؛ ثم الرسالة 83 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى هاموند (Hammond) وبالتاريخ نفسه، جاء فيها : «(...) لو لم تكن النصيحة المسداة إلى السلطان قد تمت باسم الحكومة البريطانية لما وافق أبدا حتى على تقديم المجال المحايد (...)».

التنازلات لصالح الحكومة الإسبانية، دون أخذها بعين الاعتبار التأثيرات السلبية التي كان يمكن أن يحدثها ذلك على مكانة المخزن وهيبته تجاه الرعية، خاصة في منطقة ذات حساسية شديدة كمنطقة الريف.

كان على الخطيب أن يبلغ فحوى الجواب السلطاني الحاسم إلى الإسباني ديلبايي فوراً. لكنه فضل استشارة دراموند هاي قبل ذلك، وإطلاعه على الجواب السلطاني. وبعد أن ألحَّ عليه بألاّ يُفشي سريته، استفتاه في صياغة أوامر السلطان بلهجة أقل حدة، قبل أن يقدمها إلى ديلبايي[22]

وتجدر الإشارة إلى أن الجواب الذي نقله الخطيب إلى ديلبايي في موضوع ردود فعل السلطان على المطالب الإسبانية، أثار جدلا حادا بين الرجلين. إذ رفض القنصل الإسباني في البداية تَسَلّمَ ذلك الجواب، واقترح على الخطيب إحداث تغيير كامل في الصياغة التي حررت بها الرسالة الجوابية. وذهب ديلبايي إلى حد اقتراح النص الذي يجب أن يتضمنه جواب الخطيب عليه. وإرضاءً لديلبايي طلب الخطيب السماح له بالتمعن في المسودة التي كان ينوي ديلبايي اقتراحها عليه. وفي 22 أبريل 1859، توصل الخطيب بمسودة الجواب المقترح محرراً باللغة الإسبانية على يد ترجمان المفوضية الإسبانية، الذي أعطيت له أوامر بترجمتها حرفيا. كما حذر الخطيب من مغبة اطلاع دراموند هاي على مضمونها. وبعد قراءة الخطيب للمسودة، تبين له استحالة قبولها لتناقضها الصريح مع تعليمات السلطان، التي كانت تسمح له بالموافقة على تعيين مجال محايد في مليلية فقط، دون التعهد بالتنازل عن أي مجال ترابي لصالح الإسبانيين. وبالرغم من غضب ديلبايي واستيائه أمام تصلب موقف الخطيب، أصر النائب السلطاني على التزامه باحترام أوامر السلطان وتنفيذها[23].

وفي ذلك الظرف الحرج، لم يجد الخطيب بدا من الاتصال مجددا بدراموند هاي ومن إطلاعه على تفاصيل المناقشات التي دارت بينه وبين ديلبايي. كما وضع بين يديه المسودة التي اقترحها النائب الإسباني، وطلب منه الإشارة عليه بطريقة عمل. ولم تكن فتوى النائب البريطاني لتختلف عن سابقاتها إذ كان جوابه هو الآتي :

(22) الرسالة 82 سابقة الذكر من دراموند هاي إلى مالمسبوري.

(23) الرسالة 83 من مجموعة (819)، من هاي إلى مالمسبوري، طنجة، 25 فبراير 1859.

(...) إذا كان السلطان على استعداد للتنازل عن جزء ترابي بمليلية، علاوة على المجال المحايد الذي يطالب به ديلبابي، فإنني مقتنع تمام الإقتناع بأن الحكومة البريطانية ستكون سعيدة إذا ما سُويت جميع المشاكل المطروحة، لأننا ليست لنا أي مصلحة في الإعتراض على مثل ذلك التنازل (...)[24].

لكن الخطيب أصر على تجديد رفضه، واعترف لمحادثه دراموند هاي بخطورة القضية المطروحة وباستحالة معالجتها على عجل. وذهب إلى القول إنه في حالة الموافقة على الإقتراح الذي سبق أن قبله السلطان، فسيأمر بتوجيه مفوضين عنه لإخباره بحجم اتساع المساحة المطلوبة التي يتكون منها المجال المحايد المذكور. كما نبه الخطيب دراموند هاي إلى أن السلطان مجبر على التصرف في القضية المطروحة بكامل الحيطة والحذر، حتى لا يكون الهدف الذي كانت تسعى الحكومتان إلى تحقيقه عرضة للفشل[25].

4 ـ مساهمة بريطانيا في إطلاق الأسرى الإسبانيين :

في الوقت الذي تقدمت فيه إسبانيا بمطالبها سابقة الذكر، كانت قضية الأسرى الإسبانيين السبعة لا تزال مطروحة، بل زادت تعقيدا بسبب حجز سلطات مليلية لمراكب كانت تملكها قبائل ريفية تخلت منذ مدة عن محاصرتها للمراكب الإسبانية. وتمكن الإسبانيون أثناء تلك العملية من أسر ثمانية وعشرين ريفيا كانوا يمارسون تجارة المساحلة سلميا مع المراسي المغربية في الشمال. وعلى أثر ذلك، طالبت الحكومة الإسبانية المخزن، وبلهجة لا تخلو من الشدة، بالعمل على إطلاق سراح الإسبانيين المحجوزين في قلعية وتوسيع حدود مليلية[26].

---

(24) نفسها.

(25) نفسها.

(26) الرسالة 92 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى مالمسبوري، طنجة، 1 مارس 1859 ؛ أيضا رسالة السلطان إلى محمد الحضري سابقة الذكر في الهامش رقم (11) : «(...) فإنه وقع الفصال مع قونصوا جنسهم على أن يردوا من قبضوا من المسلمين من أهل الريف، ويردوا الفلايك التي أخذوا لهم وما كان فيها من السلع، ولا يعودوا يتعرضون لفلوكة لهم بعد هذا على شرط أن يرد أهل الريف ما تحت يدهم من أساراهم (...) وقد كتبنا بهذا لأهل قلعية وأمرناهم بدفع الأسارى للقائد علي المذكور ليأتي بهم لحضرتنا العالية بالله. فنامرك أن تقرأ عليهم كتابنا المذكور وأن تقف في هذا الأمر غاية الوقوف حتى يدفعوا الأسارى بيد القائد المذكور، فإن قدومهم فيه خير كثير ومصلحة للمسلمين (...). واعلم أن هاؤلاء الأسارى لا يُردُّون لهم حتى يردُّوا جميع ما عندهم لأهل الريف، ونحب أن يكون الفصال بعز المسلمين (...)».

وإذا كان المخزن قد أبدى استعداده الواضح لإطلاق سراح الإسبانيين، فإن بريطانيا لم تكن غريبة عن كل الجهود التي بُذلت في سبيل ذلك. إذ نجد جون دراموند هاي يساهم مباشرة، بعد فشل المحاولات الأولى التي بذلها السلطان، في الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك الهدف، مستندا في ذلك على علاقاته الحميمة مع شخصيات لها وزنها في الريف[27].

وفي ذلك الصدد، بعث جون دراموند هاي من مدينة طنجة شخصا يدعى الحاج عبد الله العمارتي[28] على متن سفينة مدفعية بريطانية للاتصال بالمرابط محمد الحضري في قبيلة بني سعيد، وتسليمه رسالة يطلب منه فيها إطلاق سراح الأسرى الإسبانيين. وبالفعل، استجاب محمد الحضري لطلب دراموند هاي، واتجه صحبة العمارتي إلى مكان اعتقال الأسرى، واعتمد في مخاطبته للقلعيين على اللهجة التي نصحه دراموند هاي باتخاذها للتحادث معهم.

ويبدو أن القلعيين اقتنعوا في بداية الأمر بكلام الحضري، فاقترحوا عليه تسليم الأسرى وحملهم على متن المركب البريطاني إذا ما تعهد العمارتي، باسم دراموند هاي، بإعادة المدفع الصغير الذي كانت تملكه القبيلة، واستحوذت عليه سلطات مليلية بالحيلة. غير أن العمارتي رد على اقتراحهم ذلك موضحا أن أوامر السلطان كانت تنص على نقل الأسرى إلى طنجة دون أن يكون مشروطا بإعادة المدفع. ثم حذرهم من أن تدفع مخالفة أهل قلعية لأوامر السلطان ببقية القبائل الريفية إلى مساعدة جيوش السلطان في حالة توجيه الحركة إلى المنطقة[29]. وبعد هذا التحذير، وافق أهل قلعية على إطلاق سراح الأسرى، لكنهم اشترطوا نقلهم في المركب البريطاني. لكن العمارتي اعترض على ذلك الشرط أيضا، وأكد للقلعيين أنّ لديه أوامر بعدم حملهم في المركب

(27) قام دراموند هاي بزيارة للريف سنة 1856، وأقنع القلعيين بالتخلي عن اعتراض المراكب الأوربية (انظر **مذكرات دراموند هاي**، ص. 148، وما بعدها).

(28) ورد اسم العمارتي في لائحة المحميين البريطانيين في طنجة، وكان وقتئذ في خدمة المفوضية البريطانية ومهمته الرسمية فلاح في عرصة بركَال. في حين نجده هنا يقوم بمهمة الوساطة في قضية شائكة جدّاً (انظر F.O. 174/136، رسالة دراموند هاي إلى بركَاش بتاريخ 10 نونبر 1862، وأخرى بتاريخ 5 نونبر 1863).

(29) الملحق 2 بالرسالة 81 من مجموعة (819)، رسالة من الوزير محمد الصفار إلى محمد الخطيب، 4 فبراير 1859.

البريطاني، وبإرساهم برأ وفقا لتعليمات السلطان وأوامره[30]. ومما لا شك فيه أن تلك الاِحتياطات كانت مقصودة لعدم كشف الدور الخفي الذي كانت تقوم به بريطانيا في العملية.

وفي اليوم الذي تلا وصول العمارتي والحضري إلى قبيلة قلعية، لم يتم التوصل بعد إلى نتيجة حاسمة، فحل بين أحضانهم مبعوث مخزني مرفوقا بخمسة خيالة، وطلب من الحضري تنفيذ أوامر السلطان وقراءة رسالته على مسامع أهل قلعية. وقد أمرهم فيها مولاي عبد الرحمن بضرورة إطلاق سراح الأسرى[31]. وعلى أثر ذلك، أعلن بعض أفراد القبيلة موافقتهم، لكنهم اشترطوا أن تؤدى لهم مصاريف العناية بالأسرى، فرفض المبعوث السلطاني الاِستجابة لطلبهم. وكان من الحاضرين شخص يدعى العربي بن الحاج محمد الوليشكي، فاقترح على الحضري والعمارتي أداء المصاريف التي بلغت ثلاث مائة ريال للتوصل إلى إطلاق سراح الإسبانيين. غير أن الوليشكي اشترط على الحضري، مقابل ذلك، التوسط لصالحه عند عامل الريف[32]. وفي النهاية، وافق الحضري على شروط الوليشكي، فأطلق سراح الإسبانيين الذين تسلمهم مبعوث السلطان، بينما عاد العمارتي إلى طنجة[33] ليخبر دراموند هاي بتفاصيل مهمته في قلعية.

---

(30) الرسالة 81 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى مالمسبوي، طنجة 17 فبراير 1859.

(31) رسالة السلطان إلى محمد الحضري بتاريخ 23 جمادى الثانية 28/1275 يناير 1859: «(...) وبعد ؛ فقد أعدنا الكتابة لأهل قلعية في شأن الأسارى السبعة الذين تحت يدهم لجنس الصبنيول. وها الكتاب بيد حامله صاحبنا القائد محمد ابن حده الوارد عليك. فلابد اقرأه عليهم وذكرهم وعظمهم وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا. وأنه إذا لم يردُّو هاؤلاء الأسارى فإنهم يسعون بذالك في ضرر المسلمين ويجرون عليهم جسارة الكفر على الإسلام. وقد تعين من طريق المصلحة رد أساراهم عليهم. ومن أعظم المصالح فيه لأهل الريف رد ما بقي في أسر الكفار من إخوانهم مع ما بقي من فلائكهم وما كان فيها حسبما التزم به النصارى، فلابد ابذل المجهود في هذا الأمر حتى يدفعوا الأسارى لأصحابنا ياتون بهم (..)»، (Benjelloun, op. cit.).

(32) الرسالة 81 من المجموعة نفسها؛ والملحق 1 بالرسالة 81، من محمد الحضري إلى دراموند هاي، 12 فبراير 1859. ويعتبر الحاج الوليشكي ثاني أهم شخصية في الريف بعد محمد الحضري ويملك ثروات هائلة. كانت له خلافات مع عامل الريف عباس امقشد، الذي سجنه مع والده وبقية إخوته. وتدخل الحضري فيما بعد لدى دراموند هاي، فتوسط دراموند هاي لدى محمد الخطيب للحصول على العفو لصالح الوليشكي. وقد وافق الخطيب على ذلك نتيجة للمساعدة التي قدمها الوليشكي لتنفيذ أوامر السلطان.

(33) الرسالة 81 سابقة الذكر، حصل العمارتي من دراموند هاي، مقابل المهمة التي أنجزها في الريف، على مبلغ نقدي قيمته أربع جنيهات.

اتجه دراموند هاي سريعا عند كل من الخطيب وديلبابي ليخبرهما بنهاية أزمة الأسرى، فأبدى الجميع ارتياحهم الكامل للنتائج التي تحققت إلى ذلك الحين. لكن بعد انصراف الحضري والعمارتي من قلعية بيوم واحد، وفي الوقت الذي كان الأسرى يغادرون فيه منطقة الريف، اعترضتهم فئة من القلعيين وأسرتهم من جديد وأخبرتهم بأن حريتهم تظل رهينة باستعادة المدفع الصغير وبإطلاق سراح إخوانهم الريفيين المحجوزين في مليلية[34].

كان محمد الخطيب أول من أفزعه خبر عودة الإسبانيين السبعة إلى الأسر، خاصة وأن القائد الحاج ميمون، من بني يزناسن، كان في طريقه إلى قلعية لتأديب القَبيلة تنفيذا لأوامر السلطان. وأبدى الخطيب تخوفه من أن يدفع لجوء المخزن للقوة بالقلعيين إلى قتل الأسرى الإسبانيين، وتضاف بذلك تعقيدات جديدة للمشكل القائم بين المخزن والحكومة الإسبانية.

أما ديلبابي الذي كان يجهل عودة مواطنيه إلى الأسر، فقد عاد إلى طنجة يوم 28 فبراير 1859، قادما إليها من الجزيرة الخضراء، رفقة سفينتين حربيتين. وفي ذلك دلالة كافية على النية العدوانية المسبقة التي كانت تضمرها إسبانيا للمغرب. كما تدفع المرء إلى الِاعتقاد بأن الحكومة الإسبانية قررت قطع علاقاتها مع المغرب واللجوء بعد ذلك إلى لغة المدافع. ومعنى ذلك أيضا أن سلوك ديلبابي ذاك ما كان ليختلف عما قام به حتى ولو أُفرِجَ عن الأسرى إفراجاً كلّياً[35]، أي أن الهدف الذي كانت

---

(34) توصل دراموند هاي بهذه الأخبار الجديدة عن طريق ابن أخ محمد الحضري المقيم في قلعية. وجاء في برقية وجهها بيوكنان إلى مالمسبوري من مدريد في 6 مارس 1859، ألحقت بالرسالة 87 من مجموعة (819) ما يأتي :

> وصلتني رسالة من دراموند هاي (...) تقول برفض الريفيين مجددا إطلاق سراح الأسرى الإسبانيين. ونظراً لحساسية الحكومة الإسبانية في هذه القضية، يُخشى أن تكون العواقب وخيمة. سوف أحاول ربح المزيد من الوقت، لتمكين السلطان من العمل على تنفيذ أوامره.

(35) الرسالة 92 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى مالمسبوري، طنجة، 1 مارس 1859. وقد اعترف فيها دراموند هاي سرا لمالمسبوري أنه سعد لعدم إطلاق سراح الإسبانيين، لعلمه أن الغاية التي كان يسعى إليها ديلبابي هي ضمان سلامتهم، وقطع علاقاته مباشرة بعد ذلك مع المخزن والدخول حالاً في الحرب. واعتبر دراموند هاي تلك التصرفات غير جديرة بحكومة متحضرة، خاصة وأن السلطان بذل جهودا مضنية لفك الجنود الإسبانيين من الأسر.

تسعى إسبانيا إلى تحقيقه، هو توسيع حدود مليلية والحصول على المجال المحايد الذي سبق أن وافق عليه السلطان مبدئيا.

5 ـ تهديد إسبانيا بقطع علاقاتها مع المغرب :

بالرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلها بيوكنان (Buchanan)، سفير بريطانيا في مدريد ودراموند هاي في طنجة، أصبحت بريطانيا على يقين، أمام الحالة التي أصبحت عليها العلاقات الإسبانية ـ المغربية، بأن الرأي العام الشعبي الإسباني أكثر ميلاً إلى تأييد الدخول في حرب مع المغرب. ذلك بأن وضعية الوزير الإسباني أودنيل يمكن أن تضعف إذا لم يقم بعمل يمكن إرغام المخزن بواسطته على التخلي عن أراضيه، إما بالتنازل وإما بالبيع وإما بالقوّة. وتحسبا لعواقب الأمور، طلب دراموند هاي من ضباط البحرية البريطانية في جبل طارق إرسال مراكب حربية إلى مياه طنجة، لتوفير الحماية للرعايا البريطانيين في حالة محاصرة المراسي المغربية أو شروع إسبانيا في رمي طنجة بالقذائف. كما جدد طلبه إلى وزارة الخارجية البريطانية لتحذير الحكومة الإسبانية من خطورة السياسة التي كانت تنهجها وترغمها في حالة الدخول في الحرب على حصر عملياتها العسكرية في منطقة الريف[36].

من المؤكد أن مفاجأة ديلبابي كانت كبيرة أمام الأسر الجديد لمواطنيه، فمنح الخطيب أجلا مدته أربعة أيام فقط للعمل على تحريرهم، بل وهدده في حالة عدم تحقيق ذلك بقطع العلاقات بين البلدين وإرسال المراكب الحربية لمهاجمة المراسي المغربية. وكان طبيعيّاً أن يعتبر الخطيب مدة الأجل التي حددها ديلبابي في أربعة أيام إعلانا مسبقا عن اقتراب حصول القطيعة، لعلمه أن مدة أربعة أيام لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكفي للتوجه إلى منطقة ذات تضاريس وعرة، لتنفيذ مهمة صعبة في أحضان قبيلة قلعية المتصلبة في مواقفها والشديدة العداء للإسبانيين. وربما كان من الممكن قبول تهديدات ديلبابي لو أن المخزن رفض تسريح الأسرى. وخلص محمد الخطيب إلى أن المكلف بالشؤون الإسباني كان يتمنى في قرارة نفسه عدم تسوية القضية المطروحة تسوية ودية[37]. وكما جرت العادة، لجأ الخطيب إلى دراموند

(36) الرسالة 92 سابقة الذكر.

(37) الملحق 1 بالرسالة 92 سابقة الذكر، من محمد الخطيب إلى دراموند هاي، 25 رجب 1275/28 فبراير 1859.

هاي طالبا منه النصيحة لإخراجه من الورطة التي وضعه فيها ديلبابي، حين منحه أجلا قصيرا لا يتعدى أربعة أيام لتسريح الأسرى. ونظرا لخطورة الموقف، فضل دراموند هاي أن يكتفي بتوجيه ترجمانه إلى دار النيابة ليبلغ محمد الخطيب وجهة نظر بريطانيا في الخلاف الذي كان قائما بين المغرب وإسبانيا في النقط الثلاث الآتية :

ـ إنه لا يمكن تقديم أي نصائح من دراموند هاي إلى المخزن في تلك الظروف العصيبة. ونظراً لخطورة الحالة، لا بد من أن يتوصل المخزن، بعد التفكير جيدا في الموضوع، إلى اتخاذ قرار نهائي ومسؤول.

ـ إن بريطانيا سبق لها الإعلان في مناسبات عديدة، عن رغبتها في تسوية ودية للخلاف المغربي ـ الإسباني. كما سبق لها أن أكدت عدم اعتراضها على تقديم المخزن لكل التنازلات التي كانت تطالب بها إسبانيا. ويبقى للمخزن أن يختار بكامل الحرية بين التنازل عن حدود جديدة بمليلية، بل وحتى أداء مطلب الثلاثين ألف ريال ـ مهما اعتبرت تلك المطالب عادلة أو غير عادلة ـ وبين قطع العلاقات والدخول في حرب تكون كارثية لكلا الطرفين، وخاصة للمغرب.

ـ إذا كان الخطيب يرى نفسه قادرا على تفويت أراضٍ جديدة إلى الإسبان دون آستشارة السلطان، فعليه أن يخبر دراموند هاي بذلك. وإلا فلابد من الحصول من ديلبابي على أجل تتراوح مدته بين أسبوعين للإتصال بالسلطان واستشارته في الموضوع[38].

يظهر من هذه الإقتراحات البريطانية بكل جلاء أن دراموند هاي ظل وفيا لسياسته التي كان يدفع بها الخطيب في كل مناسبة، تحت غطاء النصيحة، إلى تقديم تنازلات لصالح إسبانيا، تجنبا للحرب بأي ثمن. غير أن النائب السلطاني، بعد أن اطلع على هذه النصائح، أكد من جديد على أهمية استشارة السلطان في الموضوع نظرا لخطورته[39].

---

(38) الملحق 2 بالرسالة 92 من مجموعة (819)، وعنوانها : «التعليمات التي أصدرها جون دراموند هاي إلى الترجمان داڤيد سكسو لينقلها إلى الخطيب»، مؤرخة في 1 مارس 1859.

(39) الملحق 3 بالرسالة 92 من مجموعة (819)، عنوانها : «تقرير داڤيد سكسو عن أجوبة محمد الخطيب حول التعليمات التي أصدرها إليه دراموند هاي»، بتاريخ مارس 1859.

6 ـ إطلاق سراح الأسرى الإسبانيين وتخفيف التوتر:

تزايد التخوف مجددا من الجانب البريطاني من أخطار اندلاع الحرب بين المغرب وإسبانيا، وبدا واضحا أن «(...) وضعا مقلقا أصبح يخيم على طنجة بسبب اللهجة التهديدية التي اتخذها كلام المكلف بالشؤون الإسباني، إذ أعلن عزم دولته على ضرب هذه المرسى (طنجة) وبقية المراسي المغربية بالقنابل (...)»[40]. وأمام خطورة الوضع، وجه مالمسبوري (Malmesbury)، وزير الخارجية البريطاني إلى أعضاء لجنة الأميرالية، رسالة مطولة يتضح لنا من بعض مقتطفاتها الموقف الحقيقي للحكومة البريطانية من الحالة المتوترة في شمال المغرب:

> (...) توصلت حكومة جلالة الملكة بمعلومات يُخشى منها عزم الحكومة الإسبانية على احتلال طنجة. وأطلب منكم وبأمر من الملكة، توجيه أسطول حربي في الحال ليجوب ما بين جبل طارق وطنجة، ويحول دون نزول القوات الإسبانية فوق التراب المغربي. وإذا كانت العمليات العسكرية للأسطول الإسباني ستقتصر على رمي طنجة بالقنابل، فإن الضابط المكلف بقيادة الأسطول البريطاني لن تكون له مبررات للحيلولة دون ذلك إلا باعتراضات ودية (...). غير أن التدخل الفعال لأسطول جلالة الملكة، يجب أن يقتصر على حفظ أرواح رعايا جلالة الملك وممتلكاتهم في الدرجة الأولى (...)[41].

هذا على المستوى العسكري؛ أما من الناحية الدبلوماسية، فقد أرسل مالمسبوري تعليمات إلى بيوكنان في مدريد أمره فيها أن يبلغ الوزير الإسباني علنا بما يلي:

> (...) إن أي احتلال إسباني لساحل المغرب، لا يمكن إلا أن تنظر إليه الحكومة البريطانية نظرة جدية، ويمكن أن تتولد عنه مخاطر كبيرة. ولا يمكنها أن تخفي عن

---

(40) الرسالة 95 من مجموعة (819)، من هاموند إلى سكرتير الأميرالية، وزارة الخارجية، لندن، في 11 مارس 1859. وفي الوقت نفسه بعث اللورد مالمسبوري إلى بيوكنان في مدريد البرقية الآتية: «سنُرْسل بارجتين كبيرتين في الحال إلى طنجة. إننا لن نسمح من جهتنا بحصار طويل الأمد لمدينة طنجة على حساب تزويد جبل طارق. على دراموند هاي أن يحث السلطان على تسليم المنطقة وعلى إطلاق سراح الأسرى». وفي الرسالة السرية والخصوصية رقم 101 من مجموعة (819) المؤرخة في 4 مارس 1859 التي بعثها دراموند هاي إلى هاموند ورد ما يأتي : «(...) لو احتلت أي قوة أجنبية طنجة، لألحق ذلك أضرارا كبيرة بمصالح بريطانيا تفوق ـ لا محالة ـ ما يمكن أن يحدثه احتلال روسيا لمضيق الدردنيل (...)».

(41) الرسالة 99 من مجموعة (819)، من مالمسبوري إلى لجنة الأميرالية، وزارة الخارجية، 12 مارس 1859.

الحكومة الإسبانية أن أي محاولة لنزول قوات إسبانية في طنجة أو في الساحل المجاور لها، لابد من أن تقاومها قيادة أسطول جلالة الملكة (...)[42].

وأصدرت الحكومة الإسبانية من جهتها أوامرها إلى الأميرالية لتوجيه أسطول حربي إلى السواحل المغربية، لمساندة مطالب ديلبابي، الذي لم يتمكن ـ حسب صحيفة حكومية ـ من إطلاق سراح الأسرى الإسبانيين ولا من إرغام الحكومة المغربية على الاستجابة للمطالب المتعلقة بحدود مليلية. وبناء على تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية، كشف بيوكنان اتصالاته مع المسؤولين في الحكومة الإسبانية ؛ فاحتج بشدة على استعراض إسبانيا لقواتها البحرية دون وجود مبرر لذلك. ثم أوضح أن السلطان قد بذل كل ما كان في وسعه للحفاظ على الهدوء بين الريفيين وسكان مليلية، بما هو منسجم مع الوحدة الترابية لممتلكاته[43].

وإن كانت وثائقنا لم تسعفنا في معرفة حقيقة المساعي التي بذلت من جديد لتسريح الأسرى الإسبانيين، فإن هؤلاء قد غادروا قلعية منذ 2 مارس 1859، وتسلمهم ديلبابي في طنجة يوم 16 مارس من السنة نفسها. وبعد أيام قليلة، قام الإسبانيون من جهتهم بتسريح الأسرى الريفيين[44]. وكان يعتقد أن عقبة كبيرة قد تجووزت للحفاظ على علاقات سلمية بين المغرب وإسبانيا. غير أن المشكل الأساسي المتعلق بتوسيع حدود مليلية ظل قائما، بل عرف تطورات مثيرة، كانت لإنجلترا مساهمة فعالة في معالجته.

ثانيا ـ تطورات قضية توسيع حدود مليلية

1 ـ إسبانيا تطالب باستعادة حصون قديمة :

توصل دراموند هاي من بيوكنان بمعلومات أكدت عزم المارشال أودنيل على إعادة احتلال بعض خطوط الحدود القديمة في أحواز مليلية. وكانت حجة أودنيل في ذلك الادعاء هي أن إسبانيا لم يسبق لها أبدا أن تنازلت عنها لصالح المغرب، إنما أهملتها سلطات مليلية تدريجيا فطواها النسيان[45].

---

(42) نفسها.

(43) الرسالة 100 من مجموعة (819)، من بيوكنان إلى مالمسبوري، مدريد، 3 مارس 1859.

(44) الرسالة 108 من المجموعة نفسها، من بيوكنان إلى مالمسبوري، مدريد، 11 مارس 1859.

(45) الملحق 1 بالرسالة 91 من مجموعة (819)، من بيوكنان إلى مالمسبوري، مدريد، 4 مارس 1859.

وذهب أودنيل إلى أبعد من ذلك، فأكد «(...) أنه بالرغم من الاِعتراضات الحالية للحكومة المغربية على مطالب إسبانيا، فإن السلطان سبق له منذ وقت مضى، أن قدم إلى المكلفين بالشؤون الإسبانيين وعودا بتسليم المنطقة المحيطة بالحصون التي تطالب بها إسبانيا (...)»[46].

استغرب دراموند هاي كثيرا من تلك التصريحات الإسبانية، لأنه كانت له معرفة دقيقة بالتطورات السابقة لتلك القضية، فبادر إلى استفسار الخطيب شفويا للتأكد من ادعاءات أودنيل. وكان استغراب الخطيب أكبر حين سمع ذلك، فنفى في حينه صحة تلك الوعود المزعومة بتسليم المخزن لأراضيَ جديدة غير المجال المحايد. وحين استفسر محمد الخطيب بعضَ سكان الريف أخبروه بوجود بعض الأطلال التي كانت تبعد بفرسخ واحد عن مليلية، إلا أن أكبرهم سنا لم يذكروا أبدا أن تلك المواضع قد سبق للإسبانيين امتلاكها في يوم من الأيام[47].

وأكد دراموند هاي، من جهته، أن المخزن لم يتلق من ديلبابي أي طلب يتعلق بتغيير أي خطوط حدودية يحتمل أن يكونوا امتلكوها قديما في مليلية. وانتقد بشدة الطريقة الغامضة التي لجأت إليها الحكومة الإسبانية حين قدمت طلبها الخاص بالتنازل لها عن حدود جديدة. إذ لم يرد في ذلك الطلب أي تحديد واضح لتلك الحدود، ولا أي معلومات عن تاريخ احتلالها. كما أن إسبانيا لم تذكر هل تخلى الإسبان عن تلك الحدود أو استعادها المغاربة بالقوة، لأن عبارة «حدود جديدة» يمكن أن تعني مساحة ربما تكون كبيرة أو صغيرة. ومن هنا يمكن إدراك أسباب رفض السلطان لذلك الطلب الغامض[48]، خاصة وأن مولاي عبد الرحمن ـ كما سبق لدراموند هاي أن أشار لذلك في العديد من مراسلاته ـ ليست له سيطرة مطلقة على الريفيين[49]، تمكنه من التنازل عن مجال ترابي لصالح الإسبانيين.

(46) الرسالة 111 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى مالمسبوري، طنجة، 10 مارس 1859.

(47) الملحق 1 بالرسالة 111 من المجموعة نفسها، رسالة الخطيب إلى دراموند هاي، 10 مارس 1859.

(48) الرسالة 111 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى مالمسبوري، طنجة، 14 مارس 1859.

(49) رسالة السلطان إلى بوسلهام بن علي بتاريخ 24 صفر 1265/19 يناير 1849: «(...) فإن حال أهل الريف ليست بخافية على أحد، وأنهم على غير هداية. وأي صلاح يعد على قوم ليس عاملهم في وسطهم، وإن كان في وسطهم لا يأمن منهم على نفسه. فلا صلاح يُعد عليهم فإنما يوجد فيهم بعض انقياد حين تكون المحلة العظيمة نازلة عليهم. وعند نهوضها يرجعون لحالتهم، ويبقون فوضى وهذا حالهم ودأبهم معهم من قديم (...)» (Benjelloun, op. cit., p. 399.).

وأعرب دراموند هاي عن اعتقاده أنه في حالة مطالبة إسبانيا، فضلا عن المجال المحايد، باستعادة بعض التحصينات الخارجية البعيدة بحوالي مائة ياردة عن مليلية، وبعد إثبات كونها إسبانية، فمن الممكن ــ حسب اعتقاده ــ أن يحصلوا عليها بالمفاوضات، بالرغم من عجزه على تكوين فكرة حقيقية عن وجهة نظر السلطان في قضية من ذلك القبيل[50].

2 ــ اعترافات ديلبايي لدراموند هاي :

بالرغم من أن العلاقات بين دراموند هاي وديلبايي لم تكن ودية، إذ كان يطبعها الحذر والاِحتراس من كلا الطرفين، فقد اجتمعا على انفراد يوم 13 مارس وأجريا بينهما حوارا طويلا في موضوع القضايا القائمة بين إسبانيا والمغرب.

وأكد ديلبايي في حديثه عَزْمَهُ على التوجه إلى مليلية قبل الذهاب إلى مدريد، لتحديد مساحة المجال الذي كانت إسبانيا ترغب في الحصول عليه، فضلا عن المجال المحايد. وبعد الرسالة التي تلقاها من الخطيب، فإنه كان يتوقع من مضمونها تسوية جميع القضايا تسوية مرضية. وبما أن الحكومة الإسبانية كانت ستعتمد أساسا على التقرير الذي كان ديلبايي مقبلا على إنجازه، فقد طلب منه دراموند هاي بإلحاح، في لقائهما، أن يقترح أموراً يمكنها أن تنال رضى الحكومة الإسبانية، وألاً تكون طبيعة تلك الاِقتراحات، في الوقت نفسه، من النوع الذي يعرضها إلى رفض السلطان. ثم ذكره بالوضعية الخاصة لعلاقات السلطان مع قبائل الريف شبه المستقلة ــ على حد تعبيره ــ إذا حاول الحصول على موافقتهم على شروط غير معقولة، تتعلق بالتنازل عن مجال ترابي محايد.

وأضاف دراموند هاي مؤكدا لديلبايي أنه إذا ما قُدمت للسلطان اقتراحات غير معقولة، فسيُلزم بالدخول في حرب مع إسبانيا، أو يجازف بإثارة تمرد لرعاياه في

(50) اقترح بيوكنان في مدريد على الحكومة الإسبانية أن توافق على مسافة المجال الترابي المحايد المعمول بها وقتئذ في جبل طارق التي كانت تساوي 710 ياردة. ويرى دراموند هاي أن تلك المساحة معقولة. وليس هناك أي مبرر يجعل الحكومة الإسبانية، تطلب من المغرب لكونه دولة ضعيفة، أن يتنازل لها عن مساحة أكبر مما كانت هي نفسها مستعدة للتنازل عنه لبريطانيا لكي تمتلكه في شبه الجزيرة الإيبيرية. هذا، في حين اقترح الإسبانيون على بيوكنان الِاحتكام إلى مسافة ضربة المدفع. فاعترض على ذلك المقياس غير المحدد، لأن رمية المدفع يمكن أن تتراوح ما بين ميل واحد وستة أميال. وفي سنوات لاحقة يمكن صنع مدافع ذات مدى أبعد من ذلك.

الريف، وربما ترفض جيوشه الرضوخ لأوامره. غير أن ديلبايي اعتبر ذلك العذر مرفوضا من الحكومة الإسبانية، وقال إن السلطان يملك سلطة كافية لتقديم المجال الترابي الذي كانت تطالب به إسبانيا. وما لبث ديلبايي أن كشف النوايا الحقيقية لحكومة بلاده في ذلك الظرف الحرِج، فصرح لدراموند هاي بأن لبلاده العزم الكامل والوسائل الكفيلة بتحقيق غاياتها بالقوة. ولما استفسره دراموند هاي عما إذا كانت إسبانيا عازمة على القيام بغزو منطقة الريف، أجابه ديلبايي بالنفي، وبأن حكومته لا تطالب إلاّ بأن تسلم لها الأراضي التي كانت تملكها من قبل[51].

وكان دراموند هاي يريد معرفة مساحة المجال الذي كانت إسبانيا تسعى إليه، فاستدرج محادثه ليسأله عن المدى الذي تصل إليه الحدود، وعن الفترة الزمنية التي ملك الإسبانيون فيها تلك الأراضي. فرد ديلبايي بأن بلاده تطالب بالحصول على وادي مليلية. ثم أضاف أن السلطان أظهر استعداده للتنازل عن تلك الخطوط الحدودية، فضلا عن المجال الترابي المحايد، بناء على ما هو متعارف عليه عند الشعوب المتحضرة. ولما استفسره دراموند هاي قائلا : «إنك تعني المجال المحايد؟»، أجابه ديلبايي بقوله : «إذا لم يكن هناك تنازل عن خطوط حدودية جديدة، فماذا كانت تعني الرسالة الأخيرة التي وافق عليها الخطيب؟» ثم أضاف أنه إذا كان التنازل لن يشمل إلا المجال الترابي المحايد، فسوف يتخلى عن زيارته المرتقبة إلى مليلية ومدريد، ثم يقطع العلاقات، ويعلن بداية الحرب[52].

وارتفعت حرارة اللقاء بين الرجلين، فأحال دراموند هاي زميله ديلبايي للاِعتماد على الصيغة التي حررت بها رسالة الخطيب، وليس على أفكاره هو. وقبل نهاية اللقاء، أكد ديلبايي لزميله أنه لن يستطيع الموافقة على أي تأخير إضافي للمفاوضات بعد عودته من مدريد، وألح على إسراع السلطان بالتفويض للخطيب في تعيين الحدود الجديدة، وإرساله إلى مليلية لذلك الغرض، بعد عودة ديلبايي من مدريد[53].

(51) الرسالة 113 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى مالمسبوري، سرية، طنجة، 14 مارس 1859.

(52) **نفسها.**

(53) **نفسها.**

3 ـ بريطانيا تحث المخزن على التنازل للإسبانيين :

بعد أن انتهى دراموند هاي من اجتماعه بديلبابي وفي اليوم نفسه أي 13 مارس 1859، ارتأى أهمية الإجتماع بالخطيب، ليطلعه على مضمون محادثاته مع ديلبابي، حتى يمكن الخطيب التسلح بكامل الحذر واليقظة، خاصة وأن ديلبابي أخبر دراموند هاي برغبته في الإجتماع بالخطيب قبل التوجه إلى مدريد، قصد الحصول منه على شروح إضافية وواضحة في موضوع التنازل الترابي، لمعرفة هل يستمر في التفاوض أو يعلن قطع العلاقات بين البلدين.

أبدى الخطيب لدراموند هاي تفاجؤه الكبير أمام الإستنتاجات الخاطئة التي استخلصها ديلبابي من رسالته المؤرخة في 6 مارس 1859. واتضح بعد اطلاع دراموند هاي على مسودتها الأصلية أن ديلبابي تلقى ترجمة غير دقيقة، بل غير صحيحة لرسالة الخطيب. ولم يستطع دراموند هاي أن يجد فيها، بالقدر الذي كانت تسمح له به معرفته بالعربية، أي جملة، يمكن أن تدفع ديلبابي إلى الإعتقاد أن الخطيب وافق على تعيين حدود جديدة فضلا عن المجال الترابي المحايد[54].

أمام حيرة الخطيب، بادر دراموند هاي إلى طمأنته، فقال له إن المكلف بالشؤون الإسباني لن يحدد المدى الذي تصل إليه تلك الحدود إلا بعد زيارته لكل من مليلية ومدريد، وإن الوقت سيكون كافيا للمخزن حتى يقدم اعتراضه ـ وذلك في الحقيقة ما كان دراموند هاي يتمنى أن لا يحصل ـ بعد تعيين المواضع المطلوبة بدقة كافية. وفي انتظار ذلك، طلب دراموند هاي من الخطيب أن يكتب إلى السلطان ويطلب منه «(...) عدم الإعتراض على زيادة الإسبانيين في خطوطهم الحدودية بالقدر الذي يكون ضروريا لضمان أمنهم. وأن لا تطرح جلالته صعوبات أمام

(54) ألحق دراموند هاي برسالته السابقة الذكر إلى مالمسبوري، نسخة من النص العربي لرسالة الخطيب إلى ديلبابي، وذلك تحسبا لإثارة مشكلة في تلك المسألة. ويبدو من خلال حديث لأودنيل مع بيوكنان أنه يؤمن بموافقة السلطان على الطلب الخاص بتمديد الحدود الإسبانية لمليلية، علاوة على التنازل عن مجال محايد. أما الترجمة الحرفية لرسالة الخطيب إلى ديلبابي بالإنجليزية، فهي الآتية :

«(...) He, (the Sultan) would grant boundaries at Melilla, that is to say, of a space which belongs neither to us nor to you (...)».

ويعتقد أن عبارة الحدود، تعني للخطيب «المجال المحايد»، في حين أولها ترجمان المفوضية الإسبانية إلى «حدود ومجال ترابي محايد».

التنازل على مجال ترابي محايد ومتسع، لأن ـ في اعتقاده ـ مساحة مائة ياردة تزيد أو تنقص، من الأراضي عديمة القيمة وغير المحروثة، ستكون أهميتها قليلة جدا إذا ما قورنت بالمخاطر التي قد تنتج عن دخول المغرب في حرب لا يمكن لأحد أن يتنبأ بنتائجها (...)»[55].

وبذلك اتضحت من جديد المعالم الحقيقية، للسياسة التي كانت بريطانيا تنهجها بواسطة ممثلها دراموند هاي إزاء المخزن في خلافاته مع الدول التي كانت تهدد سيادته ووحدته الترابية. وكان قوام تلك السياسة هو دفع المخزن إلى تقديم التنازلات لصالح تلك الدول أملا في الحفاظ على ما دأبت الكتابات الأوربية على تسميته بالوضع الرَّاهن (Statu-quo).

أعلن ديلبابي في حديثه مع دراموند هاي يوم 13 مارس، بصريح العبارة، أن بلاده أصبحت تطالب المغرب بوادي مليلية. واتضح للسفير البريطاني، اعتمادا على الزيارات التي سبق له أن قام بها هو ونائبه ريد (Reade) إلى مليلية، أن إسبانيا كانت ترغب في أن تصل بالحدود إلى وادي مليلية علاوة على المجال المحايد. وبعد التحريات التي قام بها دراموند هاي، أدرك مدى الصعوبات التي سوف تعترض الإسبانيين أنفسهم لتقديم أدلة واضحة، كفيلة بتدعيم مطالبهم. كما أكدت المعلومات المتوافرة لديه أن الإسبانيين كانوا يملكون فعلا تحصينات خارجية، ربما منذ قرن من الزمن أو أكثر، على بعد حوالي ثلاثة أميال من مليلية، حيث كانت توجد بعض الأطلال[56]. إلا أن ذلك الموضع كان محاطا بأراضي شديدة الإرتفاع من جهتها الشرقية. وبالرغم من اعتراف دراموند هاي بجهله الكبير للقضايا العسكرية، فإنه لم يستطع إدراك الفوائد التي كان من الممكن أن تحصل عليها الحامية الإسبانية بامتلاكها لوادي مليلية الذي كانت تحيط به المرتفعات من جميع الجهات، ولا كيف يمكن تعيين مجال ترابي محايد في التلال المحيطة بالوادي[57].

---

(55) الرسالة 113 سابقة الذكر؛ ثم الملحق 1 بالرسالة 114 من المجموعة نفسها، من الخطيب إلى دراموند هاي، 10 شعبان 15/1275 مارس 1859.

(56) يبقى على الإسبانيين أن يقدموا الدليل على كون تلك الأطلال أطلال قصبة مغربية قديمة أو حصن إسباني قديم.

(57) الرسالة 114 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى مالمسبوري، طنجة، 15 مارس 1859. عند زيارة دراموند هاي لمليلية سنة 1855، تحدث إليه حاكمها العسكري كثيرا عن امتلاكهم لوادي مليلية =

ومهما كانت الأمور، فإن دراموند هاي كان متأكدا من أن حصول الإسبانيين على وادي مليلية، أمر لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتحقق بالمفاوضات السلمية. ومن خلال المعطيات التي اجتمعت لديه في موضوع الخلاف المغربي ـ الإسباني، تكونت عنده نظرة يتبين منها أن السلطان ملزم في النهاية بالإختيار بين الدخول في حرب مع الإسبان وبين مواجهة تمرد لرعاياه في الريف. وأكد دراموند هاي لمالمسبوري اقتناعه الشديد بأن السلطان مولاي عبد الرحمن سيفضل الإختيار الأول على الثاني[58].

وحين حل ديلبابي بمدريد، لاحظ بيوكنان مدى إصرار الحكومة الإسبانية على المطالبة بوادي مليلية، فجند كل إمكاناته للإحتجاج على وزير الخارجية كويانتيس (Collantes). واستطاع الحصول على وعود من الحكومة الإسبانية بأن لا يتجاوز المهندسون الذين سيكلفون برسم تلك الحدود ما هو حق ومعقول. ثم استمر بيوكنان في ممارسة ضغوطه على الحكومة الإسبانية حتى لا تطالب المغرب بما يمكن أن يشعل نار الحرب[59].

4 ـ تسوية 24 غشت حول حدود مليلية :

طالت المحادثات الدبلوماسية في موضوع حدود مليلية، في مدريد ولندن وطنجة، حتى شهر غشت، فتمكنت الأطراف الثلاثة المعنية من التوصل إلى وفاق 24 غشت 1859، والذي لا نعرف عن الظروف التي عقد فيها إلا القليل. وأهم ما في الأمر هو نجاح بريطانيا الكامل في إقناع الطرفين المغربي والإسباني بالإعتماد على مقياس رمية المدفع، لتعيين الحدود الجديدة لمليلية[60].

= لاستعماله مرعى للأبقار، وعن صعوبات الحصول على المؤونة الطرية من إسبانيا. وبناء على ذلك، كان يرى أهمية حصولهم على أراضي لزراعة الخضر ورعي ماشيتهم بها. وكان يبدو لدراموند هاي وقتئذ أن حاكم مليلية كان يتحدث إليه من وجهة نظر فلاحية لا عسكرية. وتولد عند دراموند هاي اعتقاد بأن الحكومة الإسبانية ضللتها التقارير التي كانت تتوصل بها من سلطات مليلية.

(58) الرسالة نفسها من المجموعة نفسها.

(59) الرسالة 119 من مجموعة (819)، من بيوكنان إلى مالمسبوري، مدريد، 31 مارس 1859؛ الرسالة 120 من المجموعة نفسها، من بيوكنان إلى مالمسبوري، مدريد، 7 أبريل 1859؛ الرسالة 117 من المجموعة نفسها، من مالمسبوري إلى بيوكنان، لندن، 30 مارس 1859.

(60) عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، الرباط، 1929، ج 2، ص. 341–344. ويتضمن تفاصيل دقيقة في موضوع تعيين تلك الحدود؛ داود، **م.س**، ج 4، ص. 299–304.

لكن ذلك الاتفاق الذي مكن الإسبانيين بالفعل من تحقيق غايتهم، وتوسيعهم لحدود مليلية لم يدخل حيز التطبيق إلا بعد نهاية الحرب المغربية ـ الإسبانية سنة 1862، في إطار الشرط الخامس والسادس من معاهدة الصلح[61].

وبهذا تكون بريطانيا عن طريق الضغوط التي مارستها على الطرفين الإسباني والمغربي قد حققت نتائج يمكن الجزم بأنها كانت إيجابية لبريطانيا وإسبانيا دون غيرهما. إذ كان المغرب هو الخاسر بموجب تسوية 24 غشت 1859 في تطوان، حين وافق على شروطها. صحيح أن «(...) الإهتمام الذي أولته حكومة جلالة الملكة للمشاكل التي كانت قائمة بين المغرب وإسبانيا، قد ساهم في التخفيف من العجرفة التي كانت الحكومة الإسبانية على استعداد لممارستها تجاه سلطان المغرب (...)»[62]. غير أن ذلك تم على حساب التنازلات التي قدمها المخزن إلى إسبانيا بناء على النصائح البريطانية.

واتضح أن الحكومة البريطانية، في الوقت الذي توترت فيه الحالة بين المغرب وإسبانيا سواء في قضية الأسرى المحجوزين عند قلعية أو في موضوع حدود مليلية، قد أولت اهتمامها الأساسي لحماية رعاياها المقيمين في المغرب ولمصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وهذا أمر طبيعي. لكنها قررت في الوقت نفسه العزم على الحيلولة دون إقدام إسبانيا على خطوة طائشة، يمكن أن تتمخض عنها عواقب خطيرة. ونتيجة لذلك، يبدو من الصعب جدا إدراك الموقف الحقيقي لبريطانيا من المغرب في هذه اللحظة الدقيقة من تاريخه خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إن وزارة الخارجية البريطانية تبنت خطابا يُفهم منه استعداد بريطانيا لاستعمال قوتها للحيلولة دون الغزو الإسباني للمغرب. أما جون دراموند هاي، فقد ألحّ، في تأكيداته المتكررة إلى المخزن، على الإستجابة للمطالب الإسبانية، بالرغم من اقتناعه بأنها غير عادلة. كما بذل جهودا كثيرة، لتخويف المخزن في شخص محمد الخطيب، من مغبة الدخول في حرب مع الإسبان ليدفعه إلى تقديم التنازلات لفائدة الإسبانيين. هذا، في حين، كان المخزن يتوقع وقوف بريطانيا إلى جانبه عسكريا، وذلك بناء على الوعود التي سبق لدراموند أن قدمها شخصيا للسلطان مولاي عبد الرحمن ووزرائه، بالوقوف إلى جانب المغرب في اللحظات الحرجة. وكانت تلك الوعود من العوامل التي جعلت

(61) ابن زيدان، **م.س**، ج 3، ص. 449 و453.

(62) الرسالة 100 من مجموعة (819)، من بيوكنان إلى مالمسبوري، 3 مارس 1859.

السلطان يوافق، بعد تردد طويل، على توقيع المعاهدة المغربية ـ البريطانية سنة 1856 بالرغم من شعوره بخطورتها[63].

إن الجهود التي بذلتها الدبلوماسية البريطانية في مدريد وطنجة لتوسيع حدود مليلية كانت نتائجها إيجابية، ولو بصفة مؤقتة. إذ نجحت بالفعل في الحيلولة دون اندلاع حرب بين الطرفين، بسبب رغبة الحكومة الإسبانية في توسيع حدود مليلية. إلا أن أسبوعا واحدا بعد وفاق 24 غشت في تطوان كان كافيا لتأكيد استمرار وجود الأطماع الإسبانية في شمال المغرب، إذ اندلعت الحرب بسبب مشاكل تتعلق هذه المرة برغبة إسبانيا في توسيع حدود سبتة، وليس بسبب حدود مليلية، كما كانت تخشى بريطانيا.

ثالثا ـ فشل بريطانيا في الحيلولة دون اندلاع حرب تطوان

أولت بريطانيا منذ سنة 1845 اهتماما خاصا للخلاف المغربي ـ الإسباني في موضوع حدود سبتة، وتمكنت وقتئذ من تحقيق تسوية بين الطرفين[64]. غير أن تلك التسوية لم تكن نهائية، لأنها أثيرت من جديد سنة 1859 إثارة أكثر حدة. وبحكم حساسية المنطقة المتنازع عليها، لم تجد بريطانيا بدا من التدخل مرة أخرى.

وفي ذلك الإطار، عرفت دهاليز وزارات الخارجية في لندن ومدريد وباريس ودار النيابة في طنجة، نشاطا دبلوماسياً مكثفا تشهد به المراسلات العديدة الموجودة في الموضوع. ويدل ذلك على الأهمية التي كان المغرب يحتلها، في السياسة الدولية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من جهة أولى. ويعكس الطريقة التي حاول بها المخزن، بأطره العتيقة والتقليدية، أن يتعامل مع منطق الدول الأوربية أملا في الحفاظ على كيانه ووحدته من جهة أخرى. ويهمنا، في هذا المستوى، تتبع مختلف المراحل التي عرفتها هذه القضية، والكشف عن الدور الأساسي الذي لعبته بريطانيا في ذلك الظرف الحرج من تاريخ المغرب. وهدفنا هو إبراز حقائق ووقائع تاريخية نفتقر إليها لحد الآن، بالرغم مما كتب في الموضوع، خاصة وأننا نعتمد على وثائق لم تستغل بعد.

(63) أثناء المفاوضات في موضوع المعاهدة المغربية ـ البريطانية، وعد دراموند هاي المولى عبد الرحمن بوقوف بريطانيا إلى جانب المغرب عسكريا لو تعرضت له إحدى الدول الأجنبية بالاعتداء. واستشهد دراموند هاي وقتئذ بوقوف بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية في حرب القرم المعروفة.

(64) ابن زيدان، **العلائق السياسية للدولة العلوية**، ص. 26ـ29.

1 ــ المناوشات الأولى بين الأنجريين والإسبان :

بعد توقيع وفاق 24 غشت 1859 في مدينة تطوان الذي كان موضوعه هو تسوية مشكلة حدود مليلية، غادر دراموند هاي مدينة طنجة متجها إلى إنجلترا. في حين أقام النائب السلطاني محمد الخطيب في تطوان للإستراحة من متاعب المفاوضات التي سبقت تلك التسوية. غير أن حاكم سبتة الذي لم يكن قد مضى على تعيينه في منصبه سوى أسبوع واحد، أثار على حدود سبتة مناوشات مع الأنجريين، كانت كافية لإعادة العلاقات المغربية ــ الإسبانية إلى مرحلة الأزمة، تلك الأزمة التي كانت لها أبعاد سياسية واقتصادية خطيرة على المغرب، أدى ثمنها غاليا، وكان لها بالغ الأثر على المجتمع المغربي قاطبة.

كُتب الكثير عن المناوشات الأولى التي وقعت بين الجيوش الإسبانية وأهل الأنجرة[65]. وسنقوم نحن أيضا بعرض لتلك المناوشات اعتمادا على ثلاث رسائل، بعث بها الخطيب إلى ريد (Reade)، القنصل العام الإنجليزي بالنيابة. وكان الخطيب يهدف من ذلك إلى إبلاغ الحكومة البريطانية تفاصيل الوقائع الحقيقية التي شهدتها المنطقة المتاخمة لسبتة.

أكد الخطيب أن حاكم سبتة قد توجه في بداية الأمر إلى خط الحدود، وحاول اختراقه والوصول إلى المكان الذي توجد فيه «الدار البيضاء» الواقعة في التراب المغربي. وبالرغم من معارضة الحراس المغاربة واحتجاجاتهم، تمكن حاكم سبتة من تحقيق مرامه. وبعد أيام قلائل، عاد الإسبانيون وشرعوا في أعمال البناء على الحدود، فحاول بعض أهل الأنجرة إقناع حاكم سبتة بالعدول عن البناء. ولما فشلوا في محاولتهم تلك، تسلل بعضهم ليلا وهدموا جزءا من البناء القائم[66].

حين وصلت أخبار تلك الأعمال إلى محمد الخطيب، بعث رسالة إلى ديلبابي، احتج فيها على أعمال البناء. وتلقى هذا الأخير فيما بعد، تأكيدات من مدريد اعتبرت أعمال البناء غير مشروعة. وبالرغم من المحاولة التي قام بها ديلبابي لمنع

(65) داود، **م.س**، ج 4، ص. 16ــ21؛ الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 84؛ ابن زيدان، **إتحاف**، ج 3، ص. 399ــ400.

(66) الرسالة الملحقة بالرسالة 162 من مجموعة (819)، من محمد الخطيب إلى ريد، تطوان، 31 غشت 1859.

حاكم سبتة من الِاستمرار في البناء، فإنه تمادى في عمله. بل تجاوز ذلك باختراقه الحدود مجددا بعدد من جيوشه الذين حملوا معهم علما إسبانيا ووضعوه في المكان الذي هدمه بعض الأنجريين[67]. وأثار ذلك الِاستفزاز، الذي صدر عن حاكم سبتة، هيجاناً في أوساط الأنجريين، فاقترب بعضهم من خط الحدود، ثم وجهوا رسائل إلى بقية القبائل لإخبارها بتطورات الوضع[68].

وفي الوقت الذي كان فيه الخطيب بصدد تحرير رسالة ثانية يبعث بها إلى ريد، وصل سكسو (Sicsu)، ترجمان المفوضية الإسبانية، إلى تطوان، مبعوثا من ديلبايي ليخبر الخطيب أن الجيوش الإسبانية تجمعت في الجزيرة الخضراء من مختلف المدن المجاورة لجبل طارق، لإرسالهم إلى سبتة ومقاتلة الأنجريين. وطلب ديلبايي من الخطيب، وفقا لتعلميات حكومته، توجيه أوامر إلى الأنجريين بعدم الِاعتراض على خروج الإسبانيين من سبتة، والسماح لهم بالِاستمرار في أعمال البناء، دون أي اعتراض من المخزن. هذا، علاوة على معاقبة الأنجريين وسجنهم بسبب أعمالهم المناوئة للإسبانيين. وحذر ديلبايي الخطيب بواسطة مبعوثه سكسو من أن مجرد تزويد الحرس المغاربة بالبارود سوف يعتبر تهديدا من المغرب للسلم القائم بين الدولتين[69].

وفي اليوم الذي تلا خروج الإسبانيين من سبتة ومعهم راية بلادهم، تجمعت القبائل المجاورة لسبتة، وخشيت ملاحقة الجيوش الإسبانية لها. ولما كان الأنجريون تحدوهم رغبة أكيدة في الحفاظ على أراضيهم، تصادموا مع الإسبانيين دون أن يتلقوا في ذلك أوامر من المخزن المركزي. ومع ذلك، استجاب الخطيب لطلب ديلبايي، فبعث ببعض الشرفاء الذين أقنعوا الأنجريين بالِانسحاب من مشارف سبتة. لكن حاكم سبتة استغل رجوع الأنجريين إلى مداشرهم، وخرج من جديد على رأس عدد هام من المشاة والخيالة، فهاجم الحراس المغاربة الذين فروا لقلة عددهم، ثم واصل الزحف على أثر ذلك بجيوشه إلى أن تجاوز ضريح سيدي مبارك الواقع وسط قبيلة الأنجرة، دون أن

---

(67) **نفسها.**

(68) **نفسها.**

(69) الملحق 1 بالرسالة 165 من مجموعة (819)، من محمد الخطيب إلى ريد، تطوان، 3 شتنبر 1859؛ داود، م.س، ج 4، ص. 19–20، رسالة ديلبايي إلى الخطيب، 12 غشت 1859.

يجد أمامه مقاومة تذكر[70]. غير أن البلاغات الإسبانية التي صدرت في أعقاب تلك الأحداث قدمت رواية مخالفة لما ورد في رسائل الخطيب إلى النائب القنصلي ريد[71].

ومهما كانت الأمور، فإن الخسائر لحقت بكلا الطرفين. وبادر ديلبايي، يوم 5 شتنبر 1859، بتوجيه إنذار إلى محمد الخطيب، طلب فيه تعويضات عن أعمال الأنجريين. وهدد في الوقت نفسه بإمكان قيام الحرب بين البلدين، في حالة عدم الرضوخ للمطالب في أجل مدته عشرة أيام. وكانت المطالب الإسبانية كالتالي :

- إعادة رفع العلم الإسباني في محله، وقيام الجيوش السلطانية بتحيته في المكان نفسه الذي نكس فيه.
- سَوْق «المعتدين» إلى ميدان سبتة ومعاقبتهم بصرامة على مرأى من حاميتها العسكرية وسكانها.
- إصدار تصريح رسمي بمنح الحكومة الإسبانية حق تشييد التحصينات التي تراها ضرورية لسلامة سبتة.
- اتخاذ الوسائل التي أشار بها ديلبايي على الخطيب اجتنابا لتكرار ما كان سببا في تعكير السلام وحسن التفاهم بين الدولتين[72].

أمام تهديدات ديلبايي الجديدة، وفي غياب جون دراموند هاي، اتجه ريد إلى تطوان للاِجتماع هناك بالخطيب و«(...) حثه على الرضوخ للمطالب الإسبانية، إذا كانت معقولة»[73]. ومع وصول ريد إلى تطوان، كان الخطيب قد بلغته أخبار وفاة السلطان مولاي عبد الرحمن. وترتب على ذلك أن أصبح النائب السلطاني مجردا من كل السلطات التي تسمح له باتخاذ قرارات حاسمة في موضوع الخلاف القائم. وأصبح من اللازم مطالبة إسبانيا بتمديد أجل الإنذار، حتى تستتب الأمور للسلطان

(70) الملحق بالرسالة 165 من مجموعة (819)، من الخطيب إلى ريد، تطوان، 5 شتنبر 1859.

(71) داود، **م.س**، ج 4، ص. 20-22؛ **الوثائق**، ج 2، ص. 240-243.

(72) أوردنا هذه المطالب كما جاءت في رسالة ديلبايي بتاريخ 5 شتنبر إلى الخطيب، داود، **م.س**، ج 4، ص. 22-24؛ **الوثائق**، ج 2، ص. 244-246. أيضا الملحق 1 بالرسالة 191 من مجموعة (819)، رسالة خصوصية من الخطيب إلى دراموند هاي بتاريخ 18 صفر 16/1276 شتنبر 1859، يخبره فيها بطبيعة المطالب الإسبانية.

(73) الرسالة 165 من مجموعة (819)، من ريد إلى وزير الخارجية اللورد راسل، طنجة، 10 شتنبر 1859.

الجديد. واستجابت الحكومة الإسبانية لذلك الطلب بزيادة عشرين يوما إضافية، اعتبرها محمد الخطيب غير كافية للوفاء بالمراد[74].

2 ـ اعتراض بريطانيا على المطالب الإسبانية في مدريد :

بالرغم من اعتراف النائب القنصلي ريد، واقتناعه التام بمسؤولية حاكم سبتة في إثارة الأنجريين، حسب ما يبدو من تقاريره الموجهة إلى مدريد ولندن، فإن الحكومة البريطانية أصرت على توجيه أوامرها إلى ريد ليمارس ضغوطا شديدة على المخزن، ويحمله على الرضوخ للمطالب الإسبانية[75].

ومن جهة أخرى، بدأت الترتيبات في وزارة الحربية البريطانية لتوجيه قوات بحرية من مواقعها في البحر الأبيض المتوسط نحو جبل طارق، تحسبا لما يمكن أن يحدث من اضطرابات في المنطقة بعد وفاة المولى عبد الرحمن. ومنذ اطلاع الحكومة البريطانية على فصول الخلاف المغربي ـ الإسباني، وتحسبا للعواقب الوخيمة التي كان من الممكن أن تترتب عليه، أرسلت من بريطانيا بارجات حربية إضافية لمراقبة التطورات المرتقبة في المنطقة. وصرح بيوكنان، السفير البريطاني في مدريد، لريد النائب القنصلي البريطاني، بأن «(...) الحكومة المغربية لا ينبغي لها أن تنتظر الحصول على أي مساندة من حكومة جلالة الملكة، لو رفضت المطالب المعقولة التي يمكن أن تطالب بها الحكومة الإسبانية (...)». وأضاف بيوكنان قائلا لريد :

«(...) اعتقد أنك لن تجد أي صعوبات، لإقناع السلطان ووزرائه بتقديم التعويضات التي تفرضها تلك الظروف (...)»[76].

وكان بيوكنان ملزما بعقد اجتماع مع وزير الخارجية الإسباني كويانتيس، لإطلاعه على وجهات نظر الحكومة البريطانية في موضوع الخلاف المغربي ـ الإسباني. وسلمه مذكرة أخبره فيها، بطريقة سرية، بالظروف التي وقعت فيها

---

(74) داود، **م.س**، ج 4، ص. 26–28، رسالة الخطيب إلى ديلبابي، 9 شتنبر 1859؛ ثم الرسالة الجوابية من ديلبابي إلى الخطيب، 12 شتنبر 1859.

(75) الملحق 1 بالرسالة 168 من مجموعة (819)، من بيوكنان إلى ريد، سان الد فونسو، 10 شتنبر 1859.

(76) **نفسها**.

الإصطدامات بين الجيوش الإسبانية والمغاربة من أهل الأنجرة. وجاء في المذكرة ما يأتي :

(...) بناء على المعلومات التي توصلت بها المفوضية البريطانية في المغرب، والتي أكدها التقرير الذي أنجزه مبعوث سري في عين المكان، هناك سبب يدعو إلى الإعتقاد أن الإصطدامات الأخيرة بين حامية الحصن والقبائل المجاورة وقعت بسبب التصرفات الطائشة لحاكم سبتة، عند زيارته للمواضع الموجودة وراء الحدود وتفقده لها، متحديا بذلك احتجاجات الحرس المغربي؛ وأيضا بإقامته لبناء، ورفعه للعلم الذي أسقط على خط الحدود مخالفا بذلك مضمون التسوية التي تمت تحت إشراف المكلف بالشؤون البريطاني ووساطته منذ سنوات خلت، تلك التسوية التي نصت على عدم إقامة أي بناء باستثناء وضع علامات الحدود (...)[77].

وفي اليوم التالي، وجه بيوكنان إلى كويانتيس مذكرة ثانية، أوضح له فيها الغاية من توجيه بريطانيا لأسطولها البحري نحو جبل طارق، نقتبس منها ما يأتي :

(...) في حالة اندلاع الحرب بين إسبانيا والمغرب، سيمتنع قائد القوات البحرية الموجودة في جبل طارق عن التدخل في العمليات العسكرية. وفي حالة ضرب طنجة بالقنابل أو غيرها من المدن المغربية، سوف يقوم بالتخفيف قدر المستطاع، وباعتراضات ودية، من الأهوال التي يمكن أن تتسبب فيها تلك الأعمال. وإذا لم تُؤتِ الإعتراضات الودية أكلها، فسيكون ملزما باستعمال الوسائل الموجودة رهن إشارته، لإنقاذ أرواح رعايا جلالة الملكة وممتلكاتهم، وغيرهم من رعايا بقية الدول (...). إن الحكومة البريطانية مقتنعة بأن الحكومة الإسبانية ليس لها أي مشروع للقيام باحتلال دائم لأراضٍ أخرى في إفريقيا (...). ومع ذلك، فإن نزول جيوشها في طنجة أو على الساحل المجاور لها، سيشكل قضية على مستوى كبير من الأهمية في نظر الحكومة البريطانية. ونتمنى أن لا يدخل أي إجراء من ذلك النوع ضمن العمليات العسكرية التي تنوي حكومة جلالة الملكة الكاثوليكية تنفيذها (...)»[78].

وفي اليوم نفسه، أي بتاريخ 11 شتنبر 1859، وجه بيوكنان إلى كويانتيس مراسلة ثالثة، عرض عليه فيها وساطة بريطانيا ومساعيها الحميدة لتسوية الخلاف القائم مع المغرب، تجنبا لخلق جو من التوتر، يهدد سلامة الملاحة في البحر الأبيض

(77) الملحق 2 بالرسالة 172 من مجموعة (819)، من بيوكنان إلى وزير الخارجية الإسباني كويانتيس، سان الدفونسو، 10 شتنبر 1859.

(78) الملحق 3 بالرسالة 167، من بيوكنان إلى كويانتيس، سان الدفونسو، 11 شتنبر 1859.

المتوسط[79]. وكان النقاش صريحا وساخنا بين بيوكنان وكويانتيس. ولم يفت الوزير الإسباني الإِحتجاج على تدخل بريطانيا في النزاع القائم بين بلاده والمغرب. وتعكس المناقشات التي جرت بين الرجلين، بنوع من العنف أحيانا، مدى الأهمية التي كان المغرب يحتلها في تلك المرحلة، سواءاً لإسبانيا أم لبريطانيا[80].

3 ـ ضغوط بريطانية للإِستجابة للمطالب الإسبانية :

عاد دراموند هاي على عجل إلى طنجة، فأطلعه نائبه ريد على كل التطورات التي حصلت في غيابه. ثم اجتمع مرات عديدة مع محمد الخطيب لإجراء محادثات مفصلة في موضوع المراحل التي قطعتها الأزمة بين المغرب وإسبانيا. وبما أن دراموند هاي قد ساهم شخصيا مساهمة فعلية في تسوية 1845 بين البلدين، فإنه أكد لبيوكنان أن الأراضي التي تخلى عنها المغرب لفائدة إسبانيا كانت بقصد استعمالها مراعي للماشية، وأن التسوية لم تتضمن أي مادة تمنع الإسبانيين من القيام بأعمال البناء في المجال المتنازل لهم عنه، والذي كان ـ في اعتقاده ـ استرجاعا لأراضي كانوا يملكونها من قبل[81]، وكأنه يرمي إلى القول إن المطالب الإسبانية كانت عادلة وقانونية.

ومع ذلك، اعتبر دراموند هاي مهلة العشرين يوما التي منحها الإسبانيون لتمكين المخزن من الإِستجابة للمطالب الأربعة غير كافية تماما، فطلب من بيوكنان حث الحكومة الإسبانية على التحلي بمزيد من الصبر، لاعتقاده الراسخ أن السلطان لابد وأن يستجيب لطلبات الإسبانيين[82].

وفي رسالة أخرى إلى اللورد راسل (Russel)، اعترف دراموند هاي ـ اعتمادا على ما اجتمع بين يديه من معلومات ـ بالمسؤولية الكاملة لحاكم سبتة في إثارة

(79) الملحق 4 بالرسالة 167، من بيوكنان إلى كويانتيس، سان الدفونسو، 11 شتنبر 1859. سيعود بيوكنان لتجديد وساطة حكومته في الخلاف المغربي ـ الإسباني، في مذكرة أخرى بتاريخ 15 شتنبر 1859 (انظر الملحق 1 بالرسالة 169 من مجموعة (819)).

(80) تفاصيل اللقاء بين بيوكنان وكويانتيس في الرسالة 167 من مجموعة (819)، من بيوكنان إلى اللورد راسل، مدريد 15 شتنبر 1859، ومن دراموند هاي إلى بيوكنان، طنجة، 16 شتنبر 1859.

(81) الملحق 2 بالرسالة 190 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى بيوكنان، طنجة، 16 شتنبر 1859.

(82) نفسها.

الخلاف بين البلدين. وعبر له، مع ذلك، عن إمكان إقناع المخزن بضرورة الاِستجابة للمطالب الإسبانية تجنبا لعواقب وخيمة. واشترط منح أجل مدته ثلاثة أشهر لتمكين السلطان الجديد من تدعيم وضعيته والاِختيار بين ثورة داخلية وحرب مع الإسبان. وأثار دراموند هاي في الرسالة نفسها عدة قضايا مغربية ـ إسبانية ليؤكد بها لوزارة الخارجية البريطانية نوع الصعوبات التي تنتظره لإقناع السلطان بتقديم تنازلات لفائدة إسبانيا. هذا، في الوقت الذي كان فيه ديلبايي مستعدا لعرقلة مهامه نتيجة لعدائه الواضح للبريطانيين[83].

وكان اللورد راسل شديد الاِحتراس من تورط حكومته تورطاً شديداً في الوساطة بين المغرب وإسبانيا. وأكد مرارا لبيوكنان الموجود في مدريد أنه «(...) لا يمكن الحكومة البريطانية أن تنصح الحكومة المغربية بالاِستجابة للمطالب الإسبانية، دون أن تكون لديها معلومات دقيقة عن طبيعة تلك المطالب وأسبابها(...)»[84]. وأصدر راسل تعليمات إلى بيوكنان حتى يتصرف بكامل السرية، وينقل التعليمات نفسها إلى دراموند هاي في طنجة.

واجتمع دراموند هاي بديلبايي، المكلف بالشؤون الإسباني يوم 30 شتنبر، فتظاهر بتذمره الشديد من الأعمال التي قام بها حاكم سبتة. لكنه أكد في الوقت نفسه تحمس الرأي العام الإسباني الشديد لإعلان الحرب على المغرب. وكأنه يريد بذلك القول إن التوصل إلى تسوية ودية بين الطرفين أمر يكاد أن يكون مستحيلا، إلا في حالة إرضاء المخزن للمطالب الإسبانية قبل الأجل المحدد. وحاول دراموند هاي أن يكون لبقا في جوابه لديلبايي، فابتدأ بالإشارة إلى أنه لم يكن من باب الحذر تحديد مدة الأجل في وقت لا يوجد فيه جهاز مخزني قائم يمكن التفاوض معه. واختتم حديثه مؤكدا أنه : «(...) في حالة تقديم متسع معقول من الوقت للسلطان الجديد تمكينه من إقامة حكومته في فاس، فسيُستجاب استجابة ودية لكل المطالب الإسبانية (...)»[85]. وأملا في كسب ثقة ديلبايي، باح له دراموند هاي بسرية

(83) الرسالة 191 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 19 شتنبر 1859.

(84) الرسالة 166 من المجموعة نفسها، من راسل إلى بيوكنان، وزارة الخارجية، 20 شتنبر 1859.

(85) الرسالة 193 من المجموعة نفسها، خصوصية، من دراموند هاي إلى هاموند، طنجة، 21 شتنبر 1859.

التعليمات التي تلقاها في الموضوع من وزارة الخارجية، والتي نصت على استمراره في حث المخزن على تقديم كل التنازلات المعقولة[86].

أ ـ ضغوط دراموند هاي على الخطيب في تطوان :

وتنفيذا لتلك التعليمات، بدأ دراموند هاي في بذل الجهود والتكثيف من الاِتصالات على أمل التوصل إلى حل للنزاع القائم. فمن جهة أولى، تمكن دراموند هاي من إقناع عامل طنجة بتعيين قائد جديد في القصبة المواجهة للحدود الإسبانية في سبتة. ثم حصل منه على تعهد بإصدار أوامر صارمة إلى القائد الجديد، للحيلولة ـ قدر الإمكان ـ دون أي تجمع للقبائل على مقربة من سبتة، حتى لو أقدم الإسبانيون على إثارتهم أو استفزازهم، وذلك تجنبا لمزيد من الاِصطدامات[87]. ومن جهة ثانية، وجه دراموند هاي، في 21 شتنبر، مبعوثا إلى النائب القنصلي البريطاني في تطوان، يأمره بالاِجتماع بمحمد الخطيب، وحثه على عدم إضاعة الوقت، ليطلب من السلطان تسوية المشاكل القائمة مع إسبانيا، مبينا أن «(...) التصرف الأكثر حذرا للحكومة المغربية ليس هو إضاعة الوقت في البحث في طبيعة المطالب الإسبانية، بل في الاِستجابة لتلك المطالب (...)»[88]. ومن جهة ثالثة، وبتنسيق مع جون دراموند هاي، طلب بيوكنان في مدريد من الحكومة الإسبانية، مزيدا من الصبر والوقت لتمكين السلطان الجديد من التفرغ لمعالجة الأزمة المغربية ـ الإسبانية. ثم وعد بيوكنان الحكومة الإسبانية بأن بريطانيا ستستخدم كل ما لديها من نفوذ عند المخزن، لحثه على الاِستجابة للمطالب المعقولة التي تقترحها إسبانيا[89].

وفي 24 شتنبر حل الأسطول البريطاني بجبل طارق[90]، فقرر دراموند هاي الاِلتحاق في اليوم التالي بالأميرال، لإجراء محادثات معه وإرسال برقية من هناك إلى

(86) **نفسها**.

(87) الرسالة 194 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 23 شتنبر 1859. هذا في الوقت الذي كان فيه الأنجريون لا يزالون تحت صدمة التصرفات الشنيعة التي قامت بها الجيوش الإسبانية في ضريح سيدي مبارك يوم 15 شتنبر، مما سيجعل من الصعب تهدئتهم في حالة استفزاز إسباني جديد.

(88) **نفسها**.

(89) الملحق 2 بالرسالة 194 سابقة الذكر، من دراموند هاي إلى بيوكنان، طنجة، 23 شتنبر 1859؛ أيضا الملحق 3 بالرسالة 190 من المجموعة نفسها، من بيوكنان إلى كويانتيس، مدريد، 24 شتنبر 1859.

(90) وصل الأسطول البريطاني إلى جبل طارق مكونا من ثمانية مراكب حربية.

بيوكنان[91]، والاِتجاه في اليوم نفسه إلى تطوان للاِجتماع بمحمد الخطيب. وعند حلوله بجبل طارق، تلقى من بيوكنان برقيتين : أخبرته أولاها بأن عدد القوات الإسبانية المهيأة للهجوم على المغرب ارتفع عددها إلى 24.000 من المشاة و8.000 من الخيالة؛ وأطلعته الثانية على وجود صعوبات كثيرة تعوق بيوكنان عن إقناع الإسبانيين بتمديد أجل الإنذار إلى ما بعد 15 أكتوبر المحدد، مع أنه كان مقتنعا بعدم إمكان تقديم الإسبانيين لأي أجل إضافي[92].

وبعد أن أجرى دراموند هاي محادثات مع الأميرال، قائد الأسطول البريطاني، وضع رهن إشارته المركب ريدبول (Redpole) لينقله إلى تطوان. وحاول النائب البريطاني أثناء تلك الرحلة القصيرة الاِقتراب أكثر من ساحل سبتة لمعاينة البناية الجديدة التي كانت سببا في إثارة الصدامات بين الأنجريين والإسبان. وكان وصوله إلى تطوان في منتصف الليل، والتقى في صبيحة اليوم التالي بالخطيب، الذي استبشر بقدومه، فأخبره بأن السلطان الجديد سيدي محمد بن عبد الرحمن (1859ـ 1873) جدد ثقته فيه وأقر تعيينه في منصبه نائباً سلطانياً في رسالة وصلته حديثا من فاس.

لكن الرسالة السلطانية تضمنت في خاتمتها أن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن توصل من الأنجريين برسالة، يشتكون إليه فيها من الأعمال العدوانية للإسبانيين، ومن إقدامهم على البناء في حدود سبتة، مخالفين بذلك ما كان متعارفا عليه من قبل. وانتهت رسالة السلطان بأوامر إلى الخطيب ليقدم احتجاجات في الموضوع إلى ديلبابي، المكلف بالشؤون الإسباني. وحين قرأ دراموند هاي رسالة السلطان فهم منها أن سيدي محمد بن عبد الرحمن كان يجهل عند تحريرها تفاصيل الأحداث الخطيرة التي عرفتها منطقة حدود سبتة. كما اتضح من الرسالة نفسها أن السلطان لم يكن له علم بمضمون الإنذار الإسباني. وتأكد بالفعل، بعد استفسار دراموند هاي للخطيب، أنه لم يكتب أبدا للسلطان في ذلك الموضوع إلا بعد أن طلب منه دراموند هاي القيام بذلك في 14 شتنبر. كما أنه لم يكتب فيها شيئا يذكر عن أحداث سبتة[93].

---

(91) الملحق 1 بالرسالة 216 من مجموعة (819)، وهي برقية من دراموند هاي إلى بيوكنان، جبل طارق، 25 شتنبر 1859.

(92) الرسالة 216 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 27 شتنبر 1859.

(93) الرسالة نفسها ومن المجموعة نفسها. ويتضح منها أن الرسالة السلطانية مؤرخة في 13 صفر، أي منذ عشرة أيام خلت، وهي تلخص ظروف تولية السلطان الجديد.

استغرق اللقاء بين الرجلين مدة طويلة. وكان على دراموند هاي تهييء النائب السلطاني لإقناعه بضرورة اتباع النصائح التي جاء لتقديمها إليه باسم الحكومة البريطانية. وسلك في حديثه مع الخطيب أسلوب الترهيب لحمله على الرضوخ، فأكد له أن الأسطول البريطاني لم يأت إلى المياه المغربية بهدف الاعتراض على مطالب الحكومة الإسبانية، بل أتى لتوفير الحماية الضرورية لأرواح البريطانيين وممتلكاتهم في حالة تعرضها للخطر. وهدده بأن تعاطف الحكومة البريطانية سيكون مع الإسبانيين إذا لم يتمكن المخزن من تسوية مطالبهم دون تأخير.

وحين طلب دراموند هاي من الخطيب الكتابة إلى السلطان وفقا للعبارات التي سيقترحها عليه هو نفسه، تردد النائب السلطاني كثيرا أمام تلك التنازلات المهمة التي اقترح دراموند هاي تقديمها للإسبان، فزاد إلحاح النائب البريطاني وقال للخطيب إنه مستعد ليعترف للسلطان بأن اقتراح تقديم تلك التنازلات صادر عنه هو لا عن الخطيب. عندئذ اطمأن النائب السلطاني، وكتب ما أملاه عليه ممثل بريطانيا في طنجة كتابة حرفية. وحاول دراموند هاي أن يوضح للسلطان، في تلك الرسالة[94]، كيف أن الحكومة البريطانية كانت دوما ـ حسب مزاعمه ـ «صديقا حقيقيا» و«ناصحا مفضلا» للمغرب، وكيف سُويت جميع المشاكل في الخمس عشرة سنة الأخيرة[95] شوية ودية، بفضل اتباع المخزن للـ«ـنصائح» البريطانية. وانتقل دراموند هاي ليسهب في الحديث عن الجهود «الصادقة» التي بذلتها الحكومة البريطانية، حين أمرته بالتوجه على عجل إلى المغرب في ذلك الظرف الحرج. ولم تفته الإشارة إلى أن السرعة التي أتى بها في جوف الليل إلى تطوان كانت ضرورية لعدم إضاعة مزيد من الوقت. وتضمنت الرسالة أيضا معلومات عن عدد القوات الإسبانية البحرية والبرية التي كانت موجودة في الجزيرة الخضراء، حتى يثير بذلك مخاوف المخزن ويقنع السلطان، في الوقت نفسه، بأن إسبانيا قطعت شوطا بعيدا في مخططاتها إلى درجة يتعذر معها منعها من تحقيق غايتها. وحاول الخطيب ودراموند هاي إقناع السلطان بأن المطالب الإسبانية لا تنطوي على ما يلحق الإهانة بكرامة المخزن.

(94) لم نعثر على نصها الكامل، بالعربية ولا بالإنجليزية. واعتمدنا على ما نقله دراموند هاي في موضوعها إلى وزارة الخارجية البريطانية في الرسالة 216 سابقة الذكر. ولا شك في أن الوقت كان ضيقا، ولم يسمح لدراموند هاي بأخذ نسخة منها وترجمتها إلى الإنجليزية كعادته.

(95) وفي ذلك إشارة إلى المدة الزمنية التي قضاها دراموند هاي في منصبه إلى ذلك الحين.

وادعى دراموند هاي أنه عاين[96] البناء الذي أقيم على مقربة من سبتة، واتضح له أنه بعيد عن المكان المخصص للرعي الذي تم التنازل عنه في سنة 1845، وأن ذلك البناء لا يمكن أن يمس مصالح المغرب، ولا أن يرفع بفعالية كبيرة من القدرة الهجومية أو الدفاعية لتحصينات المدينة[97].

وانتقل الرجلان إلى الحديث، في رسالتهما إلى السلطان، عما سمياه بجسارة الأنجريين، فاتّهماهم بأنهم نقلوا أخباراً كاذبة إلى السلطان، وأنهم تجرأوا من تلقاء أنفسهم على خرق السلم مع إسبانيا. وحملا الأنجريين مسؤولية إعلان الحرب على دولة أجنبية. وعبر الخطيب في رسالته عن اقتناعه بأنه حتى في حالة عدم تقدم الإسبانيين بطلب لتأديب كبراء الأنجريين، فإن السلطان كان سيعاقب القبيلة بكاملها بكل تأكيد على أعمالها تلك. وألح الخطيب، بإيعاز من دراموند هاي، إلحاحا قويا، على الإسراع بالاستجابة لإنذار الإسبانيين، والموافقة على جميع مطالبهم. علاوة على إرسال قوة قوامها ألفا رجل من حرس السلطان لمعاقبة الأنجريين، لأن جيوش المناطق المجاورة ربما تعاطفوا مع الأنجريين.

وأعطيت للسلطان توضيحات وافية عن الهدف الحقيقي الذي أرسل الأسطول البريطاني من أجله إلى المنطقة، وختمت الرسالة بالعبارات الآتية :

> (...) إذا اتبع السلطان النصائح البريطانية، وقدم تنازلات مشرفة، فإن تعاطف الحكومة البريطانية سيكون مع جلالته. وإذا كان الأمر عكس ذلك، فإنها لن تعترض على تحقيق الإسبانيين لمطالبهم بقوة السلاح (...)[98].

اتجه دراموند هاي مجددا إلى جبل طارق بعد اجتماعه بالخطيب، فوجه برقية مفصلة في موضوع المهمة التي أداها في تطوان[99]، وعاد في منتصف الليل إلى طنجة. ولما علم ديلبايي بوقوع اللقاء بين الخطيب ودراموند هاي في تطوان، بعث إليه ترجمان المفوضية الإسبانية للحصول منه على معلومات عن نوايا المخزن إزاء

---

(96) لا ندري كيف تمكن دراموند هاي في ظلام الليل من مشاهدة البناية المذكورة وهو على متن المركب، ويعرف أن البناء قد تم في مكان بعيد ـ كما يدعي ـ عن المكان المخصص للرعي.

(97) الرسالة 216 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 27 شتنبر 1859.

(98) **نفسها**.

(99) الملحق 2 بالرسالة 216 من مجموعة (819)، برقية من دراموند هاي إلى بيوكنان، جبل طارق، 26 شتنبر 1859، ونثبت هنا تعريبا لنصها الكامل لأهميتها : =

المطالب التي قدمها[100]. واستجاب دراموند هاي لذلك، فأخبره بأن السلطان أعاد تعيين محمد الخطيب في منصبه، وبأنه متفائل للتوصل إلى حل سلمي. وفي نهاية اليوم نفسه، قرر ديلبايي الِاتصال شخصيا بدراموند هاي، ليشكره على المعلومات التي بعث إليه بها مع ترجمان المفوضية، وعلى المساهمة الودية وغير الرسمية التي قام بها لتصفية الخلاف المغربي ـ الإسباني. غير أن زيارته تلك ما لبثت أن كشفت النقاب عن أمور كانت خفية ويكتنفها غموض كثير.

ب ـ مطالب إسبانية جديدة :

حاول ديلبايي في بداية حديثه أن يظهر لدراموند هاي نزعته السلمية الكاذبة، فادعى أنه بذل جهوداً كبيرة للحيلولة دون قطع العلاقات بين المغرب وبلده، ثم أنحى باللائمة على حاكم سبتة، وشجب تصرفاته الطائشة ومباشرته لأعمال البناء على حدود سبتة قبل دخول التسوية الأولى حول مليلية حيز التطبيق[101]. وكان دراموند هاي يسعى إلى الحصول من محادثه على توضيحات إضافية تتعلق بطبيعة المطالب الإسبانية، وخاصة المطلب الرابع الوارد في الإنذار الإسباني، والذي اعترف له الخطيب بأنه لم يفهم مضمونه[102].

أجابه ديلبايي في البداية بأن المطلب الرابع يؤكد على تعويض السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن الحراس الأنجريين أمام الخطوط الحدودية المغربية المواجهة لسبتة، بحراس آخرين من طنجة، أو بأفراد من الحرس السلطاني. اعتبر دراموند هاي

= «استجاب الوزير المغربي (الخطيب) إلى كل ما طلبته منه، فكتب اليوم إلى السلطان رسالة شديدة اللهجة حث فيها جلالته على إرسال أوامره للإستجابة في الحين لكل المطالب الإسبانية. لقد اطلعت على الرسالة، ولا يمكن أن تكون لهجتها أقوى من ذلك. وينتظر الخطيب الحصول على جواب في غضون ثلاثة عشرة يوما. وسوف يحل الخطيب بطنجة بناء على طلب مني بعد خمسة أيام أو ستة. لقد توصل بتعيينه وزيراً للسلطان الجديد يوم أمس، كما قام بكل هذا إرضاء للحكومة البريطانية. إنني أعتبر القضية الإسبانية منتهية، إذا ما تصرف السلطان وفقا لنصائح الخطيب، وإذا ألتزم الإسبانيون بعهدهم، ولم يتقدموا في آخر لحظة بمطالب جديدة، أو يقوموا بخلق أسباب جديدة لإثارة الخلافات (...) انقل هذه المراسلة إلى وزارة الخارجية».

(100) الرسالة 217 من مجموعة (819)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 28 شتنبر 1859.

(101) وفي ذلك إشارة إلى تسوية 24 غشت 1859، من دراموند هاي إلى راسل سرية، طنجة، 28 شتنبر 1859.

(102) الملحق 1 بالرسالة 191 من مجموعة (819)، من الخطيب إلى دراموند هاي، 18 صفر 16/1276 شتنبر 1859.

ذلك الطلب معقولاً، وليس بإمكان المخزن أن يعترض عليه. لكن ديلبابي أضاف معلنا أن الفرصة أصبحت ملائمة للحكومة الإسبانية للتوصل إلى تسوية تتعلق بحدود سبتة مع المخزن، وفقا للمبادئ التي تمت بها تسوية 24 غشت في موضوع حدود مليلية. وبادر إلى تقديم اقتراح إلى دراموند هاي لإحداث تغيير كامل في التسوية القديمة، الموقعة تحت إشراف الوساطة البريطانية سنة 1845[103].

أثارت هذه الاعترافات التدريجية الصادرة عن ديلبابي، مزيدا من الفضول المشوب بالاستغراب لدى دراموند هاي. وكانت مفاجأته كبيرة حين سمع من ديلبابي أن موافقة المخزن على المطلب الثالث، المتعلق بإقامة بناء على مقربة من سبتة كان يعني موافقة المخزن على حق إسبانيا الكامل في إنشاء أي تحصينات ترغب فيها، في المجال المتنازل لها عليه سنة 1845، بما في ذلك المجال المخصص للرعي. واكتفى دراموند هاي في رده على ديلبابي بالإشارة إلى أنه لم يطلع على النسخة الأصلية للإنذار، مما حال دون تكوينه فكرة واضحة في الموضوع. هذا، علاوة على أن محادثاته الأخيرة مع الخطيب في تطوان جعلته يفهم أن ما طلبته إسبانيا من المخزن هو موافقة المغرب على حقها في إقامة محلٍّ للحراسة دون أي مضايقة. وزاد ديلبابي في الإفصاح عن نوايا حكومته، فحدث دراموند هاي بصريح العبارة عن مرونة المطلب الثالث وقابليته لتأويلات عديدة، تعطي للحكومة الإسبانية ما يبرر حق إقامتها حصوناً للمدفعية، في أي جهة من الخطوط الحدودية القديمة، أو في المجال الرعوي الذي سماه ديلبابي مجالا محايدا[104].

ومهما كانت الأمور، فإن دراموند هاي استدرج ديلبابي وحمله على الإفصاح له عن النوايا الحقيقية لحكومته. وأحس المكلف بالشؤون الإسباني بنوع من الندم على تصريحاته تلك، فاعترف لدراموند هاي بأنه لم يكن مسموحاً له بتاتا أن يحدِّثه ذلك الحديث المفصل وبأن الأشياء التي باح له بها لا يجب أن تتجاوز مستوى دردشة عادية. ومع ذلك، فإنه لم يخف عن زميله البريطاني عزم الحكومة الإسبانية على المطالبة بالتنازل لها عن حق بناء تحصينات في المجال المخصص للرعي[105].

(103) الرسالة 217 سابقة الذكر.

(104) **نفسها.**

(105) **نفسها.**

ومما لا شك فيه أن تصريحات ديلبابي هذه لابد أن تفاجئ المخزن والحكومة البريطانية معا، إذا ما تأكدت صحة أقوال ديلبابي في دردشته مع دراموند هاي. خاصة وأن الحكومة البريطانية، كما هو حال محمد الخطيب، لم تتوصل بأي مطالب من ذلك القبيل. وأصبح واضحا من كلام ديلبابي مع دراموند هاي أن الهدف الذي تسعى الحكومة الإسبانية إلى تحقيقه تجاوز تأديب الأنجريين إلى الحصول على موافقة مخزنية، للتنازل لفائدة إسبانيا عن مجال ترابي، وعن حق الإسبانيين في بناء حصون متينة.

جـ ـ اعتراضات بريطانية جديدة في مدريد :

في الوقت الذي كان فيه دراموند هاي يحاور زميله ديلبابي في طنجة، توصل بيوكنان في مدريد إلى النتيجة نفسها. وبعد مناقشات حامية دارت بينه وبين وزير الخارجية الإسباني كويانتيس، تقدم الوزير الإسباني بتشكرات حكومته على المساعي الحميدة التي بذلتها الحكومة البريطانية، لحث السلطان على الإستجابة للمطالب الإسبانية. وأكد لبيوكنان في الوقت نفسه عزم الحكومة الإسبانية على الإنتقام لكرامتها، وأنها تعتبر نفسها حرة في اتخاذ الإجراءات التي تعتقد أنها كفيلة بصيانة كرامتها، فور نهاية مدة الإنذار[106].

وأمام هذا التحول الذي طرأ على سلوك الحكومة الإسبانية، وجه بيوكنان إلى كويانتيس في اليوم نفسه، أي 27 شتنبر، ثلاث رسائل متتالية. وقد احتج في الرسالة الأولى على التقلب المفاجئ الذي حصل في سلوك الحكومة الإسبانية[107]. ثم حاول بيوكنان في الرسالة الثانية تذكير إسبانيا، حتى لا تتناسى «(...) مدى الإهتمام الذي توليه بريطانيا للمغرب، ولتجارتها مع طنجة، (...)». وأضاف قائلا إن بريطانيا تتمنى «(...) ألاّ تكون الإستعدادات الجارية حاليا قصد القيام بعمليات عسكرية في إفريقيا، وليدة تغيير حصل في وجهة نظر الحكومة الإسبانية، وألاّ يكون ذلك تعبيراً

---

(106) الملحق 1 بالرسالة 222 من مجموعة (819)، برقية من بيوكنان إلى دراموند هاي، مدريد، 27 شتنبر 1859؛ أيضا الملحق 1 بالرسالة 223 من مجموعة (819)، من كويانتيس إلى بيوكنان، القصر، 27 شتنبر 1859.

(107) الملحق 1 بالرسالة 224 من مجموعة (819)، من بيوكنان إلى كويانتيس، مدريد، 27 شتنبر 1859.

عن نيتها للقيام بغزوة في المغرب، أو للقيام باحتلال دائم لأي جزء من أراضي السلطان (...)»[108].

وفي اليوم نفسه وجه بيوكنان رسالة ثالثة إلى كويانتيس طلب منه فيها، بناء على الأوامر التي تلقاها من لندن، أن تتعهد الحكومة الإسبانية بعدم احتلال أي أراضٍ مغربية احتلالا دائما، فكتب ما يأتي :

(...) في حالة قيام الحرب واضطرار الجيوش الإسبانية إلى احتلال طنجة، فإن ذلك الاحتلال يجب أن يكون مؤقتا، وألاّ يتجاوز فترة ما بعد التوقيع على اتفاقية السلام بين المغرب وإسبانيا. إن حكومة جلالة الملكة تشعر بضرورة المطالبة بذلك التعهد، لأن احتلال طنجة إلى ما بعد الحصول على غرامة بمصاريف الحرب من الممكن أن يتحول إلى احتلال دائم. وأن الحكومة البريطانية لتعتبر ذلك الاحتلال الدائم متعارضا مع سلامة حصن جلالة الملكة في جبل طارق (...). إن بريطانيا تسعى إلى الحفاظ على علاقات طيبة مع إسبانيا، ولكنها ملزمة في الوقت ذاته بالحفاظ على سلامة ممتلكات جلالة الملكة (...)[109].

وأكدت إحدى برقيات بيوكنان كل الأقوال التي جاءت في دردشة ديلبابي مع دراموند هاي. وأثار ذلك كثيرا من مخاوف ممثل الملكة فكتوريا في طنجة، فحاول أن يوضح لوزارة الخارجية البريطانية أن الأنجريين تحاشوا منذ تسوية 1845، القيام بأي عمل عدواني ضد مدينة سبتة، وأن الأحوال بين هذه المدينة وجيرانها كانت جيدة، على عكس أحوال مليلية مع جيرانها. واتضحت لدراموند هاي تدريجيا الرغبة التوسعية الملحة لإسبانيا للحصول بالسلاح على ما لم يكن بإمكانها الحصول عليه بنصوص المعاهدات. وكان من الطبيعي أن يتخوف دراموند هاي من فقدان النفوذ الذي كان له عند المخزن، إذا ما فقد السلطان ثقته في النصائح البريطانية. خاصة، إذا وافق السلطان على المطالب التي وردت في الإنذار، ثم تقوم إسبانيا في أعقاب ذلك بتقديم مطالب جديدة[110]. وفي حالة تقديم دراموند هاي تلك المطالب

(108) الملحق 1 بالرسالة 225، من مجموعة (819)، من بيوكنان إلى كويانتيس، مدريد، 27 شتنبر 1859.

(109) الملحق 1 بالرسالة 226 من مجموعة (819)، من بيوكنان إلى كويانتيس، مدريد، 27 شتنبر 1859.

(110) الرسالة 222 من مجموعة (819)، دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 29 شتنبر 1859؛ ثم الرسالة 221 من مجموعة (819)، خصوصية، من دراموند هاي إلى هاموند، 28 شتنبر 1859، أبدى فيها تخوفاته من موافقة السلطان على مطالب الإسبان استجابة للنصائح البريطانية دون أن يتم حل المشاكل القائمة، فيصاب نفوذه بالانهيار؛ أيضا الرسالة السرية 235 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 30 شتنبر 1859.

الإسبانية الجديدة إلى السلطان، فإنه لن يوافق على ما يتضمنه الإنذار الإسباني، ويصبح دراموند هاي نتيجة لذلك لعبة في يد الإسبان، ويتهمه المخزن بتضليله، وأنه ربما كان متواطئا مع الحكومة الإسبانية[111].

4 ـ ضغوط بريطانية إضافية على المخزن :

دفعت هذه التخوفات وزارة الخارجية البريطانية إلى توجيه تعليمات، على وجه السرعة، إلى بيوكنان في مدريد ليتولى تبليغها إلى دراموند هاي في طنجة وفقا للعبارات الآتية :

> (...) عليك أن توجه تعليماتك إلى دراموند هاي، لينصح الوزير المغربي الخطيب بالموافقة على التفاوض لضمان سلامة حصني سبتة ومليلية. وإذا كان من الممكن إثبات أن سبتة مهددة بقربها الشديد من المغاربة المسلحين، فستكون هناك أسباب تدعو إلى توسيع الدائرة المحيطة بالحصنين. حاول أن تؤكِّد للوزير الإسباني على رغبة بريطانيا في تسوية النزاع، وأن تحصل منه على جواب دقيق في موضوع طنجة. إذ لا يمكن أن تكون طنجة ضرورية لإسبانيا حتى تضمن سلامة سبتة (...)[112].

وفي 3 أكتوبر 1859، أخبر بيوكنان أحد زملائه المعتمدين في مدريد، بأن الحكومة الإسبانية قررت تمديد إنذارها إلى 15 أكتوبر، غير أنها أضافت في الوقت نفسه شرطا جديدا في الإنذار تطالب فيه بزيادة كبيرة في اتساع الدائرة المحيطة بسبتة[113]. وأمام هذا التطور الجديد الذي طالما تخوفت بريطانيا من وقوعه، أسرع بتوجيه برقية إلى دراموند هاي، نقل إليه فيها تلك الأخبار غير الرسمية، وأكد عليه أنه «(...) من الأهمية بمكان لوزير السلطان (الخطيب) أن يستجيب للمطالب الإسبانية الأولى، قبل السادس من أكتوبر (...)»[114] لتفادي المطلب الإسباني الجديد. وكانت لبيوكنان، منذ اجتماعه يوم 27 شتنبر بوزير الخارجية الإسباني، شكوك

---

(111) الملحق 1 بالرسالة 235 من المجموعة نفسها، برقية من دراموند هاي إلى بيوكنان، طنجة، 30 شتنبر 1859.

(112) الرسالة 197 من مجموعة (819)، برقية من راسل إلى بيوكنان، وزارة الخارجية البريطانية، لندن، 3 أكتوبر 1859.

(113) الرسالة 224 من المجموعة نفسها، سرية، من بيوكنان إلى راسل، مدريد، 6 أكتوبر 1859.

(114) الملحق 2 بالرسالة 224 من مجموعة (819)، برقية من بيوكنان إلى دراموند هاي، مدريد، الثانية زوالا، 3 أكتوبر 1859.

في نوايا إسبانيا التي كانت عازمة على تقديم مطالب جديدة. وخاصة حين ذكر كويانتيس أن الحكومة الإسبانية سبق لها أن قدمت مطالبها في الإنذار الأول، فبذل الخطيب ودراموند هاي جهودهما لإقناع السلطان بالإستجابة لها، وأن أي محاولة لتقديم مطالب إسبانية إضافية يمكن أن تلقى معارضة من المخزن والحكومة البريطانية، وربما أيضا من حكومات أجنبية أخرى. غير أن كويانتيس أجابه بكامل الوضوح والصراحة قائلا إن «(...) الأمور قد تغيرت تغيُّراً كبيراً، منذ الوقت الذي قُدم فيه الإنذار إلى حكومة المغرب، وإن الإستعدادات العسكرية استلزمت مصاريف إضافية، نتيجة لضرورة تمديد المدة الزمنية الكافية للحصول على جواب من السلطان (...)»[115].

وبالفعل، وضعت رسالة ديلبابي إلى الخطيب بتاريخ 3 أكتوبر حدا لتلك الشكوك. إذ أخبر فيها النائب السلطاني، بموافقة الحكومة الإسبانية، على زيادة عشرة أيام في مدة الأجل، تنتهي يوم 15 أكتوبر. غير أن مطلبا جديدا أضيف في الرسالة نفسها، نصَّ على إحداث «(...) تعديل في حدود تلك المدينة (سبتة) إلى المرتفعات المناسبة لها (...)»[116]. وبعد يومين فقط، توصل الخطيب في 5 أكتوبر برسالة من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن يعلن فيها قبول المغرب للمطالب الإسبانية[117]. وحين حاول الخطيب إخبار ديلبابي بفحوى الرسالة السلطانية، فوجئ بطلب إسباني جديد ينص على تصريح المخزن بأن «(...) ملكة إسبانيا كمالكة شرعية، وسيدة للأراضي الواقعة بين الخط الذي يفصل الأراضي الإسبانية عن الأراضي المغربية، لها الحق الكامل بلا منازعة في أن تقوم بكل ما تراه لازما لسلامة مدينة سبتة. ولإعلان ذلك، وإثبات التصريح المذكور، سنعمل عاجلا على إبرام اتفاقية مماثلة لتلك التي أبرمت أخيرا حول مليلية (...)»[118]. كما طلب ديلبابي من الخطيب تحديد تاريخ للشروع في تنفيذ المطالب الإسبانية المذكورة.

(115) الرسالة 224 من المجموعة نفسها، من بيوكنان إلى راسل، سرية، مدريد، 6 أكتوبر 1859.

(116) **الوثائق**، ج 2، رسالة ديلبابي إلى محمد الخطيب، طنجة، 3 أكتوبر 1859، ص. 267–269.

(117) **الوثائق**، ج 2، رسالة الخطيب إلى ديلبابي، 7 ربيع الأول 5/1276 أكتوبر 1859، ص. 273–274.

(118) **الوثائق**، ج 2، رسالة ديلبابي إلى الخطيب، طنجة، 5 أكتوبر 1859، ص. 275–276.

وفي مدريد، حاول وزير الخارجية الإسباني أن يؤكد لبيوكنان رغبة الحكومة الإسبانية في حل سلمي للمشكلة، وعدم عزمها على تحقيق أي توسع باستثناء «الدفاع عن كرامة البلاد وشرفها». وحتى تطمئن البريطانيين على مصالحهم، صرح كويانتيس أن «(...) أي انخفاض يمكن أن تتعرض له التجارة النشيطة القائمة بين بريطانيا العظمى وطنجة، بسبب الحرب، سيكون مؤقتا. وذلك لأن الحرب ستنتهي بتوقيع اتفاقية سلم، وتتم تسوية الخلافات القائمة، وبالتالي فإن الحكومة الإسبانية وفاء لتعهداتها لن تستمر في احتلال ذلك الحصن (طنجة)، ولو وجدت نفسها ملزمة بالإقامة هناك لضمان نجاح عملياتها العسكرية (...)»[119].

وبالرغم من أن بريطانيا طالبت إسبانيا بتقديم تلك التعهدات، فإنها كانت لا تزال تأمل في سد الطريق أمامها. فقررت العمل على كل ما من شأنه أن يرغم المخزن على الاستجابة لمطالب إسبانيا الجديدة. ومرة أخرى، كان دراموند هاي هو العنصر المحرك لتحقيق تلك الغاية. وبمجرد وصول رسالة سلطانية إلى الخطيب يوم 10 أكتوبر، حاملة إليه التفويض الكامل لتسوية كل مطالب الإسبانيين تسوية ودية، التقى ـ كعادته ـ بدراموند هاي فأطلعه على محتواها. ولما كانت التعليمات التي تلقاها دراموند هاي من حكومته تنص على حث المخزن على الاستجابة لمطالب إسبانيا، استغل تلك الفرصة ليمارس ضغوطه مجددا. وبعد قراءة الرسالة السلطانية، بذل دراموند هاي جهوده ليوهم الخطيب بأن التفويض الوارد فيها كان تاما، ويمنحه كامل الحرية والصلاحية في التصرف، لإنهاء الخلاف المغربي ـ الإسباني. لكن الخطيب تردد كثيرا ولم يشاطر محادثه الرأي في الموضوع، فعبر له عن تخوفه من لوم السلطان إياه، فطمأنه دراموند هاي بأنه مستعد شخصيا لتحمل كامل المسؤولية في ذلك، ودفعه إلى تقديم تنازلات مباشرة للإسبانيين. وبذلك وافق الخطيب مكرها على نصائح دراموند هاي. وقبل منتصف النهار، وجه إلى ديلبايي رسالة أخبره فيها بقبول المغرب كل المطالب الإسبانية، بما فيها المطالب الجديدة[120].

---

(119) الملحق 2 بالرسالة 225 من مجموعة (819)، من كويانتيس إلى بيوكنان، مدريد، 6 أكتوبر 1859؛ ثم الرسالة 22 من بيوكنان إلى راسل، مدريد، 7 أكتوبر 1859.

(120) **الوثائق**، ج 2، رسالة الخطيب إلى ديلبايي، 11 أكتوبر 1859، ص. 278؛ أيضا الرسالة 12 من مجموعة (840) السرية، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 11 أكتوبر 1859؛ ثم الرسالة 25 من المجموعة نفسها (خصوصية)، من دراموند هاي إلى هاموند، طنجة، 11 أكتوبر 1859. ويعترف فيها دراموند هاي بالضغوط القوية التي مارسها على الخطيب في تلك المرحلة الحرجة.

وبالرغم من موافقة الخطيب على مطالب الحكومة الإسبانية لبناء تحصينات في المجال المتنازل عنه ليكون مرعى للماشية سنة 1845، وأيضا على رَسْم الحدود الخاصة بالمجال المحايد، والدخول في تسوية يحدد بموجبها هذا التنازل الذي تم تقديمه نتيجة للضغوط الإسبانية، بالرغم من هذا كله، انهمك ديلبايي في استعداداته لمغادرة المغرب[121]. وتخوف دراموند هاي من عزم إسبانيا على الحرب، ودعا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الموقف قائلاً :

(...) أخشى أن تكون إسبانيا مصممة على الحرب، مهما كانت التنازلات التي يمكن أن يتقدم بها السلطان. أعتقد أنه من الواجب اتخاذ بعض الإجراءات لوضع حد لهذه التصرفات غير العادية، وأنه مهما كانت الظروف، يجب أن لا يسمح باحتلال طنجة، باب المضيق، التي يرتبط بها مصير جبل طارق (...)[122].

وفي مدريد، كثف بيوكنان اجتماعاته مع وزير الخارجية الإسباني، ليقنعه بأن تعتبر إسبانيا الجواب السلطاني عن الإنذار الأول تعويضا كافيا عن أعمال الأنجريين من جهة، وأن تُسوى مسألة دائرة سبتة بمفاوضات سلمية في المستقبل من جهة أخرى. كما حاول الحصول من الحكومة الإسبانية على أجل إضافي للتوصل من السلطان بجواب عن المطالب الجديدة. غير أن محاولات بيوكنان ذهبت هباء، ولم يحصل من مناقشاته مع كويانتيس إلا على إشارة سرية تفيد أن أياما قليلة سوف تمر قبل بداية الحرب، في حالة عدم وصول الجواب المغربي قبل 15 أكتوبر[123]. وعند اجتماع بيوكنان مع كومين (Comyn)، نائب سكرتير الدولة الإسباني، فهم أن المجال الذي طالب به ديلبايي في المرة الأولى قد اعتبرته الحكومة الإسبانية أقل من كاف، فأرسلت إليه تعليمات حكومية معدلة في الموضوع[124].

ولما تضايقت وزارة الخارجية الإسبانية من احتجاجات بيوكنان المتكررة على سلوكها في القضية المغربية، بدأ كويانتيس ينتحل الأعذار حتى يتفادى الِاجتماع به.

---

(121) الرسالة 13 من مجموعة (840)، من دراموند هاي إلى راسل، 13 أكتوبر 1859؛ أيضا الملحق 1 بالرسالة 13، وهو برقية من دراموند هاي إلى بيوكنان، طنجة، 30. 10 صباحا، 12 أكتوبر 1859، الرسالة 25 من مجموعة (840)، خصوصية، من دراموند هاي إلى هاموند، طنجة، 11 أكتوبر 1859.

(122) الملحق 1 بالرسالة 13 من مجموعة (840)، برقية دراموند هاي إلى بيوكنان، 12 أكتوبر 1859.

(123) الرسالة 15 من مجموعة (840)، برقية من بيوكنان إلى راسل، مدريد، 13 أكتوبر 1859.

(124) **نفسها**.

واضطر السفير البريطاني في مدريد إلى تسليم رسالة سرية، لنائب سكرتير الدولة الإسباني أوضح له فيها عدم موافقة الحكومة البريطانية على اعتبار مطالبة إسبانيا بالحدود الجديدة لسبتة شرطا أساسيا للسلام بينها وبين المغرب، وأن بريطانيا لا يمكنها أن تتجاوز في نصائحها للسلطان مستوى اعتبار المطلب الإسباني موضوعاً قابلا للتفاوض. ثم أنهى رسالته بلهجة شديدة تبدو فيها المعارضة البريطانية الشديدة لتسليم تلك الحدود إلى إسبانيا، خاصة إذا كان امتدادها سيزيد من الأهمية السياسية للحصن أو سيقوي وضعيته الجغرافية[125].

5 ـ فشل الوساطة البريطانية وإعلان إسبانيا الحربَ :

يبدو أن بيوكنان كان يعتقد أن الآمال في التوصل إلى حلٍّ سلمي، كانت لا تزال كبيرة، إذ وجه برقية إلى دراموند هاي بتاريخ 15 أكتوبر 1859 يقول فيها إن «(...) الحكومة الإسبانية سترسل أوامر عاجلة إلى المكلف بالأعمال (ديلبايي)، للحيلولة دون بداية الأعمال العدوانية، وتترك بالتالي مسألة الحدود مفتوحة أمام مناقشات إضافية، إلى أن تتضح مصالح كل الأطراف المعنية، وتمنح لها الضمانات الكاملة (...)»[126]. لكن إسبانيا كانت ترى الأمور بمنظار مخالف؛ إذ عاد ديلبايي يوم 16 أكتوبر من الجزيرة الخضراء إلى طنجة، وسلم للخطيب مذكرة صريحة يخيره فيها بين تسليم بليونش لإسبانيا وبين الدخول في الحرب[127]. عندئذ اتضح كل شيء، وذكر دراموند هاي لزميله بيوكنان أن وزارة الخارجية الإسبانية نجحت بحق في تضليله، خاصة وأن ديلبايي قد أشار، في مذكرته إلى الخطيب، إلى أن الحرب سوف تندلع إذا لم يتلق منه جوابا إيجابيا عن مطلبه، قبل الساعة الثانية عشرة من اليوم نفسه[128]. وكان موقف الخطيب من المطلب الإسباني غير واضح في البداية، فأجاب

(125) **نفسها**، أيضا الملحق 1 بالرسالة 35 من مجموعة (840)، من بيوكنان إلى كويانتيس، مدريد، 14 أكتوبر 1859.

(126) الملحق 2 بالرسالة 24 من مجموعة (840)، برقية من بيوكنان إلى دراموند هاي، مدريد، 15 أكتوبر 1859.

(127) **الوثائق**، ج 2، رسالة الخطيب إلى ديلبايي، طنجة، 19 ربيع الأول 17/1276 أكتوبر 1859، ص. 293-294.

(128) الملحق 4 بالرسالة 24 من مجموعة (840)، برقية من دراموند هاي إلى بيوكنان، طنجة، 17 أكتوبر 1859.

ديلبابي بأنه لا تفويض له من السلطان لتقديم تنازل من ذلك الحجم، وطلب متسعا من الوقت للتشاور مع السلطان[129].

أصبح دراموند هاي متأكدا بأن قطع العلاقات المغربية ـ الإسبانية أصبح فعليا، فطالب أميرال الأسطول البريطاني باتخاذ كامل الإجراءات لترحيل البريطانيين واليهود إلى جبل طارق[130]، ووجه إلى اللورد راسل مراسلتين طويلتين جدّاً لخص فيهما مختلف المراحل التي مرت منها قضية حدود سبتة. وكان هدفه من ذلك دون شك، الدفاع عن نفسه بعد تورطه إلى حد بعيد في الخلاف المغربي ـ الإسباني، فاتهم الحكومة الإسبانية بسوء النية والخروج عن المواثيق. وتأكيداً لما سبق أن أشار إليه دراموند هاي، في كل مراسلاته إلى وزارة الخارجية البريطانية عن مدى سوء النية الذي ميز سلوك الحكومة الإسبانية وممثلها في طنجة ديلبابي، في مختلف مراحل المفاوضات، أثار دراموند هاي انتباه اللورد راسل إلى كل المراسلات التي تبودلت بين الخطيب وديلبابي، وإلى الشروح والوعود الشفوية التي قدمها القائم بالأعمال الإسباني عن نوايا حكومته إلى كل من الخطيب ودراموند هاي. وأحال اللورد راسل، على الخصوص، إلى الكلام الذي دار بين كويانتيس وبيوكنان بتاريخ 25 شتنبر، فاعتبر سلوك إسبانيا منافيا تماما للمتعارف عليه عند الشعوب المتحضرة، إذ أقدمت على المطالبة بأمور جديدة قبل فوات الأجل المحدد في الإنذار الأول. واضطر إلى الِاعتراف لوزارة الخارجية البريطانية بحسن النية الذي ميز سلوك المخزن فقال :

> (...) وحتى أكون عادلا في حق الحكومة المغربية، فإني ملزم بالتصريح بأن كل ما أمكن فهمه من الإنذار الإسباني المؤرخ في الخامس من شتنبر، ومن توضيحات ديلبابي لمضمون ذلك الإنذار، قد استُجيب له قبل الخامس من أكتوبر، إذ كان يوم السادس من أكتوبر هو آخر أجل في الإنذار. إلا أن مطالب جديدة قُدمت فيما بعد في مناسبتين، فاستُجيب لها قبل تاريخ 15 أكتوبر، وهو آخر أجل في الإنذار الثاني. أما المطلب الحالي (بليونش) فإنه ورد في وقت متأخر وهو بذلك غير عادل (...)[131].

(129) الملحق 1 بالرسالة 45 من مجموعة (840)، من محمد الخطيب إلى ديلبابي، 17 أكتوبر 1859، الرسالة نفسها في **الوثائق**، ج 2، ص. 242.

(130) الملحق 3 بالرسالة 24 من مجموعة (840)، من دراموند هاي إلى الأميرال فانشوي (Fanchwe)، 17 أكتوبر 1859.

(131) الرسالة 46 من مجموعة (840)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 18 أكتوبر 1859 ؛ أيضاً رسالة السلطان إلى محمد الزبدي، بتاريخ 24 ربيع الأول 21/1276 أكتوبر 1859 : =

وأضاف دراموند هاي اعترافات جديدة أوضحت الأمور بجلاء حين قال :

(...) لقد تحملت على عاتقي نصح السلطان ووزيره (الخطيب) وحثهما، بل والإلحاح عليهما إلحاحا كبيرا ليقدما مختلف التنازلات الهامة. وكنت أتعهد لهما دوما بأنه في حالة تنفيذ الحكومة المغربية لكل ما أنصح به، فإن الأمور قد تُسَوَّى سلميا، وأنه لن تطرح مطالب إضافية فيما بعد. ونتيجة لذلك، أحس بأنني ساهمت من جانبي ولو عن غير قصد، مساهمة مؤلة في تضليل هذه الحكومة (المخزن). إنني أشعر أيضا، حينما كنت أخبرهم (المغاربة) في مناسبات عديدة، ونتيجة للتأكيدات التي كنت أتلقاها من وزير جلالة الملكة في مدريد أن إسبانيا لا ترغب في الحرب إذا استُجيب لمطالبها العادلة والمعقولة، أشعر أنني قلت لهم أشياء غير صحيحة (...). إنني لم أسترح ليلا أو نهارا. وأعترف لسيادة اللورد بإحساسي بأن الحكومة الإسبانية، بدلا من تقديمها الشكر والإعتراف بالجميل للمساعي الحميدة والجهود الناجحة التي قام بها ممثل دولة حليفة (...) والإعراب عن روح الإعتدال، فإنها على العكس من ذلك، زادت كل مرة زيادة كبيرة في مطالبها وفي عجرفتها كلما تمكنَتْ من الحصول على تنازلات بواسطتي أنا (...)[132].

وبالرغم من كل هذه الإعترافات، أصر دراموند هاي على الإستمرار في العمل على الإستجابة للمزيد من المطالب الإسبانية، إذ صرح لراسل أنه هيأ كلا من الخطيب والمفوض السلطاني محمد الزبدي، لتقديم كل التنازلات التي يسمح لهما التفويض بتقديمها، وذلك في حالة ما إذا طرح ديلبابي اقتراحات إضافية تساعد على تحقيق تسوية مرضية. وفي ذلك الصدد، حاول إقناع الخطيب بأن المسافة الفاصلة بين بليونش وسبتة لن تتجاوز حد الميلين ونصف، بناء على ما أخبرت به الحكومة

= «(...) وبعد، فقد وصلنا كتابك أخبرت فيه أنك وجدت الطالب محمد الخطيب تعين عليه من جهة مراعات المصلحة والسداد أن يسلم لنائب جنس الصبنيول المطالب الأربعة التي وجهناك لأجلها. وأن دولة الصبنيول أهلكها الله لما بلغها ذلك لم تقنع به وطلبت أن تعطي لها جبل موسى الذي ذكرت أن مساعدتها عليه لا تمكن ولو وقفت عند مطلبها. وأن تكون عقوبة أهل الأنجرة بالقتل أمام عسكرهم. وأن يكون الجواب عن هذين المطلبين يوم الثاني عشر من شهر تاريخه وإلا يكسر سنجقه، ويتوجه هو وجميع تعلقاته (...) وأنه ساع في الفتنة مستعد لها. (...) وأما ما طلب من الجبل فلا نعطيهم بلاد المسلمين من غير قانون. نعم ما ادعاه من لحوق المضرة له من الأماكن التي أراد فنحن نتكفل له بعدم لحوق مضرة له منها (...) ورب البيت يحميه (...)»، محفظات تطوان، (م.و.م).

(132) **الرسالة نفسها** سابقة الذكر ومن المجموعة نفسها؛ أيضا رسالة دراموند هاي إلى راسل، رقمها 47 من مجموعة (840).

الإسبانية السفير البريطاني في مدريد. ولم يتردد بيوكنان من جانبه في التصريح لدراموند هاي بأن تنازل المغرب عن تلك المنطقة أفضل كثيراً من اندلاع الحرب.

أما الخطيب، فقد أخبره أشخاص يعرفون منطقة بليونش معرفة دقيقة، أنها تبعد عن سبتة بمسافة ثلاث ساعات مشيا على الأقدام. ومع ذلك، ترك محمد الخطيب المجال مفتوحا أمام الحل السلمي، فكتب في رسالة وجهها إلى دراموند هاي، ما يأتي :

> (...) إذا كانت الحكومة الإسبانية على حق، وكانت المسافة بين أسوار سبتة والحدود الجديدة التي يرغبون فيها لا تتجاوز ميلين ونصف، فعليها أن تصرح بذلك كتابة إلى حكومتكم. وعندئذ يمكننا الإعتماد على التأكيدات التي قد تتقدم بها بواسطة حكومتكم. وإذا كانت تلك الحدود معقولة، فإن ذلك سيؤخذ بعين الإعتبار، وتتم الموافقة عليه، وبذلك يكون السلم ويوضع حد لهذه الخلافات. لكن إذا كان المجال المطلوب يتجاوز ما يمكننا التفويض الموجود لدينا من تقديمه (...) فسيكون من اللازم إحالة الطلب على سيدنا السلطان (...)[133].

ولما كان الخطيب عاجزا عن تقديم أي معلومات دقيقة تتعلق ببليونش، قرر دراموند هاي التوجه في زيارة إلى المنطقة لجمع المعلومات الأساسية ومعرفة طبيعة المطلب الإسباني الذي كان يكتنفه بعض الغموض. وفي ذلك دليل على أن آماله في مخرج سلمي للنزاع لم تكن تبددت بعد، في وقت بدأت فيه الإستعدادات العسكرية من الطرف المغربي والإسباني للدخول في الحرب. وبعد الزيارة التي قام بها دراموند هاي رفقة نائبه ريد وقائد الريف عباس أمقشد في مركب بريطاني، اتضح أن المنطقة المعنية «(...) لا ترغب أي دولة في امتلاكها إذا كانت لها رغبة في تجنب اصطدامات مع السكان المحليين (...)»[134]. وتبين أن المسافة بين سبتة والمنطقة المطالب بها تبعد عنها بثمانية أميال، وأن «(...) للحكومة الإسبانية أهدافاً أخرى من رغبتها في تمديد مجال حدودها إلى بليونش، غير حماية سبتة (...)». وأضاف دراموند هاي موضحا «(...) أن المرتفعات الموجودة عند شمال المنطقة وشرقها تبدو لي

(133) الملحق 1 بالرسالة 47 من مجموعة (840)، من الخطيب إلى دراموند هاي، طنجة، 23 ربيع الأول 20/1276 أكتوبر 1859. ويعترف فيها الخطيب بأنه كان يستجيب لنصائح دراموند هاي أملا في إرضاء الحكومة البريطانية. لكنه ألح على أن تقدم إسبانيا مطالبها كتابة قبل نقلها إليه، حتى لا تستمر الحكومة الإسبانية في تضليل المغاربة والبريطانيين على السواء.

(134) الرسالة 64 من مجموعة (840)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 24 أكتوبر 1859.

(دراموند هاي) صالحة لتسكن فيها الوحوش والقردة، بدلا من بني الإنسان. ومن خلال مرتفعاتها التي يصعب اقتحامها، لم أستطع أن أفهم كيف يمكن تهديد سبتة انطلاقا منها (...)»[135].

وفي الوقت الذي كان يقوم فيه دراموند هاي بالمحاولات الأخيرة واليائسة للوصول إلى حل سلمي، أعلن ديلبابي يوم 24 أكتوبر عن قرار دولته بإعلان الحرب إلى الخطيب[136]. وحصل ذلك بعد أن توصل بيوكنان في مدريد بتعهد حكومي من وزير الخارجية الإسباني، بعدم احتلال أي جزء ترابي على الساحل يمنح إسبانيا أي تفوق يهدد أحوال الملاحة في المضيق تهديداً خطيراً[137].

وفي 25 أكتوبر 1859، غادر ديلبابي رفقة أعضاء المفوضية الإسبانية مدينة طنجة تاركا مهمة رعاية المصالح الإسبانية إلى المكلف بالأعمال الفرنسي[138]. ومع نهاية شهر أكتوبر، كان كل ممثلي الدول الأجنبية وأفراد الجالية الأوربية واليهود قد تركوا طنجة ولجأوا إلى جبل طارق[139]. هذا، في حين تلقى دراموند هاي ضمانات إسبانية بأن البريطانيين المقيمين في المغرب سيتمتعون عند الإسبانيين بكامل الحماية والإحترام[140]. وشجعه ذلك على البقاء في طنجة لمعاينة الأحداث، معتمدا على صداقاته مع السكان المقيمين في أحواز المدينة[141]، والذين تصرفوا بكامل اللياقة

---

(135) **نفسها**؛ ثم الملحق 1 بالرسالة 64، وهي تقرير وجهه الكابتن كامبيل (Campbel) إلى نائب الأميرالية فانشوي، طنجة، 23 أكتوبر 1859، عن الزيارة التي قام بها دراموند هاي إلى المنطقة التي كانت إسبانيا تطالب بها وفيه معلومات دقيقة جدا ومفصلة.

(136) **الوثائق**، ج 2، رسالة ديلبابي إلى الخطيب، طنجة، 24 أكتوبر 1859.

(137) الرسالة 50 من مجموعة (840)، من بيوكنان إلى اللورد راسل، سرية، مدريد، 24 أكتوبر 1859؛ أيضا النص الطويل للرسالة 50 والملاحق المرفقة بها، وعددها إحدى عشر رسالة متبادلة بين بيوكنان وكويانتيس ما بين 16 و24 أكتوبر 1859. وتوضح هذه المراسلات كل الملابسات التي تم فيها التفاهم بين الإسبان والبريطانيين قبل إعلان الحرب على المغرب (انظر أيضا: داود، **م.س**، ج 4، **والوثائق**، ج 2).

(138) الرسالة 65 من مجموعة (840)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 25 أكتوبر 1859.

(139) الملحق 4 بالرسالة 24 من مجموعة (840)، من دراموند هاي إلى الأميرال فانشوي، طنجة، 17 أكتوبر 1859. ثم الملحق 1 بالرسالة 49 من مجموعة (840)، جبل طارق، 18 أكتوبر 1859؛ ثم الملحق 2 و3 بالرسالة 78 من مجموعة (840).

(140) برقية بيوكنان إلى دراموند هاي، مدريد، 28 أكتوبر 1859، الساعة 2.20 زوالا.

(141) رسالة السلطان إلى محمد الزبدي، (تاريخها غير مقروء) : «(...) لما ثبت لديكم من الكافر دمره الله يحمل عسكره المخذول بسبتة قاصدا تطوان حسبما جدد لكم الإعلام به نائب النجليز الذي تأخر عن =

والشهامة ـ على حد تعبيره ـ أثناء مغادرة الأجانب واليهود لطنجة، إذ لم يتعرضوا في أنفسهم ولا في ممتلكاتهم لأي أعمال عدوانية[142]. واتخذ دراموند هاي، بتنسيق مع رجال المخزن وأصدقائه في طنجة، الإجراءات الضرورية لتوقير المفوضيات الأجنبية وبناياتها[143]. وفي 31 من أكتوبر، تلقى من اللورد راسل أوامر بنقل وثائق المفوضية البريطانية من طنجة لحفظها في جبل طارق، وإبعاد الأطفال والنساء عن المدينة التي كان من المحتمل أن تتعرض لهجومٍ إسباني[144]. وفي اليوم نفسه، وصل مولاي العباس إلى طنجة. هذا، في حين بقيت القوات المرافقة له على بعد ثمانية أميال من المدينة، فبادر دراموند هاي إلى مطالبته بإصدار أوامر، للحيلولة دون إلحاق الأضرار بمصالح الأجانب واليهود فيها. وتوالت الإستعدادات من الجانب المغربي، فأصبحت منطقة الشمال قبلة للقبائل المغربية التي توافدت بحماس تلبية للدعوات التي وجهها إليها السلطان للذود عن البلاد[145].

6 ـ التوتر البريطاني ـ الإسباني قبيل الحرب :

وارتفعت درجة تعصب السكان في إسبانيا، ودأبت الصحف الإسبانية على تخصيص مقالات يومية عن الحرب، فتقاطرت إعلانات المساندة على الملكة، وبارك

= السفر مع نواب الأجناس، وطلب أن يبقى بمدشر من المداشر التي بحوز المدينة فساعدتموه وكلفتم بحراسته بعض صاحب العامل لكونه طلبهم (...)»، محفظات تطوان، (م.و.م).

(142) الرسالة 78 من مجموعة (840)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 30 أكتوبر 1859. داود، م.س، ج 4، ص. 105. رسالة السلطان إلى محمد الزبدي، 8 ربيع الثاني 5/1276 نونبر 1859.

(143) الرسالة 78 سابقة الذكر.

(144) برقية اللورد راسل إلى دراموند هاي، لندن، وزارة الخارجية، 31 أكتوبر 1859.

(145) الرسالة 79 من مجموعة (840)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 2 نونبر 1859. رسالة الطيب بن اليماني بوعشرين إلى محمد الزبدي في 14 ربيع الثاني 10/1276 نونبر 1859 : «(..) وأما ما ذكرته من وصول سيدي مولاي العباس لطنجة، فقد أخبر أنه دخلها حفظه الله ووجدك في غاية الحزم والضبط وترتيب أمور أبراجها وعسَّتِها (...) وأما ما ذكرته في شأن استنفار القبائل للجهاد، فقد كتب مولانا نصره الله لجميع القبائل الجبلية حتى أحواز فاس (...) ولم يقصر أيده الله في وعظهم وتحريضهم على الجهاد (...). وأما ما ذكرته في شأن الكافر وحصره الداخل للمراسي الثلاث، فقد أعلمنا به سيدنا (...)»، محفظات تطوان، (م.و.م)، انظر أيضا رسالتي السلطان إلى محمد الزبدي 15ـ17 ربيع الثاني 11/1276ـ13 نونبر 1859؛ ثم رسائل الطيب بن اليماني إلى محمد الزبدي المؤرخة في 21 ربيع الثاني 17/1276 نونبر 1859، و24 ربيع الثاني/20 نونبر 1859، و3 جمادى الأولى 28/1276 نونبر 1859. وكلها في محفظات تطوان، (م.و.م) وفيها تفاصيل عن المواجهة مع الإسبانيين.

رجال الدين أعمال الجيوش الإسبانية[146]. ولخص بيوكنان درجة التعصب التي عاشتها إسبانيا وقتئذ في قوله :

(...) لو افترضنا أن ثلاثمائة ألف من الجنود الفرنسيين قد كانوا على استعداد للنزول من جبال البرانس للزحف على مدريد، لكان من غير الممكن القيام بأكثر من ذلك لإذكاء الحماس الشعبي لمواجهة المحتلين (...)[147].

وتوالت الاستعدادات من الجانب الإسباني بشكل جاد، فعين المارشال أودنيل قائدا عاما لجيوش إفريقيا، ووجهت وزارة الخارجية الإسبانية مذكرة إلى المفوضيات الإسبانية في الخارج، شرحت فيها ــ وبطريقتها الخاصة ــ الظروف العامة التي أحاطت بإعلان الحرب على المغرب. فادعت فيها أنها بذلت جهودا لتجنب الحرب، وحملت كامل المسؤوليات في اندلاعها للمغرب، مقدمة بادعاءاتها تلك صورة غير حقيقية لواقع الأمور[148].

وفي ذلك الظرف الدقيق، وقعت مناوشات بين قبائل المغرب الشرقي والجيوش الفرنسية، فوصلت أخبار إلى مدريد يوم 31 أكتوبر عن تحقيق الفرنسيين لأول انتصار لهم على المغاربة، يوم 26 أكتوبر[149]. وحين علم دراموند هاي بتلك الأخبار، بعث أخاه جيمس دراموند هاي إلى الخطيب، ليقرأ عليه مقتطفات من جريدة **جبرلتار كرونكل** (Gibraltar Chronicle)، ويذكره بنصيحة سبق أن أسداها له في إحدى المناسبات، والتي نصت على أن «(...) يحجم السلطان عن مهاجمة الجيوش الفرنسية التي قد تكتسح الحدود المغربية إلا في حالة زحف الفرنسيين على مكناس أو فاس (...)»[150]. وبما أن الخطيب لم تصله أي أخبار عن تلك المناوشات، بعث رقّاصاً إلى السلطان ليطلعه على تلك الأخبار وعلى نصائح دراموند هاي في موضوعها. وفي الصحيفة نفسها، وردت أخبار عن تنازل إسبانيا عن جزر كبدانة

---

(146) الرسالة 81 من مجموعة (840)، سرية من دراموند هاي إلى راسل، مدريد، 3 نونبر 1859.

(147) الرسالة 82 من المجموعة نفسها، من بيوكنان إلى راسل، مدريد، 6 نونبر 1859؛ ثم الرسالة 87 من بيوكنان إلى راسل، مدريد، 10 نونبر 1859.

(148) رسالة دورية وجهها كويانتيس إلى المفوضيات الإسبانية في الخارج بتاريخ 29 أكتوبر 1859، داود، **م.س**، ج 4، ص. 94–97، 97–101.

(149) الملحق 2 بالرسالة 84 من مجموعة (840)، وهو مقتطفات من عدد 4 نونبر 1859 لجريدة **جبرلتار كرونكل** .

(150) الرسالة 84 من مجموعة (840)، خصوصية، من دراموند هاي إلى هاموند، طنجة، 6 نونبر 1859.

التي كانت تحتلها لصالح فرنسا حتى تتخذها مستودعاً[151]. ونظر دراموند هاي إلى تزامن العمليات الفرنسية على الحدود الجزائرية، مع اقتراب بداية الحرب المغربية ـ الإسبانية، بشكوك كبيرة، فاعتبر التجمع الكبير للجيوش الفرنسية على الحدود، قد تجاوز كثيراً، من حيث العدد، ما هو ضروري لمعاقبة القبائل المتاخمة. ولم يستبعد نتيجة ذلك، لو طالت مدة الحرب بين المغرب وإسبانيا، أن تغير فرنسا رأيها وتقوم باحتلال كامل للمغرب[152]. وأمام استمرار إسبانيا في استعداداتها للحرب، صرح اللورد راسل بما يلي :

(...) ليس أمامنا شيء يمكن القيام به الآن. وعلينا أن نلتزم الهدوء، لأننا حصلنا على الضمانات التي رغبنا فيها. وإذا كانت لإسبانيا حاجة للقيام بحرب مع المغرب، فلندعها حتى تشبع رغبتها (...)[153].

غير أن الأيام القليلة التي سبقت بداية الحرب شهدت توترا إنجليزيا ـ إسبانيا بعد نشر بعض الصحف[154] البريطانية مقالات تحدثت فيها عن دور الحكومة الفرنسية في الدفع بإسبانيا إلى إعلان الحرب على المغرب ووعودها إياها بمنحها كل المساندة أثناء قيامها بذلك. وأثار نشر تلك المقالات استياءا عميقا، ونقاشات حادة على أعمدة الجرائد الإسبانية وصفحاتها، كما أثار ذلك مخاوف المخزن إثارة كبيرة[155].

ومن جهة أخرى، نشرت جريدة **جبرلتار كرونكل** نسخا للمراسلات المتبادلة بين محمد الخطيب وديلبايي أثناء المفاوضات التي سبقت قطع العلاقات بين

---

(151) الملحق 1 بالرسالة 84 من المجموعة نفسها، مقتطفات من الجريدة سابقة الذكر بتاريخ 6 نونبر 1859.

(152) الرسالة 84 من مجموعة (840) سابقة الذكر.

(153) الرسالة 88 من مجموعة (840)، من اللورد راسل إلى بيوكنان، لندن، وزارة الخارجية، 16 نونبر 1859.

(154) ويتعلق الأمر بصحيفتي **مونينغ هيرالد والتايمز** (**Morning Herald, Times**)، على وجه الخصوص.

(155) الرسالة 89 من مجموعة (840)، من بيوكنان إلى راسل، مدريد، 10 نونبر 1859؛ رسالة السلطان إلى محمد الزبدي، 15 ربيع الثاني 11/1276 نونبر 1859 : «(...) وذكرت أن الأخبار تواترت عليكم من جبل طارق بما حصل للكافر الصبنيولي دمره الله من الرعب والفشل لما رءا ما عليه المسلمون من الضبط والإستعداد والقيام بأمور الجهاد. وتبين كذبه وفجوره فيما كان زعمه من أن جنس الفرنصيص وعده بالأخذ بيده فيما يحتاجه، وأن نائب الفرنصيص ورد عليه الكتب من دولتهم بتكذيب الكافر الصبنيولي والتبري من إعانته وإمداده (...)»، محفظات تطوان، (م.و.م).

المغرب وإسبانيا، فتناقلتها بعض الصحف الإسبانية، فأحس بعض أنصار الحكومة الإسبانية ومؤيِّديها بالأسف العميق بعد قراءتهم المتمعنة لتلك المراسلات. كما جعلت الجمهور الذي اطلع عليها يكتشف أن الحرب قامت لأسباب لا يمكن الدفاع عنها[156]. واحتج وزير الخارجية الإسباني على أن النشر المبكر لتلك المراسلات الدبلوماسية بين الحكومتين البريطانية والإسبانية بتاريخ 8 نونبر 1859 في جريدة **لندن كَازيت** (London Gazette) خلق عند الحكومة الإسبانية نوعا من الحيرة والحرج، خاصة بعد الِانتقادات الإضافية التي وردت في الصحافة الفرنسية. ورد بيوكنان على احتجاجات وزير الخارجية الإسباني بما يأتي :

> (...) إن وزارة الخارجية البريطانية لم تنشر إلا ما كان ضروريا لإقناع الرأي العام البريطاني بطبيعة الضمانات التي حصلت عليها، لتأمين حرية الملاحة في مضيق جبل طارق (...). وإذا كانت المراسلات المنشورة قد جعلت الحكومة الإسبانية في وضعية سيئة، فإن ذلك يعود أساسا إلى غياب الصراحة عندها، وإلى محاولة حماية نفسها من انتقادات خصومها السياسيين، دون أن تأخذ بعين الِاعتبار المسؤوليات البرلمانية للحكومة البريطانية (...)[157].

كان لهذه الأمور أثر واضح على الوضع الداخلي في إسبانيا قبيل بداية الِاقتتال. إذ تبخرت الوعود التي تقدمت بها بعض الجهات لتوفير الدعم المادي والمعنوي للحملة العسكرية. كما ساد شعور بعدم الرضا في جميع الأوساط إزاء سياسة الحكومة الإسبانية. ومع ذلك، تغلبت الحكومة على تلك المشاكل التي لم تكن لتثنيها عن عزمها التوسعي، فتحركت الجيوش الإسبانية بقيادة أودنيل، والجيوش المغربية بإمكاناتها البسيطة، تحت قيادة مولاي العباس، وانتهت المعارك باحتلال إسباني لمدينة تطوان، بالرغم من المقاومة البطولية للمغاربة[158]. وانتهت بذلك مرحلة هامة من

(156) الرسالة 90 من مجموعة (840)، من بيوكنان إلى راسل، مدريد، 10 نونبر 1859.

(157) الرسالة 93 من مجموعة (840)، سرية من بيوكنان إلى كويانتيس، مدريد، 15 نونبر 1859.

(158) انظر الهامش رقم (145)، وكان دراموند هاي يتعاون مع رجال المخزن أيام الحرب، فيقدم مقترحات تكتيكية لمواجهة الإسبانيين تارة، ويقدم لهم معلومات عن تحركات الإسبانيين تارة أخرى. رسالة السلطان إلى محمد الزبدي بتاريخ 15 ربيع الثاني 11/1276 نونبر 1859 : «(...) وأنه دمره الله وخيب سعيه لما رءا ما عليه الثغور من التحصين طمع في الإتيان لأصيلة لما علم من تفريطها. فوجهتم من ينظر في أمرها بما أشار به عليكم نائب النجليز (...)»، (محفظات تطوان (م.و.م)). وانظر كذلك رسالة بن اليماني إلى محمد الزبدي بتاريخ 3 جمادى الأولى 28/1276 نونبر 1859 جاء فيها : «(...) بعد أن عرفك نائب النجليز بأوصاف البلاد التي خرج بها عدو الله قصمه الله (...)»، محفظات تطوان، (م.و.م).

مواقف بريطانيا من المغرب وإسبانيا، وابتدأت في الوقت نفسه مرحلة أخرى، قامت فيها بريطانيا بالعمل على إنهاء الحرب، والدفع مجددا بالمخزن إلى تقديم التنازلات تلو التنازلات لفائدة إسبانيا أملا في الحفاظ على مصالحها المتوسطية.

رابعا ـ مساهمة بريطانيا في إنهاء حرب تطوان

1 ـ اللقاءات الأولية بين أودنيل ومولاي العباس :

تمكن الإسبان من احتلال تطوان يوم 6 فبراير 1860، بعد أزيد من ثلاثة أشهر من القتال[159]. وكان المارشال أودنيل يفكر في الزحف على طنجة، فتحركت الدبلوماسية البريطانية من جديد على يد كرامبتون (Crampton) ممثلها الجديد في مدريد، ودراموند هاي في طنجة، الذي بدأ يوجه نصائحه إلى مولاي العباس للنظر في إمكانيات عقد الصلح منذ 8 فبراير، فاقترح عليه المبادرة إلى الاِتصال بأودنيل قصد التشاور[160]. وتنفيذا لذلك، التقى مبعوث من مولاي العباس بأودنيل يوم 11 فبراير، فتم تحديد يوم 17 من فبراير لوضع شروط الصلح من الجانب الإسباني. غير أن مولاي العباس بعد اطلاعه على تلك الشروط، رفضها وقال في رسالة إلى السلطان :

> (...) إن ما شرطه (الإسبان) لا يقبل ولو بقي من الإنسان نفسه. وسيدنا يعلم من هذا أن هذا العدو لا زال جادا في العيب (...)[161].

وكانت هناك محاولة ثانية لعقد الصلح، حين التقى مولاي العباس بأودنيل يوم 23 فبراير 1860 ؛ لكنها فشلت بسبب تعنت أودنيل وإصراره على الاِحتفاظ بتطوان[162]، فاستؤنف القتال بين الطرفين. لكن بريطانيا اعترضت على رغبة إسبانيا

(159) داود، **م.س**، ج 4، ص. 206ـ209.

(160) F.O. 174/136، رسالة دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 8 فبراير 1860 جاء فيها :
«(...) نطلب منك أن تكتب في الحين للشريف، وتذكر له من نصحنا، هو أن يبعث ثلاث أناس عقال لكبير الإصبنيول بتطوان بسنجاق أبيض، ويتكلم مع كبيرهم (...) والصلح أولى من طول هذا الشر، إذ عرفت من التجارب أن محلتكم لن تحصل على شيء، وانظر كيف يكون الفصال. وإذا طلب كبيرهم من مولاي العباس الملاقاة في محل وسط، فلا بأس من ذلك (...)».

(161) داود، **م.س**، ج 4، ص. 224ـ225، رسالة مولاي العباس إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بتاريخ 26 رجب 18/1276 فبراير 1860.

(162) داود، **م.س**، ج 4، ص. 232ـ236، رسالتين من الخطيب إلى السلطان؛ الأولى بتاريخ 5 شعبان 27/1276 فبراير 1860؛ والثانية بتاريخ 8 شعبان 1/1276 مارس 1860؛ أيضا الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 97ـ98.

في الاِحتفاظ بتطوان، وقامت في مدريد بتذكير إسبانيا بتعهداتها قبل الحرب[163]. كما استأنف دراموند هاي محاولاته مع الخطيب ومولاي العباس لحملهما على التفاوض مع أودنيل. وحين أعلنت إسبانيا عن رغبتها في التخلي عن تطوان، مقابل تنازل المخزن لها عن منطقة وادي نون في الجنوب المغربي، اعترف الخطيب لدراموند هاي بانعدام الثقة لديه في الإسبانيين، فذكّره بالظروف التي اندلعت فيها الحرب وبالتردد الذي طبع سلوك المكلف بالأعمال الإسباني ديلبابي[164]. وجاء جواب مولاي العباس على دراموند هاي معبرا عن انعدام ثقة المخزن في أقوال الإسبانيين، وعن رفض فكرة استبدال تطوان بوادي نون، فقال :

(...) إذا تكون دولتكم ضامنة لخروج الصبليون من تطوان ويعلمونا بمطالبهم إلينا، يكون في ذلك الكلام. وما هو قانون وجائز بين الأجناس نتأمله في الحين ويكون خيرا (...). وإذا لن تكون دولتكم ضامنة لخروج الصبليون من تطوان، فسوف لن يكون أي فصال، لأننا لم نجد فيهم صدقا في البداية. وأما عن المرسى بوادي نون، فإن سيدنا لم يساعد في ذلك لما فيه من فساد لهذه الإيالة (...) ونذكر لكم سرا بأننا نقدر أن نسلم ما ليس فيه مضرة للإيالة، وليس بمرسى (...) ونحن في يد الله سبحانه. فإذا كان الأمر الذي هو على صواب، فإننا نريد الصلح. وإذا لم يكن على صواب، فسنبقى في الحرب إلى أن لا يبقى الصبليون في أرضنا، أو إلى أن لا يبقى أحد من المسلمين (...)[165].

2 ـ ضغوط بريطانية على المخزن لإيقاف الحرب :

في 9 مارس 1860، توصل دراموند هاي ببرقية من وزارة الخارجية البريطانية، طلبت منه فيها الحكومة معرفة موقف المخزن من مقترحات الصلح الإسبانية، والتي طالبت فيها بالزيادة لها في حدود سبتة وأداء مصاريف الحرب مقابل الجلاء عن تطوان، فحاول إبلاغ ذلك إلى مولاي العباس بواسطة محمد الخطيب، في مناسبات عديدة[166]. لكنه ارتأى أنه من الأفضل الاِجتماع به شخصيا، لينقل إليه وجهة نظر

(163) F.O. 174/79، رسالة الخطيب إلى دراموند هاي، 10 شعبان 3/1276 مارس 1860.

(164) نفسها.

(165) نفسها.

(166) داود، م.س، ج 4، رسالة الخطيب إلى مولاي العباس، 25 شعبان 19/1276 مارس 1860، ص. 248 : «(...) الحاصل يا سيدي شهية الإنجليز (...) يكون الصلح والفصال مع دولة الصبنيول (...)».

الحكومة البريطانية في الموضوع من جهة، وليمارس عليه ضغوطا قوية بدعوى إقناعه بعقد الصلح من جهة ثانية. وقد التقيا في يوم 20 مارس، فقال دراموند هاي في محادثاته مع مولاي العباس إن هناك حالتين محتملتين لابد أن تتحقق إحداهما في إطار النزاع المغربي الإسباني القائم.

فالحالة الأولى المحتملة هي أن تستمر الحرب بين الطرفين، فتنتصر الجيوش المغربية. إلا أن ذلك الإنتصار ـ في نظر دراموند هاي ـ لا يمكن أن يكون حاسما ونهائيا، إذ يمكن أن تتراجع الجيوش الإسبانية إلى مواضعها الخلفية، وتعزز تحصيناتها وترفع من عدد قواتها[167]. وإذا استغرقت الحرب وقتا طويلا، فستكون نتيجة ذلك هي مطالبة الإسبانيين للمغاربة بمزيد من المصاريف بعد نهاية الإقتتال[168]. والإحتمال الثاني ـ في نظر دراموند هاي ـ هو أن ينهزم المغاربة في الفنيدق، وتزحف الجيوش الإسبانية في اتجاه طنجة، في وقت لا يتوفر فيه المقاتلون المغاربة على مقومات الجيش الأوربي المنضبط والمطيع لقادته. وعمد دراموند هاي في حديثه مع مولاي العباس إلى أسلوب الترهيب وتثبيط الهمم، ليدفعه إلى اختيار التفاوض وإنهاء الإقتتال، فقال :

(...) وأنتم في هذا الوقت ليست عندكم حركة ولا علم لتحاصرون مدينة. والشجاعة والزعامة وكثرة الآدمي لا تنفع مع حركة الحرب. ولهذا لابد من التوصل إلى الصلح والصبر على ما كتب الله في هذا الوقت. ثم تقوموا على ساق الجد في المستقبل كبقية الدول، بتوفير الأسلحة وغيرها. وبالصلح وفتح المراسي وتقوية التجارة في كل مواضيع الإيالة، تخلف ما خسر في هذا الوقت بأضعاف مضاعفة. وبهذه المحنة التي وقعت لكم تنهضوا من ضعفكم، وتتقووا بأكثر مما كنتم. وهذه المهانة التي وقعت لكم، وقعت لكبار الأجناس، مثل سلطان إسطمبول ومثل الفرنصيص والروس فتصالحوا وتفاصلوا. وبعد ذلك تقووا أكثر مما كانوا كما هو في علمكم. وحاصل الكلام هو الصبر وتؤدوا المصاريف التي تقدرون عليها لتجعلوا الصلح (...)[169].

(167) F.O. 174/136، من دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 20 مارس 1860.

(168) F.O. 174/136، من دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 10 مارس 1860، حاول دراموند هاي التقليل من أهمية تلك المصاريف، فقال للخطيب : «(...) وأيضا الدراهم ليست هي كل شيء في هذه الدنيا. ولما يكون الصلح بحول الله، يخلف ذلك بأضعاف مضاعفة. وأما الأرض والمدينة، فلن تخلف. والغلب بيد الله وليست بيد العبد، والصلح يرجع بالخير على هذه الإيالة وبالزيادة في القوة والمال (...)».

(169) F.O. 174/136، من دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 20 مارس 1860. وتتضمن الكلام الذي شافه به دراموند هاي مولاي العباس يوم 20 مارس 1860.

وبعد مرور ثلاثة أيام على لقاء مولاي العباس مع دراموند هاي، وقعت معركة واد راس الحاسمة التي رجحت كفة الإسبانيين في الميدان[170]. وفي الوقت نفسه ساد اقتناع لدى الطرفين، بأهمية عقد الصلح[171]. ومما لا شك فيه أن بريطانيا لعبت الدور الأساسي في إقناع المخزن باختيار الصلح، فعُقدت الهدنة يوم 25 مارس 1860[172]، ثم وافق مولاي العباس على عقد معاهدة الصلح في 26 أبريل 1860، بشروط قاسية تضمنت توسيع حدود الحصون الإسبانية في المغرب، وأداء غرامة مالية إلى إسبانيا قدرها عشرون مليون ريال[173].

ولما كانت الغاية هي إيقاف الحرب، فإن مولاي العباس وافق على الشروط الإسبانية دون التأكد من وجود المبلغ المالي المتفق عليه كاملا في خزائن الدولة. وفي بداية الأمر، رفض السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن المصادقة على تلك الشروط إلى أن يتأكد من وجود المال. غير أن إلحاح الإسبانيين وتهديدهم بالعودة إلى القتال اضطره إلى المصادقة قبل التحقق من قدرة الخزينة على الأداء[174]. وحين وجه السلطان أمينه محمد بريشة إلى فاس ومكناس ومراكش لعد المال المحفوظ في الخزائن، تبين أن المجموع لم يكن يتجاوز ثمانية ملايين مثقال من السكة المغربية[175]. ولما حان موعد تسليم الدفعة الأولى في فاتح يوليوز 1860[176]، اقترح المخزن على الإسبانيين أن يتسلموا الثمانية ملايين المتوافرة، مقابل خروجهم من تطوان، على أن يتسلموا المليونين المتبقيين بعد مرور ثلاثة أشهر، لتمكين السلطان من بيع الحبوب الموجودة تحت يد أمنائه[177]. غير أن الإسبانيين رفضوا ذلك الاقتراح وصمموا على الاحتفاظ بالمدينة ضمانة آمنة للحصول على المال[178]. وبدأ الحديث في طنجة عن

(170) داود، **م.س**، ج 4، ص. 251–257؛ الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 98–99.

(171) داود، **م.س**، ج 4، ص. 258، دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 23 مارس 1860.

(172) ابن زيدان، **إتحاف**، ج 3، ص. 439.

(173) ابن زيدان، **م.س**، ج 3، ص. 487؛ داود، **م.س**، ج 4، ص. 281–292.

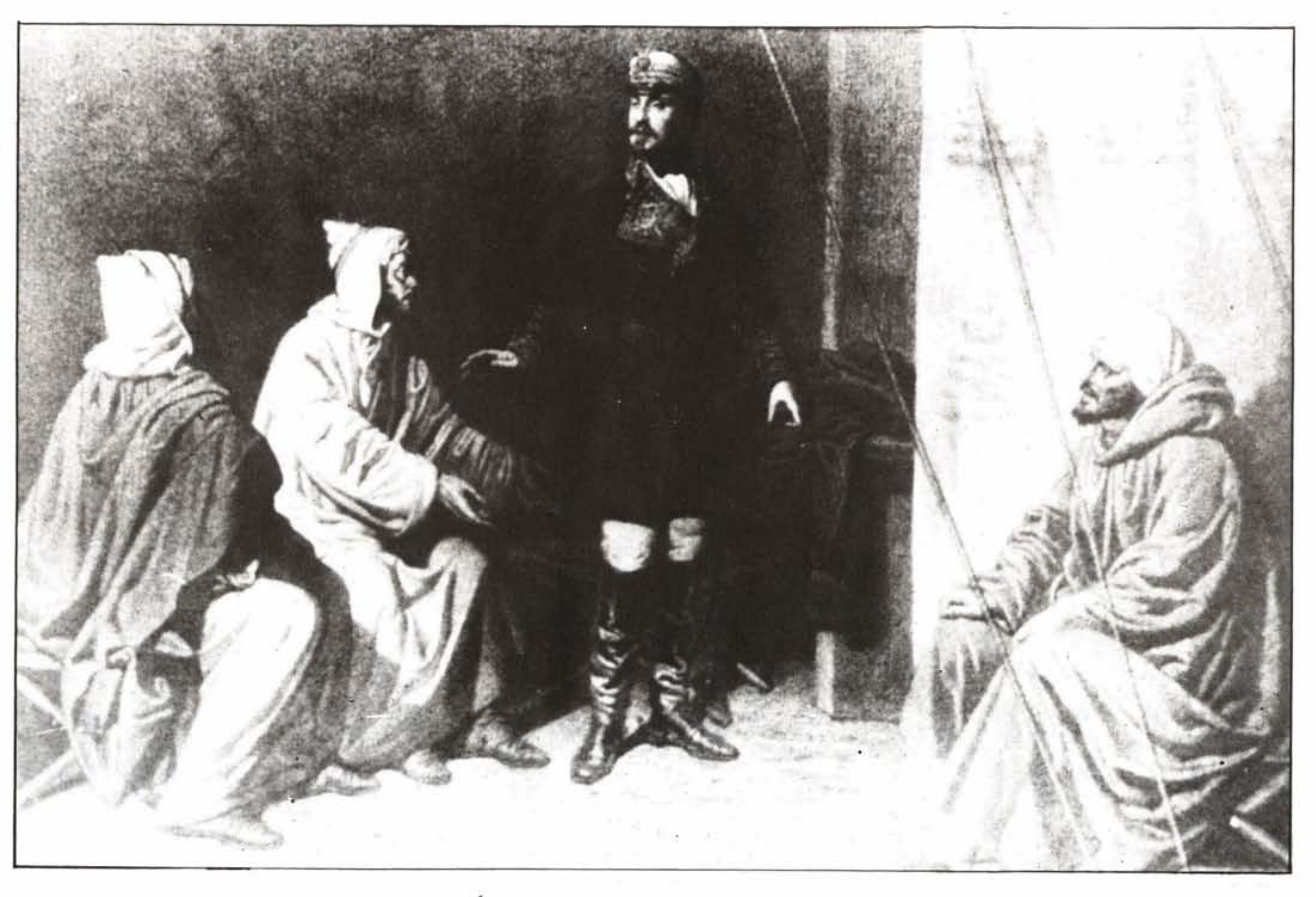
(174) داود، **م.س**، ج 4، رسالة السلطان إلى الخطيب، 27 شوال 18/1276 ماي 1860 :
«(...) فاعلم أن ما فيه مصلحة للمسلمين هو ضالتنا المنشودة، وارتكاب أخف الضررين مطلوب، فلا تبدل السكينة بالفتنة، ولا ما فيه المصلحة بما يؤول للفساد. وعليه فها نحن أمضينا ما عقدتموه معه، وطبعنا ورقة الشروط (...)».

(175) F.O. 174/136، الخطيب إلى ميري إي كولوم، 5 ذي الحجة 24/1276 يونيو 1860.

(176) داود، **م.س**، ج 4، ص. 305.

(177) F.O. 174/136، رسالة الخطيب إلى إي كولوم سابقة الذكر.

(178) Flournoy, **op. cit.**, pp. 204.



مباحثات الهدنة بين مولاي العباس وأودنيل.

احتمال توجيه سفارة مغربية إلى مدريد، فحاول كل من الخطيب ودراموند هاي والمكلف بالأعمال الإسباني الجديد ميري إي كلوم (Merry y Colom) التهييء لها لإنجاحها[179]. وتمكنت تلك السفارة بالفعل من انتزاع موافقة الإسبانيين على الخروج من تطوان بعد قبض نصف المبلغ الإجمالي المتفق عليه[180].

ومع ذلك، فإن مشاكل أخرى ظلت قائمة، منها صعوبة نقل المقادير المالية المتوافرة من المدن الداخلية إلى المراسي[181]، وعدم وجود النصف الإجمالي للغرامة المالية في حوزة المخزن، مما دفع به إلى البحث عن إمكان للتعاقد على سلف من الدول الأجنبية، حتى يفي بالتزاماته ويخلص مدينة تطوان من قبضة الِاحتلال الإسباني.

3 ـ فشل المخزن في التعاقد على سلف من بريطانيا :

بدأ المخزن يفكر في التعاقد على سلف في لندن، منذ شهر أكتوبر سنة 1860[182]. وفوض السلطان أمر القيام بذلك إلى تاجر إنجليزي في جبل طارق يدعى كَلوڤير (Glover)، وإلى تاجر مغربي هو الحاج عبد الكريم بن جلون[183]. وطلب مولاي العباس من دراموند هاي تسهيل مهام المفوضين في بريطانيا، حتى يحصل المراد[184]. غير أن تلك المحاولة تعرضت للفشل لأسباب عديدة، أهمها إصرار أصحاب المال اللندنيين على أن تكون الحكومة البريطانية ضامنة للسلف، لكنها رفضت القيام بذلك واكتفت بأن اقترحت على المخزن فرض اكتتاب على الرعية لجمع

---

(179) F.O. 174/79، رسالة الخطيب إلى دراموند هاي، سرا، 11 صفر 29/1277 غشت 1860.

(180) Miège, op. cit., t2, p. 373.

(181) F.O. 174/79، رسالة مولاي العباس إلى دراموند هاي، 14 جمادى الأولى 28/1277 دجنبر 1860؛ أيضا F.O. 174/136، رسالة دراموند هاي إلى مولاي العباس، 9 يناير 1861.

(182) F.O. 174/136، رسالة دراموند هاي إلى مولاي العباس، طنجة، 15 أكتوبر 1860.

(183) ابن زيدان، م.س، ج 3، ص. 469؛ داود، م.س، ج 5، ص. 132.

(184) F.O. 174/79، رسالة الخطيب إلى دراموند هاي، طنجة، 29 ربيع الأول 15/1277 أكتوبر 1860 :

«(...) وطلب منك مولاي العباس أن توصي عليهم لأهل دولتكم للوقوف معهم. والذين يسلفون المال فلا يخافون من شيء. لأن في شريعتنا كل ما يلتزم به مولانا فهو على الدولة إلى أن يؤدى عن آخره (...) ونحن نبين لكم جميع الأمور سرا بيننا وبينك، لأنك عندنا من أهل المشورة ومن أهل الصدق والنصيحة (...) وسيدنا ليس عنده المال الذي يؤدي به الصبنيول، ولذلك يطلب السلف من تجاركم. إذ نحب حاجة الخير من جنسكم أحسن من غيركم، لأننا نعرف أن دولتكم تتابع الحق معنا ولا تطمع في أرضنا (...)».

المبلغ المطلوب[185]، لكن المخزن رفض في نهاية الأمر ذلك الحل. وبالرغم من الرفض البريطاني، جدد الخطيب طلبه إلى دراموند هاي ليقنع حكومة بلاده لتكون ضامنة للمغرب من أجل التعاقد على سلف في بريطانيا أو لتكون واسطة خير بين المغرب ودولة أخرى حتى يحصل منها على السلف المطلوب[186].

وفي غضون ذلك، تمكن المخزن من أداء قسط من الدفعة الثانية، قدره مليونا ريال، عبر مرسى الصويرة، في ظروف صعبة جداً[187]. ثم طلب مولاي العباس من الحكومة البريطانية، ضمانتها لسلف قيمته ستة ملايين، لكنها ترددت في ذلك مرة أخرى ففشلت المحاولة الأولى، خاصة بعد وفاة كَلوڤير في لندن وعودة بن جلون إلى المغرب دون نتيجة[188].

وفي سنة 1861، أقصي النائب السلطاني محمد الخطيب من منصبه في شهر فبراير، وعين بدلا منه محمد بركَاش[189]. وإن كنا نجهل الأسباب الحقيقية لإقالة الخطيب، فمن المؤكد أن ذلك التغيير لم يكن لينال رضى دراموند هاي لأنه وجد في شخص الخطيب وسيلة طيعة وفعالة في الوقت نفسه، لتمرير كل التعليمات التي كان يتلقاها من حكومته إلى المخزن. وكان على دراموند هاي أن يبذل الكثير من الجهود ليصنع من محمد بركَاش أداة طيعة مماثلة، لكنه فشل فيما يبدو في تحقيق ذلك. وعلى أية حال، وجد النائب السلطاني الجديد نفسه في خضم الأزمة المغربية ـ الإسبانية، وبدأ يحاول جاهدا العثور على مخرج آمن، في ظروف صعبة كثرت فيها هموم المخزن ومشاكله.

4 ـ استبدال تطوان بالصويرة أو العرائش :

إذا كانت بريطانيا قد رفضت تقديم السلف إلى المغرب أو حتى مجرد ضمانته، فإنها لم تتخل عن دور الوساطة بينه وبين إسبانيا. وفي هذا الإطار، أقنعت

---

(185) F.O. 99/100، من دراموند هاي إلى بالمرستون، طنجة، 15 أكتوبر 1860.

(186) F.O. 174/79، من مولاي العباس إلى دراموند هاي، 14 جمادى الأولى 28/1277 دجنبر 1860.

(187) **نفسها**.

(188) Flournoy, op. cit., pp. 204.

(189) ترجمة مركزة لمحمد بركَاش وبقية أفراد أسرته عند : عبد الإلاه الفاسي، **مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1830ـ1912)**، منشورات جمعية رباط الفتح، الرباط، 1996، ص. 234 وما بعدها.

الحكومة البريطانية أودنيل بقبول اقتراح يقضي بخروج الإسبانيين من تطوان مقابل احتلالهم للصويرة، كضمانة لما تبقى من الغرامة الحربية[190]. وعلل دراموند هاي تقديم حكومته لهذا الِاقتراح بالأهمية الِاقتصادية والبشرية لتطوان، لأن بقاء الإسبانيين في تطوان يتطلب منهم حراستها بأزيد من خمس عشرة ألف جندي، مع ما يتطلب الِاعتناء بهم من مصاريف. هذا، علاوة على قرب تطوان من إسبانيا وسهولة تموينها بالعدة والرجال[191].

وتقدم دراموند هاي باقتراح آخر نص على تسليم المغرب لمدينة العرائش مقابل جلاء الإسبانيين عن تطوان. وكانت حجته في ذلك أن القبائل المجاورة للعرائش أكثر هدوءاً من القبائل المجاورة للصويرة[192]. وكانت هذه الِاقتراحات البريطانية تقدم إلى المخزن، مصحوبة بلهجة لا تخلو من التهديد بإمكان استعمال إسبانيا لقوتها العسكرية المتفوقة[193]، حتى يُقنع المخزن بالِاستجابة لتلك المقترحات. ولا شك في أن هذه المقترحات كانت وليدة تخوفات الحكومة البريطانية من احتمال احتفاظ الإسبانيين بالمدينة، فتصبح المصالح المتوسطية لبريطانيا عرضة للتهديد. واتضح ذلك حين اقترح دراموند هاي فكرة استبدال تطوان بالعرائش أو بالصويرة المطلتين على المحيط الأطلسي. غير أن مولاي العباس الذي كان على اتصال مستمر بدراموند هاي رفض تلك المقترحات جملة وتفصيلا لخطورتها، ولم يكلف نفسه عناء إطلاع السلطان عليها، فبقيت الأمور معلقة بين البلدين المتنازعين، وبدأ الحديث مجددا عن مواصلة الحرب.

5 ـ تحركات دبلوماسية في مدريد ومكناس :

تدخلت بريطانيا وقررت استغلال نفوذها القوي عند المخزن لتحريك المفاوضات من جديد بين الطرفين، وتفادي عودتهما إلى تحكيم السلاح. وتدخل زيارة

(190) F.O. 174/136، تذكير من بعض الكلام الذي ذكره منسطر سلطانة اكَرت ابرطن لنائب السلطان السيد محمد بركَاش، 7 يونيو 1861 : «(...) وذكرنا أيضا أن الدواء للألم القبيح لابد أن يكون مرا. لكن الدواء أولى من المرض. وتأملوا في هذا الأمر إذا تقدرون على فعله، فربما فيه النفع (...) وأما ما ذكرناه عن الصويرة، فهو عن أمر دولتنا، وذلك من محبتهم في هذه الإيالة (...)».

(191) **نفسها**.

(192) **نفسها**.

(193) **نفسها** : «(...) ولا يخفى عنكم أنه إذا كانت الفتنة، فالإصبنيول عنده المراكب لمحاصرة المراسي، فتبطل حينئذ التجارة والمستفاد لبيت المال. ويقدر أيضا على هدم المراسي من بعيد بالبونب (...)».

دراموند هاي للسلطان في مكناس في هذا الإطار، إذ حمل معه مقترحات بريطانية لحل الأزمة القائمة. وكشفت تلك الزيارة التي تمت في شهري يوليوز وغشت من سنة 1861، كثيرا من الملابسات التي أحاطت بمساهمة بريطانيا في إنهاء أزمة تطوان.

لاحظت بريطانيا منذ نهاية شهر ماي 1861، أن الإسبانيين بدأوا يجمعون جيوشهم في الجزيرة الخضراء، لأن المغرب لم يسدد مبلغ الغرامة المالية، ولم يعقد اتفاقية تجارية مع إسبانيا كما سبق له أن وعد بذلك(194). ولما حاولت الحكومة البريطانية معرفة نوايا إسبانيا فاستفسرتها هل كانت لها رغبة في السلم أو في الحرب، أجابت بأنها تفضل الصلح إذا كان المغرب مستعدا للوفاء بالشروط المتفق عليها سابقا. وحين اقترحت بريطانيا على إسبانيا وساطتها مع المغرب، اضطرت إلى قبولها ولو بنوع من الِامتعاض.

لكن قبل سفر دراموند هاي إلى مكناس بيوم واحد، وصلت إلى مدريد أخبار أفادت بعزم السلطان على ألاّ يفي بالشروط المتفق عليها إلاّ ما بعد خروج الإسبانيين من تطوان. ودفعت تلك الإشاعات الحكومة البريطانية إلى أمر ممثلها بالتأخر عن السفر إلى مكناس، واستفسار مولاي العباس عن صحة تلك الأخبار. وقرر الإسبانيون من جهتهم مواصلة الحرب، أو إلحاق تطوان إلحاقا تاما ودائما بالممتلكات الإسبانية. وحين التقى دراموند هاي بمولاي العباس، أكد له عدم صحة تلك الإشاعات، فتجدد الِاتصال بين البريطانيين والإسبان وقررت الحكومة الإسبانية إرجاء العودة إلى الحرب إلى أن يرجع دراموند هاي من مكناس، ثم حَمَّل الإسبانيون دراموند هاي رسالة يسلِّمها للسلطان(195).

أ ـ اجتماع دراموند هاي بالسلطان في مكناس :

كان اللقاء بين السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن ودراموند هاي في مكناس يوم 7 يوليوز، فأطلع خلاله السلطان على الغاية من تلك الزيارة. وحاول في الوقت نفسه تذكيره بمشاوراته السابقة مع مولاي العباس، كما استعرض معه الجهود

(194) F.O. 174/136، تقييد الكلام الصادر مشافهة من منسطر سلطانة كَريت ابرطن في ملاقاته مع سلطان مراكش، مكناس، 7 يوليوز 1861. وقد اعتمدنا على هذا التقييد لضبط كل الظروف التي تمت فيها زيارة دراموند هاي لمكناس.

(195) داود، م.س، ج 4، ص. 321.

التي بذلتها الحكومة البريطانية لإقناع الإسبانيين بالخروج من تطوان. وكان أهم شيء ألحت عليه إسبانيا في رسالتها إلى السلطان، هو حصولها على قسط من الغرامة المالية قبل الخروج من تطوان[196].

أما نصيحة الحكومة البريطانية التي حملها معه دراموند هاي إلى مكناس، فهي ألاّ يكون المغرب أول من يبدأ بالعودة إلى الحرب، حتى لا تتهمه إسبانيا بخرق شروط الصلح. ثم أسهب دراموند هاي في الحديث عن التفوق العسكري للإسبان، وعما كان يقابله من ضعف عند المغاربة. وحذر السلطان من عواقب الِاستمرار في الحرب، وما يمكن أن يترتب عليه، من آثار سلبية على مداخيل المغرب وعلى أحواله الِاقتصادية بوجه عام. واختتم دراموند هاي لقاءه الأول مع السلطان بالتأكيد على سحب المغرب لجيوشه وتوجيه سفارة مغربية إلى مدريد للتفاهم مع الإسبانيين[197].

ب ـ اجتماع دراموند هاي بالوزير بن اليماني :

اجتمع دراموند هاي في أواخر يوليوز بأعضاء من الجهاز المخزني المركزي برئاسة الوزير الطيب بن اليماني بوعشرين[198] وبحضور الحاج عبد الرحمن العاجي[199] والأمين المدني بنيس. وراج الحديث عن الإمكانات المتوافرة لأداء الغرامة الإسبانية، فذكّر بن اليماني محادثه دراموند هاي بأن المخزن لا يتوفر على أزيد من مليون ريال، وسأله عن إمكانات مساعدة الحكومة البريطانية للمخزن في التعاقد على سلف قيمته مليون ريال، كما استفسره عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة البريطانية للحيلولة دون الِاستمرار في الحرب لو رفضت الحكومة الإسبانية المقترحات المغربية. وأكد الوزير لدراموند هاي عزم السلطان على مواصلة في الحرب لو ضمَّ الإسبان تطوان إلى ممتلكاتهم.

---

(196) **التقييد سابق الذكر** : «(...) ويلزم علينا الإعلام لسيدنا أن الإصبنيول لن يخرج من تطوان إلا إذا كان طرفا من المال، ولا يقبل مساعدة في ذلك، إذ أنهم يخافون من رعيتهم، وذكروا أنهم يريدون الحرب أولى من الفتنة في بلادهم. (...)».

(197) **التقييد نفسه**، بتاريخ 7 يوليوز 1861.

(198) استمر الطيب بن اليماني بوعشرين صدراً أعظم حتى وفاته سنة 1286هـ/1869.

(199) ارتبطت المفاوضات المتعلقة بالسلف من بريطانيا باسم هذا الرجل الذي نجهل عنه الشيء الكثير، كما ارتبط اسمه ببعض المحاولات الإصلاحية في المغرب تحت إشراف بريطانيا.

وبخصوص السلف، أكد دراموند هاي للوزير المغربي اعتراض البرلمان البريطاني على تقديم الحكومة البريطانية لأي سلف، بل على مجرد ضمانه للمخزن. لكنه كشف النقاب عن رسالة توصل بها من تاجر بريطاني يُدعى فورد (Forde) كان يقيم في أسفي، أعلن فيها استعداده للتعاقد على سلف في بريطانيا بسعر قيمته عشرة في المائة. وسلم دراموند هاي تلك الرسالة إلى الوزير بن اليماني، ورفض أن يتحمل أدنى مسؤولية عن صحة تلك المعلومات، وقال إنه ليس بوسعه أن يتدخل في الموضوع أكثر من ذلك، فألح على أن تتم المراسلات المرتقبة بطريقة مباشرة بين المخزن والتاجر الإنجليزي فورد[200].

استبشر الوزير المغربي خيرا، فأكد رغبة السلطان الصادقة في الوفاء بالتزاماته تجاه إسبانيا. ورحب السلطان بكل مبادرة سواء أكانت من حكومة أجنبية أم كانت من أي تاجر يمكن أن يساعده في الحصول على قرض، حتى ولو تطلب الأمر تحمل تضحيات كبيرة على مستوى الفائدة. وحينئذ طلب الوزير بن اليماني من دراموند هاي أن يتصل بالتاجر فورد، ويحثه على التعجيل بتوجيه اقتراحه إلى المخزن كتابة[201].

وفيما يتعلق بإرسال سفارة مغربية إلى مدريد، لتطلب من الحكومة الإسبانية الموافقة على الاقتراحات المغربية، وتأكيد رغبة السلطان في الوفاء بالتزاماته، والمطالبة بالجلاء عن تطوان عند تسليم المليونين، أشار الوزير المغربي إلى أن السفارة الأولى خيبت ظنون المخزن، بالرغم من الضمانات الشفوية التي تقدم بها ميري إي كلوم للتوصل إلى حل ملائم، فتولدت لدى المخزن ـ نتيجة لذلك ـ تخوفات من تكرار الفشل ثانية، وحصول مهانة إضافية يمكن أن تقلل من هيبة المخزن أمام الرعية، أو أن تدفع بالسلطان إلى إعلان الحرب من جديد. وطلب الوزير بن اليماني من دراموند هاي تقديم ضمانات بموافقة إسبانيا على المقترحات المغربية، وبعدم ردها للسفارة المغربية دون التوصل إلى تسوية. واعتبر تلك الضمانة شرطا تتوقف عليه موافقة المخزن

(200) الرسالة 1 من مجموعة (1030) السرية، من دراموند هاي إلى اللورد راسل، مكناس، 26 يوليوز 1861. وتتضمن مجموعة (1030) كل التفاصيل والمراسلات المتعلقة بتعاقد المغرب على سلف من بريطانيا. وكل نصوصها بالإنجليزية. (**Papers Relating to the Moorish Loan**).

(201) **الرسالة نفسها** ومن المجموعة نفسها.

أو عدم موافقته على توجيه السفارة. فكان جواب دراموند هاي هو أنه لا يستطيع تقديم أي ضمانات لعجزه عن التحكم في تصرفات الحكومة الإسبانية[202].

وأوضح دراموند هاي للوزير المغربي أن حلوله بمكناس كان بقصد إطلاع المخزن على مطالب إسبانيا وحثه على قبولها. وفي حالة عدم قبولها أن ينصح بعدم إيقاف المفاوضات، وتوجيه سفارة لتقترح على الإسبانيين مزيداً من التفاوض على أساس الاِقتراحات نفسها. وفي الوقت نفسه، صرح دراموند هاي لمحادثه أنه ليست لديه تعليمات سرية من الإسبانيين تسمح له بتقديم أي تنازلات. واعترف له أن تخفيض المبلغ المالي المطلوب من أربعة ملايين ونصف إلى ثلاثة ملايين أمر غير وارد إطلاقا ضمن المقترحات الإسبانية. ومع ذلك، استطاع دراموند هاي أن يدرك، من كلام الإسبانيين، أنه إذا اقترح السلطان عليهم مبلغ ثلاثة ملايين وطلب من الحكومة الإسبانية الموافقة عليه، مع الإلحاح على أنه لا يمكنه تقديم المزيد، فمن الممكن أن توافق إسبانيا عليه[203]. ثم خلص دراموند هاي إلى ما يأتي، مخاطبا الوزير بن اليماني :

> (...) وافقوا على الشروط التي أتيتكم بها، وتفاوضوا مباشرة مع الحكومة الإسبانية بواسطة سفارة توجهونها إليهم، إذ بذلك يمكن خروجهم من تطوان. إذا لم تستطيعوا قبول هذه الشروط لأنكم لا تتوفرون على المال وتخشون أداء أقساط إضافية، وخوفا من حدوث تمرد ما، فأرسلوا سفارة إلى مدريد، وآعرضو عليهم وجهة نظر السلطان. حاولوا عرض ما يمكنكم تقديمه، ثم اطلبوا بعبارات صريحة أن تؤخذ اقتراحاتكم بعين الاِعتبار. لا تفرضوا أي شروط ولا تتظاهروا بفرضها، وإنه لمن الممكن ــ بالرغم من أنني لا أستطيع أن أضمن ذلك ــ أن توافق الحكومة الإسبانية على تسوية تمكِّن من تحقيق الهدف المنشود لكلا الحكومتين. أما أن ترفضوا جميع هذه الاِقتراحات، فستكون عاقبتها هي ضم تطوان إلى إسبانيا أو الحرب. وسيترتب على العودة إلى الحرب تخريب هذا البلد، إذ بإمكان الإسبانيين إيقاف كل نشاط تجاري، وتخريب كل مراسيكم، دون أن تكون للمغاربة أي قدرة على الثأر لذلك (...)[204].

---

(202) **نفسها**. هذا، بينما يقول مييج إن السفارة حققت هدفها (Miège, op. cit., t2, p. 373).

(203) **نفسها**.

(204) **نفسها**.

بالرغم من الاِحتياطات التي تقدم بها دراموند هاي إلى محادثيه من رجال المخزن، عن عدم تقديم أي ضمانات تتعلق بموافقة الإسبانيين على المقترحات المغربية، ألح هؤلاء على بذل الحكومة البريطانية لكل ما في وسعها في حالة توجيه سفارة مغربية، والضغط على الحكومة الإسبانية حتى تقبل المقترحات المغربية. ومرة أخرى، اكتفى دراموند هاي بتقديم وعود بأن حكومة بلاده ستقوم بكل ما يمكن أن يتلاءم مع مساعيها الحَميدة، من أجل الوصول إلى تسوية. واعترف بأن حكومته لا يمكنها التحكم في قرارات الحكومة الإسبانية، التي كان من المحتمل جدا أن تعتمد على نصوص معاهداتها السابقة مع المغرب لكي تتراجع إلى الوراء تراجعا مطابقا للقانون. ووعد الوزير بن اليماني محادثه دراموند هاي بأن يبلغ تلك الأفكار إلى علم السلطان، ويساندها مساندة كاملة حتى تحظى بقبوله[205].

وبينما كان دراموند هاي لا يزال في مكناس، وصلته أخبار من السفير البريطاني في مدريد، تؤكد موافقة الإسبانيين على الخروج من تطوان مقابل الحصول على ثلاثة ملايين فقط. كما وعدت الحكومة الإسبانية بحسن استقبال السفارة المغربية، شريطة أن يفوض لها التفويض الكامل لعقد تسوية نهائية. وحين نقل دراموند هاي هذه الأخبار إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن عند اجتماعها يوم 10 غشت 1861، ألح عليه لتوجيه مولاي العباس سفيراً إلى مدريد بناء على الاِعتبارات التالية :

> (...) إنه أفضل من كل أحد، إذ هو مطلع على الفائت والحاضر، ويمضي في المصلحة التي لا يمضيها غيره دون مشورة. وظهر لنا (هاي) أنهم يسهلوا في الأمور على يد مولاي العباس أكثر من غيره (...)[206].

وقبل أن يعود دراموند هاي إلى طنجة[207]، طلب من السلطان أن يبلغ القبائل أخبار اقتراب تحقيق التفاهم مع الإسبانيين لخروجهم من تطوان، وأن السفارة

---

(205) **نفسها.**

(206) F.O. 174/136، تقييد الكلام الذي ذكرنا للجناب الشريف في يوم 10 غشت 1861. كان الإسبانيون يرغبون في ذهاب مولاي العباس سفيراً إلى مدريد، لكنهم امتنعوا عن التصريح بذلك، خشية أن يعتبر السلطان ذلك شرطا الغاية منه إلحاق الإهانة بالمغرب.

(207) هناك تفاصيل إضافية عن مهمة دراموند هاي في مكناس في مذكراته، ص. 213–217، من خلال أربع رسائل وجهها من مكناس إلى والدته، مؤرخة تباعا في 18 و22 و28 و30 يوليوز وخامسة من طنجة بتاريخ 20 غشت 1861. هذا، في حين لا تتحدث الوثائق المغربية – التي أمكننا الاِطلاع عليها لحد الساعة – إطلاقا عن هذه الزيارة ولا عن نتائجها.

المغربية سوف تتجه إلى إسبانيا للغرض نفسه. وفي الوقت الذي تكون فيه السفارة بصدد التفاوض في مدريد، فعلى السلطان أن يوجه عساكره في حرْكة إلى منطقة الحوز لتوطيد الأمن وتحصيل الضرائب[208].

خامسا ـ السفارة المغربية إلى مدريد والسلف الإنجليزي

1 ـ سفارة مولاي العباس إلى مدريد :

عاد دراموند هاي إلى طنجة فتلقى من سفير بريطانيا في مدريد مراسلات، ألحت فيها الحكومة البريطانية على أهمية معالجة أمر السلف قبل توجيه مولاي العباس إلى مدريد[209]. غير أن وصول برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى دراموند هاي أحدث تغييرا في التعليمات الأولى، إذ نصت على توجيه السفارة المغربية على عجل. وكان سبب ذلك التعجيل هو اقتراب تاريخ انعقاد جلسات الكورتيس في شهر أكتوبر، أي أن وقوع التفاهم بين المخزن والحكومة الإسبانية على الخروج من تطوان أصبح أمراً مطلوباً قبل بداية انعقاد اجتماعات الكورتيس. وعلى أثر ذلك، طلب دراموند هاي من مولاي العباس الحصول من السلطان على التفويض الكامل والتوجه في أقرب الآجال، لمباشرة المباحثات في مدريد[210].

تلقى مولاي العباس الأمر السلطاني بالتوجه إلى مدريد في منتصف شهر شتنبر[211]. وقبل انطلاق السفارة يوم 20 من الشهر نفسه، أجرى حديثا طويلا مع دراموند هاي، عبر فيه عن استعداد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن لتقديم كل الضمانات الممكنة إلى المتعاقدين على السلف، وموافقته على أداء فوائد عالية إذا تطلب الأمر ذلك. كما أسر إلى محادثه بكل ما دار بينه وبين النائب القنصلي الإسباني

---

(208) F.O. 174/136، تقييد الكلام، 10 غشت 1861.

(209) F.O. 174/136، دراموند هاي إلى مولاي العباس، طنجة، 24 غشت 1861.

(210) **نفسها**؛ ثم F.O. 174/82، مولاي العباس إلى دراموند هاي، 19 صفر 25/1278 غشت 1861، الرسالة 2 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 27 غشت 1861.

(211) الرسالة 4 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 16 شتنبر 1861؛ الرسالة 5 من المجموعة نفسها من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 26 شتنبر 1861. تكون أعضاء السفارة المغربية من مولاي العباس سفيرا، ومن بنجلون البرنوصي وفرج من مدينة الرباط، بالإضافة إلى عسكري من مرتبة عالية، وقد اتجهوا جميعا على متن فرقاطة إسبانية.

من حديث على إمكان اعتراض الحكومة الإسبانية على تقديم المغرب أيا من مراسيه ضمانة للسلف الإنجليزي المرتقب، إلاّ إذا تعاقد المغرب على سلف يشمل مجموع ما تبقى من الغرامة الإجمالية. وكانت تصريحات ميري إي كلوم كافية لتجعل مولاي العباس يتخوف من إقدامه على ما يمكن أن يؤدي إلى إفشال المفاوضات. ولم يتردد مولاي العباس أثناء حديثه مع دراموند هاي في التعبير له عن تذمره، فنبهه إلى أنه إذا كان سيجد صعوبات واعتراضات قبل الشروع في سفارته، فمن الأفضل ألاّ يذهب إلى مدريد، وإلاّ عادت الأمور إلى ما كانت عليه منذ سنتين[212]. ولم يخف الخليفة السلطاني عن دراموند هاي تخوفاته من إمكان تراجع الإسبانيين عن كل ما سبق أن أكدوه للحكومة البريطانية، خاصة إذا كان المكلف بالشؤون الإسباني تكلم بتلك اللهجة غير الحميمة، بناء على تعليمات من حكومته. وبذلك يمكن أن تصدق الإدعاءات التي كررها الفرنسيون عن إمكان التراجع الإسباني. غير أن دراموند هاي نجح في طمأنة مولاي العباس وبرر تصرفات ميري إي كلوم بأنها لم تكن سوى ردود فعل شخصية ناتجة عن نقل آليات حل المشكل القائم من طنجة إلى العاصمة الإسبانية مدريد[213].

2 ـ السلف الإنجليزي لفائدة المغرب :

اضطرت الحكومة البريطانية إلى أن تعلن في نهاية المطاف عن موافقتها المبدئية على الإشراف على تعاقد المغرب على سلف في بريطانيا. وطلبت من السلطان أن يفوض إلى شخص أمر النيابة عنه في الحصول على سلف قيمته مليون ريال في لندن[214]. واستجاب المخزن المركزي لذلك الإقتراح بسرعة، فحل عبد الرحمن العاجي بطنجة حاملا معه تفويضا من السلطان يخول له الدخول في تسوية مع الإنجليزي فورد أو مع غيره للتعاقد على السلف. ونقل العاجي إلى دراموند هاي رغبة السلطان الأكيدة في عدم إضاعة الوقت لمباشرة السلف، لأن الثلاثة ملايين المطلوبة غير موجودة في يد السلطان، ونجاح مولاي العباس في سفارته إلى مدريد متوقف عليها.

(212) الرسالة 5 من مجموعة (1030)، دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 1861.

(213) **نفسها**.

(214) F.O. 174/136، دراموند هاي إلى مولاي العباس، طنجة 24 غشت 1861؛ الرسالة 2 من مجموعة (1030) من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 27 غشت 1861؛ الرسالة 3 من المجموعة نفسها، من راسل إلى درامنود هاي، لندن، وزارة الخارجية، 13 شتنبر 1861.

وتنفيذا لذلك، تم الإبراق إلى فورد ليصل إلى طنجة في أقرب وقت ممكن[215]. واشترطت الحكومة البريطانية مقابل إشرافها على عملية عقد السلف لفائدة المغرب، أن يقدم لها ما تبقى من نصف مستفاد مرسى الصويرة، ضمانة لتسديد السلف، فأعلن العاجي عن موافقة المخزن، وطلب من دراموند هاي الكتابة إلى حكومته لوضع الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك[216].

وبعد الاتصالات الأولية التي أجراها التاجر فورد مع الرأسماليين الإنجليز في لندن، للتعاقد معهم على سلف لحساب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، ترددوا كثيرا وطلبوا الحصول على بعض الضمانات. وأوضح راسل في رسالة إلى دراموند هاي قائلا :

(...) إن الرأسماليين يفضلون بالطبع ضمانة من الحكومة البريطانية. إلا أن حكومة جلالة الملكة ليس لها أي استعداد لذلك، ولا يمكنها التصرف دون موافقة البرلمان. كما أن تشريعات هذا البلد تعترض بشدة من حيث المبدأ على تقديم ضمانة من ذلك النوع. ولا يمكن الموافقة على ذلك إلا في ظروف خاصة، لا تعتبر موجودة في الحالة الراهنة (...)[217].

وحتى يتسنى إيجاد حل ملائم، اقترح فورد على وزارة الخارجية أن يلتزم السلطان باتفاقية تكون لها صبغة اتفاقية دولية بين المغرب وبريطانيا، تمنح الثقة لأصحاب المال. ويضيف راسل أنه لما كانت الحكومة البريطانية «(...) مهتمة ـ على قدر الإمكان ـ بإخراج السلطان من تلك الصعوبات، فقد قررت الموافقة على الاقتراح الذي تقدم به فورد»[218]. وبناء على ذلك، أرسلت مسودة الاتفاقية المقترحة إلى دراموند هاي مصحوبة بتفويض الحكومة البريطانية الذي يمنحه صلاحية

(215) الرسالة 4 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 16 شتنبر 1861.

(216) F.O. 174/136، رسالة العاجي إلى دراموند هاي، 25 ربيع الأول 30/1278 شتنبر 1861؛ داود، **م.س،** ج 5، ص. 135، رسالة العاجي إلى مولاي العباس، 28 ربيع الأول 3/1278 أكتوبر 1861.

(217) الرسالة 7 من مجموعة (1030)، من راسل إلى دراموند هاي، لندن، وزارة الخارجية، 10 أكتوبر 1861.

(218) **نفسها.**

المشاركة في توقيعها[219]. وفي الوقت نفسه، حمل معه فورد أمرا حكوميا لمؤازرته أثناء التفاوض في طنجة في موضوع السلف[220].

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، طلبت بريطانيا من المخزن التنازل لها عن نصف مستفاد مرسى الصويرة ضمانة لتسديد السلف الإنجليزي، فوافق المخزن على ذلك بالرغم من اعتراضات إسبانيا. كما ترك المخزن للحكومة البريطانية حرية تحرير الِاتفاقية المقترحة في موضوع السلف[221]. غير أن الحكومة البريطانية تراجعت بمحض إرادتها عن ذلك الِاقتراح، وأحدثت فيه تغييرات أساسية دون استشارة العاجي، المفوض السلطاني في مسألة السلف. واكتفت بإبلاغ دراموند هاي ببرقية مؤرخة في 5 أكتوبر بأن نصف مداخيل المراسي المغربية هو المطلوب لضمان السلف الإنجليزي، وليست نسبة 40% فقط من مداخيل مرسى الصويرة[222]. وقد سُطر جميع هذا في نص الِاتفاقية التي أرسلت إلى طنجة لتوقيعها والمصادقة عليها. وحين نقل دراموند هاي مضمون تلك البرقية إلى العاجي، وحاول أن يشرح له وجهة نظر حكومته، رفض الموافقة على ذلك التغيير الذي يتجاوز كل السلط التي خولها له التفويض السلطاني، وألح على أهمية استشارة السلطان. ولما كان الكورتيس الإسباني مقبلا على الِاجتماع، أصبح من المهم عدم إضاعة المزيد من الوقت. ولم يكن الِاتصال بالسلطان عبر المراسلة ممكنا في أقل من أسبوع. كما أن الشروحات المكتوبة في مواضيع يصعب على المخزن فهمها ستكون غير ذات فعالية وغير مقنعة للتفاوض. بناء على كل هذه الِاعتبارات، أشار العاجي إلى أنه سيكون من باب التفضل على المخزن والتكرم عليه لو وافق دراموند هاي على مرافقته بحرا إلى مدينة الرباط، التي وصل السلطان إليها وقتئذ، ثم يشرح له شخصيا مقترحات الحكومة البريطانية، ويطلب منه أيضا منح التفويض الكامل للعاجي لتسوية أمر السلف عند وصول فورد من لندن[223]. ولما كانت وجهات نظر الرجلين متطابقة في الموضوع، أبحرا معا على متن إحدى السفن

(219) الملحق 1 من الرسالة 7 من مجموعة (1030)، وهي مسودة للِاتفاقية المقترحة في موضوع السلف الإنجليزي للمغرب.

(220) الرسالة 6 من مجموعة (1030)، من هاموند إلى دراموند هاي، لندن، وزارة الخارجية، 7 أكتوبر 1861.

(221) انظر الهامش رقم (216).

(222) الملحق 1 بالرسالة 7 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 22 أكتوبر 1861.

(223) **نفسها**.

البريطانية مساء يوم 18 أكتوبر في اتجاه الرباط. وكان اجتماعهما مع السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن يوم 21 من الشهر نفسه[224].

وكشفت تلك الزيارة السريعة إلى الرباط درجة النفوذ الذي أصبح يتمتع به دراموند هاي عند السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن. إذ اقتنع السلطان تحت وطأة الظروف بمقترحات دراموند هاي بسرعة شديدة، وقدم للعاجي التفويض الكامل للتعاقد على السلف[225]. وقال السلطان لدراموند هاي إنه جاء إلى الرباط لمعاقبة بني حسن على تمردهم، وإنه كان عازما على الذهاب إلى مراكش بعد خروج الإسبانيين من تطوان لتحصيل متأخرات الأعشار التي لم تسددها القبائل منذ ثلاث سنوات. وكان يأمل أن يجمع منها أزيد من ثلاثة ملايين. كما عبر السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن عن رغبته في طمأنة الحكومة البريطانية والرأسماليين الإنجليز، ليؤكد لهم أنهم وضعوا ثقتهم في مكانها الصحيح، وأنه سيعمل على كسب المزيد من ثقة أولائك الرأسماليين مستقبلا. وفي المناسبة نفسها أسر القول إلى دراموند هاي بأنه ينوي، إذا توافرت له الإمكانات بعد سنة أو سنتين، أداء ما تبقى من الغرامة الإسبانية، أو التعاقد على سلف من بريطانيا للغرض نفسه، إذا وضع الرأسماليون ثقتهم فيه. ويمكنه بذلك التخلص من الوكلاء الإسبانيين، الذين تخوف كثيرا من إقامتهم في المراسي، للسهر على تحصيل نصف المداخيل الجمركية للمغرب[226].

وبهذا تكون زيارة دراموند هاي والعاجي إلى الرباط قد حققت هدفين اثنين : أولهما، انتزاع التفويض الكامل من السلطان لتميكن العاجي من مباشرة السلف. وثانيهما تقوية نفوذ بريطانيا ومكانتها عند سيدي محمد بن عبد الرحمن في شخص نائبها دراموند هاي[227]، هذا النفوذ الذي ظهرت نتائجه الجلية في السنوات اللاحقة.

حل التاجر الإنجليزي فورد بطنجة يوم 22 أكتوبر 1861، وهو اليوم نفسه الذي عاد فيه دراموند هاي والعاجي من الرباط، فأجرى لقاءات عديدة مع الرجلين.

---

(224) **نفسها**.

(225) **نفسها**.

(226) **نفسها**.

(227) الملحق 5 بالرسالة 12 من مجموعة (1030)، ظهير التفويض الكامل من السلطان إلى عبد الرحمن العاجي بتاريخ 10 ربيع الثاني 16/1278 أكتوبر 1861؛ الظهير نفسه عند محمد داود، **م.س**، ج 5، ص. 132 مع وجود فرق في التاريخ.

واتضح أنه لم يستطع إعطاء معلومات دقيقة للعاجي عن نسبة الفائدة التي يمكن أن يطلبها المتعاقدون، معللا ذلك بالتقلبات التي يمكن أن تشهدها سوق المال اللندنية، ومكتفيا بالإشارة إلى أن تلك النسبة يمكن أن تتراوح ما بين 4 و7%[228]. واعترف العاجي لدراموند هاي بجهله الكبير لتفاصيل تلك الأمور، التي بدت له معقدة ويعسر عليه فهمها. وأكد في الوقت نفسه صعوبة إدماج أي نسبة للفائدة في الاِتفاقية المقترحة. وكان يخشى أن يقترح نسبة مرتفعة فتنجم عنها خسارة للمغرب، أو أن يقترح نسبة منخفضة فتتوقف المفاوضات الجارية للتعاقد على السلف. وبعد مشاورات طويلة مع كل من دراموند هاي وفورد، وتفاديا لإضاعة الوقت بإجراء اتصالات إضافية مع لندن، اتفق الجميع فيما يخص نسبة الفائدة ومقدار المال الواجب تسديده من الدين، على ترك بياض في نص الاِتفاقية، على أساس أن يطلب العاجي من الحكومة البريطانية أن تتفضل بإقحام نسبة الفائدة التي سيعقد السلف على أساسها. واكتفى العاجي بالتأكيد على فورد باستشارة الحكومة البريطانية قبل تحديد نسبة الفائدة، وقبل إبرام اتفاقية التعاقد على السلف[229].

وتفاديا للمجازفة بتجاوز مداخيل الجمارك المغربية، اشترط العاجي نسبة 15% حدّاً أقصى، على أساس أن تتضمن في الوقت نفسه النسبة السنوية على السلف، والنسبة السنوية الواجب تسديدها من الدين. فإذا حدد المتعاقدون نسبة الفائدة السنوية في 5%، سيكون على الحكومة البريطانية إقحامها في الاِتفاقية، وترك 10% المتبقية باعتبارها نسبة لتسديد الدين. وإذا تقرر أن تكون نسبة الفائدة هي 6%، فيجب تحديد نسبة تسديد السلف في 9% ؛ وهكذا، حتى لا يتم تجاوز مقدار 15% في المجموع[230].

وطلب فورد من العاجي أداء واجب السمسرة لصالحه ولصالح المتعاقدين، فأخبره أن العادة في مثل تلك العمليات هي تقديم نسبة 2% لفائدة الوسطاء. وتبين

(228) الرسالة 12 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى العاجي، 24 أكتوبر 1861؛ الملحق 3 بالرسالة 12 من المجموعة نفسها، من العاجي إلى دراموند هاي، 18 ربيع الثاني 23/1278 أكتوبر 1861.

(229) الملحق 3 بالرسالة 12 من مجموعة (1030)، رسالة خصوصية من العاجي إلى فورد، 18 ربيع الثاني 23/1278 أكتوبر 1861؛ أيضا الملحق 2 بالرسالة 12 من مجموعة (1030) من العاجي إلى دراموند هاي في التاريخ نفسه.

(230) الملحق 2 بالرسالة 12 من مجموعة (1030)، من العاجي إلى دراموند هاي، 23 أكتوبر 1861.

للعاجي أن تلك النسبة تعادل مبلغا ضخماً[231]، فتردد في الموافقة عليها، بالرغم من تأكيد فورد أنها تتضمن سمسرته هو أيضا في العملية علاوة على جميع المصاريف. واضطر إلى أن يعلن أمام العاجي ودراموند هاي أنه لن يتقاضى شيئا على الإطلاق إذا اعتبرت الحكومة البريطانية تلك النسبة مرتفعة، فوافق العاجي على ذلك وسلمه على يد دراموند هاي رسالة تخول له حق الحصول على تلك السمسرة، شريطة أن تقدمها إليه الحكومة البريطانية إذا اعتبرتها قانونية، أو تمنعها عنه إذا كانت عكس ذلك[232].

وعلاوة على ذلك، ألح فورد على العاجي بأن يقدم إليه شهادة تثبت القيمة الإجمالية لمعدل المدخول السنوي للتجارة المغربية. وقد مكنه منها النائب القنصلي البريطاني ريد، فتبيَّن وجود ما يكفي من الضمانات لتسديد واجبات السلف[233]. ومع ذلك، لم يخف العاجي على فورد نشاط التهريب في المراسي المغربية، وإمكانية تأثيرها سلبا على مداخيل السلطان[234]. وإرضاء للحكومة البريطانية وللمتعاقدين على السلف، تقرر عدم إصدار الأمر مستقبلا بمنع حركتي الصادرات والواردات المغربية إلى أن يتم التسديد الكامل للسلف. كما ألح فورد على ضرورة أداء الواجبات المتفق عليها إلى الوكلاء البريطانيين بالعملة الأجنبية[235].

وبعد الِاتفاق على هذه الإجراءات، قدم العاجي إلى فورد التفويض السلطاني الكامل الذي يسمح له بالتوقيع على كل السندات وما إليها من الوثائق والمستندات[236]. ثم طلب منه التوجه في أسرع وقت إلى لندن، واشترط عليه أن لا ينهي أمر التعاقد على السلف إلا بعد حصوله على موافقة الحكومة البريطانية. وكان الهدف من إصدار تلك التعليمات المتسمة بالحذر إلى فورد، هو احتياط المخزن من إمكان تراجع الإسبانيين عن الِاقتراحات التي تقدموا بها، بوساطة دراموند هاي،

(231) يصل ذلك المبلغ إلى 8000 جنيه استرليني.

(232) الملحق 4 بالرسالة 12 من مجموعة (1030)، من العاجي إلى فورد، 19 ربيع الثاني 24/1278 أكتوبر 1861.

(233) الملحق 1 بالرسالة 12 من مجموعة (1030)، من ريد إلى العاجي وفورد، طنجة، 23 أكتوبر 1861.

(234) الرسالة 12 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 24 أكتوبر 1861.

(235) **نفسها.**

(236) الملحق 3 بالرسالة 12 من مجموعة (1030)، ظهير التفويض السلطاني للتاجر الإنجليزي فورد؛ ونجده أيضا عند محمد داود، م.س، ج 5، ص. 132. وقد صدر بتاريخ 14 ربيع الثاني 19/1278 1861.

والتي نقلها إلى السلطان عند زيارته إليه في مكناس، تلك الِاقتراحات التي نصت على إعادة تطوان إلى المغرب مقابل أداء مبلغ ثلاثة ملايين ريال[237].

بعث العاجي إلى مولاي العباس الموجود في مدريد رسالة مفصلة أطلعه فيها على نتائج المفاوضات التي أجراها مع فورد[238]. وطلب منه أن يؤكد للحكومة الإسبانية استعداد المغرب لتوقيع اتفاقية الجلاء عن تطوان في اليوم الذي تصل فيه أخبار تؤكد تحقيق التعاقد على السلف، وأن المال أصبح ميسرا. وإذا لم تخلق الحكومة الإسبانية صعوبات جديدة، فسيكون على مولاي العباس أن يتصل بالسفير البريطاني في مدريد، للإبراق إلى الحكومة البريطانية، حتى تأذن بالمباشرة النهائية للسلف. وفي حالة إثارة مصاعب جديدة، سيكون على مولاي العباس أن يخبر السفير نفسه بذلك، ليتم الإبراق إلى بريطانيا لتعليق المفاوضات في موضوع السلف إلى أن يتوصل مولاي العباس إلى تسوية ملائمة مع الحكومة الإسبانية. ويمكن تفسير احتياطات العاجي هذه، بأن المخزن لم تكن له رغبة في الحصول على سلف يستلزم تحمل المغرب فوائد وواجبات مرتفعة، دون تحقيق الغرض. وبناء على طلب من العاجي، قرر فورد، في طريق عودته إلى إنجلترا المرور عبر مدريد للِاتصال هناك بسفير بلاده أو بمولاي العباس، حتى يتأكد من صحة تشبث الإسبانيين بمقترحاتهم فيتابع بقية المراحل للتعاقد على السلف، أو يمتنع عن ذلك[239].

اطلعت الحكومة البريطانية على نص الِاتفاقية، فأعلنت موافقتها على جميع الإجراءات التي تمت إلى ذلك الحين في سبيل مباشرة السلف. واعتبرت شروط الحصول عليه إيجابية جدّاً للمغرب، بما في ذلك نسبة 2% التي طالب بها فورد مقابل خدماته[240]. وقام الوكيل الإنجليزي في لندن بكل ما في وسعه لتشجيع بعض الرأسماليين اللندنيين على المساهمة في مشروع السلف. لكنه أصيب بخيبة كبيرة بعد

---

(237) الملحق 2 بالرسالة 12 من المجموعة نفسها، من العاجي إلى دراموند هاي، 23 أكتوبر 1861.

(238) تم التوقيع في طنجة على الِاتفاقية المتعلقة بالسلف بعد يومين فقط من المناقشات، وحملها فورد معه إلى لندن لإطلاع وزارة الخارجية عليها. نصها الإنجليزي في F.O. 99/102، وفي مجموعة (1030)، الملحق 8 بالرسالة 12.

(239) الرسالة 12 من مجموعة (1030)، دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 24 أكتوبر 1861.

(240) الرسالة 14 من مجموعة (1030)، راسل إلى دراموند هاي، لندن، الخارجية البريطانية، 16 نونبر 1861.

انسحاب أسرة روتشيلد (Rothschild) من العملية، فأثار ذلك قلق المتعاقدين الإنجليز الذين أبدوا شكوكهم في تحقيق النجاح.

ومن جهة أخرى، أخبر فورد اللورد راسل برغبة المتعاقدين على السلف المغربي في نشر تفاصيله للجمهور يوم 26 نونبر 1861، وطلبوا مصادقة وزارة الخارجية البريطانية على مسودة النشرة التمهيدية. ولم يخف فورد عن وزير الخارجية البريطاني أن المتعاقدين الإنجليز يشعرون بأنهم أخذوا على عاتقهم مسؤولية كبيرة، إذ لم يكن بإمكانهم التنبؤ بالكيفية التي قد يستقبل بها الرأي العام البريطاني فكرة تقديم سلف إلى بلد لم يسبق للرأسماليين الإنجليز أن تعاملوا معه من قبل، خاصة وأن الأمر كان يخص بلدا يبحث عن الخروج من ظروف صعبة وخطيرة[241]. واتضح أيضا أن الصيغة التي حررت بها اتفاقية السلف كانت في حاجة إلى تعديل جذري، لأنها لم تكن تتضمن سوى المبلغ المرغوب في استلافه وهو 260.000 £. وفضل المتعاقدون إضافة اتفاقية تكميلية تشمل السلف والفائدة المستحقة من أجله، أي ما قدره 501.176.10 £. وحين عرض فورد ذلك الإقتراح على وزارة الخارجية لم تقدم أي اعتراض، أملا في إزالة كل لبس لفائدة كل الأطراف المعنية[242].

وفي مدريد، توصل مولاي العباس في بداية نونبر إلى اتفاق مع الإسبانيين للجلاء عن تطوان بعد أداء المغرب مبلغ ثلاثة ملايين، على أن تخصم العشرة ملايين المتبقية من مداخيل المراسي المغربية[243]. وطال المقام بمولاي العباس في مدريد، لأن الإسبانيين علقوا خروجهم من تطوان على تعيين الحدود الجديدة لمليلية[244]. وبناء على ذلك، اضطر مولاي العباس إلى توجيه أوامر إلى فورد حتى يوقف الإجراءات

(241) الرسالة 15 من المجموعة نفسها، من فورد إلى راسل، لندن، 25 نونبر 1861. وألحق فورد بالرسالة نفسها مسودة لنشرة مشروع السلف. وتتكون النشرة من أربعة عشر فصلا توضح الهدف من السلف وأشكال تسديده وسعر فائدته، علاوة على الضمانات التي قدمها المخزن لتسديده.

(242) الملحق 1 بالرسالة 18؛ ثم الرسالة 18 من المجموعة نفسها، من فورد إلى راسل، لندن، 27 نونبر 1861.

(243) الرسالة 11 من مجموعة (1030)، راسل إلى دراموند هاي، لندن، الخارجية البريطانية، 2 نونبر 1861؛ F.O. 174/82، رسالة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى دراموند هاي، 29 ربيع الثاني 1278/3 نونبر 1861.

(244) الرسالة 22 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 20 نونبر 1861؛ F.O. 174/82، رسالة السلطان إلى دراموند هاي، 29 جمادى الأولى 1278/2 دجنبر 1861.

التي كانت جارية للتعاقد على السلف[245]. وحصل ذلك في الوقت الذي كان فيه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن العاجي يؤكدان على أهمية الإسراع بالحصول على السلف، وفي وقت كانت فيه ظروف فورد في لندن صعبة جدّاً. وحين اجتمع العاجي بدراموند هاي، أكد له أن مولاي العباس تصرف كذلك خوفا من أن يدفع التوصل إلى اتفاق نهائي في موضوع السلف بالإسبانيين إلى المطالبة بالأداء الفوري لمبلغ الثلاثة ملايين قبل خروجهم من تطوان[246]. ثم وجه العاجي أيضا رسالة إلى فورد أمره فيها بتعليق الإجراءات وانتظار أوامر جديدة من مولاي العباس لاستئنافها. وفي الوقت نفسه طلب منه أن يبقى على استعداد دائم لعقد السلف عندما يتلقى منه أوامر بذلك[247].

وفي بداية دجنبر 1861، عاد مولاي العباس من مدريد، فاجتمع مع دراموند هاي في طنجة، وأوضح له الأسباب التي جعلته يأمر فورد بتعليق السلف إلى ما بعد تسوية مشكلة حدود مليلية. ولم يخف النائب البريطاني عن مولاي العباس إمكان اعتراض المتعاقدين على ذلك الإجراء. كما لم يستبعد اضطرار المتعاقدين نتيجة لذلك التأجيل والتردد الصادرين عن المخزن، إلى الانسحاب من العملية التي دخلوا فيها مع فورد. واعترف مولاي العباس لدراموند هاي بأنه لم يكن على معرفة جيدة بالطرق التي تباشر بها القروض في أوربا[248].

وفي 4 دجنبر 1861، غادر مولاي العباس طنجة مُرْفقاً بمحمد بركَاش وعبد الرحمن العاجي، حاملا معه مسودة الاتفاقية التي أبرمها مع الإسبانيين في مدريد، لمصادقة السلطان عليها[249]. وفي أعقاب ذلك وصل خبر تعليق السلف إلى الخارجية البريطانية، فتم توجيه ثلاث برقيات إلى دراموند هاي، أكدت جميعها على

---

(245) الملحق 1 بالرسالة 22 من مجموعة (1030)، من مولاي العباس إلى دراموند هاي، 11 جمادى الأولى 14/1278 نونبر 1861؛ ويوجد النص العربي الأصلي للرسالة نفسها في مجموعة F.O. 174/82.

(246) F.O. 174/82، رسالة العاجي إلى دراموند هاي، مطلع جمادى الثانية 4/1278 دجنبر 1861.

(247) الرسالة 24 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، سرية، طنجة، 4 دجنبر 1861.

(248) الرسالة 24 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، سرية، طنجة، 4 دجنبر 1861، أيضا رسالة عبد الرحمن العاجي إلى محمد بنيس، 13 جمادى الأولى 16/1278 نونبر 1861، محفظات الترتيب العام، (م. و. م).

(249) الملحق 1 بالرسالة 24 من مجموعة (1030)، من العاجي إلى دراموند هاي، فاتح جمادى الثانية 3/1278 دجنبر 1861.

تعجيل المخزن بإصدار أوامر للتعاقد على السلف[250]. وتنفيذا لذلك، أرسل دراموند هاي نائبه القنصلي كَرين (Green) على عجل، في مركب بريطاني إلى الرباط، وحمله رسائل إلى مولاي العباس، فحل هناك يوم 19 دجنبر، ونقل إلى مولاي العباس نصائح الحكومة البريطانية التي استجيب لها على الفور[251]. ثم عاد العاجي إلى طنجة رفقة كَرين على متن المركب نفسه، حاملا معه نسخ الِاتفاقية الخاصة بالسلف مصادقا عليها. وأبلغ العاجي إلى دراموند هاي اعتذارات المخزن عن التأخير الذي حصل في مباشرة السلف، ذلك التأخير الذي ولد عند الحكومة البريطانية انطباعات غير حسنة. بينما تم الإبراق إلى فورد لإنهاء التعاقد على السلف والحصول على المال في أقرب الآجال[252].

وظهرت صعوبات جديدة في موضوع السلف، إذ حل سميث (Smith)، أحد شركاء فورد، بطنجة يوم 29 دجنبر 1861، فاجتمع بعبد الرحمن العاجي ودراموند هاي في اليوم نفسه[253] وأخبرهما بأن الأوامر التي وجهها مولاي العباس إلى فورد لتأجيل السلف من جهة، واحتمال قطع العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، قد حالا دون التعاقد على السلف. كما أبدى سميث تخوفه من أن لا تصبح العملية ميسرة لو أعلنت الحرب، وفقا للشروط نفسها التي كان قد وقع التعاقد بها من قبل. وأكد سميث استعداده لإخبار فورد بالتعاقد على السلف وفقا لأفضل الشروط الممكنة في ظل التوتر البريطاني ـ الأمريكي القائم[254].

وعند عودة مولاي العباس إلى طنجة، صبيحة يوم 30 دجنبر 1861، حاملا معه مصادقة السلطان على الِاتفاقية الإسبانية والمعاهدة التجارية، نقل إليه دراموند هاي الأخبار الجديدة التي حملها معه سميث إلى طنجة، فأعرب له مولاي العباس عن أسفه لعدم اتباع نصيحته في الموضوع. وتمنى أن يتمكن فورد من التوصل إلى اتفاق من المتعاقدين وفقا للشروط السالفة، خاصة وأن الحاجة لم تكن ملحة

(250) الرسالة 25 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 20 دجنبر 1861؛ والبرقيات الثلاثة مؤرخة تباعا في 4 و14 و15 دجنبر 1861.

(251) داود، **م.س**، ج 5، ص. 138، رسالة دراموند هاي إلى مولاي العباس، طنجة، 17 دجنبر 1861.

(252) F.O. 174/82، من الوزير الطيب بن اليماني إلى دراموند هاي، 16 جمادى الثانية 19/1278 دجنبر 1861؛ والرسالة 25 سابقة الذكر من مجموعة (1030).

(253) الرسالة 26 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 22 دجنبر 1861.

(254) الرسالة 28 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 30 دجنبر 1861.

للحصول على المال، إذ لم يكن من المتوقع معالجة قضية حدود مليلية الشائكة قبل أسبوعين على الأقل[255]. وحين حاول سميث إخبار مولاي العباس بمضمون اتفاقية السلف التكميلية قرر الجميع عدم الموافقة عليها خوفا من التعاقد على السلف بناء على شروط جديدة، يحتمل أن تكون أكثر قساوة من سالفتها، وتم الإجماع على انتظار وصول الأخبار من لندن عن سير المفاوضات[256]. غير أن الأخبار الجديدة كان مصدرها هو السلطان، إذ تبين أن سيدي محمد بن عبد الرحمن تمكن من جمع مليون إضافي من الريال، فوجه أوامره إلى العاجي ليخبر فورد على عجل بتقليص مبلغ السلف إلى 200.000 £[257].

وبالرغم من تأكيد العاجي لدراموند هاي أن السلطان تمكن منذ عودته إلى الرباط من تحصيل مبالغ هامة من متأخرات الضرائب التي كانت على بعض القبائل، فإن النائب البريطاني لم يفته تحذير العاجي، فحمَّل المخزن مسؤوليات ثقيلة، إذا حان موعد أداء الثلاثة ملايين دون أن يكون المبلغ جاهزا[258]. وبوصول هذا الخبر إلى وزارة الخارجية البريطانية، كان فورد قد أنهى كل الإجراءات القانونية للتعاقد على مبلغ 500.000 £، وتعذر بذلك تقليصه وفقا لرغبة المخزن[259]. ولم يبق أمام عبد الرحمن العاجي سوى توقيع النص الخاص باتفاقية السلف التكميلية، ومصادقة السلطان عليه[260].

وإذا كانت الإجراءات الضرورية للحصول على سلف من بريطانيا قد انتهت، فإن صعوبات جديدة بدأت تطرح نفسها. وتتعلق الأولى بتسديد ذلك المبلغ الذي

---

(255) الرسالة 29 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 31 دجنبر 1861.

(256) الرسالة 30 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 3 يناير 1861.

(257) الملحق 2 بالرسالة 31 من مجموعة (1030)، من العاجي إلى فورد، 13 جمادى 14/1278 يناير 1861؛ الملحق 1 بالرسالة 31 من المجموعة نفسها. وهي برقية من العاجي إلى فورد بتاريخ 14 يناير 1862 : «إذا لم يكن قد تم التعاقد بعد على المبلغ الإجمالي للسلف، فإن السلطان يريد منك أن تقترض لحسابه 200.000 جنيه، لأنه ليس في حاجة إلى أزيد من مليون واحد من إنجلترا».

(258) الرسالة 31 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 14 يناير 1862.

(259) الرسالة 32 من المجموعة نفسها، من راسل إلى دراموند هاي، لندن، 23 يناير 1862؛ أيضا الرسالة 33 من المجموعة نفسها من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 16 يناير 1862.

(260) F.O. 174/136، رسالة دراموند هاي إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن، 19 يناير 1862. وفيها إشارة إلى تفاصيل السلف وطرق تسديده؛ انظر أيضا ابن زيدان، م.س، ج 3، ص. 467 وما بعدها.

أرهق الخزينة المغربية إلى جانب ما تبقى من الغرامة الإسبانية، وتتعلق الثانية بتسوية مشكلة حدود مليلية الشائكة.

3 ـ توسيع حدود مليلية لفائدة إسبانيا :

حين علم دراموند هاي بأن إسبانيا قد أكدت على مولاي العباس أثناء وجوده في مدريد على أولوية تعيين حدود جديدة لمليلية قبل الخروج من تطوان، أعرب لوزارة الخارجية البريطانية عن أسفه الشديد، نظرا للصعوبات التي يتوقعها حينما يحين الوقت لتنفيذ شروط ذلك المطلب. وأيضا لمعرفته العميقة بسكان الريف الذين لن يتنازلوا بسهولة عن أي قطعة من الأرض لفائدة الإسبانيين، خاصة إذا علموا أن المخزن لم يتمكن بعد من إخراج الإسبانيين من تطوان. وأكد النائب البريطاني للّورد راسل أن الحل الوحيد الذي كان يمكن توقعه حتى يوافق الريفيون على تسليم الأرض، هو أن يشتريها المخزن من القبائل المستقرة في أحواز مليلية، ثم يرسل مولاي العباس صحبة بعض الشرفاء أو المرابطين، لإقناع القبائل بالموافقة على اقتراحات المخزن[261].

وتنفيذا لذلك، أسرع دراموند هاي بالكتابة إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن، وإلى وزيره الطيب بن اليماني[262]، ليخبرهما بنتائج المفاوضات الجارية في مدريد بحضور مولاي العباس، وليقترح عليهما طريقة عمل لتعيين الحدود الجديدة لمليلية وتسليمها، استجابة للمطالب التي اشترطها الإسبانيون للخروج من تطوان. ونورد هنا مقتطفات من تلك الِاقتراحات كما جاءت في رسالة دراموند هاي إلى السلطان :

(...) على مقتضى مراد سيدنا نشير بما نفهمه في هذا الأمر ليتأمله سيدنا (...) لرشم الحدود الجديدة (...). فعليه إشارتنا ونصحنا هو (...) أن يتوجه مولانا العباس بنفسه للريف عبر البحر. ويحمل معه شيئا من المال ليرضي أرباب الأرض، حتى يخرج الأمر بخير (...). ويكون نزوله بمليلية أو ببني سعيد (...) ومولانا العباس يخاطبهم بالإحسان، ويبين لآل الريف أنهم إذا استجابوا لما يطلبه سيدنا في هذا الأمر فسيسهل رجوع تطوان. إذ هي مدينة كبيرة (...). وتُبين لهم

(261) الرسالة 22 من مجموعة (1030)، دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 20 نونبر 1861.

(262) F.O. 174/136، رسالة دراموند هاي إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن، 26 نونبر 1861؛ ثم رسالة دراموند هاي إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن، 26 نونبر 1861، ثم رسالة دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني بوعشرين، 26 نونبر 1861.

أن مدينة تطوان فيها منفعة كثيرة لآل الريف، وفيها يتجرون؛ ويحملون منها ما يحتاجونه من السلع (...). والظاهر لنا هو أن سيدنا أيده الله يأمر بأداء ثمن الأرض لأربابها، ويأمر أيضا بفعل الإحسان مع كبراء آل الريف من تلك الناحية. ولإعانة مولاي العباس (...) يصحبه سيدي الحاج عبد السلام وسيدي محمد عبد الجبار شرفاء وزان، وأيضا المرابط الخير سيدي محمد الحضري من بني سعيد. ونشير أيضا بأن لا يسافر مولانا العباس في مركب الأصبنيول، لربما يتخيل لآل الريف ويظنوا أن في ذلك غدرا لقصد إبعادهم عن أرضهم (...)[263].

لقيت هذه الِاقتراحات البريطانية القبول الكامل من المخزن المركزي. وتوجه عامل الريف منذ 31 دجنبر 1861 على متن سفينة إسبانية إلى مليلية حتى يهيء الظروف لوضع الحدود الجديدة. أما بقية الأعضاء، فقد تلقوا أوامر بالذهاب إلى مليلية برا[264].

وفي أواخر شهر فبراير 1862، اتضح أن الأمر كان على مستوى كبير من الصعوبة. إذ انتهى نصف مدة الأجل الذي حدده الإسبانيون لتفويت المغرب الحدود الجديدة. وتقدمت الحكومة الإسبانية باحتجاجات متتالية إلى السفير البريطاني في مدريد، خاصة أن حاكم سبتة اتهم أفراد البعثة التي وجهها المخزن إلى أحواز مليلية بأنهم حصلوا من أهل الريف : «(...) على الزيارة ورجعوا، وأنهم أي الموجهين من حضرتنا ـ يقول السلطان ـ لأهل الريف، لم يخاطبوا أرباب الأملاك بثمن أملاكهم، ولم يرضوهم فيها، ولم يفعلوا الإحسان مع أعيانهم (...)»[265]، وفقا لما أشار به دراموند هاي.

ونقل النائب البريطاني إلى السلطان استغراب الحكومة البريطانية من ذلك التأخير الذي لم تستحسنه، وأمرته بالإشارة على السلطان «(...) بأن يدفع لأهل الريف ما يطلبونه من المال عن تلك الأرض (...)»[266].

(263) رسالة دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني سابقة الذكر؛ ثم F.O. 174/79، رسالة السلطان إلى دراموند هاي، 29 جمادى الأولى 1/1278 دجنبر 1861؛ وهي رسالة جوابية.

(264) الرسالة 29 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 31 دجنبر 1861.

(265) F.O. 174/79، ظهير سلطاني من محمد بن عبد الرحمن إلى دراموند هاي، 25 شعبان 25/1278 فبراير 1862.

(266) **نفسها**.

لكن السلطان كذّب تلك الِادعاءات، وأكد أن المبعوثين «(...) لم يقصروا في أمر أرباب البلاد المشار إليها وفي إرضائهم بكل وجه ممكن، وبينوا لهم ذلك أتم بيان، وباشروا كبراءهم واستعانوا عليهم بعقال من قبائل أخرى وذكروهم ووعظوهم، فاعتذروا لهم بأن العامة امتنعت كل الِامتناع عن ذلك. ورأوا منهم من الإباية وعدم الإجابة إلى المطلوب ما قطعوا معه، بأنه إن لم يكن الجد في أمرهم لا يساعدون (...)»[267].

وبالرغم من معرفة السلطان لمتزعمي حركة الرافضين في قلعية[268]، فإنه لم يكن قادرا على توجيه حركة إلى الريف لانشغاله بالقضاء على حَرْكَة الجيلالي الروكَي ومخلفاتها[269]. وكانت بريطانيا تخشى أن تنتهي مدة الأجل المحدد، وتدخل القضية المغربية الإسبانية مجددا في دوامة يصعب الخروج منها. وساور دراموند هاي قلق شديد بعد الجهود المضنية التي بذلتها الأطراف المعنية في كل من مدريد وطنجة. وفي هذا الصدد، تلقى دراموند هاي من حكومته برقية أمرته فيها بالتأكيد على السلطان ليعجل بتسليم حدود مليلية الجديدة، وفقا للمقترحات الثلاثة الآتية : أن يُسمح للنواب الإسبانيين بالجلوس حينا في المراسي، وأن يعلن السلطان تسليمه للحدود، تطبيقا لما ورد في الِاتفاقية، ويدخل الجيش الإسباني إلى الحدود الجديدة ويبعد منها أهل الريف بالقوة، وأخيراً أن يخرج الإسبانيون في اليوم نفسه الذي تدخل فيه عساكرهم حدود مليلية، وتُدفع الثلاثة ملايين أثناء خروجهم من تطوان، فترشم الحدود بعد ذلك من طرف مهندسين مغاربة وإسبان[270].

كانت بريطانيا تعتقد أن تلك هي الخطة الوحيدة التي كان لابد من تنفيذها لتفادي فوات الأجل وحدوث تعقيدات إضافية. ومرة أخرى، لقيت المقترحات البريطانية القبول الكامل من المخزن. وتطبيقا لذلك، أمر سيدي محمد بن عبد الرحمن بتعيين الأمناء من مدينة فاس، فوعد بتوجيههم إلى المراسي المغربية رفقة النواب

(267) **نفسها.**

(268) F.O. 174/79، السلطان إلى دراموند هاي، 26 شعبان 26/1278 فبراير 1862 : «(...) ومما زاد أهل كَلعية امتناعا أمران، أحدهما رجل شيطان فاسد في وسطهم يقال له ابن عبد القادر أغراهم على الِامتناع، ثانيهما شياطين من أهل مليلية حرضوهم على ذلك ولم يقصروا (...)» ؛ أيضا F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى السلطان، 6 مارس 1862.

(269) الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 108–110.

(270) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن، طنجة، 8 مارس 1862.

الإسبانيين. وفي موضوع حدود مليلية، وجه السلطان رسالة إلى مولاي العباس، كلفه فيها بإجراء مزيد من المحادثات مع النائب الإسباني ميري إي كلوم. هذا، في حين رفض الِاقتراح البريطاني ـ الإسباني الذي نص على السماح للجيش الإسباني باختراق حدود مليلية بالقوة، وأعلن عزمه على إرسال محلة سلطانية للحسم في النازلة، تفاديا لاستفحال الأمر[271]. غير أن ذلك الرفض لم يحظ بموافقة الإسبانيين الذين ألحوا بواسطة السفير البريطاني في مدريد، على دخول جيوشهم إلى حدود مليلية قبل 20 مارس 1861، وحصولهم على مبلغ ثلاثة ملايين. كما هددوا بالبقاء في تطوان إلى الأبد بعد فوات الأجل. ونتيجة لذلك، وجه دراموند هاي مراسلة عاجلة إلى السلطان أطلعه فيها على النوايا الإسبانية، وحثه فيها على الرضوخ إلى مطالبها[272].

وفي نهاية الأمر، وجد القلعيون أنفسهم أمام حشود عسكرية، فاضطروا إلى قبول المبلغ المالي، وتخلوا عن أراضيهم لفائدة الإسبانيين[273]. وفي غضون ذلك حصل الإسبانيون على مبلغ ثلاثة ملايين وخرجوا من تطوان يوم الجمعة 2 ماي 1862[274]. وعلى أثر ذلك، بعث السلطان محمد بن عبد الرحمن، رسالة إلى الملكة ڤكتوريا شكرها فيها على وقوف حكومتها إلى جانب المغرب إبَّان أزمة تطوان بقوله :

(271) F.O. 174/79، رسالتان من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى دراموند هاي، الأولى بتاريخ 9 رمضان 10/1278 مارس 1862؛ والثانية بتاريخ 12 رمضان 13/1278 مارس 1862. وجاء فيها : «(...) وذلك، لأنهم إن خرجوا (الإسبانيين) قبل وصول محلتنا يستغيث فساد كَلعية بغيرهم من قبائل الريف وغيرهم، وتتسع دائرة الفتنة، ويعسر ترقيع خرقها. بخلاف إذا بلغت المحلة فلا يقدرون على الِاستغاثة بأحد وهم ومن عداهم من قبائل الريف يضربونهم ولا يستشير الفساد ولا فتنة، بخلاف إذا ما سبقوا ونزلوا في الحدادة (...)»؛ أيضا F.O. 174/79، رسالة الطيب بن اليماني إلى دراموند هاي، 12 رمضان 13/1278 مارس 1862.

(272) داود، **م.س**، ج 5، ص. 122ـ123، رسالة دراموند هاي إلى السلطان، 11 رمضان 12/1278 مارس 1862.

(273) F.O. 174/79، السلطان إلى دراموند هاي، 12 رمضان 13/1278 مارس 1862 : «(...) أما ما كان من أمر الحدود، فإنا أمرنا خديمنا الأمين الطالب محمد بركَاش بدفع ثلاثين ألف ريال لمن يعينه له أخونا الأرضى مولاي العباس حفظه الله ليتوجه بها للريف وتدفع لأرباب البلاد في مقابلة بلادهم (...)».

(274) F.O. 174/79، رسالة العاجي إلى دراموند هاي، 3 ذي القعدة 2/1278 ماي 1862؛ F.O. 174/137، دراموند هاي إلى السلطان، تطوان، 6 ماي 1862؛ F.O. 174/79، السلطان إلى دراموند هاي، 14 ذي القعدة 13/1278 ماي 1862.

(...) فقد بلغنا ما حصل لكم من الفرح والسرور بدخول المسلمين ثغر تطوان (...) مع أنكم أعملتم غاية المجهود في أمرها، ولم تقصروا في مداواة ضرها حتى كمل ما ينبغي بلطفكم وحسن تآلفكم (...).

وأشاد السلطان في الرسالة نفسها إلى ڤكتوريا بالجهود التي بذلها جون دراموند هاي فقال :

(...) وقد باشر ذلك باشدوركم الذي بمدريد والباشدور الذي بطنجة مْسْطَرْ هَيْ، أحسن مباشرة، وما قصروا في الوقوف في ذلك والسعي في الخير بين الدولتين (...)[275].

لقد تحقق الهدف الأساسي للمغرب حين استعاد مدينة تطوان، غير أن الثمن كان غاليا جدا على مستويات عدة[276]. وتهمنا كثيرا الحظوة التي أصبحت لبريطانيا بعد ذلك في شخص نائبها جون دراموند هاي، الذي زادت مكانته تعزيزا في الأوساط المخزنية. كما استفاد الرأسماليون الإنجليز من عملية السلف الذي عقده فورد لحساب السلطان. ولم يترك دراموند هاي فرصة استرجاع المغاربة لتطوان تمر دون أن يحث سيدي محمد بن عبد الرحمن على الشروع في تنفيذ بعض الإصلاحات[277] الإدارية والاقتصادية والعسكرية. ونظرا لأهمية الدعوات والتوجيهات الإصلاحية التي قدمتها بريطانيا إلى المخزن، على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أفردنا لها فصلا كاملا، للكشف عن الدور الذي قامت به بريطانيا في المحاولات الإصلاحية للمخزن أيام سيدي محمد بن عبد الرحمن وخلفه مولاي الحسن، وأيضا للكشف ــ عن قرب ــ عن جوانب جديدة في العلاقات بين المغرب وبريطانيا.

(275) F.O. 174/79، رسالة السلطان إلى الملكة ڤكتوريا، 23 ذي القعدة 22/1278 ماي 1862.

(276) جرمان عياش، «جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860»، في : **دراسات في تاريخ المغرب**، ص. 79ـ120، الدار البيضاء، 1986.

(277) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

الفصل الثالث

المبادلات التجارية بين المغرب وبريطانيا

1876-1856

الفصل الثالث

المبادلات التجارية بين المغرب وبريطانيا

(1876-1856)

بعد أن تمكنت بريطانيا من فرض معاهدة 1856 على المغرب تحت الضغط والتهديد، استجابت الحكومة البريطانية للطلب الذي تقدم به التجار الإنجليز المتعاملون مع المغرب، فعينت نوّاباً قنصليين محترفين في المراسي المغربية. وكانت أول مهمة أسندت إليهم هي تحرير تقارير شاملة عن المناطق الخاضعة لاختصاصاتهم القنصلية. وتميزت تلك التقارير بتباينها، حسب أهمية المنطقة المعنية. فهي طويلة ومفصلة فيما يخص منطقة طنجة والرباط والصويرة، وقصيرة نسبيا فيما يخص بقية المراسي والبوادي المجاورة لها.

أما عن مضامين تلك التقارير، فقد حاول كل النواب القنصليين الِانطلاق من الموقع الجغرافي للمنطقة وتحديد مختلف المظاهر الطبيعية من تضاريس ومناخ وغطاء نباتي؛ ثم الِانتقال بعد ذلك للحديث عن المعطيات البشرية وعلاقاتها بالوسط الطبيعي، مع التمييز بين سكان المدينة والقبائل المجاورة لها، وبين العناصر المسلمة واليهودية والمسيحية. ويأتي الِاهتمام بالجوانب الِاقتصادية في المستوى الثالث، إذ أولت عناية للفلاحة وتقنياتها المستعملة، وأنواع المنتجات المميزة لكل إقليم حسب التربة والمناخ وغير ذلك. ويأتي الحديث بعد ذلك عن الحرف التقليدية وخصوصياتها الإقليمية. وغالبا ما تقدم كل المعطيات سابقة الذكر مدعمة بأرقام إحصائية وجداول ذات أهمية تبرز خصوصيات النقطة المعنية في التقرير[1].

(1) Khalid Ben Srhir, «Une source de l'histoire économique marocaine : les rapports consulaires britanniques», in **Hespéris-Tamuda**, fascicule unique, 1990, pp. 183-190.

أولا ـ الأسس المادية للمبادلات التجارية

سنحاول تقديم الصورة التي رسمها النواب القنصليون البريطانيون اعتمادا على التقارير القنصلية الأولى التي أنجزت في موضوع المراسي المغربية والمناطق المتاخمة لها. وتكتسي تلك الصورة أهميتها في غياب مصادر مغربية في الموضوع نفسه. وقد ارتأينا التمييز في المراسي بين مجموعة شمالية تشمل مراسي طنجة وتطوان والعرائش والرباط، ومجموعة جنوبية ووسطى تشمل مراسي الدار البيضاء والجديدة وأسفي والصويرة.

1 ـ المراسي الشمالية ومؤهلاتها التجارية :

أ ـ مرسى طنجة وأحوازها :

تقع مدينة طنجة[2] على ربوة في النهاية الغربية لخليج شديد الإتساع. وكانت تمتد سلطات باشا طنجة على مساحة تبلغ ألفي ميل مربع[3]، ثلثا هذه المساحة خصبة وصالحة للفلاحة. أما ثلثها الباقي، فيطغى عليه الطابع الجبلي وتكسوه الغابة.

وكان يسكن المدينة في منتصف القرن التاسع عشر، حوالي 8500 نسمة موزعين على 900 من الديار[4]. وأكد النائب القنصلي ريد (Reade) شدة التسامح والرقي الحضاري عند ساكنيها مقارنة مع بقية المدن المغربية. أما مجموع سكان إيالة طنجة، فيقدره التقرير نفسه الذي أنجزه ريد سنة 1857 بحوالي مائتي ألف نسمة[5]. وكان أغلب هؤلاء السكان يكرسون حياتهم للزراعة وتربية الماشية[6]. هذا، في حين لم

---

(2) خالد بن الصغير، «الحركة التجارية في مرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، ضمن: **طنجة في التاريخ المعاصر (1800–1956)**، الرباط، 1991، ص. 79–97؛ F.O. 99/77، تقرير النائب القنصلي ريد (Reade)، طنجة، 1 يناير 1857.

(3) كانت قبائل الأنجرة وواد راس وبني مصور وجبل الحبيب وعماز بالإضافة إلى مدينة أصيلا تخضع كلها لباشوية طنجة.

(4) كان سكان طنجة موزعين كالآتي : 6000 من المغاربة المسلمين و2200 من المغاربة اليهود و330 من المسيحيين. ويشير ريد في التقرير أعلاه إلى أن المفوضيات الأجنبية والقنصليات بالإضافة إلى اثني عشر سكنا كانت في ملكية «الخاصة»، هي التي كانت تتميز بكبرها واتساعها، في حين كانت مظاهر الفقر تغلب على أغلبية الديار.

(5) كانوا موزعين حسب النسب الآتية : البربر 1%، والعرب 12%، ثم المنحدرون من الأندلس 76%.

(6) يشير ريد إلى أن بادية طنجة قد عرفت تراجعاً على مستوى إنتاجها الفلاحي، إذ اضطرت في خمسينيات القرن التاسع عشر إلى جلب القمح من جهة أخرى لسد حاجيات سكانها الذين كانوا مهددين بالمجاعة.

تكن المنتجات الحرفية تحتل إلا مكانة ثانوية، وتشمل الصناعات الصوفية وأعمال الدباغة والفخار.

وعلى المستوى التجاري، كانت طنجة وباديتها تعتمد أساسا على مبادلاتها مع جبل طارق اعتمادا ثابتا مستمرا. وتتكون صادرات طنجة من منتجات فلاحية من أصل نباتي أو حيواني، بينما كانت تشمل المواد المستوردة مصنوعات قطنية من مختلف الأصناف والحرير، علاوة على الشاي والبن ومواد أخرى.

وكان المرسى يتوفر على إمكاناتٍ وظروف إرساء جيدة، بالرغم من أنه لم يكن عند منتصف القرن التاسع عشر سوى موضعا على الشاطئ يمكن السفن أن ترسو على مياهه في الجهة الغربية للخليج. وكان من الممكن أن تدخل إلى المرسى مراكب مختلفة الأحجام ومتباينة من حيث قدرات حمولاتها في ظروف آمنة طوال أيام السنة. إلا أن هبوب رياح قوية من الشمال الغربي والشرقي غالبا ما كانت تجعل الخليج كثير الهيجان، فتصبح ظروف الشحن والإرساء صعبة خطيرة[7]. وكان المرسى يتوفر أيضا على حاجز جيد لتكسير الأمواج[8]. غير أن انعدام رصيف ممتد في البحر لاستقبال المسافرين وتفريغ البضائع كان سببا في كثير من المتاعب. وتعززت وسائل الِاتصال البحرية بين طنجة وجبل طارق ومرسيليا ووهران، عند منتصف القرن التاسع عشر، بباخرتين فرنسيتين وثالثة بريطانية، كانت تتردد جميعها على طنجة بانتظام مرة أو مرتين كل شهر. أما المراكب التجارية، فقد تزايد ترددها على المرسى تزايدا مستمرا، وخاصة منها المراكب البريطانية[9].

واشتكى ريد في تقريره من وجود حواجز تحول دون تزايد حجم التجارة في طنجة، فذكر منها خضوع مادتي العلق والجلود لنظام الِاحتكار[10]، ثم ارتفاع قيمة

(7) التقرير نفسه.

(8) ويتعلق الأمر ببقايا حاجز قديم خلفه الإنجليز بعد احتلالهم للمدينة. وهو يمتد على مسافة ثلاث مائة ياردة داخل الخليج، يوفر مرفأ جيدا للمراكب المترددة على طنجة وإسبانيا وجبل طارق.

(9) تزايد عدد المراكب البريطانية التي حلت بمرسى طنجة بين سنتي 1852 و1856 من 159 مركب إلى 203.

(10) كان المخزن يبيع حق احتكار بيع الجلود إلى شخص مقابل خمس أوقيات عن كل هندردوايت يقوم بجمعه. وحتى سنة 1856 كان يصدر ما قيمته حوالي 2000 جنيه من طنجة إلى إنجلترا وإرلندة. أما كنطردة العلق، فقد بيعت سنة 1856 بسبعين ألف ريال (حوالي أربعة آلاف جنيه). ويبلغ عدد العلق المصدر من طنجة ما بين 15 و18 مليون علقة في اتجاه فرنسا وإسبانيا.

الرسوم الجمركية التي كانت تتراوح قبل توقيع المعاهدة التجارية مع بريطانيا ما بين 10 و70% من قيمة البضاعة. كما كانت حقوق الإرساء ومصاريفه مرتفعة[11].

ب ـ مرسى تطوان وأحوازها :

تقع مدينة تطوان في الجنوب الغربي لساحل البحر الأبيض المتوسط. ويحد المنطقة الخاضعة لسلطات عامل تطوان واد بوصفيحة من الناحية الغربية. وتمتد من الناحية الشمالية على امتداد حوالي خمسة أميال في اتجاه الرأس الأسود. وتحدها من الناحية الجنوبية مجموعة «الأخماس» بما في ذلك مدينة شفشاون الواقعة على بعد حوالي خمسين ميلا من تطوان. أما من الناحية الجنوبية الشرقية، فتمتد على حوالي أربعين ميلا في اتجاه غمارة[12].

ويذهب جيمس دراموند هاي في حديثه عن سكان المنطقة إلى القول بصعوبة التأكد من عددهم الحقيقي. ومع ذلك فهو يقدرهم بحوالي مائة ألف نسمة. هذا، في حين اعتبر النائب القنصلي كَرين (Green)، في سنة 1865، أن عدد المائة وخمسين ألفا ليس مبالغا فيه، بالرغم من اعتماده في تقديراته تلك أساسا على المعلومات التي حصل عليها من سكان المنطقة أنفسهم وعلى ملاحظاته الشخصية[13]. أما عن سكان المدينة، فإن كَرين قدر عددهم سنة 1864 بثمانية عشر ألف نسمة[14].

وإذا استثنيت السهول المجاورة لتطوان، تظل المنطقة في مجموعها غير ملائمة لمزاولة النشاط الزراعي، وذلك لسيادة التضاريس الصخرية والجبلية. ولذلك تخضع المناطق السهلية لاستغلال مكثف بالمقارنة مع جهات أخرى من المغرب. وتتميز بإنتاجيتها المرتفعة، كما تمثل تربية الماشية النشاط الأساسي لسكان المنطقة[15].

---

(11) **التقرير نفسه**، للقنصل ريد بتاريخ 1 يناير 1857.

(12) F.O. 99/77، تقرير النائب القنصلي جيمس دراموند هاي عن منطقة تطوان ومنتوجاتها الفلاحية بتاريخ 10 فبراير 1857.

(13) تقرير النائب القنصلي كَرين عن تطوان لسنة 1865، منشور ضمن : **الأوراق البرلمانية**.

(14) **التقرير نفسه**. وكان ذلك العدد موزعا كالآتي : 8250 مغربي مسلم و7000 مغربي يهودي و2000 عبد أسود و500 جزائري و250 أوربي.

(15) تقرير جميس دراموند هاي عن سنة 1856 سابق الذكر. وقد أشار فيه إلى أن المدينة عانت سنة 1856 نقصا من الحبوب بسبب الأمطار العنيفة التي أتت على المحاصيل وجلبت أزيد من 100.000 فنيكَة من القمح والشعير إلى مرسى تطوان من مراسي أخرى، نقلت أساسا على متن مراكب بريطانية.

وعلى العكس من ذلك، يحتل النشاط الحرفي مكانة هامة في المدينة وأحوازها. إذ أثار انتباه النائب القنصلي كَرين الاِنتشار الواسع لعدد العاملين في النسيج (اللوحة 1)، ومدى الإتقان الذي كانت تصنع به الأسلحة النارية، التي جعلها في المرتبة الأولى ضمن المنتجات الحرفية[16].

لائحة بعدد النسَّاجين بالمنوالات اليدوية والمشتغلين في تطوان[17]
في مختلف الصناعات النسيجية (اللوحة 1)

الملابس الصوفية الخشنة التي يستعملها المغاربة لباسا خارجيا	225
صناع الحايك والملابس الصوفية البيضاء الشفافة	145
صناع البطانيات أو الأغطية	34
صناع المناديل والملابس القطنية	32
صناع المناديل والملابس المصنوعة من الكتان	30
صناع الأحزمة الصوفية	34
صناع الحرير والأثواب المذهبة (الصقلي)	10
صناع الطرابيش الحريرية	9
صناع مختلف أنواع الحصير	45
المجموع	564

وكانت في المدينة ثلاثة محلات لأعمال الدباغة، يساهم عمالها في تزويد صانعي البلغة[18] التطوانيين بالجلد الضروري على اختلاف ألوانه وأصنافه. وكان أولئك الحرفيون يعملون دون انقطاع، بفضل الإقبال المستمر الذي كانت تعرفه البلغة المغربية في السوق المصرية على وجه الخصوص.

وتقوم التجارة التطوانية على المبادلات مع جبل طارق وسبتة ومنطقة الريف. ويؤكد كَرين على المساهمة الفعالة التي كانت ليهود تطوان في تلك التجارة. ويعلل ذلك بكون جل التجار المسلمين المنحدرين من المدينة من كبار التجار الذين

(16) تقرير النائب القنصلي كَرين لسنة 1865 سابق الذكر؛ ونجد الملاحظة نفسها عند محمد داود في : **تاريخ تطوان**، ج 6، ص. 53.

(17) تقرير كَرين لسنة 1865.

(18) **التقرير نفسه**. وقد أحصى كَرين 103 دباغ و140 صانع بلغة.

يتاجرون في جهات أخرى من المغرب أو في أوربا. هذا، علاوة على أنهم لا ينظرون إلى مدينتهم بصفتها مجالا لممارسة التجارة، بل كانوا يعتبرونها مكاناً للإقامة والإستراحة فقط[19].

وكانت كل التجارة التطوانية تمُرُّ عبر مرسى مارتيل على ضفاف واد بوصفيحة، على بعد خمسة أميال من المدينة. ويمكن المراكب التي كانت حمولتها لا تفوق ثلاثين طنا أن تتجاوز مصب الواد وترسو في مارتيل. أما خليج تطوان، فإنه لم يكن يضمن ظروفا آمنة للإرساء لعدة أسباب[20]. وكانت تنقل السلع الموجهة من المدينة إلى المرسى أو العكس على متن الدواب. وقس على ذلك المنتجات التي كانت تُجلب من المناطق الداخلية إلى تطوان، كالحبوب والصوف والزيت واللوز وشعر الماعز، إذ كانت تُحمل على ظهور الجمال التي كانت تنقل المصنوعات البريطانية إلى الداخل في طريق عودتها[21].

وبلغت قيمة البضائع البريطانية المستوردة إلى تطوان في السنوات الخمس التي تنتهي عام 1855، معدلا سنويا تراوح ما بين 18.000 و20.000 جنيه استرليني. هذا، في حين بلغت قيمة الصادرات إلى الممتلكات البريطانية حوالي 9000 جنيه استرليني[22]. إلا أن السنوات التي تلت الحرب المغربية الإسبانية كانت كارثة على التجارة التطوانية. ويبدو ذلك واضحا من التراجع الذي سجلته أعداد المراكب المترددة على المرسى ومن أحجامها وقيمة حمولاتها. وعلل كَرين انهيار تجارة التصدير بالخلاف الذي قام وقتئذ بين سكان الريف وعاملهم. إذ فرض حصاراً على المنتجات الريفية، وأصدر أوامره بحجز كل المراكب الريفية التي يمكن أن تتردد على مرسى تطوان. وكانت نتيجة ذلك الإجراء، هي قيام تجارة تهريب نشيطة في المواد الغذائية بين سكان الريف ومدينة سبتة[23]. وساهمت عوامل ظرفية أخرى، في حدوث انهيار شمل مختلف المواد التجارية سنة 1864. ويذكر كَرين، من بين ما يذكر قساوة فصل

(19) **المصدر نفسه**، أيضا ميلار – بن الصغير، **م.س**، ص. 50.

(20) تقرير جميس دراموند هاي عن سنة 1856. وهو يشير فيه إلى أن منطقة الإرساء كانت مفتوحة ومعرضة لكل أنواع الرياح، وخاصة الرياح الشرقية التي كانت تشكل خطرا كبيرا على المراكب، مما كان يضطرها إلى اللجوء إلى عرض البحر حتى لا تجنح بسبب الهيجان الناتج عن تلك الرياح.

(21) تقرير كَرين عن سنة 1865 سابق الذكر.

(22) تقرير جيمس دراموند هاي عن سنة 1856.

(23) تقرير كَرين لسنة 1865 عن تطوان.

الشتاء، والحجر الصحي الذي فرض لمدة طويلة على تطوان، نتيجة لانتشار وباء الكوليرا في الدول المجاورة، وأخيرا لسهولة إدخال المنتجات إلى الريف عبر مليلية، مما جعل مدينة تطوان تفقد في الريفيين المستهلك الرئيسي لوارداتها[24].

جـ - مرسى العرائش وباديتها :

تقع العرائش على بعد حوالي خمسين ميلا جنوب رأس سبارتيل. ويغلب على المنطقة المحيطة بها طابع الانبساط من الشمال نحو الجنوب. وتصبح المنطقة جبلية من جهتها الشرقية والجنوبية - الشرقية. ويقدر النائب القنصلي دانكن (Duncan) عدد سكان المنطقة بمائتي ألف نسمة، جلهم من القبائل العربية. هذا، في حين حدد عدد اليهود في ألف وخمسمائة. أما سكان مدينة العرائش نفسها، فلا يتجاوزون حوالي أربعة آلاف نسمة[25].

وتتميز المناطق المجاورة للعرائش بخصوبة تربتها، وبإنتاجها لمواد لا تُزرع في جهات أخرى، كالقطن والتبغ والحرير وقصب السكر والبطاطس، علاوة على كل أنواع الحبوب. ويمكن اعتبار تجارة المنطقة ضعيفة، خاصة وأن المرسى الواقع على ضفاف واد اللوكوس لا يسمح بقبول المراكب التي كانت حمولتها تفوق 200 طن، إذ لا يتجاوز عمق المياه أثناء المد عشرة أقدام[26]. وكانت المنطقة تستورد بعض المواد الغذائية وبعض المصنوعات، بينما كانت تصدر مواد فلاحية. وبعد سنة 1861، سجلت تجارة الواردات انخفاضا تدريجيا. وعلل دانكن ذلك بسببين : أولهما أن البضائع التي كانت تُستورد إلى العرائش لكي يتم تصريفها في ما بعد نحو فاس والمناطق الداخلية، أصبحت تمر من جبل طارق نحو طنجة مباشرة. والسبب الثاني، هو ارتفاع أثمان المنتجات القطنية. وكانت قلة المحاصيل الزراعية سببا في حدوث انخفاض تدريجي للصادرات أيضا[27]. ومع ذلك، فإن التجارة في العرائش لم تعرف المصير نفسه الذي شهدته مدينة تطوان.

---

(24) تقرير كَرين لسنة 1865 عن تطوان.

(25) F.O. 99/77، تقرير النائب القنصلي دانكن عن العرائش، 1 يناير 1857. وكان سكان المدينة موزعين على الشكل الآتي : 40.000 مغربي مسلم و50 يهودي و10 مسيحيين فقط.

(26) **التقرير نفسه**.

(27) تقرير النائب القنصلي دانكن عن تجارة العرائش سنة 1864، وهو منشور ضمن : **الأوراق البرلمانية**.

د ـ مرسى الرباط وباديتها :

يحتل مرسى الرباط وضعا مركزيا في وسط البلاد يؤهله لتقديم امتيازات كبيرة لفائدة النشاط التجاري، ومنها قربه من فاس ومكناس[28]. وقدر عدد سكان الرباط في سنة 1857 بحوالي خمسة وثلاثين ألف نسمة[29]. وكانت سلطة عامل الرباط تمتد لتشمل وقتئذ منطقة الدار البيضاء[30].

وعلى المستوى الفلاحي، كانت كل المزروعات المعروفة في المغرب تنمو في أحواز العدوتين. ويشير النائب القنصلي إلتون (Elton) إلى ضآلة كميات القطن في المنطقة، وإلى عدم ملاءمة التربة لنمو الأرز وشجرة الزيتون. كما سجل غياب إنتاج مادة الحرير بالرغم من وجود شجرة التوت[31].

هذا، في حين تتميز المنتجات الحرفية بجودتها وإتقانها، وخاصة منها صناعة الزرابي. وذلك بالرغم من الظروف الصعبة التي كان يتم فيها الإنتاج، كضعف الرساميل وبساطة الآليات وانخفاض أجور الصناع. إذ كان الحرفيون يستجيبون لحاجياتهم اليومية بصعوبة كبيرة[32].

ولا تصبح ظروف الإرساء جيدة في المرسى إلا بعد تجاوز المراكب مدخل واد أبي رقراق. وتصبح العملية صعبة في بعض الأحيان، مع تباين لتلك الصعوبة حسب فصول السنة. إذ كانت، عند مدخل أبي رقراق، ركامات رملية تغير مواضعها حسب درجات المد والجزر. فأثناء الجزر التام، أي في الربع الأول والثالث من عمر القمر، يصبح عمق المياه أقل من سبعة أقدام. وأثناء حدوث المد الأعلى، أي في أول الشهر القمري أو عند منتصفه، يصل العمق إلى آثني عشر قدما. إلا أن هذا العمق لم يكن

(28) تقرير جيمس دراموند هاي عن الرباط لسنة 1864. وجاء فيه: «(...) لولا الخطورة التي يشكلها مدخل واد أبي رقراق، لأصبحت الرباط مستودعا هاما يمكن أن تتزود منه المدن الداخلية بالسلع الأوربية (...)». ويعني جيمس بالخطورة هنا الرمال التي تكاد تغلق مصب النهر عند اتصاله بالبحر.

(29) تقرير النائب القنصلي إلتون (Elton) عن الرباط لسنة 1857. ويبلغ عدد المغاربة المسلمين حوالي 28000، والمغاربة اليهود حوالي 7000 و10 مسيحيين، في حين كانت سلا تتوفر على 25.000 نسمة من بينهم 5000 يهودي ولم يكن فيها أي مسيحي.

(30) كان عامل الرباط وقتئذ هو عبد السلام السويسي. أما سلا، فكان عاملها هو عبد العزيز محبوبة.

(31) تقرير إلتون سابق الذكر عن الرباط سنة 1857.

(32) تقرير النائب القنصلي جيمس دراموند هاي لسنة 1864 عن الرباط. ويؤكد فيه أن أجرة الحرفي كانت عاجزة عن سد حاجياته اليومية.

موجوداً إلا في القناة التي كانت تخلفها الرمال المتحركة من مواضعها، دون أن يشمل مدخل الواد بكامله. ويجب انتظار حدوث تساقطات غزيرة في المناطق الداخلية، ووصول مياه قوية على شكل تيارات، حتى يصبح مدخل الواد خاليا من الرمال. ومن جهة أخرى، فإن مدخل أبي رقراق يكون خلال فصل الصيف خاليا من الأمواج القوية. إلا أن مغادرة المراكب للمرسى أو دخولها إليه يصبح أمراً مستحيلا في فصل الشتاء بسبب الأمواج القوية(33).

وكان مرسى الرباط يستقبل وارداته الأساسية من فرنسا وبريطانيا(34). وقد سجلت الواردات تقهقرا تدريجيا ما بين سنتي 1862 و1865، خاصة المنسوجات القطنية التي كانت تحتل الصدارة في واردات الرباط من بريطانيا. وعلل جيمس دراموند هاي ذلك الإنهيار بارتفاع أثمان المنسوجات القطنية، وبانهيار المحاصيل الزراعية، وما نتج عنه من إضعاف لقوة السكان الشرائية. كما تبين للتجار أن موظفي المخزن العاملين في جمارك بقية المراسي هم أقل تشددا في مراقبتهم من أمثالهم العاملين في مرسى الرباط، فأصبحوا يفضلون جلب بضائعهم الثمينة عبر مراسيها(35).

أما صادرات الرباط، فكانت وجهتها الأساسية هي جبل طارق ومرسيليا. وتنفرد هذه المدينة الفرنسية بجلبها للصوف غير المغسولة دون غيرها(36). ونظرا للنقص الذي أحدثته الحرب الأمريكية في مادة الصوف غير المغسولة، فقد شُحنت في أواخر سنتي 1863 و1864 نحو جبل طارق ليُعاد تصديرها نحو الولايات المتحدة الأمريكية(37). أما بقية الصادرات، فكانت وجهتها هي جبل طارق. ومن ثَمَّ يُعاد

(33) تقرير إلتون سابق الذكر.

(34) تقرير جيمس دراموند عن الرباط هاي لسنة 1864. وقد جاء فيه أن السكر الإنجليزي مثلا كان يأتي في المرتبة الثالثة بعد السكر الفرنسي والبلجيكي.

(35) تقرير جيمس دراموند هاي عن الرباط لسنة 1865 ؛ وقد أشار فيه إلى أن قيمة الواردات القطنية بلغت سنة 1862 حوالي 73.796 جنيه، وانخفض ذلك الرقم سنة 1864 إلى 45.935 جنيه.

(36) **التقرير نفسه.**

(37) **التقرير نفسه.**

تصدير المصنوعات الصوفية[38] والبلغة[39] إلى الإسكندرية؛ هذا، بينما توجه الصوف المغسولة إلى بريطانيا ومادة الشمع إلى جنوة الإيطالية.

إلا أن سنة 1865 كانت حاسمة للنشاط التجاري في مرسى الرباط، إذ شهدت في تلك السنة انخفاضا واضحا[40]، ساهم فيه الضعف الكبير لمحاصيل الحبوب، واقترن بالنقص الكبير في مادة الصوف التي جزها مربُّو الأغنام[41]. كما بدأت مختلف البضائع تصل من لندن مباشرة في اتجاه مختلف المراسي المغربية بواسطة الباخرات. ونظرا لصعوبة مدخل الواد، فإن ضخامة الباخرات كانت تحول دون دخولها إلى مرسى الرباط. واستمر الإعتماد في نقل البضائع الثقيلة الوزن كالسكر والأدوات المعدنية على المراكب الشراعية، تجنبا للصعوبات التي يخلقها النقل البري. أما المنسوجات القطنية وبعض السلع الخفيفة الوزن، فقد كان من الممكن جلبها إلى الرباط انطلاقا من مراسي أخرى. وتظافرت كل هذه العوامل لتجعل مرسى الرباط يصبح تابعاً للدار البيضاء ويدور في فلكها، وهي المدينة التي بدأت تتزايد أهميتها ازدياداً مُثيراً سنة بعد أخرى[42].

2 ـ المؤهلات التجارية للمراسي الوسطى والجنوبية :

أ ـ مرسى الدار البيضاء وباديتها :

يقع مرسى الدار البيضاء على بعد حوالي اثنين وخمسين ميلا جنوب الرباط[43]. وهو خليج متسع عميق المياه، ويسمح بظروف إرساء جيدة. ويصبح

(38) يشير جيمس دراموند هاي إلى أن صادرات المصنوعات الصوفية تضاعفت ثلاث مرات عما كانت عليه سنة 1862. هذا، في حين سجلت سنة 1864 انخفاضا قيمته 3000 جنيها، بسبب المنع الذي فرض على شراء الصوف في الأسواق الداخلية، وبسبب الإحتفاظ بكميات كبيرة من الصوف من أجل الإستهلاك المحلي وتزويد صناعة الزرابي بالمادة الخام.

(39) يشير التقرير نفسه إلى ارتفاع حجم صادرات البلغة ما بين سنتي 1863 و1864 : في سنة 1863 صُدرت 19.000 زوجة بلغت قيمتها 2475 جنيها، وفي سنة 1864 صُدرت 49.000 زوجة بلغت قيمتها 5203 جنيها.

(40) تراجعت قيمة الصادرات من 72.644 جنيه إلى 46.293 جنيه. وانخفضت الواردات من 72.372 إلى 56.684 جنيه سنة 1865.

(41) تقرير جيمس دراموند هاي لسنة 1865 عن الرباط، ويتحدث فيه عن موت العديد من رؤوس الأغنام نتيجة للأمطار الغزيرة التي تهاطلت في سنتي 1864ـ1865 وأتت على المحاصيل.

(42) **التقرير نفسه.**

(43) يُوجد بين الرباط والدار البيضاء مرسى فضالة، لكنها كانت مغلقة أمام التجارة كما يخبرنا بذلك إلتون في تقريره لسنة 1857 عن الرباط.

مكان الإرساء على بعد ميل ونصف ميل عن البر خلال فصل الصيف، وعلى بعد ميلين ونصف ميل خلال فصل الشتاء. ولم يكن بإمكان المراكب الرسو على مسافة أقرب من ذلك، إذ كان يصعب خروجها من المرسى في حالة هبوب رياح شديدة من الشمال الغربي[44].

ولم يكن عدد السكان يتجاوز حوالي ألف وسبعمائة نسمة فقط في سنة 1857. من بين هؤلاء السكان حوالي مئتين وخمسين يهودياً وأربعة عشر مسيحيا. إلا أن قبيلة أولاد حريز الموجودة في المنطقة الممتدة ما بين واد الشراط والدار البيضاء، كانت تتجاوز سبعة عشر ألف نسمة، علاوة على اليهود الذين كان عددهم مجهولا[45].

وتسود في المنطقة تربة ملائمة لإنتاج مختلف أنواع الحبوب. كما تتميز الماشية بكثرة عددها وبجودة سلالتها[46]. أما النشاط الحرفي، فيظل ضعيفا؛ ويقتصر أساسا على بعض المنتوجات الصوفية كالحايك وبعض أنواع الزرابي رديئة الصنع[47]. وكان مرسى الدار البيضاء يستورد المنسوجات القطنية وبعض الأدوات المنزلية، إلى جانب الشاي والبن والسكر. ونظرا لضعف الإستهلاك المحلي، كانت كل المواد المستوردة تصرف في المناطق الداخلية[48]. إلا أن أهمية مرسى الدار البيضاء كانت تأتي على مستوى الصادرات التي عرفت ابتداء من خمسينيات القرن التاسع عشر، اتجاها تصاعديا، وخاصة مادتي الحبوب والصوف (اللوحة 2).

---

(44) **التقرير نفسه.**

(45) **التقرير نفسه.**

(46) تقرير النائب القنصلي وولردج (Wooldridge) لسنة 1865 عن الرباط، ويشير فيه إلى أهمية زراعة الفول والذرة في المنطقة.

(47) وذلك إذا ما قورنت بجودة الزربية الرباطية المتميزة جدّاً.

(48) تقرير إلتون عن الرباط لسنة 1857، سبق ذكره.

لائحة بمعدل المواد المصدرة من مرسى الدار البيضاء (1852-1856)[49]
(اللوحة 2)

المواد المصدرة	المقاييس	الكميات	القيمة بالجنيه
الصوف غير المغسولة	الهندرنوايت	21 604	45 879
الصوف المغسولة	البالة	1 612	5 461
القمح	الفنيكة	4 440	2 035
الذرة	....	19 500	6 516
الفول	....	4 380	1483
العلك	الهندرنوايت	138	415
الحناء	الرزمة	88	189
نبات الدباغ	الهندرنوايت	560	116
اللوز	الرزمة	31	72
العرعار	القطعة	07 1/2	03
		المجموع	62 169

أما عن السنوات الممتدة حتى سنة 1866، فإن الأهمية التجارية لمرسى الدار البيضاء[50] ما فتئت تتزايد على حساب مرسى الرباط المجاورة له. إذ تحول سريعا إلى مستودع لتزويد كل الحواضر والبوادي المنتشرة إلى حدود فاس. وتزايدت تلك الأهمية على مستوى الصادرات[51] والواردات[52] في الآن نفسه.

(49) تقرير النائب القنصلي وولردج لسنة 1865 سابق الذكر.

(50) **التقرير نفسه.**

(51) **التقرير نفسه.** تميزت صادرات الدار البيضاء من الصوف بعدم الإستقرار؛ ففي سنة 1863 وبالرغم من انخفاض أثمان الصوف في أوربا، فإن صادراتها إلى فرنسا وبريطانيا وأيضا إلى نيويورك وفيلادلفيا تزايدت بمقدار 4000 قنطار عن سنة 1862. وذلك في حين سجلت سنة 1864 تراجعا بسبب الموت الذي حل بالماشية في الفصل الممطر. وفي سنة 1865، ارتفع حجم الصادرات والواردات. انظر تقرير النائب القنصلي دوبوي (Dupuis) عن الدار البيضاء سنة 1869، وهو منشور أيضا ضمن : **الأوراق البرلمانية.**

(52) انظر تقرير وولردج سابق الذكر عن سنة 1865.

ب ـ مرسى الجديدة :

برزت أهمية مرسى الجديدة بفضل تجارة التصدير. وكانت الجديدة قد ظلت خاضعة حتى سنة 1862 لقيادة أزمور[53]. وكان يسكن في المنطقة التي تعتبر أزمور والجديدة أهم مراكزها، حوالي أربعين ألف نسمة، علاوة على حوالي ألفي يهودي موزعين في المناطق الداخلية[54].

وكان المرسى يتمتع بظروف إرساء ملائمة. إلا أن إقدام البحارة الأجانب، وخاصة السردينيين، على التخلص من الأحجار التي كانوا يثقلون بها مراكبهم، جعل عملية الإرساء غير آمنة. وكان المرفأ يتسع لرسو عشرين مركبا على بعد ميل ونصف من البر، في عمق يتراوح ما بين خمس وسبع قامات[55].

ويغلب على المنطقة الطابع الصخري. ومع ذلك، كانت تولي اهتماما واضحا لزراعة كل أصناف الحبوب[56]. وكان يخصص جزء منها للاستهلاك المحلي ويوجه الباقي إلى التصدير. بل إن تطور مرسى الجديدة ارتبط ارتباطا وثيقا بصادرات الحبوب (اللوحة 3)، إذ شهدت حركة المبادلات اتجاها تصاعديا لم يتراجع إلا مع بداية سنة 1863[57].

وانخفضت الواردات في مرسى الجديدة سنة 1864 بسبب ارتفاع أثمنة المنسوجات القطنية في أوربا بفعل الحرب الأمريكية، وبسبب انخفاض محاصيل الحبوب سنتي 1863 و1864. وذلك، في حين سجلت سنة 1865 تزايدا في حجم

---

(53) أحدث ذلك التغيير بناء على اقتراح قدمه دراموند هاي إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن في إطار الإصلاح الإداري لأمناء المراسي سنة 1862. انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(54) F.O. 99/77، تقرير النائب القنصلي ردمان (Redman) لسنة 1855 عن الجديدة. ويقدر عدد سكان الجديدة وأزمور كالآتي : في الجديدة حوالي 1454 : من بينهم 960 مغربي مسلم و960 مغربي يهودي و44 مسيحي. وفي أزمور حوالي 6000، من بينهم 5000 مغربي مسلم و1000 يهودي.

(55) **التقرير نفسه.**

(56) يؤكد ردمان جودة محاصيل الحبوب والقطاني. إلا أنه لا يرى أن المنطقة صالحة لنمو أشجار التوت والزيتون أو الأرز، لكنها قد تصلح لإنتاج القطن.

(57) **التقرير نفسه.**

صادرات الجديدة من الحبوب[58]، بفضل المحصول الجيد لتلك السنة. وكانت معظم الصادرات والواردات في اتجاه بريطانيا العظمى أو نحو مستعمراتها.

لائحة الصادرات من مرسى الجديدة ما بين 1851 و1855[59] (اللوحة 3)

المواد المصدرة	المقاييس	1851	1852	1853	1854	1855
الحبوب	الفنيكة	6435	14.560	150.508	305.271	642.930
الصوف	البالة	4968	4748	3231	2282	6410
الجلود	....	1872	95	74	20	
جلد الغنم	....	270	195	148		16
جلد الماعز	....	59	9			
الشمع	رزمة	69	36	107	100	
العلك	....	249	473	93		
اللوز	....	7			190	200
الزوان	....				50	25

جـ ـ مرسى أسفي :

استفاد مرسى أسفي من قربه من مدينة مراكش ومن موقعه في وسط عبدة[60]، وهو لا يختلف من حيث ظروفه الطبيعية والبشرية عن الجديدة. وكانت زراعة الحبوب وتربية الماشية النشاط الأساسي للسكان.

ومن المشاكل التي كان يعاني منها المرسى، هبوب رياح قوية في أغلب الأحيان، تجعل الاِتصال مستحيلا بين المراكب والمرسى. وكان ذلك يتسبب في إبقاء المراكب بعيدة عن الساحل أسبوعاً أو أكثر، فانعكس ذلك على مصاريف النقل البحري في

(58) انظر تقرير النائب القنصلي ستوكس (Stokes) عن الجديدة في سنة 1865. ويشير فيه إلى تصدير المقادير الآتية من الحبوب إلى بريطانيا : 13.000 كوارتر من الفول و600 كوارتر من الذرة.

(59) تقرير النائب القنصلي ردمان عن الجديدة سنة 1855، وقد سبق ذكره.

(60) Miège, op. cit., pp. 60-61.

اتجاه أسفي، والتي اعتبرت أغلى بكثير من مصاريف بقية المراسي. وأمام التأخير الذي كان يحصل عند تفريغ المراكب أو شحنها، اضطر المخزن إلى إصدار قانون خاص بمرسى أسفي، لتسوية المشكلة المتعلقة بالمراكب الصغيرة الضرورية لسير الأعمال التجارية، خاصة بعد التزايد المستمر لحركة الملاحة[61].

وأكدت كل التقارير التجارية الموجودة في حوزتنا نسخ منها عن أسفي. أكدت الِاستقلال الذي حققه هذا المرسى؛ إذ تخلص من تبعيته لمرسى الصويرة على مستوى الصادرات والواردات معا. ويعود الفضل في ذلك إلى استقرار دور تجارية بريطانية قوية، كمؤسسة فورد (Ford)، التي كانت تهيمن على نصف قيمة المبادلات[62]. وكانت جل المبادلات تتم مع بريطانيا ومستعمراتها أساسا، كما كانت الدور التجارية تستقبل وارداتها مباشرة، دون الحاجة إلى وساطة الصويرة[63]. إلا أن أهمية أسفي التجارية لم تكن بالقدر الذي يجعلها تتفوق على مرسى الصويرة.

د ـ مرسى الصويرة وباديتها :

تحدث النائب القنصلي كَريس (Grace) عن وضعية الصويرة، فقال :

إن وضعية الصويرة أكثر سوء مما يمكن أن يتصوره الإنسان. إذ ليس هناك ما يمكن أن يشجع التجار على الِاستقرار فيها، باستثناء الِامتيازات التي توفرها للنشاط التجاري، وكون مرساها من أجود المراسي في الإمبراطورية. وتمتد على طول الساحل مساحات شاسعة من الأراضي الرملية الخالية من كل غطاء نباتي. ويسود المنظر الطبيعي نفسه على مسافة عدة أميال، باستثناء بقع محروثة هنا وهناك في وسط الهضاب[64].

(61) F.O. 174/292/21، بيان القانون الجاري في موسوقات المراكب وموضوعاتها بمرسى أسفي، 28 ربيع الثاني 14/1302 فبراير 1885. وهو من إنجاز القبطان محمد بن الحاج عيسى.

(62) سبقت الإشارة إلى علاقة فورد بالمخزن في الفصل الثاني من هذا الكتاب. ويشير كارستنسن (Carstensen) في تقريره عن أسفي لسنة 1864 إلى قوة مؤسسة فورد ونفوذها التجاري في أسفي.

(63) تقرير النائب البريطاني يوناط (Hunot) عن أسفي سنة 1869.

(64) تقرير النائب القنصلي كَريس عن الصويرة والمنطقة المجاورة لها سنة 1856. انظر خالد بن الصغير، «الحركة التجارية في مرسى الصويرة خلال القرن التاسع عشر (1850– 1880)»، ضمن : **الصويرة، الذاكرة، وبصمات الحاضر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكَادير، 1994، الدار البيضاء، ص. 151–164.

أما المدينة فقد بُنيت فوق أراض صخرية على شاطئ البحر. وقدر عدد سكانها بستة عشر ألف نسمة سنة 1856[65]. وكان المرسى يستقبل منتجات متنوعة من المناطق المجاورة له كالشياظمة وحاحا[66] ومراكش[67] وسوس[68].

ويعتبر المرسى من أجود المرافئ على طول الساحل المغربي؛ إذ كان يوفر مجالا صالحا لترسو فيه ما بين عشرين وثلاثين مركبا في عمق يتراوح ما بين قامتين وثلاث قامات ونصف. إلا أن المكان المخصص لعمليات الشحن والتفريغ كان ضيقا[69]. وبالرغم من الطلب المتزايد على منتجات المنطقة، فإن النائب القنصلي البريطاني كَريس أكد أن «(...) تجارة الصويرة لا يمكنها أن تعرف امتدادا متزايدا، إلا في حالة إحداث تغيير كامل في النظام المعمول به لتنفيذ الأعمال التجارية في المرسى(...)»[70].

وانطلاقا من مرسى الصويرة، وبالرغم من بعض مشاكله، يتم «تصدير أحسن ما يُنتجه المغرب جودة وأغلاه ثمنا»[71] من المواد الفلاحية. هذا، في حين كان المرسى نفسه يستقبل المنتوجات القطنية الواردة عليه من مانشستير المدينة الصناعية البريطانية، ثم السكر والشاي والبن وجلود بيونس إيرس والتوابل والعقاقير والملابس الصوفية، ومقادير قليلة من المرايا التي كان جزء منها يستهلك محليا ويوجه الباقي لتصريفه في المدن الداخلية وفي تنبكتو.

---

(65) وكان أولئك السكان موزعين على الشكل الآتي : 12.000 مغربي مسلم و4000 مغربي يهودي و30 مسيحي.

(66) تنتج منطقة الشياظمة وحاحا الذرة والشعير والصوف وجلد الماعز والعلك وزيت الأرْكان.

(67) كانت تَجْلُبُ من مراكش مقادير هامة من اللوز والزيت والصوف وبعض الكميات من الحبوب.

(68) يؤكد كَريس أن منطقة سوس كانت تمثل أغنى جزء في المنطقة، إذ كانت تأتي منها نحو الصويرة آلاف الجمال محملة باللوز وزيت الزيتون والعلك والجلود.

(69) يشير كَريس في التقرير نفسه إلى مشاكل المرسى وعيوبه، كلزوم رسو المراكب بعيدا عن الجزيرة، ثم هبوب رياح قوية من الشمال الشرقي خلال فصل الصيف كله، وبشكل متقطع خلال تسعة أشهر من السنة؛ مما يجعل من المستحيل شحن أي مركب أو تفريغه طيلة عدة أيام، خاصة وأن المسافة بين الساحل ومكان المراكب تبلغ حوالي ميل ونصف. أما في فصل الشتاء حين تسود الرياح الجنوبية الغربية، فإن عملية الشحن تنطوي على مجازفة كبيرة.

(70) **التقرير نفسه**.

(71) **التقرير نفسه**.

وكانت أغلب المبادلات تتم مع بريطانيا حتى في السنوات السابقة لإبرام معاهدة 1856 (اللوحة 4). مما كان يؤشر على أن العلاقات التجارية بين بريطانيا ومرسى الصويرة ستصبح أكثر قوة ومتانة في السنوات اللاحقة (اللوحة 5).

نصيب مرسى الصويرة من الواردات البريطانية ما بين 1851 و1856[72]
بالجنيه الإسترليني (اللوحة 4)

السنوات	الصادرات		الواردات	
	نحو المراسي البريطانية	نحو مراسي أخرى	من المراسي البريطانية	من مراسي أخرى
1851	78 889	36 375	48 868	60 974
1852	120 632	27 884	83 947	17 529
1853	184 559	39 379	98 363	21 986
1854	86 071	20 102	59 826	13 970
1855	228 112	55 945	136 496	31 222
1856	268 102	68 411	247 774	86 129

يتبين من اللوحتين 4 و5 التزايد المستمر الذي عرفته الحركة التجارية في مرسى الصويرة. وتهمنا كثيرا حصة الأسد التي نالتها بريطانيا في هذه المبادلات على مستوى الصادرات والواردات، إذ كانت تلك السيطرة تتجاوز نصف حجم المبادلات الإجمالية للصويرة.

وفي الوقت الذي شهدت فيه بقية المراسي المغربية أزمات عند بداية الستينيات، ظلت الصويرة بعيدة عنها نسبيا. وإذا كانت واردات سنة 1864 قد انخفضت ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ نتيجة لارتفاع أثمان المنتجات القطنية في أوربا، فإن انخفاض الصادرات يمكن تعليله بضعف محاصيل زيت الزيتون في سنة 1863[73]. أما التزايد الذي حصل سنة 1865، فيفسر بتزايد العمليات التجارية مع

(72) تقرير النائب القنصلي كَريس عن الصويرة لسنة 1856، وتقرير إلتون عن المنطقة نفسها لسنة 1857.

(73) تبين مقارنة صادرات سنة 1863 مع مثيلتها سنة 1864 أن قيمة مقادير الزيت التي شُحنت من هذا المرسى، كانت هي 114.271 جنيه، وذلك أقل بكثير من مقادير 1863. انظر تقرير النائب القنصلي إلتون عن تجارة الصويرة سنة 1864.

مراكش ومع مناطق داخلية أخرى[74]. كما أن استجابة المخزن لمطالب التجار الأجانب وبناءَه للمخازن والديار لفائدتهم، وفر ـ دون شك ـ الوسائل التي مهدت السبيل أمام تزايد حجم المبادلات في الصويرة[75].

تطور التجارة في مرسى الصويرة بالجنيه الإسترليني
ما بين سنتي 1857 و1865[76] (اللوحة 5)

السنوات	الصادرات	الواردات
1857	363 717	357 971
1858	236 824	183 170
1861	254 476	208 263
1862	213 231	228 737
1863	355 080	309 324
1864	222 822	230 312
1865	382 324	349 559

ثانيا ـ الإطار الجديد للمبادلات بين المغرب وبريطانيا (1856ـ1878)

أدى إبرام المعاهدة المغربية ـ البريطانية سنة 1856 إلى فتح السوق المغربية فتحا لا رجعة فيه، وذلك على مستويات عديدة. إذ تزايد تدفق الأوربيين على المغرب تدفقا واضحاً، واحتل البريطانيون الصدارة في ذلك. ثم جلب هؤلاء رساميلهم لاستثمارها والعمل على إنمائها بأي ثمن كان، خاصة وأن بنودَ المعاهدة المذكورة هيأت لهم ولغيرهم من رعايا الدول الأوربية كل الشروط الكفيلة بتحقيق ذلك.

(74) تقرير النائب القنصلي إلتون عن الصويرة سنة 1865. منشور أيضا ضمن : **الأوراق البرلمانية**.

(75) **التقرير نفسه**؛ انظر أيضا الفصل الخاص بالإصلاحات.

(76) تقرير دراموند هاي عن التجارة المغربية الإجمالية سنة 1858، وتقرير القنصل العام بالنيابة ريد عن التجارة المغربية لسنوات 1861 و1863؛ وتقرير كارستنسن عن تجارة الصويرة لسنتي 1864 و1865. وكلها منشورة ضمن : **الأوراق البرلمانية**.

1 ـ طبيعة المبادلات التجارية ما بين سنتي 1852 و1860 :

يمكن التمييز في هذه المرحلة بين ثلاث فترات : فترة ما قبل توقيع المعاهدة المغربية ـ البريطانية، والفترة التي بدأ فيها تطبيق بنود المعاهدة نفسها (1857ـ1859)، ثم فترة الحرب المغربية الإسبانية (1859ـ1861).

أ ـ فترة ما قبل توقيع المعاهدة :

أكدت الإحصائيات البريطانية أن قيمة المعدل السنوي للبضائع المستوردة إلى المغرب ما بين 1845 و1855، بلغت 240.709 £. هذا، في حين بلغت قيمة الصادرات المغربية إلى الدول الأجنبية في الفترة نفسها 400.873 £، استقبلت منها بريطانيا وجبل طارق ما قيمته 203.188 £[77]. وتتضح من هذا الأهمية التي كانت تتبوؤها المبادلات المغربية مع بريطانيا، حتى قبل إبرام المعاهدة التجارية، تلك المكانة التي تواصل تعزيزها مع مرور السنين[78].

وبالرغم من تفوق بريطانيا على غيرها من الدول الأوربية التي كانت لها مبادلات مع المغرب، فإن بريطانيا اعتبرت حجم مبادلاتها ضعيفا وسعت إلى تحقيق المزيد من الِانتشار والتغلغل في السوق المغربية، خاصة بعد احتجاجات قدمها تجار جبل طارق إلى وزارة الخارجية البريطانية لحثها على الضغط على المخزن وإبرام معاهدة تجارية لتحرير التجارة من الأساليب التي كانت تحول دون تحقيق البريطانيين لأرباح أكبر[79].

ب ـ فترة ما بين سنتي 1856 و1859 :

كان دراموند هاي أكثر تفاؤلا بالنتائج السريعة التي يمكن أن تتولد عن تطبيق بنود معاهدة 1856. لكن المفعول الحقيقي لتلك المعاهدة لم يبدأ إلا بعد ذلك التاريخ بأربع سنوات على الأقل. وشهدت التجارة الإجمالية للمغرب في سنة 1856 ارتفاعا بلغ مستوى عالياً لم يكن متوقعا من حيث حجمه (اللوحة 6). إذ تزايدت

(77) تقرير عن وضعية التجارة البريطانية في المغرب بين الماضي والحاضر، وهو من إنجاز النائب القنصلي وايط، طنجة، نونبر 1872. منشور ضمن : **الأوراق البرلمانية**.

(78) كل التقارير التي أنجزها النواب القنصليون البريطانيون تؤكد التفوق المبكر للتجارة البريطانية قبل معاهدة 1856 على مثيلتها الفرنسية أو الإسبانية أو غيرها.

(79) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

قيمة الواردات بأكثر من 100%، والصادرات بنسبة 50% تقريبا. كما دخلت 40% من المراكب الإضافية في عمليات تجارية عما كانت عليه في سنة 1855[80].

وحين حاول النائب القنصلي ريد تعليل ذلك التزايد السريع الذي شهدته المبادلات، فسره جزئيا بـ«ـالنظام الإداري والمالي الجديد الأكثر ليبرالية» والذي أدخل حيز التطبيق في السنوات الأخيرة»[81]، وبتزايد الثقة لدى المضاربين، نتيجة للمفاوضات التي كانت جارية وقتئذ بين بريطانيا والمغرب. هذا، بينما قلل من أهمية السبب الحقيقي الذي يفسر ذلك التطور التجاري، ألا وهو الطلب الإستثنائي الكبير على مادة الحبوب، والذي كانت انطلاقته بسبب الظروف التي خلقتها أجواء حرب القرم التي استمرت حتى حدود سنة 1856[82].

إلا أن مفاجأة البريطانيين كانت كبيرة حين شهدت السنتان اللاحقتان انهيارا كبيرا للتجارة الإجمالية في كل المراسي المغربية، باستثناء طنجة والجديدة. فما هي أسباب ذلك؟ وهل أدى تطبيق بنود المعاهدة الجديدة إلى نتائج عكسية؟

لائحة بقيمة التجارة الإجمالية بالجنيه الإسترليني
ما بين سنتي 1852 و1858[83] (اللوحة 6)

السنوات	قيمة الواردات عبر المراسي المغربية	قيمة الصادرات
1852	344,276	399,079
1853	430,274	524,327
1854	283,905	389,247
1855	444.752	780,403
1856	987.119	1.090,218
1857	383.365	885;672
1858	706.664	666,223

(80) تقرير النائب القنصلي ريد عن التجارة المغربية لسنة 1856، طنجة، 22 دجنبر 1857. وبلغ عدد المراكب الأجنبية التي حلت بالمراسي المغربية سنة 1852، 579 مركبا وارتفع هذا العدد في سنة 1856 إلى 1153 مركبا.

(81) **التقرير نفسه.**

(82) **التقرير نفسه.**

(83) **التقرير نفسه.**

حاول دراموند هاي تفسير ذلك الإنهيار بأربعة عوامل؛ وهي الضعف المستمر للمحاصيل الزراعية المغربية، وانخفاض أثمان المنتجات الزراعية في الأسواق الأوربية، والمنع المفروض على تصدير الحبوب والصوف. إلا أن العامل الرابع كانت له علاقة مباشرة ببداية تطبيق بنود المعاهدة التجارية؛ إذ أصبح النظام الجديد المعمول به في الجمارك المغربية ينص على تحصيل رسوم الواجبات أثناء شحن البضائع وتفريغها نقدا[84].

ولا يُستبعد أن يكون ذلك قد أفضى فعلاً إلى إضعاف العمليات التجارية وتقليصها في مختلف المراسي، خاصة وأن العديد من التجار المغاربة اليهود والمسلمين كانوا يتمتعون بحق التأخر في تسديد الواجبات الجمركية. وبذلك تكون هذه الفئة من التجار أول ضحية في النظام الجديد المترتب على معاهدة 1856، إذ أصبحوا عاجزين عن الإستمرار في عملياتهم التجارية.

جـ ـ فترة حرب تطوان (1859-1860) :

عرفت تجارة المغرب الإجمالية، وحجم المبادلات مع بريطانيا بالذات، انهيارا كبيرا إبان الحرب المغربية ـ الإسبانية[85]. وكان مجرد تهديد إسبانيا بإعلان حربها على المغرب كافيا لانسحاب التجار اليهود والأوربيين والنواب القنصليين من كل المناطق الساحلية واللجوء إلى جبل طارق. وحدث بالتالي شلل عام في كل قطاعات التجارة، جعل دراموند هاي، يُحمِّل المارشال أودنيل مسؤولية «(...) تخريب التجارة البريطانية مع المغرب (...)»، والحيلولة دون تزويد حامية جبل طارق بضروريات العيش من طنجة وتطوان والعرائش[86]، علاوة على ارتفاع أسعار المواد الأساسية ارتفاعا سريعا وكبيرا.

---

(84) **التقرير نفسه**؛ أيضا تقرير دراموند هاي عن التجارة في المراسي المغربية لسنة 1858، طنجة، 20 أبريل 1859.

(85) تقرير دراموند هاي لسنة 1858. لاحظ فيه أنه، بالرغم من الإنخفاض العام الذي شهدته الصادرات والواردات، حصل تزايد في حمولات السفن وأعدادها سنة 1858. مما يؤكد أن انخفاض قيمة الصادرات والواردات مرتبط بانهيار أثمان المنتجات أساسا. انظر اللائحة الملحقة بالتقرير نفسه، والتي تتضمن مقارنة لأعداد المراكب بين سنتي 1857 و1858.

(86) انظر الرسالة 49 من مجموعة 840 السرية وتتضمن مجموعة من المراسلات المتعلقة بإسبانيا والمغرب في سنة 1859. وفيها إشارة إلى أن أعداد اللاجئين إلى جبل طارق كان هو 400 بريطاني و150 غير بريطاني وما بين 500 و600 يهودي.

وفي تلك الظروف، قام تاجران بريطانيان بتفويض من زملائهم، وهما فورد من أسفي وكَريس من الصويرة قاما بزيارة مستعجلة إلى دراموند هاي[87]، وطلبا منه بإلحاح شديد الِاتصال بالوزير البريطاني المفوض في مدريد، وحثه على الحصول من الحكومة الإسبانية على ضمانات بعدم عرقلة التجارة البريطانية في المراسي المغربية غير المحاصرة[88]؛ وطلبا منه أيضا الحصول من الوزير المغربي على رسائل يأمر فيها عمال المراسي بتسهيل العمليات التجارية لفائدة الرعايا البريطانيين. وأخيرا طالبا دراموند هاي بالإلحاح على الأميرالية البريطانية حتى ترسل مراكبها الحربية بين الفينة والأخرى إلى المراسي المغربية لحماية مصالح التجار البريطانيين فيها[89].

ومن جهة أخرى، قام أعضاء الغرفة التجارية في جبل طارق بمحاولة في الِاتجاه نفسه، فوجهوا مراسلات في الموضوع إلى حاكم جبل طارق وإلى دراموند هاي والأميرالية. وألحوا إلحاحاً شديداً على توفير الظروف الضرورية للحفاظ على العلاقات التجارية مع المراسي المغربية التي لن تحاصرها مراكب إسبانيا الحربية، لأهمية المصالح البريطانية التي قد تتعرض للخطر من جراء الحرب[90].

هكذا التقت مصالح التجار البريطانيين المقيمين في جبل طارق مع مصالح إخوانهم المقيمين في المراسي المغربية. وأمام ذلك التكتل، لم يجد دراموند هاي بدا من القيام بكل ما من شأنه أن يستجيب لأمانيهم جميعا. إذ استطاع الحصول من الخليفة السلطاني مولاي العباس على الضمانات اللازمة لطمأنة التجار البريطانيين على الِاستمرار في عملياتهم التجارية. غير أن دراموند هاي قام بتحذير التجار المذكورين، وحملهم المسؤولية الكاملة عن النتائج التي يمكن أن تترتب على رغبتهم في العودة إلى المراسي في تلك الظروف العصيبة[91].

(87) الرسالة 96 من المجموعة سابق الذكر، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 13 نونبر 1859؛ ثم الرسالة 84 من دراموند هاي إلى هاموند، خصوصية، طنجة، 6 نونبر 1856.

(88) الرسالة 84 سابقة الذكر أعلاه.

(89) الملحق 2 بالرسالة 96 من مجموعة (840) سابقة الذكر. وهي رسالة دورية وجهها دراموند هاي إلى نوابه القنصليين في الصويرة وأسفي والجديدة بتاريخ 1859. وكانوا وقتئذ لاجئين جميعا في جبل طارق.

(90) الملحق الخامس بالرسالة 96 سابقة الذكر، وهي موجهة من رئيس الغرفة التجارية في جبل طارق إلى الملازم كودنتن (Coddington) بتاريخ 8 نونبر 1859. وأكد في رسالته تلك أن حجم التجارة الخارجية للمغرب بلغ حسب الإحصاءات الرسمية مليوني جنيه إسترليني سنويا. وأن هذه التجارة كانت تتم أساسا لحساب البريطانيين.

(91) الملحق 2 بالرسالة 96، سابقة الذكر.

إن هذا التعطش الملموس لدى التجار البريطانيين، سواء أكانوا في جبل طارق أم في بريطانيا أم في المراسي المغربية، إلى الإبقاء على علاقاتهم التجارية مع المغرب، ولو في ظروف خطيرة، لكفيل بأن يزيد تأكيدا لمدى الأهمية التي كانت تحتلها المبادلات التجارية في العلاقات بين البلدين. كما يمكن أن يوضح لنا الأسباب الحقيقية التي جعلت الحكومة البريطانية تتدخل بكامل ثقلها للحيلولة دون اندلاع الحرب في المرحلة الأولى، وأن تتدخل في مرحلة ثانية لإيقافها وعقد الصلح بين الطرفين المتنازعين[92]، لإنهاء التوتر في المنطقة، والذي كان سيؤدي لا محالة، لو آستمر، إلى خلق متاعب للتجارة البريطانية أساسا، ليس مع المغرب فقط بل مع كل بلدان المنطقة المتوسطية والمستعمرات البريطانية

2 ـ المبادلات التجارية بين سنتي 1860 و1870 :

شهدت سنوات ما بعد حرب تطوان تزايدا ملحوظا في حجم المبادلات بين المغرب وأوربا. واستمر ذلك التزايد بالرغم من بعض التقلبات، حتى سنة 1867، إذ عرفت المبادلات التجارية انهيارا ملحوظا تحت وطأة الظرفية التي سادت المغرب وأوربا. وسوف نعرض هنا للحركة التجارية الإجمالية، ثم نميز في مستوى ثان وثالث بين الصادرات والواردات خلال المرحلة نفسها.

أ ـ الحركة التجارية الإجمالية (1860-1870) :

تؤكد كل التقارير التجارية البريطانية على التزايد الملحوظ الذي عرفته المبادلات التجارية بين المغرب وأوربا[93]، فور نهاية الحرب المغربية الإسبانية وحتى سنة 1866. ويمكن القول إن مفعول المعاهدة المغربية البريطانية أصبح ملموسا. وتشهد بذلك الأرقام شهادة جلية على مستوى الصادرات والواردات.

لكن إلى أي حد استفاد المغرب والمغاربة من ذلك التزايد ؟ وما التأثير الذي أحدثه ذلك الغزو الاِقتصادي داخل المجتمع المغربي على اختلاف فئاته ومستوياته ؟

لقد أسهبت الدراسات الأجنبية، وهي كثيرة، في الحديث عن «تفتح» المغرب، لكنها غضت الطرف عن سلبيات ذلك التفتح. وسنحاول في المستوى الأول

(92) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(93) انظر التقارير التجارية البريطانية المنشورة ضمن : **الأوراق البرلمانية** من الفترة الممتدة ما بين 1861 و1866.

عرض حجم المبادلات وطبيعتها، لنقوم في المستوى الثاني، وانطلاقا من أمثلة ملموسة، بتوضيح ما ترتب على تلك المبادلات التي لم يكن تزايدها ـ في مجمله ـ سوى نتيجة للمعاهدة الخطيرة التي وافق المخزن على نصوصها تحت الإكراه سنة 1856.

تجارة المغرب الإجمالية ونصيب بريطانيا منها
ما بين 1861 و1870 بالجنيه[94] (اللوحة 7)

السنوات	الصادرات الإجمالية	نصيب بريطانيا	الواردات الإجمالية	نصيب بريطانيا
1861	998 458	683 143	995 700	797 623
1862	1.368 342	552 842	1.198 122	717 398
1863	967 982	630 790	1.024 171	813 538
1864	877 880	574 373	803 494	644 303
1865	1.014 031	707 891	1.071 059	907 707
1866	840 495	475 456		
1867	616 988	347 869		
1868	511 714	305 826		
1869	703 330	446 834		
1870	627 368	411·930		

مما لا شك فيه أن نهاية النزاع المغربي ـ الإسباني، واستمرار جون دراموند هاي على وجه الخصوص في حث المخزن، باسم الحكومة البريطانية، على نهج المزيد من الحرية التجارية على مستوى التصدير والاستيراد[95]، بالإضافة إلى سنوات فلاحية جيدة نسبيا، قد ساهم إلى حد ما في الرفع من قيمة المبادلات وحجمها (اللوحة 7).

ومهما كانت الأسباب التي أدت إلى ارتفاع واضح لحجم المبادلات خلال سنتي 1862 و1863، أو انخفاضها سنة 1864، فإن ما يهمنا هو ذلك الترابط الموجود باستمرار بين هذا الارتفاع والانخفاض لفائدة بريطانيا. وبما أن هذه الدَّولة الصِّناعية كانت تهيمن في هذه المرحلة، وخلال بقية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على أزيد من ثلثي المبادلات، فسوف نميز في عرضنا لها بين الصادرات

(94) أنجزنا هذه اللوحة اعتمادا على عدة تقارير : تقرير ريد عن التجارة المغربية لسنة 1861 و1862 و1863؛ وتقرير وايط عن التجارة المغربية لسنوات 1864–1870.

(95) تقرير عن وضعية التجارة البريطانية في المغرب بين الماضي والحاضر، من إنجاز النائب القنصلي وايط، طنجة، نونبر 1872.

والواردات، مع إبراز خصوصيات كل مرسى من المراسي المغربية التي كانت تساهم في تلك المبادلات.

ب ـ الصادرات المغربية إلى بريطانيا (1861-1870) :

كانت بريطانيا تستورد من المراسي المغربية مواد مختلفة من أصل نباتي وحيواني بلغت، من حيث عددها، أزيد من خمسين صنفا. وكانت الحبوب والصوف تحتلان المكانة الأولى ضمنها، علاوة على مواد أخرى كالجلود والزيت والفواكه المجففة. إلا أن ما ميز تلك الصادرات على اختلافها هو عدم استقرارها وخضوعها لتقلبات المناخ الظرفية في المغرب وللظرفيات السياسية والاقتصادية الأوربية والعالمية بشكل عام.

وتميزت الصادرات المغربية إلى بريطانيا بتفوقها الواضح، إذا ما قورنت بمثيلتها إلى فرنسا ودول أوربية أخرى كإسبانيا والبرتغال، بالرغم من قربها الجغرافي من المراسي المغربية (اللوحة 8). وبعد توقيع المعاهدة المغربية ـ البريطانية سنة 1856، وباستثناء الأزمة الخانقة التي عرفتها سنوات 1867 و1868، فإن المعدل السنوي للمواد المصدرة ما بين سنتي 1861 و1871 قد بلغ 741.767 £، استقبلت منها بريطانيا وجبل طارق ما قيمته 469.552 £[96].

تجارة الحبوب :

استأثرت صادرات الحبوب من المغرب إلى بريطانيا باهتمام خاص من التجار البريطانيين المتعاملين مع المغرب. ويتجلى ذلك الاهتمام بكل وضوح في المراسلات العديدة التي وجهها دراموند هاي إلى موظفي المخزن في موضوع المشاكل القائمة بين الفلاحين المغاربة والتجار البريطانيين في موضوع مادة الحبوب. كما تظهر من المحادثات التي أجراها دراموند هاي مع سلاطين المغرب الثلاثة الذين عاصرهم طوال سنوات خدمته في المغرب[97]. ويكاد حجم صادرات المغرب الإجمالية يرتبط بجودة محاصيل الحبوب ووفرتها. وفي غالبية الأحيان، كان نقص محاصيلها يؤدي إلى إصدار المخزن المركزي لظهائر تمنع تصدير الحبوب، وخاصة منها القمح والشعير[98].

---

(96) **التقرير نفسه**.

(97) انظر ما سيأتي.

(98) صدرت في جريدة **لندن كَازيت** **(London Gazette)** إعلانات عن منع المخزن لتصدير الحبوب بين الفينة والأخرى.

فإذا كانت سنوات 1863 و1864 قد سجلت انهيارا واضحا في الصادرات، فإن ما يفسر ذلك هو انخفاض محاصيل الحبوب[99]، وخاصة في أحواز الدار البيضاء[100] وأسفي والجديدة[101] نتيجة قلة التساقطات. ولا تُستثنى من ذلك إلا مرسى العرائش الذي عرف سنة 1864 ارتفاعا في صادراته بنسبة 50%، بفضل المحصول الجيد لمادة الفول[102]. وذلك في حين سجلت سنة 1865 ارتفاعا واضحا للصادرات، نتيجة ارتفاع محاصيل الحبوب ارتفاعا لم يكن متوقعا في بوادي الدار البيضاء[103] وأسفي[104] والجديدة[105].

وابتداء من سنة 1866 وحتى مطلع سنة 1869، سجلت الصادرات المغربية إلى أوربا بما في ذلك بريطانيا، تراجعا ملحوظا ومتواصلا. ويعود ذلك التراجع أساسا إلى الانخفاض المستمر لمحاصيل الحبوب في المراسي التي ارتبط ازدهارها التجاري ارتباطا كبيراً بصادرات الحبوب، كالجديدة[106] والدار البيضاء[107] وأسفي[108]. وأدى انتشار الجفاف وما ترتب عليه من انخفاض في محاصيل الحبوب إلى استفادة مرسى الصويرة من ذلك الوضع، إذ ارتفعت قيمة وارداته سنة 1869، بفضل استيراد

(99) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1864، طنجة، 15 مارس 1865.

(100) تقرير وولردج لسنة 1864 عن الدار البيضاء، مؤرخ في 31 دجنبر 1864 ؛ وقد علّل فيه انخفاض الحبوب بالجفاف الذي شهدته سنتا 1863–1864، وبتخلي أهل مديونة ـ أجود مزارعي المنطقة ـ منذ فتنة سنة 1863 عن أراضيهم واستقرارهم في مناطق أخرى من البلاد؛ انظر عدة مراسلات عن فتنة مديونة في مجموعة F.O. 174/136.

(101) تقرير كارستنسن عن أسفي سنة 1864، مؤرخ في 2 يناير 1865، يشير فيه إلى انخفاض صادرات أسفي منذ سنة 1863 لارتفاع أثمان الحبوب؛ انظر أيضا، تقرير ستوكس عن الجديدة سنة 1864، 31 دجنبر 1864.

(102) تقرير دانكن عن العرائش لسنة 1864، مؤرخ في 31 دجنبر 1864.

(103) تقرير وولردج عن الدار البيضاء سنة 1865.

(104) تقرير إلتون عن أسفي لسنة 1865، مؤرخ في 11 يناير 1866، يشير فيه إلى ارتفاع صادرات أسفي بفضل جودة محاصيل الحبوب أساسا.

(105) تقرير ستوكس عن الجديدة لسنة 1865.

(106) تقرير ستوكس عن الجديدة لسنة 1869، مؤرخ بتاريخ 20 يناير 1870.

(107) تقرير دوبوي عن الدار البيضاء لسنة 1869، مؤرخ بتاريخ يناير 1870.

(108) تقرير يوناط عن أسفي لسنة 1869، مؤرخ بتاريخ 7 يناير 1870.

التجار لكميات من القمح والدقيق والشعير للإستجابة للحاجيات الملحة لسكان المنطقة[109].

وبالرغم من الإنتعاش الذي شهدته الصادرات المغربية سنة 1869، ظل النقص في محاصيل الحبوب مستمرا، مما جعل صادرات الحبوب تكون ضعيفة جدا أو غائبة (اللوحة 8)، فشمل المنع مادتي القمح والشعير[110]. أما مادّتا الفول والبشنة، فإن المنع الذي صدر في شأنهما ابتداء من أواسط يناير سنة 1868 قد ألغي في فاتح ماي ولمدة سنة واحدة، إذ كان يُتوقع أن يكون محصولها جيدا. غير أن الأسعار ارتفعت ارتفاعا كبيرا لم يَسمح للتجار البريطانيين المتخصصين في تسويق تلك المواد بالإستفادة من فرصة ذلك الإلغاء[111].

صادرات المغرب الرئيسية إلى مختلف الدول سنة 1865[112] (اللوحة 8)

المواد	المقاييس	الكميات	مواطن تصديرها
اللوز	هندرويايت	30.957	بريطانيا العظمى
الفول	الكوارتر	42.020	بريطانيا، البرتغال
لقط الدجاج	هندرويايت	17.842	بريطانيا، إسبانيا، البرتغال
التمور	هندرويايت	3748	بريطانيا
الكومة	هندرويايت	13.252	بريطانيا
جلد الماعز	هندرويايت	3706	فرنسا
الجلود	هندرويايت	5572	بريطانيا، فرنسا، البرتغال
الحايك	البالة	7361	مصر
الذرة	الكوارتر	42.630	البرتغال، بريطانيا
الزيت		94.845	بريطانيا
ريش النعام	صناديق	102	بريطانيا
الحمص	الكوارتر .	12.636	إسبانيا
البلغة	البالة	2712	مصر
الشمع	هندرويايت	5476	بريطانيا، فرنسا
الصوف	البالة	25.180	فرنسا، بريطانيا

(109) تقرير كارستنسن عن الصويرة لسنة 1869، مؤرخ بتاريخ 22 يناير 1870، ارتفعت واردات الصويرة بمقدار 10.000 جنيه مقارنة مع سنة 1868.

(110) تقرير دوبوي عن الدار البيضاء لسنة 1869؛ تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1869، وتقرير وولردج عن الرباط لسنة 1869.

(111) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1869، طنجة، مؤرخ بتاريخ 22 أبريل 1870.

(112) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1865.

ومع ذلك، فقد صُدِّرت حوالي 2700 كوارتر من مادة الفول عبر مراسي طنجة والعرائش والدار البيضاء في اتجاه بريطانيا وإسبانيا[113]، بينما لم تشحن أي حمولة من المراسي الجنوبية[114]. وانفرد مرسى العرائش بتصدير أزيد من 45.000 هندردوايت من منتوج الزؤان نحو بريطانيا، بالإضافة إلى 6600 هندردوايت نحو البرتغال[115]. ولم تكن مثل هذه الصفقات التجارية المكثفة في مادة الزؤان معهودة من قبل.

تجارة الصوف :

ارتبطت صادرات المغرب من الصوف إلى أوربا ارتباطا وثيقا بجودة المحاصيل الزراعية أو انخفاضها. وبالرغم من الاهتمام الذي كان التجار البريطانيون يولونه لمادة الصوف، فإن اهتمام الفرنسيين وتجار مرسيليا على وجه الخصوص بالمادة نفسها كان أكبر من ذلك بكثير[116]. وكانت تجارة الصوف تساهم مساهمة حاسمة في إبراز الأهمية التجارية المتنامية لمرسى الدار البيضاء. كما شكلت مادة التصدير الأساسية لمرسى الرباط[117]، بالرغم من التراجع العام الذي بدأت تعرفه (اللوحة 9).

(113) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1869، سابق الذكر.

(114) تقرير ستوكس عن الجديدة لسنة 1869.

(115) تقرير وايط لسنة 1869 سابق الذكر.

(116) Miège, op. cit., t. 2, pp. 521-526.

(117) تقرير وولردج عن الرباط لسنة 1869؛ وتقرير دوبوي عن الدار البيضاء لسنة 1869. وكلاهما يشيران إلى اهتمام سكان المناطق المجاورة للمدينتين بتربية الماشية وخاصة الأغنام من أجل صوفها. ويشير دوبوي في تقريره عن الدار البيضاء إلى امتلاك الأوربيين لأزيد من ثلاثين ألف رأس منها في أحواز الدار البيضاء.

لائحة بأثمان الصوف ما بين سنتي 1854 و1864 في الرباط[118] (اللوحة 9)

السنوات	الصوف غير المغسولة: الثمن حسب الهندردوايت – الأرخص		الصوف غير المغسولة: الثمن حسب الهندردوايت – الأعلى		الصوف غير المغسولة: المصاريف الشحن التخزين الرسوم		الصوف المغسولة: الثمن حسب الهندردوايت – الأرخص		الصوف المغسولة: الثمن حسب الهندردوايت – الأعلى		الصوف المغسولة: المصاريف الشحن التخزين الرسوم	
	شلنغ	بنس	ش	ب	ش	ب	ش	ب	ش	ب	ش	ب
1854	82	0	36	0	18	0	36	0	45	0	32	0
1860	52	0	60	0	16	0	65	0	80	0	82	0
1861	48	0	56	0	16	6	60	0	80	6	18	6
1862	48	0	60	0	12	0	55	0	100	0	28	0
1863	60	0	68	0	12	0	65	0	108	0	22	0
1864	60	0	62	0	12	0	48	0	108	0	22	0

سجلت صادرات المغرب من الصوف انخفاضا في سنتي 1862 و1863، لصدور ظهير سلطاني منع تصديرها[119]. وفي السنة اللاحقة، شهدت صادرات الحبوب انخفاضا عوضته صادرات مهمة للصوف[120]، خاصة وأن الأسواق الداخلية أصبحت مفتوحة بعد تسوية بيكلار أمام سماسرة التجار الأجانب. وبالرغم من انخفاض أثمان الصوف في أوربا خلال سنة 1864، فقد شهدت صادراتها بعض الامتداد، فصدر مرسى الدار البيضاء 22.540 هندردوايت من الصوف المغسولة إلى فرنسا أساسا، علاوة على حمولات إلى نيويورك وفيلاديلفيا ثم بريطانيا[121].

ونظرا للنقص الذي أحدثته الحرب الأمريكية في مادة الصوف غير المغسولة، شُحنت منها في أواخر سنتي 1863 و1864، كميات من مرسى الرباط إلى جبل طارق، فأعيد تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كما توجهت حمولتان كبيرتان من المادة نفسها من مرسى الرباط إلى نيويورك مباشرة[122].

(118) تقرير جيمس دراموند هاي عن الرباط لسنة 1864.

(119) تقرير ريد عن التجارة لسنة 1863.

(120) تقارير وايط عن التجارة المغربية لسنوات 1862 و1863 و1864.

(121) تقرير وولردج عن الدار البيضاء لسنة 1864.

(122) تقرير جيمس دراموند هاي عن الرباط لسنة 1864.

وتـميزت صادرات سنـة 1865 من الصوف بتبيانها حسب المراسي. إذ انخفضت في مرسى الرباط والدار البيضاء، بينما ارتفعت في الجديدة. فيما يخص مرسى الرباط كان الإنتاج ضعيفا في أعقاب الموت الذي حل بالماشية بعد التساقطات القوية التي حطمت المحاصيل[123]. أما في الدار البيضاء، فإنه علاوة على موت الماشية سنة 1864، عثر التجار الأوربيون على مواد دخيلة خلطها الباعة بالصوف للزيادة في وزنها. وفي أعقاب ذلك، قرر جل التجار الأجانب توجيه نوابهم لشراء صوف جيدة ونظيفة في الأسواق الداخلية. ولذلك فإنه بالرغم من انخفاض صادرات الدار البيضاء من الصوف، من حيث كمها سنة 1865، فإنها تميزت بنظافتها وجودتها. وشُحن جل الإنتاج إلى فرنسا وقليل منه إلى بريطانيا[124].

وتميزت صادرات المغرب الإجمالية بانهيار مستمر بين سنتي 1866 و1868، نتيجة للآثار التي ترتبت على الجفاف وانهيار المحاصيل وموت الماشية[125]. غير أن تجارة الصوف قد شهدت انتعاشا جديدا في سنة 1869، بالرغم من اقتصار العمليات التجارية على بداية السنة. وكان تخزين التجار الفرنسيين لمقادير هامة من الصوف المغربية تحت أياديهم من أسباب تقليل المضاربة، خاصة وأن الأثمان كانت منخفضة في أسواق مرسيليا، نتيجة جلب كميات كبيرة من صوف بيونس إيرس التي تفوق مثيلتها المغربية من حيث جودتها.

ولجميع هذه الأسباب، انخفضت أثمان الصوف داخل الأسواق المغربية. ففي الدار البيضاء مثلا، انخفضت الأثمان من 10 و12 ريالاً إلى 7 ريالات عن كل هندردوايت. غير أن نهاية السنة سجلت عودة الأثمان إلى مكانتها وقيمتها المعروفة من قبل. والذي يهمنا في هذا الصدد، هو استفادة التجار البريطانيين في المغرب من هذا الوضع، وشحنهم حمولات كبيرة من الصوف المغسولة وغير المغسولة إلى بريطانيا. وبذلك سجلت السوق الإنجليزية حيوية جديدة في تجارة الصوف، إذ وصلت إليها 24.296 هندردوايت من مراسي المغرب[126].

---

(123) تقرير جيمس دراموند هاي لسنة 1865. انخفضت الصادرات بنسبة 9500 هندردوايت.

(124) تقرير وولردج عن الرباط لسنة 1865.

(125) Miège, op. cit., pp. 145-158.

(126) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1869.

تجارة الزيت :

يُعتبر مرسى الصويرة مركزا أساسيا لتجميع الزيوت التي كانت تنتجها بوادي مراكش وسوس[127]. وكان في الوقت نفسه، المرسى المغربي الوحيد الذي كاد أن يتخصص في تصدير تلك المادة إلى بريطانيا دون غيرها. وكانت صادرات المغرب من الزيت ترتبط بحجم الغلات التي توفرها أشجار الزيتون، وبإمكانات توجيهها من أحواز مراكش وسوس نحو مرسى الصويرة. وتكاد مادة الزيت تلعب دور المعدّل الرئيسي لصادرات الصويرة الإجمالية.

لم تتجاوز صادرات المغرب من الزيت 2000 طن سنة 1862. ونظرا للنقص الذي سجلته صادرات الصوف سنة 1863، عُوضت بصادرات من الزيت بلغت 4000 طن[128]. غير أن صادرات الزيت لسنة 1864 سجلت انخفاضا واضحا، نتيجة الإرهاق الذي أصاب الأشجار بعد الغلة الممتازة لسنة 1863[129]. لكنها ما لبثت أن سجلت في 1865 ارتفاعا على مستوى الإنتاج والتصدير، فاق مقادير سنة 1864[130].

وبعد السنتين اللتين شهدت البلاد خلالهما أزمة فلاحية شاملة، أي في 1867 و1868، حدثت تمردات في منطقة حاحا[131]، في الوقت الذي اعتادت مادة الزيت أن تصل فيه بكميات كبيرة من سوس في اتجاه الصويرة، فتوقف الاتصال خلال أشهر عديدة بينها وبين سوس. وتجمعت مقادير هامة من محاصيل الزيت سنة 1868 بيد المنتجين الذين فضلوا تصريفها في المناطق الداخلية، بدلا من نقلها إلى الصويرة لتصدر منها إلى الأسواق البريطانية بوجه خاص[132].

---

(127) تقرير النائب القنصلي كريس عن الصويرة والمناطق المجاورة لها لسنة 1865.

(128) تقرير ريد عن التجارة المغربية لسنة 1863.

(129) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1864؛ وتقرير إلتون عن الصويرة لسنة 1864. إذ انخفضت صادرات الصويرة من الزيت سنة 1864 بمقدار 132.266 جنيه عما كانت عليه في سنة 1863.

(130) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1865.

(131) تقرير كارستنسن عن الصويرة لسنة 1869. وكان هناك نقص واضح في وسائل النقل، إذ فقد أهل حاحا المكلفون بالنقل بين الصويرة والمناطق الداخلية جزءا كبيرا من إبلهم التي نَفقتْ من فرط النقص في التغذية أو لسلبها أثناء فتنة 1868.

(132) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1869.

ومن جهة أخرى، كان الطلب كبيرا على مادة الزيت في أوربا عند بداية سنة 1869. وكانت الأثمان منخفضة ولا تتجاوز 45 شلينغاً للهندردوايت الواحد. وعند اقتراب حلول شهر يونيو، بدأت الأثمان ترتفع، وتمت المبيعات مقابل 58 شلينغاً للهندردوايت الواحد. كما تزايد الطلب المحلي تزايدا كبيرا حال دون تصدير كميات هامة من الزيت إلى أوربا[133].

وعلاوة على الحبوب والصوف والزيت، كانت بريطانيا تستقبل من المراسي المغربية مواد أخرى ذات أهمية كالجلود والفواكه المجففة. وغالبا ما كانت صادرات الجلود من المغرب إلى بريطانيا ترتفع عند اشتداد الأزمة الفلاحية في المغرب. وذلك بالرغم من استئثار فرنسا بتصدير تلك المادة التي كانت توجه أساسا إلى مرسيليا. وعرفت سنوات 1868 و1869 تكديس كميات هامة من جلود الماعز في الأسواق المغربية نتيجة ثلاث سنوات من الجفاف، والوفيات التي أصابت الماشية خلالها، فوجدت الجلود طريقها نحو مراسي طنجة والصويرة والجديدة[134] والدار البيضاء. وبالرغم من تعرض الجلود لإجراءات تقييدية كما هو حال بقية الصادرات، فقد صُدرت منها كميات في اتجاه لندن بصفة خاصة[135]. وعرفت سنة 1869 غلة جيدة من التمر الرفيع الجودة. وبالرغم من ارتفاع الأثمان، صُدِّر جل الإنتاج أثناء الأشهر الأخيرة من السنة نفسها إلى السوق اللندنية. وقد عرفت مادة اللوز حالة مماثلة.

جـ ـ الواردات المغربية من بريطانيا (1861-1870) :

كانت بريطانيا تصدر إلى المراسي المغربية ما يزيد عن ستين صنفا من منتجات متنوعة الصنع ومتفاوتة الأهمية. وتحتل المنسوجات القطنية المستوردة أساسا من مانشستير المكانة الأولى. ثم تليها بعض المواد كالشاي والسكر ومواد أخرى (اللوحة 10). وكانت الواردات البريطانية إلى المغرب ترتبط ارتباطا وثيقا بحجم المبيعات التي يمكن أن يحققها الفلاحون المغاربة بعد جمع المحاصيل، علاوة على تأثير الظرفية الاِقتصادية السائدة في أوربا وبقية بلدان العالم.

(133) تقرير كارستنسن عن الصويرة لسنة 1869؛ تقرير دوبوي عن الدار البيضاء لسنة 1869.

(134) انظر تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1869.

(135) **التقرير نفسه.**

بلغ المعدل السنوي للمواد المستوردة إلى المغرب في الإحدى عشرة سنة الممتدة من 1861 حتى 1871 ما قيمته 805.811 £. وكان نصيب بريطانيا وجبل طارق من تلك الواردات هاما جدا، إذ بلغ المعدل السنوي للمرحلة نفسها ما قيمته 656.443 £[136]. وشكلت المنسوجات القطنية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أكثر من ثلثي واردات بريطانيا إلى المغرب. وتكاد المنسوجات القطنية تكون المادة الوحيدة التي كانت تستقبلها جميع المراسي المغربية دون استثناء، لكن مع ارتفاع واضح للكميات المستوردة عبر طنجة والدار البيضاء.

وشهدت واردات المغرب من منسوجات مانشستير تزايدا مطرداً على العموم، وذلك ما بين سنتي 1861 و1865 (اللوحة 11). ولم تعرف تراجعا ملحوظا إلا سنة 1864 في أعقاب التأثير الذي أحدثته الحرب الأمريكية، التي نتج عنها ارتفاع في أثمان المنسوجات القطنية في أوربا وبريطانيا بوجه خاص[137]. وإذا كانت الواردات المغربية الإجمالية قد سجلت انخفاضا سنة 1864، فإن ذلك يعود أساسا إلى انخفاض واردات المنسوجات القطنية[138] (اللوحة 11)، التي ارتفعت أثمانها في أوربا. غير أن واردات المراسي المغربية من تلك المادة كانت متباينة ؛ إذ تمكن مرسى الدار البيضاء من الحفاظ على الحجم نفسه الذي استورده سنة 1863[139]. هذا، في حين سجلت واردات العرائش[140] والجديدة[141] وأسفي[142] والصويرة أيضا[143] انهيارا مماثلا من حيث الكميات المستوردة من المنسوجات القطنية في سنة 1864. ويمكن تفسير الإستقرار الذي اتسم به مرسى الدار البيضاء بتنامي أهميته، وبدور الموزع الذي بدأ يلعبه لفائدة مناطق تبعد عنه بمئات الأميال[144]. وفي السنة اللاحقة

---

(136) **التقرير نفسه.**

(137) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1864.

(138) **التقرير نفسه.**

(139) تقرير وولردج عن الدار البيضاء لسنة 1864.

(140) تقرير دانكن عن العرائش لسنة 1864.

(141) تقرير ستوكس عن الجديدة لسنة 1864.

(142) تقرير كارستنسن عن أسفي لسنة 1865، وعلل فيه انهيار واردات المنسوجات القطنية بضعف القوة الشرائية للفلاحين نتيجة نقص محاصيل السنة السالفة.

(143) تقرير إلتون عن الصويرة لسنة 1864. أما الواردات الإجمالية للصويرة، فقد تضاءلت بقيمة 70.012 جنيه عن سنة 1863، نظرا لقلة المستوردات من المنسوجات القطنية.

(144) تقارير وولردج عن الدار البيضاء.

ارتفعت واردات المغرب الإجمالية إلى المستوى الذي كانت قد حققته سنة 1863[145]. وكانت المنسوجات القطنية المستوردة مسؤولة عن ذلك الإرتفاع كمّاً وقيمة. إذ كان الطلب عليها كبيرا ومتزايداً في الدار البيضاء التي استقبلت منها حمولات كبيرة من لندن مباشرة[146]. هذا، بينما سجل مرسى الرباط انهيارا في وارداته من المنسوجات القطنية وإن كانت تعتبر من وارداته الرئيسية[147]. ويثير الإنتباه، فيما يخص مرسى أسفي، الإرتفاع المفاجئ لوارداته الإجمالية. وسبب ذلك، هو أن انخفاض أثمان المنسوجات القطنية في إنجلترا قد شجع التجار البريطانيين الذين كانوا يشكلون الفئة التجارية القوية في أسفي والقادرة على جلب مقادير هامة منها[148].

وشهدت بداية سبعينيات القرن التاسع عشر اتساعا في حجم واردات المغرب من المنسوجات القطنية، إذ أصبحت المعامل البريطانية تنتج مصنوعات قطنية توافق الذوق المغربي، وخاصة أذواق سكان مدينة الرباط[149].

وكانت مادتا الشاي والسكر من المواد التي تدفقت على المراسي المغربية تدفقا متزايداً، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وإذا كانت بريطانيا تسيطر دون منازع على واردات المغرب من الشاي، وخاصة الصنف الأخضر منه، فإنها لم تتمكن من مواجهة المنافسة الشديدة لمنتوجات المعامل الفرنسية والبلجيكية لمادة السكر على وجه الخصوص. ومن ثمة، فإن التقارير التجارية البريطانية لا تعطي أرقاما عن مادتي السكر والشاي إلا بعد فترة السبعينيات، وذلك بعد أن تزايد إقبال المغاربة على استهلاكها تزايدا واضحا[150]. وهناك واردات تهم مواد أخرى يمكن معاينتها من خلال اللوائح العامة للواردات، لكنها لا تحتل الأهمية نفسها التي كانت المنسوجات القطنية تحتلها، والتي اكتفينا بالحديث عنها باعتبارها نموذجا للصادرات البريطانية إلى المراسي المغربية.

(145) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1864. ويستفاد منه أن واردات المنسوجات القطنية انخفضت من 7946 بالة إلى 5237 بالة.

(146) تقرير وولردج عن الدار البيضاء لسنة 1865.

(147) تقرير جيمس دراموند هاي عن الرباط لسنة 1865. انهارت الواردات الرباطية من المنسوجات القطنية بقيمة 16.000 جنيه عن سنة 1864.

(148) تقرير إلتون عن أسفي لسنة 1865.

(149) تقرير وولردج عن الرباط لسنة 1869.

(150) تقرير جيمس دراموند هاي عن الرباط لسنة 1865؛ وتقرير وولردج عن الرباط لسنة 1869؛ وتقارير وولردج لسنتي 1864 و1865 عن الدار البيضاء.

لائحة بقيمة المواد المستوردة سنة 1869[151] (اللوحة 10)

المواد	المقاييس	الكميات	القيمة بالجنيه الاسترليني
حجر الشب	براميل	530	535
الشعير	كوارتر	2 476	3 850
الصمغ	كوارتر	438	2 180
أوان نحاسية	برميل	64	692
الشموع	هندرلوايت	1 797	5 340
أوان صينية	صندوق	67	1 050
الساعات	صندوق	18	270
الأثواب	بالة	218	24 520
الفحم	طن	680	1088
قرمز أحمر	هندرلوايت	135	1642
البن	هندرلوايت	1 931	11 450
المرجان	صندوق	7	650
المصنوعات القطنية	بالة	7 876	396 571
القطن الخام	هندرلوايت	86	4 592
الخيط	بالة	52	4 100
ألواح خشبية	دزينة	1 232	2 076
عقاقير وأدوية	هندرلوايت	936	2 900
أوان خزفية	أقفاص	605	5 475
الدقيق	أكياس	4 988	2 547
أوان زجاجية	صندوق	366	3 131
الأدوات المعدنية	علبة	956	8 611
جلود بيونس إيرس	هندرلوايت	715	3 540
النيلة	رطل	2 702	840
الحديد	هندرلوايت	28 378	14 421
مصنوعات الكتان	بالة	78	3 439
شرائح الرخام	صندوق	540	640
عود الثقاب	علب	8 065	894
أصباغ	هندرلوايت	758	1 452
الورق	صندوق	821	2 090
الإبزار	هندرلوايت	1 099	2 448
البترليوم	صندوق	832	977
طرابيش حمراء	صندوق	10	8 301
الأرز	هندرلوايت	13 064	6 780
الحرير	بالة	124	4 440
الحرير الخام	بالة	145	4 136
التوابل	هندرلوايت	2 860	3 720
الفولاذ	هندرلوايت	2 686	83 334
السكر	هندرلوايت	36 182	40 210
الشاي	صندوق	5 803	1 016
العلب	صندوق	414	1 775
الخمور والكحول	برميل	616	5 442
المصنوعات الصوفية	كوارتر	1 010	24 340

(151) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1869.

منتوجات مانشستير المستوردة إلى المغرب بين سنتي 1861 و1864[152]
(اللوحة 11)

السنوات	الكميات	القيمة بالجنيه
1861	9 878 بالة	343.868
1862	8 825 بالة	379.029
1863	7 946 بالة	479.292
1864	5 237 بالة	371.449
1865	7 386 بالة	558.531

3 ـ المبادلات التجارية بين سنتي 1871 و1878 :

إذا كانت السنوات التي أعقبت نهاية الحرب المغربية ـ الإسبانية قد سجلت ارتفاعا متزايدا في حجم المبادلات مع الخارج إلى حد ما، فإن السنوات الممتدة ما بين سنتي 1871 و1877، لم تكن في الحقيقة إلا استمراراً لتلك الِانطلاقة التي شكلت ـ بحق ـ أوسع حركة تجارية وتبادلية على الإطلاق بين المغرب وأوربا عامة، وبين المغرب وبريطانيا خاصة، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومما يسترعي الِانتباه، في هذه المرحلة، التزايد المتصاعد والمستمر لحجم المبادلات على مستوى التصدير والِاستيراد. وتكاد السنوات الفلاحية ذات المحصولات الجيدة تكون مسؤولة عن ذلك. غير أن هناك عوامل أخرى، وعلى رأسها سياسة بريطانيا التجارية إزاء المغرب. إذ لم تتوقف طوال القرن التاسع عشر عن توجيه الدعوات تلو الدعوات إلى المخزن بواسطة جون دراموند هاي لإقناعه، ولو بالضغط أحيانا، بتطبيق سياسة تجارية ليبرالية، والقضاء على كل ما يمكن أن يعرقل نمو التجارة وسيرها العادي.

وشكلت هذه المرحلة (1871-1877) فترة مثالية لتطبيق بنود معاهدة 1856 بين البلدين ومع بقية البلدان الخارجية. غير أنها كانت في الوقت نفسه المرحلة التي تحقق فيها الغزو الِاقتصادي للمغرب، والذي فجر تناقضات اجتماعية وسياسية جديدة، وانطوى على سلبيات لا حصر لها، كانت تزيد يوما بعد آخر من مشاكل المخزن والرعية. وسنحاول الِاقتراب أكثر من تلك المبادلات والبحث في بعض جزئياتها، لرصد مظاهر التوسع الذي شهدته المبادلات بين المغرب وبريطانيا.

(152) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1864.

أ ـ الحركة التجارية الإجمالية (1871ـ1877) :

تؤكد الإحصائيات الموجودة في حوزتنا التناميَ المتزايد للتجارة الخارجية المغربية. وتؤكد في الوقت نفسه استمرار بريطانيا في فرض هيمنتها على تلك المبادلات على جميع المستويات (اللوحة 12). وسنحاول الربط بين الوضعية العامة للتجارة المغربية، مع الإشارة إلى ما هو عام، وبين المبادلات المغربية ـ البريطانية، مع الإشارة إلى ما هو خاص، على مستوى التصدير والإستيراد.

التجارة الإجمالية للمغرب ونصيب بريطانيا منها
بين سنتي 1867 و1877 بالجنيه[153] (اللوحة 12)

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات البريطانية	الواردات الإجمالية	الواردات البريطانية
1867	616 988	347 869		
1868	511 714	305 826	845 610	674 942
1869	703 330	464 834	722 756	592 079
1870	627 368	411 930	677 294	575 121
1871	913 261	521 234	781 051	624 878
1872	1 228 577	684 475	850 776	635 501
1873	1 555 466	1 028 881	834 478	664 178
1874	1 079 351	614 212	1 047 600	826 011
1875	1 293 353	770 821	1 011 588	781 540
1876	1 084 988	662 643	977 617	754 079
1877	1 214 882	674 590	1 082 662	797 278

(153) اعتمدنا في إنجاز هذه اللوحة على مجموعة من التقارير القنصلية، وخاصة تقارير وابط عن التجارة المغربية التي تغطي السنوات الممتدة بين سنتي 1870 و1878، وكلها منشورة في : **الأوراق البرلمانية**.

ب ـ الصادرات المغربية إلى بريطانيا (1871-1878) :

ظلت الحبوب تحتل المكانة الأولى في صادرات المغرب إلى بريطانيا. وإذا كانت مبادلات المغرب التجارية قد شهدت نشاطا كبيرا في سنوات 1872 و1873 و1875 و1877، فالفضل يعود في ذلك بالدرجة الأولى إلى وفرة محاصيل الحبوب(154). أما الإنخفاض التجاري الذي شهدته سنوات 1874 و1876، فسببه النقص الذي عرفته المحاصيل الزراعية، بفعل انحباس المطر واجتياح الجراد للجهات الجنوبية من البلاد(155). واستمرت فترة الجفاف في السنة اللاحقة، مما كان له أبلغ الأثر على أحوال التجارة وأوضاع المخزن والمجتمع(156). ومع ذلك، فإنه سواء أكانت السنة المعنية ذات محصول جيد أم كانت ذات محصول رديء، فقد حصل تباين حسب الجهات. ومن هنا أهمية التدقيق في خصوصيات كل سنة على حدة والتمييز في تلك الخصوصيات بين منطقة وأخرى.

* تجارة الحبوب :

وفرت المحاصيل الزراعية الجيدة سنة 1872 فرصة أمام التجار لتصدير مقادير هامة من الحبوب(157)، من مراسي الدار البيضاء(158) والجديدة(159) وأسفي(160)

---

(154) تقارير وايط عن التجارة المغربية لسنوات 1872-1873 و1875 و1877.

(155) تقارير وايط سابقة الذكر.

(156) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1877.

(157) صُدرت كميات هامة من الفول سنة 1872 فبيعت المقادير الأولى في بريطانيا بثمن 37 شلينغ/الكوارتر، مخلفة أرباحا هامة لفائدة المصدرين، لأن ثمن شرائها في المغرب لم يتجاوز 21 شلينغ/الكوارتر. وشكلت الذرة أهم المواد المصدرة تصديراً لم يسبق له مثيل. ومع ذلك كانت أرباح التجار البريطانيين فيها قليلة لانخفاض الأثمان في بريطانيا، مما ألحق الخسائر بالبعض منهم (انظر تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1872).

(158) تقرير لابين (Lapeen) عن الدار البيضاء لسنة 1872. ارتفعت صادرات الدار البيضاء من 157.359 جنيه سنة 1871 إلى 237.098 جنيه سنة 1872، نتيجة لارتفاع كميات الحبوب المصدرة أساسا إلى بريطانيا.

(159) تقرير ردمان عن الجديدة لسنة 1872. إن صادرات الفول والحمص والقمح استمرت دون توقف طوال السنة.

(160) تقرير يوناط عن أسفي لسنة 1872، وتحدث فيه عن الظروف الفلاحية الملائمة على جميع المستويات.

والعرائش[161]. غير أن صادرات المغرب الإجمالية سجلت سنة 1873 رقما قياسيا بلغ 1.555.46 £، وهو رقم لم يسبق أن سُجل إلا في سنة 1862. وشكلت الحبوب أكثر من نصف مجموع الصادرات بقيمة 737.960 £[162]. واستفادت من ذلك المراسي المتخصصة في ذلك الصنف من مواد التصدير[163] التي وجدت معظمها طريقها في اتجاه مراسي بريطانيا[164].

وإذا كانت لمحاصيل الفول والذرة أهميتها سنة 1873، فإن مقادير القمح والشعير اتسمت بقلتها؛ مما دفع بالمخزن أمام توقع محصول ضعيف سنة 1874 إلى عدم الترخيص بتصدير الحبوب ابتداء من شهر أبريل 1874. ونتيجة لذلك، أغلقت المراسي المغربية أمام تصدير الحبوب، فانخفضت صادرات المغرب الإجمالية إلى 1.079.351 £[165]. وكانت مراسي الجديدة والعرائش والدار البيضاء بوجه خاص أكثر تضررا من بقية المراسي التي لا تحتل فيها صادرات الحبوب إلا مكانة ثانوية. إذ انخفضت صادرات الدار البيضاء سنة 1874 إلى ما قيمته 195.185 £ مقابل 259.122 £ سنة 1873. كما أن الحبوب التي صدرت منها وشحنت في شهر أبريل كانت كلها من محصول سنة 1873[166].

وبالرغم من فرض المنع على تصدير الحبوب، فإن التجار الأوربيين وخاصة البريطانيين منهم، الذين كانوا أكثر المهتمين بتجارة الحبوب، قد أقدموا طوال مدة فرض المنع على شراء كميات ضخمة من مادة الفول وعلى تخزينها في مخازن مراسي العرائش والدار البيضاء والجديدة وأسفي[167]. ولما كانت أثمان الحبوب مرتفعة في

(161) تقرير إيموسي (Imossi) عن العرائش لسنة 1872. ارتفعت كميات الفول المصدر إلى بريطانيا بنسبة 20% عن سنة 1871.

(162) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1873. إن قيمة الصادرات المغربية لسنة 1873 كادت أن تبلغ ضعف معدل الصادرات خلال الثماني سنوات ما بين 1864 و1871.

(163) تقرير لابين عن الدار البيضاء وتقرير ردمان عن الجديدة وتقرير إيموسي عن العرائش وتقرير وايط عن طنجة لسنة 1873.

(164) شكلت صادرات المغرب إلى بريطانيا العظمى أكثر من ثلثي مجموع الصادرات (انظر التقارير سابقة الذكر).

(165) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1873.

(166) تقرير لابين عن الدار البيضاء لسنة 1874.

(167) **التقرير نفسه**. إن الكميات المخزنة في المرسى والتي كانت تنتظر أن يُسمح بتصديرها بلغت حوالي 30.000 كوارتر من الفول و1000 كوارتر من الحمص.

بريطانيا، فقد كان التجار البريطانيون يأملون في تحقيق أرباح هامة من تصدير مخزوناتهم. لكن السلطان مولاي الحسن قرر عدم السماح بتصدير الحبوب إلى أن تظهر علامات التبشير بمحصول جيد، واستمر الأمر حتى نهاية سنة 1874، إذ تساقطت أمطار وافرة جعلت السلطان يصغي للشكاوي العديدة التي قدمها إليه دراموند هاي في الموضوع، تفاديا للخسائر التي يمكن أن تلحق بالتجار البريطانيين في حالة استمرار فرض المنع[168].

وفي ضوء هذه المعطيات، يمكننا إدراك الأسباب العميقة التي كانت وراء ارتفاع حجم صادرات المغرب الإجمالية إلى ما قيمته 1.193.353 جنيه سنة 1875. فارتفع بالتالي نصيب بريطانيا من تلك الصادرات إلى 770.281 جنيه من حيث القيمة[169].

واستفادت مراسي تصدير الحبوب استفادة كبيرة من ذلك الوضع. إذ شهد مرسى الدار البيضاء في الأشهر الأولى من سنة 1875، عمليات تصدير مكثفة للحبوب لم يسبق أن قامت بتصديرها بذلك الحجم[170]. وتهمنا أيضا الأهمية المتزايدة لمرسى العرائش على مستوى تصدير الحبوب. إذ تمكن التجار الإنجليز المقيمون فيها من تخزين حوالي 25.000 كوارتر من مادة الفول، بالرغم من صدور المنع على تصديرها. وساهم تصدير تلك الحبوب في الرفع من صادرات العرائش الإجمالية من 101.464 £ سنة 1874، إلى 143.352 £ سنة 1875، صُدِّر منها إلى بريطانيا ما قيمته 97.434 £[171].

كانت محاصيل الحبوب سنة 1876 أفضل من مثيلتها سنة 1873. وبلغت الكميات المصدرة ما قيمته 310.010 £ للفول و124.945 £ للذرة[172]. ولما كانت سياسة المخزن التجارية تركز في منعها لصادرات الحبوب على مادتي القمح

(168) F.O. 174/140، رسالة دراموند هاي إلى موسى بن أحمد، 8 أكتوبر 1874. وطلب فيها السماح للتجار الإنجليز بتصدير القطاني التي كانت في مخازنهم.

(169) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1875.

(170) تقرير لابين عن التجارة في الدار البيضاء لسنة 1875.

(171) تقرير إيموسي عن العرائش لسنة 1875؛ تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1875. ويشير فيه وايط إلى الزيادة التي عرفتها أعمال بناء مخازن إضافية في المرسى لفائدة التُّجَار الأجانب.

(172) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1876.

والشعير، تنبه الفلاحون المغاربة في أحواز الجديدة[173] والعرائش[174] والدار البيضاء[175] للأرباح التي يمكن أن تدرَّها عليهم زراعة الذرة والفول والحمص؛ فأصبحوا يفضلون زراعتها بدلا من اقتصارهم على زراعة القمح والشعير المعرضين باستمرار للمنع، مما ساهم إسهاماً كبيراً في الإنخفاض المستمر لإنتاجهما. ويمكن أن نستشف من هذا التحول الطفيف الملامح الأولى للتأثيرات السلبية التي خلقتها المبادلات مع بريطانيا. إذ أصبحت حاجيات السوق البريطانية تتحكم في توجيه النشاط الزراعي للفلاح المغربي لتوفير الغذاء لساكنة بريطانيا على حساب المغاربة أحيانا.

وبالرغم من ارتفاع صادرات المغرب الإجمالية إلى أوربا سنة 1877، فإن بداية تلك السنة كانت تنذر بحصول أزمة فلاحية. إذ بدأت المناطق الجنوبية تتعرض لإجتياحات الجراد منذ أواخر سنة 1876 وطوال سنة 1877[176]. كما كان استمرار فترة الجفاف طوال فصل الشتاء في كل أنحاء البلاد، وما صاحبه من ارتفاع لأثمان القمح، مؤشرا على الإنخفاض الذي عرفته صادرات الحبوب في السنوات اللاحقة[177]. ومع ذلك، صُدِّر ما قيمته 345.643 جنيها من مادة الفول و177.311 جنيها من الذرة[178]. ويفسر ذلك بالكميات الكبيرة التي كانت مخزنة من هذه المواد في مراسي الجديدة والدار البيضاء وأسفي والعرائش منذ السنة السالفة.

* **تجارة الصوف :**

تأتي مادة الصوف في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد صادرات المغرب من الحبوب. وإذا كانت السنوات السابقة لبداية سبعينيات القرن التاسع عشر قد اتسمت باستحواذ فرنسا على جل صادرات المغرب من الصوف، فقد بدأت المبيعات تتحول تدريجيا إلى بريطانيا[179]. وكان السبب الرئيسي في ذلك التحول هو الركود

---

(173) تقرير ردمان عن الجديدة لسنة 1876.

(174) تقرير إيموسي عن العرائش لسنة 1876.

(175) تقرير لابين عن الدار البيضاء لسنة 1876.

(176) تقارير ردمان عن الجديدة لسنوات 1875–1876؛ أيضا تقرير يوناط عن أسفي لسنة 1876. وكلاهما يؤكدان أن الجراد قضى على أزيد من ثلاثة أرباع محصول الذرة في فترة نضجها.

(177) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1877.

(178) **التقرير نفسه.**

(179) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1872.

الذي شهدته الصناعة الفرنسية على وجه الخصوص. ولما كانت أثمان الصوف مرتفعة في أسواق إنجلترا، فإن كميات من صادرات المغرب نحو فرنسا قد أعيد تصديرها من جديد إلى بريطانيا[180]. ودامت هذه الحالة طوال الفترة الممتدة بين سنتي 1872 و1878.

والمثير في هذا الإطار، هو النشاط المتزايد الذي سجله مرسى الرباط الذي كان يعتبر الصوف مادته التصديرية الأولى، سواء المغسولة منها أم غير المغسولة وخاصة في اتجاه المملكة المتحدة. إذ شهدت تجارة الصوف خلال سنة 1872 نشاطا كبيرا. وكانت أثمانها مرتفعة جدّاً في المغرب، خاصة صنفها المعروف بالعبودية[181]، فتضاعفت أثمانها في الرباط بالمقارنة مع سنة 1871. وبلغت 92 شلينغ للهندردوايت الواحد. أما الأصناف الرديئة، فتراوحت أثمانها ما بين 80 و60 شلينغ للهندردوايت[182]. وسجلت صادرات الرباط من الصوف إلى بريطانيا تزايدا ملحوظا بين سنتي 1872 و1877[183] (اللوحة 13). وتوجهت ثلاثة أرباع صادرات الرباط من الصوف سنة 1875 إلى ليفربول بصفة خاصة[184].

صادرات الرباط من الصوف بالجنيه (1872-1877)[185] (اللوحة 13)

1872	1873	1874	1875	1876	1877
42.485	37.177	36.233	45.457	36.492	21.536

وإذا كانت المقادير المصدرة قد سجلت انحدارا في سنوات 1874 و1876 و1877، فإن سبب ذلك هو انخفاض الطلب سواء أفي مرسيليا أم في ليفربول من جهة؛ ثم احتفاظ الصناعات الرباطية بكميات كبيرة منها لصناعة الزرابي والملابس الصوفية من جهة ثانية[186].

(180) التقرير نفسه.

(181) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1872. بلغ مجموع الصادرات المغربية من الصوف المغسولة 16.059 هندردوايت بقيمة 80620 جنيه، وغير المغسولة 67.829 هندردوايت بقيمة 230.913 جنيه.

(182) تقرير فروست (Frost) عن الرباط لسنة 1872.

(183) تقارير فروست عن الرباط للسنوات الممتدة ما بين 1872 و1878.

(184) تقرير النائب القنصلي فروست عن الرباط لسنة 1875.

(185) تقرير فروست عن الرباط لسنة 1875.

(186) تقارير وايط عن التجارة المغربية لسنوات 1872 حتى سنة 1877.

وساهمت مواد أخرى إلى جانب الحبوب والصوف في المبادلات بين المغرب وبريطانيا، كالفواكه المجففة والجلود والزيت وغيرها[187]. إلا أن مقاديرها لم تكن تكتسي أهمية الحبوب والصوف نفسها[188]. وكانت هذه المواد تخضع للظروف المناخية والاقتصادية المغربية والدولية بشكل عام. واستمر مرسى طنجة في تزويد حامية جبل طارق بالمؤونة الضرورية وخاصة الثيران، وإن كانت دول أخرى كإسبانيا وفرنسا قد أصبحت تهتم هي أيضا بتصدير الثيران.

جـ ـ الواردات المغربية من بريطانيا (1871-1878) :

يتضح من المعطيات الإحصائية أن واردات المغرب الإجمالية كانت في أغلب الأحيان أقل من الصادرات من حيث قيمتها (اللوحة 12)، وذلك بالرغم من العلاقة القائمة بين هذه وتلك. إذ يكون ارتفاع صادرات المغرب أساسيا لتوفير الإمكانات الحيوية للسكان، والتي تجعل الإقبال والطلب على الواردات أمرا ممكنا أو غير ممكن. غير أن عوامل أخرى كانت تتدخل لتتحكم في ارتفاع حجم الواردات أو في انخفاضها ؛ نذكر منها الظرفية الاقتصادية الأوربية أو العالمية. ومهما كانت الأحوال، فإن واردات المغرب من بريطانيا كانت دوما في الصدارة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1871 و1877. وكانت منسوجات مانشستير تحتل ضمنها المكانة الأولى في كل المراسي المغربية.

سجلت واردات المغرب الإجمالية خلال سنتي 1871 و1872 وحتى سنة 1873، تراجعا واضحا بالمقارنة مع الصادرات (اللوحة 12). ومع ذلك، فإن 75% من واردات المغرب كانت تأتي من بريطانيا وجبل طارق[189]. وكانت وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن سنة 1873 سببا في انتشار التخوف من نشوب نزاعات على السلطة ؛ فكانت الواردات الإجمالية والواردات من بريطانيا قليلة بالمقارنة مع الصادرات[190]. وشملت المنسوجات القطنية في سنتي 1872 و1873 ثلثي

---

(187) تقارير وايط عن التجارة المغربية لسنوات 1871 و1873.

(188) انظر تقرير النائب القنصلي وايط عن التجارة المغربية لسنة 1875. وقد أدمج فيه لائحة طويلة للصادرات المغربية لسنة 1875.

(189) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنوات 1872 و1873.

(190) **التقرير نفسه.**

مجموع واردات المغرب من بريطانيا تقريبا[191]. وكانت أهم المراسي المستوردة لها هي طنجة والدار البيضاء والرباط.

وتميز مرسى طنجة بارتفاع معدل وارداته السنوية بين سنتي 1864 و1871 إلى ما قيمته 343.547 £. غير أن سنة 1873 سجلت ارتفاعا لذلك المعدل بلغ 373.989 £. وتأتي أهمية واردات طنجة من كونها تُنقل على الدواب إلى فاس، ليعاد توزيعها من هناك على المناطق الداخلية، وتحتل ضمنها منسوجات مانشستير المكانة الأولى[192]. وسجلت واردات مرسى الدار البيضاء في سنتي 1872 و1873 ارتفاعا من حيث قيمتها لصالح بريطانيا العظمى[193]. وكذلك حال مرسى الرباط الذي استقبل كميات إضافية من المنسوجات برّاً من الدار البيضاء[194].

وبالرغم من أمر المنع الذي أصدره المخزن سنة 1874 على صادرات الحبوب، فإنه لم يَحْدُثْ أي تأثير سلبي على حجم الواردات الأجنبية للمغرب. إذ نجدها تفوق واردات سنة 1873، فبلغت المنسوجات القطنية المستوردة سنة 1874 ما قيمته 649.671 £. وكانت استفادة مرسى الدار البيضاء[195] والرباط[196] واضحة، إذ ارتفعت واردات بريطانيا بالقياس إلى مثيلتها الفرنسية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم عمليات الإستيراد في الرباط أصبحت في يد ست دور تجارية مغربية لها وكلاؤها المقيمون في مانشستير[197]. وكان ذلك هو حال الدار البيضاء أيضا التي كان لتجارها وكلاء في المناطق الصناعية الأساسية بالمملكة المتحدة. غير أن التقارير القنصلية البريطانية لم تذكر أسماء هذه الدور المغربية[198].

(191) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنتي 1872 و1873.

(192) تقرير وايط عن طنجة لسنة 1872، استقبلت طنجة من بريطانيا 2699 بالة من منسوجات مانشستير بقيمة 126.842 جنيه.

(193) تقرير لابين عن التجارة في الدار البيضاء لسنة 1875.

(194) تقرير لابين عن الدار البيضاء لسنتي 1872 و1873. ارتفعت قيمة الواردات البريطانية من 85600 جنيه في سنة 1872 إلى 126.808 جنيه في سنة 1873؛ تقرير فروست عن الرباط لسنة 1864.

(195) تقرير لابين عن الدار البيضاء لسنة 1875.

(196) تقرير فروست عن الرباط لسنة 1875.

(197) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1875.

(198) **التقرير نفسه**.

وحين رفع المنع عن صادرات الحبوب سنة 1875، سجلت صادرات المغرب الإجمالية ارتفاعا ملحوظا، فانعكس ذلك على الواردات التي شهدت حركة تكاد تكون مماثلة. وأكد وايط في تقرير له عن التجارة المغربية سنة 1875 أن تجارة الاستيراد لم تكن لتتضرر حتى لو استمر منع صادرات الحبوب، لأن الفلاحين تمكنوا من بيع منتجاتهم بأثمان مربحة وفرت لهم قدرة شرائية لاقتناء بعض الحاجيات المستوردة(199).

واستمرت المنسوجات القطنية في احتلال الصدارة ضمن واردات الرباط(200) والدار البيضاء(201)، غير أن الجزء الأكبر من واردات سنة 1875 مر عبر مرسى طنجة(202) (اللوحة 14).

ومع ذلك، فإن واردات هذا المرسى من المنسوجات القطنية لم تصل إلى مستوى مستوردات سنة 1874، ولم تصل أبدا إلى المستوى نفسه الذي بلغته واردات الدار البيضاء من المادة نفسها(203). وبصفة عامة، فإن المنسوجات القطنية المستوردة إلى المغرب سنة 1875 لم تبلغ قيمتها سوى 578.845 £، بدلا من 649.676 £ في السنة السالفة. وعلل ذلك التراجع الذي سجلته مادة أساسية ضمن المستوردات بتشبع الأسواق المغربية بمخزونات سنة 1874 ولم يكن ناجما عن انخفاض الطلب عليها(204).

---

(199) **التقرير نفسه.**

(200) تقرير فروست عن الرباط لسنة 1875.

(201) تقرير لابين عن الدار البيضاء لسنة 1875. ارتفعت واردات الدار البيضاء الإجمالية إلى ما قيمته 386.819 جنيه مقابل 297.573 جنيه سنة 1874. وكان نصيب الواردات البريطانية هو 248.096 جنيه مقابل 167.329 جنيه لسنة 1874.

(202) بلغت قيمة السلع الإجمالية المستوردة عبر طنجة 331.331 جنيها مقابل 227.619 للدار البيضاء و248.949 لفائدة الصويرة. وتأتي العرائش في المرتبة الأخيرة بما قيمته 28925 جنيه.

(203) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1875.

(204) **التقرير نفسه.**

واردات طنجة من المنسوجات القطنية بين سنتي 1872 و1880[205]

(اللوحة 14)

السنوات	من بريطانيا		من فرنسا	
	وحدة القياس : البالة	القيمة بالجنيه	وحدة القياس : الصندوق	القيمة بالجنيه
1872	2 699	126.842	18	5 761
1873	2 087	102.416	60	14.635
1874	2 596	156.481	74	14.300
1875	2 428	146.235	120	14.300
1876	2 284	126.912	146	16.420
1877	10 483	524.331	202	17.255
1878	27 84	167.040	118	11.800
1879	2 480	148.800	246	24.600
1880	2 340	123.137	180	15.260

وإذا سجلت سنة 1876 تراجعا واضحا في واردات المغرب الإجمالية، فإن علة ذلك هي حدوث خروق عديدة في جمارك المراسي المغربية أدت إلى جواز الكثير من المواد المصدرة والمستوردة دون أداء الرسوم الواجبة، وبالتالي فإنها لم تسجل في كنانيش الأمناء ولا في سجلات القناصل[206]. ومع ذلك، فإن بريطانيا استمرت في بسط هيمنتها على الواردات المغربية بمعدل $\frac{8}{9}$ معتمدة في ذلك التفوق باستمرار على منسوجات مانشستير[207]. وشهدت واردات المغرب الإجمالية في السنة اللاحقة

---

(205) أنجزنا هذه اللوحة انطلاقا من التقارير الإجمالية التي وضعها وايط عن تجارة طنجة ما بين سنتي 1872 و1880.

(206) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1876. وألحق به جدولا للمداخيل الجمركية في المراسي المغربية في سنتي 1875–1876.

(207) **التقرير نفسه.**

انتعاشا ملموسا شمل كل المواد المستوردة، وعلى رأسها المنسوجات القطنية البريطانية الصنع والتي ارتفعت قيمتها إلى 580.950 £[208].

ونذكر من بين المنتجات التي شهدت حركة نشيطة ضمن واردات المغرب من بريطانيا أو من مستعمراتها، نذكر مادة الشاي الأخضر والبن والسكر. وباستثناء السكر الذي كان يُنتج في المصانع البريطانية والفرنسية، كان الشاي الأخضر يصل إلى المغرب من المستعمرات البريطانية الآسيوية. أما البن الذي كان المغاربة لا يستهلكون منه إلا صنفا رخيص الثمن، فكان يصل إليهم من البرازيل (اللوحة 15).

لائحة بكميات السلع المستوردة إلى المغرب وقيمتها بالجنيه سنة 1873

(اللوحة 15)

المواد	الأوزان والمقاييس	الكميات	القيمة بالجنيه
البشنة		530	288
اللوبان	حزمة	400	1 000
أكياس فارغة	بالة	42	735
الصمغ	هندريوايت	602	2 568
الكتب	صندوق	32	120
أخشاب	هندريوايت	570	550
شموع	هندريوايت	2 312	6 553
القنب – قماش القنب	بالة	55	1 300
طرابيش حمراء	دزينة	245	170
زرابي	البالة	6	410
مواد كيماوية	براميل	58	810
أوانٍ صينية	صندوق	23	259
أثوابٌ	بالة	965	45712
الفحم	طن	200	500
النيلة	هندريوايت	131	2 126
القهوة	هندريوايت	2 656	11101
النحاس	هندريوايت	342	2 494
أسلاك نحاسية	هندريوايت	1 680	2 246
المرجان	صندوق	8	634
مصنوعات قطن / مانشستير	بالة	10 797	472101
مصنوعات قطن / فرنسا	بالة	306	29115

(208) التقرير نفسه.

المواد	الأوزان والمقاييس	الكميات	القيمة بالجنيه
مصنوعات قطن / الخام	هندرلوايت	682	4250
مصنوعات قطن / خيط	صندوق	70	2300
مصنوعات قطن / مغزول	بالة	34	3340
أوانٍ فخارية	صندوق	98	673
ألواح خشبية	دزينة	1 577	3508
عقاقير			5714
أصباغ			800
أوانٍ خزفية	صندوق	161	1089
الدقيق	أكياس	247	445
الفواكه			780
أثاث			1138
أوانٍ زجاجية	صناديق	375	2 442
الخيط المذهب (الصقلي)	هندرلوايت	23/4	1 600
مختلفات			1 720
أدوات معدنية مختلفة	صندوق	1 196	3 844
جلود بيونس إيرس	هندرلوايت	1375	5 500
الحديد	هندرلوايت	34 877	115 096
الجلد المدبوغ	بالة	31	480
مصنوعات الكتان	بالة	125	6 762
شرائح الرخام	صندوق	511	694
عود الثقاب	كروس	19 870	2871
زيوت	حمل	1 630	2 227
أصباغ	هندرلوايت	119	310
ورق	لفات	13 000	1 092
الورق للكتابة	لفات	2 240	1547
مصنوعات حريرية	صندوق	864	5 200
الحرير الخام	هندرلوايت	732	33 650
التوابل	هندرلوايت	1 485	4 834
الفولاذ	هندرلوايت	1 203	1 791
السكر	هندرلوايت	2 944	4 709
السكر المسحوق	هندرلوايت	1 744	3 638
السكر الملفوف	هندرلوايت	42 560	87 742
الكبريت	هندرلوايت	180	100
مختلفات	-	-	10558
الشاي	صندوق		29778
علب القصدير	صندوق	376	849
التبغ	هندرلوايت	106	615

المصدر : تقرير وايط عن التجارة المغربية سنة 1873.

إن الغاية التي توخيناها من استعراض هذه التفاصيل الإحصائية هي، قبل كل شيء، إبراز المكانة الرئيسة التي احتلتها بريطانيا العظمى في إطار المبادلات التجارية بين المغرب وبقية بلدان العالم. ومما لا شك فيه أن هيمنة التجار البريطانيين على تلك المبادلات وفي جميع المراسي المغربية له أكثر من دلالة لموضوعنا. كما مكننا رصد معالم هذه المبادلات من إدراك الأبعاد الخطيرة والتأثيرات السلبية التي أحدثها الغزو الِاقتصادي على الوضع الداخلي للبلاد المغربية.

ثالثا ـ التوسع التجاري الأوربي وتأثيراته على الوضع الداخلي

أعطينا صورة ملموسة ومدعمة بالأرقام للتزايد المستمر الذي شهدته المبادلات التجارية للمغرب مع الخارج عامة، ومع بريطانيا خاصة. ويحق التساؤل عن التأثيرات التي كانت للمبادلات على المستوى الِاقتصادي والسياسي والِاجتماعي للمغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إلا أن الإجابة على هذا التساؤل أمر من الصعوبة بمكان وتنطوي على نوع من المجازفة، لأسباب عديدة. ذلك بأن الإجابة الشافية عليه تستلزم إنجاز دراسات مجهرية تحترم خصوصيات كل منطقة. كما يتطلب الِاعتماد على مصادر وثائقية ضخمة لا يمكن استغلالها أو اعتمادها في دراسة من حجم دراستنا المتواضعة هذه. ومن أجل ذلك، لابد من الِاعتراف بأن المحاولة التي سنقوم بها في بقية هذا الفصل تكتسي طابعا شموليا وعاما ليس غير. وسنحاول إلقاء الضوء على جوانب من بعض التأثيرات التي أحدثتها المبادلات التجارية في علاقاتها بسياسة بريطانيا إزاء المخزن والمجتمع المغربي بوجه عام. ولابد من الإشارة أيضا إلى صعوبة الفصل هنا بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وما هو سياسي. إذ يوجد ترابط وثيق بين كل هذه المستويات التي تتفاعل فيما بينها تفاعلا يكاد أن يكون مطلقا.

كان التوقيع على المعاهدة المغربية ـ البريطانية سنة 1856 إيذانا بفتح السوق المغربية ـ كما رأينا ـ أمام المنتوجات الأوربية ؛ فأدى ذلك إلى تزايد مستمر لأعداد الأوربيين في المراسي. وبتزايد عدد هؤلاء الأجانب، تزايدت مشاكل المخزن تزايدا نحاول حصره هنا في بعض الأمثلة. إذ طلب التجار البريطانيون، لكي يطبقوا محتويات المعاهدة، بالحصول على المخازن والديار الضرورية لممارسة أعمالهم التجارية. كما ترامى التجار البريطانيون وغيرهم من التجار الأجانب، بمساعدة المحميين المغاربة على

ممتلكات المخزن والأحباس. ثم غرقت القبائل في الديون وكذلك العمال والقواد والأشياخ والأمناء، فتحامل دراموند هاي على ولاة المخزن الذين كانوا يرفضون التساهل والتواطؤ مع التجار البريطانيين، ولم يفلت القضاة والعلماء من ذلك التحامل. ومن جهة أخرى، ارتفع التوتر داخل المجتمع المغربي، فانتشرت حوادث الضرب والقتل وتكررت في صفوف الرعايا الإنجليز. هذا، علاوة على تأثيرات سلبية أخرى سنعرض لها في حينها.

1 ـ ديون بريطانية على بعض القبائل المغربية :

حل بمرسى أسفي سنة 1864 أفراد من قبيلة أولاد عمران، وطلبوا من التجار الإنجليز بيري (D. Perry) وطومسون (Thomson) ومايير (Mayer) أن يبيعوا لهم بعض السلع، وذلك شريطة أداء ثمنها بعد مرور أربعة أشهر، فوافق التجار البريطانيون على ذلك بعد أن حصلوا من عامل أولاد عمران، القائد بن الجيلالي، على شهادة تثبت صدقهم، فسلموا لهم البضاعة بحضور النائب القنصلي البريطاني. وبعد مدة وجيزة من عقد تلك الصفقة، عُزل القائد بن الجيلالي من منصبه وعوضه القائد علي بن بومهدي. ويبدو أن تجار قبيلة أولاد عمران قد تسرعوا فباعوا تلك السلع بالخسارة. وحين حل أجل التسديد امتنعوا عن الوفاء بالتزاماتهم. عندئذ اتجه التجار الإنجليز عند القائد بومهدي، وطلبوا منه إلزام عرب أولاد عمران بتسديد ديونهم. غير أن كل المحاولات التي قام بها بومهدي باءت بالفشل، فرفعت القضية إلى علم السلطان.

وكانت النتيجة أن بعضًا من أبناء أولاد عمران اعترفوا بما عليهم من ديون، في حين أنكر بعضهم الآخر. وحين مثل الأفراد الناكرون بين يدي القاضي، ثبتت إدانتهم شرعا، وحكم عليهم بالأداء أو السجن، فأعلنوا عجزهم وسجنوا. أما الذين اعترفوا بديونهم، فإنهم بالرغم من ذلك لم يؤدوها. ولما اشتكى التجار البريطانيون إلى القائد بومهدي أمرهم، أجابهم بأنهم قد فروا. ولم يتمكن المبعوثان السلطانيان من الحسم في النازلة، فاسترعى النائب القنصلي البريطاني إلتون (Elton) على عامل أسفي الطيب بن هيمة، عن كل الأضرار التي يمكن أن تلحق بالتجار البريطانيين من جراء التأخير في تسديد ديونهم.

وادعى إلتون من جهة أخرى أن اثني عشر فردا من كبراء قبيلة أولاد عمران اتصلوا به وأخبروه أنهم قد أطلعوا بومهدي على استعداد القبيلة بكاملها لأداء ما كان

بذمة إخوانهم، لكنه رفض. كما ادعى إلتون أن أعيان القبيلة كانوا ينتظرون الحصول على إذن سلطاني للوفاء بالتزامات كل المدينين من قبيلة أولاد عمران[209].

وكان جون دراموند هاي وقتئذ في زيارة إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، فالتحق به نائبه إلتون هناك لينقل إليه تفاصيل ما حدث بين التجار البريطانيين وأبناء قبيلة أولاد عمران. وكان الهدف من التحاق إلتون بدراموند هاي في الرباط هو انتزاع موافقة السلطان على السماح لأعيان القبيلة بتسديد الدين، فكانت الفرصة ملائمة ليطرح دراموند هاي القضية مباشرة على أنظار السلطان ووزيره بن اليماني. وبالفعل، حصل من المخزن على وعود بإيجاد حل للمشكلة القائمة[210]. وبعد شهرين، وجه السلطان بعثة ثانية إلى أسفي، فتبين أن بعض أفراد القبيلة ألحوا على أداء ديونهم، غير أن العامل بومهدي منعهم من ذلك. وراجت شائعات عن اختلاق بومهدي لرسوم يثبت بها إفلاس تجار قبيلة أولاد عمران وعجزهم عن الأداء[211].

عندئذ أمهل دراموند هاي بركَاش مدة ستة أسابيع لحسم تلك القضية، وهدده بالكتابة إلى دولته فور انتهاء الأجل المذكور. كما أشار بصريح العبارة إلى ما كان من الممكن أن يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة للمخزن فقال :

> فمن الآن إلى مدة ستة جمعات من هذا التاريخ، إذا لم تتفاصل هذه الأمور على وفق المراد، فسوف نرفعها لدولتنا، ولن يقبل أي عذر فيما يجعله المدينون من رسوم العدم بمساعدة القائد بومهدي. وإذا قدموا تلك الرسوم فالدرك على دولة المسلمين في جميع ما ينوب من الخسارة للتجار[212].

ومما زاد في إصرار دراموند هاي على تقديم مطالبه تلك أن تجارا إسبانيين كانت لهم ديون على أولاد عمران، فأداها بومهدي عنهم من ماله الخاص[213]. وفي رسالة أخرى إلى بركَاش، أكد دراموند هاي قائلا :

---

(209) F.O. 174/137، تقييد ديون التجار الإنجليز على عرب أولاد عمران بتاريخ 20 أكتوبر 1864؛ ثم رسالة عامل أسفي الطيب بن هيمة إلى السلطان في التاريخ نفسه.

(210) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، الرباط، 22 أكتوبر 1864.

(211) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 9 دجنبر 1864؛ ثم دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، طنجة، 7 دجنبر 1864.

(212) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى بركَاش سابقة الذكر بتاريخ 9 دجنبر 1864.

(213) F.O. 174/137، تقييد ديون التجار الإنجليز سابق الذكر.

أما عن الديون التي على أولاد عمران، فبعد أن يقع ما يقع في ذلك، فلن نقبل فيه عذرا ولا شيء غير الأداء لكل الخسائر[214].

أمام هذه الضغوط والتهديدات المتلاحقة، لم يجد المخزن بدا في نهاية المطاف من محاكمة جل المدينين من أولاد عمران، وآخرين معهم من الجديدة للأسباب نفسها. ومرة أخرى عجزوا جميعا عن الأداء فحكم عليهم بالسجن[215].

وبينما كان هؤلاء يقضون مدة سجنهم وحتى سنة 1868، عرفت البلاد أزمة فلاحية خانقة فانهارت المحاصيل، واتضح للقضاة أن مدة السجن قد طالت بأبناء قبيلة أولاد عمران وغيرهم، فأطلق سراحهم جميعا. وما إن بلغ خبر ذلك التسريح الجماعي إلى دراموند هاي، حتى طالب بإعادتهم للسجن أو إرغامهم على تسديد ديونهم. وتمكن محمد بركَاش من إقناع دراموند هاي بالأضرار التي لحقت بأهل السجناء بعد طول مدة سجنهم، وخاصة في ظروف الأزمة الفلاحية التي عمت البلاد. وطلب منه إمهالهم لتمكينهم من القيام بأعمال الحرث وتدبير شؤون عيشهم، حتى يجمعوا المال لأداء ما كان بذمتهم بعد جمع المحصول في غشت 1870. وأعطى دراموند هاي موافقته المبدئية على اقتراح محمد بركَاش. غير أنه شرط ذلك بموافقة الحكومة البريطانية التي استجابت لذلك، وضغطت على التجار البريطانيين لقبول تلك التسوية. وبمجرد اقتراب شهر يونيو من سنة 1870، وجه دراموند هاي رسالة إلى بركَاش ذكره فيها باقتراب موسم الحصاد، وبوفاء المدينين بما كان عليهم وتوجيههم إلى المراسي، حيث كان التجار البريطانيون يقيمون للفصال معهم[216].

ومع حلول شهر غشت، تم توجيه المدينين إلى مرسى أسفي، لكن ليس من أجل تسديد ديونهم، وإنما لتقديم حجج تؤكد مجددا عجزهم عن الأداء، إذ تقدموا برسوم العدم. وبلغ عدد المدينين للتجار الأجانب في مرسى أسفي وحده أزيد من ثمانمائة مدين، كانوا كلهم يتوفرون على رسوم العدم[217].

(214) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركاش، طنجة، 19 دجنبر 1864.

(215) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 21 يونيو 1864.

(216) **نفسها**.

(217) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 3 غشت 1871.

حاول دراموند هاي استفسار نائبه الجديد في أسفي يوناط (Hunot) عن ذلك، فأكد له أن القضاة والعدول تواطأوا جميعا مع المدينين. وقام كل منهم بالشهادة لصالح الآخر بأنهم معدمون. وعبر دراموند هاي عن استغرابه من ذلك السلوك، فقال لمحمد برگاش :

وهذا تعجب كثير، ولن يقبل بأن جميع المسلمين المديانين لرعية الأجناس تعادموا جميعا دون فرق[218].

وطلب بعد ذلك من برگاش إصدار أوامر مخزنية للقضاة حتى لا يقبلوا مثل تلك الشهادات، وأن تتخذ الإجراءات لمعاقبة كل من يشهد بالزور لصالح أشخاص ليسوا ـ في نظر دراموند هاي ـ معدمين فعلا. وجدد إلحاحه على حل تلك القضايا قبل أن تطلب الحكومة البريطانية من المخزن تسديد ديون رعاياه[219].

إن هذه النازلة التي سقناها هنا بكل تفاصيلها لكفيلة بأن توضح لنا كيف كانت المبادلات التجارية التي أشرنا إليها في بداية هذا الفصل، وبالا على فئات عريضة من المجتمع القروي المغربي المجاورة للمراسي وحتى البعيدة عنها. وهذا جانب حاولت الدراسات الأجنبية طمسه، واكتفت بالحديث عن الِارتفاع المتزايد في حجم المبادلات دون النظر إلى الِانعكاسات الخطيرة التي تولدت عنها للمغاربة، قرويين كانوا أم حضريين.

إن المهلة التي أعطاها جون دراموند هاي والتجار البريطانيين للمدينين سابقي الذكر، لم تكن كافية لتمكين أفراد خرجوا بعد قضاء عدة سنوات في السجن، وفي زمن صعب اشتدت فيه وطأة الأزمة الفلاحية، لتسديد ديونهم بعد أول محصول يقومون بجمعه. إن التجار البريطانيين ودرعهم الواقي والقوي دراموند هاي لم يقدروا جميعا حالة هؤلاء الضعفاء، ولم يكن يهمهم إلا الربح الواجب تحقيقه. وانتهى المصير بجماعة من المدينين الموجودين في ضواحي مدينة الصويرة إلى الِاستحرام بضريح الولي سيدي مكدول للِاحتماء به من أصحاب الديون ومن ملاحقة المخزن لهم[220].

---

(218) **نفسها**.

(219) **نفسها**، F.O. 174/138، طنجة 3 مارس 1871.

(220) Daniel J. Schrœter, **Merchants of Essaouira : Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco, 1844-1886**, Cambridge University Press, 1988, p. 170.

ولدينا مثال آخر في السياق نفسه، يكاد يشبه المثال السابق. فهذا تاجر بريطاني يدعى يونط (Yount) كان من شركاء التاجر پيري في الصويرة، دفع لمجموعة من أفراد قبيلة أَكَرْكَور، بضائع بلغت قيمتها 25.000 ريال. واتخذ يونط الاحتياطات اللازمة، فاستفسر قائد القبيلة عن أولئك الأفراد فوصفهم له بالاستقامة. بل تجاوز ذلك إلى ضمانتهم كتابة برسوم عدلية. وبالفعل، أوفى بعض أفراد أَكَرْكَور بالتزاماتهم تجاه التاجر البريطاني. غير أن ذلك الوفاء لم يشمل جميع الملتزمين، ولم يبلغ مجموع عدد الأموال التي استعادها يونط سوى 4000 ريال فقط[221].

ومما لا شك فيه أن الظروف الخاصة التي شهدتها البلاد عامة والبوادي خاصة خلال سنة 1868، لم تكن لتساعد أولئك المدينين الذين بلغ عددهم ما يقرب من أربعة وثلاثين شخصا، للحصول على الأموال وتسديد ما كان عليهم من ديون. ورفض القائد الجديد على قبيلة أَكَرْكَور توجيه المدينين إلى الصويرة للمثول أمام القاضي، بالرغم من شدة إلحاح النائب القنصلي البريطاني على ذلك.

ونظرا لأهمية المبلغ المالي المتبقي ديناً على المغاربة في هذه النازلة، اتجه التاجر يونط إلى طنجة واشتكى أمره إلى دراموند هاي. ولجأ النائب البريطاني إلى أسلوبه المعتاد، فاحتج بشدة على برگاش وطالب بتطبيق مضمن الشرط العاشر من الاتفاقية العامة، وأمهل المخزن مدة أربعين يوما لأداء أموال التجار الإنجليز، علاوة على نسبة الفائدة، فقال :

> (...) ونرفع الرسم المذكور الذي بيد التاجر بري مع حساب المنفعة (الفائدة) لدولتنا. والنظر لهم حينئذ فيما يجعله على دولة السلطان للوفاء به من إعانة رعية الإنجليز في قبض حقوقهم من رعية السلطان (...)[222].

كما حاول دراموند هاي تحذير المخزن من أنه في حالة التمكن من الإتيان بالمدينين إلى الصويرة من أجل الفصال أمام القاضي، وبحضور النائب القنصلي كارستنسن (Carstensen) وتبين له أن القاضي يتحيز لفائدة إخوانه المغاربة، أو أحس بخوف القاضي من الولاة، فإن أعمال الشرع لابد أن تتوقف، لترفع القضية إلى الحكومة البريطانية.

---

(221) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى برگاش، طنجة، 22 أبريل 1868.

(222) **نفسها**.

أمام تهديدات دراموند هاي وتحديده لمهلة الأربعين يوما، لم يجد المخزن بدا من إرغام المدينين على التوجه إلى الصويرة. فرفض دراموند هاي حكم قاضي الصويرة، وطلب الإتيان بهم إلى طنجة مصحوبين بقائدهم الجديد. ولما اتضح أن هذا القائد لم تكن له أي علاقة بإبرام تلك الصفقة، ألح دراموند هاي على أهمية الإتيان بالقائد السابق الذي ضمن أفراد القبيلة.

ولم يستبعد دراموند هاي، حسب المعلومات المجتمعة لديه، أن يتواطأ القائد السابق مع أفراد قبيلة أكَركَور للتحايل على التجار الإنجليز بغية الاستحواذ على بضائع قيمتها 25.000 ريال. وهكذا اهتدى دراموند هاي إلى تحكيم منطقه بصورة غريبة للتوصل إلى حل يناسب مصالح التجار البريطانيين. فبما أن المخزن صادر كل ممتلكات القائد المخلوع، فإن أموال التجار الإنجليز أصبحت ضمن تلك الممتلكات المصادرة. وبذلك يصبح المخزن نفسه هو المسؤول الوحيد عن تسديد ديون قبيلة أكَركَور :

> (...) إن الدرك كله على دولة السلطان بسبب تعيين عامل يتجرأ على غش رعية الانجليز، مستعينا في ذلك بالعدول والقضاة، للحصول على سلع قيمتها 25.000 ريال، والذين وضعوا أسماء الناس غير المدينين حقا في رسوم شرعية، لأن المخزن حاز متاع القائد الذي خان رعية الإنجليز (...)[223].

وتسوقنا هذه الحالة المأساوية التي أصبحت تهدد قبائل بكاملها إلى الحديث عن الديون التي كانت تشمل موظفي المخزن على اختلاف مستوياتهم.

2 ـ ديون إنجليزية على موظفي المخزن :

لم تكن ديون التجار الإنجليز تقتصر على بعض الحضريين أو القرويين كما رأينا في الأمثلة السابقة، بل امتدت لتشمل بعض موظفي المخزن كالعمال والقواد والأشياخ والأمناء؛ لأن التجار الإنجليز وجدوا فيهم الزبناء المثاليين المتوفرين على الإمكانات المادية والمعنوية، لتصريف بضائعهم المكدسة في مخازن المراسي. كما كان أولئك الموظفون يتمتعون بضمانة من المخزن لا توجد عند غيرهم من العامة. وبالرغم من

(223) F.O. 174/138، تقييد من الكلام الصادر من منسطر سلطانة أكريت أبرتن مشافهة مع وزير السلطان أيده الله في الأمور البرانية الفقيه الأجل السيد محمد بركاش.

ذلك، فإن العديد من موظفي المخزن عجزوا في مناسبات عديدة عن تسديد ديونهم، فقام المخزن تحت الضغط والتهديد بأداء ما كان في ذمة موظفيه.

وحتى يتمكن المخزن من وضع حد لتلك الممارسات، وجه رسائل دورية إلى كل ممثلي الدول الأجنبية، حذر فيها تجار تلك الدول من مغبة الدخول في عمليات تجارية بالسلف مع موظفي المخزن. وتبرأ في الوقت نفسه من تحمل أي مسؤولية عن ذلك مستقبلا. واعتقد المخزن أن ذلك التحذير كان كافيا لردع التجار الأوربيين من العودة إلى تلك العمليات التي كانت تتسبب في إرهاق خزينته. غير أن التجار الأجانب استمروا مع ذلك في تقديم السلفات إلى رجال المخزن[224].

وحين حاول محمد بركَاش الِاحتجاج على ذلك، أكد له دراموند هاي أنه وجه تعليماته في الموضوع إلى كل نوابه القنصليين في المراسي. لكنه اعترف في الوقت نفسه لمحمد بركَاش بعجزه التام عن منع التجار الإنجليز من الدخول في عمليات تجارية مع أي مغربي، مهما كانت مرتبته داخل الجهاز المخزني؛ وذكره بأن الشرط الثاني من المعاهدة التجارية ينص على أن للإنجليز الحق في «(...) البيع والشراء مع من شاؤوا، وفي جميع أنواع التجارة (...)»[225].

وبناء على ذلك، فإن التجار البريطانيين المعنيين بتلك السلفات كان لهم الحق الكامل في مطالبة العمال والأشياخ المغاربة بتسديد ديونهم؛ بل كان لهم الحق، طبقا لما ورد في المعاهدات، في الحصول على مساعدة المخزن لتحقيق ذلك. ومثالاً على بعض تلك الحالات، نذكر أن القائد بومهدي ـ الذي سبقت الإشارة إليه ـ كان عليه دين للتاجر الإنجليزي طومسون (Thomson) بلغت قيمته 7800 ريال منذ سنة 1867. وكان القائد بومهدي يحطم أرقاما قياسية في الِاستدانة من الأجانب، وخاصة من التجار البريطانيين[226]. كما كانت لطومسون ديون على شيخ أيت باها، عبد الله أوسليمان بلغت 7000 ريال[227].

---

(224) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 13 شتنبر 1869.

(225) انظر نصه في **الوثائق**، ج 2، ص. 203.

(226) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 18 نونبر 1871؛ ورسالة دراموند هاي إلى بركَاش، 1 أكتوبر 1872. وتشير إلى ديون إنجليزية على قائد الشياظمة.

(227) D. Schrœter, **op. cit.**, p. 170.

واتسعت لائحة الموظفين المخزنيين الحاصلين على سلفات، والذين عليهم ديون للتجار الإنجليز. واعترف دراموند هاي لبركَاش بأنه لم يكن يرغب في الِالتصاق حرفيا بمضمون الِاتفاقية في تلك النقطة، لأن ذلك ــ على حد قوله ــ «قد يجعل دولة مراكش في حالة صعبة». ومن أجل ذلك، اقترح عليه أن يقوما معا بفحص الرسوم المتعلقة بديون التجار الإنجليز على العمال والأشياخ. وبعد التأكد من سلامتها شرعيا، يؤدي التجار القَسَم على المبالغ التي سلموها للعمال والأشياخ، فتدفع لهم أموالهم من ممتلكات العمال. وحتى يُحسم حسماً نهائيا في الموضوع مستقبلا، اقترح دراموند هاي على بركَاش تقديم طلب إلى الحكومة البريطانية، حتى تسمح بإضافة جملة في الشرط الأول من المعاهدة التجارية يستثنى بموجبها تعامل التجار البريطانيين مع موظفي المخزن. وبتلك الطريقة، يصبح بإمكان دراموند هاي أو غيره من ممثلي بريطانيا في المغرب إرغام التجار الإنجليز على احترام ذلك القانون وعدم التعامل بالسلف مع موظفي المخزن[228].

إلا أن ذلك الِاقتراح لم يدخل حيز التطبيق، وبقي الأمر معلقا إلى عهد السلطان مولاي الحسن، فتراكمت مطالب التجار الإنجليز وديونهم على موظفي المخزن، حتى شملت كل أرجاء البلاد. وفي سنة 1875، قرر المولى الحسن أن يقترح أداء 50% من تلك الديون لكل التجار الذين يوافقون على ذلك[229]. ورحب دراموند هاي بذلك الِاقتراح، لكنه ترك للرعايا البريطانيين المعنيين بالأمر حرية قبول تلك التسوية أو الِاستمرار في متابعة غرمائهم أمام الشرع. ويبدو أن الكثير من التجار الإنجليز قبلوا ذلك الفصال الذي تم على حساب بيت المال المغربي، وعبر دراموند هاي بعد ذلك عن ارتياحه قائلا :

> (...) فنطلب منكم (بركَاش) الإعلام للجانب الشريف بما صدر لنا من السرور بهذه الإمارة الجديدة، الصادرة الآن من عقله السديد، ومن مراده الشريف أيده الله في تمام هذه الدعاوي المعلقة هذه مدة (...)[230].

وبالرغم من أن المخزن شرط تسديد تلك النسبة من الديون باسترعاء دراموند هاي مجددا على التجار الإنجليز بعدم تقديم سلفات للموظفين المخزنيين، فإننا نجد

---

(228) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 13 شتنبر 1869، سبق ذكرها.

(229) F.O. 174/140، بركَاش إلى دراموند هاي؛ ودراموند هاي إلى بركَاش بتاريخ 11 فبراير 1875.

(230) F.O. 174/140، دراموند هاي إلى بركَاش، 11 فبراير 1875.

لوائح تتضمن مطالب من هذا القبيل، رُفعت مرات عديدة إلى المخزن في السنوات اللاحقة[231].

3 ـ تحامل دراموند هاي على ولاة المخزن وعلى القضاة :

علاوة على المشاكل التي أثارتها حاجة التجار البريطانيين المتزايدة إلى الديار والمخازن في مختلف المراسي المغربية، طرحت المبادلات بين المغرب وبريطانيا مشاكل من نوع آخر. وكان رجال المخزن، ومن بينهم العمال والأشياخ بالإضافة إلى القضاة، ضحية في غالب الأحيان لتلك المشاكل التي كادت أن لا تنتهي. وكان دراموند هاي، إذا بعث النواب القنصليون إليه أخبارا، صحيحة كانت أم خاطئة، عن تعنت أحد الموظفين المخزنيين أو أحد القضاة، وعن اعتراضه على مصالح البريطانيين، لفّق لهم تهمة يتخذها ذريعة للمطالبة بإقالتهم من مناصبهم بل بمعاقبتهم أشد عقاب. وتعج الوثائق البريطانية والمغربية بأمثلة كثيرة في هذا السياق نورد بعضها.

في سنة 1862 رفض عامل العرائش الِاستجابة لمطالب التجار البريطانيين، الذين كانوا يهتمون بتجارة الحبوب، والذين طلبوا أن تبنى لهم الديار والمخازن، فاستغل دراموند هاي فرصة حدوث خلاف بسيط بين العامل والقنصل الإيطالي، ليكتب مباشرة إلى السلطان عن عامل العرائش بما يأتي :

> (...) إنه لا يليق لولاية المراسي من أجل قبحه (...) مع جميع قنصوات الأجناس. وبهذا الوجه سيرته مع قونص الإنجليز. وإذا لم يعزل لابد من أن يورث منه الكدر (...) إذ نحن محققين حسب ما أخبرني به نائب الطليان سرا، بأنه إذا وصل هذا لدولته يوجهون مراكبهم ليطلبوا الحق والِإعتذار على عدم استقامة العامل المذكور (...)[232].

وعند اجتماع النائب القنصلي البريطاني بعامل العرائش للتباحث معه في موضوع نهب بعض الثيران التي كان يملكها تاجر إنجليزي، لم يحسن العامل استقباله؛ بل رفض حتى الِاستماع إليه، فذهب عنه وتركه جالسا في مكانه. ولما بلغ خبر ذلك إلى دراموند هاي وجه إلى المخزن دعوة جديدة لعزل ذلك العامل. كما هدد

---

(231) يحتوي **الكناش 360**، (خ.ح)، على عدة حالات لتسديد ديون التجار الأجانب من مالية المخزن.

(232) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى الوزير الطيب بن اليماني؛ وأرفقت بها رسالة إضافية من دراموند هاي إلى سيدي محمد بن عبد الرحمن، طنجة، 29 ماي 1862.

بسحب نائبه القنصلي من العرائش نظرا «(...) للمهانة التي ألحقت به كنائب لدولة عظمى (...)»[233]. إلا أن المخزن المركزي لم يستجب لتلك الدعوة ورفض عزل العامل[234]. وللأسباب نفسها، رفع دراموند هاي شكاية إلى المخزن من عامل الجديدة وغيره من عمال المراسي[235].

إلا أن الاِتهامات المتنوعة التي وجهها دراموند هاي إلى عامل مراكش بن داود كانت ثقيلة جدا. واختلطت فيها أمور كثيرة، من بينها حقوق التجار الإنجليز التي كان متهما بالاِعتداء عليها، وفرضه للمكوس على نواب تجار الأجناس عند شرائهم للصوف، وقلة احترامه للعالم النباتي هوكير (Hooker) الذي أمر السلطان بحسن معاملته، وتماطله في توجيه بعض المدينين من مراكش إلى أسفي وتزوير بعض الرسوم، واتهامات أخرى سنعرض لها في حديثنا عن موضوع الحماية. والذي يهمنا في هذا المستوى، هو أن النائب البريطاني تمكن في نهاية المطاف، بعد مراسلات ومحادثات طويلة، وممارسته لضغوط شديدة، من إبعاد بن داود من منصبه ولو بصفة مؤقتة[236].

وأفضت المبادلات التجارية المتنامية بين المغاربة والأجانب، إلى طرح عدة نزاعات على أنظار الشرع في مختلف المراسي المغربية. وكان القضاة يجدون أنفسهم في أغلب الحالات، إن لم نقل في جميعها، في حيرة من أمرهم. إذ أصبح من النادر جدا بعد سنوات 1856، أن يعالجوا قضية من القضايا دون أن يدخل فيها تاجر بريطاني أو أجنبي طرفاً في النزاع. وكان مرسى طنجة والصويرة بصفة خاصة مجالا خصبا للعديد من الدعاوي، بحكم وجود الأجانب فيهما بعدد أكبر من بقية المراسي. وشكلت الشكاوي التي رفعها دراموند هاي من القضاة المغاربة وتصرفاتهم، حيزا هاما من الاِحتجاجات المتعددة التي لم يتوقف دراموند هاي قط طوال مدة مكوثه في المغرب عن رفعها إلى المخزن.

---

(233) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركاش، 3 شتنبر 1862.

(234) **ميكروفيلم بركاش**، (خ.ع.ر)، رسالة إلى محمد بركاش بتاريخ 28 ربيع النبوي 23/1279 شتنبر 1862.

(235) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 7 يونيو 1870.

(236) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى محمد بركَاش، طنجة، 16 غشت 1871.

وحين سجلت السنوات الممتدة ما بين 1864 و1870 بقاء العديد من قضايا التجار الإنجليز معلقة دون أن يُبَتَّ فيها، شن دراموند هاي حربا على جل القضاة في المراسي وحملهم مسؤولية عدم البت في تلك الدعاوي[237]. وإذا أخذنا قضاة مرسى الصويرة نموذجاً، وجدنا أن دراموند هاي دَأب زهاء الثلاث السنوات الممتدة ما بين 1867 و1870 على توجيه اللوم للقاضي، الذي كان ـ حسب تعبير دراموند هاي ـ يعتبر إعطاء الحق للمسيحي أو اليهودي حراماً، أو ظلماً للمسلم[238]. كما وجه تهمة مماثلة لقاضي الجديدة[239].

وتلقى دراموند هاي شكاية جماعية من ستة عشر تاجرا بريطانيا من الصويرة في الموضوع نفسه، اتهموا فيها القاضي بالتحيز في القضايا المطروحة، إلى درجة أنه لم يحكم ولو في قضية واحدة لصالح التجار البريطانيين[240]. وعند ذلك، طالب دراموند هاي بركَاش بعدم رفع أي دعوة أمام أنظار قاضي الصويرة فقال :

(...) إذا لم يكن الدواء لهذا، لابد لنا أن نفعل ما هو لازم علينا وهو أن نرفع القضية لدولتنا، ونذكر لهم أننا مُنِعْنَا من أخذ الحق لرعية الإنجليز (...)[241].

وفي صيف سنة 1869، توفي الوزير الطيب بن اليماني بوعشرين، فعوضه ابنه الحاج إدريس في المنصب نفسه. وكتب إليه دراموند هاي ليذكره بالعلاقة الوثيقة التي كانت تربطه بوالده المتوفى. وأعرب له عن أمله في أن تتوطد العلاقات معه هو أيضا، حتى يضمن توفير قناة جديدة يمرر منها مخططاته داخل الجهاز المخزني. ثم طرح عليه حالة قاضي الصويرة بالعبارات الآتية :

(...) والآن، فالوقت قد حتم علينا نكتب لك سرا، ونحتم عليكم بالتأكيد على الجانب الشريف برده باله الشريف (...) من شأن العكس والضرر اللاحق الصادر لرعية الإنجليز(...) من طرف ولاة السلطان أيده الله، وعدم صدور الحق، سيما ما صدر من قاضي الصويرة في هذه الثلاثة سنين الأخيرة (...)[242].

---

(237) F.O. 174/139، تقييد الدعاوي المعلقة، 15 أكتوبر 1872.

(238) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 15 يوليوز 1869.

(239) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 29 شتنبر 1870.

(240) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 1 يونيو 1870.

(241) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 15 يوليوز 1869.

(242) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى الوزير إدريس بن اليماني، 1 يونيو 1870.

ومن جهة أخرى، أكد النائب البريطاني للوزير الجديد أن بعض المستشارين الذين رفض ذكر أسمائهم، كانوا يمنعون بلوغ الشكايات ضد قاضي الصويرة إلى السلطان، وأن أولئك المستشارين كانوا يؤيدون بسكوتهم ذاك، أعمال الولاة والقضاة، وعلى رأسهم قاضي الصويرة(243).

ويبدو أن محاولة دراموند هاي تلك قد أتت أكلها، وأظهرت كثيرا من الأمور الخفية: فحينما بلغ الخبر السلطان، طلب من التجار الإنجليز الذين كانوا يتبرمون من تصرفات قاضي الصويرة تحديد طبيعة التهم التي يتهمونه بها، حتى يمكن أن تثبت عقوبته. ومعنى ذلك أن السلطان كان يجهل كل شيء عن قضية كانت في شأنها، مراسلات ومحادثات طويلة بين برگاش ودراموند هاي. وهذا ما جعل النائب البريطاني يحتج احتجاجا شديدا على سلوك محمد برگاش، الذي كانت علاقاته بعيدة كل البعد عن العلاقات التي كانت تربط دراموند هاي بمحمد الخطيب. وانتهى الأمر بالنائب البريطاني إلى المطالبة بتعيين قاض جديد لينظر في دعاوي الإنجليز ويبت فيها هناك. وفي الوقت نفسه أمر بتعيين التجار الإنجليز المقيمين في الصويرة بعدم رفع قضاياهم أمام الشرع إلى حين تعيين قاض آخر(244).

إن تحامل التجار البريطانيين ومعهم دراموند هاي على القضاة المغاربة له أهميته؛ إذ يتعلق الأمر هنا بنقطة شديدة الحساسية، هي مسألة الشرع. وإذا كان دراموند هاي يريد محاربة القضاة، فإن ذلك يعني أنه يرغب في محاربة التشريعات الإسلامية، وأنه يريد أن يقع التخلي عن التقاضي أمام الشرع المغربي حتى تحل محله المحاكم الأجنبية فوق التراب المغربي. ولا ننسى أن معاهدة 1856 نالت فيها مسألة التعامل مع الشرع والقضاء حيزا خاصا. ويمكن أن ندخل هذا التحامل في ذلك الإطار(245)، والذي لم يكن يهدف في نهاية المطاف إلا إلى تقديم السند الكامل لفائدة التجار البريطانيين حتى يقوموا بأعمالهم التجارية في أحسن الظروف.

---

(243) **نفسها**.

(244) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى برگاش، طنجة 4 يوليوز 1870؛ وأخرى من دراموند هاي إلى برگاش، طنجة، 8 نونبر 1870.

(245) انظر **الوثائق**، ج 2، المواد من 8 إلى 14 المتعلقة بالنزاعات أمام القضاء المغربي.

4 ـ انتشار التوتر ومشكلة أمن الأجانب :

مما لا شك فيه أن ما سبقت الإشارة إليه من مطالب ودعاوي بين الرعايا المغاربة والبريطانيين يؤكد وجود عناصر توتر بين الطرفين. غير أن درجة ذلك التوتر ما لبثت أن انتقلت إلى مستويات خطيرة أفضت في حالات عديدة إلى الضرب ومحاولات القتل. وإذا كانت الكتابات التاريخية الأجنبية بصفة عامة لم تتردد في نعت المغربي بكراهته للأجنبي، فإن لتلك الكراهية ـ إذا سلمنا بوجودها ـ أسبابها ومبرراتها. ونسوق في هذا السياق نماذج من ذلك التوتر بين عناصر مغربية وأخرى إنجليزية لمعرفة العواقب العميقة والبعيدة المدى لامتداد التجارة الأوربية، وانتشار الرعايا الأجانب في أرجاء البلاد المغربية.

خلال سنة 1864، كان أحد المغاربة من أحواز الصويرة، ويدعى المسفيوي، ينوي التوجه إلى الحج على متن باخرة فرنسية. وكان ممثل الشركة الملاحية الفرنسية إنجليزيّاً يدعى دامنط (Damonte). إلا أن طارئا حال دون وصول الباخرة الفرنسية في الوقت المحدد لحمل الحجاج من الصويرة. وحين حلت بالمرسى نفسه باخرة إنجليزية كانت أيضا في طريقها إلى المشرق، طلب المسفيوي من دامنط تمكينه من الركوب فيها، لكنه رفض بدعوى أنه لم يكن من وكلائها. ووقع خصام بينهما انتهى بضرب دامنط للمسفيوي. لكن المسفيوي لم يتحمل الإهانة فعاد من بيته حاملا سلاحا أبيض، أصاب به الإنجليزي دامنط بجروح بليغة. وبالرغم من إصدار القاضي لحكم بخمسة أشهر سجنا في حق المسفيوي، فقد اعتبره دراموند هاي غير كاف، بدعوى أن المسفيوي كان ينوي قتل دامنط. واتصل إخوة المسفيوي بالنائب القنصلي إلتون (Elton)، واقترحوا عليه افتداء أخيهم من السجن مقابل مبلغ من المال فرفض[246].

وعندما حل دراموند هاي بالرباط في زيارة للسلطان سنة 1864، بلغته هناك أخبار إطلاق سراح المسفيوي، فاحتج على ذلك الإجراء، وطالب بتعويضات مالية عن الجروح التي أصابت دامنط، حددها في ألفي ريال، وبإعادته إلى السجن وتوجيهه إلى الصويرة أو طنجة لإعادة محاكمته فيها[247]. وبعد لقاء بين دراموند هاي والوزير

(246) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى الأمين عبد السلام أحرضان، طنجة، 21 فبراير 1865.

(247) نفسها.

الطيب بن اليماني، اتفق الرجلان على إطلاق سراح المسفيوي للسماح له بالذهاب إلى الحج، مقابل موافقة المخزن على البتِّ في كل الدعاوي الإنجليزية المعلقة[248].

وفي صيف 1871، جازف تاجر إنجليزي يدعى سپايني (Spiney) بالتوجه إلى موسم في أحواز الجديدة، دون أن يكون مصحوبا بالحرس لحمايته، وفقا لما نصت عليه معاهدة 1856. وفي تلك المناسبة، قام أحد الحاضرين في الموسم – ويدعى ولد العروصي – بمحاولة لقتله، إذ رماه بالرصاص دون إصابته، فانهال عليه ضربا، ثم انضم إليه أشخاص آخرون ينتمون إلى عدة قبائل كانوا يحضرون الموسم. غير أن بعض الحاضرين كانوا يعرفون سپايني، فتدخلوا وحالوا بينه وبينهم، وبذلك نجا من موت محقق. وبما أن الحادثة وقعت على مشهد من قواد القبائل التي حضرت في الموسم[249]، فقد حمل دراموند هاي المسؤولية الكاملة للقائد الضو الذي كان ينتمي ولد العروصي إلى القبيلة الخاضعة له، كما اتهمه بكراهيته المعهودة للنصارى. وطالب بالقبض على ولد العروصي وسجنه في الجديدة إلى أن يقع البحث في الحادثة بحضور النائب القنصلي ردمان (Redman)، وأن يصدر أمر سلطاني بمعاقبته وإجباره على أداء التعويضات اللازمة إلى سپايني من القائد الضو وبقية القواد الذين لم يتدخلوا لإنقاذ التاجر الإنجليزي، وكذا توجيه أوامر بسجن بقية الأفراد الذين ساهموا في ضرب سپايني[250].

وحين بلغ الأمر إلى علم السلطان، أمر بمعاقبة ولد العروصي. لكنه رفض أداء التعويضات باعتبار أن سپايني قد خالف بذهابه إلى الموسم ما هو مسطر في معاهدة 1856. وبالرغم من اعتراف دراموند هاي بالمخالفة التي ارتكبها سپايني، فقد أصر على أن يقدم المخزن تعويضات مالية، وعلى أن يعاقب ولد العروصي أمام الملإ وبحضور النائب القنصلي ردمان[251].

---

(248) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 20 دجنبر 1865.

(249) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 31 شتنبر 1871. وكان القواد الحاضرون هم : القائد الضو وقدور بلحسن ومحمد بن رحال والمعطي التريعي والقائد بن إبراهيم وأحمد السريوي ومبارك الغريب والعربي بن الجيلالي خليفة قائد الشاوية.

(250) **نفسها**.

(251) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 10 أكتوبر 1871؛ ومن بركَاش إلى دراموند هاي، 14 أكتوبر 1871.

حاول القائد الضو الإستجابة لأوامر السلطان، فطلب من ردمان القدوم إليه صحبة سپايني لحضور زجر ولد العروصي والفصال في القضية بالتراضي. لكن ردمان رفض، وطلب الإتيان بولد العروصي إلى الجديدة رفقة عشرة أفراد من أعيان قبيلة القائد الضو، ليكون زجرهم جميعا في الجديدة. وإذا القائد الضو يرفض ذلك الإقتراح الغريب؛ فطالت المراسلات، في الموضوع نفسه، بين محمد بركَاش ودراموند هاي. وألح النائب البريطاني على الإتيان بولد العروصي إلى الجديدة لعقابه هناك «(...) بمحل مشهور وليس بخفي كدار أو بيت أو نحوهما (...)». هذا، علاوة على سجن بعض الذين حضروا ضرب سپايني، وتوبيخ السلطان للقائد الضو وبقية القواد[252].

وفي النهاية، عوقب ولد العروصي وسجن لمدة تجاوزت السنة. أما عن بقية الأفراد المتهمين أيضا بالمساهمة في ضرب البريطاني سپايني، فإن الجهود التي بذلها ردمان في الجديدة لتعرُّفهم قد فشلت. ومع ذلك، ألقى القائد الضو القبض على ستة من أبناء قبيلته وسجنهم بالرغم من كونه متأكدا من براءتهم. ويبدو ذلك واضحا من رسالة وجهها دراموند هاي إلى بركَاش جاء فيها : «(...) وذكر القائد الضوء أنه محقق ببراءة أولئك الناس، لكنه قد فعل ذلك لخاطرنا (...)»[253].

وأطلق سراح أولئك الستة من أفراد قبيلة القائد الضو. وبعد سنة من سجن ولد العروصي، أمر السلطان محمد بن عبد الرحمن، نائبه بركَاش بإطلاق سراحه فعلل ذلك بقوله:

> (...) فقد أدب المسجون بالعصا وطول السجن، ولم يبق إلا تسريحه، لا سيما والتاجر هو الذي تعدى عن نفسه حيث حضر في موسم كبير من مواسم المسلمين، يحضر فيه أخلاط الناس وأجلافهم (...). ونؤكد عليك في التماس مخرج بتسريح المسجون، لأنه لا يحل التعامي على إبقائه في السجن عرضة للضياع (...)[254].

(252) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 13 نونبر 1871.

(253) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 28 مارس 1872.

(254) رسالة محمد كَنون إلى بركَاش، 15 ربيع الثاني 25/1289 يونيو 1872، محفظات الترتيب العام، (م.و.م).

والتقى بركَاش بدراموند هاي، ليخبره بتأكيد السلطان على تسريح ولد العروصي، فاستجاب لطلبه بعد أن حصل منه على ضمانة بعدم لجوء ولد العروصي إلى الاِنتقام من الإنجليزي سپايني[255].

إن الأمر لم يتجاوز في المثالين السالفين مستوى الضرب والجرح. وهناك حالات أزهقت فيها أرواح بعض الإنجليز، نسوق مثالين منها في الجديدة. إذ قتلت إمرأة إنجليزية تدعى إيزابيل كانطي (Isabelle Cante) ومعها ولدها في 13 أكتوبر 1867، في ظروف غامضة جدا تعذر معها تحديد المتهم الحقيقي. وتمكن القائد بومهدي من الحصول على شهادات أثبتت أن القاتلين هما المدعوان قاسم بن الحاج محمد والعلج محمد بن عيسى. غير أن المخزن تردد في إصدار الحكم عليهما، فأثار ذلك غضب دراموند هاي الذي طالب بمحاكمة المتهمين وفقا للشرع وبإعدامهما في الجديدة دليلا على شجب السلطان لتلك الأعمال[256].

وبعد مرور ثلاثة أشهر، استطاع النائب القنصلي ستوكس (Stokes) أن يحصل على حجة إثبات من خليفة قائد المرسى، وبحضور كل العاملين فيها، تؤكد أن القاتلين عددهم ثلاثة وهم : ابن يوسف وأخاه قاسم والمخزني المدعو الجيلالي. وبناء عليه، قام الخليفة محمد بن عبد الكريم التازي بوضعهم جميعا في السجن. وبما أن المتهمين ابن يوسف وأخاه قاسم كانا يتمتعان بالحماية البرتغالية، فقد قام النائب القنصلي البرتغالي بتسريحهما. عندئذ حذر دراموند هاي المخزن وحمله المسؤولية الكاملة في حالة فرارهما من الجديدة بعد أن أطلق سراحهما[257]. وأجرى محمد بركَاش مع النائب البريطاني في طنجة لقاءات عديدة في موضوع تلك الحادثة لدراسة مستجداتها. وكان آخر متهم فيها هو شخص يدعى الزهيري الذي كانت له مع القتيلة مخالطة في تربية الأغنام، فسجن هو الآخر.

وبالرغم من الجهود التي بذلها القائد محمد بنيس للعثور على القتلة، إذ وجه مناديا يعد كل من يكشف عنهم بمكافأة مالية قدرها خمسمائة ريال، بالرغم من ذلك

---

(255) F.O. 174/139، بركَاش إلى دراموند هاي، 28 يوليوز 1872؛ دراموند هاي إلى بركَاش، 30 يوليوز 1872.

(256) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 5 دجنبر، 1867.

(257) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 21 فبراير 1868.

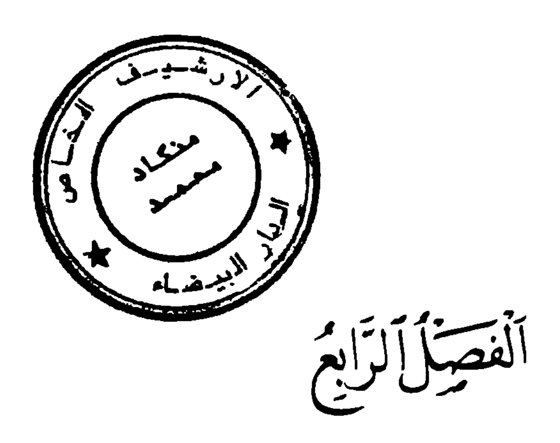
اتهمه دراموند هاي ببذل «(...) جهده لستر الفعال (...)»[258]. وبعد مرور سنتين كاملتين، لم يُعرف المتهم الحقيقي، ولم يجد السلطان بدا أمام ضغوط دراموند هاي المتكررة من دفع ألف ريال فرنسي لورثة الهالكين[259]. ومع ذلك، أصر دراموند هاي على أن يبقى قاسم وأخوه في السجن، إلى أن تثبت براءتهما الكاملة[260]. وبالفعل ظل قاسم قابعا في السجن إلى أن توفي بداخله سنة 1872، بينما أشرف أخوه على الهلاك. وبما أنه لم يكن هو المتهم الأول في القضية، فقد اقترح برگاش على دراموند هاي إطلاق سراحه فلم يعترض على ذلك[261].

إلا أن مقتل الإنجليزية وولدها ونهب متاعهما في الجديدة لم يكن الوحيد سنة 1867، إذ سجلت السنة نفسها ارتفاعا مهولاً في درجات القتل والنهب. وعم ذلك جهات عديدة، فبلغ عدد القتلى سبعاً وأربعين قتيلا موزعين على أحواز تطوان وأسفي والقصر الكبير وطنجة ومكناس. ففي باب تطوان وحدها نسب إلى ثلاثة أشخاص، هم عيسى الريفي ولحسن المطيل والمصمودي، قتل سبعة عشر نفسا من المغاربة المسلمين وأربعة من المغاربة اليهود. وكانت لغالبية المقتولين علاقة ما ببعض الأجانب. وفي أحواز أسفي قُتل سبعة عشر يهوديا، وأربعة يهود آخرين، علاوة على نهب أمتعتهم في أحواز القصر الكبير. وفي أحواز طنجة قتل ثلاثة مغاربة مسلمين، وقتل مغربي مسلم وآخر يهودي في أحواز مكناس[262].

ترى ماذا حدث، وكيف يمكن تفسير هذه الموجة من القتل ؟ يبدو أن الأزمة الفلاحية التي شهدتها البلاد في سنتي 1867 و1868 ومحاصيلها الزراعية الرديئة ساهمت في ذلك ولو مساهمة جزئية، خاصة إذا أدركنا أن أغلب الفلاحين كانوا يحصلون على سلفات مالية أو على بذور من التجار الأجانب واليهود، على أن تُسَدَّدَ بعد جمع المحصول. وبما أن السنة كانت رديئة من حيث إنتاجها الفلاحي، فقد وجد

(258) F.O. 174/138، برگاش إلى دراموند هاي، طنجة، 25 يناير 1869.
(259) F.O. 174/138، برگاش إلى دراموند هاي، طنجة، 19 أكتوبر 1869.
(260) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى برگاش، طنجة، 22 أكتوبر 1869.
(261) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى برگاش، طنجة، 30 يوليوز 1872.
(262) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى برگاش، طنجة، 5 دجنبر 1867؛ F.O. 174/138، دراموند هاي إلى السلطان سرا، 23 أبريل 1868. وقد ألحق بها تقييدا إلى السلطان، ضمَّنه معلومات وتفاصيل عن أسماء المسؤولين عن تلك الموجة من القتل في صفوف الأجانب.

الفلاحون المغاربة أنفسهم عاجزين عن الأداء، أو معرضين إما لمصادرة أراضيهم وإما لبيع ما تبقى من وسائل عيشهم، وإما للدخول إلى السجن. وبهذا يكون الأجانب قد ساهموا في خلق جو من التوتر، طالما وصفته الكتابات الأجنبية بـ«السيبة». وذلك التوتر لم يكن في عمقه إلا نتيجة للتزايد المستمر الذي عرفته المبادلات التجارية بين المغرب والدول الأوربية. وسوف نعود إلى هذه النقطة بشكل موسع في الفصل الرابع من هذا الكتاب الذي خصصناه لدراسة موقف بريطانيا من مسألة الحماية القنصلية وعلاقتها بقضايا المغاربة اليهود.



الفصل الرابع

سياسة بريطانيا إزاء الحماية القنصلية وقضايا المغاربة اليهود

1886-1856

الفصل الرابع

سياسة بريطانيا إزاء الحماية القنصلية وقضايا المغاربة اليهود (1856-1886)

ساهمت الحمايات القنصلية بفعالية في تمهيد السبيل أمام محاولات التسرب الأجنبي داخل البلاد المغربية، وخاصة بعد توقيع المعاهدة المغربية ـ البريطانية سنة 1856. وتبدو أهمية الحماية القنصلية من تعدد الدراسات التي أنجزها عنها الباحثون المغاربة والأجانب[1]. ويهمنا بالدرجة الأولى الوقوف عن كثب على الدور الذي قامت به بريطانيا العظمى في تلك المعضلة التي تحولت إلى سرطان، أفضى إلى شل الجهاز المخزني وتفتيت بنيات المغرب الاِقتصادية والسياسية والاِجتماعية العتيقة. ولا يمكن الحديث عن علاقة بريطانيا بالحماية القنصلية دون التطرق أيضا للدور الذي قامت به في معالجة قضايا المغاربة اليهود بموازاة ذلك.

وإذا شكلت معاهدة 1856 البداية الفعلية لانتشار الحمايات انتشاراً موسعاً، فإن بريطانيا ظلت تراقب باستمرار تحركات إسبانيا وفرنسا في موضوع الحمايات، واتخذت مبادرة عقد اجتماعات أعضاء الهيئة الدبلوماسية بين سنتي 1877 و1879 في طنجة لإصلاح نظام الحمايات والحد من أخطارها. وكان فشل تلك المباحثات سبباً في انعقاد مؤتمر مدريد بناء على وعود بريطانيا للمخزن، باستئصال داء الحمايات استئصالاً نهائياً. وتخللت هذه التحركات أحداث مثيرة لها دلالاتها، وارتبطت إما بأحوال المغاربة اليهود وإما بأعمال المحميين الإنجليز من المغاربة، يهودا كانوا أم مسلمين.

---

(1) بيبليوغرافية مركزة عند محمد كنبيب في كتابه :

Mohammed Kenbib, **Les Protégés**, Publications de la Faculté des Lettres de Rabat, Casablanca, 1996, pp. 355-358.

أولا ـ معاهدة 1856 أساس قانوني للحماية القنصلية

غالبا ما اعتُبر البند الحادي عشر من المعاهدة المغربية ـ الفرنسية لسنة 1767، قاعدة ونواة أولى لانتشار داء الحماية القنصلية[2]. إلا أن مغرب القرن الثامن عشر لم يكن قد وصل بعد إلى حالة الضعف التي بلغها في القرن التاسع عشر. ولذلك تظل المرحلة المهمة جدا لتطور الحماية القنصلية وتوطدها هي النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وواكبت هذه المرحلة تفوقا صناعيا وعسكريا للدول الأمبريالية، في حين كان المغرب قد دخل مرحلة ضعف حقيقية، مما سهل على تلك الدول، وفي مقدمتها بريطانيا، أن تتغلغل في مختلف أرجاء المغرب وعلى جميع المستويات. وتميزت تلك المعاهدة بأنها قد ذكرت لفظة الحماية بصريح العبارة، في البند الثالث من الاِتفاقية العامة :

> (...) والنائب المذكور يختار من يترجم عنه ويخدمه من المسلمين أو غيرهم (...). وإذا جعل النائب المذكور خليفة في خدمة تقنصوات بمراسي سلطان مراكش من رعية السلطان، يكون هو وعياله الساكنين بداره موقرين محترمين، ولا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك. ولا يكون له أحد تحت حمايته من رعية هذه الإيالة إلا عياله فقط (...)[3].

وبموجب هذا النص، اعترف المخزن صراحة بحق بريطانيا وبقية الدول الأجنبية، في منح حق الحماية لرعاياه، بالرغم مما في ذلك من تفريط في السيادة المغربية، ومن تنازل عن جزء من اختصاصاته.

وبدلا من مناقشة لا مشروعية هذه الحماية من حيث المبدأ، فإن بريطانيا أصبحت تفرق بين ما سمته بالحماية القانونية والحماية غير القانونية أو التعسفية. ويقصد بالحماية القانونية تلك التي يتمتع بها بعض الرعايا المغاربة المسلمين أو اليهود، والتي نصت عليها الاِتفاقيات المبرمة في ذلك الشأن مع الدول الأوربية. أما الحمايات غير القانونية، فهي التي كان بعض ممثلي الدول الأجنبية يمنحونها أو يبيعوها لبعض المغاربة، دون استنادهم في ذلك على نص وارد في إحدى الاِتفاقيات.

(2) **.Ibid**, pp. 9-12؛ انظر **الكناش 474**، ص. 3، (خ. ح).

(3) **الوثائق**، ج 2، ص. 58.

وكانت بريطانيا تعتبر الإمتيازات التي حصلت عليها في معاهدة 1856 تحت الضغط، مكتسبات مقدسة تحظى بالسند القانوني. وأصبح المخزن مضطرا إلى احترام التزاماته مع بريطانيا وغيرها من الدول الأجنبية، حتى ولو كان ذلك الإلتزام مضرا بسيادته وخزينته. ويبدو أن بريطانيا في شخص نائبها دراموند هاي كانت حريصة على احترام المخزن لنصوص المعاهدة المتعلقة بموضوع الحماية. وحتى يثبت دراموند هاي حسن نيه بلاده دأب على تسليم عامل طنجة لائحة سنوية بأسماء المغاربة الذين كانوا في خدمة المفوضية البريطانية ويتمتعون طبقا لما جاء في بنود 1856 بالحماية البريطانية[4].

هذا، بينما كان غيره من ممثلي الدول الأجنبية، كالفرنسيين مثلا، يبسطون حماياتهم، بسطاً مخالفاً للمعاهدات، على السماسرة وعلى نواب التجار المكلفين ببعض المهام في المناطق الداخلية. فهل كان ذلك يعني أن موقف بريطانيا من مسألة الحماية كان إيجابيا ؟ وهل كان دراموند هاي معاديا حقّاً لانتشار الحمايات في صفوف المغاربة ؟ لدينا مثال يتعلق بمغربي كان يخضع لحماية بريطانيا، نحاول منه معرفة الموقف الحقيقي لبريطانيا من الحماية في ستينيات القرن التاسع عشر.

1 ـ الخلاف بين الحسناوي ومحتسب مراكش :

في أكتوبر 1862، اشتكى دراموند هاي إلى محمد بركَاش من قيام محتسب مراكش الحاج عبد السلام التازي بسجن المسمى محمد الحسناوي، الذي كان ينوب عن التاجر البريطاني داڤيد پيري وشركائه (D. Perry and Co) في مراكش، وبمصادرة المحتسب لخشب كان في ملكية پيري[5]. وتبادل الطرفان التهم دون أن تظهر الحقيقة، فألح دراموند هاي على بركَاش بأن يواصل التحقيق، كما طلب الإسراع بإطلاق سراح الحسناوي ومعاقبة المحتسب بالسجن[6].

استغل دراموند هاي تلك الحادثة ليؤكد لبركَاش رغبة الحكومة البريطانية في استمرار خضوع الرعايا المغاربة لسلطة المخزن؛ وليبيِّن له أنها من أجل ذلك اقتصرت

(4) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركاش، طنجة، 10 نونبر 1862؛ وأخرى بتاريخ 5 نونبر 1863؛ انظر ابن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، ج 1، المطبعة الملكية، 1962، ص. 311-315.

(5) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 31 أكتوبر 1862.

(6) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش، 4 نونبر 1862.

عند عقد معاهدة 1856 على المطالبة بحمايتها لعدد ضئيل من المغاربة الذين اعتبرتهم ضروريين لخدمة نوابها في المراسي المغربية. وأضاف دراموند هاي معاتبا بركَاش، أن بريطانيا لم تكن تتوقع إلحاق الظلم والإهانة بنواب التجار البريطانيين وشركائهم، وإلا لكانت قد أصرت على المطالبة بحق بسط حمايتها عليهم هم أيضا[7].

وبناء على ذلك، هدد دراموند هاي المخزن بإمكان استفادة البريطانيين من الحقوق نفسها التي كان غيرهم من الأجانب يتمتعون بها في موضوع الحماية. كما اتهم المحتسب المراكشي بإثارة مشاكل خطيرة للمخزن، يمكن أن يترتب عليها إصرار الدول الأجنبية على السماح لقناصلها وتجارها بالإستقرار في المناطق الداخلية حفاظاً على مصالحها التجارية[8].

وتلقى دراموند هاي بالمناسبة نفسها شكايات كثيرة من عدد هام من كبار التجار الإنجليز الذين كانوا يقيمون في مختلف المراسي المغربية، عبروا له فيها عن قلقهم وعن تخوفهم من تعرض نوابهم في المناطق الداخلية للمصير نفسه الذي لقيه الحسناوي. وبناء على ذلك، طلبوا تعيين نواب قنصليين بريطانيين في المناطق الداخلية أو السماح لهم ببسط الحماية على شركائهم وسماسرتهم[9].

ومن جهة أخرى، وجه دراموند هاي رسالة في الموضوع إلى الوزير الطيب بن اليماني أكد له فيها أنه في الوقت الذي كان فيه هو شخصيا بصدد بذل جهود لمحاربة انتشار الحمايات غير القانونية، أقدم محتسب مراكش على إثارة مشكلة اعتبرها شائكة، وقد تدفع بالفرنسيين، على وجه الخصوص، إلى بسط مزيد من الحمايات على سماسرة التجار. وتفاديا لتحقق تلك الإحتمالات، نصح دراموند هاي الوزير المغربي - بعد أن هدده بإمكان أن تطالب بريطانيا بالإمتيازات نفسها التي كان يتمتع بها الفرنسيون - بإطلاق سراح الحسناوي وإعادة الخشب المُصادر منه ومعاقبة المحتسب[10].

---

(7) **نفسها**.

(8) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش. طنجة، 13 نونبر 1862.

(9) **نفسها**.

(10) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى الوزير بن اليماني، طنجة، 13 نونبر 1862.

وفي غضون ذلك، اجتمعت عند السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمٰن الحقائق الكاملة عن الحادث، فكتب في الموضوع إلى نائبه محمد بركَاش قائلا :

(...) فاعلم أن ما كنا أعلمناك به في نازلة الحسنوي هو الواقع. وما وقع تعد عليه وإنما رُبِّيَ على جسارته (...)، وما خاطبه المحتسب إلا بما جرى به العرف هنا، من أن المخزن إذا أراد شيئا بالشراء من عند التجار، يأتي المكلف بالشراء ويحوزه من التاجر ويذهب لدار المخزن وينفذ له ثمنه ويدفعه للتاجر. وهذا لما أجراه المحتسب في أمر الخشب الذي أراد اشترائه من عنده وقع فيه وفي المخزن ما لا يرضاه أحد. وما أخرجه أي الخشب من دار ولا من خزين له ولا فتح موضعا وأخذه منه، وإنما وجده ملقى في الأرض بفندق التجار، ولم يكن عنده إلا بقصد البيع لا بقصد استعماله في بناء كما زعم (...)[11].

وتضيف الرسالة معلومات أخرى دقيقة يظهر منها حسن النية الذي كان المخزن يتحلى به في علاقاته مع الأوربيين :

(...) ومع ذلك، لما بلغنا أن التاجر صاحبه (بيري) وجه له سلعة بعد قبضه، أمرنا بتسريحه ليقابلها. فَقَرِّرْ هذا كله للباشدور (هاي) ليعرفه ويعرف أن ما بلغه على غير هذا الوجه هو مستعمل ممن يريد تغيير الخواطر. والذي ينبغي هو أن ينظر التجار من يصلح للمخالطة من أهل المروءة والعرض والسكينة، لا من لا يصلح لها كهذا الحسنوي، فإنه معلوم بالجرأة وقلة المروءة. (...) ومن جرأته أنه قتل نفسا وسُجن مدة، وكان بأسفي ثم نقل منها إلى الصويرة ومنها جاء لمراكشة (...). وهذا الظلم الذي ادعاه هذا الرجل، ما وقع لأحد من أصحاب التجار حتى يقع له خاصة (...)[12].

كان من المفروض بعد النتائج التي أظهرتها تحقيقات المخزن وتحرياته، أن يوجه دراموند هاي الشكر باسم الحكومة البريطانية إلى السلطان الذي أمر بإطلاق سراح الحسناوي بالرغم من السوابق التي أكدت عدم استقامته، وبالرغم من مخالفته للعرف المخزني. غير أننا نجد دراموند هاي، على العكس من ذلك، يهدد بركَاش بالكتابة إلى الحكومة البريطانية التي كان من المتوقع أن تطالِب المخزن إما بتعيين نوابها القنصليين

(11) M. Nehlil, **Lettres chérifiennes**, Pl. XIV، رسالة السلطان إلى بركَاش، 3 جمادى الثانية 1279/ 1862؛ الرسالة نفسها عند ابن زيدان في مخطوطه، **العلائق السياسية للدولة العلوية**.

(12) **نفسها**.

في المناطق الداخلية وإما ببسط الحماية البريطانية على السماسرة. وفي تلك الظروف، لم يجد بركَاش بدا من التلطف معه وحثه على عدم الكتابة إلى حكومته في الموضوع.

ومع ذلك، وجه إليه دراموند هاي رسالة «على وجه السر والمحبة»، يقول له فيها إنه إذا لم يعزل المحتسب ويظهر السلطان ما يثبت منه عدم موافقته على تصرفات المحتسب، فيكون ملزما بالمطالبة بتعيين نواب قنصليين بريطانيين في المدن الداخلية وببسط الحمايات على السماسرة. وذهب دراموند هاي في رسالته السرية إلى بركَاش إلى حدِّ الإشارة على السلطان بالعبارات الواجب استعمالها للتعبير عن تذمره من محتسب مراكش وتصرفاته على الشكل الآتي :

> (...) لما حققنا طيشه (المحتسب) وعدم إجراء الأمور على مقتضاها عزلناه، وبأن أمرنا ولاتنا بمراعات نواب التجار. ومن صدرت منه هفوة منهم يرفع أمرها لجنابنا العالي بالله ليحتج بذلك على من يتكلم معه من النواب والتجار (...)[13].

وأمام تلك الضغوط المصحوبة بالتهديد، لم يجد المخزن بدا من الرضوخ، فأمر السلطان بعزل المحتسب وسجنه[14]. وحين راجت في طنجة شائعات بإطلاق سراح المحتسب، طالب دراموند هاي بالتأكد من وجوده الفعلي في السجن[15]. واستجاب المخزن لذلك الطلب، فسُمح للحسناوي بالذهاب شخصيا إلى السجن لمعاينة المحتسب هناك وهو يرسف في أغلاله الحديدية[16].

وكانت استجابة المخزن لتلك الضغوط السافرة نابعة أولاً من الِاقتناع الخاطئ الذي تولد لديه، بعزم دراموند هاي على وضع حد للحماية غير القانونية، خاصة إذا أخذنا بعين الِاعتبار أن المخزن كان بصدد التهييء للدخول مع ممثل الحكومة الفرنسية في مفاوضات حول الحماية القنصلية. وكان ذلك الرضوخ نابعا أيضا من رغبة المخزن في تقديم دليل على حسن نيته إزاء الحفاظ على مصالح التجار الأجانب وحمايتها من مضايقات الولاة وتعسفاتهم، أملا في وضع حد للِانتشار الذي بدأت الحمايات

(13) **ميكروفيلم بركَاش**، (خ.ع.ر)، رسالة من السلطان إلى بركَاش، في تاريخ 23 رجب 14/1279 يناير 1863.

(14) **نفسها** : «(...) أما نازلة المحتسب، فقد قدمنا لكم الإعلام بعزله وقبضه (...)».

(15) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى بن اليماني، طنجة، 24 يناير 1863.

(16) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى بن اليماني، طنجة، 31 مارس 1863؛ ثم رسالة جوابية من بن اليماني إلى دراموند هاي في التاريخ نفسه.

تعرفه. غير أن الوزير الفرنسي بيكلار (Béclard) الذي حل بالمغرب للتباحث في موضوع الحمايات، قد سبق له أن تحدث على انفراد مع دراموند هاي في نازلة الحسناوي. وعند سماعه لتفاصيلها، زادته اقتناعا بأهمية بسط مزيد من الحمايات الفرنسية على سماسرة التجار الفرنسيين ومخالطيهم[17].

2 ـ مقترحات بريطانية لاستئصال الحماية :

في أعقاب حادثة الحسناوي، وبعد الضغط الذي مارسه دراموند هاي على المخزن لإلحاق الإهانة بأحد موظفيه، تحول تحولا مفاجئاً إلى أسلوب النصيحة، واقترح على الوزير بن اليماني خطة ادعى أن إدخالها حيز التنفيذ سيمكن المخزن من تجنب المشاكل التي قد يترتب عنها اصطدام نواب التجار البريطانيين بممثلي الإدارة المحلية للمخزن. وتقوم تلك الطريقة على احترام تطبيق البند الرابع من المعاهدة التجارية الذي ينص على حق التجار البريطانيين في أن «(...) يعينوا من شاءوا بالنيابة والتوكيل في أمورهم (...)»، دون أن يستفيد أولئك النواب من الحماية البريطانية. وقبل أن يتحدث دراموند هاي بالتفصيل عن خطته، أشار إلى قيام بعض العمال وأشياخ البوادي، على وجه الخصوص، إما بسجن بعض السماسرة البريطانيين، وإما بفرض دعائر عليهم سواء أكان فرضها عادلا أم غير عادل، وإلى أن النتيجة النهائية في نظره تكون في كل الحالات هي تعرض مصالح التجار البريطانيين للضياع.

وتفاديا لحدوث ذلك مستقبلا، اقترح دراموند هاي في حالة ارتكاب سماسرة التجار الإنجليز لمخالفة ما في البوادي وإلقاء القبض عليهم من طرف القواد أو الأشياخ، أن يُلزم هؤلاء بإحصاء ما في أيديهم من أموال أو بضائع في ملكية التجار بحضور العدول، وأن يُوجه الرسم العدلي إلى عامل المدينة التي يقيم فيها موكله الإنجليزي لإخباره بما حصل، وتمكينه بالتالي من توجيه نائب عنه لتعويض النائب المسجون. كما اشترط عدم محاكمة السمسار المتهم على يد أشياخ البادية، بل في أقرب المراسي ووفقا للشرع. وادعى دراموند هاي أن الغاية من المقترحات التي رفعها إلى المخزن كانت هي القضاء على مظالم الأشياخ في البوادي[18].

---

(17) F.O. 174/137، تقييد سري من دراموند هاي إلى بن اليماني، طنجة، ماي 1863.

(18) F.O. 174/137، تقييد في أمر نواب التجار الإنجليز (السماسرة) موجه من دراموند هاي إلى الوزير الطيب بن اليماني، ماي 1863؛ F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى بركَاش دون تاريخ. وتتعلق بمطالب

لكن إذا كانت الخطة التي اقترحها النائب البريطاني تبدو فعالة، فإنها كانت في الوقت نفسه غير واقعية تماما. وذلك لأن التكاليف التي يفرضها تطبيق مثل تلك الإجراءات ستكون على حساب خزينة الدولة المغربية وكرامة موظفيها. إلا أن دراموند هاي لم يكن ليهتم بذلك ما دام تنفيذ تلك الإجراءات سيحول دون ضياع مصالح التجار البريطانيين. وقدم دراموند هاي اقتراحاته هذه تحت غطاء رغبة بريطانيا في المساهمة في استئصال الحمايات.

وإذا حاول دراموند هاي الظهور دوما أمام المخزن بمظهر الرجل الجاد في البحث عن استئصال الحماية، فإنه لم يمتنع في مناسبات عديدة عن تهديد المخزن ومطالبته بالإمتيازات التي كان يطالب بها الفرنسيون أيضا، إذ قال مجددا في رسالة وجهها إلى بركَاش في أكتوبر 1862 ما يلي :

(...) ولم يخف عنكم أننا أجهدنا جهدنا في الوقوف مع هذه الدولة، ولا زال مرادنا في الإستمرار على ذلك لكف الحماية (...). وهذا التخصيص الذي لا يزال يطلبه جنس الفرنصيص وغيره من الأجناس، إذا وقع ظلم لهؤلاء النواب (...) يورث من ذلك أن قنصوات وخلاف جنس الفرنصيص لهم الحق في بقاء الحماية. ويلزم أيضا لدولة أكَرت أبرطن طلب هذه الخصوصية (...) ويلزم علينا الوقوف عليها عوضا عما كنا نسعى في كفها إلى الآن.

ونحن محققين من عقل السلطان أيده الله يأمر بكف هذا كله. ويظهر أيده الله أن مراده، هو أن يكون الحق لجميع النواب والشركاء، وأصحاب تجار الأجناس في هذه الإيالة (...) دون أن يبحثوا في حمايتهم. وإذا كان الأمر خلاف ذلك، فنشير عليكم أنه لابد أن تكثر المشاحنات التي تجلب كثرة المشاق لهذه الدولة (...)[19].

وكان أعضاء الهيئة الدبلوماسية في طنجة، ينتقدون سياسة دراموند هاي في موضو ع الحمايات، وخاصة الفرنسي بيكلار الذي أكد أكثر من مرة وجود نو ع من الحماية البريطانية غير الرسمية في بوادي شمال المغرب وخاصة في أحواز طنجة. وكان يرد على تلك الإتهامات بتوجيه لوائح بأسماء المحميين البريطانيين الرسميين ويتبرأ من

= التاجر البريطاني كريس الذي كان يقيم في الصويرة وتعرض سماسرته للنهب في قبيلة أيت موسى منذ أيام المولى عبد الرحمن وقدرها 1289 ريال؛ ومطلب ثان لصالح داڤيد پيري الذي نهب سماسرته سابقا في سوس.

(19) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 31 أكتوبر 1862.

بسط أي حمايات إضافية. وكان يقول إن ممارسته للقنص مكنته من ربط علاقات صداقة حميمة مع سكان البوادي القريبة من طنجة، دون أن يدخلهم في لائحة المحميين البريطانيين[20].

وحتى إذا رفض دراموند هاي الِاعتراف ببسط حمايات رسمية بريطانية على بعض المغاربة، فإن كل من كانت له علاقة صداقة من قريب أو من بعيد مع شخصه إلا وكان يعتبر نفسه تحت حمايته المباشرة، نتيجة للنفوذ الكبير الذي كان يتمتع به في أوساط الجهاز المخزني من جهة، ولتخوف أغلب القواد والأشياخ من مغبة الِاعتراض على طلباته التي كان يتقدم بها للتشفع في بعض أصدقائه المغاربة من جهة ثانية. وحدث في سنة 1879 أن امتنع بعض أبناء قبيلة بني مالك عن أداء الجبايات وعن الِامتثال لموظفي المخزن، لمجرد مرور دراموند هاي مرة واحدة بأرضهم والإيصاء عليهم[21]. كما أن العلاقات الزبونية التي كانت تربط بين دراموند هاي وكثير من أبناء الريف ومنطقة الغرب، مكنته من إنشاء شبكة من المخبرين الذين اعتادوا نقل أخبار مناطقهم إليه في أسرع الآجال، وبتفاصيل دقيقة قبل أن تصل إلى بركاش وإلى بقية أعضاء الجهاز المركزي للمخزن بما في ذلك السلطان نفسه.

استغل دراموند هاي رغبة المخزن في القضاء على داء الحماية تمرير دعوات توخى منها إحداث تغييرات وإصلاحات في الجهاز الإداري المحلي. وسبق له أن وصف الحماية في رسالة إلى الأمين بنيس، فنعتها بأنها «(...) مولود لأب يقال له الظلم، ولأم يقال لها الطمع. نقاتل الِاثنين ولن يولد ابن الحرام الذي هو الحماية (...)»[22]. وبناء على الِاعتبارات نفسها وجه إلى السلطان مباشرة، مذكرة أوضح فيها كيف أن انتشار الظلم كان هو السبب الرئيس الذي جعل المغاربة

(20) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى بركاش، طنجة، 10 نونبر 1862؛ ثم رسالة دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، طنجة، 7 ماي 1863 : «(...) لكن الكثير من الناس في البادية أصحابنا ويوقروننا. وحيث الولاة محبين معنا، فإنهم يحبون أولئك الناس ويوقرونهم، ونحن قدماء في البلد ونفعل الخير مع المساكين ولم نر منهم إلا الإحسان (...)».

(21) **الوثائق**، ج 4، ص. 471–472، رسالة السفياني إلى بركاش في تاريخ 11 رمضان 29/1296 غشت 1879 : «(...) هذه مدة مديدة مر عليهم باشدور النجليز وذبحوا عليه وأوصانا عليهم بالخير، فإذا بهم منذ ذلك الوقت إلى الآن لم تجر الأحكام عليهم (...)».

(22) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى محمد بن المدني بنيس، طنجة، 13 يونيو 1863.

يلتجئون إلى الحمايات الأجنبية[23]، مع ما في ذلك من تمويه وإخفاء للأسباب الحقيقية لانتشار الحمايات.

3 ـ رفض بريطانيا لتسوية بيكلار :

دق دراموند هاي ناقوس الخطر منذ سنة 1860، حين لاحظ امتداد أعداد المحميين في صفوف المغاربة من المسلمين واليهود على السواء خلال الثلاث السنوات التي تلت إبرام المعاهدة المغربية البريطانية. وأبدى تخوفاته من أن يصبح المغرب قِبلةً للمحتاجين من سكان أوربا لكسب قوتهم اليومي بمنح الحماية أو بيعها للرعايا المغاربة[24]. وسجلت الحمايات ارتفاعا ملموسا في أعقاب المعاهدة المغربية ـ الإسبانية لسنة 1861[25]، خاصة في صفوف اليهود وفي صفوف كبار التجار اليهود أو المسلمين.

وفي تلك الظروف، كتب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى نائبه محمد بركاش ليثير انتباهه إلى الاتساع الذي عرفه نطاق الحماية وإلى دخول المجرمين والمتابعين قضائيا فيها، وإلى ما نجم عن ذلك من قلة المداخيل نتيجة تملص المحميين من أداء الواجبات والضرائب[26]. وأبدى السلطان عزمه على طرح مشكلة الحماية على الصعيد الدولي، فكلف كاتبه إدريس بن محمد بن إدريس العمراوي[27] بالتفاوض مع ممثلي الدول الأجنبية. ويبدو أن بيكلار وزير فرنسا المفوض الجديد هو الذي استجاب للدخول في محادثات مع بن آدريس وبركَاش[28].

ما الذي كان المخزن المركزي ينوي الحصول عليه من وراء تلك المفاوضات ؟ وما الذي كانت فرنسا ترغب في الوصول إليه؟ لا شك في أن الأمر لم يكن يتعلق برغبة المخزن في التوصل إلى إلغاء نهائي للحماية القنصلية بقدر ما كان يتعلق بحصر امتدادها وتضييق نطاقها بسبب اعترافه بالمعاهدات السابقة.

---

(23) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى سيدي محمد بن عبد الرحمن، 22 ماي 1863.

(24) Kenbib, **op. cit.**, p. 111-112.

(25) الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 101.

(26) **الوثائق**، ج 4، ص. 183ـ184، رسالة السلطان إلى بركَاش، 27 شوال 17/1279 أبريل 1863.

(27) **الوثائق**، ج 4، ص. 19، الهامش رقم 1 وفيه تعريف مركز للعمراوي.

(28) **الوثائق**، ج 4، ص. 189ـ190، رسالة السلطان إلى بركَاش، 26 محرم 13/1280 يوليوز 1863.



محمد بركَاش نائب السلطان في طنجة (1862-1885)

كان المخزن يعتقد قبل بداية المفاوضات مع فرنسا بإمكان الإعتماد على مساندة بريطانيا في شخص نائبها دراموند هاي، الذي طالما تحدث عن بغضه لما سماه بالحماية التعسفية أو غير القانونية. لكن دراموند هاي اتجه في ذلك الظرف الحرج في سفر إلى بلاده لمعالجة زوجته المريضة[29]. واستغل بيكلار ذلك الغياب ليفرض وجهات نظره بكامل الحرية على المخزن، خاصة وأن بيكلار كان يشير أثناء المفاوضات إلى نصوص قديمة تتعلق بالحماية غير نصوص معاهدة 1767. هذا، في حين كان ابن ادريس وبركَاش، المفوضان عن المخزن، يجهلان تلك النصوص. ولا يُستبعد أن يكون بيكلار قد طرح أمورا غير واردة تماما في المعاهدات السابقة، في غياب حجج مضادة في حوزة المغاربة لمعاكسته[30]. ولو كان دراموند هاي حاضرا في طنجة وقتئذ لربما مكن رجال المخزن من نسخ لنصوص المعاهدات التي كان بيكلار يتحدث عنها. ومهما يكن، فإن التسوية تمت بين الطرفين بعد شهرين فقط من المفاوضات يوم 19 غشت 1863[31]؛ وقد اعترفت فيها فرنسا أن الحماية مؤقتة ولن تشمل أقارب المحمي، وأنها لن تكون متوارَثة. وفي غياب دراموند هاي، صادق نائبه ريد (Reade) على مضمون التسوية المغربية ـ الفرنسية[32]. وبعد عودة دراموند هاي من بريطانيا، أبدى تحفظه من الموافقة على مضمون تسوية بيكلار وجدد للمخزن رغبة حكومته في عدم التقيد بها والإحتفاظ بحق الزيادة في عدد المحميين البريطانيين لو لجأت دول أخرى إلى الزيادة في أعداد المستفيدين من الحمايات[33].

لكن فرنسا لم تحترم مضمون تسوية بيكلار، فنتج عن ذلك تسابق بين مختلف الدول الممثلة في طنجة إلى تقديم مزيد من الحمايات للسماسرة وكبار التجار المغاربة، وخاصة اليهود منهم. فما الأسباب التي جعلت المغاربة اليهود يلجأون إلى الحمايات ؟ وما الدور الذي قامت به بريطانيا في هذا الإطار ؟

(29) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى بنيس سابقة الذكر، 13 يونيو 1863.

(30) **الوثائق**، ج 4، ص. 186ـ187؛ رسالة السلطان إلى بركَاش أعلاه : «(...) وها نحن أمرنا بالبحث عن الشروط القديمة بفاس ومكناسة (...)».

(31) **الوثائق**، ج 4، ص. 192ـ193؛ وفيها نص التسوية المغربية ـ الفرنسية بتاريخ 19 غشت 1863.

(32) F.O. 174/137، رسالة بركَاش إلى النائب القنصلي ريد، 5 ربيع الأول 21/1281 غشت 1863؛ ثم جواب ريد إلى بركَاش بتاريخ 1 ربيع الثاني 16/1281 شتنبر 1863 ضمن: **الوثائق**، ج 4، ص. 200ـ 202.

(33) الملحق 1 بمجموعة (3309)، مقتبسات من جلسة 18 يوليوز 1877. وقد أشار أثناءها دراموند هاي إلى عدم تبني بريطانيا لمضمون تسوية بيكلار.

ثانيا ـ سياسة بريطانيا إزاء قضايا المغاربة اليهود

1 ـ اهتمام بريطانيا بحماية اليهود :

مهما كانت الأصول التي انحدر منها المغاربة اليهود، فإن هذه الأقلية انصهرت في المجتمع المغربي وأصبحت تشكل جزءاً من كيانه وحضارته في الإطار الذي كانت تسمح به الشريعة الإسلامية، فسموا أهل ذمة[34]. وحدد السلطان مولاي الحسن مفهوم أهل الذمة بقوله : «(...) وما سموا أهل الذمة إلا لأنهم ذمة الإسلام، يجب حفظهم والدفاع عنهم، وتحرم دمائهم وأموالهم (...)»[35]. وفي مناسبة أخرى، أكد المولى الحسن في معرض حديثه عن اليهود المغاربة قائلا : «(...) فإن لنا عليهم عهودا وشروطا يجب عليهم الوفاء بها والعمل بمقتضاها، وإلا فيفضي نقضها إلى ضرر لا يومن على سربهم منه ولا تبقى لهم ذمة معه (...)»[36]. تلك هي الوضعية القانونية التي كان عليها المغاربة اليهود منذ أن جاء الإسلام إلى منطقة الغرب الإسلامي.

وأكسبتهم وضعيتهم الاِقتصادية المتميزة داخل المجتمع المغربي مكانة خاصة، فإلى جانب انفرادهم بإتقان مجموعة من الحرف والصنائع، كان لهم اهتمام خاص بالتجارتين المحلية والدولية على السواء منذ أيام السعديين حتى بداية العلويين[37]. وأسندت إليهم في مناسبات عديدة مهام تجارية وسياسية قاموا بها لحساب السلاطين المغاربة في مختلف الدول الأوربية. كما أهلتهم معرفتهم ولو بنتف من اللغات الأوربية لشغل مناصب قنصلية في مختلف المراسي المغربية[38]، هذا، علاوة على تمكينهم من تَبوُّءِ نقطة اتصال حساسة بين المغرب وأوربا أتاحت لهم فرصة لجمع ثروات هائلة على مر السنين[39].

(34) انظر مادة «الذمة» في : **Encyclopédie de l'Islam**, Vol. 2, article, «dhima», p. 234-238.

(35) ابن زيدان، **إتحاف**، ج 2، ص. 287، رسالة السلطان مولاي الحسن إلى الرعية بمناسبة مطلع سنة 1300/ 1882.

(36) **الكناش 360**، ص. 166، (خ.ح)، رسالة السلطان مولاي الحسن إلى محمد بركَاش وإلى أمناء الصويرة وعامله الركَراكي الذوبلالي.

(37) Ch.-A. Julien, **Histoire de l'Afrique du Nord**, t. 2, p. 211.

(38) **Ibid**, pp. 233.

(39) D. Urquhart, **The Pillars of Hercules, or a Narrative of Travels in Spain and Morroco, in 1848**, London, 1850, t1, p. 304 et J.-L. Miège, **op. cit.**, t. 2, p. 86-98.

وكان المغاربة اليهود يحصلون بممارستهم لمهام قنصلية على امتيازات عديدة، من أبرزها إتاحة الفرصة لهم لربط علاقات بالدُّور التجارية الأوربية، غالبا ما كانت تعود عليهم بالربح. كما خولت لهم سلطاتهم القنصلية إمكان التعامل مع العمال والقواد من موقع قوة، علاوة على أنها منحتهم فرصا ذهبية لتقديم الحمايات للرعايا المغاربة، يهودا كانوا أم مسلمين، فاكتسبوا من ذلك نفوذا ماديا ومعنويا مكنهم من مختلف وسائل الترقي الاجتماعي السريع(40).

وساهم الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ سنة 1830، وامتداد حجم المبادلات بين المغرب وأوربا بعد معاهدة 1856، في إعطاء نفس جديد لتعزيز مكانة المغاربة اليهود على عدة مستويات. وأولت الحكومة البريطانية اهتمامها لتلك الفئة الحيوية من المجتمع المغربي، ونصبت نفسها حامية للمغاربة اليهود ومدافعة عن حقوقهم. لكنها لم تتنبه إلى الخلل الذي كان سيترتب عن تدخلها في أحوال اليهود، سواء لتلك الأقلية في حد ذاتها أم للمجتمع المغربي قاطبة. وسنقوم في ضوء وثائق مغربية وبريطانية بفحص دقيق للدور الذي قامت به بريطانيا في هذا الصدد، بموازاة مسألة الحماية القنصلية، حتى سنة 1886.

ربما يعود تاريخ أول تدخل بريطاني في شؤون الرعايا المغاربة اليهود إلى أيام المولى عبد الرحمن، حين ألح دراموند هاي على المخزن سنة 1848، بإقالة عامل الدار البيضاء، بعد الشكايات التي رفعها ضده المحمي البريطاني اليهودي حايم المالح. وفي غشت 1854، أصبح المالح نفسه نائباً قنصلياً لبريطانيا في مرسى الدار البيضاء، فحدث صدام عنيف بينه وبين خليفة العامل. وكانت فرصة سانحة استغلها دراموند هاي ليطالب المخزن مرة أخرى بعزل العامل. كما طالب بأداء تعويضات مالية لفائدة المالح بلغت 1464 مثقالا، علاوة على إلحاحه على توجيه أوامر مخزنية إلى الولاة لمساعدة المالح في تحصيل ديونه التي كانت له على بعض المغاربة. وحدد دراموند هاي أجل ثلاثين يوما يستجيب فيه المخزن لكل مطالبه إذ قال مهددا :

(...) إننا رفعنا هذا الأمر لدولتنا، وأخبرتهم بأننا نركب بعيالنا ونقطع المعاملة إذا لم يكن فصال بعد مضي ثلاثين يوما (...)(41).

---

(40) Kenbib, op. cit., p. 41-43.

(41) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 22 غشت 1854.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دراموند هاي لم يكن في حقيقة الأمر مهتما بالدفاع عن المالح فحسب، بل كان ذكيا في استغلال ذلك الحادث للضغط على المخزن والتأثير عليه، حتى يوافق على الدخول في مفاوضات لتوقيع معاهدة تجارية جديدة مع بريطانيا. وتقدم لنا التقارير القنصلية البريطانية التي أنجزت بين سنتي 1857 و1858، دليلا على الاهتمام الذي أولاه النواب القنصليون، بناء على تعليمات دراموند هاي، لتقديم معلومات دقيقة ومسهبة عن أحوال اليهود في المراسي وفي المناطق القريبة منها[42].

وعندما تحدث النائب القنصلي كَرين (K. Green) عن يهود تطوان سنة 1864، حدد عددهم في 7000 نسمة[43]. ولما كان يهود تطوان قد أخذوا بيد الإسبانيين أيام احتلالهم المدينة[44]، ونظرا للاهتمام الذي خص به يهود أوربا إخوانهم في تطوان[45]، فقد أظهر دراموند هاي حرصه الشديد على أمنهم وسلامتهم.

وبمجرد ظهور البوادر الأولى لنهاية الخلاف المغربي ـ الإسباني وموافقة الإسبانيين على تسليم المدينة، سارع دراموند هاي إلى توجيه رسالة إلى النائب السلطاني محمد الخطيب، طالباً منه فيها باسم الحكومة البريطانية وبإيعاز من الجمعيات اليهودية في أوربا حث السلطان على توجيه أوامره إلى «(...) الولاة ليكونوا على بال، ليلا يقع لليهود معاقبة أو مضرة من جهة رعية المسلمين أو انتقام لأجل ما سلف (...)»[46].

أما عن الظرف الحرج الذي اختاره دراموند هاي ليطلب فيه من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن حسن معاملة اليهود التطوانيين، فيدفعنا إلى طرح أكثر من سؤال. وتقدم لنا الرسالة نفسها التي وجهها دراموند هاي إلى الخطيب في غشت 1860 جزءا من الجواب حين قال فيها : «(...) والظاهر أنه غير محتاج

(42) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب. وقدرت التقارير القنصلية البريطانية عدد اليهود في المناطق الساحلية سنة 1858 بثلاثين ألفاً. ويستثنى من هذا التقدير يهود المناطق الداخلية.

(43) تقرير النائب القنصلي كَرين عن تطوان، عن سنة 1865، ضمن التقارير القنصلية المنشورة في : **الأوراق البرلمانية (Parliamentary Papers)**.

(44) Joly, «Tétouan», in **Archives Marocaines**, t. VIII, p. 519-534.

(45) Miège, op. cit., t2, p. 563.

(46) F.O. 174/136، دراموند هاي إلى محمد الخطيب، طنجة، 1 غشت 1860. وتوجد الرسالة نفسها عند محمد داود، **تاريخ تطوان**، ج 5، ص. 12ـ13.

دخول الأجناس في هذا الأمر (...)». ويُفهم من ذلك أن الجمعيات اليهودية في أوربا[47] كانت مهتمة عن قرب بأحوال يهود تطوان، وأنها اتخذت الترتيبات اللازمة لحمل حكومات الدول الأوربية على ممارسة ضغوطها على المخزن، وكأن دراموند هاي يريد القول إن حل مشكلة يهود تطوان هو إحدى السبل التي كان من الممكن أن تساهم في إنهاء النزاع المغربي ـ الإسباني ؛ وهذا ما يستشف من رسالة دراموند هاي إلى الخطيب التي نقتبس منها ما يأتي :

(...) لكن ظهر لنا صواب نطلب منكم التوسط مع الجانب الشريف ليامر شهرة ما هو من حسن عقله وجوده على يهود تطوان، قبل أن تتم المباشرة في الفصال بمدريد في الحين، في رجوع تطوان. لأنه حين ينشهر هذا، يكون النفع والإعانة لأمور السلطان أيده الله، ويشد بها أفواه من يتكلم بالسوء فيما يحدث من السلطان ودولته (...)[48].

وفاتح دراموند هاي في الموضوع نفسه كلا من الخليفة السلطاني مولاي العباس وعبد الرحمن العاجي في طنجة. ولا يستبعد قيامه بذلك أيضا أثناء وجوده في حضرة السلطان محمد بن عبد الرحمن في مكناس صيف سنة 1861[49]، لكنه لم يتمكن من إقناعه بإصدار أوامر علنية إلى ولاته بحسن معاملة يهود تطوان. وربما اكتفى السلطان بطمأنة دراموند هاي عن أحوالهم، بتقديم ضمانات شفهية.

2 ـ زيارة مونتفيوري (Montefiore) للمغرب ونتائجها :

قدمت حادثة مقتل الإسباني مانطيا (Mantilla) في 30 يوليوز 1863، على يد خادمه اليهودي يوسف بن يهودا، فرصة سانحة للحكومة البريطانية للتدخل تدخلاً مباشراً في أحوال المغاربة اليهود. وكان يهودا قد تواطأ في جريمته مع ثلاثة يهود آخرين. وبعد التحقيق في الحادث، اعترف ثلاثة من المشبوه فيهم بالإسهام في الجريمة. عندئذ أمر السلطان بإعدام اثنين منهم لكونهما مغربيين. أما اليهودي الثالث الذي كان تونسي الجنسية، فقد أحيل على المفوضية البريطانية التي كانت مسؤولة عن حماية المصالح العثمانية في طنجة. وبما أن المتهم الرابع قد رفض الِاعتراف بالمساهمة في

(47) L'Alliance Israélite Universelle, Board of Deputies of British Jews.

(48) انظر الهامش 46.

(49) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

تسميم الإسباني مانطيا، فقد اكتُفي بإيداعه السجن[50]. ثم استجاب المخزن للطلب الذي تقدمت به إسبانيا بإعدام أحد اليهوديين في طنجة والثاني في أسفي لرد الِاعتبار لإسبانيا[51].

كان من المفروض أن تقف الأمور عند هذا الحد، لأن المخزن لم يفعل شيئا أكثر من إعادة الأمور إلى نصابها، وتنفيذ القوانين المعمول بها في مثل تلك الحالات. غير أن ريد، النائب القنصلي البريطاني في طنجة تلقى تعليمات من حكومته في بداية أكتوبر 1863 أمرته فيها أن يطلب من المخزن تأخير إعدام اليهوديين المسجونين في أسفي وفسح المجال للتحقيق في التهمة الموجهة لهما. وكان كبار اليهود المغاربة جاها وثروة قد نقلوا إلى الحكومة البريطانية أخبارا كاذبة مفادها أن المخزن أعدم اليهوديين دون محاكمة، فكتب ريد رسالة وجهها إلى بركَاش بتاريخ 6 أكتوبر 1863 قال فيها :

> (...) إذا كان هذا الأمر كما أخبروا به، أن موت أولئك اليهود تنفذت بالتعجيل ودون القوانين المعلومين في الحكم على ذلك، وإن كان الأمر كذلك لن يورث من ذلك إلا تغيير خاطر دولة كَريت أبرطن ورعيتها المحبين مع السلطان (...)[52].

وتقدم المفوضان الفرنسي والإيطالي باحتجاج مماثل[53]. كما نقل القنصل الأمريكي ماك ماث (Mac. Math) أخبار الحادث إلى الجمعيات اليهودية في نيويورك[54]. واتخذ الوزير البريطاني المفوض في مدريد الإجراءات الضرورية لحمل الحكومة الإسبانية على تعديل مطالبها في موضوع معاقبة اليهوديين الباقيين على قيد الحياة[55].

---

(50) **الوثائق**، ج 4، ص. 267–275، رسالة السلطان إلى محمد بركَاش، 24 صفر 10/1280 غشت 1863؛ ورسالة السلطان إلى بركَاش، 17 ربيع الأول 1/1280 شتنبر 1863؛ ورسالة السلطان إلى بركَاش، 9 ربيع الثاني 23/1280 شتنبر 1863.

(51) **الوثائق**، ج 4، ص. 268–269، رسالة الطيب بن اليماني إلى بركَاش، 11 ربيع الأول 26/1280 غشت 1863.

(52) F.O. 174/137، ريد إلى محمد بركَاش، طنجة، 6 أكتوبر 1863؛ F.O. 174/78، الرسالة الجوابية من بركَاش إلى ريد بتاريخ 24 ربيع الثاني 8/1208 أكتوبر 1863 (انظر **الوثائق**، ج 4، ص. 278).

(53) Flournoy, **op. cit.**, p. 254.

(54) L. Hall, **The United States and Morocco, 1776-1956**, Scarecrow Press, 1971, p. 134.

(55) Flournoy, **op. cit.**, p. 254.

واستجابة لأماني الجمعيات اليهودية في أوربا وبتفويض منها[56]، قرر مونتفيوري (Montefiore) كبير أثرياء يهود بريطانيا[57]، وبمساندة الحكومة البريطانية، أن يحل بالمغرب لتدارس مشكلة اليهوديين سابقي الذكر، ومطالبة السلطان محمد بن عبد الرحمن بتحسين أحوال المغاربة اليهود كافة[58].

ومرّ مونتفيوري في طريقه إلى المغرب بمدريد، وحصل من الملكة الإسبانية على العفو لفائدة اليهوديين المسجونين في أسفي، وطلب من السلطان محمد بن عبد الرحمن بواسطة درامونْد هاي إطلاق سراحهما. كما أطلعه على رغبته في الحلول بمراكش والإلتقاء به هناك[59].

وقبل وصول مونتفيوري إلى طنجة يوم 11 دجنبر 1863، كان السلطان قد أمر بتسريح اليهوديين. وبعد أن قضى مونتفيوري مدة عشرة أيام في طنجة اجتمع خلالها بدرامونْد هاي، وضع رهن إشارته نائبه ريد لمرافقته في رحلته إلى مراكش. وبما أن البعثة قد اتجهت على متن السفينة الحربية ماجسيان (Magicienne)، فقد أصبحت لها صبغة رسمية تحت إشراف الحكومة البريطانية. ويؤكد ذلك ما جاء في رسالة ريد إلى الوزير الطيب بن اليماني بتاريخ 28 يناير 1864 :

> (...) فغير خاف عليك ما بين دولة سيدنا مع دولة الإنجليز من المحبة والإتصال من قديم والتي لا يكاد ينفصم حبلها. ومن أجل المحبة، وجهني باشدور الدولة الذي بطنجة صحبة الكبلير سير موزس منطفيوري والقدوم معه للحضرة الشريفة بالله حتى يطلب ما أراده. فإن الدولة الإنجليزية لها اغتباط بقضاء ما أراد، وهو كبير اليهود في بلادنا، ويسعى في مصالح الخير لجميع الناس. ونحب أن يجازي سيدنا نصره الله خيرا على فعله بالخير لجميع يهود دولته السعيدة. ويجازيه خيرا على تسريح اليهوديين اللذين كانا مسجونين بأسفي. ونحب من سيدنا أن يزيد في الخير لليهود ليكون اليهودي مع المسلم وغيره في الحق سواء (...)[60].

---

(56) Miège, **op. cit.**, t2, p. 565.

(57) **Ibid.**

(58) **الوثائق**، ج 4، ص. 280–281؛ أيضا: Flournoy, **op. cit.**, p. 245. انظر تفاصيل إضافية عن هذه الزيارة ونتائجها العامة عند محمد كنبيب في كتابه :

Mohammed Kenbib, **Juifs et Musulmans au Maroc, 1859-1948**, publications de la Faculté des Lettres de Rabat, Casablanca, 1994, pp. 142-173.

(59) **الرسالة نفسها**؛ أيضا رسالة السلطان إلى بركاش بتاريخ 26 رجب 1280/6 يناير 1864.

(60) توجد من هذه الرسالة الموجهة من النائب القنصلي ريد إلى الطيب بن اليماني نسختان معربتان، أولاهما في

إن الأهداف التي كان مونتفيوري ينوي تحقيقها من زيارته للسلطان واضحة من مضمون هذه الرسالة. وقد أشار مونتفيوري في نهايتها إلى الزيارة التي سبق أن قام بها للسلطان العثماني عبد الحميد في سنة 1844، وحصوله منه على فرمان لفائدة اليهود الأتراك. كما ربط ربطاً وثيقاً بين تقديم السلطان العثماني لذلك الفرمان ومساهمة الفرنسيين والإنجليز في حرب القرم إلى جانب العثمانيين ضد التحرشات الروسية، وذلك حملا للمخزن المركزي على تقديم امتياز مماثل لرعاياه اليهود، وإغراءً له بأنه سيحظى على غرار العثمانيين بتعاطف الدول الأوربية معه[61].

وبعد أن عقد مونتفيوري اجتماعين مع السلطان محمد بن عبد الرحمٰن ووزرائه، استطاع الحصول منه على ظهير نص على «(...) التسوية بينهم (اليهود) وبين غيرهم في الأحكام (...)»[62]. وعمل أبراهام قرقوز، أحد كبار التجار اليهود في الصويرة، على نشر أعداد كثيرة من نسخ الظهير في أوساط المغاربة اليهود؛ هذا، بينما عمل مونتفيوري على نشر نسخ مترجمة للظهير نفسه إلى الإنجليزية في كبريات الصحف اللندنية[63]. ثم بعث دراموند هاي نسخا من الظهير إلى الدول التي كان يمثل مصالحها في المغرب كالنمسا والدنمارك وهولندة[64]. وتوجت تلك الحملة الدعائية بحديث لأعضاء مجلس العموم البريطاني في جلساتهم عن محتوى الظهير السلطاني، فعبروا للسلطان عن ارتياحهم وشكروا حلمه وشفقته على يهود بلاده[65].

3 ـ ارتفاع التوتر بين المغاربة المسلمين واليهود :

لم يكن قد مضى سوى شهر واحد على صدور الظهير سابق الذكر، حتى نشبت خلافات وصدامات بين اليهود وعامة الرعية وولاة السلطان، فاشتكى دراموند

= مجموعة F.O. 174/137؛ والثانية في مجموعة F.O. 174/78؛ ونسخة ثالثة في مجموعة F.O. 174/78 أيضا.

(61) **نفسها**.

(62) F.O. 174/78، نسخة من ظهير السلطان محمد بن عبد الرحمن لصالح اليهود بتاريخ 26 شعبان 1280/ 5 فبراير 1864؛ أيضا الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 113–114 وكذلك عند :

J. Caillé, «Le Dahir du 5 Février, sur les conditions des Israélites», in **B.E.P.M.**, Février, 1941.

(63) Miège, **op. cit.**, t2, p. 566.

(64) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، 5 مارس 1864.

(65) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركاش، طنجة، 1 ماي 1864؛ ثم رسالة دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، 17 أكتوبر 1864.

هاي للوزير بن اليماني من تصرفات بن عودة أحد قواد الغرب، واتهمه بعدم احترام مضمون الظهير الصادر في حق اليهود. ونبه الوزير إلى أن استمرار بن عودة وغيره من الولاة على ذلك السلوك، قد يجعل الدول الأجنبية المهتمة بأحوال اليهود المغاربة تشك في إصدار السلطان لأوامر حقيقية وفعلية بتطبيق مضمون الظهير، ونبه لما في ذلك من خطر على سيادة المخزن، ولما يمكن أن يترتب عليه من ارتفاع في أعداد المحميين في صفوف اليهود، ومن تدخل للدول الأجنبية في شؤون المغرب[66].

وأمام استمرار الصدامات بين اليهود والمسلمين، توصل يهود طنجة بشكاوي عديدة من إخوانهم في الدين، تذمروا فيها من تصرفات العمال في مدن الصويرة والدار البيضاء ودمنات وغيرها[67]. ولما نقل دراموند هاي تفاصيل تلك الأخبار إلى حكومته، أصدرت إليه أوامر بالكتابة إلى كل نوابه القنصليين في المراسي لحثهم على السعي في الخير بين المتنازعين اليهود والمسلمين؛ هذا، علاوة على الاتفاق مع بقية النواب القنصليين الفرنسيين والإيطاليين على وضع اليهود تحت حمايتهم في حالة تعذر الوصول إلى تفاهم عادل. وخاطب دراموند هاي نوابه القنصليين بالكلمات الآتية :

> (...) لقد تغيرنا غاية حيث أخبرنا ببعض الأمور التي صدرت في هذه الأيام في مباشرة الكراهة مع اليهود. ومن هذا يظهر بعدما السلطان أيده الله عاقل حليم فولاته لم يستحقون التشرف بخدمته أيده الله. حيث السلطان أيده الله باحث في تقوية حسن السيرة والتجارة والعدل (...)، لكن بعض الولاة إما من غشمهم أو من قبحهم أو تكبرهم يمكن أن يجلبون قلة العز مع ما يصدر من الآفات في المحبة الكائنة بين السلطان أيده الله وبين الأجناس. هذا وقد مضت أيام الكراهة والظلم مع الأناس المختلفين في الأديان، ولا ينبغي تجديده بإيالة مراكشة ولا إحياؤه (...). ونأمركم أن تعلموا ولاة محل خدمتكم وسكناكم أن فعل الكراهة والظلم مع اليهود أو غيرهم لم يقبل ويلزم علينا إعلام دولتنا (...) إن أخبرتمونا بأن الكراهة والظلم لا زالت جارية على اليهود، وتقولوا لهم أيضا أن لا شك عندنا بأن نامركم، وكذلك نواب الأجناس الآخرين بإطلاق الحمية على الجميع إذا تحققنا من عدم العدل في الأحكام (...)[68].

(66) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، سرا، طنجة، 5 مارس 1864.

(67) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى محمد بركَاش، طنجة، 1 ماي 1864.

(68) F.O. 174/137، تعريب كتاب منسطر سلطانة اكَرت ابرطن لجميع خلافه بمراسي إيالة مراكشة بتاريخ 20 أبريل 1864.

ومعلوم أن دراموند هاي كان الوحيد بين زملائه الدبلوماسيين في طنجة الذي كان يبدو معاديا لانتشار الحمايات الأجنبية في صفوف المغاربة المسلمين واليهود، ولو بنوعها التعسفي على الأقل. غير أن الصدامات التي أثارها سوء فهم أغلبية اليهود للغاية التي كان السلطان يتوخاها من إصداره لذلك الظهير، جعلت دراموند هاي نفسه في موقف حرج ، إذ لم يعد بإمكانه مواصلة الدعوة إلى وضع حد لانتشار الحمايات، بل أصبح على العكس من ذلك يهدد المخزن بإمكان دعوة زملائه الدبلوماسيين إلى منح المزيد من الحمايات إلى الرعايا المغاربة يهودا ومسلمين. وقد بعث دراموند هاي إلى حكومته وإلى المخزن المركزي نسخة من الرسالة التي وجهها إلى نوابه القنصليين في المراسي، ثم أكد للحكومة البريطانية في الوقت نفسه أن السلطان غير راض عن تصرفات ولاته مع رعاياه اليهود. كما أعرب لها عن ثقته الكبيرة في التوصل إلى وضع حد سريع لتلك التصرفات(69).

وشهدت الشهور اللاحقة، عكس هذه التوقعات المتفائلة، استمرارا في حدوث المزيد من الصدامات بين اليهود وولاة السلطان، وخاصة في دمنات. إذ اتهم القائد علي الدمناتي بالإعتداء على حزان اليهود هناك، وفشلت كل محاولات يهود دمنات لإبلاغ شكواهم إلى السلطان، فلجأوا إلى دراموند هاي في طنجة الذي بادر على عجل إلى الإسترعاء على المخزن في رسالة وجهها إلى بركَاش جاء فيها:

(...) وصل خبر الآن من دمنات قد ينشأ منه أمر مهم، ويكون هرج ومرج في الدنيا بأسرها، ويكون الدرك على دولة مراكش. والآن لم يبق شك في فعل الظلم من جهة قائد تلك الناحية وهو علي الدمناتي، وهو مثل الوحش (...)(70).

واتهم دراموند هاي القائد الدمناتي بمحاولة قتل الحزان الكبير السن، لولا فراره ولجوؤه إلى طنجة حيث أخبر بقية اليهود المقيمين هناك بـ«(...) العذاب اللاحق لإخوانه الذي تقشعر منه الجلود (...)» حسب تعبير دراموند هاي، الذي أضاف قائلا :

---

(69) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 1 ماي 1864. وقد ختمها بقوله : «(...) وكل ما كتبناه لكم في هذا الأمر وما كتبناه لخلافنا بالمراسي، لا تخفيه من الجانب الشريف، وتذكر له أيده الله أن هذه إشارة من محب في جانبه الشريف وساع في خيره وخير إيالته أكثر من غيره. وذلك إذ نحن مطلعين مما يصدر من هذا إن كان الإستمرار عليه (...)».

(70) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 7 يونيو 1864.

(...) إن اليهود في إيالة مراكش هم من رعية السلطان أيده الله. لكن حيث يحل بهم ما يحل من التعدي والظلم (...) كما صدر من الجاهل القائد علي الدمناتي فجميع الأجناس الذين لهم القوانين لن يستطيعوا السكوت عن أفعال الجهالة مثل هذه. ونحن نائب جنس كبير عظيم وله القوانين، فلا ينبغي لنا السكوت عن هذا (...)[71].

يبدو واضحا من الإسترعاءات الصادرة مرارا من دراموند هاي على المخزن، في موضوع الصدامات الواقعة بين الرعايا اليهود وولاة السلطان، أن النائب البريطاني كان دوما يُنْحِي باللائمة على الولاة. هذا، في حين كان يسكت سكوتا مطبقا عن تحرشات اليهود واستفزازاتهم المتكررة للولاة ولعامة الناس. وقد تنبه الناصري، وهو أحد المعاصرين للأحداث، إلى التحول الذي طرأ على سلوك اليهود فور صدور الظهير السلطاني، فقال :

(...) وظهر منهم تطاول وطيش وأرادوا أن يختصوا في الأحكام فيما بينهم لا سيما يهود المراسي؛ فإنهم تحالفوا وتعاهدوا على ذلك (...)[72].

وإذا عدنا إلى المذكرة التي وجهها دراموند هاي إلى نوابه القنصليين في المراسي بتاريخ 20 أبريل 1864، والتي أمرهم فيها ببسط حمايته على اليهود، ألا يحق لنا اعتبار بريطانيا، على عكس ما كانت تدعيه، قد ساهمت مساهمة مباشرة في إذكاء عجرفة اليهود المغاربة، وفي الدفع بهم إلى الإرتماء بسرعة في أحضان الحمايات الأجنبية ؟ ألم تكن بريطانيا قد مهدت السبل بذلك لتمكين اليهود من الوصول إلى ما كانوا يرغبون في تحقيقه، ألا وهو التخلص من وضع أهل الذمة والخروج من دائرة القضاء والسيادة المغربية[73] ؟

أما السلطان، فإنه أبدى تبرمه من تدخل دراموند هاي في شؤون اليهود، وأكد لنائبه بركَاش أن «(...) لا دخل لأحد فيهم. ومن ظلم منهم يرفع نازلته للعلم الشريف (...)». ثم أضاف موجها أوامره إلى بركَاش «(...) بالكلام مع باشدور

---

(71) **نفسها**.

(72) الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 114؛ أيضا :

A. Laroui, **Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain**, Paris, 1980, pp. 310-314.

(73) Laroui, **op. cit.**, pp. 311.

النجليز بالمعقول في هذا الأمر، لكونه كتب في شأنهم لخلفائه بالمراسي بما يزيدهم جسارة إلى جسارتهم (...)»[74].

وبالرغم من إصدار السلطان ظهائر أخرى لتوضيح الغاية من إيصائه على اليهود[75]، وبالرغم من توجيه مونتفيوري لمذكرة توضيحية على يد أبراهام قرقوز يحث فيها كبار اليهود المغاربة على احترام التشريعات المغربية وولاة السلطان[76]، فقد تلاحقت الصدامات تلاحقاً خطيراً أحيانا، بل وساهم في إذكائها التدخل الأجنبي الصريح لصالح اليهود. هذا، في الوقت الذي لم يكن عامة المغاربة قد نسوا بعد تصرفات بعض اليهود أيام الاِحتلال الإسباني لتطوان، علاوة على تعامل اليهود بالربا ودخول العديد من المسلمين إلى السجون لعجزهم عن تسديد ديونهم الثقيلة لليهود.

وهكذا توترت العلاقات بين الطرفين توترا واضحا في الستينيات. وصاحب ذلك ارتفاع في أعداد المحميين من اليهود، وأيضاً في صفوف المتعاملين معهم من المسلمين. غير أن لجوء المغاربة اليهود إلى الحمايات الأجنبية لم يكن كافيا لمنع بعض المغاربة المسلمين من استعمال العنف ضدهم.

واشتهر في هذا الباب المسمى عيسى الريفي الذي زرع الرعب في صفوف اليهود في أحواز تطوان[77]، رفقة مساعديه لحسن المطيل والمصمودي، إذ نسبت إليهم جميعا تهمة إزهاق إحدى وعشرين روحاً بين يهود ومسلمين خلال سنة 1867. وقد وجه دراموند هاي احتجاجا لبركَاش على عدم اتخاذ المخزن الإجراءات اللازمة والقبض على أولئك الثلاثة الذين كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة ويحظون في ارتكاب أعمالهم تلك بمساندة شرفاء وزان[78].

---

(74) **الوثائق**، ج 4، ص. 311–312، رسالة بركاش إلى السلطان، في 23 محرم 1281/28 يونيو 1864.

(75) الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 114؛ **الوثائق**، ج 4، ص. 294، رسالة السلطان إلى عامل تطوان عبد القادر أشعاش، 2 رمضان 1289/10 فبراير 1864.

(76) D. Schrœter, **Merchants of Essaouira, Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco, 1844-1886**, Cambridge University Press, 1988, pp. 200-201.

(77) داود، **م.س**، ج 6، ص. 99–104.

(78) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 5 دجنبر 1867. ويشير فيها إلى أن «(...) عيسى المذكور وأصحابه بعدما قتلوا ترجمان النبريال، رجعوا لتطوان وقتلوا سبعة عشر من المسلمين وأربعة من اليهود (...)».

وفي فبراير 1868، أضاف عيسى الريفي إلى قائمته يهوديين قتلهما على مقربة من مقبرة اليهود في تطوان، فثارت ثائرة دراموند هاي مرة أخرى، واقترح على المخزن توجيه أوامره الصارمة إلى عامل تطوان ليقوم من جهته بإعلام الأشياخ وأعيان المداشر القريبة من تطوان، بالقبض على القاتلين في مدة لا تتجاوز شهرا واحداً. وفي حالة عدم تمكنهم من ذلك، اقترح دراموند هاي على المخزن أن يفرض على كل مدشر ذعيرة قدرها مائتي ريال يوميا إلى أن يسلموا القتلة للمخزن أحياء كانوا أم أمواتا[79].

غير أن المخزن لم يوافق على ذلك الإقتراح وبذل جهودا أخفقت جميعها في تحقيق الهدف. بل على العكس من ذلك، ارتفع عدد ضحايا عيسى الريفي ورفيقيه إلى سبعة وعشرين قتيلا بين يهود ومسلمين. واتضح فيما بعد أن عبد القادر أشعاش الذي كان عاملا سابقا على تطوان وعزله السلطان، كانت له يد في تحريض القتلة وحمايتهم. وتوصل دراموند هاي من مخبريه بمعلومات وافية عن المساعدة التي كان أشعاش يقدمها لعيسى ورفيقيه وكذا عن الأماكن التي كانوا يختبئون فيها. وعوض أن ينقل دراموند هاي تلك المعلومات الدقيقة إلى بركاش في طنجة، فضل أن يوجهها إلى السلطان مباشرة، ليضمن وضع حدّ لعمليات القتل في صفوف المحميين المسلمين واليهود المتواطئين مع العناصر الأجنبية[80]. وانتهى الأمر بإلقاء القبض على عيسى الريفي وإعدامه. غير أن سكان تطوان وضواحيها احتفظوا في ذاكرتهم بأعماله وصنفوه ضمن أولياء المنطقة وصلحائها[81].

وشهدت جهات أخرى من البلاد أعمال عنف مماثلة سنة 1867. إذ قتل سبعة عشر يهودياً، في أحواز أسفي، وقتل أربعة آخرون ونهبت أمتعتهم. ثم قتل ثلاثة من المسلمين وفر قتلتهم إلى العرائش في ضواحي طنجة، علاوة على قتل يهودي

---

(79) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركاش، طنجة، 25 فبراير 1868.

(80) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى السلطان، طنجة، 23 أبريل 1868. وقد ألحق بالرسالة نفسها تقييد سري إلى السلطان قال فيه دراموند هاي إن القتلة «(...) يبيتون بعرصة الحاج محمد أشعاش، ووصيفه معروف بإيصال المؤونة لهؤلاء الفعال. وأيضا كائن بعض المسلمين بتطوان الذين لهم بال يعينون عيسى وأصحابه عن هذا الفعل القبيح (...)، وأما الحاج محمد أشعاش هو الأساس في ذلك (...)».

(81) يقول داود في الجزء السادس من **تاريخ تطوان** (ص. 99) بإعدام عيسى الريفي في سنة 1867، في حين تؤكد الوثائق التي اعتمدناها أن المخزن وجد صعوبة في إلقاء القبض عليه بعد هذا التاريخ. ومن المحتمل أن يكون عيسى الريفي قد أعدم بعد أبريل 1868؛ انظر أيضا كنبيب في كتابيه :
Kenbib, **Les Protégés**, p. 231; **Juifs et Musulmans**, pp. 185-191.

ومسلم في أحواز مكناس[82]. وإذا قمنا بعملية حسابية، يتضح أن عدد القتلى في صفوف اليهود والمحميين بصفة عامة بلغ ثلاثاً وأربعين نفسا في سنة 1867 وحدها. وحين علمت «اللجنة اللندنية لمثلي اليهود البريطانيين» بذلك، رفعت احتجاجات إلى وزارة الخارجية البريطانية، فأرسلت تعليماتها إلى دراموند هاي لمفاتحة المخزن في الموضوع.

وبناء عليه، وجه مراسلة شديدة اللهجة إلى بركَاش، بتاريخ 5 دجنبر 1867، استرعى فيها على المخزن وهدد بالمطالبة بأداء تعويضات قيمتها خمسة وعشرون ألف ريال للرعايا البريطانيين، ثم طلب بإلحاح وضع حد لتلك الأعمال[83]. غير أن زيارة دراموند هاي للسلطان في فاس في يونيو 1868، أتاحت له الفرصة للحديث بإسهاب عن الِاعتداءات التي تعرض لها اليهود في سنة 1867، فوعده السلطان بمعاقبة المعتدين[84].

ومع ذلك، فإن الهوة لم تزد إلا اتساعا بين المغاربة اليهود والمسلمين في السنوات اللاحقة. وكانت ردود فعل المفوضيات الأجنبية في طنجة والدوائر القنصلية في المراسي على الخلافات التي قامت بين يهود مكناس والرباط وبين عمالهم في مطلع سنة 1873، هي بسط المزيد من الحمايات على اليهود. وكان ذلك الإجراء لا يزيد المغاربة المسلمين إلا حنقا على اليهود أبناء البلد نفسه.

وعند تولية المولى الحسن في شتنبر 1873، ظلت الجمعيات اليهودية حريصة في مختلف دول أوربا على متابعة أحوال إخوانهم في الدين القاطنين في الأراضي المغربية. وكان دراموند هاي على استعداد لمواصلة السياسة التي نهجها في موضوع المغاربة اليهود منذ حرب تطوان. ومن أجل ذلك، اختاره أعيان يهود أوربا ورؤساء الجمعيات اليهودية ليكون واسطة بينهم وبين السلطان الجديد، فسلموه رسالة تضمنت تهنئة إلى المولى الحسن بوصوله إلى سدة الحكم، وطلبوا منه تجديد ظهير 1864 لصالح المغاربة اليهود. وقد سلم محمد بركَاش تلك الرسالة إلى المولى الحسن الذي وافق على الِاستجابة للرغبة الواردة فيه، كما تخبرنا بذلك رسالة بركَاش إلى أعيان يهود أوربا، والتي نورد منها ما يأتي:

---

(82) F.O. 174/138، رسالة دراموند هاي إلى بركَاش سابقة الذكر، بتاريخ 5 دجنبر 1867.

(83) **نفسها**.

(84) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 236.



السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن يستقبل جون دراموند هاي في فاس سنة 1868

(By courtesy from R.D. Hay)

(...) فقد وجهنا كتابكم لحضرة مولانا الشريفة وقبله سيدنا أعزه الله بأحسن قبول، وأمرني أيده الله أن نجاوب عنه أن الكتاب المشار إليه حل منه محله وقابله سيدنا أيده الله بما ينبغي له من القبول وبلوغ المأمول. وأما إخوانكم من اليهود الذين هم بإيالة سيدنا السعيدة، فقد جعلهم أعزه الله تحت ظله، وهم من رعيته وأهل ذمته يراعي فيهم وصية نبينا ﷺ لانحياشهم لسيادته واستيطانهم ببلاده. كما يراعي أيده الله بعين الاعتناء الظهير الكريم الصادر لهم من حضرة مولانا المقدس بالله ويعاملهم سيدنا أعزه الله بمقتضى فحواه. وسيشملهم إن شاء الله عدله وفضله فلا تصلهم يد عادية ولا يظلمون ولا يمنعون من حق واجب في حاضرة ولا بادية. فلتطب أنفسكم بذلك (...)(85).

وتكلف دراموند هاي بتوجيه الجواب السلطاني أعلاه إلى الجمعيات اليهودية الأوربية التي نشرته بنصيه العربي والإنجليزي في جرائد مختلفة. وكان ذلك الجواب برهاناً إضافياً على ما كان يكنه السلطان من عطف على هذه الأقلية من رعاياه واهتمام بأوضاعها. غير أن إعلان السلطان حسن نيته تلك إزاء اليهود كان بعض اليهود المحميين خاصة يستغلونه أحيانا ليتجاوزوا حدود الشرع ويثيروا صدامات جديدة مع السلطات المخزنية.

ثالثا ـ نماذج من الحماية البريطانية

شكلت الحماية القنصلية بحق عنصرا ساهم في تصعيد التوتر داخل المجتمع المغربي. وكانت كل الدول المتعاقدة مع المغرب تستفيد من البنود التي نصت عليها معاهدات كان المغرب يعترف بها ولا سبيل لتخلصه منها. وإذا كان ممثلو بعض الدول الأجنبية في المغرب قد برزوا بروزا صارخاً في مضمار توزيع الحمايات على عناصر مغربية مشتبه فيها، كما كان حال القنصل الأمريكي ماثيوس (F. Mathews) والوزير المفوض الفرنسي أورديكا (Ordega) الذي بسط حمايته على الشريف الوزاني فيما بعد، فإن دراموند هاي «الناصح المحب والساعي في الخير بين الدولتين» لم يخرج عن هذه القاعدة. إذ اقتدى بزملائه الدبلوماسيين ليستفيد هو أيضا من

(85) F.O. 174/291, Letter Addressed by The Moorish Minister for Foreign Affairs Cid Mohamed Bargâch to The Elders of The Jewish Communities Dwelling in Europe, Dated 13th May 1874.

الفوائد التي يمكنه تحقيقها من تقديمه هو ونوابه القنصليون للحمايات. وكان الهدف المتوخى من ذلك هو خدمة مصالح الرعايا البريطانيين في المغرب وحمايتها.

وسنتناول في هذا السياق تناولا مفصلا حالتين بارزتين ؛ تتعلق أولاهما بحماية بريطانيا لمسعود التلاوي الشياظمي في نهاية ستينيات القرن التاسع عشر، وبانعكاساتها المحلية؛ وبينما تهتم الثانية بحماية بريطانيا للتاجر المراكشي الحاج بوبكر بن البشير المعروف بالغنجاوي. وكانت لهذا المحمي الفريد من نوعه مساهمة خفية ومباشرة في كل الأحداث التي طبعت العلاقات المغربية البريطانية طوال عهد المولى الحسن على مستويات عدة.

1 ـ حماية بريطانيا للتلاوي وانعكاساتها على المخزن :

كان المسمى بوجمعة بن عبد القادر التلاوي قائداً على الشياظمة حتى بداية الستينيات، فسجن ومات في فاس سنة 1861، مخلفا أموالا كثيرة جمعها من ابتزازه لأبناء قبيلته. وتمكن أخوه من بعده، وهو المسمى مسعود، من وضع يده على تلك الأموال والفرار بها إلى أسفي حيث استجار في ضريح أبي محمد صالح، وبدأ يبذر الأموال الكثيرة هناك. ولما بلغ أمره إلى السلطان أمر بالتضييق عليه، ففر إلى مراكش واحتمى هناك بضريح الولي الصالح محمد بن سليمان الجزولي. واستمر هناك أيضا في تبذير الأموال إلى أن اشتكى مقدم الضريح محمد التلموذي أمره إلى السلطان، الذي أمر مجددا بالتضييق عليه. واستغل مسعود التلاوي ذهاب السلطان في حركة إلى الغرب، ففر خفية إلى الصويرة في صيف سنة 1866[86].

وعند وصوله إلى الصويرة، سارع إلى الاتصال بالتاجر الإنجليزي جان دامنط (J. Damonte) فاحتمى ببيته. وبأمر من خليفة السلطان سيدي حسن، اتجه عامل الصويرة المهدي بن المشاوري إلى دار التاجر الإنجليزي كَريس (Grace) الذي كان ينوب وقتئذ عن النائب القنصلي الإنجليزي كارستنسن (Carstensen) الغائب عن الصويرة، وأبلغه صدور الأمر السلطاني بالقبض على التلاوي. غير أن العامل فوجئ برسالة تحمل خاتم المفوضية البريطانية في طنجة تقر بأن مسعود التلاوي سمسار في

(86) **الكناش 47**، (خ.ح)، رسالة الخليفة سيدي حسن إلى السلطان، 25 ذي الحجة 1865/1281؛ رسالتان من بن اليماني إلى محمد بركَاش، مؤرختان في 28 ربيع الثاني 9/1283 شتنبر 1866 و27 ذي الحجة 20/1284 أبريل 1868، محفظة بركَاش، (م.و.م).

خدمة دامنط. وعند عودة النائب القنصلي كارستنسن إلى الصويرة،قدم إلى التلاوي مزيدا من الحماية والتحصين. ثم كتب إلى العامل بن المشاوري وحذره بلهجة شديدة من مغبة التعرض للتلاوي، بل حتى من مجرد الكلام معه، فأحجم العامل عن قبضه وتركه حرّاً طليقا.

وشعورا منه بالحماية الآمنة التي منحه إياها كارستنسن، سمح التلاوي لنفسه بارتكاب مخالفات خطيرة، كالترامي على ممتلكات المخزن والتقاعد على أموال الغير والمساهمة في تحريض سكان الشياظمة على التمرد على عاملهم وعلى المخزن.

فيما يخص النقطة الأولى، دخل التلاوي مع صهره الحاج أحمد بن الحاج في علاقات حميمة مع القنصل الإسباني في الصويرة. وكان الواسطة بينهم هو التاجر الإنجليزي دامنط[87]، الذي كان يعتبر التلاوي سمساراً يخدم مصالحه. واستغل التلاوي غياب قائد الشياظمة عمر الحنشاوي، فحرض القنصل الإسباني على الترامي على عرصة كانت في ملكية المخزن، فأنفق عليها أموالا كثيرة وعين فيها يهوديا اشتغل فيها رباعا. وعند عودة الحنشاوي بلغه خبر ترامي القنصل الإسباني، بمساعدة التلاوي وصهره، فحاول استعادة العرصة معتمدا في ذلك على مساعدة عامل الصويرة بن المشاوري، لكن القنصل الإسباني رفض، فكتب الحنشاوي إلى السلطان مشتكيا من ذلك :

> (...) ونحن لم نأذن له في حوزها (العرصة) ولا في تصيير شيء عليها. وتعصب عليها بإغراء من مسعود وصهره، ولم يقبل معنا فيها كلاما ولا شرعا ولا قانونا ولا عرفا ولا طبعا (...)[88].

ومن جهة ثانية ترامى النائب القنصلي كارستنسن على فندق في الشياظمة من الأملاك المتخلفة عن القائد الهالك بوجمعة التلاوي. ثم ادعى أن القائد المتوفى باع

(87) رسالة السلطان إلى محمد برگاش، 2 شوال 1283/7 فبراير 1867، **ميكروفيلم بركاش**، (خ.ع.ر)، وجاء فيها : «(...) إن التاجر دامونط كان حاز من دار بوجمعة حوايج للمسلمين (...) وحاز قناطير من الزيت من اهري بالصويرة لبوجمعة (التلاوي) ولم يزل يتصرف فيه إلى الآن (...) لتعرف حال هؤلاء النصارى وترامبهم على العمال بغير حق ولا قانون (...). ومن المعلوم أن العامل لا شيء له وأنه متبوع بمال له من قبيلته (...)».

(88) رسالة القائد عمر الحنشاوي الشياظمي إلى السلطان، 11 رجب 1283/19 نونبر 1866؛ رسالة العامل المهدي بن المشاوري إلى السلطان في التاريخ نفسه، محفظة بركاش، (م.و.م).

الفندق لصهره المسمى الحاج أحمد بن الحاج، الذي أصبح يعمل بالمناسبة كاتباً عند كارستنسن. ويعني ذلك أنه أصبح يتمتع هو أيضاً بالحماية البريطانية. وأدلى كارستنسن بحجة دامغة لتأكيد ملكية الحاج أحمد للفندق في صورة عقد للبيع يحمل خاتم القائد بوجمعة.

وحين رفعت القضية إلى الشرع، أكد وكيل الحنشاوي أن الفندق من ممتلكات المخزن، فطلب من القاضي تثقيفه. وحين فُحص عقد البيع على يد عدلين أحدهما من حاحا والثاني من الشياظمة، اعترفا بأن العقد محرر بخط بوجمعة الهالك. وانتهى الأمر برفض القاضي تثقيف الفندق الذي بقي في يد الحاج أحمد، ولم يستطع عامل الصويرة أن يتدخل في النازلة، فاعتبرها من اختصاصات القاضي وحده. وبعد هذا، ترامى القنصل الإنجليزي على الفندق «(...) وأخرج منه البهائم التي وجد به وثقفه وسمره بألواح، وقال إنه يحوزه لصاحبه الحاج أحمد. وضرب على يد الجميع واستقل برأيه وحكم لنفسه ولم يتعرض له أحد (...)»[89].

أما القضية الثانية، وهي التقاعد على أموال الغير، فقد أشار إليها السلطان في رسالة وجهها إلى نائبه برگاش فقال متحدثا عن مسعود التلاوي :

> (...) ومن جملة موبقاته أنه تلاقى برجل من متوكَة على يد اليهودي قرقوز وغره على أنه يصرف له عدة ريال بالضبلون حتى حاز منه ثمانية ألف ريال، وتقاعد له عليها ومنعه منها ولم يذعن لحكم حاكم ولا لأمر آمر[90].

واتضح فيما بعد أن قرقوز كان شريكا تجاريا لقائد متوكَة. وبناء على طلب من القائد المذكور، سلم قرقوز لوكيله الحاج أحمد أوبركة مبلغ 8500 ريال من العملة الفرنسية لتحويلها إلى عملة إسبانية. واتهم قرقوز التلاوي بتسلمه للمبلغ المذكور من أوبركة، في حين رفض التلاوي الإقرار بذلك. وحين اتجه قرقوز إلى كارستنسن حامي التلاوي، رفض مساعدته لاستعادة أمواله. بل إن كارستنسن طالب قرقوز بأن يأمر وكيله أوبركة بتسديد ديونه التي كانت عليه لصالح التلاوي. واتخذت القضية أبعادا

(89) رسالة الحنشاوي سابقة الذكر.

(90) رسالة السلطان إلى محمد برگاش، 18 ربيع الثاني 19/1284 غشت 1867؛ ابن زيدان، **م.س**، ج 3، ص. 387؛ نفسها عند : M. Nehlil, **Lettres chérifiennes**, Pl. XXIV.

أخرى حين حصل أوبركة فيما بعد على الحماية الأمريكية، فدخل مَاكْ مَاتْ، القنصل الأمريكي في طنجة، حلبة الصراع وتبنى الدفاع عن قرقوز ووكيله[91].

أما المخالفة الثالثة، وتعتبر أخطر «الموبقات» التي ارتكبها التلاوي اعتمادا على الحماية البريطانية، فكانت هي تحريضه لعناصر من الشياظمة على التمرد على المخزن. ففي نونبر 1866، أخبر القائد الحنشاوي السلطان أن التلاوي وصهره الحاج أحمد أجريا اتصالات مع عناصر من الشياظمة كانت تأتي إلى الصويرة قصد التجارة، «ويحرضانهم على الفساد، ويأمرانهم بمنع الوظائف السلطانية المرة بعد المرة»[92].

وبعد أشهر قليلة، تبين أن التلاوي قد تجاوز هذا الحد ووجه إليه المخزن تهمة خطيرة تفيد أنه بدأ «(...) يعطي العدة والبارود للفساد من قبيلته، ويغريهم على الخروج على العامل (الحنشاوي) وإيقاذ نار الفتنة متجاهرا بذلك من غير استتار ولا استخفاء (...)»[93].

وتفاحش أمر التلاوي مع مرور الشهور، وأصبح المخزن على يقين من مساهمة التلاوي في إثارة التمرد الذي شهدته الشياظمة في سنتي 1867 ـ 1868. وثبت ذلك بشهادات عدلية قدمها العديد من أعيان الصويرة، فزادت في تأكيد صحة التهم الموجهة إلى التلاوي. وجاء في إحدى تلك الشهادات أنه : «(...) اشتغل بالخوض مع الخائضين وبالفتنة مع الفاتنين ولا ينتهي ولا يبالي بأحد لما هو عليه من الِاحتماء هناك، وأداه الزيغ والفساد إلى الدخول مع القائمين على القائد عمر الشياظمي من القبيلة بالمراسلات، وتوجيه البارود والرصاص لهم وتحريضه إياهم على ضرب عامل السلطان (...)»[94].

وحتى يجد المخزن مخرجا لهذه الأزمة ويضع حدا للتمرد القائم في الشياظمة أمر السلطان نائبه محمد بركَاش في نونبر 1867، أن يطلب من دراموند هاي في طنجة، إرسال أوامره إلى نائبه كارستنسن في الصويرة ليعمل على توجيه التلاوي إلى طنجة،

(91) رسالة القنصل الأمريكي ماكَ ماث (Mac Math) إلى السلطان، 11 يونيو 1868؛ محفظة المغرب والولايات المتحدة، (م.و.م).

(92) رسالة الحنشاوي سابقة الذكر.

(93) رسالة السلطان إلى بركَاش سابقة الذكر بتاريخ 18 ربيع الثاني 19/1284 غشت 1867.

(94) شهادة عدلية، مؤرخة في 19 رمضان 14/1284 يناير 1868، محفظة بركَاش، (م.و.م).

وإبعاده عن الصويرة والحيلولة دون استمراره في إثارة المتمردين في الشياظمة ومدهم بالعون والعتاد. واستجابة لرغبة السلطان، اتخذ دراموند هاي كل الإجراءات اللازمة لإبعاد التلاوي عن الصويرة والإتيان به إلى طنجة. وبالفعل، فقد حل بها صحبة حاميه التاجر دامنط. وحين تأكد السلطان من وصول التلاوي إلى طنجة، أمر بركَاش بأن يخبر دراموند هاي بإبطال حماية التلاوي وإلغائها، لانتمائه إلى عائلة كانت منذ زمن في خدمة المخزن، ولأن شروط المعاهدات تنص على عدم مشروعية بسط الحماية الأجنبية على المتعلقين بالخدمة المخزنية، خاصة وأن المخزن لم يعتبر التلاوي في يوم من الأيام سمساراً لدامنط ولم يعترف بذلك. وأبلغ بركَاش دراموند هاي رغبة السلطان في عدم إقدام بريطانيا مجدداً على حماية أشخاص من طينة التلاوي، لما في ذلك من إلحاق للضرر بسمعتها بين بقية الدول الممثلة في المغرب. ونزولا عند رغبة السلطان واعترافا بالتهم الخطيرة التي نُسبت إلى التلاوي، وافق دراموند هاي على نزع الحماية البريطانية عنه. كما وعد في الوقت نفسه بتوجيه أوامر صارمة إلى نوابه القنصليين للاِحتياط من تعيين سماسرة من فصيلة التلاوي[95].

وكان المخزن يعتقد أن اعتراف دراموند هاي ببطلان حماية بريطانيا للتلاوي، سيمكنه في نهاية الأمر من القبض على هذا المتمرد، ومحاسبته على ما ارتكبه من مخالفات. لكن بركَاش فوجئ بالرفض البات الذي أبداه دراموند هاي. فقال النائب البريطاني لبركَاش إنه استجاب لطلب السلطان وتولى أمر نقل التلاوي إلى طنجة لغرض واحد كان هو إبعاده عن الشياظمة. ثم رفض تسليمه لبركَاش لمحاسبته على بقية التهم المنسوبة إليه. علاوة على ذلك، لم يلبث أن تحول النائب البريطاني إلى مدافع متحمس عن التلاوي، خاصة وأن هذا الرجل اتخذ كل الاِحتياطات قبل التوجه إلى طنجة، فحمل معه شهادات عدلية يشهد له فيها كثير من أعيان الصويرة بحسن السيرة. وبناء على تلك المعطيات، لم يتردد دراموند هاي في التشفع للتلاوي عند السلطان، فطلب إصدار العفو عنه والسماح له بالاِستقرار في طنجة[96]. ولم

---

(95) F.O. 174/138، رسالة طويلة من دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 6 فبراير 1868.

(96) **نفسها**، وجاء فيها : «(...) نطلب منكم (بركَاش) الإعلام للجانب الشريف بأن مسعود المذكور طالبا من جانبه الشريف بواسطتنا مشافقته أيده الله ومحنته في مسامحته، وبسبب دخوله لعارنا فنحن محققين أن السلطان أيده الله يتركه أن يستقر هنا بطنجة دون حماية ودون تشويش (...) ولم يبق في المخالطة مع آل الشياظمة (...)».

يجد السلطان بدا من قبول تلك الشفاعة، كما وعد بالتحقيق في المظالم التي كان التلاوي يدعي أنه كان ضحية لها[97].

وحين علم التلاوي بنزع الحماية البريطانية عنه والتي آستند إليها في ارتكاب كل المخالفات التي سطرناها، دبر بمساعدة دامنط طريقة مكنته من الفرار ليلا من طنجة، بالرغم من إيصاء برگاش لحراس المرسى على منعه من الركوب بحرا[98]. واضطر النائب السلطاني إلى مكاتبة كل عمال المراسي المغربية للبحث عن الهارب ومنعه من مغادرة البلاد[99].

وانتهت الأبحاث بالعثور عليه في جبل طارق، فاتُّخذت إجراءات على يد سعيد جسوس، القنصل المغربي هناك، لإعادته إلى المغرب[100]. لكن التلاوي تمكن من الإفلات مرة أخرى، إلى أن وصلت أخبار إلى المخزن بلجوء الهارب إلى سوس، حيث اختفى هناك في ضريح الولي سيدي أحمد أوموسى[101]. وبذلك استحال على المخزن القبض عليه ومحاسبته على كل المخالفات التي ارتكبها تحت مظلة الحماية البريطانية.

وعلاوة على كل ذلك، لم يجد المخزن نفسه ملزما فقط بالسكوت عن الأعمال التخريبية التي كان التلاوي سببا في وقوعها في الشياظمة، بل كان عليه أيضا أن يتولى أمر أداء الديون التي خلفها التلاوي. وخاصة منها مطلب اليهودي قرقوز الذي سانده

(97) رسالة السلطان إلى برگاش، 20 ذي القعدة 14/1284 مارس 1868. من وثائق جائزة الحسن الثاني للمخطوطات، رقمها 1674 وجاء فيها : «(...) واعلم أن ما استصعبه الباشدور (هاي) من القبض على مسعود لما ذكره عرفناه. ونحن لا نأمر بقبضه ولا نستحسنه ولا نحبه لأمرين : إحداهما أنه حيث تعلق بجنسهم فلا نحب أن نخفر لهم ذمة لمحبتهم في جانبنا العالي بالله ؛ ثانيهما أنه حيث تظلم فلا نحب إلا أن نبحث في حجته حتى يظهر ظهورا بينا كون الحق له أو عليه فيما نسب إليه. فلابد أجب الباشدور بهذا كله ووجه مسعود لحضرتنا في أمان الله ورسوله (...)».

(98) **نفسها**.

(99) رسالة برگاش إلى عامل سلا محمد بن سعيد، 24 شوال 18/1284 فبراير 1868، في محفظة برگاش، رقمها 412/10، (م.و.م).

(100) رسالة السلطان إلى برگاش سابقة الذكر في الهامش (97).

(101) رسالة الوزير الطيب بن اليماني إلى برگاش، 27 ذي الحجة 20/1284 أبريل 1868، محفظة برگاش، (م.و.م)؛ رسالة السلطان إلى خليفته سيدي حسن، 8 ربيع الثاني 29/1285 يوليوز 1868، في **الكناش 47**، (خ.ح)، وتتضمن الإعلام بمآل التلاوي والإستفسار عن استقراره في تارودانت مع عياله أو عدم استقراره فيها.

القنصل الأمريكي بكل قواه، وطلب من السلطان أداء مبلغ 8500 ريال لصالحه، علاوة على المصاريف التي تكبدها قرقوز حين رفع القضية إلى طنجة[102].

وحاول المخزن أن يحمل مسؤولية عدم تسديد التلاوي مال قرقوز للنائب القنصلي الإنجليزي كارستنسن : «(...) وحيث كان قنصو الصويرة مانعا للعامل من الكلام مع مسعود (التلاوي)، فإن القونصو هو الذي يُطالب بمال بيت المال الذي احتجنه (...) وحتى مال اليهودي هو الذي يطالب به، لأنه منع العامل منه (...)»[103].

وعندما ألح القنصل الأمريكي ماك ماث على المخزن حتى تُباع الأملاك التي خلفها التلاوي في الصويرة لتسديد أموال قرقوز[104] كان رد السلطان هو أن «(...) درك المال المدعى به عليه (التلاوي) هو على الذي تعرض عليه (كارستنسن). وأما أملاكه وما هو ظاهر، فهو لبيت المال لا له، وما ليس له لا يخلص منه ما هو للناس. وإنما يخلصون من المال الذي ادعي عليه به أو من عند الذي تعرض عليه (...)»[105]. وحين عرض بركَاش القضية على دراموند هاي تملص من التدخل فيها، واكتفى بالإشارة إلى أن التلاوي لم تكن له أي حماية من بريطانيا، وطلب من بركَاش أن يعيد طرح القضية على الشرع أو أن يحلها باجتهاده الخاص[106].

فهل بقي أمام بركَاش والحالة هذه مجال للاِجتهاد ؟ فالتلاوي كان عندئذ قد فر إلى زاوية سيدي أحمد أوموسى، ولا سبيل لإخراجه منها ولا لاستعادة أموال المخزن المحتجنة عنده. أما القنصل الأمريكي، فإنه حاصر بركَاش وشدد عليه بكثرة المراسلات التي طالب فيها بأداء المخزن للمبلغ الذي ضاع من قرقوز. ولم يبق أمام

(102) رسالة القنصل الأمريكي ماك ماث (Mac-Math) إلى السلطان، 11 يونيو 1868، محفظة المغرب والولايات المتحدة، (م.و.م).

(103) رسالة الطيب بن اليماني سابقة الذكر.

(104) رسالة ماك ماث إلى السلطان سابقة الذكر.

(105) رسالة السلطان إلى بركَاش، 20 ذي القعدة 14/1284 مارس 1868، سبق ذكرها.

(106) F.O. 174/138، رسالة دراموند هاي إلى بركَاش سابقة الذكر، والمؤرخة في 6 فبراير 1868.

بركَاش إلا الإلحاح على السلطان ليأمر أمناءه بالأداء وإنهاء القضية على حساب خزينة الدولة[107].

ومهما كانت النتائج التي أفضت إليها المطاردة الشديدة التي قام بها المخزن للتلاوي[108] بالرغم من تحركاته العديدة، فإن حالته لتعتبر بحق نموذجا مكتمل الجوانب لحالات عديدة كان المخزن ملزما بمواجهتها والمعاناة منها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وما كان للتلاوي وأمثاله من المغاربة أن يتجرأ على القيام بما نسب إليه من أعمال شنيعة، لولا اقتناعه الشديد بالضمانات التي كانت القنصلية البريطانية في الصويرة في بداية الأمر، والمفوضية البريطانية في طنجة في مرحلة ثانية مستعدتين لتقديمها له وحمايته من السقوط في أيدي المخزن لينال جزاءه.

فكيف يمكن الحديث، من خلال هذا النموذج، عن معاداة بريطانيا وبغضها للحماية، ولو في شكلها غير القانوني؟ وكيف كان من المنتظر اعتماد المخزن على مساندة بريطانيا في محاولاته الهادفة إلى استئصال داء الحمايات ؟ إن بريطانيا بدلا من المساهمة ـ كما كانت تدعي ـ في القضاء على الحماية، عمدت إلى استغلالها استغلالا فريدا لم تقم بمثله أي دولة أجنبية، حين خلقت من التاجر المراكشي بوبكر الغنجاوي طرازا فريدا من المحميين المغاربة ليس له مثيل.

2 ـ الحماية البريطانية لبوبكر الغنجاوي :

وصف الإنجليزي كونينغهام كَرهام (C. Graham) بوبكر بن الحاج البشير المعروف بالغنجاوي في كتابه سنة 1898 أنه كان «(...) معروفا من الأطلس إلى الريف ومن الصحراء إلى الصويرة، مبغوضا ومهاب الجانب لكنه كان يحظى بالِاحترام (...)»[109].

---

(107) رسالة جوابية من السلطان إلى بركَاش، 28 ربيع الأول 19/1285 يوليوز 1868، محفظة بركَاش، (م.و.م) جاء فيها : «(...) وأنك أجبته (ماك ماث) بما قدمناه لك من أن ما وجب على مسعود لقرقوز ينفذ له ولا يضيع فيه، فلم يقنع بذلك (...) وأكدت في التعجيل بتنفيذ الفصال مع قرقوز بالصويرة حسما لمادة الكلام (...) فها نحن أمرنا لأبراهام قرقوز بما ذكرت (...)».

(108) **الكناش 47**، (خ.ح)، رسالة السلطان إلى خليفته سيدي حسن، 14 جمادى الأولى 2/1285 شتنبر 1868؛ وأخرى بتاريخ 9 جمادى الثانية 28/1285 غشت 1868؛ وثالثة بتاريخ 13 جمادى الثانية 21/1285 شتنبر 1868 ؛ ثم رسالة الخليفة سيدي حسن إلى السلطان بتاريخ 3 شوال 1285/ 13 يناير 1869.

(109) C. Graham, R.G.B., **Mogreb-El Acksa, A Journey in Morocco**, New York, 1930, p. 322.

واشتغل بوبكر الغنجاوي في خدمة المفوضية البريطانية في طنجة مدة ثلاثين سنة كانت بدايتها في 1873، ثم اكتست حمايته أبعادا ذات صبغة اجتماعية وسياسية واقتصادية. فما الظروف التي منحت فيها الحماية البريطانية لبوبكر الغنجاوي؟ وما المكانة التي تبوأها هذا الشخص في تاريخ العلاقات المغربية البريطانية؟ وما الأدوار التي قام بها؟ وماذا ترتب عليها من نتائج سواء للمخزن أم لبريطانيا أم للغنجاوي ذاته في علاقاته بمحيطه ورجال عصره ؟

أسئلة عديدة سنجيب عليها من خلال مصادر متنوعة، وذلك باقتفاء آثاره منذ علاقاته الأولى بالإنجليز إلى نهاية مدة خدمة جون دراموند هاي في المغرب سنة 1886. فمن هو بوبكر الغنجاوي؟

يجهل أصله الحقيقي، وقال عنه كَراهام (C. Graham) إنه من أصل مغمور، تطغى على بشرته سحنة من السواد[110]. وباعتراف بوبكر الغنجاوي نفسه، فإنه بدأ حياته المهنية سائقا للجمال[111] المترددة على المناطق الجنوبية والمراسي، وخاصة بين مراكش وأسفي. ومكنته مهنته تلك من التحول إلى سمسار في خدمة الإنجليزي يوناط (Hunot)، الذي كان أخا للنائب القنصلي البريطاني في أسفي وممثلا في مراكش لمصالح مؤسسة بيري من ليفربول (Messrs Perry and Co. Liverpool).

وأشار العالم النباتي البريطاني هوكير (Hooker) إلى أن بوبكر الغنجاوي كان يعمل في سنة 1871 لفائدة يوناط، صحبة مغربي آخر يدعى الحسناوي[112]. ولاحظ هوكير أن كلاهما كانا غالبا ما يرافقان يوناط في اللقاءات التي كانت له مع العالم النباتي ورفقائه أثناء مكوثهم في مراكش، دون أن تكون لهما مشاركة تذكر في الحديث[113].

---

(110) **Ibid**.

(111) **Ibid**., pp. 330-331.

(112) كان هوكير مديرا لحدائق كيو الشهيرة ببريطانيا الواقعة في أحواز لندن (Kew Gardens)، قام برحلته إلى المغرب لجمع عينات نباتية، فنقل منها أصنافا كثيرة لا تزال موجودة إلى اليوم في الحديقة. وسجل رحلته في كتاب عنوانه :

J.D. Hooker and J. Ball, **Journal of A Tour In Morocco and The Great-Atlas**, London, Macmillan, 1878, p. 127.

(113) **Ibid**., p. 127.



المحمي البريطاني بوبكر الغنجاوي المراكشي

وكانت مدينة مراكش خاضعة لسلطات العامل أحمد بن داود الذي كان أفراد أسرته يشغلون دوما مهام مخزنية في المدينة[114]. واتهم هوكير بن داود ببغضه وتحامله الشديد على الأجانب[115]. وكان طبيعيا أن يكن العداء للمتواطئين معهم من المحميين أمثال بوبكر الغنجاوي، الذي كان يقدم العون الكامل لأعمال مؤسسة ﭙيري (Perry) التجارية في مراكش وأحوازها. واشتد الصدام بذلك بين الطرفين اشتدادا كانت له انعكاسات بعيدة المدى. فكيف تم ذلك ؟ وكيف تمتنت العلاقات بين الخليفة السلطاني سيدي حسن وبوبكر الغنجاوي في مراكش ؟ وكيف تمتنت الصلة بين دراموند هاي والغنجاوي في طنجة ليصل نفوذه إلى شخص السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن في نهاية الأمر ؟

اشتكى دراموند هاي إلى برݣاش في صيف 1871، من تصرفات القائد بن داود مع سماسرة التجار البريطانيين في مراكش، فاتهمه أنه أمر أمين السوق بمنع سماسرة بيري من شراء الصوف لمدة ثمانية أيام، وأن القائد بن داود استدعى بوبكر الغنجاوي بعد مرور ثمانية أيام وأخبره بأنه أمر بتسريح شراء الصوف لفائدة التجار الإنجليز. وحين اتجه السماسرة إلى السوق، فوجئوا بارتفاع مباغت للأثمان بلغ الضِّعف، وبرفض عدول مراكش أن يحرروا للغنجاوي شهادة لصالحه تثبت ما وقع. واتهم دراموند هاي العامل بن داود بخرق الشرط الأول والثالث والرابع من اتفاقية 1856، وطالب بأن يؤدي العامل تعويضات عن الخسائر التي لحقت بالتجار البريطانيين[116].

وكان العالم النباتي هوكير قد حل في الآن نفسه بمراكش حاملا معه رسالة توصية من السلطان إلى عامله بن داود نص فيها على حسن استقباله وإيوائه في أحسن الظروف الممكنة. لكن العامل، على العكس من ذلك، أهمله وأسكنه في دار خربة[117]. ولما علم الخليفة السلطاني سيدي حسن بالخبر بعث إليه بوبكر الغنجاوي

---

(114) **الكناش 353**، ص. 144، (خ.ح)، رسالة السلطان إلى القائد بن داود، 28 شعبان 1300/4 يوليوز 1883 : «(...) وعليه فأنت خديم ابن خديم بن خديم ومن بيوتات الخدمة من قديم أصلحك الله (...)».

(115) Hooker, **op. cit.**, p. 126.

(116) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى برݣاش، 16 غشت 1871.

(117) Hooker, **op. cit.**, p. 127-131.

وكلفه بتأنيبه على عدم احترام أوامر السلطان، فوُضع قصر بن ادريس رهن إشارة هوكير ورفقائه[118]. وكان طبيعيا أن يضيف دراموند هاي إلى تهمه السابقة ضد بن داود، تهمة عدم استقباله للنباتي البريطاني استقبالا حسنا وفقا لأوامر السلطان[119].

وفي أكتوبر 1871، جدد دراموند هاي شكواه إلى بركَاش ضد القائد بن داود، وطالب المخزن بأداء تعويضات قيمتها 750 ريالا عن الخسائر التي لحقت بالتجار البريطانيين لمنعهم من شراء الصوف، وتعويضات أخرى بقيمة 250 ريالا لحجز بن داود بعض الإبل التي كانت محملة بمادة اللوز في ملكية تاجر بريطاني، ففسدت مقادير هامة منها[120].

واستمر التوتر قائما بين بوبكر الغنجاوي والعامل بن داود وبين التجار البريطانيين المقيمين في أسفي، فتوالت التهم المنسوبة إلى العامل. وكانت أخطرها هي أن «(...) عامل مراكش نادى في الأسواق أن من باع سلعة لنواب التجار، يعطي على قنطار الصوف ثمان أواق وعلى قنطار اللوز تسع أواق وعلى قنطار الشمع سبع عشرة أوقية، ومن باع لغيرهم فلا يعطي إلا القدر المعلوم (...)»[121].

ورفع التجار البريطانيون شكايتهم إلى دراموند هاي، مؤكدين أن سلوك العامل قد ألحق بهم خسائر فادحة، فأبلغ دراموند هاي خبر ذلك إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن. وحين استفسر السلطان عامله على مراكش في الموضوع، أنكر التهم المنسوبة إليه وعززها برسوم تثبت بطلان تلك التهم. ثم وجه بركَاش تلك الرسوم إلى دراموند هاي، وطلب منه معاقبة نواب التجار الأنجليز الذين كذبوا في حق العامل[122].

لكن دراموند هاي لم يقتنع بتلك الرسوم، فأمر نائبه القنصلي في أسفي بالتوجه شخصيا إلى مراكش والتحقيق في النازلة في عين المكان. وأسفر التحقيق عن

(118) **Ibid.**, pp. 136-137.

(119) رسالة دراموند هاي إلى بركَاش سابقة الذكر : «(...) وهو الذي صدر منه قلة الوقر وعدم القبول للدكتور هوكر حكيم سلطانة كَريت بريتن (...)».

(120) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 13 أكتوبر 1871.

(121) رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى خليفته سيدي حسن، 25 ذي القعدة 5/1288 فبراير 1872، سرا، ضمن مراسلات غير مرتبة، (خ.ح).

(122) F.O. 174/139، بركَاش إلى دراموند هاي، 20 أكتوبر 1871.

أن الرسوم العدلية التي قدمها العامل بن داود إلى بركَاش لتبرئة ساحته كانت مزورة. ومن جهة أخرى، ادعى النائب القنصلي البريطاني أن صعوبات كثيرة اعترضته عند إجراء تحرياته في مراكش. كما اتهم العامل بن داود بتحريض القضاة والعدول وبإصدار أوامر صارمة لهم بعدم تحرير أي شهادة إثبات ليست لصالحه. ومع ذلك، تمكن النائب القنصلي البريطاني من تلك الشهادات العدلية ضد بن داود، فأصر دراموند هاي على معاقبة العامل بن داود وفقا للمادة الثانية عشرة من معاهدة السلم والصداقة المبرمة بين البلدين سنة 1856. هذا، علاوة على أن يقوم العامل شخصيا بأداء مصاريف تنقل النائب القنصلي البريطاني من أسفي إلى مراكش التي بلغت مائة ريال[123].

وبالرغم من تَسَلّم بركَاش من دراموند هاي كل الرسوم التي أثبت بها النائب القنصلي البريطاني إقامة العامل بن داود حججاً مزورة لتبرئة ساحته، وبالرغم من الوعود التي قدمها بركَاش إلى دراموند هاي بتوجيه تلك الحجج إلى السلطان، فإن النائب البريطاني اتخذ احتياطات إضافية، فوجه مراسلة في الموضوع إلى الوزير الحاج إدريس بن اليماني[124]، لخص له فيها تخوفاته من إمكان تمتع بن داود بحماية الوزير بن اليماني[125]. كما ساورته شكوك جعلته يعتقد أن الحاجب موسى بن أحمد ربما كان أيضا من حماة العامل بن داود ومن المدافعين عنه[126].

وتضمنت الحجج التي وجهها دراموند هاي إلى بركَاش إشارة إلى أن بن داود زور توقيع بوبكر الغنجاوي على الرسم العدلي، كما اختلق بالتهديد والتخويف رسوما عدلية تشهد ببراءته. وحين ورد على ابن داود أمر سلطاني بالدفاع عن نفسه والاِعتراف بحقيقة الواقع بينه وبين بوبكر الغنجاوي، أكد سماسرة التجار البريطانيين في مراكش لدراموند هاي أن العامل سلك من الحيل ما لا عدّ له ولا حصر، وأنه استغل كل سلطاته لإبطال التهم المنسوبة إليه، معتمدا في ذلك على مساعدة القائد

(123) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 20 دجنبر 1871؛ رسالة ثانية من السلطان إلى خليفته بتاريخ 25 ذي القعدة 5/1280 فبراير 1872، ضمن مراسلات غير مرتبة، (خ.ح).

(124) هو ابن الوزير المتوفى الطيب بن اليماني الذي كانت علاقته حميمة مع دراموند هاي.

(125) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى الوزير إدريس بن اليماني، 23 دجنبر 1871.

(126) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 16 غشت 1871.

الكَراوي[127]. واتهم بوبكر الغنجاوي القائد الكَراوي بجمع الشهادات العدلية لصالح بن داود من اليهود والمسلمين على السواء، إما بإرشائهم وإما بتهديدهم. واشتكى سماسرة التجار البريطانيين في مراكش من تهديد العامل بن داود لهم في حياتهم[128]، فبادر دراموند هاي إلى الاِسترعاء على المخزن، وحمله مسؤولية كل الخسائر التي يمكن أن تلحق بالمصالح التجارية البريطانية، علاوة على التنبيه من كل خطر تتعرض له حياة سماسرة التجار البريطانيين، طالما استمرت مراكش خاضعة لسلطات العامل بن داود.

وفي أبريل سنة 1872، تمكن الخليفة السلطاني سيدي حسن من إنهاء التحقيق في النازلة بطرقه الخاصة، فأبلغ السلطان حقيقة الأمر. وأثبت بطلان حجج بوبكر الغنجاوي على العامل بن داود، فأكد أن البطاقة التي ادعى الغنجاوي أنها مزورة قد ثبت بعد التحقيق أنها محررة بخط يد كاتب الغنجاوي. كما انتهى التحقيق الذي قام به الخليفة سيدي حسن إلى أن «الغنجاوي يستكتب كتابا يكتبون له مكاتب تارة ينزل خط يده أسفلها وتارة يأذن لهم بذلك. وقد ظهر أن ذلك حيلا منه للإنكار عندما يحتاج إليه في بعضها (...)»[129].

وأبدى وايط الذي كان ينوب وقتئذ عن دراموند هاي، أبدى قبوله لتلك الحجج التي انقلبت ضد بوبكر الغنجاوي، لكنه رفض اعتبارها نتيجة نهائية، وطالب بمتابعة البحث والتقصي في مكان آخر غير مراكش، بدعوى أن الحق لا يمكن أن يظهر فيها لسيطرة بن داود وأعوانه على الوضع هناك. وطلب النائب القنصلي وايط أن تحول القضية بكاملها من مراكش لتعرض على قاضي طنجة بحضور بوبكر الغنجاوي والعامل بن داود أو وكلاء عنهما للحسم في الدعوة حسما نهائيا[130].

غير أن الأيام اللاحقة أتت بأشياء جديدة. ففي شهر ماي 1872 حل بوبكر الغنجاوي بطنجة واشتكى إلى وايط أن العامل بن داود وضع في السجن أناساً كانوا يشتغلون معه في الأعمال التجارية لمؤسسة بيري (Perry)، وأنه فر ليلا من مراكش

(127) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 15 مارس 1872؛ وألحقت بها رسالة مفصلة وجهها بوبكر الغنجاوي إلى النائب القنصلي البريطاني في أسفي.

(128) **نفسها**.

(129) F.O. 174/139، وايط إلى بركَاش، طنجة، 27 أبريل 1872؛ F.O. 174/89، رسالة بركَاش إلى دراموند هاي، 13 صفر 22/1289 أبريل 1872.

(130) F.O. 174/139، وايط إلى بركَاش، طنجة، 9 ماي 1872.

بعد أن عرض العامل بن داود حياته لخطر الموت. وبعد استرعاء وايط على بركَاش عن كل الخسائر التي يمكن أن تلحق بمصالح التجار البريطانيين نتيجة فرار نائبهم بوبكر الغنجاوي من مراكش، طلب منه تمكين الغنجاوي من رسالة توصية من السلطان إلى خليفته سيدي حسن ليجعله تحت حمايته المباشرة[131].

وتؤكد رسالة وجهها بركَاش إلى وايط بتاريخ 29 يونيو 1872، أن السلطان استجاب لطلب النائب القنصلي البريطاني، فوجه له رسالة أمر فيها بوضع بوبكر الغنجاوي تحت الحماية المباشرة لابنه الخليفة سيدي حسن في مراكش، وبالاِعتناء به وتسهيل قيامه بمهامه التجارية تسهيلا يجعله في منأى عن أي ضرر أو أذى من أي كان[132].

ترى ماذا حدث ؟ لماذا هذا التحول السريع الذي حدث عند المخزن المركزي إزاء بوبكر الغنجاوي ؟ لقد سبق لبركَاش أن قال عنه في إحدى المناسبات أنه لم يكن «(...) من أهل المروءة وإنما هو من أوباش الناس. (...)»[133]. ثم نعته السلطان في مناسبة أخرى بأقبح الأوصاف حين قال في حقه : «(...) وانظر ما صدر من السلكَوط الغنجاوي في جانب عامل مراكش بسبب اعتماده على بعض التجار الإنجليز (...)»[134].

إن وضع بوبكر الغنجاوي، بالرغم من كل هذه الأوصاف السيئة التي نُعت بها على أعلى مستوى من الجهاز المخزني، تحت الحماية المباشرة لسيدي حسن يجعلنا نطرح أكثر من سؤال، ويؤكد لنا في الوقت نفسه قوة الضغوط التي كانت تمارسها بريطانيا على المخزن. ذلك لأن تعزيز مكانة بوبكر الغنجاوي في مراكش تعني تعزيز المصالح البريطانية في المناطق الداخلية؛ كما كانت تعني فسح المجال أمام الغنجاوي

(131) F.O. 174/139، وايط إلى بركَاش، طنجة، 17 يوليوز 1872.

(132) F.O. 174/89، رسالة بركَاش إلى دراموند هاي، 13 صفر 1289/22 أبريل 1872، سبق ذكرها.

(133) **نفسها**.

(134) **الوثائق**، ج 4، ص. 401، رسالة السلطان إلى بركَاش، 22 صفر 1289/1 ماي 1872. وتعني عبارة (السلكَوط) في التعبير الدارج المغربي الإنسان الأجلف أو عديم الأخلاق. قال تروتير في سنة 1880، إن الأقاويل تروج عن إكثار بوبكر الغنجاوي من التدخين حينما يخلو لنفسه، وأنه لا يكره شرب عصير العنب في السر، انظر :

P.D. Trotter, **Our mission to the Court of Marocco**, Edinburg, 1881, p. 74.

لتمتين صلاته بالخليفة سيدي حسن وشروعه في نسج علاقات زبونية ومصلحية تدريجيا مع عناصر لها وزنها في التشكيلة المخزنية، قبل أن يتحول في نهاية الأمر إلى دولاب من دواليب المخزن لخدمة المصالح البريطانية في المغرب.

في الوقت الذي جرت فيه هذه التطورات، كان دراموند هاي في عطلته السنوية في لندن، حيث تلقى هناك، في شتنبر 1872، خبر ترقيته إلى منصب وزير مفوض بكامل الصلاحيات، اعترافا له بالخدمات التي قدمها لتعزيز النفوذ البريطاني في المغرب. وأصبح لزاما عليه أن يتجه في زيارة إلى السلطان في مراكش ليقدم له أوراق اعتماده وترقيته الجديدة[135].

وقبل وصول دراموند هاي إلى مراكش في 5 أبريل 1873، توفي العامل أحمد بن داود في ظروف غامضة وحل محله في المنصب نفسه ابنه محمد، الذي كان في استقبال دراموند هاي عند وصوله إلى المدينة. ولم يستبعد الوزير المفوض البريطاني أن يكون الهالك قد مات ضحية تسمم سببه القساوة الشديدة التي اشتهر بها في سلوكه مع سكان مراكش[136]. غير أن العلاقة بين وفاة بن داود والصدامات المتكررة التي وقعت بينه وبين بوبكر الغنجاوي راعي المصالح التجارية البريطانية في المدينة، ثم وفاته أياما قليلة قبل حلول دراموند هاي بمراكش، يترك أكثر من سؤال مطروح عن مصيره الحقيقي.

ولا يُستبعد أن تكون قضية بن داود قد طرحت للنقاش بين السلطان ودراموند هاي عند استقباله إياه في جلسات عديدة. ومن المؤكد أن يكون قد طرح مع السلطان صعوبة الاِتصال به على وجه السرعة كلما طرحت قضايا مستعجلة، فاتفق الطرفان بحضور الحاجب موسى بن أحمد يوم 13 أبريل 1873 على تعيين بوبكر الغنجاوي المحمي البريطاني نائبا سريا عن دراموند هاي في إبلاغ مراسلاته إلى السلطان، ونقل الأجوبة عن السلطان أو وزرائه إلى دراموند هاي[137]. ثم أوصى الوزير

---

(135) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 264.

(136) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 275؛ ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 121؛ الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 123.

(137) F.O. 174/294/3، بطاقة تعيين الغنجاوي وسيطا سريا بين دراموند هاي والمخزن بتاريخ 13 أبريل 1873؛ انظر روجرز، **م.س**، ص. 236.

الحمد لله وحده

حامل هذا الموسوم التاجر السيد بوبكر بن الحاج
البشير ماسوار من المواضع اسمه عقبانا نارجه وبالقابع
اسعله بالنيابة عنه في الكلام الذي يجري للامنا لدولة
مراكشة زيادة لهذا فلذا السيد بوبكر المذكور تحت الحماية
الانجليزية مدة تخفى المواضع المذكور
بحسن تدبيره مدة النيابة المذكورة فعليها
ينبغي لنولات السلطان ايده الله التوسط معه
بالخير والاحتمال والتوقير والاحترام المستحق له
والسلام في ١٥ من ابريل عام 1873
عن امر باشدور سلطانة انكلترا بايالة مراكشة

J. H. Drummond Hay
H.B.M.'s Minister Plenipotentiary
in Morocco

بطاقة الحماية البريطانية لبوبكر الغنجاوي

المفوض البريطاني بوبكر الغنجاوي أمام السلطان محمد بن عبد الرحمن وحاجبه موسى بن أحمد بأن يكون رهن إشارتهما في كل ما يخدم المصالح البريطانية[138].

وبعد أن اطلع السلطان على رسالة العاهلة ڤكتوريا التي حملها إليه دراموند هاي، أجابها بالرسالة الآتية، مؤكداً فيها تعزيز المكانة السامية التي كانت تحتلها العلاقات بين البلدين، والمكانة المتميزة التي كان دراموند هاي يتمتع بها عند السلطان محمد بن عبد الرحمن، فقال في حقه :

(...) إنه (هاي) عندنا بالمنزلة التي لا تجهل والمكانة التي لا تهمل، لتحققنا بتمام عقله ورزانته ووساطته بيننا وبينكم بحسن سيرته وسياسته. وقد تلاقى بجانبنا العالي بالله تعالى (...) وقابلناه بما يليق من الترحيب والمبرة والإكرام والإعتناء والإنعام لأنه ملحوظ عندنا بعين الإعتبار، ومقدور من الوسائط الذين يسعون في الخير بين الدول (...)[139].

وبالفعل، فقد أنعم السلطان محمد بن عبد الرحمٰن على دراموند هاي بما لم يسبق لأي ممثل دولة أجنبية في المغرب أن حظي به، ألا وهو تمكينه من الإتصال مباشرة بالجهاز المخزني المركزي في أسرع وقت ممكن بواسطة بوبكر الغنجاوي، الذي قام بتلك المهمة أحسن قيام لمدة ثلاثين سنة أخرى. وبهذا ضمن دراموند هاي لنفسه امتيازا يمكنه من خدمة مصالح دولته خدمة فعالة، ومن الإستمرار في دور «المحب الناصح» الذي أصبح المخزن عاجزا عن الإستغناء عنه، سواء أفي ميدان الإصلاحات المتعددة الإتجاهات أم في ميدان السياسة الخارجية كما ستوضحه لنا الصفحات المتبقية من هذا الكتاب.

أما بوبكر الغنجاوي، فإن ترقيته السريعة تظل فريدة من نوعها في تاريخ المحميين المغاربة. إذ سبق للمخزن أن اتهمه بالتزوير واعتبر ذلك «من الأمور التي لا ينبغي السكوت عنها، لما فيها من إفساد المحبة المؤسسة بين دولتين عظيمتين على يد سمسار (الغنجاوي) ظهر تلوينه وتلويه في الأمور التي لا يناسبه الدخول فيها (...)»[140]. أما بعد سنة 1873، فقد أصبحت مهمة الغنجاوي هي السهر

(138) F.O. 174/294/3، تقييد طويل من الغنجاوي إلى ديم، مراكش، بتاريخ 23 يوليوز 1890.

(139) F.O. 174/89، نسخة من الجواب الشريف لسلطانة الإيالات أكريت بريتن وأرلنض وغيرها، 26 صفر 1290/ 25 أبريل 1873.

(140) F.O. 174/89، رسالة بركاش إلى دراموند هاي، 13 صفر 1289/22 أبريل 1872، سبق ذكرها.

على عدم إفساد المحبة المؤسسة بين المغرب وبريطانيا. وسنعرض لبعض المهام التي أسندت إليه في مواضيع عديدة كانت من بينها قضايا المغاربة اليهود.

رابعا ـ تنسيق مغربي ـ بريطاني لإصلاح نظام الحماية

1 ـ سفارة الزبدي خطوة لإصلاح نظام الحماية :

لم يتمكن السلطان محمد بن عبد الرحمن، بالرغم من الجهود المضنية التي بذلها، من وضع حد للخروق التي تعرضت لها سيادة المخزن وماليته نتيجة ٱتساع أعداد المحميين وانعكاساته السلبية على أحوال البلاد العامة. إن القاعدة التي حددتها تسوية بيكلار سنة 1863 لم تُحترم، بل تحولت إلى وسيلة فعالة لخدمة المصالح الأجنبية. وقد أشرنا إلى أن بريطانيا رفضت أن تتبنى نتائج تلك التسوية، وفضلت الِاحتفاظ بالِامتيازات التي كان يضمنها لها الفصل الرابع من معاهدة 1856. وكان ذلك الفصل يسمح للتجار البريطانيين باتخاذ أكبر عدد ممكن من السماسرة، لكن مع الإبقاء عليهم تحت سلطات المخزن دون بسط الحماية عليهم[141].

علاوة على الصدام الذي حصل بين الحسناوي ومحتسب مراكش في سنتي 1862 و1863[142]، وقعت حادثة أخرى في الصويرة سنة 1866 بين ممثلي المخزن ومحمي إسباني، انتهت بإرسال مراكب حربية إسبانية إلى سواحل الصويرة لم تغادرها إلا بعد معاقبة المخزن لموظفيه[143].

وأضيفت حادثة ثالثة مع إيطاليا سنة 1869 بسبب اعتقال المخزن لأحمد الدكالي[144] المتهم بالتورط في مناوشات على حدود سبتة. ولما كان الدكالي تحت الحماية الإيطالية، انتزعه النائب الإيطالي سكوڤاسو (Scovasso) من أيدي الحراس الذين كانوا يسوقونه إلى السجن. وفي أعقاب ذلك، قُطعت العلاقات بين المغرب وإيطاليا، وحل مركب حربي إيطالي بالمياه المغربية لمؤازرة سكوڤاسو. ولولا تدخل

(141) وجاء في هذا الفصل : «(...) من كان منهم من رعية سلطان مراكش ينوبهم مثل ما ينوب سائر رعيته (...)».

(142) انظر تفاصيلها في بداية هذا الفصل.

(143) Kenbib, **Les Protégés**, p. 53.

(144) عبد الإلاه الفاسي، **م.س**، ص. 250‒251.

بريطانيا في مختلف العواصم الأوربية، لما أنهِيَ المشكل القائم بين المغرب وإيطاليا مع بداية سنة 1870[145].

وبعد تولية المولى الحسن سلطانا جديدا على المغرب سنة 1873، زاد نفوذ بريطانيا ترسخا طوال مدة حكمه، فتقرر الِاعتماد على بريطانيا وعلى ممثلها دراموند هاي للقيام بالإصلاحات الِاقتصادية والإدارية والعسكرية. واتضح أن إنجاز تلك الإصلاحات أمر لا يمكن تحقيقه دون التوصل إلى وضع حد للتعسفات التي كانت الحماية سببا في اتساع نطاقها. وفي هذا الإطار، كانت سفارة الحاج محمد الزبدي سنة 1876 إلى مجموعة من الدول الأوربية، من بينها بريطانيا.

وإذا كنا لا نتوفر على دلائل مادية تمكننا من تأكيد الدور الذي يمكن أن يكون دراموند هاي قد قام به لتشجيع المولى الحسن على تلك الخطوة كمرحلة تمهيدية في طريق حل مشكلة الحماية، فإن مجرد اتجاه البعثة السفارية في مهمتها في صيف 1876 وفي أعقاب الزيارة التي قام بها دراموند هاي إلى المولى الحسن في فاس سنة 1875، تدفعنا إلى الِاعتقاد أن السلطان قد نسق معه في موضوع تلك السفارة[146]. وحتى يضمن دراموند هاي نجاح البعثة السفارية في مهامها، على الأقل في بريطانيا، فقد وجه ابنه روبرت (Robert) مرافقا وترجمانا لها.

وخلف الكاتب والمؤقِّت السلوي إدريس الجعايدي، الذي كان عضوا في السفارة، خلف رحلة عنوانها **إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار**، أشار في مقدمتها إلى أن المولى الحسن قد أرسل محمد الزبدي «(...) ليجازي أولئك الأجناس على ما صدر منهم من الِاعتناء بجانبه العالي بالله (...) وليشرح لعظمائهم حال بعض نوابه من نقض بعض العهود ورفض بعض الشروط (...)»[147].

وكانت جمهورية فرنسا أول محطات البعثة، فاستقبلها الرئيس ماك ماهون (Mac. Mahon)، ونقل إليه الزبدي رسالة السلطان التي أكد فيها الِاهتمام بمسألة

(145) Kenbib, **op. cit.**, pp. 55-57.

(146) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 307–317.

(147) إدريس الجعايدي، **إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار**، نسخة مصورة منها في الخزانة الصبيحية بسلا وقد حققها عز المغرب معنينو، تحت إشراف الأستاذ محمد حجي، ونوقشت في كلية الآداب بالرباط سنة 1990، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ (غير منشورة)، والصفحات المشار إليها في هوامشنا هي صفحات النسخة المخطوطة.

الحماية والعمل على إعادة النظر فيها حفاظاً على علاقات طيبة بين البلدين[148]. وفي بلجيكا طرحت القضية نفسها على عاهلها ووزير خارجيته[149]. وفي بريطانيا حل أعضاء البعثة يوم 13 يوليوز 1876 بمرسى دوڤر (Dover)، حيث استقبلهم روبرت دراموند هاي وأعضاء من التشريفات، بحفاوة بالغة. وفي مساء اليوم نفسه وصلت البعثة على متن القطار إلى لندن[150].

ولما كانت الملكة ڤكتوريا غائبة عن لندن وقت وصول البعثة السفارية المغربية، وضع روبرت دراموند هاي برنامجا مكثفا حرص في إعداده على نقل أعضاء البعثة لزيارة كل ما يمكن أن يحدث وقعا كبيرا في نفوسهم، ويشعزهم بعظمة بريطانيا وعراقتها في المجد والحضارة. وافتتح روبرت دراموند هاي برنامجه السياحي بنقل أعضاء البعثة لمشاهدة مباراة في كرة القدم[151]، تلتها مباشرة زيارة لحدائق لندن التي أثارت الحس الجمالي للكاتب الجعايدي؛ فقال عنها إنه «(...) لا يمل الناظر من النظر إليها من حسن ذلك الوضع وتناسب ألوانه (...)»[152]. كما قامت البعثة بزيارة متحف الشموع[153]، والمسرح اللندني الكبير المعروف برواپال ألبيرت هول (Royal Albert Hall)[154]، ودار السكة وأحد الأبناك[155]. ولم يترك روبرت دراموند هاي الفرصة تمر دون إعطائهم نظرة عن أحوال السجون البريطانية، وما كانت تتميز به من نظافة، وما كان يحظى به السجناء من عناية على مستوى التغذية والوقاية الصحية[156]. كما زارت البعثة السفارية مصنعا للأسلحة بمدينة ويلزل (Walsall)[157]، وآخر لصناعة الزجاج[158].

(148) **نفسها**، ص. 34–35؛ أيضا ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 282–284؛ رسالة السلطان إلى ماك ماهون.

(149) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 287–292؛ الجعايدي، **م.س**، ص. 75 و77 و101.

(150) الجعايدي، **م.س**، ص. 111.

(151) **نفسه**.

(152) **نفسه**، ص. 112.

(153) والمقصود هنا هو متحف الشموع الموجود في قلب العاصمة اللندنية.

(154) الجعايدي، **م.س**، ص. 115.

(155) **نفسه**، ص. 116–117.

(156) **نفسه**، ص. 112.

(157) **نفسه**، ص. 128–129.

(158) **نفسه**، ص. 130.

واستقبل أعضاء البعثة أحد أبناء العاهلة البريطانية في حفل[159] أقيم على شرفهم. وفي يوم 19 يوليوز ٱلتقى محمد الزبدي بوزير الخارجية البريطاني اللورد دربي (L. Derby) في مكان إقامته، وأجريا محادثات «فيما اقتضاه الحال»[160]. وبعد أن اطلعت وزارة الخارجية على مطالب السلطان في موضوع الحماية، أجابت محمد الزبدي بما يأتي :

(...) إن حكومة جلالة الملكة ليست لها رغبة في بسط هذه الحماية على المغاربة إلا بمقتضى نصوص الفصل الثالث من الاتفاقية المبرمة بين بريطانيا العظمى والمغرب، في تاريخ 9 دجنبر 1856، وبمقتضى الفصل الرابع من الاتفاق التجاري والبحري الصادر في نفس التاريخ المذكور. كما أنه ليست في رغبة حكومة جلالة ملكة إنجلترا تغيير الاتفاقات المبرمة طبقا لهذا الفصل الأخير لتسهل على التجار الإنجليز القيام بأعمالهم داخل الإيالة المغربية (...). فالحكومة، والحالة هذه، لا تستطيع أن تبخس التجار الإنجليز شيئا من الامتيازات التجارية الممنوحة لسواهم من التجار الأجانب. وبالرغم من هذا كله، فإذا وفقت الحكومة المغربية إلى أن تعقد مع أي دولة اتفاقا يكون أفضل لها من الأول، فإن حكومة جلالة ملكة إنجلترا تنيله اعتبارا صحيحا حتى تتوصل حسب الإمكان إلى تلبية رغبات جلالة ملك المغرب (...)[161].

كانت هذه هي الحصيلة التي انتهت إليها سفارة محمد الزبدي في بريطانيا. ويبدو أنها كانت هزيلة، إذ لم تدفع بعجلة إصلاح نظام الحماية نحو الأمام ولو بمقدار قليل. غير أن البعثة بعد زيارتها للملكة ڤكتوريا تلقت وعودا بإصدار وزارة الخارجية البريطانية أوامرها إلى دراموند هاي في طنجة لمواصلة النظر في مسألة الحمايات هناك مع بقية زملائه ممثلي الدول الأجنبية[162].

وحين اتجهت البعثة السفارية إلى إيطاليا، اجتمعت بوزير خارجيتها[163]؛ كما استقبلها العاهل الإيطالي، فطُرحت مسألة الحمايات طبقا للتعليمات السلطانية. ثم

---

(159) **نفسه**، ص. 120.

(160) **نفسه**، ص. 113-114.

(161) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 301-302، الرسالة من وزارة الخارجية إلى الزبدي، لندن، 8 غشت 1876.

(162) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 302.

(163) الجعايدي، **م.س**، ص. 144.

عادت البعثة إلى طنجة في 4 شتنبر 1877، ومنها توجهت إلى فاس حيث عرضت على المولى الحسن وجهات نظر الحكومات الأوربية الأربع في مسألة الحمايات[164]. وفسح المجال بذلك أمام محادثات طنجة التي استغرقت طوال السنوات الممتدة ما بين 1877 وانعقاد مؤتمر مدريد سنة 1880.

2 ـ مباحثات طنجة في مسألة الحماية (1877ـ1879) :

أ ـ المرحلة الأولى من المباحثات (1876ـ1877) :

كانت حصيلة سفارة محمد الزبدي إلى أوربا هي نقل المحادثات في موضوع الحماية إلى طنجة، وطرحها على أنظار ممثلي الدول الأجنبية هناك للتوصل إلى تفاهم جماعي يعزز سيادة المخزن على رعاياه قانونيا وجبائيا. وقد تلقى محمد الزبدي ـ بتنسيق بين السلطان ودراموند هاي ـ أوامر بالتوجه إلى طنجة والتعاون هناك مع كل من بركَاش والوزير المفوض البريطاني لفتح مفاوضات موسعة في الموضوع[165].

وبالفعل، أولى دراموند هاي للموضوع كامل العناية، وجند كل طاقاته لتمكين المخزن من وضع حد للحمايات. وتؤكد إحدى رسائل دراموند هاي إلى أخته في سنة 1877، أنه وافق على تمديد مدة خدمته في طنجة استجابة لرغبة الملكة ڤكتوريا ولرغبة أكيدة كانت عنده في تسوية مشكلة الحماية في المغرب[166]. ولا يستبعد أن يكون دراموند هاي قد ساهم إلى جانب بركَاش في تحرير المذكرة التي تضمنت اعتراضات المخزن في عشرين نقطة في موضوع الحمايات، إضافة إلى بعض المقترحات الكفيلة بإصلاح نظامها. ويظهر ذلك جليا من الأسلوب اللغوي الركيك الذي حررت به المذكرة، ونجد مثيلا له مطابقاً في مراسلات أخرى من إنشاء دراموند هاي[167].

---

(164) الجعايدي، **م.س**، ص. 151؛ ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 303ـ310.

(165) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 311؛ **الوثائق**، ج 5، ص. 34ـ37، رسالة الزبدي إلى وزير الخارجية البريطاني، 13 رجب 1293/4 غشت 1876؛ ورسالة موسى بن أحمد إلى الزبدي، 13 شعبان 1293/ 3 شتنبر 1876.

(166) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 321ـ322.

(167) **الوثائق**، ج 5، ص. 42ـ50، تقييد الكلام الذي نتكلم به مع جميع المنسطروس والنواب في شأن الحمايات، 24 صفر 1294/10 مارس 1876.

اجتمع ممثلو الدول الأجنبية يوم 10 مارس 1876 في بيت بركَاش، وقُرِئَتْ على مسامعهم المذكرة بنصها العربي، فقام ترجمان المفوضية الإسبانية بعدئذ بترجمتها. ولما كان دراموند هاي عميدا للسلك الدبلوماسي في طنجة، فوض إليه زملاؤه التحدث إلى بركَاش بٱسمهم جميعا، فأكد له عزم المجتمعين على بذل كل الجهود الممكنة للتوصل إلى تفاهم جماعي في الموضوع[168].

وطلب دراموند هاي بعدئذ من زملائه السماح له بعرض وجهات نظره الخاصة في موضوع الحماية، فذكّر بعرض محمد الزبدي لمسألة الحماية في لندن على أنظار الحكومة البريطانية، وبرغبتها في الحفاظ على الِامتيازات المسطرة في نصوص معاهدة 1856 المتعلقة بحماية المغاربة، في حالة عدم منح المخزن امتيازات إضافية إلى دولة أجنبية أخرى تجعل بريطانيا في وضعية أقل من تلك الدولة. وامتنع دراموند هاي في ذلك الِاجتماع عن تقديم أي جواب نهائي، لكنه طلب من بركَاش التأكيد للسلطان أنه يولي الموضوع كل اهتماماته، وسيكون سعيدا إذا ما تحقق التوصل إلى اتفاق جماعي بين الدبلوماسيين في طنجة، وتابع حديثه قائلا :

> (...) قمت حتى الآن ومنذ اثنتين وثلاثين سنة بتمثيل بريطانيا في المغرب. وباستثناء فرنسا، فإن حجم التجارة البريطانية يتجاوز كثيراً مستوى المبادلات القائمة بين بقية الدول وهذا البلد (المغرب). وكان لي أيضا شرف تمثيل النمسا ـ هنغاريا ومصالح الدانمارك وهولندة لسنوات عديدة، ولم أبسط حمايتي ولو على واحد من المغاربة ـ المسلمين أو اليهود ـ غير أولئك الذين يقومون الآن بخدمة الحكومة التي أمثلها أو في خدمتي شخصيا، أو في خدمة الموظفين الملحقين بمفوضيتي أو بالقنصليات الموجودة على الساحل، باستثناء السماسرة أو وكلاء التجار الذين منحت لهم الحماية طبقا لمضمون التسوية الفرنسية ـ المغربية لسنة 1863. وكنت كثير الِاحتراس من تقديم أي حماية غير قانونية، نظرا لرغبة حكومة جلالة الملكة في الحفاظ على استقلالية السلطان (...)[169].

وتناول الكلمة بعد دراموند هاي كل الحاضرين في الِاجتماع، فعبروا جميعهم عن الرغبة في حل مشكل الحمايات، لكنهم امتنعوا عن تقديم جواب نهائي في الموضوع قبل إحالة مقترحات المخزن على أنظار حكومتهم.

---

(168) الملحق 1 بمجموعة (3177) السرية، وهو مذكرة عن وقائع الِاجتماع المنعقد في بيت محمد بركَاش يوم 10 مارس 1876.

(169) **نفسها**.

وفي رسالة وجهها دراموند هاي إلى وزير الخارجية البريطاني اللورد دربي بتاريخ 24 مارس 1877، أشار إلى أن مقترحات المخزن في موضوع إصلاح نظام الحماية كانت معقولة جدّاً، في وقت بدأت تتزايد فيه الحمايات على يد دبلوماسيين يمثلون دولا ليست لها مبادلات تجارية تذكر مع المغرب، بل لا يقيم أي من رعاياها في مراسيه. وكان دراموند هاي يرمز بذلك إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فليكس ماثيوس، الذي كان يبسط حمايته على أزيد من مائة مغربي ثري، علما بأنه لم يكن يعيش في المغرب وقتئذ إلا مواطن أمريكي واحد(170).

ولم يتردد سكوڤاسو ممثل إيطاليا، في الإعلان أمام الحاضرين، في جلسة 10 مارس، عن وجود تجارة نشيطة لبطاقات الحماية في المراسي وفي طنجة على وجه الخصوص. وأثبت دراموند هاي لوزارة الخارجية البريطانية صحة ذلك(171).

ويحق التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي جعلت دراموند هاي يبغض الحمايات، أو على الأقل يتظاهر ببغضها، ويقف إلى جانب المخزن على أمل وضع حد لنتائجها السلبية. فهل كان ذلك السلوك استجابة للتقليد الذي دَأبت بريطانيا على نهجه للحفاظ على سيادة السلطان وحماية استقلال بلاده ؟

إن موقف دراموند هاي المعادي لانتشار الحماية لا يمكن تفسيره، جزئيا على الأقل، إلا بالتخوفات التي كانت عنده من احتمال اعتراض المخزن على كل ما كان من شأنه أن يشجع المزيد من الأوربيين، وعلى رأسهم البريطانيون، على القدوم إلى المغرب، خوفا مما قد يترتب عليه من صدامات وحمايات إضافية ومشاكل لا حصر لها. وقد لمس دراموند هاي عن قرب، بفضل الزيارات العديدة التي قام بها إلى كل من سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن، مدى تخوفهما من توافد المزيد من الأجانب على المغرب. وكان دراموند هاي يرغب في إزالة ذلك الِاعتراض من طرف المولى الحسن وجهازه المخزني. وكانت الغاية من ذلك هي فسح المجال أمام التجار الإنجليز لتوسيع حجم مبادلاتهم، وتمهيد السبل أمام المقاولات والمؤسسات البريطانية

---

(170) مجموعة (3177) السرية سابقة الذكر، رسالة من دراموند هاي إلى اللورد دربي، طنجة، 24 مارس 1877.

(171) **نفسها.**

والأوربية عامة للحصول على منفذ لها في المغرب، لإنجاز مشاريع متنوعة قد تساهم من وجهة نظر بريطانية في تنمية موارد البلاد المغربية[172].

وبما أن دراموند هاي كان يرغب في التعبير عن حسن نيته للمخزن، فقد وجَّه إلى كل نوابه القنصليين المقيمين في المراسي المغربية ـ قبل أن يحصل في ذلك على أي تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية ـ رسالة دورية، بتاريخ 26 مارس 1877، سطر لهم فيها تعليمات صارمة، ضمنها تفاصيل تخص الطريقة التي يجب عليهم نهجها مستقبلا عند تعاملهم مع العمال وغيرهم من ممثلي المخزن. كما نبههم إلى المقاييس التي يجب عليهم أخذها بعين الإعتبار عند بسط الحماية على بعض المغاربة.

وبعد أن أخبر دراموند هاي نوابه بعرض السلطان لمسألة الحماية على أنظار الهيئة الدبلوماسية في طنجة، ذكرهم بمضمون الرسالة الدورية التي سبق له أن وجهها لهم بتاريخ 26 يونيو 1876، والتي أصدر فيها تعليماته في موضوع المغاربة الذين يمكن إدراجهم في لوائح المحميين البريطانيين[173]. ثم أمرهم بعدم التدخل في تسيير العمال والقواد للشؤون المحلية وتجنب الإعتراض على الأحكام التي يصدرها القضاة في قضايا لا علاقة لها بمصالح الرعايا البريطانيين. ومع ذلك، سمح دراموند هاي لنوابه القنصليين، في حالة ممارسة الولاة لبعض أعمال العنف على بعض رعايا السلطان اليهود أو المسلمين، بالتدخل وديا وشفويا ليس غير لردع تلك التصرفات. وفي حالة عدم مراعاة الولاة المغاربة لتلك التدخلات الودية، فعليهم الإكتفاء بإخبار الولاة بأنهم سيتولون أمر نقل أخبار تلك الإعتداءات إلى دراموند هاي في طنجة ليتكلف هو شخصيا بنقلها إلى السلطان[174]. ثم حذر دراموند هاي نوابه القنصليين من قبول الهدايا مهما كانت طبيعتها، ومن أي كان من المغاربة الذين يتم التدخل لصالحهم

---

(172) F.O. 174/136، تقييد من إشارة النصح من دراموند هاي إلى السلطان، 6 غشت 1861 ؛ F.O. 174/136، تقييد من دراموند هاي إلى السلطان، 6 ماي 1862؛ تقرير النائب القنصلي وايط عن التجارة المغربية سنة 1864، طنجة، 15 مارس 1865، وهو منشور ضمن : **الأوراق البرلمانية؛** رسالة دراموند هاي إلى اللورد دربي سابقة الذكر، مؤرخة في 24 مارس 1877.

(173) وجه دراموند هاي هذه الرسالة الدورية في الوقت الذي كان فيه الزبدي يعرض وجهات نظر المخزن في موضوع الحماية على أنظار الحكومة البريطانية.

(174) الملحق 4 من مجموعة (3177)، وهو رسالة دورية وجهها دراموند هاي إلى نوابه القنصليين في المراسي المغربية، طنجة، 26 مارس 1877.

عند الولاة، وهددهم بأن أي مخالفة لتعليماته تلك لابد من أن ينقل كل تفاصيلها إلى وزارة الخارجية البريطانية[175].

وأكد دراموند هاي لوزارة خارجية بلاده أن المخزن كانت له مبررات كثيرة جعلته يعدد، في مذكرة 10 مارس 1877، السلبيات الناتجة عن تدخل بعض موظفي المفوضيات الأجنبية عندما أصدر القضاة أحكامهم على المخالفين من المغاربة. واشتهر في هذا الباب كل من ممثلي الولايات المتحدة والبرتغال، إلى جانب المدعو محمد المصاوري الذي كان يشتغل كاتبا بالمفوضية الفرنسية في طنجة، وكانوا يتقاضون مبالغ مالية هامة عن تدخلاتهم تلك[176].

وإذا كان دراموند هاي قد عبر عن رغبته الأكيدة في تقديم السند الكامل للمخزن لانتزاع موافقة جماعية من الهيئة الدبلوماسية في طنجة على كل النقط التي عرضها بركَاش في مذكرة 10 مارس، فإنه تردد في الموافقة على الإِقتراح المغربي الذي نص على ضرورة إلزام الأجانب والمحميين المساهمين في الأعمال الفلاحية بأداء ضرائب سنوية، فطلب من اللورد دربي تزويده بتعليمات سريعة للإِستنارة بها في تلك النقطة.

وفي انتظار ذلك، عرض دراموند هاي على اللورد دربي وجهات نظره الخاصة في موضوع الضرائب المقترحة، فأشار إلى أن الإِتفاقية المغربية ـ البريطانية قد أبرمت في وقت لم يكن فيه الرعايا البريطانيون أو غيرهم من الأجانب قد دخلوا بعد في عمليات فلاحية تذكر مع المخالطين المغاربة. أما في سبعينيات القرن التاسع عشر، فقد أصبح العديد من الأجانب يملكون قطعانا كبيرة من الماشية في المناطق الداخلية، دون أن يؤدوا عنها أي ضرائب[177]. وأكد من جهة أخرى، أن بعض الأجانب قد حلوا بالمغرب وهم فقراء، واشتركوا مع بعض المغاربة الأثرياء بناء على رسوم عدلية أو على اتفاق سري بين الطرفين، فتمكّنوا من تقديم خدمة كبيرة لأولئك الأثرياء جعلتهم يصبحون معفين تماما من أداء أي ضريبة لأمناء المستفادات ويملكون نصيبا من تلك الثروات. ولم يخف دراموند هاي تخوفاته من عواقب استمرار ذلك، ولم يستبعد في حالة اتساع نطاق الحمايات أن يتحول أغلب الموسرين المغاربة إلى محميين أجانب، وأن يطالبوا جميعهم بالحق في الإعفاء الضريبي[178].

(175) **نفسها**.

(176) رسالة دراموند هاي إلى اللورد دربي سابقة الذكر، بتاريخ 24 مارس 1877.

(177) **نفسها**.

(178) **نفسها**.

بناء على هذه المعطيات، اقترح دراموند هاي على وزارة الخارجية البريطانية موافقتها على فرض ضرائب فلاحية على الأجانب والمحميين. وكان يأمل في أن يؤدي ذلك إلى إحجام الميسورين المغاربة عن الإحتماء، لأنهم سيصبحون ملزمين بأداء الضرائب وبالخضوع لسلطات الولاة المغاربة، فتزول الأسباب التي كانت تدفعهم إلى البحث عن الحماية.

ومن جهة أخرى، فإن البريطانيين ومعهم بقية رعايا الحكومات الأجنبية الممثلة في المغرب قد اعترفوا بحق السلطان في فرض ضرائب فلاحية على الأجانب وفقا لما حدث في بلاد الأتراك ومصر وتونس. وكان دراموند هاي مقتنعا بمساهمة ذلك في فسح المجال أمام الرأسمال الأجنبي والخبرة الأوربية لإحداث تطورات هامة في الميدان الفلاحي[179]. ولكن لفائدة من ؟ لفائدة الأجانب بطبيعة الحال. وذلك هو الهدف الذي كان دراموند هاي ينشده من مساندته المتحمسة لمقترحات المخزن الواردة في مذكرة 10 مارس.

كان من المقرر اجتماع أعضاء الهيئة الدبلوماسية، للتباحث في محتوى مذكرة 10 مارس في مكان إقامة جون دراموند هاي، خلال الشهر نفسه. غير أن اللقاء تأخر حتى شهر يوليوز 1877، لذهاب الوزير المفوض الفرنسي إلى فاس، واقتراب موعد زيارة ممثلي كل من ألمانيا وإسبانيا والبرتغال للسلطان. واستغل المولى الحسن اجتماعه مع كل واحد من هؤلاء الدبلوماسيين على انفراد ليحصل منهم على وعود ببذل جهودهم لإعادة النظر في قضية الحماية لصالح المغرب[180]. ثم عقد ممثلو الدول الأجنبية عشر جلسات في الفترة الممتدة بين 13 يوليوز و10 غشت، ترأس جون دراموند هاي أعمالها بنشاط وحيوية، بعد أن اقترح تخصيص كل جلسة لمناقشة نقطة أو نقطتين من المقترحات العشرين الواردة في مذكرة 10 مارس[181]. فما النتائج التي انتهت إليها تلك الجلسات ؟ وما الدور الذي قامت به بريطانيا في هذه المرحلة في مسألة الحمايات ؟

---

(179) **نفسها**.

(180) **الوثائق**، ج 5، ص. 65، رسالة السلطان إلى بركَاش، 12 جمادى 25/1294 ماي 1877.

(181) الملحق 1 بمجموعة (3319)، محاضر اجتماعات ممثلي الدول الأجنبية في موضوع الحماية، وفيه مقتبسات من محضر جلسة 13 يوليوز 1877.

خصصت جلسة 18 يوليوز للتفاهم على الِاقتراح الأول الوارد في مذكرة 10 مارس، الذي نص على أن تمنح الحماية بناء على المواد المُصادق عليها في الِاتفاقية المغربية البريطانية لسنة 1856، والِاتفاقية المغربية ـ الإسبانية لسنة 1861، علاوة على ما هو وارد في تسوية 1863 بين المغرب وفرنسا. وإذا كان ممثلو ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا قد أعلنوا موافقتهم على هذا المطلب الأول، فإن دراموند هاي أبدى تحفظه، وذكر الحاضرين في الجلسة بأنه كان خارج المغرب عند توقيع التسوية المغربية الفرنسية سنة 1863، وأنه بعد عودته رفض الطلب الذي تقدم إليه به بركَاش لتبني بنود تلك التسوية من طرف بريطانيا والدول الأخرى التي كان مكلفا بحماية مصالحها، بدعوى أنها تحدد عدد السماسرة في شخص واحد لكل تاجر، وأن في ذلك تعارض مع بنود معاهدة 1856. وبعد هذا الِاعتراض، اقترح دراموند هاي على أعضاء الهيئة الدبلوماسية إلغاء تسوية 1863 المتعلقة بالسماسرة والِاكتفاء فقط بتطبيق المادة الرابعة من معاهدة 1856، التي لا تختلف في عمقها عن مضمون المادة السابعة من الِاتفاقية المغربية الإسبانية[182].

وبناء على ذلك، كشف دراموند هاي لزملائه عزمه على تخويل كل تجار الدول التي كان يمثلها حق تعيين وكلاء لهم في كل أرجاء المغرب، وزعمه على مطالبة السلطات المخزنية بتقديم رسائل لأولئك الوكلاء تسمح لهم بالقيام بأعمال تجارية لحساب موكليهم. وأكد في الوقت نفسه أنه لن يطالب بإعفاء أولئك السماسرة من أداء الضرائب الشرعية، ولا بعدم خضوعهم إلى قوانين الشريعة في كل قضية لا علاقة لها بمصالح التجار الأجانب. ومقابل ذلك سيطالب المخزن بالِالتزام بمعاقبة موظفيه بشدة، في حالة ثبوت ممارستهم للعنف أو الِاعتداء على حقوق التجار الأجانب ممارسة منافية لمبادئ العدل والحق. واقترح في الأخير أن يوافق زملاؤه الدبلوماسيون على تطبيق هذه الخطة الجديدة ولو سنةً واحدة على سبيل التجربة. ودعا في حالة إخفاقها إلى تطبيق مضمون التسوية الفرنسية ـ المغربية لسنة 1863[183] فاختتم تدخله قائلا :

(...) إن استمرار الوضع على ما هو عليه من مخالفة للقانون الدولي، سيجعل تسيير شؤون هذا البلد أمرا مستحيلا. وإذا ما وافقت الدول العظمى على إعفاء

(182) الملحق 1 بمجموعة (3309)، مقتبسات من جلسة 18 يوليوز 1877.

(183) نفسها.

رعاياها من الضرائب المفروضة على الفلاحة (...). فمن المنتظر أن يرتفع عدد الأفراد الذين قد يتمتعون بهذا الإمتياز إلى حوالي 8000 أو 20000 شخص (...). إنني لا أرغب في حرمان الرعايا والمحميين الأجانب من الإمتيازات الكفيلة بتطوير التجارة. ولكنني أسعى إلى تضييق نطاق التعسفات وحصر امتداد هذه الإمتيازات التي تتزايد كل يوم، إلى درجة قد تجعل تسيير شؤون الحكم في هذه البلاد أمرا مستحيلا. هذا، علاوة على مساهمتها في إثارة التخوف من توافد المزيد من الأجانب الذين ستعتبرهم حكومة السلطان أعداء جاؤوا لحرمانها من حقوقها (...)[184].

غير أن الفرنسي دوفرنويي (De Vernouillet) لم يشاطر زميله البريطاني رأيه المقترح وأشار إلى أن وجود الأسواق الرئيسة لمادة الصوف في المناطق الداخلية وتباعدها عن بعضها، يُضْطَرَّانِ التجار الفرنسيين إلى تقديم مقادير مالية هامة إلى سماسرتهم، فكان على فرنسا أن تختار سماسرة تجارها من ذوي المروءة والثراء، وأن تمنح لهم حماية جدية تفادياً لِما يُلحق الضرر بالتجار الفرنسيين الذين كانوا يهيمنون على تجارة الصوف في المراسي. وكان جواب دراموند هاي مناقضا لما ذهب إليه زميله الفرنسي، وذكره أن للحكومة البريطانية رغبة مماثلة في حماية مصالح تجارها في المغرب. وبناء على ذلك، دعا إلى مساهمة الدول الأوربية في إعطاء فرصة كبيرة للمغرب تجعله يسير سيراً حقيقيّاً في طريق التقدم دون أن يمس ذلك بسيادة المخزن على رعاياه[185].

وتتابعت الجلسات يوم 23 يوليوز، فنوقشت خلالها مشكلة المخالطة الزراعية بين المغاربة العاملين في المفوضيات الأجنبية وبقية الفلاحين الخاضعين لسلطة المخزن، والذين كانوا يرفضون نتيجة تلك المخالطة أداء الضرائب الشرعية. واقترح دراموند هاي التوصل إلى تسوية تمنع المغاربة العاملين في المفوضيات من الدخول في مخالطات مع بقية الفلاحين. ونوقشت في الجلسة نفسها مسألة بسط الحمايات على المغاربة الذين كانوا يشتغلون خدماً في بيوت الأجانب[186].

وفي جلسة 27 يوليوز، نوقشت مسألة تحصيل الضرائب في أبواب المدن على دواب الحمل، فتمت الإشارة إلى أنه في حالة موافقة ممثلي الدول على فرض الضرائب

(184) **نفسها.**

(185) مقتبسات من جلسة 23 يوليوز 1877، بمجموعة (3309).

(186) مقتبسات من جلسة 27 يوليوز 1877، المجموعة نفسها.

على الماشية والمزروعات التي يملكها الأجانب والمحميون، فسيصبح من الضروري أيضا الموافقة على أدائهم لضرائب الأبواب على دواب الحمل. فقال دراموند هاي بصدد ذلك ما يأتي :

(...) إذا أخذنا بعين الِاعتبار الصعوبات التي يعانيها المخزن لمواجهة النفقات العادية للدولة ولتسديد ديونه، أعتقد أن الضرائب المفروضة على السكان المحليين ـ إذا ما حصلتها السلطات تحصيلا عاديا ـ تبقى هزيلة بالمقارنة مع الضرائب المحصولة في أغلبية بقية الدول. ولا أجد مبرراً لإعفاء الأجانب من أداء واجبات الأبواب، شريطة أن تكون الحكومة المغربية مستعدة للتفاهم مع ممثلي الدول العظمى لتقنين هذه الضرائب. وأعني بذلك تخفيض الضرائب على المنتجات المغربية التي تمر عبر أبواب المدن بهدف تصديرها، والتي تعتبر قيمتها، دون منازع، أقل من قيمة مثيلتها الواردة من أوربا في اتجاه المناطق الداخلية، وأن توافق الحكومة المغربية على فرض ضرائب معقولة على المنتجات الأوربية مع الِالتزام بعدم الزيادة في قيمة أي من الضريبتين (...)[187].

وعُرضت النقطة التاسعة عشرة من مذكرة 10 مارس للمناقشة في الجلسة نفسها. وكان موضوعها هو تجنيس المغاربة بالجنسيات الأجنبية، وخاصة في الجزائر والبرتغال. وأعلن دراموند هاي موافقة بلاده على الِاقتراح الذي قدمه بركَاش، والذي نص على ألاّ تكون جوازات التجنيس سارية المفعول داخل المغرب، وعلى أن وجود المغربي فوق تراب بلده يلزمه بكل الواجبات المفروضة على غيره من المغاربة[188].

وفي يوم 10 غشت 1877، انتهت الجلسات الأولى المخصصة للنظر في مسألة الحمايات دون الحسم في مقترحات المخزن الواردة في مذكرة 10 مارس. إذ لم يحصل الإجماع على فرض الضرائب على الأجانب والمحميين، ولا في موضوع التجنيس. وطلب أعضاء الهيئة الدبلوماسية من محمد بركَاش انتظار وصول أجوبة حكوماتهم في موضوعها قبل تقديم الجواب النهائي[189].

لكن ماذا يمكن قوله عن الآراء التي اقترحها دراموند هاي في تلك

---

(187) **نفسها**.

(188) الملحق 2 بمجموعة (3177)، رسالة من ممثلي الدول الأجنبية إلى بركَاش، طنجة، 10 غشت 1877.

(189) مجموعة (3615)، رسالة دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 30 أبريل 1878.

الجلسات ؟ يبدو أنه حاول الظهور بمظهر المساند الأول لمقترحات المخزن. ولكن ألم تكن المقترحات الواردة في مذكرة 10 مارس المخزنية نابعة منه شخصيا ؟

إن فحصا متأنيا للشروح التي كان يتقدم بها دراموند هاي إلى زملائه الدبلوماسيين كانت تصب جميعها في اتجاه واحد، وهو الزج بالمغرب في تيار المبادلات الدولية، بشكل أوسع مما وصلت إليه الأمور حتى سنة 1877. إن دراموند هاي لم يتوقف عن الحديث عن رغبته الأكيدة في فتح أبواب المغرب أمام الرساميل الأوربية والبريطانية منها على وجه الخصوص. ويمكن اعتبار تلك الجلسات الأولى في مجملها صورة لصراع مرير ليس بين المخزن والدول الأجنبية عامة، بل هو في الحقيقة صراع بين سياسة بريطانيا الرامية من وجهة نظر ليبرالية، إلى خلق مغرب قادر على تأمين سوق للمصنوعات البريطانية، وبين سياسات بقية الدول الأجنبية التي كانت ـ باستثناء ألمانيا ـ ترغب في الإبقاء على مغرب ضعيف يسهل اغتصابه حينما يحين الظرف المناسب.

واستمرت اللقاءات بين أعضاء الهيئة الدبلوماسية وبركَاش دون انتظام، حتى نهاية سنة 1878. وظلت الآراء متضاربة، وخاصة في موضوع فرض الضرائب على الأجانب والمحميين. وبالرغم من توصل دراموند هاي بتعليمات من حكومته ومن حكومات الدول التي كان يمثلها، نصت على قبول اقتراحات المخزن المتعلقة بفرض الضرائب على المحميين والأجانب، بالرغم من ذلك فإنه رفض فكرة التوصل إلى تفاهم ثنائي بينه وبين المخزن ؛ وذلك لأن الغاية من محادثات طنجة كانت هي التوصل إلى تفاهم جماعي في الموضوع. وبما أن بقية ممثلي الدول الأجنبية لم يتوصلوا، حتى شهر أبريل 1878، بأي تعليمات من حكوماتهم في الموضوع، فقد تعذرت متابعة الجلسات[190].

ولم يستبعد دراموند هاي أن يكون غيره من الدبلوماسيين قد تعمدوا عرض تلك القضايا على حكوماتهم عرضا لن يضمن التوصل إلى أي تفاهم جماعي. واعتبر أن المصالح الشخصية التي كانت للممثِّلَيْن الإيطالي سكوڤاسو (Scovasso) والإسباني روميا (Romea) ربما تدفعهما إلى بذل كل ما في وسعهما لإقناع حكومتيهما برفض مطالب المخزن ومقترحاته، أي أن رغبات المخزن لم يكن بالإمكان

(190) مجموعة (3645) السرية، رسالة دراموند هاي إلى سالزبوري، سرية، طنجة، ماي 1878.

تحقيقها طالما استمر سكوڤاسو وروميا طرفين في المباحثات، خاصة وأن أعضاء من المفوضية الإسبانية كانوا قد منحوا فعلا في تلك الظروف حمايات جديدة لبعض المغاربة، سواء أكان في المناطق الداخلية أم في المراسي(191).

وكان دراموند هاي يعتقد أن السبب الرئيس الذي جعل الممثل الإيطالي سكوڤاسو يستمر في موقفه المؤيد لانتشار الحمايات ليس هو وجود مصالح اقتصادية إيطالية هامة، إذ لم يكن في المغرب سوى خمسة إيطاليين. إنما كان هو بسطه للحماية الإيطالية على مغاربة أثرياء تتيح له فرصا للاِصطدام بالمخزن. ومن ثَم، فإن سكوڤاسو كان يخشى أن يفقد مكانته وسمعته، بل حتى مهامه في المغرب، لو أُصْلِح نظام الحمايات. أما الممثل الفرنسي دوڤرنويي، فقد كان دراموند هاي ـ بالرغم من العلاقات الطيبة التي تربطه به ـ يخشى استعداده لمساندة وجهات نظر زميله الإسباني روميا، خاصة وأن فرنسا وإسبانيا كانت رغبتهما أكيدة في الإبقاء على المغرب على ما كان عليه من حالة الركوض والجمود والحيلولة بالتالي دون كل ما من شأنه أن يدفع بعجلة التطور والإصلاح(192).

ب ـ المرحلة الثانية من مباحثات طنجة (1878ـ1879) :

مع حلول شهر فبراير سنة 1879، نفد صبر المخزن، فطلب بركَاش من أعضاء الهيئة الدبلوماسية إبلاغه وجهات نظر حكوماتهم في المقترحات التي عرضت عليهم قبل سنتين تقريبا(193). وبذلك انطلقت الجولة الثانية من محادثات طنجة، بداية من 21 فبراير 1879. فهل أتت تلك الاِجتماعات التي استمرت إلى يوم 19 يوليوز من السنة نفسها بأشياء جديدة ؟ وهل ساهمت في الدفع بإصلاح نظام الحمايات إلى الأمام وفقا لرغبات المخزن ؟

ظل ممثلو الدول في طنجة متمسكين بمواقفهم السابقة، بينما استمر دراموند هاي في تأييد مطالب المخزن وتدعيمها في كل الاِجتماعات(194). وكان الممثل الألماني

(191) **نفسها؛ الوثائق**، ج 4، ص. 442ـ443، رسالة عامل أسفي الطيب بن هيمة إلى بركَاش، 13 صفر 6/1296 فبراير 1879.

(192) رسالة دراموند هاي إلى سالزبوري سابقة الذكر، من مجموعة (3645).

(193) **الوثائق**، ج 5، ص. 122ـ123، رسالة دورية من بركَاش إلى ممثلي الدول الأجنبية، 27 صفر 20/1296 فبراير 1879.

(194) **الوثائق**، ج 5، وفيه خلاصات لمحاضر اجتماعات طنجة سنة 1879، وهي مأخوذة أصلا عن مجموعة (3972) السرية.

يشاطر وجهات النظر البريطانية مشاطرة تامة، خاصة وأن عدد المحميين الألمان كان ضعيفا في صفوف المغاربة. وشُكلت بذلك جبهة بريطانية ـ ألمانية في مواجهة مواقف فرنسا وإيطاليا المعارضة لاقتراحات المخزن[195]. أما إيطاليا، فقد تمادى ممثلها سكوڤاسو في إصراره على الاِستمرار في فرض حماية دولته على ثلاثين تاجراً من أغنى تجار اليهود في طنجة، علاوة على عائلاتهم، بالرغم من احتجاجات برگَاش ودراموند هاي أثناء الجلسات. هذا، بينما رفض الممثل الفرنسي إحداث أي تغيير في نصوص المعاهدات المتعلقة بمسألة الحماية، حفاظا على المصالح الفرنسية في المغرب[196].

وكانت العودة في الجولة الثانية من مباحثات طنجة إلى المقترحات نفسها التي قدمها المخزن في مذكرة 10 مارس 1877. وبالرغم من تعدد الجلسات، فإن التنسيق بين دراموند هاي وبرگَاش لم تتمخض عنه إلا نتيجة واحدة هي موافقة كل أعضاء الهيئة الدبلوماسية على أداء الأجانب والمحميين للضريبة الفلاحية، شريطة تحديد القدر الواجب أداؤه باتفاق بين المخزن وأعضاء الهيئة الدبلوماسية، اتفاقا مماثلا لما توصلت إليه الدول الأجنبية مع العثمانيين ومصر وتونس[197].

وبعد اقتناع دراموند هاي، في نهاية تلك الجلسات، بأن المصالح الشخصية لبعض أعضاء الهيئة الدبلوماسية، حال دون الحسم الجادّ لمسألة الحماية وما يرتبط بها من مشاكل وقضايا متنوعة، فإنه دعا وزارة الخارجية البريطانية إلى قبول فكرة عقد مؤتمر دولي خارج المغرب للبت في الموضوع. كما اقترح مكان انعقاد ذلك المؤتمر بحضور ممثل عن المغرب، واشترط عدم مشاركة أي أحد من أعضاء الهيئة الدبلوماسية في طنجة في أشغاله، وقال في رسالته إلى سالزبوري (Salisbury) المؤرخة في 28 يوليوز 1879 :

> (...) إذا اعُتبر هذا الاِقتراح معقولا، فأرجو أن يُسمحَ لي، لو آعترضت حكومة جلالة الملكة على عقد تلك اللجنة اجتماعها، في لندن، بأن أختار مدريد، أقرب العواصم وأكثرها ملاءمة لذلك.

(195) P. Guillen, **L'Allemagne et le Maroc 1870-1905**, Paris, 1967, p. 95-96.

(196) مجموعة (3972) السرية، رسالة دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 28 يوليوز 1879، نصها المغرب في **الوثائق**، ج 5، ص. 288–304.

(197) الملحق 1 بالمجموعة نفسها، مقتطفات من محاضر جلسات 1879، المطلب رقم 17.

وتبدو وجهات نظر الحكومة الإسبانية كما قدمها السيد ديوسدادو (Diosdado) مطابقة لوجهات نظر حكومة جلالة الملكة. ولما كان الرأي العام الإسباني يولي أهمية كبيرة لما يجري في المغرب، فمن الممكن أن يكون مثل ذلك الاقتراح مرضيا لحكومة مدريد (...)[198].

وبهذا، دخلت مسألة الحمايات في منعطف جديد أفضى، بعد عدة مشاورات وبعد اتصالات على أعلى المستويات بين وزارات خارجية الدول المهتمة بالمغرب، إلى انعقاد مؤتمر دولي في مدريد. وكانت بريطانيا العظمى في شخص ممثلها دراموند هاي هي صاحبة الفكرة. غير أنه كان ملزما ببذل جهود كبيرة لإقناع حكومة بلاده والمخزن المركزي بقبول فكرة الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي لمعالجة قضية الحماية.

خامسا ـ بريطانيا تحضر مؤتمر مدريد وتوجه أعماله

بعد نهاية مباحثات طنجة، حل دراموند هاي بلندن في صيف 1879 لوضع الترتيبات الضرورية والتنسيق مع وزارة الخارجية هناك والتحضير لعقد المؤتمر الدولي في مدريد. غير أن الحماس الكبير الذي كان يدافع به دراموند هاي عن وجهات نظر المخزن في مسألة الحمايات، أثناء مباحثات طنجة وقبلها، أثار تخوفات أثرياء المغاربة اليهود الذين كانوا يتمتعون بالحمايات الأجنبية تمتعا غير قانوني. وكان اليهودي المغربي ليفي كوهن (Levy Cohen)، بحكم حمايته البريطانية وبحكم الدراسة التي تلقاها في بريطانيا، مؤهلا لأن يكون مراسلا وفيا لمونتفيوري وللعديد من الصحف اللندنية[199]. وقد نقل إلى أعضاء الجمعية اليهودية في لندن أخباراً مغرضة عن أحوال اليهود في المغرب، واتهم دراموند هاي بالعمل على نزع الحماية من اليهود وتعريض حياتهم بذلك للخطر.

واجتمع دراموند هاي بصدد ذلك مع لووي (Löwy)، أمين سر الجمعية المذكورة في شتنبر 1879، فحاول تصحيح الأخبار الزائفة التي سبق أن روجها ليفي كوهن بإيعاز من بعض أثرياء يهود طنجة المحميين. كما حاول أن يطمئن أعضاء الجمعية وأن يوضح لهم الهدف الذي كان المخزن يرغب في تحقيقه، حين قرر إعادة

---

(198) رسالة دراموند هاي إلى سالزبوري بتاريخ ماي 1878، من مجموعة (3645).

(199) Miège, **op. cit.**, t. 2, p. 280.

النظر في مسألة الحمايات بتنسيق مع الحكومة البريطانية، ألا وهو ضمان سلامة اليهود في المغرب وتقوية سلطة الدولة على الرعية[200].

وإذا كان دراموند هاي قد تمكن، عند إقامته في لندن في صيف 1879، من إقناع وزارة الخارجية البريطانية بفكرة عقد المؤتمر الدولي، وبالشروع في ربط الاتصالات بين مختلف ممثلي الحكومات الأجنبية المهتمة بالمغرب[201]، فإننا نجهل كيف توصل إلى إقناع المولى الحسن بقبول فكرة عقد المؤتمر. ومما لا شك فيه أن محمد بركَاش، بحكم اتصاله المستمر بدراموند هاي، أثناء مباحثات طنجة، وبحكم الطريقة المتحمسة التي كان يدافع بها النائب البريطاني عن وجهات نظر المخزن طوال مدة انعقاد تلك الجلسات، فإن ذلك قد أثر تأثيراً إيجابيّاً على النائب السلطاني الذي لم يجد بُدّاً أمام تشدد مواقف الفرنسيين والإيطاليين من تأييد فكرة عقد المؤتمر ومساندة وجهات نظر دراموند هاي حتى تحظى بقبول المولى الحسن. ولا يستبعد أن يكون بوبكر الغنجاوي المبعوث السري الخاص لدراموند هاي لدى المولى الحسن، قد ساهم في ربط الصلة بين الطرفين بواسطة المراسلات التي أفضت إلى الموافقة التامة من جانب المخزن على عقد المؤتمر.

أ ــ سلوك المخزن إزاء جريمة إسحاق عمار :

ساهم التفاهم الحاصل بين الحكومتين الإسبانية والبريطانية على أهمية الحد من الحماية التعسفية في تشجيع المخزن على المجازفة بقبول فكرة عقد المؤتمر. إذ وافق الممثل الإسباني الجديد ديوسدادو على مراجعة لوائح المحميين الإسبانيين[202]. بل ونزع الحماية الإسبانية عن العديد من المغاربة، كما كان حال اليهودي إسحاق عمار في الدار البيضاء. وكانت جريمة القتل التي ارتكبها إسحاق عمار في حق مغربي مسلم في الدار البيضاء، مناسبة للتأكد من صدق نوايا الحكومة الإسبانية في مشكلة الحماية.

---

(200) **الوثائق**، ج 5، ص. 343-360، رسالة دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 28 أكتوبر 1879؛ وفيها ملاحق عديدة، منها مذكرة عن الحديث الذي دار بين دراموند هاي وأمين الجمعية اليهودية الإنجليزية في لندن.

(201) **الوثائق**، ج 5، ص. 300 وما بعدها، رسالة سالزبوري إلى ممثلي الحكومة البريطانية في مختلف العواصم الأوربية.

(202) مجموعة (3309) السرية؛ رسالة دراموند هاي إلى دربي، طنجة، 16 غشت 1877.

وفور عودة دراموند هاي من بريطانيا في 24 أكتوبر 1879، أخبره نائبه وايط بتفاصيل الحادث، فالتقى بالإسباني ديوسدادو، وأكد له أن إسحاق عمار كان يستفيد من الحماية إستفادة غير قانونية لمدة عشرين سنة، وأنه نزعها عنه آلتزاماً بالمواقف التي تبنتها الحكومة الإسبانية في مباحثات طنجة. كما أنه رفض تجديد حماية إسحاق عمار بالرغم من المحاولة التي قام بها نائبه القنصلي الإسباني في سبيل ذلك.

وحين اجتمع ديوسدادو مع محمد بركَاش ليطلب منه محاكمة إسحاق عمار بنزاهة، اضطر النائب السلطاني إلى طمأنته وتقديم وعد سري بتخفيف العقوبة التي يمكن أن تصدر، وبأن تلك العقوبة لن تتجاوز أداء تعويض مالي لأسرة الهالك، لإطفاء الغضب الذي أحدثته تلك الجريمة في أوساط الرعية[203].

اجتمع دراموند هاي بعد ذلك مع بركَاش، وأحاطه علما بنتائج المحادثات التي أجراها مع أعضاء الجمعية اليهودية في لندن. كما أطلعه على تخوفات اليهود الإنجليز ذوي النفوذ من المظالم التي يمكن أن يتعرض لها إخوانهم اليهود، إذا ما سُحبت منهم الحمايات الأجنبية. كما نبه بركَاش إلى أن الأطراف المؤيدة للإبقاء على الحمايات غير القانونية لن تفوتها فرصة استغلال محاكمة إسحاق عمار لترويج دعايات لن تكون إلا معادية للمخزن. واستمر دراموند هاي في الضغط على بركَاش، لإقناعه بأن محاكمة إسحاق عمار وفقا لمقاييس عادلة ورحيمة، قد تكون فرصة سانحة للمخزن يثبت فيها للحكومات الأجنبية مدى تمسكه بالعدالة والحق. هذا، في حين اعتبر أن إصدار حكم قاس في حق إسحاق عمار من العوامل التي ربما تعرض تسوية معضلة الحمايات لمخاطر عديدة. ثم هدد دراموند هاي بركَاش بأن الحكومة البريطانية ربما تضطر حينئذ إلى تغيير وجهة نظرها في الموضوع[204].

وكان طبيعيا أن تؤتي تلك الضغوط أكلها في الحين، إذ اعترف بركَاش بأنه سيكون من باب الطيش تصرف المخزن بصرامة في محاكمة إسحاق عمار، ولابد من أن يُسيء بذلك إلى موقف الحكومة الإسبانية وإلى ممثلها ديوسدادو المؤيد لحذف الحمايات غير القانونية. واتفق دراموند هاي مع بركَاش على توجيه مراسلة خاصة في الموضوع، على يد بوبكر الغنجاوي، للسلطان مولاي الحسن[205].

(203) **نفسها**.

(204) الرسالة 15 من مجموعة (مدريد)؛ دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 31 أكتوبر 1879.

(205) **نفسها**.

ونشرت صحيفة **جِبْرَلْتَارْ كْرُونِكَل** (**Gibraltar chronicle**) مقالا بتاريخ 29 أكتوبر 1879، تساءل فيه مراسلها عن الأسباب التي دفعت ديوسدادو إلى التخلي عن إسحاق عمار في تلك الظروف الحرجة. وأكد المراسل نفسه أن المغربي الهالك لم تكن وفاته نتيجة للجروح التي أصابه بها المتهم إسحاق عمار، وإنما بسبب انتشار حمى التيفوس. كما استبعدت الصحيفة على لسان مراسلها أن ينجو عمار من حكم محقق بالإعدام[206].

وفي لقاء بين وزير الخارجية الإسباني أودنيل وساكڤيل ويست (Sackville West) الوزير البريطاني المفوض في مدريد، أكد الطرفان تطابق وجهات نظر حكومتيهما في موضوع الحمايات. ثم أبديا ملاحظاتهما في ردود الفعل التي يمكن صدورها عن الجمعيات اليهودية العالمية، لو اطّلعت على مقالات صحفية مغرضة، شبيهة بما أصدرته **جبرلتار كرونكل** بتاريخ 29 أكتوبر[207].

ويبدو أن إخوة الهالك رفعوا شكواهم إلى السلطان مباشرة، فأمرهم بالتوجه إلى طنجة للمثول أمام الشرع هناك. ثم أرسل المولى الحسن تعليماته إلى محمد الطريس الذي كان يساعد بركَاش في أشغال دار النيابة، وأمره بإقناع إخوة الهالك بقبول الفدية المالية فصالا للقضية. لكن الإخوة رفضوا ذلك الحل، وطلبوا رفع دعوتهم مجددا إلى السلطان. غير أن المولى الحسن أصر على أن يقع الفصل في النازلة في مدينة طنجة[208].

وعلم دراموند هاي بوسائله الخاصة أن المسمى ولد المرجي هو الذي كان يحرض إخوة الهالك على رفض الفصال مقابل الفدية المالية التي اقترحها المخزن، فكتب في حينه رسالة سرية إلى الوزير الجامعي، أخبره فيها بسلوك ولد المرجي، وأكد عليه فيها أهمية العمل على تسريح إسحاق عمار. وفي منتصف فبراير 1880، واستجابة للرغبة التي عبر عنها دراموند هاي، وصلت أوامر سلطانية فعلية نصت على إطلاق سراح المتهم إسحاق عمار دون أي كفالة. وقد سافر توا إلى أوربا حتى يشكر

(206) ملحق بالرسالة 15 سابقة الذكر، مقتطفات من **جبرلتار كرونكل** (**Gibraltar Chronicle**)، عدد 29 أكتوبر 1879.

(207) الرسالة 17 من مجموعة (مدريد)، من ساكڤيل ويست إلى سالزبوري، مدريد، 6 نونبر 1879.

(208) رسالة الطريس إلى بركَاش، 4 محرم 28/1297 دجنبر 1880، محفظات الترتيب العام، (م.و.م).

الجمعيات اليهودية التي مارست ضغوطها بواسطة دراموند هاي لإنقاذه من حكم محقق بالإعدام، بل وإلى إطلاق سراحه وكأنه لم يرتكب أي جريمة[209].

ب ـ إحراق العلوف في فاس وانعكاساته على المؤتمر :

إن سلوك المخزن في قضية إسحاق عمار كانت له مبررات عديدة، أهمها الرغبة في مُجازاة إسبانيا على موقفها المؤيد لحذف الحمايات ومساندتها لبريطانيا في ذلك. غير أن ذلك الحل السريع يجد تفسيرا له في وقوع حادثة أخرى أخطر منها تعلقت بإحراق سكان فاس ليهودي يُدعى العلوف.

تضاربت الآراء كثيراً في موضوع هذا الحادث[210]. واتضح بعد البحث والتقصي أن السبب في وقوعه كان هو اليهودي مردوخ بن يشوع التطواني الذي كان محميا فرنسيا، وتشاجر مع مغربي مسلم فرماه بالرصاص، ثم ألقي عليه القبض وسُلم للعامل. غير أن يهوديا آخر يُدعى أبراهام بن يعقوب العلوف أشهر سلاحه «(...) وصار يتهدد على المارين بذلك المحل ويسب الدين والمخزن، فوقع هرج كبير واجتمع عليه أخلاط الناس والصبيان، وقتلوه وأدخلوه لقعر زنقة هناك وأوقدوا فيه النار بالحطب (...)»[211].

أمر السلطان في حينه بالقبض على الفاعلين وعلى ثمانية من أصحاب الحوانيت الذين وقعت الحادثة على مقربة منهم، دون أن يتدخلوا لإنقاد اليهودي من السقوط في أيادي العامة. كما أقيل عامل المدينة الحاج سعيد بن فرجي من منصبه، وتلقى خلفه الجديد أوامر سلطانية بطمأنة يهود فاس على أرواحهم وممتلكاتهم[212]. ومع ذلك تخوف المولى الحسن من حدوث رد فعل قوي لسكان فاس على اليهود، فأمر بإطلاق سراح أصحاب الحوانيت الثمانية، ورفض فكرة أداء فدية مالية لعائلة العلوف. وحدث ذلك بعد أن تأكد المخزن من حقيقة الواقع، واتضح أن أصل المشكل كان هو تعنت المحميين[213]. وهل كان بمقدرة المولى الحسن أن يتصرف بكامل الحرية في هذه النازلة وفقا للشرع والحجج التي أثبتت تظلمات اليهود ؟[214].

(209) الرسالة 49 من مجموعة (مدريد)، من دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 18 فبراير 1880.

(210) **الوثائق**، ج 4، ص. 487-504، وفيها ملف وثائقي غني بالتفاصيل عن الحادثة.

(211) **الوثائق**، ج 4، ص. 502-504، رسالة السلطان إلى بركاش، 13 صفر 1297/26 يناير 1880.

(212) **نفسها**.

(213) الرسالة 43 من مجموعة (مدريد)، دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 2 فبراير 1880.

(214) الملحق 1 بالرسالة 46 من المجموعة نفسها؛ والملحق الثاني والثالث أيضا.

كلا ! لقد عاد دراموند هاي إلى توظيف المبررات نفسها التي استعملها في ضغطه على المخزن لتسريح إسحاق عمار، وهي أن الجمعيات اليهودية في لندن وباريس ربما تستغل حادثة إحراق العلوف للتأثير على المؤتمرين في مدريد، فتكون النتيجة هي الإبقاء على الحمايات. وفي الإطار نفسه، نجد دراموند هاي يكتب رسالة إلى الوزير الجامعي، يحتج فيها على تسريح أصحاب الحوانيت الثمانية، ويقدم إليه فيها نصائح تضمنت الطريقة التي يجب على المخزن نهجها لمعاقبة الفاعلين. وحدث كل هذا بتنسيق تام مع الإسباني ديوسدادو الذي وافق على اللهجة التي كتب بها دراموند هاي رسالته تلك إلى الوزير الجامعي[215].

ومع ذلك، فإن المخزن لم يصدر أي حكم في النازلة، إذ تعذر عليه توجيه التهمة لطرف محدد. وامتنع المولى الحسن امتناعا كليا عن إلحاق أي عقوبات بسكان فاس تحسباً لما يمكن أن ينجم عنه ذلك من تصعيد للتوتر والصدامات بين رعاياه اليهود والمسلمين. ولما كان دراموند هاي ينوي زيارة السلطان في فاس خلال شهر أبريل، فقد اقترح على وزارة الخارجية البريطانية السماح له بتقديم احتجاجات شديدة اللهجة إلى المخزن المركزي، ومطالبته بالمزيد من الاهتمام بإنصاف اليهود، فلم يعترض سالزبوري على ذلك[216].

وفي الوقت الذي رحبت فيه الحكومة الإسبانية بعقد المؤتمر في عاصمتها، وبدأت توجه الدعوات الرسمية لبقية الحكومات الأجنبية لحضور أشغاله[217]، حل دراموند هاي بفاس[218]، فأجرى هناك لقاءات عديدة مع السلطان مولاي الحسن ووزيره الجامعي. وكان طبيعيا أن ينال موضوع المؤتمر المرتقب نصيبا وافرا من اهتمامات الطرفين، كما نوقشت قضايا اليهود المغاربة بعناية كبيرة[219]. وقدم دراموند هاي للوزير الجامعي مذكرة تضمنت مختصرات للتقارير التي توصلت بها عدة

---

(215) الرسالة 43 سابقة الذكر.

(216) الرسالة 50 من مجموعة (مدريد)، سالزبوري إلى دراموند هاي، لندن، 25 فبراير 1880.

(217) Miège, **op. cit.**, t3, p. 281.

(218) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 329؛ انظر أيضا كتاب تروتير (Trotter)، **م.س** ، وقد خصصه كاتبه ـ الذي رافق السفارة البريطانية إلى فاس لتقديم بعض الأجهزة العلمية للسلطان ـ خصصه لتغطية كل مراحل الرحلة وتفاصيلها تغطيةً لا تخلو من أهمية. لكنه لزم الصمت أو كاد إزاء القضايا الكبيرة التي كانت مطروحة وقتئذ، ومن أبرزها قضية الحماية القنصلية والتحضير لمؤتمر مدريد.

(219) روجرز، **م.س**، ص. 251.



جون دراموند هاي وأعضاء السفارة البريطانية في فاس سنة 1880

حكومات أجنبية، من مختلف الجمعيات اليهودية الأوربية، والتي تحدثوا فيها بإسهاب عما سموه بالإهانات التي كان يتعرض لها اليهود من الولاة، وعن عدم الحكم بالأحكام النزيهة في قضاياهم، وعدم الِالتفات إلى شكاواهم. وزادت الأمور تعقيدا بعد مقتل ثلاثة يهود آخرين أياما قليلة بعد حادثة إحراق العلوف، دون أن تصدر أي عقوبات في حق القاتلين[220].

وبادر دراموند هاي إلى تقديم اقتراح للمولى الحسن، نص على إسناد مهمة النظر في قضايا اليهود وشكاواهم إلى بركَاش في طنجة، وعلل اقتراحه ذاك بعدم إنصاف العمال والولاة لليهود في الأحكام. وأكد أن تطبيق ذلك الأسلوب الجديد، ربما يحول دون لجوء المغاربة اليهود إلى رفع شكاواهم إلى ممثلي الدول الأجنبية أو إلى الجمعيات اليهودية العالمية[221]. واضطر المولى الحسن، تحت وطأة الظروف، إلى قبول الفكرة، فأمر بركَاش بالعمل على مقتضاها وإحاطته علما بكل شكاوي اليهود. كما أرسل تعليمات صارمة إلى كل العمال والقواد، نصت في مجملها على حسن معاملة اليهود وفقا لمقتضيات العدل والشريعة[222].

ولم تكن زيارة دراموند هاي تلك إلى فاس بريئة في عمقها، إذ نجده بموازاة حديثه عن قضايا اليهود يولي اهتمامه لإقناع المولى الحسن بأهمية الموافقة على تجديد معاهدة 1856، وبالعمل على تبني مزيد من المشاريع الإصلاحية[223]. لكن السلطان مولاي الحسن كان شديد الحذر، واكتفى بتقديم وعود بالدخول في مفاوضات لتعديل معاهدة 1856[224]، في انتظار ما يمكن أن تتمخض عنه أشغال المؤتمر المنعقد في مدريد.

(220) الرسالة 100 من مجموعة (مدريد)، من دراموند هاي إلى سالزبوري، قصبة الشراردة، 13 ماي 1880.

(221) **نفسها**.

(222) الرسالة الملحقة بالرسالة 100 من مجموعة (مدريد)، من الوزير محمد بن المختار الجامعي إلى دراموند هاي، بتاريخ 25 جمادى 5/1297 ماي 1880.

(223) الرسالة 13 من مجموعة (5332) السرية، رسالة من دراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 27 ماي 1880؛ وألحقت بها مذكرة عن اجتماع دراموند هاي بالسلطان في 5 جمادى 15/1297 أبريل 1880.

(224) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 334.

وقبل مغادرة فاس في منتصف ماي، وجه دراموند هاي للسفير البريطاني في مدريد نسخة من الرسالة التي وجهها له الوزير الجامعي، والتي تؤكد استجابة السلطان لمقترحاته المتعلقة بمعالجة قضايا اليهود. وكان الهدف من ذلك هو تمكين ساكفيل ويست من الإحاطة علما بتلك الإجراءات، حتى يتسنى له توظيفها حجة في جلسات المؤتمر ضد أنصار الحمايات ومؤيديها، وتقديم دليل بذلك على حسن نية المخزن إزاء اليهود المغاربة[225].

اعتقد المغرب وبريطانيا أن جميع الترتيبات الكفيلة بضمان السير العادي لأشغال المؤتمر وفقا للأهداف التي كان يتوخاها المولى الحسن قد اتُّخذت. غير أن حرص الدول الأجنبية المشاركة في المؤتمر حرصا شديدا على امتيازاتها، علاوة على حادثة مقتل اليهودي يعقوب الدهان بنتيفة، قد أثارا صعوبات إضافية أمام المغرب بالرغم من المساندة الفعالة التي قدمتها له بريطانيا.

جـ ـ مظاهر التنسيق في أشغال المؤتمر :

ابتدأت أشغال مؤتمر مدريد يوم 19 ماي 1880، بحضور سفراء جل الدول المعتمدين في العاصمة الإسبانية. وكان يمثل المغرب في أشغاله النائب السلطاني محمد بركَاش، الذي اعتبر بحكم تجربته الطويلة أهلا لتحمل أعباء تلك المهمة الجسيمة. أما الأهداف التي كان يتوخاها الجهاز المركزي للمخزن من ذلك المؤتمر، فتبدو واضحة من النصائح التي زود بها المولى الحسن نائبه محمد بركَاش حين أوصاه محذرا :

> (...) احتط ما أمكنك ولا توافقهم على ما فيه ضرر أو شبهه أو مخالفة للشرع، فإنا لا نقبله ولا نوافق عليه أصلا. إذ المقصود من هذا هو التطهير من هذا الرجس، لا إبداله بما هو أقبح وأفظع (...)[226].

لكن هل كان محمد بركَاش يملك القدرة الكافية للوقوف في وجه مناورات الدول الأجنبية أثناء جلسات المؤتمر؟ إن حالته الصحية لم تكن جيدة، وكان عزاؤه الوحيد هو ثقته الكبيرة في المساندة التي كان من المفروض أن تقدمها له بريطانيا في شخص ممثلها ساكفيل ويست، خاصة وأن الحكومة البريطانية هي التي كانت وراء

---

(225) الرسالة 100 سابقة الذكر.

(226) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 405–406، رسالة السلطان إلى بركَاش، 14 ربيع الأول 25/1297 فبراير 1880.



ساكفيل ويست ممثل بريطانيا في مؤتمر مدريد.

تدويل مسألة الحمايات والدعوة إلى عقد المؤتمر. فهل ظلت بريطانيا وفية لتعهداتها للمخزن؟ وإلى أي حد كانت بريطانيا تساند وجهات النظر المغربية مساندة حقيقية؟

عُرضت على أنظار المؤتمرين نتائج مباحثات طنجة التي جرت أشغالها بين سنتي 1877 و1879، وبدأت مناقشة المطالب التي قدمها بركَاش لإصلاح نظام الحمايات[227]. وما لبثت المناقشات أن تركزت على أعداد السماسرة ووضعيتهم القانونية وعلى إمكان اختيارهم من سكان البوادي أو المراسي. وكانت تلك هي النقط الأساسية في مقترحات المخزن، وقد خصصت عدة جلسات للتداول فيها.

وتدخل ممثل بريطانيا ساكڤيل ويست، في جلسة فاتح يونيو 1880، فأكد رغبة حكومته في الحفاظ على حرية سلطان المغرب، وفي تدعيم مكانته داخل أراضيه. وطلب من ممثلي بقية الدول العمل على معالجة مسألة الحمايات لما في ذلك من مصلحة للمغرب وللتجارة بصفة عامة. ثم اقترح على المؤتمرين قبول المواد التي اعتبرتها الحكومة البريطانية كفيلة بإصلاح نظام الحمايات، وتضمنت المقترحات البريطانية تسع نقط رئيسية[228].

واسترعى انتباهنا في تلك النقط التسع قيام ساكڤيل ويست بعرضها على أنظار المؤتمرين عرضا وفق فيه بين مقترحات المخزن وبين المصالح التجارية البريطانية في المغرب. وتكفي مقارنة مضمون الفصول التسعة التي أوردها ويست بمحتوى الرسالة التي سبق أن وجهها السلطان مولاي الحسن إلى نائبه محمد بركَاش بتاريخ 3 ماي 1880[229]، أي أسبوعين قبل افتتاح أشغال المؤتمر وقبل تدخل ويست أثناء المؤتمر بشهر تقريبا في فاتح يونيو 1880[230]، لنجد أنفسنا ملزمين بطرح أسئلة عديدة عن الدور الذي يمكن أن يكون قد قام به دراموند هاي في صياغة المقترحات المغربية والبريطانية على السواء قبل عرضها على أنظار المؤتمرين. وجاء في مقترحات المخزن الواردة في الرسالة السلطانية ما يأتي :

(227) **الكَناش 102**، (خ.ح)، «ترجمة مفاوضات اتفاقية مدريد الدولية بخصوص الحماية».

(228) **نفسه**، جلسة فاتح يونيو 1880، ص. 31–36.

(229) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 411–413، رسالة السلطان إلى بركَاش، 3 ماي 1880.

(230) **الكناش 102**، ص. 31–32.

(...) ـ هؤلاء السماسرة ينبغي أن يكونوا من المراسي لا من البادية[231].

كل واحد (سمسار) يكون بيده رسم مطبوع بطابع القنصوات وعامل المرسى، يتضمن التعريف به وأنه سمسار التاجر فلان[232].

ـ إذا وقع من السمسار ما يوجب الحكم عليه في البداية، يقبضه عاملها، إذا ظهر له أنه ظالم لا يعاقبه ولا يحوز له شيئا من أمتعته وأمتعة التاجر صاحبه ولا يقبض منه سخرة[233].

ـ يجعل في اليوم الذي يقبضه تقييدا شاملا لكل ما عنده من متاعه ومتاع التاجر الذي قيده العامل بالعدول[234].

ـ يوجه العامل السمسار لعامل مرساه، ليخبروا القنصو بذلك وليحضر معه في إجراء الحكم عليه[235].

ـ إذا شهد العامل والقنصو بظلمه يسقط من زمام السماسرة ويجري الحكم عليه ويبدله التاجر بسمسار آخر[236].

ـ إذا اختلف العامل والقونصو في ظلمه، يرفع الأمر لوزيرنا في الأمور البرانية بطنجة، وهو يفاصل مع منيستر دولة التاجر. وإذا وجده العامل والقونصو بريء الساحة، يخبرنا بواسطة وزيرنا بطنجة ليقع الكلام مع عامل البادية الذي ظلمه[237].

---

(231) يقابلها في مقترحات ساكفيل ويست : «السماسرة من أهل الإيالة للتجار يختارون من سكان المدن والمراسي لا من سكان البادية (...)» (الفصل الأول).

(232) «(...) كل سمسار يدفع له رسم من حاكم المحل الذي ورد منه إلى عمال البادية ليعرف أنه سمسار (...)» (الفصل الثاني).

(233) «(...) إذا سمسار من السماسر صدرت منه في البادية جريمة كقتل أو جرح أو غيره وقبض، فعامل البادية لا يحكم عليه، وإنما يقبض عليه لا غير (...)» (الفصل الخامس).

(234) «(...) يجعل زمام بالعدول بكل ما بيد السمسار للتاجر الذي استخدمه، ويضع السمسار خط يده في ذلك الزمام مع العدول، إذا كان عارفا بالكتابة، ويبعث نسختين من الزمام لعامل بلد سكنى التاجر ليدفع العامل نسخة منها لقونص جنس التاجر، وعامل البادية يتقلد أمانة الأموال المذكورة (...)» (الفصل السادس).

(235) «(...) السمسار الذي قبض في البادية يبعث مع جميع الحجج التي تثبت دعوى جريمته للمرسى التي يسكن بها التاجر المستخدم له ليقع الحكم عليه بمحضر القونصو من الجنس الحامي للتاجر (...)» (الفصل السابع).

(236) (...) إذا سمسار ظهر أنه ظالم، فكتاب الحاكم المذكور في الفصل الثاني يحاز منه وتزال عنه كلفة السماسرة، ويجب على التاجر أن يعين واحدا آخر غيره يحوز أمواله (...)» (الفصل الثامن).

(237) «(...) إذا السمسار ظهر أنه ليس بظالم فالدعوى ترفع لحضرة السلطان بواسطة نائب جنس التاجر. والعامل أو الشيخ الذي شهد بالظلم يزجر وينتصف ذلك السمسار على مقدار الضرر الذي وقع له من هذا الظلم (...)» (الفصل التاسع).

ـ هؤلاء النواب يجب عليهم للمخزن كل ما هو جار بالقانون، ويدفعون ذلك لعامل المرسى على يد القونصو (...)[238].

وأنهى المولى الحسن رسالته إلى نائبه محمد بركَاش بالعبارات التالية :

(...) وعلى ما ذكرنا فوضنا لك في جعل اتفاق جديد في شأن هؤلاء السماسرة على خلاف الِاتفاق المجعول في التاريخ المذكور مع من ذكر، حتى يرجعوا لأصلهم القديم الذي كانوا عليه قبل ذلك الِاتفاق (...)[239].

ماذا تعني هذه العبارات التي يشوبها بعض الغموض ؟ إن ما يمكن فهمه من كلام المولى الحسن هو رغبته في إلغاء تسوية بيكلار المبرمة سنة 1863. وهذه الفكرة ليست جديدة، إذ سبق أن عرضها دراموند هاي على ممثل فرنسا أثناء محادثات طنجة في سنة 1877، غير أنه رفضها.

ومن جهة أخرى، نجد أن ما تضمنته الرسالة السلطانية من مقترحات لا تحمل في طياتها جديداً. ذلك بأن دراموند هاي قد تقدم إلى سيدي محمد بن عبد الرحمن سنة 1863 وقبل تسوية بيكلار بمقترحات مماثلة لكنها رفضت[240]. وذلك مما لا يدع أدنى شك في أن دراموند هاي قد عاد إلى تقديم المقترحات نفسها إلى مولاي الحسن، مع إقحام ما فرضه الوضع الجديد من مقترحات إضافية، ربما تستجيب في الوقت نفسه لمصالح المخزن ولمصالح بريطانيا العظمى. والفرق الوحيد الذي نجده بين مضمون رسالة السلطان إلى بركَاش بتاريخ 25 فبراير 1880، ومقترحات ساكفيل ويست التي عرضها على المؤتمرين في مدريد أثناء جلسة فاتح يونيو، هي أن النقطة التاسعة من مقترحات ساكفيل ويست ترفض تحديد عدد السماسرة، وتترك أمام التجار الأجانب إمكان الحصول على مزيد من السماسرة حسب حجم الِاتساع الذي يمكن أن تبلغه الدور التجارية البريطانية في المغرب. إذ نصت النقطة التاسعة على أن «(...) عدد السماسرة لكل دار من التجارة يكون واحد أو اثنين أو ثلاثة على قدر تجارة كل دار (...)»[241].

(238) «(...) السماسرة يكونون تحت حكم ولاة البلد، ويجري عليهم الحكم الذي يجري على رعية سلطان الغرب، ويؤدون الزكاة الواجبة لدولة الغرب مثل هؤلاء (...)» (الفصل الرابع).

(239) انظر الهامش 229.

(240) F.O. 174/137، تقييد سري من دراموند هاي إلى الوزير الطيب بن اليماني، ماي 1863. وقد ألحق به تقييد في أمر نواب التجار أي السماسرة.

(241) المادة التاسعة من مقترحات ساكفيل ويست (انظر **الكناش 102**، ص. 132).

وهذا ما كان يخدم المصالح التجارية لبريطانيا ويلائمها، سواء أفي المغرب أم في خارجه، وهي الدولة الصناعية القوية التي حرصت على تبني مبدإ التبادل الحر وعلى تطبيقه تطبيقا صارما.

وإذا كانت بريطانيا قد أحكمت التنسيق بينها وبين المخزن لإحباط المناورات الفرنسية والإيطالية على وجه الخصوص، فإن الأميرال جوريس (Jaurès)، الذي كان يمثل فرنسا في أشغال المؤتمر، قد عمل، بتنسيق مع السفيرين الإيطالي كَريبي (Greppi) والألماني سولمس (Sölms)، على تقويض كل الآمال المغربية البريطانية التي كانت معقودة على أشغال المؤتمر. فعندما تناول جوريس الكلمة في جلسة 6 يونيو 1880، اعترض اعتراضا عنيفا على كل المقترحات التي تقدم بها البريطاني ويست في الجلسة السابقة. وعلل أسباب رفضه لها بالرغبة الأكيدة التي كانت لفرنسا في الحفاظ على مكانتها التجارية في المغرب. ثم أنهى تدخله مؤكدا رفض بلاده تقليص عدد السماسرة، والِاقتصار في اختيارهم على المدن الساحلية دون البوادي، وكذا إخضاع سماسرة التجار الفرنسيين لاختصاصات القضاء المغربي[242].

وحين حاول برگَاش الرد على تدخل الأميرال جوريس الذي اتسم بالتعنت، أنبه السفير الفرنسي، وأشار إلى أن فكرة عدم اختيار السماسرة من البوادي التي عرضها برگَاش ضمن مقترحات المغرب على المؤتمرين لم تكن نابعة منه هو شخصيا وإنما كانت في الحقيقة من صنيع دراموند هاي. وكان جوريس متأكدا من كلامه، إذ حدد تاريخ انعقاد الجلسة التي طرح فيها دراموند هاي تلك الفكرة لأول مرة يوم 19 يوليوز 1879 في طنجة[243].

إن الملاحظة التي أبداها جوريس لها أهميتها هنا، وتكشف عن الحذر الذي اتخذته فرنسا من المقترحات المغربية، لعلمها بمدى مساهمة بريطانيا في شخص ممثلها دراموند هاي في صياغة تلك المقترحات. وبالرغم من غياب دراموند هاي عن أشغال المؤتمر، فإن ظِلّه كان مُخَيِّماً على مناقشات المؤتمرين.

وتكرر الموقف نفسه مع الإيطالي كَريبي (Greppi) الذي لجأ في رفضه للمقترحات المغربية البريطانية، أثناء الجلسة الحادية عشرة، إلى قراءة مقتبسات انتقاها

(242) **الكناش نفسه**، ص. 37–40، محضر اجتماع يوم 6 يونيو 1880.

(243) **نفسه**، ص. 57، محضر اجتماع 12 يونيو 1880.

بعناية كبيرة من العرض الذي قدمه دراموند هاي في جلسة 16 أبريل 1879 في طنجة. وكان دراموند هاي قد أشار فيه إشارة عرضية إلى عجز المخزن عن الوفاء بالتزاماته مع الأجانب، وإلى أن الوضع العام في المغرب لم يكن يبعث على الِارتياح؛ مما جعل المولى الحسن بالرغم من عدالته وميله إلى الحق عاجزا عن ضبط سلوك رعيته وتصرفاتها. وبعد أن قرأ كَريبي تلك المقتبسات على المؤتمرين، قال إن ذلك الإقرار الصادر عن رجل له معرفة عميقة بأوضاع المغرب، مثل دراموند هاي، كان كافيا لإقناع الحكومة الإيطالية بالِاستمرار في بسط حمايتها على كثير من المغاربة حفظا لرقابهم ورعاية لمصالحهم[244].

أما ألمانيا، فكان موقفها معاكسا لما كان متوقعا ومناقضا تماما لوجهات النظر المغربية ـ البريطانية. إذ تلقى الكونت سولمس (Sölms) من حكومته، تعليمات نصت على تأييد وجهات النظر الفرنسية. وبدا ذلك جليا في محاضر جلسات المؤتمر، إذ امتنعت ألمانيا عن طرح مقترحات مستقلة على أنظار المؤتمر لإصلاح نظام الحماية، على غرار ما قدمته بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وحتى النمسا، واكتفى سولمس بمساندة المقترحات الفرنسية المعادية لمعالجة مسألة الحمايات معالجة إيجابية لفائدة المخزن[245].

وظلت إسبانيا البلد الوحيد الذي حاول مساندة المقترحات المغربية ـ البريطانية[246]. غير أن النتيجة النهائية كانت لصالح الأطراف المعارضة، فانتهى الأمر بإجماع المؤتمرين، في جلسة 28 يونيو 1880، على صياغة مقررات في ثمانية عشر فصلا. وأفضت تلك الفصول إلى تقديم المزيد من الدعم والمشروعية لمبدإ الحماية، وذلك ما كانت تفتقر إليه قبل انعقاد مؤتمر مدريد[247].

(244) **نفسه**، ص. 74–76. اتسم تدخل كَريبي الإيطالي بتحامل كبير على دراموند هاي وبركَاش؛ انظر أيضا ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 416–418، رسالة السلطان إلى بركَاش، متم رجب 1297/8 يوليوز 1880.

(245) انظر **الكناش 102**؛ Guillen, **op. cit.**, p. 100-120; Miège, **op. cit.**, t3 pp. 284-285.

(246) Miège, **op. cit.**, t3, p. 286.

(247) انظر نص الِاتفاقية عند ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 421–428؛ أيضا مجموعة (4900) السرية.

لقد خابت آمال السلطان مولاي الحسن أمام الحصيلة التي انتهى إليها المؤتمر. وكانت تلك النتائج مخيبة أيضا للسياسة البريطانية في المغرب، لأن الدعوة إلى انعقاده كانت من صنيع دراموند هاي شخصيا؛ وكأنه ساهم بذلك، ولو عن غير قصد وبالرغم من الجهود المضنية التي بذلها، في تعقيد مشاكل المخزن المستقبلية من خلال التنازلات التي قدمها المغرب للدول الأجنبية. وكانت النتيجة الإيجابية الوحيدة التي حققها المخزن بفضل المؤازرة البريطانية لمقترحاته، هي إجماع المؤتمرين على فرض الضرائب الفلاحية على الأجانب والمحميين، تحت شروط متعددة. وكان المقابل غاليا، ألا وهو السماح للأجانب بحق الملكية(248). وذلك ما كان يسعى دراموند هاي إلى تحقيقه منذ بداية مهامه في المغرب، لفسح المجال أمام مواطنيه للقيام بمشاريع فلاحية وصناعية على نطاق واسع في المغرب ـ تلك المشاريع التي تعذر الدخول فيها بسبب رفض المخزن تمليك العقارات للأجانب.

سادسا ـ بريطانيا تواصل التدخل في قضايا اليهود

1 ـ تدخل بريطانيا لصالح الدَّهَّان بنتيفة :

بينما كانت أشغال المؤتمر مشرفة على نهايتها، وبعد أن تقرر الإبقاء على لوائح المحميين كما كانت عليه قبل المؤتمر، بالرغم من الضمانات التي أكد السلطان استعداده لتقديمها، وصلت الأخبار بوفاة يعقوب الدهان، أحد أثرياء اليهود في نتيفة قرب دمنات. وكان ذلك الحادث دليلا إضافيا على أن الحماية الحقيقية لليهود المغاربة لا يمكن أن توفرها الهيئة الدبلوماسية المعتمدة في طنجة ولا حتى الدول الأجنبية. ويبقى السلطان وجهازه المخزني وحده قادرا على تأمين سلامة رعاياه من اليهود.

وكما جرت العادة في ذلك، عمل بعض اليهود على نقل أخبار كاذبة إلى أعضاء الهيئة الدبلوماسية في طنجة. وخلاصتها أن يعقوب الدهان قد أحسن إلى امرأة مسكينة أيام المجاعة، فأصبحت تعيش خادمة في بيته منذ ذلك الحين. غير أن عامل نتيفة، الحاج عبد الله الزناكَي استدعاه ولامه على تشغيل امرأة مسلمة خادمة في بيته، فانهال عليه بالضرب حتى أزهق روحه. تم أضافوا أن العامل لم يسمح لإخوانه اليهود

(248) انظر الفصل الحادي عشر من اتفاقية مدريد.

باستلام جثته لدفنها إلا بعد أن ذبحوا له رؤوسا من الماشية، علاوة على منحه قدرا من المال[249].

وبناء على هذه المعلومات غير المؤكدة، قام دراموند هاي على وجه السرعة بالكتابة إلى الوزير الجامعي ليطلب منه إبلاغ المولى الحسن خبر الحادثة وعَزْل العامل من منصبه ومعاقبته عقابا شديدا قبل وصول أخبار النازلة إلى أوربا، فتتخذ حجما آخر ربما يفضي إلى إثارة مزيد من النقمة على المغرب[250]. وتلقى الوزير المغربي رسالة في الموضوع نفسه من الممثل الفرنسي دوڤرنويي (De Vernouillet)، هول فيها الواقعة، واعتبرها أخطر من حادثة العلوف في فاس، لأنها كانت من فعل العامة، بينما كانت وفاة الدهان بنتيفة على يد العامل ممثل المخزن في المنطقة[251].

وبعد عودة برگاش من مدريد، شرع في تنفيذ التعليمات التي بعث إليه بها السلطان، بناء على المقترحات التي كان دراموند هاي قد اقترحها عليه قبيل انعقاد مؤتمر مدريد، والتي نصت على تلقي شكاوي اليهود في دار النيابة ونقل مضامينها إلى السلطان في حالة تعذر فصالها[252]. وكانت قضية وفاة الدهان من أهم القضايا التي نالت اهتماما كبيرا من أعضاء الهيئة الدبلوماسية، ومن الجهاز المخزني بعد مؤتمر مدريد.

وقد حل ابن الدهان بطنجة ليتلقى هناك الدعم الكامل واللامشروط من ممثلي إنجلترا وفرنسا وإيطاليا، وهدد ممثل فرنسا المخزن بعزم بلاده على بسط الحماية الفرنسية على كل المغاربة اليهود، في حالة عدم معاقبة عامل نتيفة[253]. وبعد تكوين ملف كامل عن الحادثة، انطلاقا من مراسلات عامل نتيفة واليهود القاطنين هناك، جرت محادثات بين برگاش وممثلي الدول في طنجة. وبالرغم من ظهور حقائق جديدة أكدت

---

(249) الرسالة 145 من مجموعة (مدريد)، من دراموند هاي إلى كَرانڤيل، طنجة، 2 يوليوز 1880، الملحق 1 بالرسالة 145، رسالة موجهة من مجهول إلى دراموند هاي بتاريخ 25 يونيو 1880.

(250) الملحق 2 بالرسالة 145 أعلاه، من دراموند هاي إلى الوزير الجامعي، 30 يونيو 1880.

(251) رسالة دوڤرنويي إلى الوزير الجامعي، 21 رجب 5/1297 يوليوز 1880، محفظات الترتيب العام، (م.و.م).

(252) رسالة برگاش إلى السلطان، منتصف رمضان 21/1297 غشت 1880، محفظات الترتيب العام، (م.و.م).

(253) رسالة برگاش إلى السلطان، 21 شوال 26/1297 شتنبر 1880، محفظات الترتيب العام، (م.و.م).

مشروعية العقاب الذي ألحقه العامل الزناكَي بالدهان، فإن «(...) الباشدروات الذين كانوا بطنجة لم تبق لهم قوة ولا سبيل لهم للمدافعة في هذه القضية، لأن خبرها شاع وذاع كثيرا عند جميع الدول على الوجه الذي خرج لأول مرة، وهو أن العامل قتله وانتشر ذلك، وكلهم منتظرون بما يقع الحكم فيها ومأمورون بالإعلام به والوقوف في شأنه (...). وقد كتب بذلك الفرنصيص (...) وكتب فيها أيضا باشدور النجليز قبل سفره وبعد وروده، وكتب أيضا باشدور الطاليان، وذلك كله بإذن دولهم (...)»[254].

أما النتيجة النهائية التي أسفر عنها التحقيق، الذي أمر المولى الحسن بإجرائه في عين المكان، فتقدمها لنا رسالة جوابية وجهها الوزير الجامعي مباشرة إلى دراموند هاي ؛ وهي على مستوى من الأهمية، وتؤكد درجة التنسيق الذي كان حاصلا بين الجهاز المخزني ودراموند هاي، للنظر في القضايا المرتبطة بأوضاع المغاربة اليهود. وجاء في تلك الرسالة ما يأتي :

> (...) فقد كتب سيدنا نصره الله لخديمه السيد محمد بركَاش بما تحقق في قضية اليهودي يعقوب الدهان، الذي زنى بالمسلمة بقبيلة نتيفة وأبقاها بداره حتى حملت منه على ما قيل (...). وغير خاف عليك أن تجاسر اليهود على الولاة وعزلهم بسبب أدبهم لهم يؤدي إلى فساد الأحكام، لكون العمال إذ ذاك يتوقفون في الحكم عليهم اتقاء لشرهم وكذبهم ويتنزهون عنه، فينتصر الخصم لنفسه ويتسع الخرق. وقد أمرنا مولانا نصره الله بإعلامك بهذا لأنك أنت ودولتك الفخيمة تحبون هذه الدولة الشريفة، وتبحثون لها دائما عن حقها، وتتكلمون عليه وتشيرون عليها بما فيه صلاح ونجاح، وحتى إن بلغكم عن أحد أنه يطلب منها ما ليس بحق تلقنونها الجواب (...) الذي يسكته وتدافعون عنها وتقفون معها على عادتكم (...)[255].

وهكذا اتضح كل شيء؛ فالحاج عبد الله الزناكَي عامل دمنات لم يقم إلا بما كانت تنص عليه الشريعة في مثل تلك الحالات. لكن متعجرفي اليهود والمتمتعين منهم بالحمايات الأجنبية، أعطوا لهذه الحادثة، التي يجب اعتبارها عادية، أبعادا غير

---

(254) رسالة بركَاش إلى السلطان، 8 ذي القعدة 12/1297 أكتوبر 1880، محفظات الترتيب العام، (م.و.م.).

(255) مسودة رسالة الوزير الجامعي إلى دراموند هاي، محفظات الترتيب العام، (م.و.م).

حقيقية. وشجعهم على ذلك السند الذي أصبح من المعتاد أن يمنحهم إياه أعضاء الهيئة الدبلوماسية في طنجة، تنفيذا لأوامر صادرة عن حكوماتهم.

وبالرغم من الحجج التي تقدم بها المخزن لتبرئة ساحة موظفه من التهم الواهية التي نُسبت إليه، فإنه لم يجد القدرة على التصرف بكامل الحرية، وتمت العودة مجددا إلى دراموند هاي حتى يتدخل لصالح المخزن. فهل كان بمقدرة الوزير البريطاني المفوض في المغرب أن يستجيب لرغبات المخزن العادلة ؟

كان من المتوقع بعد الفشل الذريع لمؤتمر مدريد، أن يستغل دراموند هاي تلك الفرصة فيقف إلى جانب المخزن، ويحاول استعادة مكانته القديمة بصفته ناصحاً له. إلا أن ذلك لم يتحقق لأسباب عديدة، أهمها ارتفاع عدد القتلى في صفوف اليهود بعد مؤتمر مدريد.

واعتقد أنصار الحماية أن المكاسب التي حققوها في أشغال المؤتمر كانت كفيلة بضمان سلامة اليهود، وبالتالي ضمان المصالح الإقتصادية العريضة المرتبطة بتلك الفئة التي تحول جزء منها إلى عنصر فعال من عناصر التغلغل الأجنبي في البلاد. وإذا كانت حادثة يعقوب الدَّهان قد حصلت قبل اختتام أعمال المؤتمر، فإن الأشهر الأخيرة من سنة 1880 سجلت ارتفاعا في عدد القتلى من اليهود بلغ أربع عشرة نفسا. ودفع ذلك التصعيد بأعضاء الهيئة الدبلوماسية في طنجة إلى الإجتماع في مكان إقامة دراموند هاي للتباحث في الموضوع، فأجمعوا في نهاية اللقاء على الكتابة إلى السلطان في أسرع الآجال للحسم في الأمر. وأسندت لدراموند هاي مهمة الضغط على بركَاش وإقناعه بالتعجيل بالكتابة إلى المولى الحسن[256]، فاستجاب بركَاش لذلك فقال في رسالته إلى السلطان :

> (...) فنطلب من سيدنا أعزه الله أن يجيبنا على هذه بجواب يقنعون به ويكفهم عن ذلك. كما يصل سيدنا أعزه الله تقييد اليهود الذين ماتوا في هذه المدة. وقد ألحوا علينا في الكتابة اليوم من غير إمهال (...)[257].

وجاء جواب السلطان على وجه السرعة مؤكدا لنواب الأجناس أنه لم يقصر أبدا في «(...) الإعتناء والإهتمام بأمور المظالم والتصدي لها، ومقابلته للشاكين

(256) رسالة بركَاش إلى السلطان، 13 محرم 16/1298 دجنبر 1880، محفظات الترتيب العام، (م.و.م).

(257) **نفسها**؛ وانظر ما كتبه محمد كنبيب في النازلة نفسها: **Juifs et musulmans**, pp. 224-228.

بنفسه، و(أنه) لا يتكل في ذلك على أحد، حتى أنه أيده الله أفرد له يوما في الجمعة وكلف بدعاويهم وزيرا مستقلا خاصا بها، لا شغل له ولا كلفة عليه سواها (...)، وبأن عدد اليهود المقتولين الذي وقعت المذاكرة بأنه أربعة عشر يهوديا لم يقع تعيين للفاعلين (...) وأنه أيده الله كتب للعمال على كل حال فيما يقع من ذلك، ونبههم على ما بلغ سيادته من القتل الواقع، وتوعد عليهم وحذرهم، وأمرهم بالبحث والقبض على الفاعلين (...)»[258].

واختتم السلطان جوابه إلى أعضاء الهيئة الدبلوماسية على احتجاجاتهم بالإشارة إلى أن تلك «(...) الأمور كلها التي هي على رعية سيدنا أعزه الله فهي من أمور المخزن (...)»[259]، أي أن المولى الحسن أصبح متذمرا من التدخل المستمر لممثلي الدول الأجنبية في قضايا تعتبر من صميم اختصاصات الجهاز المخزني.

لكن هل كان ذلك الجواب كافيا لإقناع ممثلي الدول الأجنبية، وعلى رأسهم دراموند هاي، بعدم التدخل في شؤون اليهود ؟ لقد كانت قضية الدهان لا تزال مطروحة بحدة، مما جعل دراموند هاي يواصل ضغوطه بالمراسلات السرية إلى السلطان على يد بوبكر الغنجاوي، حتى صدرت الأوامر السلطانية بفصال نازلة الدهان بأداء فدية مالية قدرها 3700 ريال. وقد وافق ابن الدهان على المبلغ المقترح، مقابل التنازل عن جميع الدعاوي التي رفعها في طنجة ضد عامل نتيفة[260]. وبعد ذلك الفصال الذي كان على حساب خزينة الدولة، طلب دراموند هاي من بركَاش الكتابة إلى عاملي دمنات ونتيفة برسائل توصية لصالح ابن الدهان، لتمكينه من الِانتقال إلى دمنات والإقامة فيها حفظا لسلامته[261].

2 ـ تدخل بريطانيا لحماية يهود دمنات :

سبقت الإشارة إلى الِاتفاق الذي حصل بين دراموند هاي والمولى الحسن على إسناد النظر في قضايا اليهود وشكاويهم إلى بركَاش في طنجة، لسد الطريق أمام

(258) نسخة من كتاب بركَاش لجميع النواب، 6 صفر 8/1298 يناير 1881، محفظات الترتيب العام، (م.و.م).

(259) نفسها.

(260) رسالة بركَاش إلى السلطان، 7 جمادى الثانية 7/1298 ماي 1881، محفظات الترتيب العام، (م.و.م).

(261) رسالة السلطان إلى بركَاش، 19 رجب 7/1298 ماي 1881، محفظات الترتيب العام، (م.و.م).

المتعجرفين من اليهود المحميين، والحيلولة دون رفع شكاويهم إلى الجمعيات اليهودية العالمية أو إلى أعضاء الهيئة الدبلوماسية في طنجة. وأشرنا أيضا إلى شروع بركَاش فور عودته من مدريد في تنفيذ ذلك الإتفاق[262].

وإذا كانت قضايا اليهود المغاربة القاطنين في المراسي قد أصبحت من القضايا العادية التي اضطر المخزن إلى الإهتمام بفصالها يوميا بسبب التواطؤ الحاصل بين اليهود المحميين والتجار الأجانب، فإن الفترة التي تلت مؤتمر مدريد سجلت ارتفاعا في حدة التوتر بين ولاة المخزن واليهود في المناطق النائية كما رأينا من خلال حالة يعقوب الدهان في نتيفة. غير أن النزاعات التي قامت باستمرار، قبل سنة 1880، بين القائد الجيلالي الدمناتي وبعدها، وبين بعض اليهود الدمناتيين، تستحق اهتماما خاصا، نظرا لدخول بعض المحميين البريطانيين في تلك الصدامات، مما استوجب اهتمام دراموند هاي الخاص بموضوعها والتدخل في شؤونهم.

كانت دمنات تتوفر حتى سنة 1879 على ما يقارب ألف يهودي غالبا ما تميزت علاقات بعضهم مع القائد الجيلالي بالتوتر والصدامات لأسباب مختلفة[263]. وفي ذلك الإطار، حل بالدار البيضاء في صيف 1884 بعض يهود دمنات لرفع شكاية ضد القائد الجيلالي إلى العربي بريشة عامل المدينة، الذي وعدهم بنقل شكواهم إلى السلطان. ولما ألح اليهود على التوجه بحرا إلى طنجة لرفع شكواهم هناك إلى أعضاء الهيئة الدبلوماسية، منعهم العامل بريشة، فاشتكوا أمر ذلك المنع إلى النواب القنصليين في المدينة نفسها. وحتى يتمكن المولى الحسن من قطع الطريق أمام اليهود المشتكين، أمر نائبه محمد الطريس بإطلاع ممثلي الدول الأجنبية على أن «(...) مراد أولئك اليهود بالتشكي من أول وهلة على القوانص هو الوسوسة والخوض والسعي بين المخزن والأجناس (...)»[264]، لأنهم لم يشتكوا في ذلك على السلطان سواء أفي مراكش أم في غيرها. وأكد عامل دمنات للسلطان أنه ضبط الدباغين من المسلمين

---

(262) انظر الهامش 214.

(263) أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850-1912)**، الطبعة الثانية، 1983، الدار البيضاء، ص. 184.

(264) **الكناش 121**، ص. 124، (خ.ح)، رسالة السلطان إلى الطريس، 12 شوال 5/1301 غشت 1884 : «(...) مع أن اليهود إخوانهم يردون أفواجا على حضرتنا ويشتكون وينظر في قضاياهم (...) حتى أن جل الشغل اليوم بأعتابنا الشريفة إنما هو في دعاويهم (...)».

واليهود وهم يُدخِلون الجلد إلى المدينة دون أداء الأعشار عليها. وبعد إجراء البحث، عُثِرَ في ديار اليهود على كميات كبيرة من الجلود التي لم تؤد عنها الواجبات. ولما حجزها أمين المستفادات، أرسل اليهود بعضهم لرفع شكواهم إلى القنصليات الأجنبية في الدار البيضاء. ثم أمر السلطان نائبه مجددا بنقل أخبار ذلك إلى ممثلي الدول الأجنبية في طنجة لتبرئة القائد الجيلالي من التهم المنسوبة له(265).

غير أن مشاكل أخرى أثيرت بين القائد الدمناتي ومجموعة أخرى من اليهود. واتجه هؤلاء إلى السلطان في نهاية سنة 1884، فمنحهم ظهيرا يرفع الضرر عنهم. وحين قرأ المبعوث السلطاني الطاهر الجيلالي نص الظهير بمحضر القاضي والقائد الدمناتي وأعيان اليهود، أجاب هؤلاء بأن الشكاوي التي رفعها غيرهم من اليهود إلى السلطان باطلة، ونفوا التعرض سابقا لأي مضايقات. وإذا جماعةٌ من اليهود الذين نقلوا تلك الشكاوي الزائفة إلى السلطان تثير الفوضى وتسب المخزن وموظفيه وترمي المسلمين بالحجارة، لاستفزاز عامة الناس وقائدهم الدمناتي. ومع ذلك، فإن الدمناتي تصرف بحكمة ورزانة، وغض الطرف عن اليهود الذين أثاروا الفوضى، وتمكن من تسكين روع المسلمين بعد أن وعدهم بإبلاغ السلطان أخبار ذلك التجاسر(266).

وكتب السلطان في ذلك إلى نائبه بركَاش آمرا إياه بإعلام أعضاء الهيئة الدبلوماسية بحقيقة الواقع فقال :

> (...) وهل تبقى للمخزن بعد ذلك حرمة أو قوة وشهامة. لأن الرعية إذا قالت فعلت، وإذا فعلت لم تفعل خيرا. والحاصل فقد استوجب الفاعلون لذلك بدمنات الأدب، وكذلك الجماعة التي هنا المشيرة عليهم بفعله. فنامرك أن تعلم بذلك المتكلمين عليهم كالماركان والنجليز والطاليان، وتشرحه لهم وتعرفهم بأن المخزن لا يسعه السكوت على هذا لتأديته إلى الفتنة وفساد العامة، وضرر أولئك

(265) **الكناش 121**، ص. 141، (خ.ح)، رسالة السلطان إلى الطريس، 19 شوال 12/1301 غشت 1884: «(...) وعليه، فعرف النواب بذلك ليتحققوا ببهتانهم وترهاتهم وأباطيلهم ووساويسهم، وتظلماتهم وهم ظالمون (...). وإلا فكل من ارتكب جريمة من إخوانهم يقتدي بهم بالتوجه للمراسي وقلب الحقيقة والتظلم ليتفلتوا بذلك من إجراء الأحكام عليهم، ويتسع خرقهم بسبب ذلك، ويتفاحش فسادهم (...)».

(266) **الكناش 360**، ص. 77، (خ.ح)، رسالة السلطان إلى بركَاش، 26 صفر 15/1302 دجنبر 1884.

اليهود بثورانها على مَلّاحِهم واغتيالهم في الطرقات، فقد تكرر منها إيقاع هذا بهم في المدن التي بداخل الإيالة وأحرى في المتطرفة المجاورة للبرابرة كدمنات (...)[267].

يبدو أن يهود دمنات انشطروا إلى قسمين، جماعة أولى تريد الإبقاء على علاقاتها العادية والتقليدية مع ولاة المخزن، وأخرى ثانية تريد خلق التوتر بين الطرفين. وتهمنا الجماعة المشاكسة التي أصبحت، نتيجة للسند الذي كانت تقدمه لها الجمعيات اليهودية في كل من باريس ولندن، وكذا أعضاء الهيئة الدبلوماسية في طنجة وعلى رأسهم دراموند هاي، أصبحت مستعدة لخلق مزيد من المتاعب والهموم للمخزن وولاته. ذلك بأن بعض يهود دمنات واصلوا اتهامهم للقائد الجيلالي الدمناتي بتكرار اعتداءاته عليهم. كما أن القائد لم يتوقف هو أيضا عن توجيه تهمه لأولئك اليهود.

هذا الوضع جعل السلطان المولى الحسن في حيرة من أمره، فصعب عليه إدراك الحقيقة. ولذلك حصل اتفاق مع دراموند هاي على إسناد مهمة البحث والتقصي في سيرة الدمناتي إلى رجلين يحظيان بثقة السلطان وبثقة النائب البريطاني وهما بوبكر الغنجاوي والتاجر اليهودي أبراهام قرقوز. وتبودلت في القضية مراسلات عديدة بين دراموند هاي وبوبكر الغنجاوي وبين الوزير الجامعي وبوبكر الغنجاوي ثم بين بوبكر الغنجاوي وعامل دمنات وأيضا بين بوبكر الغنجاوي وأعيان اليهود في كل من دمنات ونتيفة ومراكش. وتشهد تلك المراسلات العديدة على التحركات التي قام بها بوبكر الغنجاوي المحمي البريطاني والتي توجت في نهايتها بتصالح يهود دمنات مع عاملهم الدمناتي[268].

وحين حل الوزير المفوض الفرنسي الجديد فيرو (Féraud) بطنجة محل أورديكًا، جاء حاملا معه توصية من التحالف الإسرائيلي في باريس بمفاتحة المولى الحسن في قضية يهود دمنات. وقد أطلعه دراموند هاي وسكوڤاسو على المراسلات التي سبق لهم أن توصلوا بها من المولى الحسن في الموضوع، وطلبوا منه تنسيق أعماله معهما لتحقيق النتائج المرجوة[269].

---

(267) **نفسها**.

(268) F.O. 175/146، دراموند هاي إلى الغنجاوي، 6 جمادى الثانية 24/1302 مارس 1885.

(269) **نفسها**.

وبناء على الرسالة التي بعثها الوزير الجامعي في مارس 1884 إلى دراموند هاي والتي طلب منه فيها العمل على توجيه بعثة يهود دمنات التي كان يرأسها الحزان داود عمار إلى حضرة السلطان، نسق النواب الثلاثة بينهم فحثوا أعضاء البعثة اليهودية على التوجه إلى فاس[270]. ولما كانت زيارة داوود عمار إلى فاس مقررة في الوقت نفسه الذي كان سيتجه فيه الوزير الفرنسي المفوض فيرو (Féraud) إلى فاس، طلب منه كل من دراموند هاي وسكوڤاسو أن ينوب عنهما في مطالبة السلطان بتحرير ظهير لفائدة البعثة اليهودية، ينص فيه على حسن معاملة السلطات المخزنية لهم في دمنات، وفصال دعاويهم فصالا عادلا[271].

ومن جهة أخرى، أمر دراموند هاي بوبكر الغنجاوي، بتنسيق مع فيرو وسكوڤاسو والوزير الجامعي، بأن يرافق أعضاء البعثة اليهودية من مراكش إلى دمنات للوقوف إلى جانبهم هناك والتوصل إلى فصال دعاويهم. كما أمره بأن ينقل التهديدات التالية إلى القائد الجيلالي الدمناتي :

> (...) فحتِّم في بال عامل دمنات بأنه إذا يرجع علينا بعد هذا شكاية جديدة أو نسمع بأنه لم يُرجع أمتعة اليهود ويرجع لتلك السيرة القبيحة معهم، فحينئذ نطلب على ساق الجد بعزله وعقوبته، أو ربما يصدر منه ظلم مع الحزان داود المذكور الذي هو تحت حمايتنا (...)[272].

وتمكن الفرنسي فيرو، عند زيارته للمولى الحسن في ماي 1884، من الحصول على ظهير جعل داوود عمار تحت حماية السلطان[273]. غير أن دراموند هاي لم يتلق جوابا من الوزير الجامعي عن الطلب الذي سبق أن قدمه إليه والذي نص فيه على إصدار أوامر إلى التاجر اليهودي أبراهام قرقوز وإلى بوبكر الغنجاوي، لكي يرافقا أعضاء البعثة اليهودية إلى دمنات[274]. وتأكد عدم وصول تلك الأوامر حين توصل

(270) الرسالة 11 من مجموعة (5211)، دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 13 يوليوز 1884.

(271) نفسها.

(272) F.O. 174/146، دراموند هاي إلى بوبكر الغنجاوي، 6 جمادى الثانية 24/1302 مارس 1885 : «(...) إننا طلبنا من السلطان يأمرك بتوجيهك أيضا مع اليهود المتوجهين من هنا (طنجة) وتقف معهم في تمكنهم بالحق وفصال جميع مطالبهم لحسم مادة ورود هذه الشكاية علينا، وهو يعلمك بتوجههم لديك (...)».

(273) الملحق 3 بالرسالة 11، من مجموعة (5211)، نسخة من ظهير السلطان مولاي الحسن إلى داوود عمار، بتاريخ 27 رجب 13/1302 ماي 1885.

(274) الرسالة 11 سابقة الذكر، من المجموعة نفسها.

دراموند هاي من بوبكر الغنجاوي برسالة مؤرخة في 19 يونيو 1884، أخبره فيها أنه كان على استعداد لمرافقة البعثة التي وصلت إلى القلعة في طريقها إلى دمنات، لكنه امتنع عن القيام بذلك لأنه لم يتوصل بأي أوامر سلطانية في الموضوع[275].

وبوصول رسالة بوبكر الغنجاوي إلى دراموند هاي، ساورته شكوك إزاء تصرفات الوزير الجامعي، وتخوف من احتمال تعرض اليهود مجددا للعنف لو حاولوا الدخول إلى دمنات. وتأكدت تلك المخاوف، حين استقبل سكان دمنات أعضاء البعثة اليهودية بالعصي والحجارة، ومنعوهم من دخول المدينة، فعاد داوود عمار وجماعته فارين إلى فاس. ومنها كتب رسالة طويلة إلى دراموند هاي وصف فيها الإعتداءات التي تعرضوا لها عند أبواب دمنات، كما طلب منه إخبار بقية أعضاء الهيئة الدبلوماسية بتفاصيل الحادث[276].

وكان بوبكر الغنجاوي قد أكد لدراموند هاي، في رسالته المؤرخة في 19 يونيو، أن الوزير الجامعي لم يكن يرغب في ذهابه صحبة داوود عمار إلى دمنات، خوفا من ظهور الحقيقة على يده هناك[277]. ومعنى ذلك أن بوبكر الغنجاوي يتهم الوزير الجامعي بإخفاء الحقيقة على السلطان. ومهما يكن، فإن دراموند هاي، قام فور توصله برسالة داوود عمار، بكتابة رسالة شديدة اللهجة إلى الوزير الجامعي لخص فيها مختلف المراحل التي مرت منها قضية يهود دمنات مع القائد الجيلالي الدمناتي، وذكره بما وعده من وعود باسم السلطان بحماية داوود عمار وجماعته. ثم ألحق برسالته تلك مقتطفات من رسالة داوود عمار التي تصف الإعتداءات التي تعرض لها اليهود المرافقون له حين حاولوا دخول دمنات. واختتم رسالته بالإشارة إلى أنه بالرغم من التعاطف الذي يكنه للسلطان، فإنه أصبح مضطرا لتوجيه نسخ من كل المراسلات التي تبودلت في الموضوع إلى الحكومة البريطانية، علاوة على الإلحاح

(275) الملحق 4 بالرسالة 11 من مجموعة (5211)، من الغنجاوي إلى دراموند هاي، 6 رمضان 19/1302 يونيو 1885؛ أيضا، الملحق 5 بالرسالة نفسها من البعثة اليهودية برئاسة داوود عمار إلى بوبكر الغنجاوي، 18 يونيو 1885.

(276) الملحق 1 بالرسالة 11 من المجموعة نفسها، من الحزان داوود عمار إلى دراموند هاي، مؤرخة في 11 تموز 25/5645 يونيو 1885؛ انظر أيضا أحمد التوفيق، **م.س**، ص. 151-152، وقد اعتمد في ذلك على كتاب **التسلي** للغجدامي.

(277) رسالة الغنجاوي إلى دراموند هاي سابقة الذكر أعلاه، بتاريخ 19 يونيو 1885.

على السلطان بأن يتخذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة موظفيه الذين خالفوا أوامره ولم يحترموا تطبيق ظهيره الذي أوصى فيه بحسن معاملة رعاياه اليهود في دمنات[278].

وحتى يضمن دراموند هاي وصول محتوى رسالته إلى السلطان، وجه مذكرة سرية إلى المولى الحسن على يد الحاجب السلطاني أخبره فيها بأن أوامره قد خرقت، وبأن البعثة اليهودية برئاسة داوود عمار قد نهبت وأهينت بالرغم من الضمانات التي قدمها الوزير الجامعي باسم السلطان بأن تكون معاملتهم حسنة[279]. واستطاع دراموند هاي الوصول إلى حقائق مفادها أن الوزير الجامعي قد تقاضى مبلغا ماليا تجاوز مائة ألف ريال رشوة من القائد الجيلالي الدمناتي، بعد البحث والتقصي الذي قام به أبراهام قرقوز وبوبكر الغنجاوي ضد القائد الدمناتي. ونتيجة لذلك، سانده الوزير وحمل السلطان على تكذيب نتائج التحقيق، واعتبار التهم المنسوبة إليه دون أساس ومبالغاً فيها. ومن جهة أخرى، تأكد دراموند هاي من أن اختيار الوزير لشخص أبراهام قرقوز للمساهمة في التحقيق كان مقصودا، إذ كانت عليه ديون كثيرة للمخزن، وأن الوزير قد ضغط عليه وأمره بتأييد القائد الدمناتي والوقوف إلى جانبه. وانطلاقا من هذه المعطيات، أصبح من الواضح فهم الأسباب التي جعلت الوزير الجامعي يحث السلطان على عدم إرسال بوبكر الغنجاوي مرة ثانية إلى دمنات، خوفا من قيامه بنقل معلومات صحيحة عن القائد الدمناتي ومن إثبات التهم الثقيلة التي نسبها إليه اليهود، وفَسْح المجال أمامهم للحصول على حقوقهم[280].

وبالرغم من توصل دراموند هاي إلى هذه الحقائق الخطيرة، فإنه لم ينقل عنها شيئا في المذكرة السرية التي وجهها إلى السلطان، واكتفى بإرسال تلك المعلومات إلى وزارة خارجيته، وطلب من سالزبوري (Salisbury)عدم نشر مضمون الرسالة التي وجهها بوبكر الغنجاوي إلى دراموند هاي بتاريخ 19 يونيو 1884 خوفا من وصول محتواها إلى علم الوزير، فيفكر في تدبير مكيدة للتخلص من بوبكر الغنجاوي[281].

---

(278) الملحق 6 بالرسالة 11 من دراموند هاي إلى الوزير الجامعي، طنجة، 11 يوليوز 1885.

(279) الملحق بالرسالة 12 من مجموعة (5211)، مذكرة سرية من دراموند هاي إلى السلطان، طنجة، 11 يوليوز 1885.

(280) الرسالة 12 من مجموعة (5211) السرية، من دراموند هاي إلى سالزبوري، سرية، طنجة، 13 يوليوز 1885.

(281) **نفسها**.

لكن يهود دمنات رفعوا شكواهم إلى السلطان عن الاعتداءات التي تعرضوا لها في دمنات قبل وصول المذكرة السرية التي وجهها إليه دراموند هاي في الموضوع. وعبر المولى الحسن عن تذمره الشديد، وأمر بأن يوضع كل يهود دمنات تحت سلطة القائد المهدي المنبهي القائد العسكري لمراكش. ثم أرسل مبعوثا خاصا إلى دمنات لتنفيذ أوامره ومنح الحماية الكاملة لليهود هناك. كما أمر في الوقت نفسه بالإتيان بداوود عمار لتقديم شكاوي اليهود ضد القائد الدمناتي إليه مباشرة. ولم تصل مذكرة دراموند هاي إلى السلطان إلا بعد أن كانت أوامره بحماية رعاياه اليهود في دمنات قد صدرت[282].

وحين أخبر دراموند هاي وزارة الخارجية بذلك أمرته بالإلحاح على السلطان في أن يعزل عامله الدمناتي من منصبه[283]. هذا، في حين أبدت الجمعيات اليهودية البريطانية إعجابها بالحزم الذي عالج به دراموند هاي قضايا إخوانهم في دمنات، وأكدوا لوزارة الخارجية البريطانية إصرارهم مجددا على عزل الدمناتي[284].

وفي رسالة جوابية إلى دراموند هاي بتاريخ 20 يوليوز 1885، أكد الوزير الجامعي أن التهم التي وجهها داوود عمار ضد القائد الدمناتي مخالفة للحقيقة، لأنه كان غائبا في حَرْكَةٍ إلى الغرب عند وصول البعثة اليهودية إلى دمنات[285]. غير أن دراموند هاي رفض الاكتفاء بتلك الحجة لتبرئة ساحة القائد الدمناتي، وذكّر الوزير الجامعي بالرسالة التي وجهها إليه بتاريخ 30 يوليوز، والتي طلب منه فيها باسم الحكومة البريطانية إقالة الدمناتي من منصبه، ليس فقط عقاباً له على الاعتداءات التي ارتكبها في حق اليهود، بل إرضاءً لدراموند هاي ولزملائه الدبلوماسيين الذين خُدعوا ـ حسب تعبير دراموند هاي ـ بالرغم من الضمانات التي قُدمت إليهم لحماية يهود دمنات وحسن معاملتهم. وأكد دراموند هاي للوزير الجامعي أن السلطان

(282) الرسالة 16 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 17 يوليوز 1885.

(283) الرسالة 17 من المجموعة نفسها، برقية من سالزبوري إلى دراموند هاي، وزارة الخارجية، 25 يوليوز 1885.

(284) الرسالة 26 من المجموعة نفسها، من لووي أمين الجمعية اليهودية في لندن إلى سالزبوري، لندن، 12 غشت 1885.

(285) الملحق 1 بالرسالة 32 من المجموعة نفسها، الوزير الجامعي إلى دراموند هاي، 7 شوال 20/1302 يوليوز 1885؛ التوفيق، **م.س** ، ص. 151.

ملزم بالتعبير عن تذمره من تصرفات عامله الدمناتي، حتى لا تتصور حكومات الدول الأجنبية أن الدمناتي كان مجرد منفذ لأوامر سامية وجهها إليه الجهاز المركزي للمخزن[286].

وفي أواسط شهر شتنبر 1885، توصل دراموند هاي بأخبار من شخص لم يفصح عن اسمه، تفيد أنه صادف القائد الدمناتي في منطقة الشاوية مرفوعا فوق محمل فأخبره أن الوزير الجامعي قدم إليه شرابا مسموما ألحق به في حينه آلاما حادة في الأمعاء، وأكد أن الغاية من ذلك كانت هي تنحيته والقضاء عليه[287]. ويبدو أن محاولة تسميم الدمناتي قد فشلت، إذ كان مقدار السم الذي تناوله غير كاف لقتله. ولما تأكد ممثلو الدول الأجنبية ومعهم دراموند هاي من غياب الدمناتي عن مدينته أثناء وقوع الاِعتداءات التي تعرض لها داوود عمار وجماعته، أحجموا عن الإلحاح على السلطان في إقالة عامله[288]. لكنهم طالبوا باستعادة الممتلكات التي نُهبت من اليهود، علاوة على أداء تعويضات مادية عن أرواح القتلى من بينهم[289].

غير أن فصال هذه النازلة لم يخلص المخزن من المتاعب التي أثارتها تصرفات اليهود المحميين. وكان على جهاز المخزن مواجهة مصاعب جديدة بعد حماية فرنسا لزعيم الزاوية الوزانية الشريف عبد السلام الوزاني سنة 1884. فماذا كان موقف بريطانيا من هذه الحماية ؟

3 ـ بريطانيا والحماية الفرنسية للشريف الوزاني :

سجلت الحمايات الأجنبية بشكل عام تصاعدا من حيث العدد قبل مؤتمر مدريد[290]. وإذا آستمر خطها التصاعدي بعد سنة 1880، فإن المفوضيات الأجنبية في طنجة قد دشنت توجها جديدا، قوامه بسط الحماية على شخصيات

---

(286) الملحق 2 بالرسالة 32 من مجموعة (5211)، دراموند هاي إلى الوزير الجامعي، طنجة، 17 غشت 1885.

(287) الرسالة 40 من المجموعة نفسها، سرية، دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 7 شتنبر 1885.

(288) الرسالة 62 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 7 شتنبر 1885.

(289) F.O. 174/146، دراموند هاي إلى الوزير الجامعي، 12 دجنبر 1885، وألحقت بها لائحة التعويضات اللازم تقديمها إلى أسر اليهود الذين نهبوا أو قتل البعض منهم؛ انظر ما كتبه كنبيب عن هذه النازلة في: **Juifs et musulmans**, pp. 235-240.

(290) مجموعة (3309) السرية، رسالة دراموند هاي إلى دربي، طنجة، 16 غشت 1877.

ذات وزن ديني وسياسي. وكانت فرنسا أول من أقدم على خطوة من ذلك النوع، حين بسطت حمايتها سنة 1884 على الحاج عبد السلام بن العربي الوزاني زعيم الزاوية الوزانية[291]. والذي يهمنا أساسا هو معرفة ردود فعل بريطانيا أمام ذلك العمل وانعكاساته على علاقاتها مع المغرب.

توثقت الصلات بين دراموند هاي والشريف الوزاني منذ حرب تطوان، إذ كان الشريف من الزعماء الدينيين الذين اعتمد عليهم المخزن، بتنسيق مع دراموند هاي، لحل مشكلة توسيع حدود مليلية لصالح الإسبانيين بعد الحرب[292]. وازدادت العلاقة بين الرجلين توثقاً نتيجة الدور الذي قام به دراموند هاي في ربط الصلة بين والدي الفتاة الإنجليزية إميلي كين (Emily Keen) والشريف الوزاني منذ سنة 1872، إلى أن عُقد قرانهما في 17 يناير 1873[293].

فهل كان ذلك الزواج المغربي ـ البريطاني قصة غرام عادية أثمرت زواجاً بين شخصين أحبَّا بعضهما البعض، أو أنها كانت تدخل في إطار التهييء لمخططات بريطانية مستقبلية في المغرب؟ إذا كنا غير قادرين على إثبات ذلك أو نفيه، فمن المؤكد أن دراموند هاي جعل من زوجة الشريف الوزاني مُراسِلة وفية تنقل إليه بانتظام كل تحركاته وخفايا علاقاته بالفرنسيين والإسبانيين[294].

وهل كانت الزيارة التي قام بها الشريف الوزاني إلى بريطانيا في صيف 1877 مجرد تلبية بريئة لرغبة زوجته في زيارة أفراد أسرتها ؟ وكيف يمكن تفسير الزيارات التي قام بها الوزاني إلى المعامل البريطانية لصناعة الأسلحة[295] ؟ كل هذه مجرد تساؤلات

(291) Lhachemi Berradi, **Les Chorfas d'Ouezzane, le Makhzen et la France - 1850-1912**, Aix-en-Provence, 1971, p. 245-250 (thèse inédite).

(292) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(293) تتضمن مجموعة F.O. 174/88، عدة مراسلات في الموضوع؛ وأيضا F.O. 174/89، بركاش إلى دراموند هاي، 1 ذي الحجة 20/1289 يناير 1873 : «(...) فقد بلغنا أن الشريف سيدي الحاج عبد السلام (...) تزوج بامرأة نصرانية إنجليزية، وتعين علينا إعلامك بأن المرأة المذكورة صارت الآن مراكشية بسبب تزويجها للشريف المراكشي. ولا يمكن الحكم عليها وعلى مطالبها إلا بحكم شريعة المسلمين (...)». (انظر مذكرات إميلي: Emily Keen, **My life story**, London, 1911).

(294) مراسلات إميلي كين مع دراموند هاي في مجموعة F.O. 174/88، سابقة الذكر. ونشير إلى أن سنة 1873 هي التي تمتنت فيها الصلة أيضاً بين دراموند هاي والغنجاوي، وبذلك يكون النائب البريطاني قد عزز شبكة مخابراته في أوساط الجهاز المخزني وفي أوساط الزاوية الوزانية.

(295) روجرز، **م.س**، ص. 249.

تظل دون أجوبة وتحتاج إلى مزيد من البحث. لكنه لا يستبعد أن تكون بريطانيا قد شعرت بالأهمية السياسية والدينية للوزاني، وفكرت على الأقل في استخدامه لإقناع المولى الحسن بتبني مشاريع إصلاحية تحت إشراف الإنجليز. ولا يستبعد أيضا أن تكون بريطانيا قد حاولت صرف اهتمامه عن الفرنسيين مخافة تورطه معهم في مخططات لا تخدم المصالح البريطانية.

غير أن تعيين أورديكَا (Ordega) وزيرا مفوضا لفرنسا في طنجة ابتداء من سنة 1881، قد رمى بالشريف الوزاني تدريجيا في أحضان الفرنسيين، خاصة وأن أطماع فرنسا في الجنوب المغربي ومناطق الحدود مع الجزائر أصبحت جلية. وكان من الطبيعي، والحالة هذه، أن يلجأ المخزن إلى بريطانيا في شخص نائبها دراموند هاي للتمكن من الاِطلاع عن قرب على المخططات الفرنسية الموجهة في الوقت نفسه ضد سيادة المغرب وضد المصالح البريطانية.

في مطلع سنة 1883، شهدت الحدود المغربية ـ الجزائرية من جهتها الجنوبية الشرقية توترات خطيرة نتيجة للاِشتباكات التي قامت بين أولاد سيدي الشيخ وبعض القبائل المغربية، فنقلت فرنسا حوالي 20.000 من جيوشها لمراقبة الحدود[296]. وحين اجتمع أورديكَا بدراموند هاي في نهاية مارس 1883، أكد له أن احتلال فرنسا لفكَيكـ لن يضر بالمصالح الحيوية لبريطانيا. فكان جواب دراموند هاي أن امتلاك فرنسا لفكَيك لن يمس بالفعل مصالح بريطانيا المباشرة، لكنه أشار إلى أن الخطر على بريطانيا يكمن في أن حصول فرنسا، بأي طريقة كانت، على أي جزء ترابي من ممتلكات السلطان سوف يطرح قضية الوحدة الترابية للمغرب، ويفتح الباب أمام دول أخرى للحصول على امتيازات مماثلة[297].

وتميزت تصرفات أورديكَا بالتهور والاِندفاع، وبكلامه الكثير مع زملائه الدبلوماسيين في طنجة في موضوع مصير المغرب. وأعلن للإيطالي سكوڤاسو أن له رغبة كبيرة في أن يصبح هو روستان (Roustan) المغرب ؛ وكان روستان هو

(296) مجموعة (5123)، وهي مراسلات تتعلق بالمغرب وفرنسا ما بين 1883 و1884، (انظر الرسالة 1 من المجموعة، دراموند هاي إلى كَرانفيل، سرية، طنجة، 31 يناير 1883؛ والرسالة 2 من المجموعة نفسها من دراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 1 مارس 1883؛ وأخرى من دراموند هاي إلى كرانڤيل، طنجة، 4 مارس 1883).

(297) الرسالة 4 من مجموعة (5123)، دراموند هاي إلى كَرانڤيل، سرية، طنجة، 31 مارس 1883.

الدبلوماسي الفرنسي الذي تسبب في بسط الحماية الفرنسية على تونس. ولما بلغ ذلك مسامع دراموند هاي، أجرى تحقيقاته الدقيقة في الموضوع، فتزايدت شكوكه في احتمال وجود مخططات فرنسية لبسط الحماية على المغرب. وبادر دراموند هاي على وجه السرعة إلى إخبار وزارة الخارجية البريطانية، وإلى إطلاع المولى الحسن بطريقة سرية على تلك المخططات، قبل توجه أورديكًا في زيارته، التي كانت مرتقبة، إلى السلطان[298].

حمَّل دراموند هاي مراسله بوبكر الغنجاوي رسالة سرية إلى السلطان على يد الوزير الجامعي. وكان قد تحادث قبل ذلك في الموضوع نفسه مع محمد بركَاش، وتم الِاتفاق على أهمية إحاطة المولى الحسن علما بتلك المعلومات تمكينه من اتخاذ الِاحتياطات اللازمة. وتضمنت الرسالة السرية معلومات وافية عن كل الجوانب المتعلقة بتصرفات أورديكًا ونواياه، انطلاقا من التصريحات العلنية التي صرح بها عند محادثته مع زملائه الدبلوماسيين، والتي اقترح فيها على الإسباني ديوسدادو في مرحلة أولى، وعلى دراموند هاي في مرحلة ثانية، اقتسام مناطق النفوذ في المغرب. ولم يستبعد دراموند هاي لجوء أورديكًا عند زيارته للسلطان إلى تقديم اقتراح فرنسي للمولى الحسن، لموافقته على وضع المغرب تحت الحماية المباشرة لفرنسا. وتحسبا لذلك، أسدى دراموند هاي للمولى الحسن «نصائح» تمكنه من الرد على أورديكًا، بشكل لن يثير عداوة أو خصومة بين الطرفين[299].

وفي يناير 1884، أثيرت قضية أخرى ساخنة بين المخزن وأورديكًا بعد المساندة التي قدمها لمواطنه شاڤانياك (Chavagnac) الذي رغب في الحصول من بركَاش على رخصة للسماح له باستغلال المعادن في بني ورياغل في الريف[300]. ومرة أخرى، لجأ بركَاش إلى دراموند هاي الذي أملى عليه طريقة مرنة لمواجهة الموقف[301]،

---

(298) الرسالة 13 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى كَرانڤيل، سرية، طنجة، 15 نونبر 1883.

(299) الملحق 1 بالرسالة 13 من المجموعة نفسها، مذكرة سرية من دراموند هاي إلى المولى الحسن، 13 نونبر 1883.

(300) الرسالة 21 من مجموعة (5123)، من دراموند هاي إلى كَرانڤيل، طنجة، 17 يناير 1884؛ الرسالة 22 من نفس المجموعة، دراموند هاي إلى كَرانڤيل، سرية، طنجة، 20 يناير 1884؛ أيضا **الكناش 348**، (خ.ح)، عدة مراسلات بين السلطان وبركَاش في الموضوع.

(301) الرسالة 26 من مجموعة (5123)، دراموند هاي إلى كَرانڤيل، سرية، طنجة، 25 يناير 1884.

هذا، في الوقت الذي شرع فيه السلطان في الإعداد لتوجيه بعثة مخزنية إلى عين المكان للعمل على إحباط مشروع شاڤانياك[302]. وتصاعدت حدة التوتر بين بركَاش وأورديكَا الذي أصر على منح الترخيص لمواطنه. وفي خضم تلك الأزمة بين المغرب وفرنسا، فوجئ دراموند هاي، عن طريق الصحافة، بخبر دخول الشريف الوزاني تحت الحماية الفرنسية.

لم يصدق دراموند هاي صحة ذلك الخبر، واعتقد في بداية الأمر أنه من قبيل المناورات الكلامية التي تعودها منذ تعيين أورديكَا في منصبه. لكن شكوكه تبددت بعد التقائه شخصيا بالشريف الوزاني في نزهة صيد بأحواز طنجة. وحين حاول دراموند هاي، إبداء استغرابه أمام تأكيدات الشريف، أجابه بأنه قدم الكثير من الخدمات للمولى الحسن، دون أن ينال منه جزاء مقابل ذلك[303].

وفي 21 يناير 1884، التقى دراموند هاي ببركَاش ليطلعه على مضمون الحديث الذي أجراه مع الشريف الوزاني، وإذا النائب السلطاني يعترف له سرا بأن أورديكَا قد وجه له رسالة أخبره فيها بوصول تعليمات من باريس لإخبار السلطان مولاي الحسن بدخول الوزاني تحت حماية فرنسا، مجازاة له على الخدمات التي قدمها لفرنسا في قضايا الحدود بين الجزائر والمغرب؛ وبأن الفصل السادس عشر من وفق مدريد يمنح لفرنسا الحق الكامل في بسط حمايتها على الوزاني أو على غيره من المغاربة الذين قد يؤدون خدمات مهمة لفرنسا. وحين احتج بركَاش على ذلك العمل الجريء، أكد له أورديكَا إصرار الحكومة الفرنسية على حماية الوزاني. واعتبر أن رفض المخزن قبول تلك الحماية لابد من أن يفضي حتما إلى قطع العلاقات بين المغرب وفرنسا. وبالرغم من المحاولة التي قام بها أورديكَا لطمأنة بركَاش، فإن النائب السلطاني لم يستبعد إمكان وجود تواطؤ بين الوزاني وفرنسا للذهاب بعيدا في مخططاتهما ضد المخزن. واعترف بركَاش لمحادثه دراموند هاي بحيرته الكبيرة أمام الأزمة الجديدة التي طرحتها الحماية الفرنسية للوزاني، كما كشف له عن رغبته في تقديم استقالته للسلطان[304].

---

(302) **الكناش 348**، (خ.ح)، الرسالة 27 من مجموعة (5123)، دراموند هاي إلى كَرانڤيل، سرية، طنجة، 24 فبراير 1884.

(303) الرسالة 23 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كرانڤيل، سرية، طنجة، 21 يناير 1884.

(304) **نفسها**.

وتحدثت الصحف عن حماية فرنسا للوزاني بإسهاب، وقالت جريدة **المغرب الأقصى** (Moghreb-Elakça) في عددها الصادر يوم 27 يناير إن «(...) الحماية التي مُنحت للوزاني خلقت دولة فرنسية قوية داخل الدولة المغربية، وإن فرنسا خطت بذلك خطوة حاسمة على درب فرض حمايتها على الإمبراطورية الشريفة (...)»[305].

أما وزارة الخارجية البريطانية، فقد حررت مذكرة بتاريخ 25 فبراير 1884 أشارت فيها إلى مؤازرة أورديكا لمواطنه شاڤانياك، وإلى مدى الخطر الذي يمكن أن يشكله ترخيص المخزن له بالدخول إلى منطقة ذات حساسية معروفة كالريف، وإلى عدم مشروعية الحماية الفرنسية التي منحتها فرنسا للشريف الوزاني لما في ذلك من خرق لمقررات مدريد[306].

فإذا كان الفصل السادس عشر، الذي استغلته فرنسا لبسط حمايتها على الشريف ينص بالفعل على أن «(...) الحماية المعتادة تستحفظ في صورة واحدة لتكون جزاء لبعض الخدمات العظيمة الصادرة من مراكشي لإحدى دول الأجناس (...)»، فإن الفصل نفسه يشترط أن «(...) كيفية هذه الخدمة ونية جزائهم بالحماية يقدم الإعلام به لوزير الأمور الخارجية بطنجة (...)»[307]. فهل قامت فرنسا بتطبيق هذا الشرط الأخير، وإطلاع بركَاش بذلك، كما تنص عليه اتفاقية مدريد ؟ إن شيئا من ذلك لم يحدث. إذ وضع أورديكا بركَاش أمام الأمر الواقع، وهدده بقطع العلاقات بين البلدين. ويبدو من الصعب أيضا تأكيد أن اتفاقية مدريد تسمح لفرنسا أو لغيرها من الدول بحماية مغاربة لهم أهميتهم الكبيرة من حجم الشريف الوزاني الذي كانت له مكانة ونفوذ وأتباع كثيرون[308].

ومن جهة أخرى، أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى سفيرها في باريس، ليحتج لدى الحكومة الفرنسية وليعرف موقفها الحقيقي من تصرفات أورديكا مع المخزن[309]. واتضح، بعد اتصالات عديدة بين باريس ولندن، أن سلوك أورديكا تميز

(305) ملحق بالرسالة 27 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى كَرانڤيل، طنجة، 27 يناير 1884؛ مقتطفات من جريدة **المغرب الأقصى**، الصادرة في طنجة في التاريخ نفسه.

(306) الرسالة 30 من مجموعة (5123)، مذكرة مفصلة من إنجاز وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 25 فبراير 1884.

(307) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 428.

(308) مذكرة وزارة الخارجية سابقة الذكر.

(309) الرسالة 31 من مجموعة (5123)، من كَرانڤيل إلى لاينس (Lyons)، لندن، وزارة الخارجية، سرية، 28 فبراير 1884.

بعدم الحذر وعدم الرزانة، وأن مواقف الحكومتين الفرنسية والبريطانية من المغرب تظل مطابقة، وغايتها هي الحفاظ على الوضع الراهن[310]. وتعبيرا عن رفض الحكومة الفرنسية لأعمال أورديكًا، أرسلت إليه تعليمات سريعة نصت على ألاّ يتوجه في تلك الظروف لزيارة المولى الحسن، لأن فرنسا لم تكن لها رغبة في خلق «مسألة مغربية» في ذلك الحين[311].

أما بركَاش، فقد حاول إقناع أورديكًا بأن مساهمة الوزاني في تهدئة الأوضاع على الحدود المغربية ـ الجزائرية قد تمت بناء على طلب من السلطان نفسه. لكن أورديكًا رفض سماع ذلك، وجدد تحذيره من أن رفض المخزن لحماية الوزاني لابد وأن تكون له عواقب وخيمة على العلاقات المغربية الفرنسية[312].

وتلقى دراموند هاي من نائبه القنصلي في العرائش أخبارا عن إقدام الشريف الوزاني وأتباعه على حث سكان الغرب على التعامل معه، وعن أن العديد من الملاكين العقاريين أبدوا رغبتهم في الِاستفادة من الِاقتراح الذي قدمه إليهم الشريف الوزاني، للتملص من أداء الواجبات والكلف المخزنية. كما أصبحت علامات التوتر بادية في علاقات أبناء الوزاني مع عامل المدينة محمد عبد الجبار[313].

أمام تأزم الوضع، أمر المولى الحسن وزيره بالكتابة إلى دراموند هاي بطريقة سرية عن الخروق التي كانت قوانين البلاد عرضة لها، وعن الضعف الذي لحق بسلطة المخزن نتيجة لذلك. ولم يبق أمام الأعداء سوى وضع أياديهم على البلاد. وطلب الوزير الجامعي من دراموند هاي، باسم المولى الحسن، الكتابة إلى الحكومة البريطانية لتتخذ الإجراءات اللازمة أمام الخطر الذي أصبح يهدد المغرب. واعترف الوزير في رسالته بأن الحكومة البريطانية هي البلد الصديق الوحيد الذي كان من الممكن الِاعتماد عليه في مواجهة تلك المحنة[314]. غير أن رسالة الوزير المغربي، وإن كانت لا تصرح بأن العدو المعني بالأمر هو فرنسا، فإن تصرفات أورديكًا مع المخزن

---

(310) الرسالة 36 من المجموعة نفسها، من كَرانفيل إلى لاينس، لندن، 5 مارس 1884.

(311) الرسالة 40 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى كَرانفيل، سرية، طنجة، 1 مارس 1884.

(312) الرسالة 50 من مجموعة (5123)، من دراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 14 مارس 1884.

(313) **نفسها**.

(314) ملحق بالرسالة 55 من مجموعة (5123)، من محمد بن العربي بن المختار الجامعي إلى دراموند هاي، سرا، 15 جمادى الأولى 1301/14 مارس 1884.

وموظفيه أثارت مخاوف المولى الحسن، فأصبح يعتقد أن الحكومة الفرنسية كانت بصدد البحث عن أي ذريعة تستغلها سببا لقطع علاقاتها مع المغرب وامتلاك أراضيه[315].

وتوصل دراموند هاي بأخبار موثوق بها، أكدت له رغبة الشريف الوزاني في تسليح أتباعه للوقوف في وجه أي محاولة يقوم بها المخزن لاحتوائهم. كما أعلن الوزاني أن دخوله تحت الحماية الفرنسية نابع من إيمانه الراسخ بأن المغرب لابد وأن يكون من نصيب فرنسا، وأنه مستعد للقيام بكل ما في وسعه لتحقيق تلك النتيجة[316].

وبناء على هذه الاِعتبارات، أكد دراموند هاي لوزارة الخارجية البريطانية أن الضمانات التي سبق للحكومة الفرنسية أن قدمتها عن رغبتها في الحفاظ على الوضع الراهن في المغرب أصبح مشكوكا فيها. ولم يستبعد أن تقدم الحكومة الفرنسية تشجيعاتها الخفية لأورديكَا، فيضرب استقلالية السلطان وجهازه المخزني بعرض الحائط. ودعا حكومته إلى عدم إضاعة مزيد من الوقت، وإلى التوصل إلى تفاهم مع بقية الدول العظمى، للعمل على كل ما يمكن أن يحفظ للمغرب وحدته الترابية واستقلاله[317].

استمرت الأزمة قائمة بين المغرب وفرنسا، بل زادت تعقيدا، نتيجة لخلافات قامت بين أحد أبناء الشريف الوزاني وعامل وزان سيدي عبد الجبار[318]. وطالب أورديكَا بعزل السلطان لعامله على وزان بطريقة لا تخلو من التهديد. وحمَّل أحد أمناء طنجة إبلاغ الكلام الآتي إلى السلطان :

(...) قل للسلطان إنه يبحث عن المشاكل بسبب الشريف (...). قل له إننا على استعداد لإرسال ثلاثين ألف رجل عبر الحدود لمساندة شريف وزان،

(315) الرسالة 55 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانفيل، سرية، طنجة، 24 مارس 1884.

(316) **نفسها**.

(317) **نفسها**.

(318) انظر تفاصيل النزاع في **الكناش 347**، (خ.ح)، وفي الرسالة 60 من مجموعة (5123)، وهي موجهة من دراموند هاي إلى كَرانفيل، سرية، طنجة، 29 مارس 1884؛ انظر أيضا : **مذكرات دراموند هاي**، ص. 354.

ومساعدته لممارسة الحكم لصالح الفرنسيين، وإننا سنتقدم نحو فاس ونحو جهات أخرى. إن كل هذا سيحدث عن قريب، عن قريب (...)(319).

وفي غياب محمد بركَاش الذي اتجه إلى فرنسا قصد العلاج، أرسل المولى الحسن القائد بوشتة ابن البغدادي إلى طنجة، وحمله مسؤولية التفاوض مع أورديكَا، بعد الاِتصال سرّاً بدراموند هاي والتماس النصيحة منه، حول الطريقة الواجب سلوكها مع أورديكَا(320). كما تلقى البغدادي تعليمات للتباحث أيضا مع الوزير الألماني ڤبير (Weber). واستجابة لرغبة المولى الحسن، التقى دراموند هاي بالبغدادي في بيت محمد الطريس، الذي أصبح ينوب عن محمد بركَاش بدار النيابة. وبما أن دراموند هاي قد توصل أثناء حديثه مع الألماني ڤبير إلى عدم اهتمام حكومة برلين اهتماما جديا بشؤون المغرب، فقد رأى أنه من غير اللائق تهميش النائبين الإيطالي والإسباني في الوقت الذي كانا يبديان فيه نوعا من الاِهتمام بمصير المغرب وبحفاظه على استقلاله(321).

وبناء على الأوامر التي تلقاها البغدادي والطريس، والتي نصت على استشارتهما للنائب البريطاني في الموضوع، قَبْلَ التفاوض مع أورديكَا، نصحهما دراموند هاي بكتمان سرية الرسالة التي وجهها له الوزير الجامعي، وبسحب الرسالة الموجهة للنائب الألماني. وأشار على الطريس بالاِتصال أيضا بالنائب الإيطالي والإسباني والألماني، وتسليمهم جميعا رسالة مماثلة، ويطلب منهم فيها إخبار حكوماتهم بالوضعية الخطيرة التي أصبح عليها المخزن، وبتخوفات المولى الحسن من العجز عن الحفاظ على السلطة والنظام فوق أراضيه(322).

وهكذا يكون دراموند هاي، بعد أن عمل موظفو المخزن بنصائحه، قد أشرك كل زملائه في حل الأزمة المغربية الفرنسية. غير أن أورديكَا، بعد اجتماعه بالبغدادي

(319) ملحق بالرسالة 67، من المجموعة نفسها (5123)؛ مقتطفات من رسالة واردة من مكناس بتاريخ 2 جمادى الثانية 31/1301 مارس 1884.

(320) ملحق بالرسالة 73، من مجموعة (5123)، من الجامعي إلى دراموند هاي، سرية، مكناس، 29 مارس 1883.

(321) الرسالة 73 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانفيل، سرية جدا، طنجة، 9 أبريل 1884.

(322) **نفسها**؛ أيضا رسالة السلطان إلى محمد الطريس، 20 جمادى الثانية 17/1301 أبريل 1884؛ والرسالة نفسها من السلطان إلى بوشتة البغدادي في التاريخ نفسه، في **الكناش 347**، (خ.ح)، ص. 190 وما بعدها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرسائل المخزنية لا تذكر دراموند هاي باسمه وإنما ترمز إليه بكلمة المستشار أو المشير.

والطريس، ظل متمسكا بمواقفه، ورفض الاستماع لأي شكاوي لها صلة بموضوع حماية الشريف الوزاني. كما اعتبر التهم المنسوبة إلى ابن الوزاني ضد عامل وزان لا أساس لها من الصحة. ثم أصر على عزل المخزن لعبد الجبار من مهامه بصفته عاملاً على وزان[323].

واستمرت الأزمة قائمة بين المغرب وفرنسا حتى نهاية سنة 1884. وجرت اتصالات عديدة بين وزارات خارجيات أهم العواصم الأوربية، فأكدت فرنسا للحكومة البريطانية في مناسبات عديدة أن سياستها إزاء المغرب تظل كما كانت عليه من قبل، وأنها لا ترغب في خلق «مسألة مغربية» بالرغم من الهفوات التي ارتكبها نائبها أورديكا، وأن كل ما كانت تسعى إليه فرنسا هو إحداث تغييرات طفيفة في الحدود بين المغرب والجزائر[324].

واستُدعي أورديكا إلى باريس، فأعطيت له هناك أوامر بتعديل مواقفه من المخزن. ومع ذلك، فإن الأزمة لم تجد حلها النهائي إلا بعد إقالة المخزن لعامله على وزان في نهاية ماي 1884[325]. ولم تعد العلاقات المغربية الفرنسية إلى حالتها الطبيعية إلا بعد انتقال أورديكا، لممارسة مهامه الدبلوماسية في بوخاريست[326]، بعد أن خلق فرصا عديدة للتوتر بين المغرب وفرنسا، لم يكن بالإمكان حلها دون المساهمة المباشرة للحكومة البريطانية سواء أفي طنجة أم في مختلف العواصم الأوربية[327].

وكان من الطبيعي، بعد الجهود التي بذلها دراموند هاي في موضوع الحماية الفرنسية للشريف الوزاني، أن يطلب المخزن بمقابل. إذ لم يتردد في مطالبة المولى الحسن، صراحة، بمجازاة الدول التي ضغطت على فرنسا للحفاظ على استقلال المغرب، وذلك بموافقته على إبرام معاهدة تجارية أكثر ليبرالية، وبالدخول في إصلاحات جديدة ستكون موضوع الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(323) الرسالة 75 من مجموعة (5123)، دراموند هاي إلى كَرانفيل، سرية، طنجة، 11 أبريل 1884.

(324) الرسالة 88، من مجموعة (5123) كَرانفيل إلى لاينس، وزارة الخارجية، 3 ماي 1884؛ أيضا الرسالة 98 من المجموعة نفسها، لاينس إلى كَرانفيل، باريس، 7 ماي 1884؛ والملحق 2 بالرسالة 129 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى الوزير الجامعي، 20 رجب 16/1301 ماي 1884.

(325) الرسالة 133 من مجموعة (5123)، لاينس إلى كَرانفيل، باريس، 28 ماي 1884.

(326) الرسالة 193 من المجموعة نفسها، لاينس إلى كَرانفيل، باريس، 29 دجنبر 1884.

(327) وتحتوي مجموعة (5123)، على مراسلات إضافية غنية بالتفاصيل الدقيقة عن مظاهر التوتر المغربي ـ الفرنسي، وعن مدى اهتمام الحكومة البريطانية بتلك المظاهر وإيجاد حلول لها.

الفصل الخامس

محاولات المخزن الإصلاحية تحت إشراف بريطانيا

الفصل الخامس

محاولات الإصلاح المخزنية تحت إشراف بريطانيا

ينطوي مفهوم الإصلاح في حد ذاته على دلالات واسعة ومتداخلة في الوقت نفسه[1]، وقد يعني التحديث أو التجديد. وتقتضي معالجة مسألة الإصلاح أو الإصلاحات في مغرب النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تسليط الأضواء عليها من زاويتين : تنطلق أولاهما من نظرة داخلية مرتبطة بواقع المغرب البلد الإسلامي، وثانيهما من زاوية خارجية أوربية صرفة. وقد يكون من الصعب الحكم على بعض المقترحات الإصلاحية التي نبعت من بعض الأطراف المحلية بأنها كانت سطحية وجزئية، أو أنها لم تتجاوز في مجموعها مستوى الترقيعات[2].

ومع ذلك يبدو أن الدعوات الإصلاحية الأوربية التي وُجِّهَت للجهاز المخزني ابتداء من سنة 1856، كانت أقوى من مثيلتها المغربية. وقد تكون شكلت بداية فعلية لانطلاق المحاولات الإصلاحية المخزنية في المغرب، على علاتها، وما أفضت إليه من استنزاف تدريجي لمالية البلاد ومس بسيادة المخزن. ونعني بتلك المحاولات مختلف الإجراءات التنظيمية والتجهيزات التي اضطر المخزن إلى إحداثها وإدخالها في أحضان المجتمع المغربي، تحت الضغوط القوية المتلاحقة التي مارستها عليه القوى الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا انفردت في المرحلة الأولى بالضغط على المخزن، طوال الفترة الممتدة بين سنتي 1856 و1880. وبعد أن تأكدت بريطانيا من فشلها في انتزاع موافقة المخزن على بعض المقترحات الإصلاحية، التي تقدم بها نائبها دراموند هاي، بدأت المرحلة الثانية. وخلالها، شرعت بريطانيا في توجيه الدعوة إلى دول أخرى كفرنسا وإسبانيا وألمانيا للتكتل في ممارسة ضغط جماعي على المخزن لحمله على

(1) مادة «إصلاح» في : **Encyclopédie de l'Islam**, t6, p. 246

(2) محمد زنيبر، «هل هنالك مصادر داخلية للإصلاح ؟»، ضمن : **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، ص. 327–328، منشورات كلية الآداب في الرباط، 1986.

الرضوخ لتطبيق برنامج الإصلاحات. واستمرت تلك المرحلة حتى سنة 1904، حين تخلت بريطانيا لفرنسا عن حق تقديم مشاريعها الإصلاحية التي كانت تهدف في عمقها، إلى بسط حماية شاملة على المغرب.

ويمكن اعتبار المذكرة المفصلة التي رفعها جون دراموند هاي إلى السلطان مولاي عبد الرحمن في مراكش في مارس 1855[3]، تدشينا لسلسلة من المقترحات والمشاريع الإصلاحية التي لم يتوقف عن تقديمها للجهاز المخزني المركزي طوال المدة التي استغرق خلالها تمثيله لمصالح بريطانيا في المغرب، فعرض مقترحاته على أنظار جميع السلاطين والموظفين الذين كانوا يحتلون الصدارة في الجهاز المخزني حتى سنة 1886.

وإذا كانت مذكرة مارس 1855 قد هدفت أساسا إلى إقناع المولى عبد الرحمن ووزرائه بإجراء تعديلات وإصلاحات في سياسة المغرب التجارية، فإن المذكرات العديدة التي طرحها أمام أنظار سيدي محمد بن عبد الرحمن وخلفه المولى الحسن قد اكتست صبغة أكثر شمولية. إذ بالرغم من سعيها في نهاية المطاف إلى غاية واحدة، هي فتح السوق المغربية التي كادت أن تكون مُوصَدَةً أمام المنتجات والرساميل الأوربية عامة، والبريطانية على وجه الخصوص، فإنها تجاوزت شؤون التجارة واتسعت دائرتها تدريجيا، فأصبحت تشمل الجوانب الاِقتصادية والإدارية والعسكرية وكل أحوال المجتمع المغربي.

وقد خصصنا هذا الفصل لعرض وتحليل المحاولات الاِنفرادية التي قامت بها بريطانيا لتقديم مقترحات إصلاحية إلى المخزن بين سنتي 1856 و1880، مع الوقوف عند الظروف التي لجأ فيها دراموند هاي إلى تقديم تلك المقترحات، لإدراك الدوافع الحقيقية التي كانت تحركها. وقمنا بتغطية للجوانب الاِقتصادية والإدارية، ثم العسكرية لنرى انعكاساتها العامة على الحالة الاِجتماعية وعلى الوضع الداخلي للبلاد.

أولا ــ مقترحات إصلاحية بريطانية في الميدان الاِقتصادي

إن الغاية البعيدة المدى التي كانت تسعى بريطانيا إلى تحقيقها من ضغطها على المخزن حتى يصادق على مضمون الاِتفاقية العامة والمعاهدة التجارية اللتين دخلتا

(3) انظر الهامش رقم 50، ص. 77.

حيز التطبيق ابتداء من 10 يناير 1857، كانت هي الزج بالإقتصاد المغربي بمكوناته البنيوية العتيقة في أحضان التيار التبادلي الرأسمالي الأوربي، وجعله في خدمة المتطلبات الجديدة، التي تولدت عن مخلفات الثورتين الفلاحية والصناعية في بريطانيا وفي أوربا بصفة عامة.

ولما كانت التجارة تشكل في إطار اهتمامات بريطانيا بالمغرب، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حجر الزاوية والمحرك الأساسي لتلك الإهتمامات، فإن حرص بريطانيا الدائم والصارم على احترام المخزن لبنود معاهدة 1856 استلزم بصفة كادت أن تكون حتمية، إحداث تغييرات وإصلاحات في كل المجالات ذات الصلة بأحوال التجارة والمبادلات بين المغرب وبريطانيا. ومن ثم كانت دعوة بريطانيا إلى المخزن لمزيد من تحرير المبادلات مع أوربا والقضاء على بعض الأساليب التجارية التي كان المخزن ينهجها قبل سنة 1856، ثم الدعوة إلى النهوض بالفلاحة والشروع في استغلال المعادن المغربية وإدخال بعض الصناعات البسيطة وتجهيز المراسي.

1 ـ الدعوة إلى إصلاح أحوال التجارة :

إذا كانت بنود معاهدة 1856 قد وضعت الأسس القانونية الجديدة التي أصبح المغرب ملزما بالخضوع لها في إطار علاقاته مع أوربا، فإن إدخال تلك البنود حيز التطبيق، في مختلف المراسي أو في المناطق الداخلية، طرح مشاكل لا حصر لها بين موظفي المخزن، من أمناء وعمال وقواد، وبين النواب القنصليين الذين كانوا يسهرون على رعاية مصالح الرعايا البريطانيين في المراسي. وأثار دراموند هاي انتباه نوابه القنصليين، في الرسالة الدورية التي وجهها إليهم في مارس 1857، إلى الإحتراس الكبير من وقوع أي خرق للشرطين الأول والثاني من المعاهدة التجارية[4]، سواء أبآستمرار المخزن في بيع الإحتكارات أم بمنحه للإمتيازات الخاصة لشراء أي بضاعة أو بيعها[5].

وكان الشرط الخامس من المعاهدة التجارية ينص على تمتع المخزن بحق إعلان منع تصدير بعض المواد الأساسية خارج البلاد كالحبوب، شريطة إعلان المخزن عن

(4) انظر نصها الكامل في **الوثائق**، ج 2، ابتداء من الصفحة 200.

(5) F.O. 99/77، الرسالة الدورية التي وجهها دراموند هاي إلى نوابه القنصليين في المراسي المغربية، طنجة، 16 مارس 1857.

ذلك ستة أشهر قبل تاريخ دخول المنع الفعلي حيز التطبيق(6). ومع ذلك، اعتبر التجار البريطانيون الذين كانوا يتاجرون مع المغرب أن حكومتهم تساهلت كثيرا مع المخزن حين وافق ممثلها دراموند هاي على إقحام مضمون الشرط الخامس على تلك الصورة في نص المعاهدة. فكانت انتقاداتهم لدراموند هاي لاذعة جدّاً، وطالبوا بأن يواصل دراموند هاي ضغوطه على المخزن لحمله على تحرير وسق الحبوب والصوف(7).

واستجابة لأماني التجار البريطانيين وتجنبا لانتقادهم إياه، لم يترك دراموند هاي أي فرصة تتاح أمامه للإشارة ملمحا أو مصرحا، في مراسلاته إلى النائبين السلطانيين محمد الخطيب ومحمد بركَاش، إلى رفع المنع عن الصادرات رفعا نهائيا. وبما أن الأمر كان على مستوى كبير من الأهمية، فقد اضطر إلى مفاتحة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن وخلفه المولى الحسن في موضوعه أثناء زياراته العديدة إليهما في فاس ومراكش والرباط(8).

وفي نهاية غشت 1860، اشتكى البريطانيون من عزم السلطان على منع وسق القطاني قبل نهاية مدة الستة الأشهر الواردة في الشرط الخامس من المعاهدة التجارية، فاحتج دراموند هاي احتجاجا شديداً على ذلك، واتهم المخزن بخرق شروط المعاهدة التجارية(9). واستغل حاجة المخزن الملحة إلى المال في ذلك الظرف الدقيق للوفاء بالتزاماته مع إسبانيا ليدفع به إلى الاستجابة لرغبات التجار البريطانيين وتنفيذها فقال:

> (...) ولو كان يقبل ما أشرنا به هذه مدة من ثلاثة أشهر، حيث أكدت أن السلطان أيده الله يسرح للتجار وسق القمح والشعير وجميع أنواع الحبوب، لكان دخل إلى بيت المال مليون واحد أو اثنين ملاين من الريال ليعينوا بهم الفصال في كلام الدراهم مع الإصبنيول (...)(10).

---

(6) انظر **الوثائق**، ج 2، ابتداء من الصفحة 200.

(7) F.O. 99/83، رسالة من تاجر إنجليزي مجهول إلى صحيفة **الدايلي نيوز (Daily News)**، تحت عنوان: «علاقاتنا مع المغرب»، مؤرخة في 24 أبريل 1858.

(8) انظر ما سيأتي في بقية هذا الفصل.

(9) F.O. 174/136، دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، 15 يونيو 1860؛ دراموند هاي إلى محمد الخطيب، سرا، طنجة، 13 غشت 1856.

(10) F.O. 174/136، دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، غشت 1860.

ولكي يضمن دراموند هاي الإستجابة الفورية لمطالبه تلك، أثار مخاوف مولاي العباس من إمكان عدم قبول تعاقد الرأسماليين الأوربيين على سلف مع دولة آعتبرها تخلق العراقيل أمام النشاط التجاري[11]. كما علل عدم تجاوز حجم الإدخار في خزائن السلطان مقدار ثمانية ملايين[12] بضعف تجارة التصدير، وبجهل الوزراء لشؤون التجارة، وبإصرارهم على الإستمرار في نصح السلطان والإشارة عليه بعدم تسريح وسق الحبوب والصوف تفاديا لنقصانها في البلاد. هذا، في حين كانت نظرة دراموند هاي مخالفة تماما لاعتقاده الراسخ بأن كثرة الوسق سوف تكون من الحوافز الفعالة التي تدفع إلى التفكير في الرفع من الإنتاج. وفي محاولة لإقناع مولاي العباس، استشهد بضخامة إنتاج الحبوب في الولايات المتحدة الأمريكية، وبارتفاع أعداد رؤوس الأغنام في نيوزيلاندا، وذلك بفضل توجيه تلك الدولتين لاقتصادهما نحو التصدير[13]. وقد ذهب دراموند هاي أبعد من ذلك فجعل سلامة المغرب ونجاته رهينا بتحرير الصادرات حين قال :

> (...) والطبيب الذي يشير بالدواء لرجل وفعل خلاف ما أشير عليه به لا يُداوى ويكثر مرضه (...). إذا أنتم مريدين الخير لهذه الإيالة قبل هلاكها، هو التسريح في الحين لوسق الزرع والحبوب والصوف وغير ذلك بالصاكة المعلومة. وبعد ذلك، وجه رجلا من تجار الإنجليز ليبحث في السلف من التجار الكبار، وحيث يسمعون بتقوية التجار يمكن أن يطمئن بالهم (...)[14].

وحتى يكون دراموند هاي اكثر إقناعا للمخزن، وجه لمولاي العباس قائمة تضمنت إحصائيات دقيقة لِقيمة الصادرات والواردات، من المراسي المغربية وإليها في السنوات الممتدة بين سنتي 1852 و1860. وحرص في تقديمها على إبراز العلاقة والترابط الموجودين بين تسريح الوسق وارتفاع قيمة المستفادات، وبين منعه وتقلص

(11) F.O. 174/136، تقييد من الكلام الذي ذكره منسطر سلطانة كَريت بريتن لخليفة السلطان مولاي العباس يوم 19 شتنبر 1860؛ ابن زيدان، م.س، ج 5، ص. 418-419، رسالة السلطان إلى مولاي العباس، نهاية صفر 16/1277 شتنبر 1860.

(12) F.O. 174/79، الخطيب إلى النائب الإسباني ميري إي كولوم، سرا، 5 ذي الحجة 24/1276 يونيو 1860.

(13) F.O. 174/136، تقييد من الكلام الذي ذكره منسطر سلطانة كَريت بريتن لخليفة السلطان مولاي العباس يوم 19 شتنبر 1860.

(14) نفسه.

مداخيل المستفادات. ثم وجه الدعوة لسيدي محمد بن عبد الرحمن للمضي قدما، ودون تردد في اتباع النهج الذي سلكه المولى عبد الرحمن بن هشام، حتى يتمكن بذلك من تحقيق زيادة في المداخيل[15].

ولم يكن النائب البريطاني يحمِّل مسؤولية إصدار المنع على الموسوقات لشخص السلطان، بقدر ما كان يحمِّلها لبعض الأطراف داخل الجهاز المخزني الذين نعتهم بـ «(...) أهل الرأي الذين يقبضون الهدايا على ذلك من التجار للتوسط لدى السلطان في نزع المنع (...)»[16]. وأكد عدم اكتراثهم بما يمكن أن يثيره اعتراضهم ذاك من خلافات واحتجاجات من الدول المهتمة بالتجارة المغربية. وكان دراموند هاي يدرك تمام الإدراك أن تحامله العنيف على العناصر التي كانت تؤيد منع الوسق، وتنصح المخزن بالإبقاء عليه، يثير عليه عداوتهم. وقد أقسم على تحطيمهم وإضعاف شوكتهم تدريجيا حتى ولو تطلب منه ذلك وقتا طويلا[17]. واستمر الصدام بين دراموند هاي والعناصر المخزنية المعارضة لتسريح الموسوقات طوال المدة التي قضاها النائب البريطاني ممثلا لمصالح بلاده في المغرب دون أن يتغلب عليهم.

وفي نهاية أكتوبر 1861، وجه دراموند هاي إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن مذكرة ضمنها تفاصيل عن كل القضايا التي سبق له الحديث فيها مع محمد الخطيب ومولاي العباس. ثم عززها بتفاصيل أخرى، مع التركيز على العمل المرحلي للنهوض بالتجارة وتحسين ظروفها، حتى تشكل حافزا للرفع من الإنتاج الفلاحي[18]. وحين صدر المنع على تصدير الحبوب في أكتوبر 1862، أبدى دراموند هاي استغرابه الكبير من ذلك، وذكر المخزن بالإلتزام الذي سبق أن تقدم به عبد الرحمن العاجي بعدم اللجوء إلى سياسة المنع، حتى يكتمل تسديد السلف الإنجليزي[19]. وكانت حجة دراموند هاي في ذلك هي أن «(...) ضمانة المراسي

(15) F.O. 174/136، دراموند هاي إلى مولاي العباس، طنجة، 15 أكتوبر 1860.

(16) F.O. 174/136، دراموند هاي إلى الخطيب، طنجة، غشت 1860.

(17) **نفسها**.

(18) F.O. 174/136، دراموند هاي إلى سيدي محمد بن عبد الرحمن، 30 أكتوبر 1861.

(19) الرسالة 12 من مجموعة (1030) السرية، من دراموند هاي إلى وزارة الخارجية البريطانية، طنجة، 24 أكتوبر 1860؛ الملحق 2 بالرسالة 12 من المجموعة نفسها، من عبد الرحمن العاجي إلى دراموند هاي، 18 ربيع الثاني 23/1278 أكتوبر 1861.

تبطل من ذلك المنع، حيث مستفادهم ينقص، ولن يجزي دخلهم لأداء الدين المذكور (...)»[20]. ولما أخبر السلطان بذلك أجاب نائبه محمد برگاش بأن «(...) ما احتج به الباشدور بما في كتاب العاجي إنما كان توثقا للسلف وسلفهم (الإنجليز) صرنا نخلصه من عندنا، فلا تعلق للسلف بالتسريح (...)»[21].

وحاول دراموند هاي أن ينزع من السلطان حق الإعلان المفاجئ عن منع الموسوقات، فاقترح عليه أن يخبر به في البداية نائبه محمد برگاش في طنجة، قبل أن يصدر أوامره السلطانية بذلك إلى بقية الولاة في مجموع المراسي، لفسح المجال أمام المفوضيات الأجنبية في طنجة، فتوافق على ذلك الإجراء إذا كان يتلاءم مع مصالحها أو ترفضه إذا كان عكس ذلك، قبل أن يعلن عليه المخزن إعلانا رسميا[22]. وأمام خطورة هذا الِاقتراح وما كان ينطوي عليه من تفويت للسيادة إلى الأجانب، كان من الطبيعي أن يرفضه السلطان[23]؛ لأن تطبيق مثل هذا الإجراء لن يزيد الأمور إلا تعقيدا، وخاصة لمحمد برگاش الذي ستنضاف إلى مهامه الثقيلة مهمة أخرى[24]. وكذلك الحال للسلطان وجهازه المخزني الذي ستصبح ممارسته لسلطاته المعهودة مقيدة ورهينة بمدى توافقها مع مصالح الأجانب.

وبالرغم من جميع المحاولات التي قامت بها بريطانيا لإقناع المخزن بالنتائج التي يمكن تحقيقها، في حالة التخلي عن منع تصدير الحبوب والصوف، خلال ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، فإن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن ظل متمسكا بحرية تصرفه في ذلك الموضوع. ولم يكن يسمح بتصدير هاتين المادتين إلا إذا سمحت الظروف العامة للبلاد بذلك، أو إذا مورست عليه ضغوط شديدة كما حدث في دجنبر 1879، حين صدر المنع على تصدير الحبوب، فاستجاب السلطان

(20) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى محمد برگاش، طنجة، 7 أكتوبر 1862؛ ودراموند هاي إلى العاجي، سرا، 7 أكتوبر 1262.

(21) ابن زيدان، ، **م.س،** ج 3، ص. 282–284، رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى برگاش بتاريخ 17 ربيع الثاني 12/1279 أكتوبر 1862.

(22) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى الوزير الطيب بن اليماني، طنجة، 13 دجنبر 1862.

(23) رفض المخزن الِاقتراح نفسه بعد ست سنوات من عرضه لأول مرة من دراموند هاي (انظر F.O. 174/138، دراموند هاي إلى محمد برگاش، طنجة، 7 شتنبر 1868).

(24) وكان دراموند هاي على علم بذلك، إذ طلب في أكثر من مناسبة من الوزير بن اليماني تعيين كتاب إضافيين لمساعدة برگاش في مهامه الثقيلة.

لطلب دراموند هاي الذي استعطفه باسم الحكومة البريطانية، من أجل السماح للتجار الأجانب بتصدير كميات هامة منها، خاصة بعد أن اتضحت معالم تبشر بتوقع سنة زراعية جيدة[25].

ومن جهة أخرى، أولت بريطانيا حرصها الشديد للقضاء على كل الأساليب التي كان ينهجها المخزن في تسيير شؤونه التجارية قبل معاهدة 1856، فأثار دراموند هاي انتباه نوابه القنصليين، في رسالة دورية بتاريخ مارس 1857، إلى الِاحتراس من استمرار المخزن في بيع الِاحتكارات أو في تقديم أي امتيازات تجارية معينة لبعض التجار المغاربة، وخاصة إلى فئة تجار السلطان[26].

وفي نهاية سنة 1860، بيعت كنطردة الغاسول في مدينة فاس للتاجر محمد بن المدني بنيس الذي جعل وكلاءه في المراسي لاحتكار تجارة الغاسول لفائدته، فقام دراموند هاي على وجه السرعة بتذكير المخزن بسلبيات ذلك النمط من التجارة، وانعكاساته المضرة بالمداخيل الجمركية، فطالب باحترام الشرط الأول من المعاهدة التجارية الذي يمنع الِاستمرار في تلك الممارسة، ثم استرعى على المخزن عن كل خسارة يمكن أن تلحق بالتجارة البريطانية نتيجة لتلك الكنطردة، فقبل المخزن ذلك الِاسترعاء واعتذر على ذلك بحجة مفادها أن تجار فاس كانوا يجهلون مضمون المعاهدة المغربية ـ البريطانية[27].

وفي مارس 1864، علم دراموند هاي بعودة المخزن مجددا إلى تقديم سلفات مالية للتجار المغاربة المسلمين منهم واليهود لتمكينهم من المتاجرة بها، فبادر إلى الِاحتجاج على ذلك وعلى الِامتيازات الجمركية التي كانت تمنح للتجار المغاربة دون غيرهم من الأجانب. واعتبر النائب البريطاني ذلك من باب التفضيل والتخصيص الذي نصت معاهدة 1856 التجارية على عدم مشروعيته. ثم أشار بعد ذلك مذكراً

(25) F.O. 174/138، دراموند هاي إلى محمد بركَاش، 5 دجنبر 1870؛ F.O. 174/138، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 7 يناير 1871 : «(...) وما أجاب به أيده الله بمساعدته من خاطره الشريف لمطلوبنا، وذلك لنفع بيت المال والتجار (الإنجليز) وجبرا لخاطرنا (...)».

(26) F.O 99/77، رسالة دورية من دراموند هاي إلى نوابه القنصليين، طنجة، 16 مارس 1857، سبق ذكرها.

(27) F.O. 174/136، دراموند هاي إلى محمد الخطيب، طنجة، 18 أكتوبر 1860.

بعدد التجار الذين سبق لهم الحصول على سلفات مخزنية أيام المولى عبد الرحمٰن، فتوفي أغلبهم أو أفلسوا، ولم يتمكنوا أبداً من تسديد ديونهم[28].

ومما لا شك فيه أن عودة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى ذلك الإجراء، يمكن تفسيره، ولو بصفة جزئية، بأنه محاولة يائسة من المخزن، لوضع قسط من المبادلات التجارية في أيادي بعض التجار المغاربة، حتى لا تتحول كليا إلى أيادي الأجانب. وتمت تلك المحاولة في وقت بدأت فيه الحماية القنصلية تنتشر بإيقاعات سريعة، فكانت الِامتيازات التي قدمها المخزن لبعض التجار المغاربة تدخل في إطار الجهود الهادفة إلى تقليص الحمايات وتشجيع أفراد الرعية على الِاستمرار في ولائهم للدولة المغربية. غير أن بعض التجار المغاربة اليهود والمسلمين ما لبثوا أن حصلوا على سلفات مخزنية، ورفضوا تسديدها باللجوء إلى الحمايات الأجنبية[29].

ودعا دراموند هاي المخزن بإلحاح إلى التخلي عن ذلك الإجراء، وأثار مخاوفه من إمكان قيام الحكومات الأجنبية، بتقديم مساعدات مالية لفائدة تجارها، اقتداء في ذلك بما يفعله المخزن وكأن الأبناك الأوربية كانت لا تقوم بتلك المهمة منذ سنوات عديدة. ومع ذلك، فإن إلحاح النائب البريطاني كان دليلا على حرصه الشديد على تمكين التجار البريطانيين من مواصلة الحفاظ على تفوقهم المالي أمام التجار المغاربة بما فيهم تجار السلطان. هذا، في الوقت الذي كان من المتعذر تماما على التجار المغاربة منافسة التجار الأجانب على مستوى الرساميل، مهما ارتفعت إمكاناتهم المالية. ومما لا شك فيه أن ضعف الرساميل المحلية كان من العوامل التي ساهمت في إذكاء ظاهرة المخالطة في البوادي من جهة، وفي مختلف الأنشطة التجارية في المراسي بين المغاربة والأجانب من جهة ثانية. فهل يحق اعتبار هذه المقترحات البريطانية من قبيل الدعوات الإصلاحية؟

---

(28) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى محمد بركَاش، طنجة، 14 مارس 1864 (انظر **الكناش 29**، (خ.ح)، «تقييد ما بذمة تجار أهل فاس وغيرهم»، 1272–1855/1273–1856؛ **الكناش 33**، (خ.ح) «ديون بعض المراسي على تجار المدن»، 1274–1857/1278–1861).

(29) M. Kenbib, «Système impérial et bourgeoisie Comparadore au Maroc au 19ème siècle», in **Revue d'Histoire Maghrébine**, juin, 1986, n° 41, pp. 86-100؛ F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 14 مارس 1864؛ F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 14 مارس 1864.

2 ـ الدعوة إلى إصلاح أحوال الفلاحة :

اضطرت بريطانيا بحكم العلاقة القائمة بين قطاع الفلاحة وتجارة التصدير، إلى بذل جهودها لإثارة انتباه المخزن إلى تحسين أحوال الفلاحة وتطويرها. وصادف التوقيع على معاهدة 1856 بين البلدين تزايدا في حاجيات الصناعة النسيجية البريطانية لمادة القطن، وذلك بالرغم من جلب بريطانيا لكميات كبيرة منها من الولايات المتحدة والهند ومصر. وتقاطرت على وزارة الخارجية في لندن وعلى المفوضية البريطانية في طنجة طلبات عديدة، عبر فيها رجال الصناعة والمضاربون الإنجليز عن رغبتهم في الحصول على امتيازات لزراعة القطن في المغرب. ولم تجد الحكومة البريطانية بُدّاً من الإهتمام بالموضوع اهتماما جديا، فاستفسرت ممثلها دراموند هاي عن إمكانات الإستجابة لتلك الرغبات، فأكد لها وجود صعوبات عديدة وأبرزها قانون الملكية الزراعية في المغرب، وتخوف المخزن من مساهمة انتشار زراعة القطن في البوادي المغربية في توافد مزيد من الأوربيين على البلاد[30]. أما عن مدى ملاءمة الظروف الطبيعية لزراعته، فقد أجمعت كل التقارير التي أنجزها النواب القنصليون المقيمون في المراسي على تقديم صورة إيجابية عن الإمكانات الفلاحية الجيدة التي كان يتوفر عليها سواء أمن حيث التربة والمناخ أم من حيث الخبرة الفلاحية[31].

وتحقيقا لتلك الغاية، اقترح دراموند هاي على الخارجية البريطانية مخططا كان من أبرز سماته الإلحاح على العمل التدريجي ؛ فطلب تزويده بنماذج من بذرات القطن، وبكتب متخصصة في تقنيات زراعته. ثم قرر القيام شخصيا بتجارب حقيقية لاختبار إمكانات زراعته في طنجة وأحوازها. كما قرر توجيه أوامر إلى نوابه القنصليين للقيام بتجارب مماثلة في مختلف جهات البلاد، مع التشديد على حرصهم على تسجيل كل النفقات اللازمة لزراعته وقطفه ونقله. وفي الوقت الذي ستكون فيه التجارب جارية حول زراعة القطن، سيكون لدراموند هاي الوقت الكافي لمناقشة موضوع تطوير زراعته في المغرب مع السلطان ووزرائه[32].

(30) F.O. 99/76، دراموند هاي إلى اللورد كلارندن (Clarendon)، ريشموند هيل، 12 غشت 1857. وكان دراموند هاي وقتئذ في عطلة في لندن، فالتقى بالعديد من رجال الأعمال الذين حاولوا استشارته والحصول على وساطته لاستثمار رساميلهم في المغرب.

(31) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(32) F.O. 99/76، رسالة دراموند-هاي إلى كلارندن بتاريخ 12 غشت 1857 سابقة الذكر.

وفي هذا الإطار، يمكن أن نفهم الأسباب التي جعلت الفلاحة تحتل حيزا هاما في برنامج الإصلاحات الذي اقترحه دراموند هاي مرحلة مرحلة على الجهاز المخزني. إذ قامت الحكومة البريطانية، منذ أيام المولى عبد الرحمن بالتأكيد على أهمية زراعة القطن، فأبدى السلطان استعداده للقيام بتجارب لزراعته. غير أن الحرب مع إسبانيا ووفاة المولى عبد الرحمن، جعلت بريطانيا تؤجل إثارة الموضوع إلى ما بعد انسحاب الإسبانيين من تطوان.

وأشار دراموند هاي، في تقييد وجهه للسلطان محمد بن عبد الرحمن، إلى أن «(...) الفلاحة والتجارة هما الأصل في الخير لكل إيالة وأيضا لبيت المال. ولذلك ينبغي أن يجعل سيدنا القوانين ليزعِّم الناس على الفلاحة وتتبعها التجارة (...)»[33]. إن العلاقة هنا واضحة بين العمل على تطوير الفلاحة المغربية، وتوفير المواد الأولية القابلة للتصدير إلى دولة كانت منهمكة في ثورتها الصناعية.

ثم أوضح النائب البريطاني في مناسبة ثانية أن «(...) أوكد الغنى لإيالة مراكش هو من الفلاحة والكسب (...)»[34]. لكن ماذا كان يعني دراموند هاي حين طلب من السلطان جعل قوانين؟ فأية قوانين كانت ترغب بريطانيا في أن يسنها المخزن حتى يقدم الناس على الفلاحة ؟ ومن هم الأناس الذين كان يتحدث عنهم دراموند هاي في تقييده إلى السلطان ؟

لقد كان الأمر يتعلق بمحاولة بريطانية لدفع المخزن إلى إصدار قوانين جديدة، يعترف فيها للأجانب بحق امتلاكهم للأرض والعقارات، وبالتالي فسح المجال أمام الرساميل البريطانية وتأمين فرص الِاستثمار في الميدان الفلاحي. وحتى يتسنى تحقيق ذلك، حاولت بريطانيا أن تخلق عند المخزن اهتماما بالمزروعات الصناعية. وفي ذلك الإطار، قال دراموند هاي في التقييد نفسه الذي وجهه للسلطان ما يأتي :

> (...) إن فلاحة القطن فيها الغنى لإيالة سيدنا أيده الله في بعض المواضع التي تناسب أرضها لذلك (...). ولابد من رد البال لغرس التوت أيضا وصنع الحرير. إذ عدد كثير من الحرير يجلب لهذه الإيالة (...) حيث إيالة مراكش قادرين على

---

(33) F.O. 174/136، تذكير ليتأمل فيه سلطان مراكش أيده الله في أمر التجارة، 30 أكتوبر 1861 ؛ F.O. 174/136، تقييد من إشارة النصح من دراموند هاي إلى السلطان، 6 غشت 1861.

(34) F.O. 174/137، تقييد من دراموند هاي إلى السلطان، 6 ماي 1862.

صنع الحرير في إيالتهم لما يكفيهم وللوسق (...) وأيضا قصب الحلو (قصب السكر) يغرس في هذه الإيالة كثير منه (...)[35].

لكن هل كان بإمكان المغرب إدخال تلك المزروعات وضمان ازدهارها في البوادي المغربية دون مساعدة الرساميل البريطانية، ودون امتلاك الأجانب للأراضي؟ لقد اعتبر دراموند هاي حرمان الأوربيين، بمقتضى التشريعات المغربية، من شراء الأراضي، حاجزا كبيرا أمام تطوير ذلك النوع من المزروعات التسويقية على مستوى واسع في المغرب. وأثناء المحاولة الأولى التي قام بها النائب البريطاني لإحداث تغيير في تلك القوانين، أبدى المولى عبد الرحمن تخوفه الشديد من العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتّب في حالة سماحه للأجانب بامتلاك الأراضي. وذكر منها إتاحة الفرصة أمام ممثلي الدول الأجنبية للتدخل في شؤون البلاد تحت غطاء حماية مصالح مواطنيهم، وإمكان المطالبة بالحصول على تعويضات مالية لأسباب مختلفة قد تكون حقيقية أو مختلقة[36]. وعلاوة على ذلك، تخوف سيدي محمد بن عبد الرحمن من أن يتحول رعاياه الذين قد يشتغلون في الأراضي، التي يُسمح للأوربيين بامتلاكها، إلى رعايا غير خاضعين لاختصاصات القضاء المغربي ولا للسلطة المخزنية، فيذكي ذلك لجوء الرعية إلى البحث عن مزيد من الحمايات الأجنبية[37].

كان دراموند هاي على وعي تام بوجود هذه الصعوبات، فألح في مخططه الذي وجهه لوزارة الخارجية البريطانية سنة 1857، لتطوير زراعة القطن في المغرب، على العمل من أجل التوصل إلى إنتاج القطن من طرف المغاربة أنفسهم أو داخل الأراضي الخاصة بالسلطان[38]. كما نبه بعض العناصر ذات التأثير والنفوذ داخل الجهاز المخزني إلى أهمية استعانة المغرب في ذلك بخبرة الفلاحين المصريين[39].

---

(35) **نفسه**؛ أيضا F.O. 174/137، دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، 22 غشت 1862؛ **الكناش 47**، (خ.ح)، رسالة بتاريخ 12 ربيع الثاني 24/1283 غشت 1866، في موضوع زراعة قصب السكر في منطقة حاحا.

(36) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب الخاص بالمعاهدة التجارية المبرمة سنة 1856.

(37) تقرير النائب القنصلي وايط (White) عن التجارة المغربية سنة 1864، طنجة، 15 مارس 1865، وهو موجود ضمن التقارير القنصلية البريطانية المنشورة في : **الأوراق البرلمانية**.

(38) F.O. 99/76، دراموند هاي إلى كلارندن، رسالة 12 غشت 1857، سبق ذكرها.

(39) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى العاجي، 7 أكتوبر 1862؛ F.O. 174/137، تقييد دراموند هاي إلى السلطان، 6 ماي 1862.

وهناك دلائل عديدة تؤكد مدى الاهتمام الذي خلقته بريطانيا عند المخزن بزراعة القطن. إذ وزع سيدي محمد بن عبد الرحمن بعض الأراضي وكميات من البذور على بعض الفلاحين تشجيعا لهم على زراعته[40]، كما أمر باستيراد بعض الآليات الخاصة بتنظيف القطن عبر مراسي الجديدة وأسفي والرباط[41]. وأكد النائب القنصلي وايط أن سنة 1863 سجلت تزايدا في الأراضي المخصصة لزراعته. وحاول بعض البريطانيين في السواحل الغربية[42] وبعض الإسبانيين في المناطق المجاورة لتطوان إنشاء مزارع للقطن[43].

ومع ذلك، فإن الخلاصة التي انتهى إليها النائب القنصلي وايط هي أن للمغرب كل الإمكانات المشجعة على الدخول في منافسة مع الدول المنتجة للقطن. غير أنه لم يفته التنبيه إلى أنه «(...) إذا تمت إزاحة الرأسمال الأجنبي والمهارة الأوربية والمقاولات الأجنبية من ممارسة نشاطها داخل المغرب، وتم الاعتماد فقط على سكانه المحليين لتنمية خيراته، فسيكون من غير المجدي توقع تحقيق نتائج هامة (...)»[44].

وبالفعل شهدت سنة 1865 تراجعا واضحا في زراعة القطن. وتضافرت عدة أسباب هي التي أدت إلى تلك النتيجة المخيبة لآمال بريطانيا على الأقل. إذ لم يسمح المخزن بتصدير القطن إلا لمدة سنة واحدة، مما حال دون دخول المزارعين في عمليات واسعة النطاق في زراعته خشية تجديد المنع على تصديره في السنة اللاحقة. ولم تكن المضاربة في مادة القطن مربحة جدّاً كما كان متوقعا، فتم التخلي عن زراعته. أما السبب الثالث الذي كان أكثر تأثيرا، فهو انتشار فكرة في أوساط الفلاحين عن عدم رغبة المخزن في التشجيع الحقيقي على زراعة القطن[45]. ولم تكن تلك الشائعات خالية من

---

(40) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى محمد بركاش، 29 يوليوز 1862، أرسلت جمعية مهتمة بتطوير زراعة القطن من مانشستير آلة لتنظيف القطن مع كميات من البذور هدية إلى السلطان.

(41) تقرير وايط سابق الذكر؛ ابن زيدان، **م.س**، ج3، ص. 564.

(42) يشير مييج إلى إنشاء البريطاني ردمان سنة 1864، مزارع للقطن في أحواز الجديدة فجهزها بنواعير للسقي (انظر : **J. L. Miège, op. cit.**, t.2, p. 497).

(43) تقرير وايط سابق الذكر.

(44) **نفسه**.

(45) تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1865، طنجة، 23 مارس 1866؛ **الكناش 47**، (خ.ح)، جواب الخليفة سيدي حسن إلى السلطان، يتضمن حصول العلم بما أجاب به الأمناء عن بيع القطن بكساد سوقه في ذلك الوقت، وفيه الأمر بتأخير بيعه إن كان لا يفسد.

الصحة، إذ نجد سيدي محمد بن عبد الرحمن يشتكي لدراموند هاي منذ سنة 1864 قيام الأوربيين بالزراعة في أراضي مغربية دون الحصول منه على أي إذن يسمح لهم بذلك[46].

وبالرغم من ذلك، استمرت بريطانيا في توجيه دعواتها للمخزن ليصلح أحوال الفلاحة، حتى السنواتِ التي تلت انعقاد مؤتمر مدريد الذي سمح للأوربيين بامتلاك الأراضي. غير أن النتائج التي تحققت في الميدان الفلاحي، ظلت هزيلة واستمرت الفلاحة المغربية في خضوعها لرحمة الظروف الطبيعية والظرفيات الإقتصادية والسياسية، كما كان ذلك معهوداً من قبل.

3 ـ مشاريع رجل الأعمال البريطاني فورد :

حاول دراموند هاي، بتنسيق محكم مع التاجر البريطاني فورد (Forde) أن يحث السلطان محمد بن عبد الرحمن على إنجاز مشاريع عديدة. وكان الهدف من إسناد مهمة إنجاز تلك المشاريع إلى أياد بريطانية، هو السعي في مزيد من ترسيخ النفوذ البريطاني في المغرب. وسبق للتاجر البريطاني فورد ومعه بقية البريطانيين الذين تعاقدوا على سلف مع المغرب بعد الحرب الإسبانية، أن حققوا أرباحا شجعتهم على الدخول في مشاريع إضافية مع المخزن؛ خاصة وأن فورد كان على اتصال وثيق بمجموعة من البنكيين اللندنيين الذين فكروا في وضع برنامج موسع وإنجازه لحساب المخزن، أملا في تحقيق بعض الأرباح[47]. وحاول فورد استغلال الثقة التي سبق للمخزن أن وضعها فيه، حين كلفه بالتعاقد على سلف لحسابه في بريطانيا، وذلك للحصول على ثقة جديدة والشروع في إنجاز مشاريع أخرى. وكان دراموند هاي على أتم استعداد لمساعدته على تنفيذ كل المخططات الرامية إلى تعزيز النفوذ البريطاني في المغرب.

سبقت الإشارة إلى الرغبة التي أبداها السلطان في أكتوبر 1861، لكسب ثقة الحكومة البريطانية والرأسماليين اللندنيين. وقد صرح لدراموند هاي بعزمه على الحصول على سلف إضافي من بريطانيا، وذلك للتخلص مما تبقى من الغرامة

---

(46) Miège, op. cit., p. 497.

(47) جان لوي مييج، «المغرب وإسبانيا والمصرف الأوربي بين 1868 و1870»، ضمن: **تطوان**، العدد 3ـ4، ص. 196.

الإسبانية دفعة واحدة[48]. ولم تكن قد مضت سوى ثلاثة شهور على خروج الإسبان من تطوان، حتى فكر فورد في تقديم اقتراح للسلطان في موضوع الغرامة الإسبانية. وكان ذلك الاقتراح يستجيب في حقيقة الأمر لرغبة المخزن. وبما أن التنسيق في الموضوع قد تم بين دراموند هاي وفورد، فإن ذلك الاقتراح أصبح صالحا ليخدم أيضا المصالح البريطانية. كما كان دراموند هاي واعياً بالفوائد التي يمكن تحقيقها لصالح النفوذ البريطاني في حالة إبعاد الإسبانيين عن مراقبة المراسي المغربية.

وتبادل فورد مع وزير المالية الإسباني مراسلات سرية في الموضوع، فأطلعه على استعداد بلاده لتخفيض ثلاثة أو أربعة ملايين من المبلغ المتبقي من الغرامة، إذا ما رغب المغرب في ذلك[49]. غير أن الحكومة البريطانية رفضت الدخول في تلك العملية، فأرسلت تعليماتها إلى دراموند هاي بعدم التدخل في الموضوع إلا بصفة سرية واستشارية. وأبدى فورد رغبته في الاتصال مباشرة بالسلطان للتحادث معه في الموضوع، ولمعرفة قدراته المالية التي تثبت استعداده للدخول في تلك العملية. كما أشار في حديث له مع دراموند هاي إلى أن الظرفية الاقتصادية للمغرب كانت ملائمة جدّاً. فالحركة التجارية في المراسي المغربية لم تنتعش بعد، والمداخيل الجمركية لا تزال ضعيفة. ومن جهة أخرى، كانت للحكومة الإسبانية حاجة ماسة إلى المال، لانعكاسات الحرب الأمريكية على التجارة الإسبانية. وكان فورد يخشى في حالة تحسن أحوال التجارة المغربية، وما يمكن أن يصاحبها من ارتفاع في المداخيل الجمركية، أن ترفض إسبانيا سحب وكلائها من المراسي المغربية وتستمر في تحصيل نصف مستفاداتها[50].

وحين بلغت أخبار هذه التفاصيل إلى عبد الرحمن العاجي، الذي كان متعاطفا إلى حد بعيد مع البريطانيين، ألح عليه دراموند هاي بأن يخفي مقترح فورد على النائب السلطاني محمد بركَاش، وطلب منه إحاطة الموضوع بكامل السرية، حتى لا تصل أخباره إلى ممثل الحكومة الإسبانية في طنجة ميري إي كلوم المعروف بعدائه الصريح لبريطانيا ولكل ما يمكن أن يؤدي إلى تقوية نفوذها في المغرب[51].

(48) الرسالة 10 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل، طنجة، 22 أكتوبر 1861.

(49) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى العاجي، سرا، 18 يونيو 1862.

(50) **نفسها.**

(51) **نفسها.**

وتبين أن فورد كان ينوي استغلال لقائه بالسلطان إلى حد بعيد، إذ حمل في جعبته مقترحات أخرى، تعلقت بالرغبة في الحصول من المخزن على امتيازات لزراعة القطن على مستوى واسع في الأراضي المغربية، وثانية لمد السكك الحديدية، وثالثة لاستخراج المعادن[52]. وكان من الطبيعي أن يعتمد فورد في كل ذلك على مساندة دراموند هاي الكاملة، فتمكن بالفعل من إقناع رجال المخزن باستقبال فورد واجتماعه بالسلطان في مراكش على وجه السرعة.

اجتمع السلطان محمد بن عبد الرحمن مع رجل الأعمال البريطاني فورد في منتصف شهر يوليوز 1862 ؛ وكانت قد بقيت في ذمة المخزن عشرة ملايين لاستيفاء الغرامة الإجمالية لفائدة إسبانيا، فاقترح فورد الفصال مع الإسبانيين بأربعة ملايين ريال أو بأربعة ملايين ونصف على أكثر تقدير، وذلك على أساس أن يتم التعاقد ـ لذلك الغرض ـ على سلف في بريطانيا ليدفع إلى إسبانيا. أما الأجل الذي كان من المفترض أن يسدد فيه الدين الإنجليزي الإضافي المرتقب، فسيكون بين خمس عشرة سنة وعشرين سنة، وتكون ضمانته هي نصف مداخيل مستفادات المراسي المغربية. وبعد مشاورات عديدة، استقر رأي المخزن على اختيار أجل الخمس عشرة سنة. ثم عين السلطان محمد بركَاش والحاج بوجنان البارودي، لإمضاء عقدة السلف والفصال مع دولة إسبانيا، في حالة موافقتها النهائية على مقترح فورد[53].

لكن إسبانيا رفضت قبول مبلغ أربعة ملايين ونصف الذي اقترحه فورد وطالبت بسبعة ملايين. ويبدو أن تحسن الأحوال المالية لحكومة مدريد وإمكان تحصيلها نصف ميلون من الريال عن كل سنة من مداخيل المراسي المغربية، كان من الأمور التي جعلت فورد يفشل في تحقيق غايته[54]. كما أن الحكومة الإسبانية كانت ترى في الإبقاء على وكلائها الموجودين في المراسي المغربية وسيلة لتدعيم نفوذها ومراقبة الأوضاع العامة في المغرب[55].

(52) F.O. 174/137، تعريب كتاب سري من التاجر فورد إلى دراموند هاي، طنجة، 5 يونيو 1862.

(53) F.O. 174/179، ظهير سلطاني من سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى دراموند هاي، 16 محرم 14/1279 يوليوز 1862؛ F.O. 174/79، ظهير ثان إلى دراموند هاي، 18 محرم 16/1279 يوليوز 1862؛ ثم F.O. 174/97، ظهيران من السلطان إلى فورد، 18 محرم 16/1279 يوليوز 1862.

(54) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى الوزير الطيب بن اليماني، 6 أكتوبر 1862؛ ودراموند هاي إلى العاجي، 7 أكتوبر 1862.

(55) انظر الهامش رقم 47.

وإذا كانت مقترحات فورد المتعلقة بتسديد ما تبقى من مجمل الغرامة الإسبانية، قد لقيت آذانا صاغية من المخزن، لأنها كانت تهدف إلى تحرير المراسي المغربية من وجود الوكلاء الإسبانيين، فإن بقية المقترحات الخاصة باستغلال المعادن وزراعة القطن ومد السكك الحديدية، قد رُفضت[56]. وأمام الفشل الذي منيت به محاولة فورد، اضطر إلى البحث عن مشروع آخر بتنسيق مع دراموند هاي. ولما كان المخزن المركزي بصدد التفكير في إصلاح أوضاعه النقدية، فوض إلى فورد أمر جلب الآليات الخاصة بسك النقود الفضية والنحاسية، علاوة على تكليفه باستقدام مهندس بريطاني لتعليم المغاربة كيفية تشغيل تلك الآليات[57].

غير أن الفشل الجزئي الذي لقيه فورد، لم يحل دون قيام أشخاص غيره، ومؤسسات بريطانية مختلفة بتقديم مشاريع متعددة الجوانب : منها ما كان واقعيا وقابلا إلى حد ما للتطبيق، ومنها ما كان طوباويا، ويعكس في محتواه نزعة المغامرة التي جُبل عليها البريطانيون طوال مدة العهد الڤكتوري. وكانت تلك المقترحات تصل إلى المفوضية البريطانية في طنجة من أصحابها مباشرة أو عن طريق المصالح التابعة لوزارة الخارجية البريطانية. كما كان دراموند هاي يلتقي خلال عطله السنوية في لندن ببعض رجال الأعمال البريطانيين الذين كانوا يفاتحونه في إنجاز بعض الأعمال في المغرب. وكان دراموند هاي يتولى القيام بدراسة دقيقة لمقترحاتهم، فيستغل زياراته السنوية للسلطان ووزرائه ليعرضها عليهم ويحثهم على تبنيها. ولدينا نماذج عديدة من تلك المقترحات، صنّفناها حسب الميادين المرتبطة بها : فمنها ما هو متعلق بالمواصلات ووسائلها كالطرق والقناطر والسكك الحديدية والتلغراف؛ ومنها ما تعلق باستغلال المعادن أو بضبط أحوال المراسي وتحسين تجهيزاتها؛ علاوة على المقترحات الخاصة بالإصلاحات العسكرية التي نالت اهتماما متميزا من المخزن الحسني على وجه الخصوص.

4 ـ وسائل الإتصال واستغلال المعادن :

إن تحسين أحوال الاِقتصاد المغربي، وفقا للتوجهات التي سطرتها بريطانيا، كان لابد من أن يتحقق في إطار شمولي متكامل. إذ أن إصلاح أحوال التجارة لا يمكن أن

(56) F.O. 174/78، الطيب بن اليماني إلى دراموند هاي، 22 محرم 20/1279 يوليوز 1862.

(57) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بن اليماني، 23 شتنبر 1862.

يتحقق دون تطوير مختلف وسائل النقل والمواصلات التي شهدت ثورة جبارة في أوربا خلال القرن التاسع عشر. ومن ثَمَّ احتلت الأشغال العمومية واستغلال المعادن حيزا هاما في الدعوات الإصلاحية التي وجهتها بريطانيا للمخزن. وتقدم دراموند هاي إلى سيدي محمد بن عبد الرحمن وخلفه المولى الحسن، في أكثر من مناسبة، بمقترحات لشق الطرق البرية ومد السكك الحديدية وبناء القناطر وتجهيز المراسي ومد خطوط التلغراف، طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فماذا تحقق من تلك المشاريع ؟

أ ـ الطرق البرية :

استغل دراموند هاي وجوده في حضرة السلطان في مكناس خلال صيف 1861، للتفاوض في موضوع جلاء الإسبانيين عن تطوان[58]، فقدم لسيدي محمد بن عبد الرحمن نصائح وإرشادات لإنجاز بعض الأشغال العمومية، ذات العلاقة الوطيدة بتحسين أحوال التجارة والرفع من مداخيل بيت المال لمواجهة مخلّفات حرب تطوان والنهوض باقتصاد البلاد[59].

وحاول النائب البريطاني أن يبرز في مذكرته الفوائد التي يمكن أن يجنيها المخزن من شق الطرق وبناء القناطر، ومنها استمرار النشاط التجاري دون توقف حتى في الفصل الممطر، والتمكن من استعمال العربات ذات الحمولات العالية بدل الإعتماد على الدواب؛ علاوة على تمكين محلة السلطان من التنقل بسرعة بين مختلف أرجاء البلاد وتسهيل حمل المدافع الثقيلة. ثم دعا السلطان إلى الربط بين كبريات المدن المغربية. أما عن الإمكانات المادية والبشرية لمد الطرق البرية، فقد اقترح دراموند هاي على السلطان إلزام كل القبائل بالمساهمة في الأشغال وفي تحمل المصاريف، لأن المنفعة ستعود عليها أيضا. واقترح تعيين مهندسين أجانب لتعبيد الطرق، وإلحاقهم بكل قبيلة لتعليم سكانها كيفية إنجاز تلك الأشغال. كما أشار بوضع القناطر على الوديان الكبيرة وتمويل مصاريفها من بيت المال. وبعد اكتمال بنائها، يُلزِم المخزنُ كلّ راغب في العبور بأداء واجب عن ذلك، حتى يتمكن من استعادة مصاريف البناء، بعد أربع أو خمس سنوات من الإستغلال[60].

(58) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(59) F.O. 174/136، تقييد من إشارة النصح، من دراموند هاي إلى السلطان، 6 غشت 1861.

(60) نفسه.

ولما قدم سيدي محمد بن عبد الرحمن سنة 1864 سلفات مالية لبعض التجار المغاربة، مساهمة منه في إنعاش الحركة التجارية على يد أفراد من رعيته، احتج دراموند هاي على ذلك ودعاه إلى توظيف تلك الأموال في تحسين وسائل المواصلات وتطويرها، فقال في رسالة إلى محمد برگاش :

(...) ولو كان هذا المال المسلف يُنفق على مصالح أخرى مثل الطرقات للكروص (العربات) لحمل السلع وعلى قناطر الأودية وعلى ما يشبه ذلك، لكان النفع لكثير من المساكين عوض القليل من التجار، وينتج من ذلك النفع لبيت المال (...)[61].

وعلل دراموند هاي تفوق إسبانيا في حربها على المغرب وثراء غيرها من الدول الأوربية بامتلاكها شبكة واسعة من الطرق البرية والسكك الحديدية التي وصفها لمحمد برگاش «(...) إنها مثل عروق الآدمي في استخدام الدم (...)». وأضاف أيضا «(...) بأن هذه الإيالة مخصوصة في إصلاح طرقها، وهي بعدم وجود القناطر بها مثل رجل مكتوف الأيدي والأرجل (...)»[62].

كانت لهذه الدعوات بعض النتائج على مستوى التطبيق، إذ بدأ السلطان محمد بن عبد الرحمن يفكر تفكيرا فعليا في الربط بين مختلف المراكز التجارية بشق طرق برية ومد سكك حديدية، فطلب من مهندس بريطاني تقييم التكاليف الإجمالية للمشروع[63]. غير أن المحاولة الوحيدة التي تمت بتكاليف باهظة لجلب قنطرة حديدية من بريطانيا على يد التاجر الدكالي الرباطي كانت دون نتيجة، إذ استحال تركيبها واستعمالها على واد أم الربيع[64]، فساهم ذلك الفشل في خلق نوع من الارتياب لدى المخزن في مشاريع مماثلة.

---

(61) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى محمد برگاش، 14 مارس 1864.

(62) **نفسها**.

(63) Miège, **op. cit.**, t.3, p. 114.

(64) ابن زيدان، **م.س**، ج 3، ص. 563؛ أيضا رسالة السلطان إلى برگاش، 6 جمادى 19/1280 أكتوبر 1863، **ميكروفيلم برگاش**، (خ.ع.ر) : «(...) فلابد اكتب لبشدور النجليز (...). وأما القناطر، فإن أردنا واحدة (...) فاكتب له باشترائها وتوجيهها (...)»؛ انظر رسالة موسى بن أحمد إلى أخيه ضمن: **المجموعة الزيدانية** (خ.ح)، مؤرخة في 18 ذي القعدة 24/1294 دجنبر 1877، جاء فيها : «فقد وصلنا تقييد ما ذكره المعلمون حين رجوعهم من رؤية قنطرة ملوية (...) وأنهيناه لعلم مولانا (...)، فأمر بتأخير ذلك حتى يظهر ما يكون (...)».

واستغل دراموند هاي عودة مولاي الحسن من إحدى حركاته في قبيلة غياثة سنة 1876، فأشار عليه بالعمل على «(...) تعديل الطرقات في الجبال لقهر المخالفين من البرابر وغيرهم (...)»[65]. وكانت الطرق البرية يومئذ غير مجهزة في المناطق السهلية، فكيف كان دراموند هاي يدعو إلى إنجازها في قلب المناطق الجبلية ؟ وفي هذا دليل على أن مقترحات دراموند هاي الخاصة بالطرق والمواصلات بصفة عامة لم تكن واقعية، ولم تكن تأخذ بعين الِاعتبار الإمكانات المادية الفعلية للمخزن.

ب ـ السكك الحديدية :

تلقى دراموند هاي عروضا كثيرة ومقترحات عديدة من بعض المهندسين والمقاولين اللندنيين الذين ألحوا عليه في التوسط لهم عند السلطان، للحصول منه على امتيازات تسمح لهم بمد خطوط للسكة الحديدية داخل الأراضي المغربية.

في مطلع سنة 1870، وجه أحد المهندسين البريطانيين الذي اشتغل لمدة خمس سنوات في مؤسسة لندنية للسكك الحديدية تدعى «لندن ونُورْتْ رَايلْوَاي» (London and North Railway)، وجه طلبا إلى دراموند هاي أبلغه فيه عزمه على زيارة المغرب لإنجاز دراسات ميدانية في عين المكان، قبل عرض مشروع متكامل لمد السكك الحديدية فى المغرب على أنظار السلطان والرأسماليين اللندنيين الذين تهمهم المساهمة في إنجازه. واقترح المهندس على دراموند هاي أن تكون البداية بمد سكة طولها خمسون ميلا على سبيل التجربة، وبتكلفة إجمالية قدرها 750.000 جنيه استرليني. ثم اقترح أن تكون مساهمة السلطان بضمانة مقدارها 5% من قيمة المشروع، وأبدى تفاؤلا بإمكان حصوله على مساندة الرأسماليين، لأن الرساميل كانت وافرة جدّاً وقتئذ في لندن[66].

وهناك اقتراح آخر تقدم به سنة 1871 المهندس البريطاني فايرلي (Fairlie) الذي كان قد أمن المساندة المالية لمشروعه بوعد من «اتحاد أبناك لندن» (Union Bank of London). وكان فايرلي هذا قد استطاع أن يصنع قاطرة جديدة في بريطانيا، وتبنى نموذجا من السكك الحديدية قليل التكلفة، فلقي نجاحا في روسيا

(65) F.O. 174/89، رسالة موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 5 رمضان 24/1293 شتنبر 1876.

(66) F.O. 174/98، رسالة من مهندس غاب اسمه عن الرسالة إلى دراموند هاي بتاريخ 19 يناير 1870.

والهند وأمريكا. وأبدى المهندس البريطاني استعداده الكامل لتزويد المغرب بنموذج منها(67).

غير أن المشروعين سالفي الذكر لم يكتب لهما النجاح، إذ اقترحت مؤسسة «ولكنسن وجرڤيس» (Wilkinson and Jarvis) البريطانية على دراموند هاي في سنة 1876، الحصول من المولى الحسن على امتياز مد خط للسكك الحديدية. وشمل المشروع مد خط من طنجة إلى فاس فمراكش والصويرة بتكلفة لا تتجاوز 5000 جنيه استرليني عن كل ميل، مع الِالتزام بتنفيذ المشروع في مدة لا تتجاوز عشرة سنوات. وطلبت المؤسسة نفسها مساهمة السلطان بنسبة 5% من رأس المال مع منحها الأراضي الضرورية وحق احتطاب الأخشاب من الغابة(68).

وما لبثت المؤسسة نفسها، بعد مرور سنة كاملة، أن اقترحت إجراء تعديلات في مقترح مشروعها الأول، فاقتصرت على طلب للسماح لها بمد خط بين طنجة وفاس، وتخلت عن مطالبة السلطان بتقديم أي مساهمة مالية. لكنها أصرت على أن تُمنح لها الأراضي الضرورية، وعلى السماح لها بقطع أشجار الغابة. كما اشترطت التزام المخزن مستقبلا بعدم تقديم أي امتياز لأي مؤسسة أخرى غيرها لمد خطوط إضافية للسكك الحديدية في المغرب، علاوة على حقها في الِاحتفاظ بممتلكاتها وحمايتها والِاعتماد في إنجاز الأشغال على اليد العاملة المغربية(69). ولم يخف ولكنسن عن دراموند هاي أن نموذج السكة الحديدية المحدود التكاليف قد يُساهم مساهمة فعالة في استكشاف البلاد أفضل من أي وسيلة أخرى. ولما أصر أصحاب المؤسسة المذكورة وأكثروا على دراموند هاي من المراسلات، طلب منهم التريث وانتظار الوقت المناسب لتحقيق مشروعهم؛ غير أنه لم يكتب له أن يرى النور أبدا(70).

ولدينا اقتراح غير مؤرخ تقدمت به مؤسسة «موسلمان» (Mosselman) وشركاؤها. وهو مشروع استهدف مد خط للسكة الحديدية بين الصويرة ومراكش وتزويد المغرب بشبكة من خطوط التلغراف. وكانت المؤسسة تحظى بمساندة عدة

(67) F.O. 174/98، رسالة فيرلي إلى دراموند هاي، 27 يناير 1871؛ ثم رسالة مدير «اتحاد أبناك لندن» إلى دراموند هاي بتاريخ 25 يناير 1871.

(68) F.O. 174/98، رسالة من ولكنسن (Wilkinson) إلى دراموند هاي، 4 فبراير 1876.

(69) F.O. 174/98، من ولكنسن إلى دراموند هاي، 13 فبراير 1877.

(70) نفسها.

أبناك لندنية من أهمها مؤسسة «لندن وكونتري بنك» (London and Country Bank). واقترحت المؤسسة تحديد التكاليف الإجمالية للمشروع وإنجاز التصاميم النهائية، وتحضير دفتر التحملات لأشغال البناء والإستغلال بواسطة مفوضين عن كلا الطرفين. والتزمت بأن تنهي الأشغال بعد أربع سنوات من انطلاقها[71].

إن النماذج التي عرضنا لها بإيجاز في موضوع الرغبات التي أبدتها عدة مؤسسات بريطانية لمد خطوط للسكك الحديدية في المغرب تعطينا دليلا على الإهتمام الذي حظي به المغرب عند المقاولين ورجال الأعمال البريطانيين. غير أن الوثائق المغربية والإنجليزية لم تسعفنا في معرفة موقف المخزن من هذه المقترحات باستثناء شهادة الناصري التي أوردها في معرض حديثه عن المنافسة التي قامت بين مختلف الدول الأجنبية لإقناع المولى الحسن بإدخال السكك الحديدية فقال :

> (...) وزعم أن في ذلك نفعا كبيرا للمسلمين والنصارى، وهو ـ والله ـ عين الضرر. وإنما النصارى أجربوا سائر البلاد فأرادوا أن يجربوا هذا القطر السعيد الذي طهره الله من دنسهم (...)[72].

ومما لا شك فيه أن المخزن رفض الموافقة على مد خطوط للسكك الحديدية نظرا للشروط التي كانت تفرضها المؤسسات الأجنبية، وما كانت تنطوي عليه من المخاطر المتمثلة في خلق فرص التوتر مع الدول الأوربية. لكن إذا رفض المخزن مشاريع السكك الحديدية، فإن الأمر كان مختلفا في موضوع مد خطوط التلغراف.

جـ ـ جهاز التلغراف :

تعرف بعض رجال المخزن على التلغراف باعتباره وسيلة سريعة لنقل الأخبار، أثناء المفاوضات بين المغرب والإسبان في موضوع استعادة تطوان، فلمسوا مساهمة ذلك الجهاز بفعالية في نقل أخبار تلك المفاوضات والمشاورات. وفي سنة 1873، طلب دراموند هاي من السلطان مد خط تلغرافي بين طنجة وجبل طارق عبر البحر. غير أن النائب الإسباني ميري إي كولوم طلب، بموازاة ذلك، السماح لدولته أيضا بمد خط مماثل بين طنجة وسبتة عبر البر. وكان من الطبيعي أن يتخوف المخزن من عواقب مرور خط تلغرافي في بلاد الأنجرة، خاصة وأن الإصطدامات التي أفضت إلى

(71) F.O. 174/78، اقتراحات موسلمان (Mosselman) وشركائه دون تاريخ.

(72) الناصري، م.س، ج 9، ص. 162.

الحرب بين المغرب وإسبانيا كانت لا تزال حاضرة في الأذهان، فكان موقفه هو الرفض. وفي السنة نفسها أجمع ممثلو الدول الأجنبية في طنجة على عدم مطالبة المخزن بمد خطوط تلغرافية عبر البر في حالة موافقة السلطان على مدها بحرا بين طنجة وجبل طارق. كما اتفقوا على ترك الخيار للسلطان لتعيين المنطقة التي يراها ملائمة لمرور الأسلاك[73].

وأشار دراموند هاي، في مذكرته التي بعث بها إلى السلطان، إلى انتشار استعمال التلغراف عند العثمانيين وفي مصر وتونس والهند والسند. ثم تساءل عن دواعي استثناء المغرب وحرمانه من الخدمات التي يقدمها ذلك الجهاز. وأسهب في الحديث عن إيجابيات استعمال التلغراف في قضاء مهام الدولة وتحقيق أغراضها، ومنها الِاتصال السريع بالعواصم الأوربية وبلدان المشرق، وخاصة عند الحاجة إلى التشاور وأخذ النصيحة بصفة مستعجلة من الحكومة البريطانية في اللحظات الحرجة. وربما استحسن السلطان تلك المزايا، لكنه تخوف من السلبيات التي قد تكون للجهاز نفسه، حين قال له دراموند هاي بأن : «(...) تجار الإيالة وجميع تجار رعية الأجناس تكون لهم منفعة كبيرة، حيث يجدون الخبر في الحين في شأن الزائد والناقص من قيمة السلع الداخلة والخارجة»[74]. وذلك ما كان يخشاه المخزن، لأن جهاز التلغراف سيصبح سلاحا إضافيا في أيادي التجار الأجانب، وفي خدمة ممثلي الدول الأجنبية، مما زاد في تردد المخزن الذي رفض مده عبر الأراضي المغربية.

غير أن رفض المخزن لم يثن دراموند هاي عن عزمه الشديد، فحمل معه إلى مراكش، سنة 1875، وبأمر من الحكومة البريطانية، جهازا تلغرافيا قدمه للمولى الحسن، فنال إعجابه وأعطى موافقته المبدئية على مد خط تلغرافي بين طنجة وجبل طارق[75]، لكنه علق موافقته النهائية على احترام أربعة شروط : الِاقتصار في مده على البحر دون البر، والِاقتصار في مده على طنجة دون غيرها، وأن يحدد المخزن بكامل الحرية الأماكن التي يجب أن يمر فيها، وأخيرا إجماع الهيئة الدبلوماسية على مد خط التلغراف وفقا لهاته الشروط[76].

(73) F.O. 174/139، تقييد في التلغراف إلى السلطان، 8 أبريل 1873.

(74) **نفسه**.

(75) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 315، رسالة من دراموند هاي إلى أخته بتاريخ 24 أبريل 1875.

(76) رسالة محمد الطريس إلى كربي كَرين، 20 ربيع الثاني 5/1305 يناير 1888، المحفظة 46، الرسالة 32، (خ.ع.ت)؛ ورسالة الطريس إلى كَرين دون تاريخ في المحفظة نفسها، الرسالة 121؛ ثم الملحق 1 بالرسالة 192 من مجموعة (5847).

وحين عرض دراموند هاي هذه الشروط على الشركات البريطانية المهتمة بالمشروع رفضت قبولها، وظلت المفاوضات معلقة حتى نهاية سنة 1884[77]، حين أبدت شركة «إيسترن تلكَراف كونباني» (Eastern Telegraph Company) رغبتها في مد خط تلغرافي بين طنجة وجبل طارق وفقا للشروط التي حددها المخزن سنة 1875، فتجددت المفاوضات مع المخزن[78]. غير أن المولى الحسن اعترض على إنجاز مشروع الشركة، وطلب الحصول من بقية ممثلي الدول الأجنبية على ضمانات يؤكدون فيها موافقتهم على شروط سنة 1875، وذلك ما تخبرنا به رسالة سلطانية إلى بركَاش :

(...) وصل كتابك بأن باشدور النجليز كتب لك (...) من أن دولته أمرته بطلب الإذن من جانبنا العالي بالله لكبانية التلكَراف في جعل السلك بين طنجة وجبل طارق، وأنهم قبلوا ما كان اشترط في ذلك لما كان (دراموند هاي) بحضرتنا الشريفة (...) فمن جملة ما اشترط على باشدور النجليز في ذلك حيث كان بحضرتنا الشريفة (...) موافقة جميع النواب على جعله بين طنجة وجبل طارق دون غيرها، ولا زالوا لم يتوافقوا عليه كلهم. على أنهم إن توافقوا عليه جميعهم، فلا تمنعهم الموافقة عليه من طلب مثله. فها الصبنيول بعد ما توافق معه، طلب الإنعام به. وإذا أنعم عليهم به، فأي مانع لهم من جعله؟ مع أن جعله بحرا إنما هو وسيلة عندهم لجعله برا. وعليه، فقف على جعله بالشروط الواقع مع الباشدور الِاتفاق عليها (...)[79].

وأمام الطلب الذي تقدمت به إسبانيا للسماح لها بمد خط مماثل بين طنجة وطريفة[80]، رفض المخزن الموافقة على مد أي خط تلغرافي فوق أراضيه إلى أن يعلن كل ممثلي الدول في طنجة دون استثناء قبولهم لشروط سنة 1875[81].

---

(77) F.O. 174/98، تلقى دراموند هاي طلبا منذ سنة 1871 من الشركة البريطانية الإفريقية والجنوب أمريكية للتلغراف لمد خط تلغرافي بين جبل طارق وطنجة، يكون له امتداد نحو الجنوب عبر الصويرة وكَامبيا في اتجاه جنوب إفريقيا جنوبا ونحو أمريكا الجنوبية غربا؛ انظر F.O. 174/98، رسالتين من ممثل الشركة المذكورة إلى دراموند هاي بتاريخ 19 و20 يونيو 1871.

(78) الرسالة 41 من مجموعة (5847) السرية، مذكرة في موضوع المفاوضات المتعلقة بخط جبل طارق طنجة التلغرافي، مؤرخة في 25 فبراير 1889.

(79) **الكناش 360**، (خ.ح)، رسالة السلطان إلى بركَاش، 4 ربيع الأول 21/1302 دجنبر 1884.

(80) رسالة الطريس إلى دراموند هاي، 13 جمادى الثانية 30/1302 مارس 1885، المحفظة 46، الرسالة 6، (خ.ع.ت).

(81) الطريس إلى المولى الحسن، 7 رجب 11/1303 أبريل 1886، المحفظة 4، الرسالة 133، (خ.ع.ت).

ولم يمض سوى زمن قصير على حلول كربي كَرين (K. Green) بطنجة لتعويض دراموند هاي في منصبه، حتى أبلغ وزارة الخارجية البريطانية في نونبر 1886، بأن سكوت المخزن عن موضوع التلغراف ليعتبر دليلا على قبول مده بين طنجة وجبل طارق[82]. ثم أخبر الشركة البريطانية سابقة الذكر بأن لها كامل الحرية في تنفيذ مشروعها. واكتفى بإرسال مذكرة إلى المخزن ادعى فيها أن كل الإجراءات الضرورية للترخيص بمد الخط التلغرافي تمت على يد سلفه دراموند هاي[83].

وتمكنت الشركة البريطانية من مد خطها التلغرافي في مدة وجيزة، فأصبح صالحا للاِستعمال ابتداء من 20 يناير 1887، بالرغم من احتجاجات محمد الطريس وباشا طنجة على إنشائه[84]. ولما بلغ خبره المولى الحسن[85]، أمر نائبه الطريس بإيقاف ما عزمت عليه الشركة من إحداث الخط التلغرافي دون إذن مخزني صريح بذلك[86]. ولما فشل النائب السلطاني في إزالة خط التلغراف البريطاني[87]، اكتفى السلطان بتوجيه أوامر إضافية إليه ليقنع كَرين بالتخلي عن المشروع حتى لا تقوم دول أخرى بعمل مماثل[88]. غير أن كَرين والشركة البريطانية جعلا المخزن أمام الأمر الواقع، فاقتصر الطريس على الاِحتجاج كتابة على سلوك النائب البريطاني واعتبره مخالفا للقوانين[89].

---

(82) الرسالة 41 من مجموعة (5847) سابقة الذكر.

(83) **نفسها**، وفيها مقتطفات من رسالة كَرين إلى وزارة الخارجية، 10 نونبر 1886.

(84) **نفسها**، وفيها مقتطفات أخرى من رسالة كَرين إلى وزارة الخارجية، 4 فبراير 1887.

(85) رسالة السلطان إلى الطريس، 12 جمادى الأولى 6/1304 فبراير 1887، محفظة 20، رسالة 3، (خ.ع.ت).

(86) رسالة السلطان إلى الطريس، 13 جمادى الأولى 7/1304 فبراير 1887، محفظة 5، الرسالة 44، (خ.ع.ت).

(87) رسالة السلطان إلى الطريس، 14 جمادى الأولى 8/1304 فبراير 1887، المحفظة 5، الرسالة 47، (خ.ع.ت).

(88) رسالة السلطان إلى الطريس، 27 جمادى الأولى 21/1304 فبراير 1887، محفظة 20، الرسالة 4، (خ.ع.ت)؛ F.O. 174/110، بوبكر الغنجاوي إلى كَرين، 11 جمادى الأولى 5/1304 فبراير 1887، يخبر فيها الغنجاوي كَرين بأنه حل بمراكش والتقى مع السلطان ووزيره فوجدهم في غاية القلق بسبب نزول خط التلغراف في طنجة.

(89) رسالة السلطان إلى الطريس، 4 جمادى الثانية 28/1304 فبراير 1887، المحفظة 5، الرسالة 59، (خ.ع.ت).

واستغل المولى الحسن فرصة زيارة كَرين له في أبريل 1887، فألح عليه بأن يزيل خط التلغراف البريطاني المُقام فوق أرض مغربية دون إذن مخزني وبطريقة لم تنل رضاه[90]. وبالرغم من المراسلات العديدة التي وجهها السلطان بعد ذلك لكَرين في الموضوع، فإنه أصر على الِاستمرار في جعل المخزن أمام الأمر الواقع[91].

وشهدت مسألة خط التلغراف البريطاني بين طنجة وجبل طارق تطورات خطيرة سنة 1889، وتعكس رسالة سلطانية وجهها للقائد المهدي الجراري الفصول الأولى لتلك الأزمة :

(...) بلغ لشريف علمنا أن بابورا للنجليز ورد لمرسى طنجة حاملا سلك الطلكَراف بقصد إلصاق شريطته بالسلك الذي بها، وجرها لغيرها من مراسي هذه الإيالة السعيدة بحرا (...).

ونبه السلطان خادمه بالعبارات التالية :

(...) وكن على بال منه واجعله من أهم الأمور وآكدها حتى لا يقع لكم مثل ما وقع لولاة طنجة من الشمتة بإنزاله وتركيبه على حين غفلة افتياتا من غير إذن المخزن (...)[92].

فهل كانت الشركة البريطانية ترغب فعلا في مد خطوطها عبر بقية المراسي المغربية كما توحي بذلك تخوفات السلطان ؟ أو أنها كانت ترغب فقط في إجراء إصلاحات لخطها القديم بسبب تآكل بعض أجزائه ؟ مهما يكن، فإن تخوفات المولى الحسن كانت لها مبرراتها، خاصة وأنه لم يوافق على الخط القديم الذي مُدَّ قبل سنتين[93].

---

(90) الرسالة 41 من مجموعة (5847)، وفيها مقتطفات من تقرير أنجزه كَرين عن زيارته للسلطان في أبريل - ماي 1887، تاريخه 10 ماي 1887.

(91) رسالة الطريس إلى السلطان، 30 محرم 18/1305 أكتوبر 1887 المحفظة 6، الرسالة 11، (خ.ع.ت).

(92) رسالة السلطان إلى القائد المهدي الجراري، 7 جمادى الثانية 8/1306 فبراير 1889 عند :
M. Nehlil, **Lettres chérifiennes**, pl. XXV, Rabat, 1915.

(93) مجموعة من الرسائل متبادلة بين الطريس والسلطان في مارس 1889، في المحفظة 7، (خ.ع.ت)؛ ثم الرسالة 48 من مجموعة (5847)، من كَرين إلى سالزبوري، طنجة، 16 فبراير 1889. ومعها خمس مراسلات ملحقة في الموضوع.

وأمام الاِعتراض الذي أبداه المخزن على الشركة الراغبة في إصلاح خطها، وجهت الحكومة البريطانية مراكبها الحربية لطنجة. وتمكن كربي كَرين، عن طريق التهديد من انتزاع موافقة المخزن على إجراء الإصلاحات الضرورية. وانتهت الإصلاحات في بداية أبريل دون اعتراضات من المخزن، الذي اضطر إلى السماح لبعض المغاربة بالمساهمة في الأشغال(94).

إن معارضة المولى الحسن لمد خط تلغرافي فوق أراضيه في أكثر من مناسبة، قد أولها كَرين واعتبرها محاولة لعزل المغرب عن العالم المتحضر. بينما كانت حقيقة الأمر غير ذلك، إذ لم يكن يتعلق الأمر أبدا برفض فكرة التطور أو بنهج أسلوب الاِنطواء، بقدر ما كان رفضا لتمكين الدول الأجنبية من وسائل التدخل والضغط والمس بالسيادة الوطنية. وتصح الفكرة نفسها عن آعتراض المولى الحسن على مد خطوط السكك الحديدية واستغلال المعادن.

د ـ محاولات لاستغلال المعادن :

ادعى الإنجليزي كارلتن (Carleton) العثور خلال سنة 1860 على منجم للمعادن، فنقل خبر اكتشافه إلى دراموند هاي. ولما كان المخزن منشغلا وقتئذ بتصفية الخلاف مع إسبانيا، اكتفى دراموند هاي بإطلاع الخليفة مولاي العباس وعبد الرحمن العاجي على ذلك الخبر، فاتفقوا جميعا على تأجيل الحديث في الموضوع مع السلطان إلى فترة لاحقة. وبعد خروج الإسبانيين من تطوان، وجه دراموند هاي لسيدي محمد بن عبد الرحمن مذكرة ضمنها نصائح عن تحرير التجارة، ودعاه في الوقت نفسه إلى التفكير في إمكان الاِستفادة من صادرات المعادن ومداخيلها(95).

واتضح فيما بعد أن كارلتن (Carleton) أصبح شريكا لرجل الأعمال فورد، وأنهما عقدا العزم على مطالبة السلطان بامتياز لاستغلال المعدن المكتشف. واتجه فورد إلى مراكش في يوليوز 1862 ليتدارس مع السلطان موضوع أداء ما تبقى من الغرامة الإسبانية، فحمل معه مقترحا لاستغلال المعادن(96). وتعمد كارلتن عدم

(94) الرسالة 156 من المجموعة نفسها، وتتضمن برقية موجهة من النائب القنصلي وايط إلى سالزبوري، طنجة، 28 مارس 1889. وقد أعلن فيها موافقة المخزن بامتعاض كبير على إنجاز الإصلاحات.

(95) F.O. 174/137، تقييد من دراموند هاي إلى السلطان في تصدير منتجات القطن والحرير والمعادن، 6 ماي 1862؛ Miège, op. cit., t.3, p. 119

(96) F.O. 174/137، ترجمة كتاب سري من فورد إلى دراموند هاي، 5 يونيو 1862.

الإفصاح عن نوع المعدن وعن موضع المكان الذي اكتُشف فيه إلى أي كان، واشترط أن لا يبوح به إلا على مسامع السلطان، والحصول منه على تعهد بعدم تقديم أي امتياز بذلك لغيره، لو رفض المشروع، نظرا للمتاعب والمصاريف التي ادعى أنه تحملها في سبيل الكشف عن المعدن[97]. وألح دراموند هاي على الوزير الطيب بن اليماني بأن يهيئ الظروف الكفيلة بتمكين كارلتن من مرافقة فورد في زيارته للسلطان. كما منح كارلتن رسائل توصية لتسهيل سفره من أسفي إلى مراكش ومساعدته على قضاء مهامه هناك[98].

لقيت مقترحات فورد المتعلقة بتسديد ما تبقى من الغرامة المالية لإسبانيا استجابة من المخزن المركزي. غير أن بقية المقترحات التي حملها معه فورد في مواضيع أخرى، وكانت المعادن من بينها، قد رفضت. ذلك بأن كارلتن لم يتمكن من الوصول إلى مراكش في الوقت الذي كان فيه فورد يجري محادثاته مع السلطان ووزرائه. ولربما تعمد بعض رجال المخزن أن يحدث ذلك تفادياً لاستقبال السلطان لكارلتن. ويبدو ذلك من الرسالة الجوابية التي وجهها الوزير بن اليماني إلى دراموند هاي والتي قال فيها:

> (...) أما خدمة المعدن فقد تعذر أمرها الآن (...). وأما قدوم هذا الطبيب (كارلتن) على حضرة سيدنا، فقد فاته ذلك؛ لأن التاجر فورط وجده الحال كان بحضرة سيدنا، ورجع بعد أن دار الكلام بيننا في أمر السلف (...)[99].

وبعد ذلك الرفض، حاول الوزير بن اليماني طمأنة دراموند هاي بقوله :

> (...) ولا تظن أن سيدنا أيده الله يساعد أحدا من الأجناس في خدمته (المعدن). وإن كان لابد من خدمته، فجنس النجليز أولى حيث سبق إليه (...). وأنت، فالله يجازيك خيرا على محبتك واعتنائك وسعيك : فمثلك من يعرفه الإنسان (...)[100].

وكان كارستنسن، النائب القنصلي البريطاني في الصويرة، على اتصال مستمر بمجموعة من رجال الأعمال البريطانيين الذين كانوا يملكون باخرتين تترددان بنجاح

(97) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى العاجي، طنجة، 27 يونيو 1862.

(98) F.O. 174/137، الوزير بن اليماني إلى دراموند هاي، 22 محرم 20/1279 يوليوز 1862.

(99) **نفسها**.

(100) **نفسها**.

على كل المراسي المغربية منذ سنة 1856. وفي سنة 1866 تمكن كارستنسن من العثور على نماذج من معدن النيكل والفضة في أحواز الصويرة، فبعث بعينات منها إلى أفراد المجموعة في بريطانيا، وبعينات أخرى إلى دراموند هاي في طنجة. وبعد أن تأكد أفراد المجموعة من وجود مقادير هامة من تلك المعادن ومن قابليتها للاِستخراج والتصدير، سارعوا إلى توجيه رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن وأخرى إلى دراموند هاي في طنجة. وطلب أفراد المجموعة الحصول على مساندة حكومية لإقناع المخزن بالدخول في مشروع لاستغلال المعادن. وكان كارستنسن قد نبههم إلى إمكان رفض السلطان تقديم امتياز خاص يسمح لهم بالاِستغلال المعدني. وبناء عليه، أكدوا لدراموند هاي استعدادهم لوضع رساميلهم رهن إشارة السلطان دون مطالبته بتقديم أي مساهمة مالية، على أن يتصرف أفراد المجموعة وكلاءَ عنه لتصدير كل أصناف المعادن المغربية[101].

ولم نتمكن من الوصول إلى ما من شأنه أن يثبت أو ينفي عرض دراموند هاي لهذا المشروع على أنظار سيدي محمد بن عبد الرحمن. فالوثائق المتوافرة لدينا عن زيارة دراموند هاي لفاس سنة 1868 لا تشير إطلاقا إلى موضوع استغلال المعادن. وربما لم تكن الظروف مناسبة لاقتراح من ذلك النوع، إذ كانت الكثير من المطالب التي رفعها للسلطان معلقة منذ سنة 1865. هذا، علاوة على أن الأزمة الفلاحية التي مرت بها البلاد في سنتي 1867 و1868، وما ترتب عليها من انعدام للأمن في منطقة حاحا ربما كانت، إلى جانب أسباب أخرى، هي التي حالت دون استجابة السلطان لهذا الاِقتراح، لو افترضنا أن دراموند هاي عرضه عليه.

ومهما كانت الأمور، فإن الحديث عن المعادن لم يتجدد إلا مع بداية سنة 1878، حين وجه المولى الحسن أوامره للحاجب موسى بن أحمد ليستفهم دراموند هاي عن «(...) كيفية إخراج منفعة المعادن والبحث عنها (...)». وقد استجاب الوزير المفوض البريطاني لطلب السلطان، فقدم له شروحا ضافية عن الموضوع، مع الإشارة إلى كيفية ابتداء البحث عنها واستخراجها وتحويلها. وأكد الحاجب موسى بن أحمد أن السلطان «(...) طالما بحث عن هذه المواضع التي يظن وجود المعادن فيها

(101) F.O. 174/78، بيرس (Pearse)، جونسن، بيك (Johnson, Bake)، إلى دراموند هاي، لندن، 9 يونيو 1866.

داخل الإيالة واختبرها، فلم يعثر على ما يطمئن إليه البال من نفعها وإنما يعثر على ما لا كبير فائدة فيه (...)»[102].

إن في هذه الإشارات دليلاً على اهتمام المولى الحسن بالدعوات التي توجهها له بريطانيا في موضوع استغلال المعادن. وبالرغم من قلة المقادير التي عثر عليها من المعادن، فإن المولى الحسن أمر بالِاستمرار في «(...) البحث في أطراف الإيالة وقرب الساحل (...)»[103]، وأبدى عزمه على إرسال عينات مما يمكن العثور عليه منها إلى دراموند هاي لفحصها بأياد بريطانية خبيرة، قبل اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستغلال المعادن المكتشفة[104].

وبموازاة ذلك، أمر المولى الحسن محمد أكنسوس بالِاطلاع على كتاب في موضوع المعادن[105]. وكان يُعتقد أن ذلك الكتاب «قد بين فيه (صاحبه) ما يتوقف عليه الأمر من بيان كيفية استخلاص المعادن من مقارها، والذي لابد منه في ذلك من الآلات والعقاقير والتناكير (...)»[106]، وأنه ربما يتضمن معلومات عن طرق صناعتها وأساليب تحويلها إلى سبائك وأواني، وكذا عن أثمانها والدول التي تتوفر عليها. لكن أكنسوس أخبر السلطان، بعد فحص الكتاب، بأنه «(...) لا فائدة فيه ولا كبير جدوى (...)». ثم نصح بضرورة «(...) حضور شخص عارف قد باشر تلك الأمور بيده فتؤخذ منه الكيفية (...) عيانا (...)». وأضاف أكنسوس موضحا أن «(...) العلم المجرد عن العمل لا يفيد قلامة ظفر (...)»[107].

وتطبيقا لنصيحة أكنسوس، وافق المولى الحسن على ما سبق لدراموند هاي أن أشار به على المخزن «(...) من البحث على رجل عارف حكيم يتقدم للبحث في

(102) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 17 رجب 17/1295 يوليوز 1878.

(103) **نفسها**.

(104) **نفسها**.

(105) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 463- 465؛ رسالة محمد بن أحمد أكنسوس إلى موسى بن أحمد، دون تاريخ. لم يرد عنوان الكتاب المعني بالأمر هنا، ولابد من أن يكون ضمن المؤلفات العديدة التي جمعها مولاي الحسن بولع كبير في علم الإكسير (انظر محمد الخطابي، **فهارس الخزانة الحسنية**، المجلد الخامس، مطبعة النجاح، الدار البيضاء).

(106) **نفسها**.

(107) **نفسها**.

الإيالة عن المحال المظنونة واختبار ما يوجد فيها (...)»[108]. ويبدو أن جلب هذا الخبير على يد دراموند هاي تأخر إلى بداية الثمانينيات، فكان هو المهندس البريطاني إدوارد سيلڤا (E. Silva) الذي قدم إلى المغرب للمساهمة في بناء أبراج طنجة. وكان قد تمكن منذ سنة 1881 من العثور على منجم للفحم قرب طنجة، فنقل دراموند هاي خبره إلى وزارة الخارجية البريطانية في رسالة سرية مؤرخة في 17 يونيو 1881، ثم افتضح أمر الإكتشاف مع بداية سنة 1882. وتضاربت الأقوال في موضوع حصول البريطاني شاتلوورث (Shuttelworth) على امتياز لاستغلاله، لكن ما لبث المخزن أن تراجع عن ذلك[109].

وأسند المخزن إلى سيلڤا سنة 1882 مهمة «(...) اختبار بعض المعادن قرب مراكش (...)»[110]. وحاول المخزن استغلال الفحم لحسابه الخاص سنة 1883 لتعزيز مداخيل بيت المال، كما تفيدنا في ذلك رسالة من المولى الحسن إلى نائبه محمد بركَاش جاء فيها :

> (...) فقد كتبنا لك مرارا بإشهار معدن الفحم وتجديده والشروع في خدمته باسم المخزن، واستخدام البابور المشترى على يد ولدك والمكينات التي هناك منه، ووقوع الكلام مع ولدك (...) ويجلب المعلمين لخدمته. وإلى الآن لم يظهر منك أثر في ذلك، مع أنك عارف بقلة المدخول وكثرة المصاريف، واستدعاء الحال إلى جلب ما فيه نفع من ذلك وغيره لبيت المال. وعليه فاشرع على بركة الله في خدمته بالفعل من غير توان (...)[111].

وبعد أيام قليلة، استجاب المولى الحسن إلى الطلب الذي تقدمت به مؤسسة شاتلوورت لكراء منفعة معدن الفحم لمدة تتراوح بين عشرة أو خمسة عشر سنة، على أن تؤدي كل مصاريف الإستخراج. وأسند السلطان مهمة التفاوض مع نواب المؤسسة المذكورة إلى محمد بركَاش بمساعدة الأمين محمد الزبدي[112].

---

(108) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 17 رجب 07/1295 يوليوز 1878.

(109) Miège, op. cit., t3. p. 49.

(110) رسالة المولى الحسن إلى بركَاش، 24 ذي القعدة 7/1299 أكتوبر 1882؛ ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 461- 462.

(111) **الكناش 348**، (خ.ح.)، ص. 54، رسالة السلطان إلى بركَاش، 5 صفر 6/1301 دجنبر 1883.

(112) **الكناش نفسه**، ص. 100، رسالة السلطان إلى بركَاش، 16 صفر 17/1301 دجنبر 1883.

وقام محمد الزبدي معززا بالمهندس المغربي الزبير سكيرج والبريطاني سيلڤا بإنجاز تقرير مفصل عن إمكانات استغلال الفحم في أحواز طنجة ومصاريفها، فتبين وجوده على عمق نحو مائة قدم، وأن مصاريفه ربما تبلغ عشرة آلاف ريال. ثم أوضح الزبدي إلى السلطان، أن بداية الِاستخراج يمكن أن تتم «(...) بحفر آبار ثلاثة كآبار السواني متفرقة ليعرف منها الجهة القريبة للمنفعة فيقع الشروع منها (...)». كما طلب ضرورة «(...) التوجيه على عشرين معلما من أهل تدغة الذين يحفرون الخطاطير بالحوز يحفرون تلك الآبار بصائر قريب الأجرة (...)»[113].

وبينما كانت المفاوضات جارية بين بركَاش والزبدي ونواب مؤسسة شاتلوورت في موضوع استغلال معدن الفحم، تلقى الزبدي عرضا من أجنبي مجهول، جاء إلى المغرب «(...) في شأن المعدن الذي يصلح لصنع الصواني والبراريد (...)» لشراء قدر منه. إلا أن السلطان رفض ذلك بقوله :

> (...) ما دام أمر معدن الفحم الذي الكلام فيه هذه مدة من ثلاث سنين (منذ 1881) لم يُصَفّ فلا يَحْسُنُ الكلام في غيره (...)[114].

لكننا نجد المولى الحسن يرفض التباحث مع الأجانب في أمر استغلال المعادن، ويقوم في الوقت نفسه بتوجيه العناية للتنقيب عنها في مناطق عديدة، وخاصة في الجنوب؛ إذ توجد في الموضوع مراسلات عديدة بين السلطان وخادمه القائد أحمد العبوبي، يحثه فيها على الجد في البحث عن عينات المعادن وتوجيهها لبركَاش. وكان النائب السلطاني يرسل تلك العينات على يد دراموند هاي قصد الِاختبار خارج المغرب[115].

---

(113) **الكناش نفسه**، ص. 125 رسالة السلطان إلى محمد الزبدي، 16 ربيع الأول 15/1301 فبراير 1884.

(114) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 463، رسالة الوزير محمد بن العربي بن المختار إلى محمد الزبدي، فاتح جمادى الأولى 2/1301 يناير 1884.

(115) **الكناش 340**، (خ.ح)، ص. 23، رسالة السلطان إلى القائد أحمد العبوبي، متم محرم 1/1301 دجنبر 1883؛ والثانية في الصفحة 138 من **الكناش نفسه**، بتاريخ 28 صفر 29/1301 دجنبر 1883؛ وفي الصفحة 136 من **الكناش نفسه**، رسالة السلطان إلى بركَاش، 26 صفر 27/1301 دجنبر 1883، وجاء فيها : «(...) فإذا وصلك على يد أمناء الصويرة زكَائب موفورة أحجار المعادن وترابها وجهه برمته على يدك لبر النصارى بقصد تصفية كل نوع (...) واختبار كل صنف (...)».

وبالرغم من حاجة السلطان الملحة إلى المال لمواجهة المصاريف اليومية للدولة، فإن المخزن تردد كثيرا في الدخول في مشاريع تتعلق باستغلال الأجانب للمعادن المغربية. وكادت المحاولة التي قام بها الفرنسي شاڤنياك (Chavagnac) لاستغلال معادن الريف، أن تخلق أزمة حادة في العلاقات المغربية ـ الفرنسية سنة 1884، خاصة وأنها تمت في الوقت الذي مُنحت فيه الحماية الفرنسية للشريف الوزاني[116]. ونالت هذه الأزمة اهتماما خاصاً من المخزن لارتباطها بتصرفات الفرنسي أورديگا. كما حظيت باهتمام الحكومة البريطانية ونائبها دراموند هاي الذي كان يراقب تطورات القضية عن كثب وينقل تفاصيلها إلى لندن[117].

وعند مطلع سنة 1885 أعلن القبطان الإنجليزي وارن (Warren) اكتشافه لمعدن الإثميد (Antimony) في أراضي الأنجرة، فتحادث مع دراموند هاي ومحمد برگاش في موضوع استغلاله وتصديره. ثم اتفق الطرفان، بعد الحصول على إذن من المولى الحسن، على وضع نسخ عديدة لتصميم تضمن تفاصيل عن مكان وجود المعدن، لتوجيهها لكل ممثلي الدول الأجنبية في طنجة[118]، «(...) من أجل أن لا تكون في ذلك خصوصية لأحد من الأجناس (...) وإشهار ذلك (...) ليتولى خدمة ذلك من يقف عليه بالزيادة من التجار»[119]. وترك المخزن لنفسه صلاحية قبول المبلغ الذي يمكن أن يُقترح عليه أو رفضه ليتولى خدمته على يده. ولو حصل الاتفاق مع أي طرف يرغب في استغلال معدن الأنجرة، فعليه أن يرضخ للشروط التالية، وهي : أن يكون نقل المعدن بالخيل والبغال لا بالسكة الحديدية[120]، وأن لا يستخرج أقل من ألفي طن في السنة[121]، وأن يكون الوسق من إحدى المراسي المعلومة للوسق والوضع، وأن دولة السلطان لا يلزمها شيء من النفقات ولا الخسائر

---

(116) Miège, **op. cit.**, t4, p. 124-125.

(117) عدة رسائل من مجموعة (5123) السرية، متبادلة بين دراموند هاي وكَرانفيل ابتداء من 17 يناير 1884، إلى 22 مارس 1884. وعن الوثائق المغربية المتعلقة بالحماية الفرنسية للشريف الوزاني وأعمال شاڤنياك، انظر **الكناش 348**، (خ.ح)؛ وانظر أيضا الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(118) ابن زيدان، **م.س،** الجزء 2، ص. 462-463، رسالة المولى الحسن إلى برگاش، 5 ربيع الثاني 22/1302 يناير 1885؛ وتوجد الرسالة نفسها في **الكناش 360**، (خ.ح).

(119) F.O. 174/107، من برگاش إلى دراموند هاي، 20 ربيع الأول 7/1302 يناير 1885.

(120) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب، وخاصة الجانب الخاص بالسكك الحديدية.

(121) وذلك لضمان مداخيل كافية تسمح للمساهمين وللمخزن بتغطية المصاريف وتحقيق الأرباح.

أو غيرها، وأن يتكلف صاحب الإمتياز بصائر الأمناء وجميع ما يلزم من المخازنية والحراس لحفظ الرقاب والأمتعة، وأخيرا أن يبقى جميع رعية السلطان الذين يكونون في خدمة صاحب الكنطردة تحت حكم ولاة السلطان ولا يقع تعرض عليهم[122].

إن نظرة دقيقة إلى هذه الشروط تدل على أن المخزن أصبح، في عهد المولى الحسن، واعيا تمام الوعي بالدسائس التي يمكن أن يكون عرضة لها من ممثلي الدول الأجنبية. إذ احتاط عند تحريره لتلك الشروط احتياطا شديدا لتفادي كل الأسباب التي يمكن أن تترتب عليها مشاكل مستقبلية. ومرت مدة الخمسة أشهر التي حددها بركَاش في رسالته الدورية إلى ممثلي الدول الأجنبية دون أن يتلقى اقتراحاً من أي جهة. وفوجئ بركَاش برسالة من دراموند هاي يستفسره فيها عن الوقت الذي سيسمح فيه للقبطان وارن بالشروع في استغلال معدن الأنجرة. وكان وارن قد وجه لدراموند هاي رسالة ادعى فيها أنه عقد اتفاقاً مع بركَاش في موضوع استغلال المعادن[123]. لكن النائب السلطاني نفى ذلك واعترف أنه توصل من وارن برسالة قصد الإخبار لكنه لم يجبه عنها، وأنه كان يتملص من الإلتقاء به. واحتراما لتوصية دراموند هاي عليه، استمع بركَاش لمقترحاته ونقلها إلى السلطان الذي رفضها، لأن المخزن كان يرغب في استغلال ذلك المعدن على يده[124]. وأكد بركَاش أن للمخزن الحرية الكاملة في تسليمه لمن شاء أو لاستخدامه على يده، ورفض الحديث في موضوع استغلال المعادن رفضاً باتّاً[125].

يبدو أن دراموند هاي لم يقتنع بجواب محمد بركَاش، فحرر رسالة سرية عبر فيها عن تذمره، وسلمها للقبطان وارن الذي أبلغها الوزير محمد بن العربي بن المختار الجامعي والسلطان المولى الحسن[126]. وفي أعقاب تلك المراسلة كشف الستار عن أمور جديدة في موضوع معدن الأنجرة، فعلل السلطان رفضه لمقترحات القبطان

---

(122) F.O. 174/107، بركَاش إلى دراموند هاي، سرا على وجه المحبة، 13 جمادى الثانية 30/1302 مارس 1885. وتوجد نسخة من الرسالة نفسها في المحفظة 46، الرسالة 8، (خ.ع.ت).

(123) F.O. 174/107، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 7 شتنبر 1885.

(124) F.O. 174/107، بركَاش إلى دراموند هاي، 12 ذي الحجة 22/1302 شتنبر 1885.

(125) **نفسها**.

(126) F.O. 174/107، من دراموند هاي إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار الجامعي، 18 محرم 27/1303 أكتوبر 1885.

وارن بأن أحمد الدكالي الذي كان تحت الحماية الإيطالية : «(...) زعم أن ذلك المعدن كان أنعم بخدمته سيدنا مولانا المقدس بالله جد مولانا المنصور بالله على عمه مصطفى، وأن ظهيره الشريف تحت أيديهم (...)»[127].

وكان الوزير الجامعي على يقين من أن تقديم أحمد الدكالي لذلك الظهير لا يمكن أن تكون له نتائج إيجابية لصالحه، لعدم تجديده من طرف سيدي محمد بن عبد الرحمن وخلفه المولى الحسن. وتجنبا للخوض في الموضوع مجددا أكد المولى الحسن أنه «(...) أراد خدمة المعدن على يده احتياطا مما ينشأ من كثرة الكلام مع المتكلم على أحمد الدكالي إذا رأى الغير يخدمه (...)»[128]. ولطمأنة القبطان وارن ودراموند هاي أشار الوزير المغربي إلى أنه «(...) بعد استخدام المخزن له (للمعدن)، لا يبعد حينئذ توليته لمن شاء بقوانينه وشروطه المعتبرة (...)»[129].

ويستشف من اللهجة التي أجاب بها الجامعي دراموند هاي والقبطان وارن، أن المخزن المركزي كان يرغب في التخلص من المطالب الملحة للإنجليز لعدم السماح لهم باستغلال المعادن في المغرب. أما عن ادعاء الوزير عدم صحة أقوال أحمد الدكالي، فإن مراسلات مخزنية يعود تاريخها إلى الأربعينيات من القرن التاسع عشر، تؤكد أن مولاي عبد الرحمن قدم بالفعل لمصطفى الدكالي، ولشريكه الحاج عبد الرحمن القباج[130] امتيازا لاستغلال مناجم الأنجرة، والتي ادعى القبطان وارن أنه أول من اكتشفها. وعلاوة على ذلك، فإن مصطفى الدكالي والقباج كانا قد أدخلا معهما شركاء بريطانيين في العملية[131].

ولما كان أحمد الدكالي محمياً إيطاليّاً، فقد اضطر دراموند هاي إلى إجراء اتصالات مع النائب الإيطالي سكوڤاسو في طنجة ليحصل منه على وعد بعدم عرقلة أولاد الدكالي لمشروع القبطان وارن المتعلق باستغلال معدن الأنجرة، وسلمه رسالة

---

(127) **نفسها.**

(128) **نفسها.**

(129) **نفسها.**

(130) **نفسها.**

(131) F.O. 174/55، الوزير محمد بن إدريس العمراوي إلى دراموند هاي، 26 جمادى الأولى 12/1263 ماي 1847.

حملها معه إلى الوزير الجامعي، تضمنت اقتراحا بحل المشكل[132]. غير أن المولى الحسن قرر الحسم في الموضوع حسما نهائيا فقال :

> (...) إن المخزن اقتضى نظره استخدام تلك المعادن وقت إمكانها وتأتيها له لكونها لجانبه من جملة معادن الإيالة ولا حق لأولاد الدكالي فيها، وادعاؤهم به إنما هو مجرد كلام لا حجة لهم عليه[133] (...) وتكلم (وارن) في خدمة المعادن المشار إليها فأجِيبَ بأن المخزن يريد خدمتها لنفسه وقت التأتي والإمكان. وتكلم فيما يدعي به من الخسارة من قبلها، فأجيب عنها بما قبله وأعطى خط يده بالتخلي عن خدمة تلك المعادن وعدم الكلام فيها بعد (...) وقد قوبل بما يستحقه من النزول والمؤونة وتوجه مكرما مجبور الخاطر (...)[134].

توحي خاتمة هذه الرسالة بأن المخزن اضطر إلى تقديم تعويضات مالية للقبطان وارن، أملا في حسم النازلة، لِمَا كان في استمرارها مطروحة من خطر على أحوال البلاد، وذلك في وقت تفاحشت فيه الحماية تفاحشا خطيرا. وإن جميع الأمثلة التي سقناها في موضوع المعادن وما ترتب عليها من رفض مخزني مستمر لاستغلال ما كانت تحتوي عليه الأرض المغربية من خيرات معدنية، لتعتبر كافية للاستدلال على أن رفض السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن وخلفه المولى الحسن لدعوات بريطانيا وغيرها من الدول الأوربية للدخول في مشاريع كبرى لها صلة بالمجال المعدني هو رفض كانت له مبرراته، وأنه لا سبيل إلى اتهام المخزن برفض فكرة التقدم والتطور والنزوع إلى الإنطواء.

5 ـ إصلاح المراسي :

أ ـ بناء الأرصفة والحواجز المائية :

أجمعت التقارير التي أنجزها النواب القنصليون البريطانيون بعد سنة 1857،

---

(132) F.O. 174/107، دراموند هاي إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار الجامعي، 18 محرم 27/1303 أكتوبر 1885.

(133) F.O. 174/55، نسخة من ظهير رحماني إلى مصطفى الدكالي وعبد الرحمن القباج يسمح لهما بالإشتراك في استغلال معادن الأنجرة وواد راس لمدة عشرين سنة، وتصديرها إلى أوربا دون رسوم، شريطة حصول بيت المال على ربع الأرباح. الظهير مؤرخ في 5 جمادى الثانية 21/1263 ماي 1847.

(134) F.O. 174/107، الوزير محمد بن العربي بن المختار إلى دراموند هاي، 27 ربيع الثاني 2/1303 فبراير 1886.

على أهمية إحداث بعض الإصلاحات في المراسي. وكانت الغاية من الدعوة إلى تلك الإصلاحات هي توفير الظروف التقنية الكفيلة بضمان السير العادي لعمليتي التصدير والِاستيراد[135]. هذا، في حين كان المخزن يتخوف من إحداث تلك الإصلاحات التي لو أنجزت لأفضت إلى توافد المزيد من الأوربيين على مراسيه، ولأفضت بالتالي إلى تزايد مشاكله وكثرة فرص الِاصطدام بين المغرب والدول الأجنبية.

لم يكن مرسى طنجة يتوفر حتى سنة 1856 إلا على بقايا حاجز مائي قديم تركه الإنجليز منذ القرن السابع عشر. ولما عاينه القنصل البريطاني ريد (Reade)، أشار إلى أنه بالإمكان «(...) تحت إدارة مستنيرة، إعادة بناء الحاجز بسرعة وبسهولة، لتصبح طنجة تتوفر على أجود مرافئ بلاد البربر (...)» وأضاف أن «(...) افتقار المرسى إلى رصيف ممتد في البحر لاستقبال المسافرين، يتسبب في الكثير من المتاعب (...)»[136]. وأعرب ريد عن أمله في التغلب على تلك المشاكل بإنشاء رصيف جديد، ودعا المخزن من خلال التقرير نفسه، إلى التفكير في بناء منار عند رأس سبارتيل[137].

وتمكنت الحكومة الفرنسية، بمساندة بقية القوى البحرية الأوربية كبريطانيا، من إقناع سيدي محمد بن عبد الرحمن بالموافقة على بناء المنار وإسناد إدارته إلى الهيئة الدبلوماسية بمقتضى اتفاقية دولية بتاريخ 31 ماي 1865[138]. هذا، بينما بذلت بريطانيا بواسطة ممثلها دراموند هاي جهودا منذ نهاية الحرب المغربية ـ الإسبانية، لحث السلطان محمد بن عبد الرحمن على بناء رصيف جديد. لكن المشروع كاد أن يتعرض للإخفاق بسبب اعتراض المكلف بالأعمال الإسباني على أداء الإسبانيين لواجبات المرور على الرصيف المرغوب في بنائه[139].

---

(135) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(136) F.O. 174/77، تقرير النائب القنصلي ريد عن مرسى طنجة، مؤرخ في 1 يناير 1857.

(137) **نفسه**.

(138) «نص اتفاقية منارة رأس سبارتيل (31 ماي 1865)»، ضمن : **دار النيابة**، العدد الأول، 1884، ص. 66–67؛ ثم تقرير وايط عن التجارة المغربية لسنة 1864، المؤرخ في 15 مارس 1865، ضمن: **الأوراق البرلمانية**.

(139) تقرير وايط عن التجارة في طنجة لسنة 1872، بتاريخ 28 يناير 1873.

وكانت وفاة سيدي محمد بن عبد الرحمن في وقت اشتدت فيه الحاجة إلى خدمات الرصيف، نتيجة لكثرة البضائع وتزايد عدد المسافرين. وأعلن بوبكر الغنجاوي في رسالة أخبر فيها دراموند هاي بوفاة السلطان أنه قد «(...) كان وقع الاتفاق مع السلطان المقدس رحمه الله على قدومنا يوم السبت لحضرتك بقصد المشافهة معك في أمور مصلحة السلك وبناء المون بمرسى طنجة وحصر البحر بالدار البيضاء (...)»[140]، أي أن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن كان مقبلا على الشروع في تنفيذ برنامج موسع لإصلاح أحوال مراسيه قبيل وفاته. فأصبح من اللازم انتظار أشهر عديدة لتستتب الأمور للسلطان الجديد والحصول على موافقته على تنفيذ المشروع[141]. وتم ذلك عند أول زيارة قام بها دراموند هاي إلى المولى الحسن في أبريل 1873، فوافق المخزن مبدئيا على مشروع الرصيف في مرسى طنجة وعلى إصلاحات متنوعة في بقية المراسي[142]. وفي سنة 1876، أصبحت مرسى طنجة تتوفر على رصيف خشبي لنزول المسافرين وتفريغ البضائع، بينما لم يتحقق بناء الرصيف الممتد في البحر بسبب النفقات الباهظة التي تطلبها إنجاز المشروع[143].

وفي إطار المشاريع الإصلاحية التي تبناها سيدي محمد بن عبد الرحمن بناء على النصائح البريطانية، أسندت إلى فورد مهمة جلب مهندس بريطاني لإنجاز الإصلاحات الأساسية في مرسى أسفي والصويرة[144]. وحل بالمغرب البريطاني كريكَ (Craig) فأسندت إليه بين سنتي 1862 و1867، مهمة إنجاز مشاريع تتعلق ببناء أرصفة في المراسي، علاوة على مهام هندسية أخرى. وبالرغم من التكاليف التي تحملها المخزن لأداء مصاريف المهندس كريكَ وأجرته وأجرة ترجمانه، تم التخلي عن كل الأعمال التي بدأت قبل خمس سنوات، دون أن يتحقق منها شيء. واتضح أن نزاعات شديدة قامت بين كريكَ والعديد من الأمناء الذين تبادلوا التهم فيما بينهم[145]. وبالرغم من موافقة المولى الحسن، منذ سنة 1875، على العودة إلى تلك

(140) F.O. 174/89، بوبكر الغنجاوي إلى دراموند هاي، 24 رجب 17/1290 شتنبر 1873.

(141) تقرير النائب القنصلي وايط عن التجارة في طنجة لسنة 1873، طنجة، 10 فبراير 1874.

(142) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 315.

(143) تقرير وايط عن التجارة في طنجة لسنة 1876، وهو مؤرخ في 26 فبراير 1877؛ Miège, **op. cit.**, t4, p. 127.

(144) تقرير النائب القنصلي كَريس عن الصويرة وأحوازها، بتاريخ 3 فبراير 1856.

(145) Schrœter, **op. cit.**, pp. 141-142.

الأشغال قصد إتمامها، فإن النتائج ظلت هزيلة بسبب اعتراض بعض ممثلي الدول الأجنبية وعرقلتهم لها[146].

وإذا كانت مشاريع الأشغال العمومية لم تحقق أهدافها المرجوة، فقد حاول سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن إنجاز بعض تلك المشاريع، إما بتنسيق مع دراموند هاي مباشرة وإما بتنسيق مع أعضاء الهيئة الدبلوماسية في طنجة. ويبدو هذا التنسيق بكل وضوح من الرسالة التي وجهها الوزير محمد بن العربي بن المختار للوزير المفوض البريطاني جون دراموند هاي، بعد أشهر قليلة من نهاية مدة خدمته في طنجة، جاء فيها :

(...) طالع مولانا المنصور بالله ما كتبت به في شأن بناء المن بمرسى طنجة، وبناء حائط بمرسى الدار البيضاء لكسر الأمواج، وعلم أيده الله جميع ما أشرت به في ذلك. وأمرني دام علاه أن نجيبك عنه بأن تجتمع أنت ومنسطروس الأجناس عند السيد الحاج محمد الطريس وتتفاوضوا في جلب المهندس لتقويم صائر ذلك(...)[147].

وعن المصاريف الخاصة بالمشروع، نصح دراموند هاي المخزن بأن يُستخلص ذلك من رسم إضافي يفرض على الواردات، إلى أن يُسترجع المبلغ الإجمالي لتلك المصاريف فيُلغى ذلك الرسم[148]. واضطر المخزن فيما بعد إلى الرضوخ لضغوط الهيئة الدبلوماسية، فوافق على الشروع في أعمال التنظيف والترصيف، بالرغم مما كان في ذلك من إرهاق لمالية الدولة وإثارة العديد من المشاكل المرتبطة بها[149].

ب ـ توحيد الموازين في المراسي :

أشار النائب القنصلي وايط (White) في تقريره السنوي عن التجارة المغربية سنة 1876 إلى ضبط مخالفات شتى في المراسي. إذ سُمح بمرور كميات هامة من

(146) Miège, **op. cit.**, t4, pp. 126-127.

(147) F.O. 174/107، من الوزير محمد بن العربي بن المختار إلى دراموند هاي، 4 رمضان **17/1302** يونيو 1886.

(148) **نفسها**.

(149) يتضمن **الكناش 370**، (خ.ح)، عدة مراسلات بين السلطان وأمناء الدار البيضاء وعاملها الحاج العربي بريشة، ص. 45 و123، وهي مؤرخة في 7 جمادى الأولى **11/1303** فبراير **1886**، و9 جمادى الثانية **15/1303** مارس **1886**؛ ثم **الكناش 364**، (خ.ح)، رسالة السلطان إلى العربي بريشة، 27 شعبان **10/1302** يونيو **1885**.

الحبوب دون تسجيلها في كنانيش الأمناء ودون أدائها للواجبات الجمركية[150]. وأشار في التقرير نفسه إلى أن دراموند هاي قد نقل خبر تلك المخالفات إلى المخزن. فهل كان وجود تلك التلاعبات يعني أن الإصلاح الإداري الذي شهدته المراسي بعد 1862 انتهى مفعوله، أو أن التزايد المستمر لحجم المبادلات فرض إصلاحات جديدة أكثر حزما من سابقتها ؟

يبدو أن التاجر البريطاني جورج (George) الذي كان مقيما لعدة سنوات في الجديدة، قد تمكن من ضبط تلاعبات بين سنتي 1872 و1878، في مرسى الجديدة، وذلك بالرغم من المراقبة الشديدة التي فرضها وجود الوكلاء الإسبانيين في المراسي، وبالرغم من تقديم مرتبات جيدة للأمناء. وقد وجه جورج لدراموند هاي لائحة سرية سنة 1878 تضمنت كل الخسائر التي لحقت بالمداخيل الجمركية، من جراء التلاعب في عملية الوزن، إذ كانت تُسْتَعَمَلُ أكياس ذات أحجام متباينة. واقترح بالمناسبة نفسها مشروعا لإدخال آلات وزن جديدة تتكيف مع المكاييل ومع وحدات الوزن المعروفة في المغرب، على أن تكون آلات الوزن الجديدة (Standard weighing machine) موحدة ومتشابهة في كل دور الجمارك وفي جميع المراسي المغربية. واقترح تزويد كل مرسى بنموذجين من تلك الموازين لربح مزيد من الوقت وضبط الأوزان الفعلية والحقيقية للصادرات والواردات. أما أثمانها، فقد توصل بها من شركة بريطانية كان مقرها في نيوكاستل (Newcastle)، وقدرت التكلفة الإجمالية بحوالي ألف جنيه استرليني. ثم دعا إلى اتخاذ أكياس من حجم موحد لتفادي تكرار التلاعب في عملية الوزن[151].

وفي سنة 1880، توصل جون دراموند هاي بمعلومات إضافية عن وجود خروق ارتكبها الأمناء في مرسيي طنجة والدار البيضاء، فوجه تقييدا في الموضوع للمخزن المركزي، واقترح عليه استعمال موازين جديدة في كل المراسي المغربية. ونظراً لأهمية التقييد، نقتبس منه ما يأتي :

(150) تقرير النائب القنصلي وايط عن التجارة المغربية سنة 1876، مؤرخ في 14 ماي 1877، ضمن : **الأوراق البرلمانية**.

(151) F.O. 174/291، رسالة خصوصية وسرية من التاجر جورج إلى دراموند هاي، الجديدة، 12 أكتوبر 1878.

(...) فلا إننا نستغربوا في هذا النهب، حيث أن كثيرا من الأمناء لا يتوصلون للخدمة إلا بإبذال الرشاوي لكبير الأمناء وغير الخدام بالحضرة الشريفة. وحيث هذه الهدايا والرشاوي هي قدر ما يقبضه المهدي والمرشي في ستة أشهر أو نصف ذلك، فلا فائدة أن نشير أنه على ما ذكرناه أن هؤلاء الخدام يظنون أن السلطان أيده الله إما لم يرد باله إلى ذلك أو يغض الطرف، أو الخدام الذين قبضوا الرشوة يسترون عليهم، فلابد من التأمل كيف يكون دواء هذا (...) إذ غض الطرف عن الأمناء يُزعم الغير في زيادة الفساد للذين هم عليه.

فقد يقع النهب أيضا في الموازين المستخدم بها الآن. فالوزان يقبض في لسان الميزان على قدر ما أعطيَ من الرشوة والسلطان يخسر عشرة في كل ماية في مستفاده من حيث هذا الوجه (...) فانظر في التقييد المصحوب (...) فلأجل هذا نشير بالدواء وهو شراء موازين بالمكينة في جميع المراسي التي تُظهر وتُشهِر ما يوزن لكل واحد (...) فيصلك صحبة هذا التقييد في هذا الأمر، كما يصلك تقييد بما عندي من خبر ما وقع بهذا الميزان الآن من خسارة بيت المال مع نظير المكينة التي يظهر بها ما يوزن شهرة لجميع الأمناء وللتجار، ولا يكون في ذلك كلام حيث أنه لا يحتاج إلى محادات أحد له (...). فصائر هذه المكينة وثمنها يحصل قيمتها في شهر واحد من مستفاد بيت المال (...)[152].

ويبدو أن المولى الحسن وافق على هذه المقترحات، بل إنها وجدت طريقها إلى التنفيذ الفعلي. إذ نجد المهندس البريطاني إدوارد سيلفا يتحدث في سنة 1881 عن تركيب «مكينة الوزن» في طنجة[153]. وحين تقدمت الهيئة الدبلوماسية في طنجة سنة 1886 بمشروع إصلاحي جماعي للمولى الحسن، فإنه رفض كل المقترحات، باستثناء فكرة توحيد الموازين في كل المراسي المغربية التي لقيت قبولا من المخزن، فعمل على إقامتها في كل مراسيه. فقد اشتكى ممثلو الدول الأجنبية من «(...) أن القنطار مخالف وزنه في بعض المحلات، وأن الأولى أن يكون وزنه إبرات 112 إنجليزية، ويكون الأعشار على هذا الوزن، وأن هذا الوزن جاري في بعض المراسي المهمة، ويتعين جعله في المراسي الأخرى لتكون سواء فيه، وذلك بإرادة الحضرة المولوية (...)»[154].

(152) تقييد في شأن النهب الصادر من الأمناء بالديوانات والخوض في دوائه، مؤرخ في 24 أبريل 1880، أنجزه جون دراموند هاي، نسخة منه في محافظ الترتيب العام، (م.و.م.).

(153) رسالة المهندس إدوارد سيلفا إلى محمد الزبدي، 3 رجب 1/1298 يونيو 1881، ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 487-488.

(154) F.O. 174/291، جواب الحضرة الشريفة عما تكلم به النواب المفوضون مع وكلاء الحضرة الشريفة في الفصول من شروط التجارة، 25 يوليوز 1886.

وكان جواب المخزن على تلك الشكاية، هو أن القنطار أصبح ميزانه متساويا في كل المراسي «(...) لكون المخزن جعل في جميعها موازين جديدة، في قنطارها العدد من الإبرات المشار إليها (...)»[155]، أي أن المخزن انتهى به الأمر إلى تبني المقترحات البريطانية، فأدخل الموازين التي جلبت جميعها من بريطانيا، كما اعتمد وحدة القياس البريطانية في تحديد وزن القنطار. وكان المهندس المغربي سكيرج الذي تلقى تكوينه في بريطانيا قد ساهم في وضع تلك الموازين وفي إصلاحها كلما كان يتطلب الأمر ذلك[156].

جـ ـ توفير المخازن والديار

أدى تزايد نمو المبادلات بين المغرب وأوربا، وما صاحبه من تزايد في توافد تجار جدد على مختلف المراسي المغربية بعد سنوات 1856، إلى ضرورة توفير المخازن لإيداع السلع الموجهة للتصدير أو لاستقبال المواد المستوردة من أوربا. كما طرحت بحدة مشكلة توفير محلات السكن لفائدة التجار الأجانب. وطرحت مشكلة النقص في الديار والمستودعات بحدة أكبر في مرسى الصويرة بعد التزايد المستمر الذي سجلته المبادلات مع مدينة مراكش وغيرها من المناطق الداخلية في الجنوب المغربي من جهة، ووجود فئة ديناميكية من التجار البريطانيين من جهة ثانية[157]. وأمام عجز المرسى عن استيعاب الحجم المتزايد للمبادلات، تكاثرت شكاوي التجار البريطانيين إلى دراموند هاي، فقام بحث المخزن على الإستجابة لتلك المطالب، باعتبارها من الإلتزامات التي وافق عليها المغرب في إطار معاهدة 1856[158]. واعتمد دراموند هاي في تحقيق تلك الغاية على علاقاته المتينة مع شخصيات مخزنية ذات مكانة ونفوذ كبيرين، كالخليفة السلطاني مولاي العباس والوزير الطيب بن اليماني.

(155) رسالة الوزير محمد المفضل بن محمد غريط بتاريخ 23 شوال 25/1303 يوليوز 1886.

(156) **الكناش 121**، (خ.ح)، ص. 175، رسالة السلطان إلى أمناء تطوان، 23 شوال 15/1301 غشت 1884: «(...) وبعد، وصل كتابكم معلمين بورود الزبير سكيرج، ومعه أمرنا الشريف لكم بتركيب مكينة الميزان بالديوانة (...)».

(157) تقرير النائب القنصلي إلتون عن الصويرة سنة 1856، وهو منشور أيضا ضمن : **الأوراق البرلمانية**. Miège, **Documents d'Histoire Économique et Sociale Marocaine au XIXe Siècle**, Paris, C.N.R.S, 1969, pp. 159-163.

(158) المادة الرابعة من الإتفاقية العامة.

وفي الحقيقة، أثيرت مسألة النقص في المستودعات والديار لفائدة التجار الأجانب منذ نهاية الخمسينيات، إذ سجلت صادرات الحبوب ارتفاعا هاما إبان حرب القرم[159]. غير أن حدة المشكل لم تصبح واضحة إلا مع بداية الستينيات، حين اكتظت قصبة الصويرة بالتجار المغاربة والأجانب، وبدأت محاولات بعض التجار البريطانيين، للإستقرار في قلب المدينة. وامتثالا لأوامر السلطان، حال عامل المدينة بينهم وبين ذلك. غير أن دراموند هاي لم يوافق على ذلك الإعتراض، فذكر المخزن باحترام المادة الرابعة من معاهدة الصداقة. بل اعترض بصريح العبارة على حرية المخزن في كراء ممتلكاته الموجودة بالقصبة لبعض المغاربة الذين لا يمارسون أي نشاط تجاري، وطالب بإخراجهم منها وتسليمها للتجار البريطانيين، حتى تتوافر الظروف الإيجابية للنشاط التجاري، فترتفع معها مداخيل بيت المال. ولم يتردد دراموند هاي في اتهام الأمناء والولاة بخلق العراقيل أمام استقرار التجار البريطانيين، لكون هؤلاء يرفضون تقديم الرشاوي والهدايا اقتداء في ذلك بما كان يقوم به التجار المغاربة يهودا ومسلمين[160].

أمام استمرار التجار البريطانيين المقيمين في الصويرة، على وجه الخصوص، في رفع شكاياتهم إلى دراموند هاي، قرر النائب البريطاني، في صيف 1862، الكتابة مجددا إلى الوزير الطيب بن اليماني، فاحتج بشدة على تسليم المغاربة بعض الديار الموجودة في القصبة، وأشار إلى ما كان من الممكن أن يؤدي إليه عدم امتلاك التجار البريطانيين للديار والمخازن من تقليل لحجم المبادلات. ولما كانت حاجة الديار والمستودعات ماسة إلى ستة تجار إنجليز في الصويرة، اقترح دراموند هاي على المخزن حلاّ أول هو السماح للمغاربة المقيمين في المدينة بكراء ديارهم لأولئك التجار. ثم أشار على الطيب بن اليماني بحلٍّ نهائي للتخلص من مشاكل مستقبلية، هو بناء المخزن لمستودعات جديدة خارج أسوار المدينة اشترط أن تكون ملتصقة بسورها وأبوابها مفتوحة داخل المدينة[161].

إن ضغوط التجار البريطانيين على دراموند هاي هي التي دفعته إلى تقديم الإقتراحات، تحت غطاء تنمية الحركة التجارية لمرسى الصويرة، لكن لفائدة من ؟ لقد

---

(159) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب الذي خصصناه للمبادلات التجارية بين المغرب وبريطانيا.

(160) F.O. 174/136، رسالة دراموند هاي إلى مولاي العباس، طنجة، 27 مارس 1861.

(161) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، طنجة، 7 غشت 1862.

كان المخزن يحاول تحاشي كل ما يمكن أن يفضي إلى اختلاط الأوربيين بالمغاربة، تجنبا لما يمكن أن يتقدم به أولئك الأوربيون من مطالب ربما تكون حقيقية أو وهمية. لكن دراموند هاي كان يصر على وقوع ذلك الإختلاط لكونه أساسيّاً لسير الأعمال التجارية. واتهم كل من كان ينصح السلطان بعدم الإستجابة لتلك الإقتراحات ـ لما كانت تنطوي عليه من آفات محتملة ـ بالمساهمة في العمل على تخريب أحوال التجارة وفي التقليل من مداخيل بيت المال[162]. ومع ذلك، تبنى المخزن اقتراحات دراموند هاي التي كانت لا تخلو من لهجة تهديدية، وبدأت الأشغال لبناء القصبة الجديدة طبقا للمواصفات التي اقترحها النائب البريطاني، وعلى مسافة لم تكن تبعد كثيرا عن دار السلطان[163].

وفي غضون ذلك، قام كورتيس (Curtis)، وهو أحد كبار التجار البريطانيين في الصويرة، بالرغم من توفره على ديار ومخازن كثيرة، قام بوضع عدة براميل كان يستعملها لتصدير الزيت في الطريق المؤدية إلى المصلى وأحاطها بالأخشاب وبنى بالقرب منها نوالة. ولما حاول عامل الصويرة منعه من ذلك، اشتكى عدم توفره على مخازن لحفظ براميله فيها[164]. ولم ينفرد كورتيس بذلك السلوك، إذ سبق لبريطاني آخر يدعى داڤيد پيري (D. Perry) أن أحدث نوالات في المنطقة نفسها. وحين اشتكى النائب السلطاني محمد بركَاش أمره إلى دراموند هاي، لم يخف عنه إمكان اقتداء تجار آخرين غير بريطانيين بذلك ثم «(...) تتسع دائرة الضرر ويستولي التجار على البلاد (...)»[165]. وحتى يقوم پيري بإزالة نوالاته والتخلي عن أراضي المخزن التي ترامى عليها، اقترح دراموند هاي على المخزن توفير مكان ملائم يتخذه پيري مستودعا لحفظ بضاعته. ويبدو أن الأمر كان على مستوى من الأهمية، إذ انتهى بموافقة السلطان محمد بن عبد الرحمن على كراء هري لصالح التاجر پيري مقابل ست ريالات فقط. لكن «(...) على شرط أن يكتم أمره (...) ويعقد ذلك للتاجر المذكور بأمر شريف (...)»[166].

(162) **نفسها**.

(163) Schroeter **op. cit.**, pp. 65-69.

(164) **الوثائق**، ج 4، ص. 254ـ255، رسالة بركَاش إلى دراموند هاي، 21 ذي الحجة 1279/10 ماي 1863.

(165) **نفسها**.

(166) F.O. 174/137، رسالة دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، دون تاريخ.

وتشير بعض التقارير القنصلية لسنة 1865 إلى أن أشغال بناء المخازن والديار لفائدة التجار الأجانب كانت لا تزال مستمرة في مرسى الصويرة[167]، وأنها لم تنته إلا في سنة 1869. وبذلك أصبح في إمكان التجار الأجانب الحصول على محلات تجارية وسكنية، ما كان بإمكانهم الحصول عليها دون ضغوط دراموند هاي على المخزن. غير أن مشاكل أخرى طرحت بين التجار الإنجليز والفرنسيين الذين أبدوا رغبتهم في كراء تلك المخازن والديار التي حدد المخزن ثمن كرائها في 6% من تكاليف بنائها[168]. لكن بعض التجار الإنجليز امتنعوا في بعض الأحيان عن أداء واجب الكراء المتفق عليه، وسبق للمخزن أن بنى مستودعات أخرى في كل من مرسى الرباط[169] وأسفي[170]. وحين اقترح دراموند هاي على السلطان بناء مخازن أخرى في الجديدة والعرائش[171]، رفضت مطالبه بدعوى عدم أداء التجار الإنجليز في الصويرة لما كان عليهم من واجبات الكراء. ولم يجد عندئذ بدا من الكتابة في الموضوع إلى نائبه القنصلي في الصويرة، وتوجيه أوامر إلى التجار لأداء ما كان عليهم، حتى لا يترك الفرصة سانحة أمام المخزن فيتملص من توفير مزيد من الديار والمخازن في بقية المراسي المغربية[172].

وبالرغم من المشاكل العديدة التي عاناها المخزن في سبيل توفير المخازن والديار للتجار الأجانب، فقد استمر في تهييئها وإصلاحها تحت الضغوط التي كان يُمارسها عليه ممثلو الدول الأجنبية[173]. وكان المخزن يرفض أحيانا الاِستجابة لمطالب الأجانب المتعلقة بإضافة مستودعات جديدة لأسباب أمنية كما حصل في صيف

(167) تقرير كارستنسن عن الصويرة سنة 1865، منشور ضمن : **الأوراق البرلمانية**.

(168) تقرير كارستنسن عن الصويرة سنة 1869؛ ثم F.O. 174/139، رسالة دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 15 دجنبر 1872.

(169) F.O. 174/136، دراموند هاي إلى مولاي العباس، طنجة، 27 مارس 1861.

(170) F.O. 174/136، دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، طنجة، 20 مارس 1864.

(171) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 19 دجنبر 1864.

(172) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 20 يناير 1873.

(173) F.O. 174/140، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 21 شتنبر 1874؛ **الكناش 328**، (خ.ح)، ص. 98 : «تقييد بيان ما هو بيد بعض التجار من أملاك المخزن التي تبنى بـ6% من مرسى العرائش»، ومن بينهم تجار بريطانيون. وفي الصفحة 31 من **الكناش نفسه** ورد «تقييد بناءات المخزن بـ6% بثغر الدار البيضاء»، أوائل شوال 1309/ماي 1892. ونجد فيه أسماء لتجار إنجليز أمثال جورج وكورتيس ولابين والمحميين أمثال بوبكر الغنجاوي.

1885، فأشار السلطان في رسالته لأمناء العدوتين إلى أن «(...) المحل المشار ببنائه بعيد عن الديوانتين، ومجاورته للبحر يُخشى منه إخراج الكنطربنض ويحصل الضرر منه (...)»[174]. غير أن أعضاء الهيئة الدبلوماسية كانوا مع ذلك يصرون على الزيادة في عدد المستودعات استجابة لأماني التجار وحاجتهم المتزايدة إليها.

ثانيا ـ مقترحات إصلاحية بريطانية في الميدان الإداري

ظل جهاز الإدارة المخزنية حتى عهدي المولى سليمان والمولى عبد الرحمن بسيطا من حيث تركيبه وأطره ومهامه[175]. غير أن السنوات التي تلت إبرام معاهدة 1856 مع بريطانيا حملت معها أشياء جديدة، كان لها أثر مباشر على البنيات الإدارية التقليدية للمخزن.

وكان جون دراموند هاي قد تكونت لديه فكرة عن طبيعة الإدارة المغربية ـ إذا سلمنا بصحة استعمال لفظة إدارة هنا ـ، بحكم تعامله اليومي مع موظفي المخزن وممثليه، منذ تعيينه في طنجة ممثلا لمصالح بلده سنة 1845[176]. وكانت المفاوضات التي جرت بين دراموند هاي والسلطات المخزنية في الفترة الممتدة ما بين 1853 و1856 فرصة لاحتكاكه عن قرب بدواليب الجهاز المخزني وأطره، على اختلاف مستوياته، قبل أن يتوصل إلى إبرام معاهدة 1856[177]. ثم دخل بعدها في مرحلة جديدة استمرت حتى سنة 1886، وتميزت بصراعات مستديمة بين دراموند هاي ونوابه القنصليين في المراسي من جهة، وبين السلطات الإدارية الممثلة للجهاز المخزني من جهة ثانية. وكانت بريطانيا العظمى، بحكم تفوقها التجاري على بقية الدول الأوربية في المغرب، أكثر اهتماما من غيرها بتوجيه دعوات للمخزن طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر لإصلاح أحواله الإدارية.

---

(174) **الكناش 364**، (خ.ح)، ص. 152، رسالة السلطان إلى أمناء العدوتين، 5 ذي القعدة 16/1302 غشت 1885.

(175) Eugène Aubin, **Le Maroc d'Aujourd'hui**, Paris, 1904, pp. 227-256; El Mansour, **op. cit.**, pp. 76-82.

(176) انظر الفصل التمهيدي من هذا الكتاب.

(177) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

يمكن التمييز في الدعوات الإصلاحية التي وجهتها بريطانيا للمغرب حتى سنة 1886 في الميدان الإداري، بين دعوات لإصلاح إدارة شؤون المراسي، وأخرى لإصلاح نظام السلطات المحلية، وثالثة لإصلاح الجهاز المخزني في مستوياته العليا. وكان دراموند هاي، نتيجة للنفوذ الذي كان يتمتع به عند المخزن المركزي، في وضعية أهلته لإسداء نصائح في الموضوع لكل من سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن. ويحق التساؤل، إلى أي حد استجاب المخزن لتلك المقترحات الإصلاحية واستفاد منها ؟ وماذا كانت ردود الفعل التي أحدثتها تلك المقترحات المستمدة في أساسها من مقومات المذهب الليبرالي.

1 ـ الإصلاحات الإدارية في المراسي :

ارتبطت إصلاحات المخزن لإدارة شؤون المراسي بجلوس الوكلاء الإسبانيين فيها لتحصيل نصف مستفاداتها عن كل شهر ابتداء من سنة 1862[178]، وبرغبة المخزن في ضبط شؤون المراسي للرفع من مداخيلها والتمكن من تسديد ما تبقى من الغرامة الإسبانية وأقساط السلف الإنجليزي، علاوة على مواجهة المصاريف الجديدة التي فرضتها الإصلاحات الإدارية والعسكرية. وكانت النصائح البريطانية التي تولى جون دراموند هاي تقديمها حاسمة في حث المخزن على إصلاح جهاز الأمناء في المراسي.

حين طلب التاجر البريطاني فورد في أكتوبر 1861، الحصول من المخزن على شهادة تثبت القيمة الإجمالية الفعلية لمستفادات المراسي المغربية للتأكد من قدرة البلاد المالية لتسديد السلف إلى المقرضين البريطانيين[179]، أثار المفوض المغربي عبد الرحمن العاجي مع دراموند هاي مسألة التهريب والتلاعب الذي كان يحصل في المراسي، ولم يخف عنه إمكان فقدان المخزن على الأقل ثلث مداخيله الجمركية بسبب ذلك. وبناء عليه، لم يتردد العاجي، تحت وطأة الظروف المالية للبلاد، في توجيه طلب لدراموند هاي يطلب فيه منه أن يعرض نصيحة على السلطان، تتضمن خطة فعالة لإصلاح أحوال المراسي ومحاربة التهريب والتلاعبات التي كانت الجمارك تشهدها[180]. واستجاب دراموند هاي بسرعة لطلب العاجي، فحرر مذكرة اقترح

(178) **الوثائق**، ج 4، ص. 223، رسالة السلطان إلى برگاش، 13 رمضان 24/1278 أكتوبر 1861.

(179) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(180) الرسالة 12 من مجموعة (1030)، من دراموند هاي إلى راسل (Russel)، طنجة، 24 أكتوبر 1861.

فيها إصلاح إدارة المراسي وفقا لمبادئ معينة، وبناء على معطيات إحصائية دقيقة، ثم وجهها مباشرة للسلطان محمد بن عبد الرحمن، دون الإشارة فيها إلى أن العاجي هو الذي طلب منه القيام بتلك المبادرة[181].

انطلق دراموند هاي من معدل الصادرات والواردات الخاص بالسنوات الخمس السابقة لسنة 1861، فتبين أن معدل الصادرات بلغ عن كل سنة ما قيمته 4.500.000 ريال، وأن معدل الواردات بلغ ما قيمته 4.000.000 عن كل سنة أيضا[182]. واعتمادا على هذه الأرقام، كان من المفروض أن يتوصل بيت المال بواجبات جمركية تُقدّر بحوالي 1.500.000 ريال. غير أن بعض رجال المخزن[183] الذين استفسرهم دراموند هاي في الموضوع أكدوا له عدم دخول المبلغ المشار إليه إلى بيت المال، مما كان دليلا قاطعا على انتشار التهريب والنهب وسيادة الِارتشاء والمحسوبية في صفوف العاملين في المراسي. ولما كان المخزن مقبلا على السماح للوكلاء الإسبانيين بالجلوس في المراسي لتحصيل ما التزم بتقديمه لهم من نصف مستفاداتها، فإن إجراءات إصلاحية عملية وفعالة فرضت نفسها باستعجال. وعلل دراموند هاي، في مذكرته إلى السلطان، السلوك غير المستقيم للعاملين في المراسي بهزالة مرتباتهم، فاقترح إحداث تغييرات تنص أولا على الفصل بين السلطات وبين التخصصات، وثانيا على تحسين الأحوال المادية للأمناء ولموظفي المراسي[184]. وتضمنت الخطة الإصلاحية التي اقترحها النائب البريطاني النقط التالية : عدم تدخل العمال في شؤون المراسي والِاكتفاء بتوفير الأمن وإخبار السلطان بالمخالفات عند ضبطها، وعدم السماح للأمناء بممارسة أي نشاط تجاري ومنع أهاليهم من المتاجرة في المراسي المعينين بها، ثم تعيين أمينين في كل مرسى على أن يكون أحدهما أجنبيا عنها، وإعادة تعيين جميع الأمناء في مراسي أخرى، وتعيين ناظر متنقل لمراقبة أمناء كل المراسي، وفرض العقوبات اللازمة على كل خيانة أو مخالفة. ثم نصح باستقلال أمناء الجديدة عن عامل أزمور،

(181) F.O. 174/136، تذكير (مذكرة) ليتأمل فيه سلطان مراكش أيده الله فيما أشار به علينا سيدنا نصره الله أننا نخبر الجانب الشريف ونصرح بجميع الأمور التي فيها المصلحة أو الضرر، 30 أكتوبر 1861.

(182) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(183) لا يستبعد أن يكون المعني هنا هو عبد الرحمن العاجي والوزير الطيب بن اليماني اللذان كانت لهما صلات ودية وحميمة بدراموند هاي.

(184) F.O. 174/136، مذكرة 30 أكتوبر 1861 : «(...) فعليها الدواء لذلك هو التبديل التام والزيادة في المرتب (...)».

وباستقلال أمناء الدار البيضاء عن عامل الرباط. أما أجور العاملين في المراسي، فحددها دراموند هاي على الشكل الآتي :

أجور مقترحة لعمال المراسي (اللوحة 16) :

المنصب	الرواتب المقترحة شهريا
الأمناء	من 80 إلى 100 ريال
عدول المرسى	من 20 إلى 25
رايس المرسى	15 ريال
خليفة رايس المرسى	10 ريالات
المجموع السنوي لكل المراسي	30.000 ريال سنويا

المصدر: F.O. 174/137، مذكرة 30 أكتوبر 1861، من دراموند هاي إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن.

وأشار دراموند هاي، في مذكرته للسلطان، إلى أن المصاريف السنوية للبرنامج الإصلاحي المقترح لا قيمة لها بالمقارنة مع النتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها، كالرفع من مداخيل الجمارك بحوالي ثلاثمائة أو خمسمائة ألف ريال، والقضاء على المخالفات وتحسين التسيير المالي والإداري للمراسي(185).

ماذا كان رد فعل المخزن على هذه المقترحات ؟ مرت خمسة شهور دون أن يتلقى عنها النائب البريطاني جواباً. وفي الوقت الذي بدأت فيه التقارير التجارية السنوية تصل من النواب القنصليين البريطانيين المقيمين في مختلف المراسي المغربية إلى المفوضية البريطانية في طنجة، أكد أحدهم أنه تمكن من الاِطلاع سرا على سجلات المرسى(186)، التي لم يرغب دراموند هاي في الكشف عن اسمها، فوجد فرقا كبيرا بين الأرقام المسجلة في كنانيش الأمناء وبين ما صرح له به أصحاب المراكب بمقدار يزيد

(185) **نفسها.**

(186) ربما تعلق الأمر بمرسى أسفي (انظر F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بركَاش، 1 ماي 1862).

على مائة ألف ريال. وقام دراموند هاي بنقل تلك الحقائق إلى الوزير الطيب بن اليماني بصفة سرية، لتحقيق هدفين اثنين : أولهما الظهور أمام المخزن بمظهر الرجل الباحث في مصالحه الحيوية لتقوية نفوذه ومكانته عند السلطان؛ وثانيهما التذكير بعدم التغافل عن إدخال المقترحات الواردة في مذكرة 30 أكتوبر في موضوع الإصلاح الإداري للمراسي، حيز التنفيذ[187].

فما كان من السلطان إلاّ أن أمر نائبه محمد بركَاش، تمهيدا لتنفيذ المقترحات البريطانية، بالاِتصال بنواب الدول الأجنبية في طنجة، والتماس مساهمتهم الإيجابية في كل ما من شأنه أن يسهل مهام الأمناء مستقبلا في المراسي[188]. وفي 31 مارس 1862، صدر ظهير سلطاني صرح فيه سيدي محمد بن عبد الرحمن بأنه، بعد أن بلغ لعلمه «(...) الواقع في مراسيه من الفساد وكثرة الكنطربنض، اقتضى نظره الشريف، العزم على جعل أمناء من أهل الجد والصدق ليكونوا مكلفين بقبض الداخل في المراسي»[189]. وإذا تتبعنا عن قرب مضمون الظهير السلطاني، وقمنا بمقارنة محتواه بالمقترحات البريطانية كما جاءت في مذكرة 30 أكتوبر 1861، يتضح أن المخزن استجاب للمقترحات الصادرة عن دراموند هاي والتي كانت وجيهة بالفعل، وانطوت على إيجابيات كثيرة على مستوى تعزيز المداخيل الجمركية للمخزن.

وبالرغم من أن الباحثة نعيمة التوزاني قد أشارت في دراستها عن الأمناء في عهد المولى الحسن إلى وقوع هذا الإصلاح[190]، فإنها لم تطرح أي تساؤل عن الظروف التي تم فيها تهييء مشروع هذا الإصلاح. وذلك من الأهمية بمكان في اعتقادنا، لأن جهاز الأمانة في عهد المولى الحسن سيصبح في هذه الحالة، وفي عمقه، امتدادا وتطويرا لإصلاح سنة 1862.

---

(187) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى بن اليماني سرا، 9 مارس 1862.

(188) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى محمد بركَاش، طنجة، 12 مارس 1862.

(189) ابن زيدان، **م.س**، ج 3، ص. 379، ظهير السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركَاش، مؤرخ في متم رمضان 31/1278 مارس 1862؛ ثم ظهير السلطان إلى محمد إدريس الجراري عند نهليل في : **Nehlil, op. cit., Pl. IX.**

(190) نعيمة التوزاني، **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن 1873-1894**، ص ص. 36، 75، 261؛ أيضا محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج 1، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973، ص. 87-88.

ومهما كان الأمر، فقد شُرِعَ في تنفيذ الإصلاح المقترح، وعين في مهام الأمانة في مرسى الدار البيضاء كل من الحاج محمد بن عبد المجيد بن جلون[191]، ومحمد بن الحاج الطاهر بوحدو السلاوي[192]، وفي مرسى طنجة كل من الحاج بوجنان البارودي والحاج عبد الكريم أحرضان الطنجاوي[193]، بينما أسندت المهام نفسها في مرسى الصويرة إلى عبد الواحد أقصبي والحاج العربي فرج[194]، ثم عين محمد بنيس أميناً للأمناء وأنيطت به مهمة مراقبة بقية الأمناء في كل المراسي المغربية[195].

وفي إطار السياسة الجديدة التي تبناها سيدي محمد بن عبد الرحمن، التي نصت على الفصل بين التجارة وممارسة المهام الإدارية في المراسي، عزل عامل الصويرة الحاج عبد القادر العطار الذي كان في الوقت نفسه من كبار تجارها، وعوضه بالقائد المهدي بن بوعزة المشاوري[196].

وإذا قورنت المرتبات التي أمر السلطان في ظهيره أن يتقاضاها الأمناء بما اقترحه دراموند هاي في ذلك الصدد، نجد تطابقا تاما بينهما[197]. كما رُوعيت كل المواصفات الواردة في مذكرة دراموند هاي. غير أن الظهير السلطاني سابق الذكر لم يكن كافيا لتزويد الأمناء في المراسي بتفاصيل وافية للإستنارة بها في سير أعمالهم. ومن أجل ذلك، حُرر قانون تنظيمي إضافي اشتمل على ثمانية وعشرين فصلا[198]. ولا يستبعد أن تكون لدراموند هاي مساهمة في وضعه، وإن كنا نفتقر في ذلك إلى دعامة وثائقية صريحة. وأمام تنامي حجم المبادلات في بعض المراسي، كما هو حال الصويرة، أصبح الإعتماد على أمينين غير كاف لتحمل الأعباء الإدارية، من مراقبة

---

(191) ظهير السلطان إلى محمد إدريس الجراري سابق الذكر.

(192) تقييد محمد بن الحسني الرباطي، عدل بالدار البيضاء، ابن زيدان، م.س، ج 3، ص. 380.

(193) ظهير السلطان إلى محمد بركاش بتاريخ 31 مارس 1862 سابق الذكر.

(194) تقييد محمد بن الحسني سابق الذكر.

(195) مع أن التوزاني تذهب في الصفحة 261 من دراستها، إلى أن بنيس كان أول أمين للأمناء في عهد المولى الحسن، بينما نجده يقوم بتلك المهمة منذ إصلاح سنة 1862.

(196) Schroeter, **op. cit.**, p. 135.

(197) قارن بين ظهير 31 مارس 1862 عند ابن زيدان والجدول الوارد في الصفحة 429 من هذا الكتاب.

(198) المنوني، **م.س**، ج 1، ص. 306–316.

للمستفادات والصوائر وأملاك الأحباس، فتقرر أن يُعين بها منذ سنة 1865 أربعة أمناء[199].

وبموازاة ذلك، اشتد حرص السلطان على مراقبة أحوال مراسيه عن قرب، فطلب في سنة 1865 من نواب الدول الأجنبية إلزام التجار من مواطنيهم بتسليم الأمناء بيانات عن حمولات مراكبهم. وكان دراموند هاي ونوابه القنصليون أول من استجاب لذلك الطلب، بينما رفض النواب الفرنسيون والإسبان الرضوخ له في بداية الأمر[200]. وبدأ السلطان يلزم الأمناء بإرسال الحسابات الكاملة مُرفَقَة ببيانات السفن وحمولاتها بعد تعريبها[201].

وخلف دخول الإصلاح الإداري في المراسي حيز التنفيذ ارتياحا كاملا، في أوساط التجار الأوربيين، بصفة خاصة، إذ ورد على لسان النائب القنصلي البريطاني في أسفي، قوله :

> (...) جميع الخائنين الذين كانوا بهذه المرسى جميعهم انتقلوا وتبدلوا بغيرهم. والظاهر من ابتداء الأمور أنهم يسيرون بخير. وأما التجار (الأجانب)، فقد صاروا جميعا بخاطرهم، على هذه القوانين الجديدة منتظرين جميعا أن يكونوا متساوين (...)[202].

كما أكد النائب القنصلي جيمس دراموند هاي في تقريره عن تجارة مرسى الرباط لسنة 1864، أنه «(...) قُضِي على التهريب، وأن المداخيل الجمركية سجلت ارتفاعا كبيرا منذ تعويض الأمناء السابقين بأمناء من أهل الصدق يتقاضون أجوراً جيدة»[203]. لكن إذا كان الأجانب والنواب القنصليون استحسنوا النتائج التي ترتبت على الإصلاح، فكيف كان موقف التجار المغاربة الذين كانوا يتمتعون قبل الإصلاح ببعض الِامتيازات الجمركية ؟ لقد أدى الشروع في تنفيذ بنود معاهدة 1856، إلى توجيه ضربة أولى لتلك الفئة التي أصبحت مضطرة إلى أداء الواجبات

---

(199) Schroeter, op. cit., p. 136.

(200) Schroeter, op. cit., p. 138.

(201) قوائم حسابية في الخزانة الحسنية رقمها 125.

(202) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى محمد بركَاش، طنجة، 1 ماي 1861، وألحقت بها رسالة من النائب القنصلي البريطاني في أسفي إلى دراموند هاي بتاريخ 8 أبريل 1862.

(203) تقرير جيمس دراموند هاي عن التجارة في مرسى الرباط لسنة 1864، ضمن : **الأوراق البرلمانية**.

الجمركية نقدا. وكان من الطبيعي أن يساهم جلوس الوكلاء الإسبانيين في المراسي، وتطبيق الأوامر الصادرة إلى الأمناء بنهج أسلوب الصرامة في ضبط المداخيل، في التعجيل بإفلاس العديد من التجار المغاربة. وإذا كانت تنقصنا أمثلة ملموسة على الأضرار التي لا شك في أنها لحقت بالتجار المغاربة المسلمين واليهود على السواء، فإن المقترحات التي تقدم بها النائب البريطاني أسدت خدمات جليلة للتجار الأجانب على حساب المغاربة.

ومن جهة أخرى، فإن دراموند هاي حاول إقناع المخزن باقتراح غريب ألح فيه على مساهمة النواب القنصليين في مراقبة سير أعمال المراسي، والسهر على تطبيق الأمناء المغاربة للقوانين الجديدة. وكانت حجة دراموند هاي هي أن ذلك الإجراء، الذي كان يتناقض تناقضاً صريحا مع سيادة الدولة المغربية، سوف يمنح الطمأنينة لأرباب السلف الإنجليزي. ونورد كلام دراموند هاي في الموضوع لأنه يغني عن كل تعليق :

> (...) فها قنصواتنا بالمراسي يكونون على بصيرة، فهم لن يقبضون المال ويتوجهون لديار الأعشار حيث يظهر لهم. وتوجههم لديار الأعشار لن يستمروا عليه إذا كان الإستقام من الأمناء. ومرة واحدة كل جمعة يأخذون من الأمناء زماما من مستفاد المرسى ويوجهونه إلينا. ومرة مرة يخبرونني بما يظهر لهم فيه الضرر في مستفاد المرسى. والخُلّاف (القناصلة) لهم أن يجعلوا من ينوب عنهم في غيبتهم. وذلك النائب لن يدخل فيما يجعله الأمين، لكن إذا رأى ما فيه الضرر يخبر به الأمين (...) وينبغي أن السلطان أيده الله يأمر عاجلا جميع الأمناء بقبول الخُلّاف أو النواب ويطلعوهم على الحساب عندما يطلبونه (...) إذ خلاف الإنجليز يوثق بهم، لأنهم لا يتاجرون ولا منفعة لهم إلا الوقوف حتى لا يضيع من مستفاد المراسي شيء من قبل عدم القوانين والإعتناء. ولا شك عندنا أن وقوفهم في هذه المراسي أو غيرها فيه المصلحة لمستفاد بيت المال (...)[204].

يبدو من هذه المقترحات الغريبة أن الأمور انعكست تماما، إذ لم يتردد النائب البريطاني عن المطالبة بمنح نوابه سلطات خطيرة في المراسي. أي أنه طالب بنزعها من أصحابها الشرعيين لتنتقل إليه هو شخصيا مقاليد الأمور في جميع المراسي، طالما كان القناصلة يخضعون لإمرته وينقلون إليه كل ما يجري فيها. والأدهى من ذلك كله أنه

(204) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى العاجي، طنجة، 16 ماي 1862.

كان يريد الحصول على تزكية سلطانية لتلك المقترحات الخطيرة. فكيف تطالب بريطانيا المخزن، تحت غطاء الإصلاح، بمنح الثقة للأجنبي في بلد غير بلده ونزعها من أصحابها الذين يهمهم أمر بلادهم بالدرجة الأولى ؟

ومع ذلك، تبين أنه بعد خمسة شهور من تقديم دراموند هاي لهذه المقترحات، تبين أنه أدخلها حيز التنفيذ في أغلب المراسي، باستثناء أسفي والعرائش التي رفض أمناؤها تدخل النواب القنصليين البريطانيين في مهامهم. وألح دراموند هاي في مطلبه وأصر على توجيه نوابه القنصليين إلى المراسي المذكورة[205]. ويبدو أن المخزن لم يوافق رسميا على ذلك، لما كان فيه من مس مباشر بسيادته، بالرغم من المحاولات العديدة التي قام بها النائب البريطاني، خاصة بعد التوتر الذي شهدته مرسى أسفي والعرائش بسبب ذلك، فكتب دراموند هاي إلى الوزير الطيب بن اليماني قائلا :

(...) وقد ذكرنا لكم ما ظهرت لنا فيه المنفعة لدولة المسلمين. وحيث عقلكم مخالف لعقلنا، نترك الأمر كما هو عليه. لكن المراسي التي لن يقف عليها الخُلّاف (الإنجليز) لن يتخبَّروا بالصادر فيها في المستقبل (...)[206].

2 ـ الدعوة إلى إصلاح دواليب الإدارة المحلية :

كان النجاح النسبي الذي تحقق نتيجة تنفيذ المقترحات البريطانية في المراسي المغربية من العوامل التي شجعت دراموند هاي على المضي قدماً في تقديم مقترحات إضافية للمخزن المركزي، لإحداث تغييرات في دواليب الإدارة المحلية. ونعني بذلك الدعوة إلى تحديد اختصاصات العمال والقواد والأشياخ، الذين كانوا يشكلون صلة الوصل اليومية بين الجهاز المخزني في مستوياته العليا والرعية في مختلف جهات البلاد.

اعتاد دراموند هاي في كل الحالات التي قدم فيها مقترحاته الإصلاحية للسلطان أن يستغل الظرف الملائم، حتى يضمن لها النجاح والقبول، فتُدخل حيز التنفيذ. وكانت مشكلة الحماية القنصلية من القضايا التي شغلت بال المخزن خلال سنة 1863، فاستغل دراموند هاي فرصة زيارته للسلطان في فاس في السنة نفسها، وعزم سيدي محمد بن عبد الرحمن على الدخول في مفاوضات مع فرنسا لتسوية

(205) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، طنجة، غشت 1862.

(206) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، طنجة، 22 شتنبر 1862.

مسألة الحماية، فأجرى محادثات مباشرة مع سيدي محمد بن عبد الرحمن في موضوع الحماية ومخاطرها، وناقشا إمكانات إيجاد حلول لها. واستجابة لطلب السلطان، حرر دراموند هاي مذكرة ضمنها وجهات نظره عن أسباب انتشار الحمايات، وتقدم باقتراحات اعتبر أنها من الممكن أن تساهم في حال تطبيقها في استئصال داء الحمايات. ويهمنا هنا تحليل تلك المذكرة، والبحث عن علاقاتها بالدعوات الإصلاحية البريطانية في الميدان الإداري.

اعتبر دراموند هاي لجوء المغاربة إلى الِاحتماء بالأجانب أمراً لا يمكن تفسيره إلا بغياب العدل في صفوف العمال والقواد والأشياخ، وآعتبر تلك الحالة مسألة لا يمكن تعليلها إلا بغياب المرتبات التي كان من الواجب أن يتقاضوها مقابل المهام التي كانت تسند إليهم، وبغياب معايير دقيقة تحدد طبيعة العلاقة التي يجب أن تربط بينهم وبين الرعية. وبناء على ذلك كله، فإن دخول المغاربة تحت الحماية الأجنبية ـ حسب دراموند هاي ـ ليس سوى وسيلة للبحث عن الأمن لأنفسهم وممتلكاتهم. وإذا ما توافرت الظروف الإيجابية لانتشار العدل والأمن، فإن لجوء المغاربة إلى الحمايات الأجنبية لا بد من أن يتقلص[207]. فما هي الظروف الإيجابية التي يتحدث عنها دراموند هاي، والتي يمكن أن تساهم في نظره في استئصال داء الحمايات ؟ تقدم ممثل عاهلة بريطانيا في المغرب بمشروع يتكون من آثنتي عشرة نقطة متداخلة ومتكاملة.

تشير النقط الثلاثة الأولى إلى أهمية تحديد مرتبات شهرية للعمال وخلفائهم وللأشياخ والمخازنية[208]. أما النقط الأربع اللاحقة فتركزت على دور العدول ومساهمتهم في التسيير الإداري المحلي. واقترح دراموند هاي إلحاق عدلين اثنين بكل عامل، شريطة تحديد مرتباتهما الشهرية، وشريطة أن يعين أحدهما من أبناء القبيلة والثاني من السلطان مباشرة، مع الحرص على تعيين عدلين جديدين كل ستة أشهر أو كل سنة. أما المهام التي يجب أن تسند إلى عدلين، فحددها دراموند هاي فيما يلي : تهيئ سجلات وكنانيش تحصى فيها كل أصناف السكن ودواب الحرث بما فيها تلك التي يملكها العامل، أن تفرض الزكاة والأعشار طبقا لما ورد من إحصاءات في السجلات.

(207) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى سيدي محمد بن عبد الرحمن، بتاريخ 22 ماي 1863.

(208) **نفسها**، وقد اقترح فيها منح راتب شهري قيمته 200 ريال لعمال القبائل الكبيرة، وأقل من ذلك لعمال القبائل الصغيرة، واقترح راتبا شهريا قيمته 20 ريالا لخليفة العامل.

إلزامية حضور العدلين كلما أراد العمال أو خلفاؤهم فرض ذعائر على المخالفين لضبطها وإحصائها[209]. وفي حالة إصدار أحكام بالسجن، تحدد المدة الزمنية للمحكوم عليهم، ولابد من احترام تنفيذ الأحكام بصرامة. ثم نصت النقطتان التاسعة والعاشرة على اقتصار الأشياخ على البت في الخلافات البسيطة والمعاقبة عليها بفرض الذعائر، على أن يقوم العدلان بمحاسبتهم شهريا في موضوع الذعائر المحصَّلة. أما قضايا النهب والقتل فقد أكد دراموند هاي على إسناد النظر فيها مباشرة إلى العمال[210].

واكتفى النائب البريطاني في حديثه عن القضاة ونظار الأحباس في النقطة الحادية عشرة من مذكرته، باقتراح نص على منحهم مرتبات عالية من الأحباس، دون أن يتدخل في تحديد مهامهم وذلك لأسباب عديدة، منها : عداؤه الشديد لتلك الفئة التي كانت تمثل الشرع، والتي غالبا ما كان يتهم أعضاءها بعرقلة مصالح الرعايا البريطانيين. ولذلك رأيناه في النقطة العاشرة من مذكرته يصر على إسناد النظر في قضايا النهب والقتل إلى العمال وليس إلى القضاة، لأنه ربما يكون من السهل عليه التغلب على معارضة العمال، لكونهم موظفين مخزنيين، وذلك على عكس القضاة المتمتعين بنوع من الإستقلال والحريصين على تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية. أما النقطة الثامنة من المذكرة، فإنها نصت على إلحاق العقوبات الصارمة بالمرتشين من الولاة، بما في ذلك مصادرة ممتلكاتهم لحساب بيت المال[211].

يبدو أن مقترحات دراموند هاي سابقة الذكر لم تكن كلها أصيلة وجديدة كل الجدة على المخزن. ذلك بأن جهاز المخزن البسيط اعتاد منذ زمن بعيد سلوك نهج إداري يتماشى مع حاجيات الدولة المغربية المتواضعة. ونذكر على سبيل المثال الدور الذي كان العدول يقومون به دائما في عملية الخرص وإحصاء الممتلكات. ويكفي إلقاء نظرة على الكنانيش العديدة المحفوظة في الخزانة الحسنية في الرباط، للتأكد من وجود تلك التقاليد الإدارية[212]. والجديد الذي أتت به المقترحات البريطانية، هو فرض مزيد من المراقبة على المداخيل والدعوة إلى نوع من العدالة الضريبية والعدالة

---

(209) **نفسها**.

(210) **نفسها**.

(211) **نفسها**.

(212) عمر عمور، **فهارس الخزانة الحسنية**، المجلد الأول، فهرس الكنانيش، مطبعة الأنباء، 1983.

القانونية أثناء إصدار الأحكام في حق المخالفين. غير أن دراموند هاي لم يخف في الوقت نفسه دعوته إلى التقليل من دور القضاة، في تمثيل الشرع والدفاع عنه في إصدار الأحكام. وبذلك تكون نصائح النائب البريطاني غير بريئة وتسير في اتجاه يمكن أن يضمن له ولغيره من ممثلي الدول الأجنبية فرصة التدخل لصالح رعاياهم لدى العمال. هذا، في حين يصعب عليهم القيام بذلك لدى القضاة. ومع ذلك، فإن دراموند هاي كان واثقا من أن مقترحاته تلك لن تحظى بسهولة بقبول الجهاز المخزني بما فيه السلطان. فمن جهة أولى، يتطلب تنفيذ تلك المقترحات، لو قُبلت، مصاريف مالية إضافية، ستكون ثقيلة على خزينة تعرضت لهزات عنيفة بسبب مخلفات حرب تطوان[213]. ومن جهة ثانية، كان النائب البريطاني واعيا تمام الوعي بالمعارضة الشديدة التي يمكن أن تتخذ عدة أشكال من موظفي المخزن لمقترحاته تلك. وبناء على كل هذه الاِعتبارات، أنهى مذكرته بدعوة إلى السلطان بأن لا يُعمِّم النظام المقترح على مجموع البلاد دفعة واحدة، وبأن يلجأ إلى العمل التدريجي، فقال :

(...) وإذا ظهر لسيدنا أن لا يكون ذلك مرة واحدة على جميع الرعية فيجعل ذلك سيدنا على قبيلة واحدة وعلى سنة واحدة إلى أن تظهر فائدة ذلك وينظر ما كان الدخل من تلك القبيلة من قبل مع دخل المستقبل، ويكون ذلك على يد عامل جديد. وهذه النصيحة حيث هي من باب المحبة نطلب من سيدنا قبولها على ذلك الوجه. وإذا ساعد سيدنا أيده الله في ذلك أم لا، فليكن سيدنا محقق أن كل هذا منا، هو للبحث في المصلحة والخير لسيدنا (...)[214].

3 ـ الدعوة إلى إصلاحات إدارية أكثر شمولية :

لم تكن لتلك المحاولة أي نتائج على مستوى التطبيق لأسباب عديدة ذكرنا بعضا منها. وبالرغم من ذلك، فإن دراموند هاي أصر على تقديم مقترحات أشمل وأكثر جرأة من سابقتها. إذ استغل فرصة زيارته للسلطان سنة 1868 في فاس[215]، فتقدم إليه ببرنامج موسع اقترح فيه تنظيماً جديداً للأطر العليا للجهاز المخزني

(213) جرمان عياش، «جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني» ضمن: **دراسات في تاريخ المغرب**، ص. 79-120، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1986.

(214) F.O. 174/137، مذكرة دراموند هاي إلى سيدي محمد بن عبد الرحمن، بتاريخ 22 ماي 1863.

(215) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 236.

والجيش، ومختلف دواليب التسيير الإداري المركزية منها والمحلية. وقد عثرنا في الوثائق البريطانية على النص الإنجليزي لمحضر اللقاء الذي جرى في فاس بين سيدي محمد بن عبد الرحمن ودراموند هاي في نونبر 1868، والذي عرض أثناءه مقترحات عديدة تتعلق جميعها بالإصلاح الإداري(216). ونقترح فيما يأتي عرضا وتحليلا لتلك المقترحات لما لها من أهمية بالغة في تسليط الأضواء على جانب يكتنفه الغموض. فما الأشياء الجديدة التي تضمنتها مقترحات سنة 1868 ؟

لقد تمركزت حول خمسة محاور أساسية. يتعلق الأول منها بالأطر العليا المكونة للجهاز المخزني، والثاني بالجيش، والثالث بالسياسة الجبائية، والرابع باختصاصات العمال والعدول، والخامس عبارة عن مختلفات ذات صلة مباشرة ببقية المحاور.

استهل دراموند هاي حديثه مع السلطان بالإشارة إلى الفرق الكبير الموجود بين المغرب وأصغر البلدان الأوربية على جميع المستويات. وردَّ الفقر الذي كان يعاني منه المغاربة إلى الأمراض المتفشية في أوساط الساهرين على تسيير شؤون البلاد، كالِارتشاء والمحسوبية والعلاقات الزبونية. وأكد دراموند هاي للسلطان أن انتشار تلك الممارسات لم يكن سوى نتيجة لعدم تقاضي موظفي المخزن مرتبات محددة ومنتظمة. وبدل أن يقوم المسؤولون بتسيير إداري قوامه العدل والإنصاف، كان المقياس المعتمدُ لديهم هو ابتزاز الرعية والمساهمة في إفقارها وإدخالها في دائرة البؤس والدفع بعناصر منها إلى التذمر والنهب أو إلى مخالطة الأجانب والتقرب منهم اتقاء لشرور العمال وتسلطات أعوانهم(217).

وبعد هذه التوطئة التي يبدو أنها كانت تعبر بالفعل عن واقع حقيقي، ذكر دراموند هاي السلطان بالنتائج الإيجابية التي ترتبت على تطبيق مقترحاته المتعلقة بإصلاح جهاز الأمناء في المراسي، واقترح إحداث تغييرات جذرية وفقا للمبادئ نفسها في مجالات أخرى، تابعة للدواليب الإدارية العتيقة للجهاز المخزني.

وكان المبدأ الأساسي الذي قامت عليه مقترحات دراموند هاي هو دفع مرتبات كافية ومنتظمة لكل العاملين في المخزن، بداية من الصدر الأعظم إلى أبسط

---

(216) F.O. 174/138، مذكرة الحوار الذي دار بين السلطان ودراموند هاي في فاس في جلسة خاصة في نونبر 1868، وسنشير إليها بمذكرة نونبر 1868؛ انظر أيضا **مذكرات دراموند هاي**، ص. 238-239.

(217) F.O. 174/138، مذكرة نونبر 1868.

المخازنية، علاوة على منع تقديم الهدايا من الرعية لكل موظفي المخزن باستثناء السلطان. ثم اقترح دراموند هاي على سيدي محمد بن عبد الرحمن تحديد مرتبات خدامه وفقا لما يأتي :

الرواتب المقترحة لممثلي الإدارة المركزية (اللوحة 17)

المنصب	الراتب السنوي والشهري
الصدر الأعظم والحاجب	10.000 ريال سنويا.
كبار الكتاب المكلفين بالشؤون الداخلية	10.000 ريال سنويا.
قائد المشور	6000 ريال سنويا.
وزير المالية	6000 ريال سنويا.
وزير العدل	5000 ريال سنويا.
وزير الحربية	5000 ريال سنويا.
صغار الكتاب والطلبة	ما بين 100 و16 ريال شهريا.
ضباط الجيش	ما بين 100 و16 ريال شهريا .

المصدر : انظر الهامش (216).

هذا فيما يخص الإدارة المركزية. ويبدو أن الغاية من هذه المقترحات كانت مزدوجة. أولها، تحديد مرتبات قارة لعناصر الجهاز المخزني في مستوياته العليا لوضع حد لظاهرة الارتشاء. وكان دراموند هاي متأكدا من وجودها، إذ سبق له أن قام شخصيا بتقديمها لعناصر مخزنية بمناسبة إبرام معاهدة 1856[218]؛ وثانيها الدعوة غير المباشرة إلى خلق منصبين وزارين جديدين للعدل والحربية[219].

(218) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

(219) ابن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، ج 1، ص. 44. ويشير فيه عبد الوهاب بنمنصور، إلى أن المسفيوي كان أول من تولى منصب وزارة العدلية.

الرواتب المقترحة لممثلي الإدارة المحلية (اللوحة 18)

المنصب	الراتب الشهري أو السنوي أو اليومي
عمال المدن والأقاليم	ما بين 5000 و3000 ريال سنويا.
عمال المدن	ما بين 2000 و1000 ريال سنويا.
مساعدو العمال	ما بين 20 و30 ريال شهريا.
العدول	ما بين 60 و20 ريال شهريا.
المخازنية	07 أوقيات عن كل يوم.

يلاحظ أن المقترحات المتعقلة بالإدارة المحلية، قد سبق لدراموند هاي أن قدمها لسيدي محمد بن عبد الرحمن منذ سنة 1863، دون أن يُكتب لها التطبيق على أرض الواقع. ومما لا شك فيه أن النائب البريطاني أدرك أن السبب في عدم تطبيق مقترحاته الأولى، هو تخوف السلطان من النتائج التي يمكن أن تترتب على تقليص الاِمتيازات التي كان العمال وأعوانهم يتمتعون بها. ولذلك حرص في مقترحات سنة 1868، انطلاقا من معرفته العميقة لأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به العمال في التسيير الإداري، حرص على مطالبة السلطان بمنحهم رواتب لا تقل كثيرا عن رواتب بعض الوزراء. هذا، علاوة على اقتراح منحهم بعض الأراضي، يحرثونها لحسابهم الخاص، شريطة أن يؤدوا عنها الجبايات المفروضة على بقية الرعية[220].

أما عن العدول، فنجد دراموند هاي يعود للاِقتراحات نفسها التي سبق له أن قدمها في مذكرة 1863؛ في حين نجده يتخلى عن فكرة عرض قضايا النهب والقتل على أنظار العمال، ويلح على أهمية اعتبارها من اختصاصات القضاة[221]. وفي ذلك دليل على أن مقترحات 1863 كانت تنطوي على نوع من العداء الذي كان يكنه

(220) مذكرة نونبر 1868.

(221) **نفسها**.

دراموند هاي لهيئة القضاء. وإذا حاول في المقترحات الأخيرة تصحيح خطئه السابق، فما ذلك إلاّ لتوفير إمكانات قبول السلطان لمقترحاته الجديدة.

كان النائب البريطاني على بينة من مشاكل المخزن المالية، وكان يعلم أيضا أن ضمان مرتبات منتظمة لموظفيه، أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بتقوية مداخيل بيت المال. كما كان يعلم أن المداخيل الجمركية التي كانت تشكل موردا ماليا أساسيا للمخزن تقلصت نتيجة تحديد نسبة الرسوم، منذ معاهدة 1856، في 10% فقط من قيمة البضاعة، مما جعل المخزن يصبح عاجزا عن تقوية مداخيله الجمركية، إلاّ لو كثَّفَ المبادلات التجارية مع أوربا، وجازف بقبول ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر.

لكن تبقى الضرائب المفروضة على الرعية. وهنا يقدم دراموند هاي اقتراحات عديدة، اعتبرها كفيلة بإصلاح نظام الجبايات وضبطه. ونلخص هذه الاقتراحات في : إعفاء العمال والأشياخ من تحصيل الضرائب، وإسناد تلك المهمة إلى ثلاثة موظفين يعينون لمدة سنة كاملة في كل عمالة أو إقليم؛ إحصاء الموظفين الثلاثة لكل العقارات والماشية في سجلات تحدد فيها الضرائب الواجبة؛ تعميم الضرائب على كل المغاربة بمن فيهم الشرفاء ورجال المخزن؛ ثم تحديد المدة الزمنية التي يجب أن تؤدى فيها الضريبة مع فرض الغرامات على كل تأخير؛ ولو امتنع أحدهم عن الأداء، تُصَادر أملاكه أو يحكم عليه بالسجن إذا كان مفلساً؛ وأن يخضع محصلو الضرائب لوزير المالية مباشرة مع تعيين محصلين جدد على رأس كل سنة وعلى كل إقليم؛ وفي الأخير محاسبة وزير المالية مرة كل سنة من أشخاص معينين لذلك الغرض؛ ومعاقبة المتلاعبين والمخالفين للقوانين[222].

تبدو هذه المقترحات وجيهة وكفيلة بضبط الجبايات وتقوية مداخيل المخزن. غير أن هذه المقترحات المستمدة من مقومات الفكر الليبرالي قابلة للتطبيق في بلد شهد تطورات جذرية في بنياته الفلاحية والصناعية كبريطانيا وفرنسا، وفي بلد لا تمارس عليه الضغوط الأجنبية من أجل فتحه وغزوه وإدخاله في فلك البلدان الرأسمالية كما كان حال المغرب. وإلا لماذا صمت دراموند هاي صمتاً مطبقاً عن فرض الضرائب على المحميين والمخالطين المغاربة وأيضا على الأجانب، وفضل الِاكتفاء بنصح المخزن بالتشديد على الضعفاء من رعيته الذين لم يدخلوا بعد تحت الحماية الأجنبية ؟

(222) نفسها.

حاول دراموند هاي إقناع السلطان محمد بن عبد الرحمن بأن تطبيق مقترحاته الإصلاحية سيؤدي إلى الرفع من مداخيله والقضاء على ظاهرة الِارتشاء في أوساط الموظفين المخزنيين على اختلاف مستوياتهم، وبأن أحوال الرعية ستزدهر وسيُوضع حد لحياة البؤس وأعمال التمرد. وأشار في الأخير إلى أن المغرب ربما تحول، لو طُبِّقت مقترحاته، إلى بلد ثري يتمتع بالِاحترام من كل الحكومات الأوربية(223).

هذه الأمنية التي عبر عنها النائب البريطاني للسلطان كانت لها أبعادها العميقة في إطار سياسة بريطانيا العظمى حيال المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وإذا كان دراموند هاي قد تبنى منذ سنة 1863 وحتى سنة 1886 خطابا إصلاحيا، فإنه كان مسخرا في عمقه لذلك الهدف الذي كان يرمي إلى جعل المغرب في خدمة المصالح الأوربية عامة والبريطانية على وجه الخصوص. فهل كان رفض المخزن للمقترحات البريطانية تعبيراً عن وعي تولد لديه بخطورة تلك النصائح على الوضع العام للبلاد ؟ أو أن عدم تبني تلك المقترحات كان نتيجة لظرفية اقتصادية واجتماعية معقدة ؟

إن افتقارنا لأدلة مادية ملموسة معبرة عن وجهات نظر المخزن، يجعلنا عاجزين عن تقديم جواب مقنع. وما يمكن تأكيده هو عدم استسلام دراموند هاي الذي استغل فرصة ترقيته إلى منصب وزير مفوض كامل التفويض لبلاده في المغرب، ليقوم بزيارة أخيرة لسيدي محمد بن عبد الرحمن في فاس سنة 1873(224). وكانت لتلك الزيارة أهمية خاصة لموضوع الإصلاحات الإدارية، وللِامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا لضمان مزيد من التعزيز لنفوذها في المغرب.

وقبل أن يجتمع دراموند هاي على انفراد بسيدي محمد بن عبد الرحمن، أطلع كاتبه إدريس بن إدريس عن مدى تذمره من تصرفات النائب السلطاني محمد برگَاش، واتهمه بالتهاون واللامبالاة بمعالجة كثير من القضايا المرتبطة بمصالح الرعايا البريطانيين. كما عبر له عن رغبته في مفاتحة السلطان مجددا في موضوع الإصلاحات الإدارية التي سبق أن تقدم إليه فيها بمقترحات منذ سنة 1868، دون أن تنال أي اهتمام يجعلها تدخل حيز التطبيق(225).

(223) **نفسها**.

(224) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 264.

(225) F.O. 174/139، مذكرة الحوار الذي دار بين دراموند هاي وأحد كتاب السلطان في 9 أبريل 1873.

وأبلغ دراموند هاي السلطان تذمره من الصعوبات التي أصبح يواجهها في علاقاته بمحمد بركَاش. كما اشتكى له عدم وصول المراسلات التي كان يبعثها إليه في مواضيع مستعجلة، فاتفق الطرفان على تعيين التاجر المراكشي بوبكر الغنجاوي الذي أصبح محميا بريطانيا ليقوم بمهمة التواصل المباشر بين دراموند هاي والسلطان عبر حاجبه موسى بن أحمد(226). وبعد أن تمكن النائب البريطاني من تصفية الكثير من القضايا التي كانت معلقة منذ سنوات لفائدة بعض البريطانيين والمحميين، اجتمع بالسلطان يوم 23 أبريل 1873 في فاس، فأجريا حديثا تميز بالصراحة والقوة، خاصة من طرف النائب البريطاني الذي لم يتردد في القول «(...) إن الإدارة المخزنية للمغرب هي أسوأ الإدارات الحكومية في العالم على الإطلاق (...)» و«(...) إن الحكومة الحالية للمغرب أشبه بعشيرة الحيتان التي يبتلع كبيرُها صغيرَها (...)»(227).

ثم أسهب دراموند هاي بعد ذلك في الحديث عن علاقة الرعية بممثلي المخزن وموظفيه، وما كان يطبعها من توتر نتيجة انتشار الرشوة والمحسوبية والعلاقات الزبونية(228). ودعا السلطان إلى الِاقتداء بنظيره العثماني محمود وبمحمد علي في مصر، وإلى «(...) حمل السيف في يد وميزان العدالة في يد أخرى (...)»(229). وتابع حديثه مع السلطان بعد أن حصل منه على وعد بحفظ سرية تصريحاته فقال :

> (...) لو كنت في منصب الصدر الأعظم ووقع اختيار جلالتكم على شخصي لتنفيذ الإصلاحات المقترحة، يُحتمل أن أعمل خلال شهر واحد على قطع عدد كبير من الرؤوس (...). ومع ذلك، سوف أعتبر أنني تصرفت تصرفا إنسانيا، وذلك بعتق أرواح الأبرياء وممتلكاتهم (...). إن الورم السرطاني لا يمكن استئصاله إلا بسكين في أيادي جراح ماهر وإنساني (...)(230).

وفي نهاية الجلسة، طلب السلطان من دراموند هاي تحرير مذكرة سرية تتضمن مقترحات لإصلاح الجهاز الإداري المخزني برمته، والمرتبات الواجب تقديمها

---

(226) F.O. 174/294/3، بطاقة تعيين الغنجاوي وسيطا سرياً بين دراموند هاي والمخزن بتاريخ 13 أبريل 1873؛ انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(227) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 227–278.

(228) **نفسها**، ص. 178–280.

(229) **نفسها**، ص. 281.

(230) **نفسها**.

إلى الوزراء وغيرهم من موظفي المخزن. ثم وعده بأن يأخذ تلك المقترحات بعين الاعتبار وأن يدخلها حيز التطبيق[231]. ويبدو أن السلطان محمد بن عبد الرحمن استجاب قبل وفاته للمقترحات البريطانية، فقام بتجربة في الأقاليم الجنوبية لاختبار النتائج التي يمكن أن تترتب على منح مرتبات قارة للعمّال. وحين انتقلت مقاليد السلطة إلى ابنه المولى الحسن، لم يخف إعجابه بالنتائج الإيجابية التي تحققت في الأقاليم الجنوبية، وعبر عن أمله في إدخال النظام نفسه في الأقاليم الشمالية[232].

ومما لا شك فيه أن دراموند هاي قد عرض المقترحات نفسها مجددا على المولى الحسن، لكنها لم تطبق لأسباب متعددة. من بينها رغبة المولى الحسن في إعطاء الأولوية لجوانب أخرى كمحاربة الحمايات وتطوير البنيات الإدارية والعسكرية بصفة تدريجية، بمساعدة الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانيا. وربما كانت الوضعية المالية المتأزمة للمخزن سببا في عدم تبني نظام الأجور المنتظمة لفائدة الموظفين المخزنيين. وبذلك ظلت الأجهزة الإدارية المخزنية العتيقة صامدة بالرغم من المحاولات المتكررة التي قام بها دراموند هاي لإحداث تغييرات جذرية يمكن، لو تحققت، أن تنعكس على مجالات أخرى.

ثالثا ــ محاولات إصلاحية في الميدان العسكري

كان التعاون العسكري بين المغرب وبريطانيا من المظاهر التي أكدت أهمية النفوذ البريطاني في المغرب منذ مطلع القرن التاسع عشر، إذ كانت الأسلحة المستعملة في المغرب منذ أيام المولى سليمان جلها إنجليزية الصنع وخاصة منها المدفعية[233]. كما كان البريطانيون يشرفون على تدريب المدفعيين المغاربة سواء أفي جبل طارق أم في المغرب[234]. وفور تعيين إدوارد دراموند هاي لتمثيل بلاده في طنجة سنة 1829، طلب منه المولى عبد الرحمن تزويد المغرب بمعدات حربية[235]. وفي سنة

(231) **نفسها**، ص. 282.

(232) F.O. 174/89، بوبكر الغنجاوي إلى دراموند هاي، 24 رجب 1290/17 شتنبر 1873؛ **مذكرات دراموند هاي**، ص. 315-316.

(233) W. J. Rollman, **The New Order in A Precolonial Muslim Society : Military Reform in Morocco**, (Ph. d) University of Michigan (inédite), t2, p. 297.

(234) El Mansour, **op. cit.**, pp. 238-239.

(235) De La Martinière, **Souvenirs du Maroc**, Paris, 1919, p. 17.

1853، أمر السلطان وكيله فنيش السلوي بجلب سبعة عشر مدفعا من بريطانيا لتعزيز القوة الدفاعية لأبراج مدينة سلا[236].

ثم أولى المولى عبد الرحمن اهتمامه لإصلاح أحوال الجيش المغربي التقليدي، فاعتمد في ذلك على خبراء أتراك أمثال علي والخوجة التونسيين وحمودة الجزائري[237]. غير أن هزيمة إسلي سنة 1844 أكدت فشل الجهود التي بذلها المولى عبد الرحمن لتعزيز جيشه التقليدي. واتضح أن الإعتماد على الأتراك لم يكن كافيا لتمكين الجيش المغربي من مواجهة التفوق التكنولوجي والتنظيمي للجيوش الفرنسية، سواء أفي البر أم في البحر[238]، ولا حتى من السيطرة على الأوضاع الداخلية[239].

وجاءت هزيمة تطوان لتأكيد تلك الاقتناعات لدى سيدي محمد بن عبد الرحمن، خاصة بعد أن رسم جون دراموند هاي صورة قاتمة عن الجهاز العسكري المغربي عند زيارته لمكناس في يوليوز 1861[240]. وكان ذلك الوصف الدقيق والصريح من العناصر التي اعتمد عليها ممثل بريطانيا في المغرب للدفع بالسلطان وبالجهاز المخزني برمته إلى إنهاء الحرب مع إسبانيا[241]. وفور خروج الإسبانيين من تطوان، وجه النائب البريطاني لسيدي محمد بن عبد الرحمن دعوة أكد فيها ضرورة الإستفادة من الهزيمة والقيام بإصلاح أحوال المخزن دون أن يستثني من ذلك الجانب العسكري[242]. وحاول السلطان استغلال الشعور الذي ساد في أوساط العلماء بعد الحرب، فقرر إحداث نظم عسكرية على النمط الأوربي[243].

(236) الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 76.

(237) ابن زيدان، **إتحاف...**، ج 5، ص. 236–237؛ ثم F.O. 99/65، دراموند هاي إلى كلارندن، مراكش، 24 مارس 1855. وقد أثار انتباه البعثة السفارية البريطانية وجود فرقة عسكرية من ثلاثة آلاف عسكري بأزياء حديثة.

(238) ابن زيدان، **م.س**، ج 5، ص. 56–59، رسالة محمد أشعاش إلى مولاي عبد الرحمن، 23 رجب 8/1260 غشت 1844؛ ثم رسالة مولاي سليمان إلى السلطان مولاي عبد الرحمن 27 رجب 12/1260 غشت 1844؛ أيضا الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 49–53.

(239) Philippe de Cossé-Brissac, «Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie (1830-1847)» in **Hespéris**, 1931, pp. 143-146.

(240) F.O. 174/136، تقييد الكلام الصادر مشافهة من منسطر سلطانة كَريت أبريطن في ملاقاته مع سلطان مراكش، وذلك يوم 23 يوليوز 1861.

(241) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(242) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن، 6 ماي 1862.

(243) المنوني، **م.س**، ج 1، ص. 263 وما بعدها؛ داود، **تاريخ تطوان**، ج 5، ص. 341؛ ثم أطروحة

اقتصر دور بريطانيا في الإصلاحات العسكرية لسيدي محمد بن عبد الرحمن على الإستمرار في جلب الأسلحة من المصانع البريطانية[244]. ففوض السلطان، بتنسيق مع دراموند هاي، فوّض للتاجر البريطاني فورد جلب المدافع قصد تقوية القدرة الدفاعية لتطوان وغيرها من المدن الساحلية[245]. كما حاول التاجر الإنجليزي كورتيس (Curtis)، الذي كان يقيم في الصويرة، تزويد المخزن بأصناف من المكاحل والمدافع التي رفضت لرداءتها وعدم صلاحيتها[246]. أما التاجر الرباطي محمد الدكالي، فقد أسندت إليه مهمة جلب المدافع من مدينة ليڤربول، لكنه خلق بذلك مشاكل للمخزن لأنه لم يؤد ثمنها كاملا هناك[247].

واستجابت الحكومة البريطانية للطلب الذي تقدم به سيدي محمد بن عبد الرحمن، للسماح لحوالي مئتي شاب مغربي بالتدرب على فنون الحرب في جبل طارق، فمكثوا هناك ثلاث سنوات، أظهروا خلالها لمدربيهم البريطانيين قدرة عالية على التحصيل وتطبيق الخبرات المكتسبة[248]. وعلى مستوى الأسلحة والذخيرة، استمر المغرب في تحمل نفقات مرتفعة للتزود من مختلف الدول الأوربية. واتخذت أول مبادرة

= رولمان، ص. 620–643، وفيها تحليل معمق لموقف العلماء من الإصلاحات العسكرية لسيدي محمد بن عبد الرحمن.

(244) F.O. 174/137، رسالة الخطيب إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن، 17 شوال 8/1276 ماي 1860.

(245) F.O. 174/137، دراموند هاي إلى مولاي العباس، طنجة، 27 يونيو 1862.

(246) **كناشة بن اليماني**، (خ.ح)، رقمها 10933، رسالة بن اليماني إلى كورتيس، 16 محرم 20/1284 ماي 1867 «(...) فاعلم أنها قلبت (المكاحل) فوجدت لا تصلح للجيش ولا للعسكر، والذي يصلح لمن ذكر يكون متقن العمل جدا (...)».

(247) F.O. 174/138، رسالة دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، طنجة، 16 أكتوبر 1867؛ رسالة ثانية من دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، طنجة، 27 نونبر 1867؛ ورسالة ثالثة من دراموند هاي إلى الطيب بن اليماني، طنجة، 24 دجنبر 1867؛ ثم **الكناش 70**، (خ.ح)، ص. 90، رسالة السلطان إلى أميني مرسى طنجة الحاج عبد الحفيظ برادة وعبد السلام أحرضان، 18 رجب 3/1288 أكتوبر 1871 : «(...) فنأمركم أن تحوزوا الكراريط التي كان اشتراها محمد بن مصطفى الدكالي ولم توافق الغرض وتأخرت باللندريز، وأدى ثمنها من تقدمكم من الأمناء، وادفعوا ما ترتب في كرائها من اللبرات 150 عن مدة ثلاث سنين (...)».

(248) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 279–280.

في سبيل التخفيف من تلك النفقات بإنشاء دار السلاح في مراكش[249]. غير أن المبادرات الإصلاحية البارزة في الميدان العسكري تحت إشراف بريطانيا تزايدت من حيث الحجم والأهمية في عهد المولى الحسن.

ومما لا شك فيه أن المولى الحسن ورث عن سلفه مشروعية إنجاز مزيد من الإصلاحات العسكرية، إذ وجد أمامه نواة للجيش النظامي الجديد[250]، كان لابد من تطويرها من حيث العدد والتكوين، ومن حيث تزويدها بالمدربين والأسلحة المتطورة في ذلك العصر. وكان على المولى الحسن أن يعتمد في ذلك على أوربا، وخاصة بريطانيا التي تمكنت من تقديم برنامج إصلاحي شامل، احتل فيه الجانب العسكري حيزا واسعا. وكانت الظرفية الاقتصادية مواتية جدّاً، إذ بلغت المبادلات التجارية مع أوربا أوجها سنة 1877[251]، وذلك بالرغم من الاستمرار في تسديد الدين الإسباني والبريطاني، وبالرغم من الانهيار الذي سجلته العملة المغربية[252].

واتضحت للسلطان مولاي الحسن عند مواجهته العنيفة لتمرد فاس سنة 1873[253]، أهمية العسكر النظامي وفعاليته باعتباره وسيلة لتدعيم النفوذ المخزني على المستوى الداخلي. كما كان ذلك كافيا لتشجيع المخزن على إيلاء مزيد من الاهتمام لتحسين الجهاز العسكري على جميع المستويات[254]. واتخذت المساهمة البريطانية في محاولات الإصلاح العسكرية للمولى الحسن عدة أشكال، شملت جلب الأسلحة وإرسال عناصر من الجيش للتمرن على فنون الحرب في جبل طارق، وإرسال الطلبة

---

(249) ابن زيدان، **العز والصولة**، ج 2، ص. 223–224؛ رسالة محمد بن عبد الرحمن إلى خليفته سيدي حسن، 12 جمادى الثانية 22/1283 أكتوبر 1866؛ وأخرى 9 رمضان 15/1283 يناير 1867؛ **الكناش 47**، (خ.ح)، رسالة سيدي حسن إلى السلطان بتاريخ 19 ربيع الثاني 21/1281 شتنبر 1864.

(250) A Laroui, **Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain (1830-1912)**, Paris, 1980, p. 282-283.

(251) انظر اللوحة 12 في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(252) عمر أفا، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر**، الجدول 5، ص. 210، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، 1988.

(253) الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 136–138.

(254) **الكناش 360**، (خ.ح)، ص. 204، رسالة المولى الحسن إلى مجموعة من القواد والعمال في مختلف الأقاليم، بتاريخ 10 ربيع الثاني 27/1302 يناير 1885، ومثلها إلى كل الأمناء في المغرب.

إلى بريطانيا، علاوة على جلب المدربين والمهندسين البريطانيين، وتقوية أبراج المدن الساحلية وإصلاحها.

1 ـ جلب المعدات الحربية من الخارج :

أولى المولى الحسن اهتمامه للرفع من عدد العساكر في مختلف أرجاء البلاد لتعزيز الأمن الداخلي بعد تمرد أهل فاس سنة 1873[255]، واستجابة للطلبات الملحة لممثلي الدول الأجنبية في طنجة، لتوفير مزيد من الحماية والأمن لفائدة التجار الأجانب في المراسي الرئيسة والمناطق المجاورة لها.

حين تعرض مركب بريطاني في مطلع سنة 1872 للنهب من قِبَلِ عناصر تنتمي إلى قبيلة حاحا، احتج دراموند هاي على المخزن، وطالب بتعويضات مالية قدرها 271 جنيه استرليني فأشار إلى أن «(...) عامل الصويرة ليس عنده ما يكفيه من الجيش لحراسة البلاد (...)». ثم أضاف أن «(...) السلطان أيده الله يدفع عددا من المال لمؤونة الجيش لحفظ مدينة الصويرة، وعاملها لا توجد عنده وقت الحاجة (...) سوى عشرين من الجيش الناضة المسلحة فقط (...)»[256]. وطالب دراموند هاي محمد بركَاش بـ«(...) صدور البحث التام في عدد الجيش المكلف بثغر الصويرة، إذ لابد من مائتين أو مائة وخمسين من الجيش تكون تحت يد عامل الصويرة ولا غنى عنها (...)»[257]. واستمر التوتر في بادية الصويرة خلال سنة 1873، حيث وفدت على المدينة عناصر من قبيلة إِدَوْكَرضْ «(...) فكسروا قواديس ماء البلد وأفسدوا الأجنة (...)»[258]. وأمام خطورة الموقف أشار دراموند هاي في رسالته إلى بركَاش أن «(...) ثغر الصويرة مجاور للقبائل الذين هم دائما على المخالفة (...) فيحتاج لخمسمائة من الجيش لثغر الصويرة، ويوجه إليها السلاح وآلة الحرب في الحين (...)»[259].

(255) الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 142؛ ابن زيدان، **إتحاف**، ج 2، ص. 500.

(256) F.O. 174/139، دراموند هاي إلى محمد بركَاش، طنجة، 22 يناير 1872.

(257) **نفسها**.

(258) F.O. 174/140، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 23 نونبر 1873؛ **الكناش 360**، (خ.ح)، ص. 80، رسالة السلطان إلى محمد بركَاش، 29 صفر 18/1302 دجنبر 1884.

(259) رسالة دراموند هاي إلى بركاش أعلاه.

كانت مثل هذه التوترات من الدوافع التي جعلت المولى الحسن يرفع عدد عساكره إلى أن بلغ عدد المشاة سنة 1879 حوالي 8000 رجل حسب المصادر الفرنسية[260]. وتضاعف العدد الإجمالي للعسكر النظامي سنة 1899 إلى 13.693 رجل، ما بين مشاة ومدفعيين وملحقين بخدمة القصر السلطاني[261]. وفرض ارتفاع هذا العدد على المخزن الحسني تزويده بمختلف المعدات الحربية. ولما كان المغرب يعتمد دوما على بريطانيا لتزويد جيوشه، كانت المفوضية البريطانية في طنجة مهيأة لتقديم السند الكامل لباعة الأسلحة البريطانيين وغير البريطانيين لكسب صفقات البيع لصالحهم، كما هو حال بقية المفوضيات الأجنبية في طنجة[262].

أ ـ الأسلحة الخاصة بالمشاة :

وبحكم تمثيل دراموند هاي لعدة دول أوربية في طنجة، نجده يدعو المخزن منذ سنة 1867 إلى شراء بنادق من صنع بلجيكي من نوع رِينْدل (Wrendl). وكانت تلك البنادق تُعَمَّر من أسفلها عكس الأصناف المغربية التقليدية. لكن المنافسة الشديدة بين باعة الأسلحة، جعلت المخزن يضطر للموافقة على جلب أسلحة مختلفة الأصناف من دول متعددة[263]. ومع ذلك، فإن استشارة المخزن لدراموند هاي كانت أساسية قبل جلب أي صنف من الأصناف[264]. وليس من المستبعد أن يستغل دراموند هاي نفوذه عند المخزن ليتحول أحيانا إلى سمسار يبيع الأسلحة لفائدة دول أخرى غير بلاده بريطانيا. ولتسليط مزيد من الأضواء على مساهمة بريطانيا في الإصلاحات العسكرية للمخزن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نشير بشيء من التفصيل إلى الورطة التي سقط فيها دراموند هاي حين تدخل في جلب كميات من البنادق الأوربية للجيش المغربي.

ذهب الأمين محمد الزبدي في سفارة إلى أوربا سنة 1876[265]. وعند زيارته

---

(260) رولمان، م.س، ص. 688.

(261) رولمان، م.س، ص. 689، وقد حصل على هذا الرقم اعتمادا على مصادر فرنسية وبريطانية أساسا.

(262) Miège, **Le Maroc et l'Europe**, t3, p. 266.

(263) رولمان، م.س، ص. 704.

(264) F.O. 174/144، دراموند هاي إلى ماكلين، 9 مارس 1885؛ ودراموند هاي إلى بركَاش، 11 مارس 1885؛ ثم دراموند هاي إلى محمد بن سليمان، 11 ماي 1885. وكلها في موضوع وساطة دراموند هاي واستشارته لجلب الأسلحة من الخارج.

(265) ابن زيدان، م.س، ج 2، ص. 280–343؛ الناصري، م.س، ج 9، ص. 151.

لبلجيكا تردد هناك على معامل السلاح[266]، وأمره المولى الحسن بالإتيان معه بـ«(...) مكحلة من كل عينة من العينات المحدثات التي لم تصل للمغرب ولا جلبها أحد (...)»[267]. وكان دراموند هاي نفسه أشار قبل ذلك على المخزن باستعمال المكاحل التي تعمر من أسفل، فوافق السلطان على جلب عدد كثير منها من بلجيكا[268]. كما أن النائب البريطاني قد أشار إلى استخدام النمسا لتلك العدة البلجيكية الصنع التي جلب منها الزبدي بعض النماذج. غير أن السلطان المولى الحسن ما لبث أن اكتشف حقيقة أمر تلك المكاحل، فأجاب عنها دراموند هاي بواسطة حاجبه موسى بن أحمد بما يأتي :

(...) وأما العدة البلجيكية التي جلب الأمين المذكور (الزبدي) عربونها واستحسنتها أنت (دراموند هاي)، فإن سيدنا أيده الله لما رآها بديعة استحسنها واقتضى نظره السديد أولا جلب عدد 10.000 منها للرجلي (المشاة)، ثم لما أمعن النظر فيها وتأملها وجدها مرقعة ومصلوحة، وأن جعبتها من الجعاب القديمة قطعت من أسفلها وألصقت بها برمة جديدة، وكذا سريرها كان بالزناد فأزيل ورقع محله، ولما رآها مولانا على هذه الحالة رجع عما كان عليه من جلب العدد المذكور منها لما فيها من الترقيع، خوفا من ظهور العيب فيها عند استخدامها (...)[269].

ومع ذلك أمر المولى الحسن دراموند هاي بأن يكلف «(...) من يختار عُدة جيدة، (...) تكون متقنة سالمة من الإصلاح والترقيع. وتكون كلها من الصنعة الجديدة لا من المرقعة كهذه، ولو كان ثمنها أزيد (...)»[270]. لكن دراموند هاي تراجع عن أقواله السابقة، وأكد للمخزن أن المكاحل البلجيكية الصنع التي نصح هو بشرائها هي غير تلك التي جلبها الزبدي. ووجه صحبة ماكلين (Mac Lean)[271] نموذجا منها مصحوبا بشهادة من صاحب المصنع بجودتها وجدتها وثمنها، وأشار بأن تجلب منها ألف قطعة مع كميات من «القراطيس»[272]. فما كان من

(266) الجعايدي، م.س، ص. 91 وما بعدها.

(267) ابن زيدان، م.س، ج 2، ص. 290-291، رسالة أحمد بن موسى إلى الحاج محمد الزبدي، 26 رجب 17/1293 غشت 1877.

(268) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 8 محرم 23/1294 يناير 1877.

(269) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 11 جمادى الأولى 24/1294 ماي 1877.

(270) **نفسها**.

(271) عن الظروف التي ألتحق فيها ماكلين بخدمة المخزن، انظر الصفحات اللاحقة من هذا الفصل.

(272) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 11 رجب 22/1294 يوليوز 1877.

المولى الحسن إلا أن وافق على تنفيذ اقتراح دراموند هاي، وطلب منه الكتابة في موضوعها إلى السفير البلجيكي[273].

وفي شهر ماي من سنة 1878، وصلت إلى المغرب الألف الأولى من تلك المكاحل. وبمجرد معاينة ماكلين لها انْكشفَتْ عيوبها[274]، فأخبر المخزن بذلك. وحين استفسر دراموند هاي عن حقيقة الأمر، حاول الدفاع عن نفسه واتهم ماكلين بالتواطؤ مع القبطان روبرتسن (Robertson) الذي كان في طنجة، وتكلما معا في أمر جلب المكاحل[275]. لكن جواب السلطان كان مرة أخرى صريحا وحاسما حين قال:

> (...) هـذه المكاحل عيبها أصلـي وليس بطارئ، والـمعيب لا يحل فيه بيع ولا شراء (...). والقائد ماكلين لا غرض عنده ولا شهوة في إخباره بأنها معيبة. وإنما أخبر بحقيقة الواقع، إذ لا عليه في عيبها ولا في سلامتها. وهذا مصداق ما كنت وصفته لنا به من الصدق والجد والنصح في الخدمة، وأنه لا تأخذه في قول الحق لومة لائم (...)[276].

لكن دراموند هاي أصر مرة أخرى على تبرئة نفسه من تلك الورطة، فعاد بعد شهر ليقول إن «(...) بعض التجار وعامل أسفي تكلموا مع القائد ماكلين في تعييبها (المكاحل) ليجلبوا على أيديهم ما يربحون فيه (...)»[277]. كما حاول دراموند هاي أن يحمل العساكر مسؤولية إفساد المكاحل، وأشار على المخزن بالِاسترعاء مستقبلا على كل من أفسد سلاحه من العسكر بإصلاحه من مؤونتهم[278]. وطلب إسناد مهمة فحص المكاحل إلى الزنايدية الذين تعلموا سابقاً في جبل طارق. لكن السلطان رفض ذلك وأصر على فحصها على يد خبراء إنجليز عارفين بصنعة البنادق[279]. وأعيدت إلى دراموند هاي مجموعة من سبع وسبعون من أصل ألف مكحلة من نوع ريندل مُرفَقَة بتقرير مفصل من إنجاز ماكلين أكد فيه أن تلك

---

(273) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى النائب القنصلي البريطاني هوراس وايط، 19 رمضان 27/1294 شتنبر 1877.

(274) رولمان، م.س، ص. 764.

(275) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 26 جمادى 28/1295 ماي 1878.

(276) **نفسها**.

(277) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 17 رجب 17/1295 يوليوز 1878.

(278) **نفسها**.

(279) F.O. 174/89، رسالة ثانية في التاريخ نفسه، من موسى بن أحمد إلى دراموند هاي.

المكاحل لا يمكن أن تستخدم أكثر من ستة أشهر، «(...) وأعظم عيب فيها لا دواء له (...) من أن جعابها من عينات شتى، بعضها على قدر القرطوس المجلوب لها، وبعضها أوسع منها وبعضها أضيق»[280].

وكشف المخزن لدراموند هاي مدى التناقض الموجود بين نصائحه السالفة وبين ما وقع في أمر المكاحل البلجيكية الصنع، فعاتبه الحاجب موسى بن أحمد بقوله :

(...) مع أنك كنت أشرت لنا مرارا بجعل عدة العسكر من عينة واحدة وعلى نسق واحد وأكدت علينا في ذلك، وبينت لنا ما في جعلها له من عينات مختلفة من الاختلاط، وأشرت لنا بشراء هذه العدة لأجل لأنها من عينة واحدة، وعملنا بإشارتك في ذلك، فإذا به وجدناها من عينات شتى مختلفة (...)[281].

وفي الوقت الذي كانت فيه المكاحل في طريقها إلى طنجة لإعادة فحصها هناك أو في جبل طارق، وردت رسالة من دراموند هاي طالب فيها باستكمال عدد العشرة آلاف من تلك المكاحل التي ظهر عيبها. ولما كان المخزن لا يزال تحت تأثير الصدمة، رفض رفضا باتا شراء المزيد منها، فأجاب النائب البريطاني بما يأتي :

(...) وحين ظهر الخلل في هذه المكاحل (...) وحصلت منها هذه المشقة الكبيرة واختلفت الآراء فيها، لم يبق وجه لحيازة شيء من العشرة آلاف المذكورة. ولا زالت بيد أربابها والطلب واقع عليها من النبريال وغيره فيبيعوا متاعهم لمن أرادوا. والحاجة التي يكون فيها الشك لا سيما في أمور الحرب لا ينبغي التساهل فيها (...)[282].

ولما عُرضت المكاحل السبعة والسبعون على أنظار الخبراء، أكد النائب القنصلي وايط الذي كان ينوب عن دراموند هاي الغائب في عطلته إلى بريطانيا، أن إصلاحها أمر يسير يمكن للزنايدية المغاربة القيام به بكل سهولة، وأن المكاحل الفاسدة سوف ترسل إلى بلجيكا لتعوض بأخرى صالحة. واضطر السلطان إلى الخضوع للأمر الواقع، وذهب به الأمر إلى الموافقة على قبول الألف الثانية من المكاحل نفسها. لكنه اشترط أن «(...) لا يجلب شيء (...) عند أصحاب الفبركة

(280) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 19 رجب 19/1295 يوليوز 1878.

(281) **نفسها**.

(282) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 22 رجب 22/1295 يوليوز 1878.

إلا إذا توقف عليه، وصدر عن حضرته العالية بالله إذن خاص بتوجيهه شيئا فشيئا، وإن ورد شيء بغير إذن لا يقبل (...)»[283].

ولم تكن موافقة المولى الحسن عل أداء ثمن الدفعة الثانية من تلك المكاحل، على علاتها، إلا إرضاءً لدراموند هاي، وضمانا لاستمراره في تقديم بعض الخدمات للمخزن مستقبلا. ويبدو أن النائب البريطاني استفاد من تلك الورطة وبدأ ينصح المخزن بجلب المعدات الأمريكية المتينة الصنع. وحين استقبلت مرسى الرباط سنة 1884، أربعة وثمانين صندوقا من البنادق البلجيكية الصنع، جلبها ابن محمد بركَاش[284]، لم تكن تلك الصفقة لتريح بال دراموند هاي، فدعا إلى شراء أصناف ونشستر (Winchester) الأمريكية[285] على يد ماكلين ووكيله نوڤيلا (Novella)، فجُلبت منها سنة 1885 ألف بندقية عبر مرسى الدار البيضاء. وكان صاحب المصنع الأمريكي روبنسن فليمنكَ (Robenson Fleming) يصر على أن يؤدي المخزن ثمن تلك الصفقة بوساطة المفوضية البريطانية في طنجة، حتى يضمن نجاح الصفقة[286].

وبالرغم من الِاحتياطات التي اتخذها فليمنكَ، فقد وقع إشكال في إجراءات الأداء حين وجد دراموند هاي المبلغ ناقصا بمقدار مائة ريال. كما اختلطت به قطع نقدية زائفة، قدرها خمسمائة وأربعة وأربعون ريالا[287]، فكتب مباشرة إلى الوزير بن المختار الجامعي في محاولة لتبرئة ساحته من التهم التي كان من الممكن أن توجه إليه بسبب قيامه بتلك الوساطة فقال :

> (...) فبعدما وقفنا هذه المرة لحساب هذا المال في هذا اللكَسيون (المفوضية) لغرضكم ولغرض القائد ماكلين، نحب منك يكن في بالك أنه ليس من المناسب لمرتبتنا مثل منسطر سلطانة أكَرت ابرتن لندخل أنفسنا في أمور المال كأدائه

---

(283) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى وايط، 6 رمضان 1295/ شتنبر 1878؛ وأخرى من موسى بن أحمد إلى وايط، 26 رمضان 26/1295 شتنبر 1878.

(284) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 491-492؛ **الكناش 360**، (خ.ح)، رسالة السلطان إلى بركَاش، 24 صفر 18/1302 دجنبر 1884.

(285) F.O. 174/144، دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 9 مارس 1885؛ F.O. 174/144، دراموند هاي إلى ماكلين، طنجة، 9 مارس 1885؛ وكان الثمن الإجمالي لتلك الصفقة أزيد من عشرين ألف ريال.

(286) **نفسها**.

(287) F.O. 174/144، دراموند هاي إلى الوزير الجامعي، 23 جمادى 11/1302 مارس 1885؛ F.O. 174/144، وايط إلى سميث، وهو وكيل فليمنكَ في جبل طارق، 12 مارس 1885.

للتجار لقضاء حوائج السلطان وذلك مخالف للقوانين. ويتخيل الغلط في بال الناس الذين يسمعون بذلك المال يؤدى على يدنا ولنا الطمع فيه (...)[288].

وإذا تظاهر دراموند هاي هنا بالرغبة في الابتعاد عن الدخول في صفقات جلب الأسلحة خوفا على سمعته، فإنه عاد في السنة نفسها لمدح أصناف المكاحل الأمريكية وإلى تنبيه السلطان من العودة إلى شراء الأصناف البلجيكية الصنع فقال :

(...) عز بنا كثيرا ما سمعناه بأن السلطان أيده الله نبهوه الأناس الذين ينظرون ليعمرون صناديقهم بمال السلطان ليشتري عشرة آلاف مكحلة من البلجيك من الرهط الرذيل الذي يمكن عن قريب لم يصلحون لصالحة (...). فالسلطان لابد يكون على بال بعدم التفاته للأناس المصحوبين بالطمع ولا يستخدم الأناس الذين لا معرفة لهم في شأن أرهاط آلات الحروب (...)[289].

عاد دراموند هاي إلى أسلوبه المعهود تحت غطاء النصيحة، لمواجهة خصومه ومنافسيه من المغاربة والأجانب لمنعهم من تحقيق الأرباح بالتوسط في شراء الأسلحة لجانب المخزن. وإلا فماذا كانت تعني العبارات المغلفة بطابع النصيحة ؟ إن الأمور واضحة جدا، ويبدو أن دراموند هاي كان يعتبر نفسه إلى جانب ماكلين أولى وأحق بأن تسند إليهما تلك المهام. وما كان دراموند هاي ليتدخل في قضايا جلب الأسلحة الشائكة، لو لم يكن يجني منافع من وراء ذلك. وإلا فكيف يفهم دفاع البريطانيين ماكلين ودراموند هاي عن جلب المخزن لأسلحة أمريكية الصنع ؟ ومع ذلك، ظل المخزن وفيا في اعتماده على النصائح البريطانية في موضوع جلب الأسلحة، كما هو الحال في المدفعية الثقيلة وتقوية أبراج المراسي.

ب ـ المدفعية الثقيلة وتقوية الأبراج :

كان تحسين أحوال المراسي وتقوية تحصيناتها الدفاعية موضع اهتمام مشترك منذ أول زيارة قام بها دراموند هاي للمولى الحسن في فاس سنة 1875[290]. ولما كان النائب البريطاني يجهل شؤون التحصينات العسكرية، فإنه تأخر عن إسداء أي نصح في الموضوع للمولى الحسن، وذلك في انتظار حصوله على معلومات وافية من أحد الضباط البريطانيين. وسطر هذا الأخير في رسالة إلى دراموند هاي برنامجا عن إمكان

(288) F.O. 174/144، رسالة دراموند هاي إلى الجامعي، 23 جمادى 1302/11 مارس 1885.

(289) **نفسها.**

(290) **مذكرات دراموند هاي،** ص. 315.

تشييد حصون متينة البناء بمواد مغربية وبيد عاملة محلية تحت إشراف خبراء أوربيين، وأن تنصب فوقها مدافع من حجم كبير تجلب مع معداتها من بريطانيا[291]. كما اقترح فيها على دراموند هاي موافقة السلطان على دخول ضابط بريطاني متقاعد، ليقيم في طنجة ويزور مختلف الجهات الساحلية لدراسة إمكان بناء التحصينات. ويمكن لذلك الضابط أن يشرف في الوقت نفسه على تدريب المغاربة على استعمال المدافع الثقيلة وصيانتها، مقابل أجرة سنوية قدرها خمسمائة جنيه استرليني[292].

ومع أن البعثة السفارية التي ترأسها محمد الزبدي إلى إنجلترا سنة 1876، قامت بزيارة إلى مدينة ويلزل (Walsall) حيث كانت تصنع المدافع ذات الأحجام الكبيرة، والتي وصف الجعايدي كيفية صنعها في رحلته[293]، فإن أعضاء المخزن لم يستفيدوا منها فيما يبدو ولم يطلعوا عليها. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن سفارة الحاج العربي بريشة، التي نجهل عنها كل شيء. والملاحظ أن بريشة هذا لم يأت معه بأي معلومات عن تلك الأصناف من المدافع عند زيارته لأوربا، بالرغم من أن دراموند هاي أوصاه شخصيا بالقيام بذلك[294]. ونجد المولى الحسن يقوم في أواخر سنة 1876 باستفسار دراموند هاي عن الدول التي كانت تصنع المدافع الكبيرة، وعن أثمانها وإمكانات نصبها في أبراج المراسي المغربية. وبذلك أصبحت الفرصة مواتية أمام دراموند هاي لتنفيذ المقترحات التي قدمها إليه الضابط البريطاني منذ سنة 1875. وهكذا حل الكولنيل كَالْوَايْ (Galleway)[295]، الذي كان مهندسا في حامية جبل طارق، بطنجة واطلع عن كثب على الحالة التي كانت عليها الوسائل الدفاعية للمرسى، فحرر تقريرا في الموضوع وجه نسخة أولى منه للسلطان ونسخة ثانية لدراموند هاي[296].

---

(291) قدر ثمنها بألفي جنيه عن كل قطعة وهي من صنف أرمسترنكَ (Armstrong).

(292) F.O. 174/89، رسالة من ضابط إنجليزي بمرتبة كولونيل إلى دراموند هاي، 20 أبريل 1875. وقد اقترح هذا الضابط تعاقد المخزن مع ضابط لتدريب الجيش مقابل 120 جنيه استرليني عن كل سنة.

(293) الجعايدي، **م.س**، ص. 130.

(294) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 12 محرم 27/1294 يناير 1877.

(295) تؤكد رسالة موسى بن أحمد إلى الزبدي بتاريخ 9 شعبان 1294 أن تفقد كَالواي لأبراج طنجة تم في مطلع فبراير 1876 (ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 471–472).

(296) **نفسها**.

وبناء على ذلك قرر المولى الحسن تزويد طنجة بستة مدافع كبيرة أسند مهمة جلبها من إنجلترا إلى الكولونيل كَالُوَايْ[297]. ولما كانت لهذا الرجل ٱلتزامات مهنية في جبل طارق، اقترح على المخزن التعاقد مع مهندس بريطاني لإصلاح أبراج طنجة وبناء ما يحتاج فيها إلى بناء، فتم اختيار إدوارد سيلڤا من جبل طارق[298]، كما تم التعاقد مع الطبجيين اللذين طلب كَالواي جلبهما، وهما البريطانيان دونالد (Donald)، وماك هيو (Mac Hugh)، لمساعدته في تركيب المدافع، والإشراف على تدريب المدفعيين المغاربة[299]. غير أن وصولهم إلى المغرب تأخر قليلا، إذ علموا بعزم الحكومة البريطانية على حذف مرتباتهم لو دخلوا في خدمة السلطان. وكتب دراموند هاي رسالة سرية إلى وزارة الخارجية البريطانية طلب فيها الِاحتفاظ لهم بأجورهم[300]، وهذا ما تخبرنا به رسالة وجهها موسى بن أحمد إلى دراموند هاي في ماي 1878 :

> (...)فقد وصلنا كتابك بتعذر ورود المهندس والطبجيين الذين كتبت عليهم من بلادكم بالسبب الذي بينت، وكتبت لدولتك المحبة في شأنهم على وجه السر عسى أن لا تدخلهم في ذلك حيث عينوا للخدمة هنا (...)[301].

وفي انتظار حلولهم بالمغرب، وافق المولى الحسن على الِاقتراح الذي اقترحه عليه دراموند هاي للتعاقد مع مهندس ألماني كان مقيما في طنجة، مقابل خمسة وعشرين ريالا في الشهر. وبناء على ذلك، سُلمت له تصاميم الأبراج للشروع في الخدمة وتهييء مواضع نزول المدافع الكبيرة الحجم[302]. ويبدو أن الطبجيين ماك هيو ودونالد تخليا عن منصبيهما في بريطانيا والتحقا بخدمة السلطان، بموجب عقدة

---

(297) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 25 ذي القعدة 1294/1 دجنبر 1877 :
«(...) اقتضى نظر مولانا العزيز تعيين الكرنيل كَلوي كبير الهندسة بجبل طارق للنيابة عن جانبه العالي بالله في شراء المدافع الكبار الستة التي أراد نصره الله جلبها لمرسى طنجة مع إقامتها وجميع آلات الحرب المتعلقة بها (...) ويؤدي ثمنها عن الجانب الشريف (...)».

(298) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 7 ذي الحجة 1294/14 دجنبر 1877.

(299) **نفسها**؛ المنوني، **م.س**، ص. 110، رسالة السلطان إلى بنسعيد السلاوي، 23 ذي القعدة 1294/29 نونبر 1877.

(300) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 9 صفر 1295/12 فبراير 1878؛ ثم موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 26 جمادى الأولى 1295/28 ماي 1878.

(301) **نفسها**.

(302) F.O. 174/89، ثلاث رسائل من موسى بن أحمد إلى دراموند هاي في التاريخ نفسه، 26 جمادى الأولى 1295/28 ماي 1878، وكلها في موضوع أبراج طنجة.

مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد(303)؛ وفي ذلك دليل على أهمية الأجرة التي كانا سيحصلان عليها من المخزن. أما المهندس سيلڤا، فقد حل محلّ دونالد سنة 1881 عند انتهاء مدة تعاقده في جبل طارق.

وكان كَالواي الذي رقي إلى مرتبة جنرال يتردد على المصنع الذي كانت تصنع فيه المدافع الستة في بريطانيا، ويسلم الأداءات هناك أقساطا أقساطا(304). وفي طنجة، تعثرت أشغال بناء الأبراج، وكان المولى الحسن يوجه مبعوثين عنه لمعاينة سير الأشغال ومدى التزام المهندسين البريطانيين بأداء مهامِّهم(305). وتكشف لنا رسالة من المولى الحسن إلى القائد عبد الصادق بن أحمد الريفي نتائج البحث في عين المكان عن سير الأعمال :

> (...) فقد أخبر الموجهون لاختبار الأبراج والآلة الجهادية بأنهم لما شرعوا في اختبار الخزائن والإقامة وجدوا بعضها في يد الحراب النصراني (سيلڤا) وضاعت أمورا منها. وأن محال المدافع كلها بيد الحراب المذكور يتصرف فيها كيف شاء، وهو الحاكم على الطبجية جميعا، والأبراج مفرطة مملوءة بالأزبال والمدافع مشتتة، والإقامة منتشرة، والحراب لا يحضر إلا في الصباح والمساء (...)(306).

حين أحيط درامونд هاي علما بذلك التفريط، اتهم الأمناء بمعاكسة سيلڤا؛ بينما اتهم الأمناء سيلڤا بالتهاون والتخاذل. وكانت العلاقة بين ماك هيو وسيلڤا سيئة جدّاً(307). وأمام ذلك التعثر في الأشغال، بدأ المخزن يفكر في إسناد مهمة إنهاء البناء إلى مغربيين هما مخلوف الفاسي وبناني الرباطي. لكنه عدل عن الفكرة لاعتراضات

---

(303) F.O. 174/144، رسالة درامونд هاي إلى الوزير الجامعي، 13 رجب 6/1302 ماي 1885.

(304) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى درامونд هاي، رسالة رابعة مؤرخة أيضا في 26 جمادى 28/1295 ماي 1878؛ ورسالة موسى بن أحمد إلى درامونд هاي، 16 شعبان 15/1295 غشت 1878، ابن زيدان، م.س، ج 2، ويتضمن عدة مراسلات في موضوع بناء أبراج طنجة والمدافع الستة المجلوبة من بريطانيا، 474–488.

(305) **الكناش 177**، (خ.ح)، ص. 188، رسالة السلطان إلى عبد السلام السويسي وبنسعيد السلاوي، ذي القعدة 1300/شتنبر 1883.

(306) **الكناش 348**، (خ.ح)، رسالة السلطان إلى القائد عبد الصادق الريفي، 28 محرم 28/1301 نونبر 1883، ومراسلات أخرى في الكناش نفسه في الموضوع نفسه.

(307) F.O. 174/144، درامونд هاي إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار الجامعي، 21 يوليوز 1884؛ ابن زيدان، م.س، ج 2، ص. 472؛ رسالة السلطان إلى بركَاش، 9 ربيع الأول 3/1296 مارس 1879.

شديدة أبداها دراموند هاي[308]. وانتهى الأمر بالسلطان، أمام مزيد من تماطل المهندسين البريطانيين، إلى اتخاذ قرار بتعيين الزبير سكيرج، لإتمام بناء أبراج طنجة عوضا عن سيلڤا المتهاون. كما عُوض ماك هيو بعبد الواحد الفاسي الذي أصبح «كبير الطبجية» في طنجة[309]، بالرغم من الاِستعطافات المتكررة لدراموند هاي لإبقاء الإنجليزيين في عملهما. وحمل المخزن مسؤولية التأخر في بناء الأبراج إلى سيلڤا وماك هيو. ولم توضع المدافع الثقيلة فوق أبراج طنجة إلا حوالي سنة 1889 بعد أن كلفت مالية المخزن مصاريف ثقيلة جدا[310].

2 ـ البعثات العسكرية إلى جبل طارق :

حين بدأ المخزن يفكر بعد سنة 1873 في تحديث الجيش المغربي، انتهج أسلوبين لمواجهة النقص الذي كانت تعرفه البلاد على مستوى الأطر المكونة تكوينا حديثا. أولهما جلب المدربين والمهندسين الأجانب من أوربا للاِستجابة سريعا إلى الحاجات الملحة. وثانيهما إرسال بعثات مغربية إلى أوربا قصد التحصيل والتكوين في المعاهد المختصة وفقا للمستجدات والتطورات التي وصلت إليها ميادين الهندسة والصحة والجيش. وكانت بريطانيا بحكم نفوذها القوي عند المخزن قد استأثرت بنصيب هام من ذلك البرنامج التكويني، وخاصة في جبل طارق.

وسبقت الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية قد سمحت في فترة حكم سيدي محمد بن عبد الرحمن بمكوث حوالي مئتي شاب مغربي في جبل طارق ثلاث سنوات، استأنسوا خلالها بجوانب من الفنون الحربية الحديثة[311]. وبذل دراموند هاي جهودا كبيرة لإقناع المولى الحسن بالاِستمرار في توجيه المغاربة إلى جبل طارق، لتحصيل المزيد من المهارات العسكرية والطبية. وتلقى حوالي أربعمائة من المشاة والمدفعيين

---

(308) F.O. 174/144، دراموند هاي إلى الوزير بن المختار الجامعي سابقة الذكر.

(309) **الكناش 348**، (خ.ح)، ص. 335، رسالة السلطان إلى بركَاش، 10 ربيع الثاني 8/1301 فبراير 1884 : «(...) وصل كتابك بوقوع التراخي في خدمة برج طنجة من عدم مقابلة المهندس سيلبة لها، وتعين صرفه لحال سبيله، وتكليف الزبير سكيرج لمقابلة ذلك».

(310) F.O. 174/292/1، الوزير بن المختار الجامعي إلى دراموند هاي، 29 محرم 28/1303 أكتوبر 1886؛ ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 474ـ484، ظهائر سلطانية إلى محمد الزبدي، وكلها مؤرخة في سنة 1881 في موضوع أثمان وتكاليف المدافع الستة البريطانية الصنع.

(311) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 279ـ280.

تدريبهم العسكري هناك فيما بين 1873 و1878، تحت إشراف الكولونيل كامرون (Cameron)[312]. وتتوفر بعض المعلومات عن البعثات الثلاث الأخيرة إلى جبل طارق، من حيث عدد المبعوثين والميادين التي تلقوا فيها بعض مبادئ فنون الحرب الأساسية.

وفي سنة 1876، توجهت مجموعة ضمت خمسة وعشرين جنديا، كان على رأسها علي بن بَلّة المراكشي[313]. وحين استوفى أفراد هذه المجموعة تكوينهم بعد سنة كاملة عادوا إلى المغرب، فحلت بجبل طارق سنة 1877 مجموعة أخرى. وتكونت تلك المجموعة من خمسة وثمانين فردا، كان منهم آثنا عشر للتمرُّن على مهارات استعمال المدافع، وسبعة وستون من المشاة للتمرس على الأساليب العسكرية الحديثة، وخمسة فقط لتعلم الطِّب[314]. أما آخر البعثات المغربية إلى جبل طارق فتوجهت سنة 1878، وبلغ عدد أعضائها مائة وخمسة وسبعين : مائة وثلاثين من المشاة وخمسة وأربعين من المدفعيين، كان على رأسهم القائد محمد الزروالي[315].

وفي بعض الأحيان، كان يلتحق بجبل طارق بعض الزنايدية لتعلم طرق إصلاح البنادق وصيانتها[316]. وكان المخزن يتحمل مصاريف هذه البعثات على جميع المستويات، كأداء أجور المدربين البريطانيين ومجازاتهم بالهدايا[317]، وتزويد العساكر بالكسوة والشكائر والآلات الموسيقية والأسلحة الضرورية لتداريبهم[318]، وأداء رواتبهم

---

(312) رولمان، **م.س**، ص. 718؛ هذا، في حين حصر المنوني عددهم في 280 للبعثات الثلاث الموجهة في سنوات 76، 77، 78، بينما أعطتنا الوثائق البريطانية رقم 285.

(313) ابن زيدان، **م.س** ، ج 2، ص. 467؛ المنوني، **م.س**، ج 1، ص.125؛ **المجموعة الزيدانية**، (خ.ح) رقمها 12607/2ز، موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله، 3 رجب 25/1293 يوليوز 1876؛ **الكناش 315**، (خ.ح)، ص. 2، لائحة الموجهين لجبل طارق، وجلهم من مراكش وفاس والرباط وسلا، مؤرخة في 2 رجب 24/1293 يوليوز 1876.

(314) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 467، ورد فيها أن عدد أفراد هذه البعثة كان هو 85.

(315) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 6 رمضان 3/1295 شتنبر 1878؛ المنوني،**م.س**، ج 1، ص. 125.

(316) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 6 غشت 1877، وأخرى بتاريخ 27 أكتوبر 1877.

(317) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 14 دجنبر 1877؛ F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى وايط، 3 شتنبر 1878.

(318) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 17 رجب 17/1295 يوليوز 1878.

التي كانوا يتقاضونها على يد المدربين البريطانيين[319]. وكانت مصاريف إطعامهم أيضا على حساب المخزن، إذ خصص مكان للطبخ لفائدة العساكر بجبل طارق[320]. ولم تغفل العناية الطبية بالعساكر هناك، إذ كانوا ملزمين بالتلقيح ضد الجذري[321]. ولما كان بعض الجنود يتظاهرون بالمرض للإفلات من التداريب، فقد وافق السلطان على الفكرة التي اقترحها دراموند هاي بتعيين طبيب بريطاني لإجراء فحوص عليهم، بأجرة مقدارها خمسون ريالا مرة في كل ثلاثة أشهر[322].

أما الطلبة الخمسة الذين بعثوا إلى جبل طارق سنة 1877[323] لتعلم الطب، فقد أبانوا عن رغبة صادقة في التحصيل فأثنى عليهم أساتذتهم[324]. وعلى أثر ذلك، وجه دراموند هاي إلى السلطان تقييدا أشار فيه إلى المراحل التي قطعها أولئك الطلبة في تكوينهم، وأكد أن إتقانهم لمهنة الطب تستلزم توجيههم إلى المدارس الطبية في بريطانيا أو في غيرها، وترددهم ثلاث سنوات أو أربعاً على المستشفيات لمعاينة كيفية مباشرة الأطباء للمرضى. واستجاب المولى الحسن لذلك، فأخبر موسى بن أحمد دراموند هاي بقوله :

> (...) وأما المتعلمون الطب، فقد أذن نصره الله في جولانهم لتحصيل علمه كله وفي معاينتهم لمباشرة الأطباء للمرضى. فبين لنا المحل الذي يتوجهون إليه لقصد ذلك وكيفية توجيههم له وما يتوقفون عليه (...)[325].

غير أننا لم نعثر على دلائل مادية تثبت توجه أولئك الطلبة الخمسة المهتمين بالطب إلى إنجلترا أو إلى غيرها، والراجح أنهم اكتفوا بما تلقوه في جبل طارق. وربما

(319) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 7 ذي الحجة 14/1294 دجنبر 1877.

(320) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى وايط، 26 رمضان 23/1295 شتنبر 1878، وتتضمن إشارة إلى بيع آلة الطبخ على يد القنصل المغربي محمد جسوس.

(321) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 17 رجب 17/1295 يوليوز 1887، سبق ذكرها.

(322) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي؛ رسالة ثانية في التاريخ نفسه، 17 رجب 17/1295 يوليوز 1887.

(323) ابن زيدان، **م.س**، ج 2، ص. 467.

(324) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 26 رجب 6/1294 غشت 1877: «(...) كما استحسن ـ أعزه الله ـ ما أخبرت به من ظهور نجابة الموجهين لتعلم الجراحات. وعلم أن ما ظهر عليهم من ذلك هو من كمال تنبيهك ومزيد اعتنائك بهم، ونصحك المعتاد جزاك الله خيرا (...)».

(325) **نفسها**.

كانوا هم الوحيدين الذين تلقوا تعليما طبيا من بين كل المغاربة الذين أرسلوا في بعثات إلى جبل طارق.

وإذا تساءلنا عن أسباب توقف المخزن عن إرسال البعثات العسكرية إلى جبل طارق ابتداء من سنة 1878، فذلك لعوامل عديدة. منها أن بعض أفراد البعثات كانوا يحسون بنوع من الاِستصغار، إما لمكانتهم الاِجتماعية وإما لمرتبتهم داخل الجهاز المخزني، فكانوا يرفضون الاِنصياع أحيانا لأوامر مدربيهم البريطانيين. وحين نقل دراموند هاي خبر سلوكهم إلى المولى الحسن، أجابه بأن «(...) يكون العمل على ما أشار به الكرنيل (كامرون) في شأن العساكرية من تقديم من قدمه علمه ومعرفته واستحق ذلك. وبأن من وجه معهم كبيرا من هنا، إن ظهر منهم إذعان لذلك فليخدموا عساكرية وإلا يرجعون لهنا (...)»[326]. وأشار دراموند هاي، في المناسبة نفسها، على المخزن بأن يبين لأفراد البعثات الموجهة لجبل طارق «(...) بأنهم من جملة عامة العسكر، حتى تقدمهم مزية الخدمة أو تؤخرهم (...)»[327]. وتجنبا لمشاكل إضافية بين العساكر ومدربيهم في جبل طارق، رفض الضابط البريطاني الذي كان مسؤولا عن بعثة سنة 1878، أن يتحمَّل مسؤولية توزيع المؤونة على أفرادها[328].

فهل دفعت مثل هذه الأسباب دراموند هاي إلى الإلحاح على المخزن في صيف 1878 لسحب عساكره من جبل طارق والتوقف عن إرسال عناصر جديدة هناك ؟ لقد قدم النائب البريطاني إلى المخزن عذرا يمكن قبوله حين قال إن «(...) المحلة التي كان يتعلم معها متوجهة لغرض آخر، ولتعلمه ما فيه كفاية ونفعه في تعليم من بقي هنا (طنجة)، بحيث لا يحتاج إلى توجيه عدد آخر لجبل طارق بقصد التعلم (...)»[329].

3 ـ استقدام المدربين العسكريين :

إن المخزن لم يناقش المبررات التي قدمها دراموند هاي في موضوع التوقف عن إرسال العساكر إلى جبل طارق، إذ تلقى أمناء طنجة أوامر بنقل أفراد البعثة إلى

(326) F.O. 174/89، رسالة أولى من موسى بن أحمد، 7 ذي الحجة 14/1294 دجنبر 1877.

(327) F.O. 174/89، رسالة ثانية من موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، في التاريخ نفسه أعلاه.

(328) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 17 رجب 17/1295 يوليوز 1878، سبق ذكرها.

(329) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 6 رمضان 3/1295 شتنبر 1878.

الجديدة وتوجيههم لمراكش حتى يستقبلهم السلطان هناك. كما تلقى الحاج محمد جسوس، القنصل المغربي في جبل طارق، أوامر ببيع معدات الطبخ التي كانت تستخدم لتحضير طعام المغاربة هناك، وذلك لعدم الحاجة إليها مستقبلا[330].

إن توقف إرسال البعثات العسكرية إلى جبل طارق كان يسير وفقا لخطة مدروسة رسمها دراموند هاي بكامل الدقة، لضمان الإستمرار في تكوين عناصر الجيش المغربي تحت إشراف الخبراء البريطانيين. وراج الحديث، بعد معاينة المولى الحسن لفرقة من الجيش الفرنسي في شتنبر 1876 في وجدة، عن احتمال دخول مدربين عسكريين فرنسيين في خدمة المغرب[331]. وكان رد فعل دراموند هاي سريعا على ذلك، إذ وجه للحاجب موسى بن أحمد، فور عودة المولى الحسن من حركته في قبيلة غياثة، تقييدا حث فيه السلطان على «ترتيب العساكر وتقويمها»، اعتمادا على خبراء أوربيين في تدريب الجيش على أحدث الأساليب الحربية. وتقدم لنا رسالة جوابية من موسى بن أحمد إلى دراموند هاي طبيعة الإقتراح الذي تقدم به النائب البريطاني :

(...) ولما ذكرنا لمولانا أيده الله ما ذكرت من أن بعض كبراء العسكر عند الترك من ألمان وبعض كبراء المراكب من النجليز استحسن ذلك. وقال أيده الله لا نكره تنظر لنا رجلا من عندكم معلما في الحرب والتعليم، يكون عاقلا عارفا بالعلم والعمل ومباشرة الحروب، ماهرا قاسى الشدائد وكابدها، وعارفا باشر الحروب ومارسها، يستخدمه مولانا أيده الله في عسكره السعيد كبيرا ومعلما تحت كبير العسكر. فإن عثرت عليه فاطلبه من الدولة المحبة، ووجهه لنا. نعم على شرط أن لا يكون علينا درك فيه إن قضى الله ومات في بعض الحروب عند مباشرته لها (...)[332].

تمكن دراموند هاي، بتقديم هذا الإقتراح الذي وافق عليه السلطان مولاي الحسن، من صد المحاولة الفرنسية التي كانت تستهدف الإنفراد بتدريب العساكر المغاربة. وكانت فرنسا قلقة أمام قوة النفوذ الذي أصبحت تتمتع به بريطانيا لدى المخزن لانفرادها بتدريب العساكر المغاربة في جبل طارق. غير أن المولى الحسن، وإن

---

(330) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 26 رمضان 23/1295 شتنبر 1878.

(331) Miège, **op. cit.**, t3, p. 227.

(232) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 5 رمضان 24/1293 شتنبر 1876.

وافق من حيث المبدأ على تعيين خبير عسكري بريطاني، وبعد أن تعرف بواسطة دراموند هاي على شروط التعاقد معه، طلب منه أن «(...) يؤخر الكلام في شأنه (...) حتى يكمل تعليم هذا العسكر الذي يتوجه لجبل طارق (...)»[333].

لماذا رغب المخزن في تأخير الكلام في موضوع المدرب العسكري البريطاني ؟ كانت سفارة دوڤرنويي (De Vernouillet) الممثل الجديد لفرنسا في المغرب منتظرة في مطلع سنة 1877، وكان لابد من التريث لمعرفة نتائجها، خاصة وأن وزارة الخارجية الفرنسية زودت دوڤرونويي بتعليمات للضغط على الحاجب موسى بن أحمد، أملاً في انتزاع موافقة المخزن على قبول البعثة الفرنسية[334]. وتطلعنا رسالة سرية من موسى بن أحمد إلى دراموند هاي بتاريخ 27 يناير 1878 على الظروف التي اضطر فيها المخزن إلى الموافقة على التعاقد مع البعثة العسكرية الفرنسية :

(...) اعلم أنه لما كان الباشدور (الفرنسي) بحضرة مولانا العالية بالله كنا تكلمنا معه في شأنهم على وجه الاختبار والسؤال وجبر الخواطر في طريق المذاكرة، وسألناه عن كيفية عملهم وقدر أجرتهم ومراتبهم. ثم إنه فهم أننا سألناه تعيينهم وتوجيههم. فلما وصل لطنجة، كتب عليهم لدولته حتى وقع التعيين وطلبوا قدومهم للخدمة (...)[335].

هل يفهم من هذا أن فرنسا جعلت المخزن أمام الأمر الواقع حين وجهت له بعثة عسكرية لم يكن يرغب فيها ؟ إن دراموند هاي وجد نفسه هو أيضاً أمام الأمر الواقع، ولم يبق له سوى أن يتدارك الموقف ويأتي ببعثة عسكرية بريطانية تعمل في المغرب. وحين طلب المخزن منه تأخير الكلام في موضوع جلب المدرب البريطاني، برر ذلك بما يأتي :

(...) حتى يكمل تعليم هذا العسكر الذي يتوجه لجبل طارق وينظره مولانا أيده الله، ليكونوا إذا ورد الكبير المذكور معلمين عارفين بلغته وبعض ترتيبه، فيستعين بهم على الترتيب ويستعملهم تحت نظره في التعليم (...)[336].

(333) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، نهاية ذي القعدة 17/1293 دجنبر 1876.

(334) Miège, op. cit., t3, p. 227.

(335) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، على وجه السر، 23 محرم 27/1295 يناير 1878.

(336) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، متم ذي القعدة 17/1293 دجنبر 1876، سبق ذكرها.

غير أن دراموند هاي لم يعد بإمكانه الِانتظار أكثر، حتى لا يفسح المجال أمام البعثة الفرنسية فتنفرد بتحقيق بعض المكاسب. ومن ثم جاءت فكرة إيقاف توجيه البعثات العسكرية المغربية إلى جبل طارق سنة 1878. وبذلك يكون النائب البريطاني قد وضع كل الترتيبات اللازمة مع المخزن لإسناد مهمة الإشراف على تكوين طابور الحرابة وفقا للمبادئ العسكرية البريطانية، إلى خبير بريطاني كان هو ماكلين.

ولما فشل دراموند هاي في إقناع المخزن برفض قبول البعثة العسكرية الفرنسية، سارع إلى تقديم اقتراح ينص على تقسيم المهام التدريبية بين المؤطرين الأجانب على الشكل الآتي : «(...) جنس يعلم الرجلية (المشاة) وجنس يعلم الخيالة وآخر يعلم الطبجية بالمراسي (...)»[337]. وكانت الدول المعنية بهذا التقسيم هي بالتتابع بريطانيا وفرنسا وألمانيا، بينما أقصيت في تلك المرحلة إسبانيا وإيطاليا. لكن الموافقة المخزنية على ذلك التقسيم كانت مبدئية فقط ؛ إذ أشرنا سابقا إلى المساهمة البريطانية في بناء أبراج طنجة وفي تزويدها بالمدافع الكبيرة الأحجام. كما ساهم الألمانيون في تزويد أبراج الرباط بمدافع كروب[338]، وأشرف الإيطاليون على بناء «الماكنة» وتسييرها في فاس. وانتهى الأمر بموافقة المولى الحسن فيما بعد على دخول بعثة إسبانية في خدمة المخزن[339].

وكان التحاق ماكلين بالخدمة لصالح المخزن جزءاً من استراتيجية نهجها دراموند هاي لتعزيز النفوذ البريطاني والحفاظ على المصالح الِاقتصادية والِاستراتيجية لبلاده في حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي ذلك الصدد، أجرى النائب البريطاني اتصالات أولى مع الحامية العسكرية في جبل طارق[340] ومع رجال المخزن والحكومة البريطانية، فانتهى الأمر بالتحاق ماكلين بمهامه سنة 1877[341].

(337) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، على وجه السر، 23 محرم 27/1295 يناير 1878، سبق ذكرها.

(338) **الكناش 328**، (خ.ح)، ص. 31.

(339) Miège, **op. cit.**, t3, p. 227; t4, pp. 100-101.

(340) وكانت تلك الِاتصالات مع الجنرال نابيي (Napier) على وجه الخصوص.

(341) لا يعرف بالضبط تاريخ دخول ماكلين في خدمة المخزن خلال سنة 1877. ويؤكد مييج أن ذلك قد حصل في 8 مارس 1877، Miège, **op. cit.**, t.3, p. 131. بينما يقول رولمان إن تعيين ماكلين أعلن رسميا في يونيو 1877. واعتمد في ذلك على رسالة موسى بن أحمد إلى بركاش المؤرخة في 6 يونيو 1877 (انظر الصفحة 775 من أطروحته).



هاري ماكلين الحراب الإنجليزي.

ولد ماكلين في 15 يونيو 1848 بسكوتلندة، واسمه الكامل هو هاري أوبيري ماكلين (Harry Aubery Mac Lean). التحق بالفيلق 69 للمشاة ومارس مهامه العسكرية في كندا وبرمودا وانتهى به المطاف إلى جبل طارق سنة 1873. ثم مكث هناك إلى أن استقال سنة 1876، نتيجة صعوبات مالية حسب البعض، أو لدخوله في مغامرة غرامية حسب البعض الآخر. وارتبط اسم ماكلين إلى جانب دراموند هاي ارتباطا وثيقا بتاريخ المغرب خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر، ولعب دورا أساسيا في كل المحاولات الإصلاحية العسكرية وغير العسكرية التي قام بها المولى الحسن وخلفه المولى عبد العزيز[342].

وحين التحق ماكلين بالخدمة المخزنية سنة 1877، أسندت إليه مهمة تكوين طابور الحرابة، فاستعان في مهامه بالأطر المغربية التي سبق لها أن تكونت في جبل طارق[343]. وكان المتفوقون منهم يحملون شارات تبين مراتبهم، ويرتدون أزياء تميزهم عن بقية عناصر الجيش السلطاني[344]. ونال طابور الحرابة حظوة خاصة عند المولى الحسن، فجعل من أعضائه حرسه الخاص[345]. واكتسب ماكلين نفوذا كبيرا في الأوساط المخزنية، فترقى من قائد رحى إلى مرتبة كولونيل (كرنيل)، حتى أصبح المسؤول الأول عن كل الأمور المتعلقة بتطوير أوضاع الجيش المغربي، كجلب المعدات الحربية بتنسيق مع دراموند هاي[346]، أو تكوين فرقة عسكرية جديدة تحت إشراف ضباط بريطانيين مساعدين يتعاقد معهم لحساب المخزن[347]. وتزايد نفوذ ماكلين أيام المولى عبد العزيز، فقدم خدمات ثمينة لبلاده كافأه العاهل البريطاني إدوارد السابع عليها بمنحه لقب «السير» (Sir)[348].

(342) عن حياة ماكلين، انظر : **العز والصولة**، ج 2، ص. 148 و161.
Miège, **op. cit.**, t3, p. 231-232; F.V. Parsons, **The Origins**, pp. 636-637; G. Veyre, **Au Maroc dans l'intimité du Sultan**, 1905, pp. 66-74.

(343) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، متم ذي القعدة 1293/17 دجنبر 1876.

(344) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 6 رمضان 1295/3 شتنبر 1878.

(345) L. Arnaud, **Au temps des Mehallas**, Casablanca, 1952, p. 59.

(346) **الكناش 345**، (خ.ح)، ص. 30، رسالة السلطان إلى أمناء طنجة 1301/883 :
«(...) وصل كتابكم بتوجيه ستة وثلاثين صندوقا من القرطوس وأربعة وعشرين صندوقا من الكسوة العسكرية، مما جلبه الحراب الإنجليزي (...)».

(347) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 26 رجب 1294/6 غشت 1877.
G. Veyre, **op. cit.**, p. 66; Miège, **op. cit.**, t4, p. 66-74.

(348) Parsons, **op. cit.**, p. 637.

4 ـ إرسال البعثات الطلابية إلى بريطانيا :

بينما كان بعض المغاربة يستكملون تكوينهم العسكري في جبل طارق، وفي الوقت الذي أصبح فيه المدربون الأجانب يشرفون على تدريب المدفعيين والمشاة في المغرب، وقع الإختيار على مجموعة من خمسة عشر طالبا، جاء أفرادها من كل جهات البلاد، واستقروا في طنجة بين سنتي 1873 و1875 لتلقي مبادئ الحساب واللغات الأجنبية. وقُسِّموا، فيما بعد، إلى خمس مجموعات صغيرة من ثلاثة أفراد أرسلت كل واحدة منها إلى بلد من البلدان الأوربية الآتية، وهي : فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا ثم بريطانيا[349].

من المؤكد أن الظروف التي فكر فيها المخزن الحسني في إرسال هذه البعثات التي قسم أعضاؤها تقسيما متكافئاً على كل الدول التي كانت لها اهتمامات بالمغرب، تدخل ضمن الإجراءات الإصلاحية المتعددة الإتجاهات والتي اتخذها المولى الحسن بناء على مخططات دراموند هاي ونصائحه. وكانت الغاية من إرسال تلك البعثات الأولى إلى أوربا، هي تزويد المخزن بأطر محلية قادرة على المساهمة في المحاولات الإصلاحية للمولى الحسن، وعلى تمكين المغرب من الإستغناء في السنوات اللاحقة عن البعثات الأجنبية التي لم ترهق الخزينة فحسب، بل أثارت أحيانا معارضة داخلية[350]. وتهمنا في الدرجة الأولى المجموعة التي أرسلت إلى بريطانيا والنتائج التي حققها المخزن من وراء ذلك.

راسل دراموند هاي حكومته خلال سنة 1875 في موضوع السماح لثلاثة طلبة هم محمد الكَباص وإدريس بن عبد الواحد والزبير سكيرج بتلقي العلوم في الديار البريطانية. وأعلنت وزارة الخارجية موافقتها، في الوقت الذي كان فيه الطلبة ما زالوا يتعلمون اللغة الإنجليزية وبعض مبادئ العلوم البحتة في طنجة. وبعد تلك الموافقة، أجاب محمد بركَاش جون دراموند هاي بالعبارات الآتية :

> (...) وعلمنا صدور الموافقة من دولتك المحبة بقبولهم في مدرسة العسكرية. وقد أمرني سيدنا نصره الله أن نطلب منكم التوسط في مجازاة دولتكم على اعتنائها بقبول مطلوب سيادته المعتزة بالله. وقد نشط أيده الله بهذه الإمارة الجديدة

---

(349) توجد لائحتهم الكاملة عند المنوني، **مظاهر...**، ج 1، ص. 124.

(350) رولمان، **م.س**، ص. 727-728.

المؤسسة على المحبة الكائنة القديمة المتزايدة إلى الآن من دولتكم مع سيدنا نصره الله ومع أسلافه المقدسين. كما نجازيك بالخير الكثير في اسم سيدنا أعزه الله على حسن توسطك كما هي عادتك (...)[351].

ويخبرنا الزبير سكيرج أحد أفراد هذه البعثة بأنه سافر رفقة زميليه إلى بريطانيا، «(...) لتلقي العلوم المتنوعة في صفوف ضباط الجيش بالمدرسة الغنية عن التعريف بمدينة شاتهام (Chatham) التي هي مركز حربي لبناء المدرعات الحربية (...)»[352].

وأشار دراموند هاي على المخزن بأن يكون تعليمهم على مرحلتين : المرحلة الأولى في شاتهام، والمرحلة الثانية في مدرسة وُلْويتْشْ (Woolwhich)[353]. وتجدر الإشارة إلى أن مدرسة شاتهام الواقعة في منطقة كَانْتْ (Kent) كانت، ولا تزال إلى اليوم، تتوفر على مصانع للأسلحة وأوراش لبناء السفن ومدرسة للهندسة. هذا، في حين لم تكن مدرسة وُلْويتْشْ، في ضاحية لندن، تتوفر إلا على مدرسة عسكرية، وربما كان ذلك سببا في اقتصار أعضاء البعثة على شاتهام دون غيرها.

ويؤكد سكيرج أنه قضى صحبة زميليه ثلاث سنوات في بريطانيا، حصلوا خلالها على الإجازة في العلوم التي أتقنوها[354]. وإن كنا نجهل تفاصيل المواد التي تلقاها أولئك الطلبة، فالمؤكد لدينا هو تفوقهم في دراستهم ؛ إذ جاء في رسالة جوابية من موسى بن أحمد إلى دراموند هاي ما يأتي :

(...) وعرفنا ما أخبرت به عن الطلبة الثلاثة المتعلمين العلوم في بلادكم من ظهور نجابتهم، سيما الكَباص منهم (...)[355].

ومن الأمور التي أكدت تفوق الكَباص على رفيقيه أنه كان يترأس مجموعة الخمسة عشر طالبا أثناء دراستهم في طنجة[356]. كما اختير أثناء دراسته في بريطانيا من بين زملائه لوضع أول خريطة مفصلة ومدققة للمغرب باللغة العربية، فوضع فيها

---

(351) F.O. 174/88، بركَاش إلى دراموند هاي، 2 ذي القعدة 30/1292 نونبر 1875.

(352) «مذكرة الزبير سكيرج (1845–1932)»، ضمن : **دار النيابة**، العدد الثامن، 1985، ص. 29.

(353) F.O. 174/88، رسالة بركَاش إلى دراموند هاي سابقة الذكر، بتاريخ 30 نونبر 1875.

(354) «مذكرة سكيرج»، الصفحة نفسها، في حين يقول المنوني إنهم مكثوا في بريطانيا خمس سنوات (**مظاهر**...، ص. 124).

(355) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 12 ذي القعدة 7/1295 نونبر 1878.

(356) «مذكرة سكيرج» سابقة الذكر، الصفحة نفسها.

حدود القبائل وأسماءها، كما وظف فيها كل المهارات التي اكتسبها في ميدان الطبغرافيا من مصطلحات حديثة ومقاييس وغيرها[357].

وكان أفراد البعثة الثلاثة يحظون باحترام خاص في الأوساط الرسمية البريطانية، إذ نجد دراموند هاي يطلب من المخزن إعداد أزياء خاصة بهم، «(...) لكونهم يحضرون مع القواد في الأعياد أمام ولد السلطانة (...)»[358]. كما تشهد بذلك الاِحترام بعض المراسلات الودية التي تبودلت بين الكَباص والضابط پلانكيت (Plunkett) الذي كان مسؤولا عن تكوين أعضاء البعثة المغربية في بريطانيا[359].

ولدينا ملاحظات إضافية تخص هذه البعثة لابد من إبدائها. فقد كان جميع أعضائها المتفوقين ضمن مجموعة الخمسة عشر الأولى التي كانت في طنجة، ولا سيما الكَباص الذي كان على رأسها[360]. مما يبرر استمراره في التفوق أيضا على زملائه أثناء الدراسة في بريطانيا. ومما لا شك فيه أن دراموند هاي انتقى أفراد البعثة الموجهة إلى بريطانيا ليضمن لهم كل شروط النجاح.

الملاحظة الثانية هي أن هذه البعثة قضت أقصر مدة زمنية في تكوينها، إذا ما قورنت بمثيلتيها اللتين أرسلتا إلى إيطاليا وإسبانيا، واستغرق تكوينهما تسع سنوات. هذا، في حين طالت المدة التي قضتها البعثة الموجهة إلى ألمانيا آثنتي عشرة سنة[361]. فهل نفسر طول مدة تكوين البعض وقصر مدة تكوين البعض الآخر، بنبوغ أفراد البعثة البريطانية وجديتهم وذكائهم، أو أن ظروف التكوين في بريطانيا كانت أكثر جدية وصرامة؟ مهما يكن، فإن تكاليف التكوين التي تحملها المخزن لأداء مصاريف

(357) توجد نسخة وحيدة من هذه الخريطة في الجمعية الجغرافية الملكية (Royal Geographical Society) في لندن. وقد طُلب من الكَباص رسمها لأسباب سياسية، إذ أنجزت في دجنبر 1879، وهي السنة التي اشتد فيها احتجاج المخزن على استقرار مكنزي في طرفاية. واعتمد الجباص في إنجازها على نماذج إنجليزية وفرنسية، ثم استعملها دراموند هاي حجة ضد المخزن ليثبت له أن طرفاية لم تكن تدخل ضمن ممتلكات السلطان.

(358) F.O. 174/89، موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 12 ذي القعدة 1295/7 نونبر 1878.

(359) F.O. 174/89، رسالة پلانكيت إلى محمد الكَباص، وهي محررة بالإنجليزية.

(360) «مذكرة سكيرج»، الصفحة نفسها؛ F.O. 174/144، دراموند هاي إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار، 6 ماي 1885.

(361) المنوني، م.س، ج 1، ص. 124–125.

البعثة المغربية في بريطانيا ستكون أقل من مثيلاتها التي أرسلت إلى بلدان أوربية أخرى وطالت مدة إقامتها هناك.

وعلى مستوى النتائج، يلاحظ أن أفراد البعثة البريطانية شغلوا مناصب هامة بعد عودتهم. وتكفي الإشارة إلى تعيين الكَباص في منصب وزير الحربية سنة 1904، وإسناد مهمة إتمام بناء أبراج طنجة إلى الزبير سكيرج مكان المهندسين البريطانيين المتهاونين. كما ساهم سكيرج في مساعدة الألماني روتنبوركَ(Rottenburg) في بناء أبراج الرباط وفي تركيب الموازين المستوردة من بريطانيا في كل المراسي المغربية[362]. أما إدريس بن عبد الواحد الفاسي، فإنه حل مكان الإنجليزي ماك هيو، وأسندت إليه مهمة الإشراف على المدفعيين المغاربة[363]. والملاحظة الأخيرة هي أن البعثات الطلابية إلى بريطانيا لم تستمر ولم تتجدد كما كان أمر دول أوربية أخرى كبلجيكا مثلا[364]. فما أسباب ذلك التوقف ؟

في سنة 1882، أبدى المولى الحسن رغبته في تكوين بحرية مغربية ذات أطر وتقنيين بمساعدة الدول الأوربية، فأمر نائبه محمد بركَاش باستفسار ممثلي الدول الأجنبية في طنجة عن موافقة حكوماتهم على المساهمة في تكوين ثلاثين مغربيّاً، بمعدل ستة أفراد لكل دولة، في تخصصات تتعلق بقيادة المراكب وعلم الميكانيكا[365]. ويبدو أن هذه المحاولة لم تحقق أي نتيجة على مستوى التطبيق. وفي الأشهر الأخيرة من سنة 1884، وجه المولى الحسن طلبه مجددا إلى بريطانيا دون غيرها من بقية الدول، واقترح على نائبها تهيئ الظروف المناسبة لتوجيه «(...) خمسين من البحرية بقصد الركوب في قراصين (مراكب) الإنجليز بصدد تعلم قوانين خدمة البحر (...)»، على أن يتعلم عشرة منهم «(...) هندسة البابورات»[366].

(362) «مذكرة سكيرج» في الصفحة نفسها؛ F.O. 174/144، دراموند هاي إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار، 6 ماي 1885.

(363) **نفسها**.

(364) المنوني، **م.س،** ج 1، ص. 128–131.

(365) **نفسه**، ص. 133–134، رسالة المولى الحسن إلى محمد بركَاش، 10 رجب 28/1299 ماي 1882.

(366) F.O. 174/144، رسالة دراموند هاي إلى بركَاش، 27 محرم 17/1302 نونبر 1884.

فوجئ المخزن برفض العرض الذي قدمه إلى بريطانيا في الموضوع، خاصة وأنها تبنت خطابا إصلاحيا في تعاملها مع المغرب منذ سنوات متعددة. واعتذر دراموند هاي عن عدم قبول حكومته لذلك الطلب، بدعوى أن السماح للبحارة الأجانب بالتدريب على متن مراكب تابعة لأسطول جلالة الملكة مخالف لتشريعات بريطانيا. وبعد ذلك الرفض، أشار دراموند هاي على المخزن بتقديم طلبات إلى بعض أرباب المراكب التجارية البريطانيين، حتى يقبلوا بعض المغاربة على متن مراكبهم، ويتيحوا لهم فرصة الإستئناس بأمور البحر. لكنه شرط على المخزن أن يؤدي مصاريفهم وكسوتهم[367]. ولابد من الوقوف هنا على هذا الإقتراح المشين، لأن دراموند هاي رفض، كما رأينا، السماح للمغاربة بتعلم مبادئ البحرية على متن وحدات الأسطول البريطاني الذي كان ـ بحق ـ أقوى أساطيل عصره. ثم دعا المخزن بعد ذلك إلى تحمل نفقات بعض الشبان المغاربة، لجعلهم رهن إشارة أصحاب المراكب التجارية البريطانية ليقوموا بمهمة الشحن والتفريغ وتنظيف المراكب لفائدة أصحابها.

وفي موضوع تعليم المغاربة هندسة الميكانيكا البحرية، طرح النائب البريطاني أمام المخزن صعوبات كثيرة لتبرير رفضه، فاشترط تعلمهم علوم الرياضيات واللغة الإنجليزية واختيارهم من خيرة قومهم وجعلهم رهن إشارة خبير بريطاني لابد من التعاقد معه مقابل أجرة عالية[368].

ومما لا شك فيه أن أن هناك أكثر من سبب لرفض دراموند هاي، لأول مرة، الإستجابة لطلب تقدم به المولى الحسن. فمن جهة أولى، لن يحقق دراموند هاي أي ربح مادي من ورائه مثلما كان يحدث في صفقات الأسلحة التي كان يقوم فيها بدور الوساطة. ومن جهة ثانية، حاول السلطان سنة 1884 أن يعفي المهندس البريطاني سيلفا من مهامه، مما جعل دراموند هاي ينتقم لذلك برفض طلب المخزن المتعلق بتكوين البحارة المغاربة بمساعدة بريطانيا. ومن جهة ثالثة، فإن علامات التلاشي في العلاقات البريطانية ـ المغربية، لاحت في الأفق وازدادت اتضاحاً بعد سنة 1886.

---

(367) **الكناش 360**، (خ.ح)، رسالة السلطان إلى بركاش، 3 ربيع الثاني 20/1302 يناير 1885.

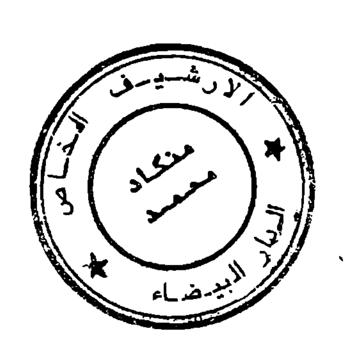
(368) دراموند هاي إلى محمد بركاش بتاريخ 17 نونبر 1884، سبق ذكرها؛ أيضا **الكناش 360**، (خ.ح)، رسالة السلطان إلى محمد بركاش، 2 ربيع الثاني 19/1302 يناير 1885 : «(...) وأن النجليز اعتذر عن الذين يتعلمون تبحريت بما بينته (...)».

وحين اتجه المولى الحسن، أمام الرفض البريطاني، إلى دول أخرى، هي إيطاليا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا، استجابت جميعها لطلبه[369].

وبالرغم من ذلك، فإن المغاربة الذين تلقوا تكوينهم العسكري في جبل طارق ساهموا في إدخال بعض مظاهر التكوين الحديث في فنون الحرب إلى أوساط الجيش المغربي. كما أن أعضاء البعثة الذين حلوا بمدرسة شاتهام البريطانية قد استفاد المخزن نسبيا من خبراتهم التي اكتسبوها هناك إذا ما قورنت بالبعثات الأخرى. ومع ذلك، فلا مناص من الإشارة إلى أن الإصلاحات العسكرية التي تحققت سواء أتحت إشراف بريطانيا أم تحت إشراف غيرها، لم تكن لتلبِّي حاجيات المغرب، بقدر ما كانت فرصة للسماسرة وتجار الأسلحة، والمهندسين الأجانب للإثراء السريع على حساب مالية الدولة المغربية. وبهذا تكون المحاولات الإصلاحية التي قام بها المخزن بإيعاز من بريطانيا، قد فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة، لأنها كانت نابعة ومرتبطة بمصالح الدول الأجنبية أكثر من كونها نابعة من رغبة محلية هادفة إلى إصلاح حقيقي.

---

(369) المنوني، م.س، ج 1، ص. 128–131 و134–136.



الفصل الختامي

بداية تلاشي النفوذ البريطاني في المغرب

الفصل الختامي

بداية تلاشي نفوذ بريطانيا في المغرب

سبقت الإشارة إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلتها بريطانيا للحيلولة دون قيام إسبانيا أو فرنسا بكل ما كان من شأنه أن يمس بسيادة السلطان أو بوحدته الترابية. غير أن الحكومة البريطانية فضلت التعامل، بموازاة ذلك، بمنطق مخالف جدّاً مع المحاولات التي قام بها رعايا بريطانيون للإستقرار أو القيام بأنشطة تجارية مشتبه فيها، في مناطق حساسة من الجنوب المغربي ابتداء من سبعينيات القرن التاسع عشر.

ويتعلق الأمر بالمحاولة التي قام بها مكنزي (Mackenzie) للإستقرار في طرفاية وتأسيس محطة تجارية فيها؛ ثم بالمحاولة الثانية التي قام بها كورتيس (Curtis) رفقة مجموعة من التجار البريطانيين في الصويرة للإستقرار والمتاجرة في سوس. وإذا كانت النتائج التي انتهت إليها كلتا المحاولتين معروفة، فإن ملابساتها وتطوراتها والمراحل التي قطعتها قبل تسويتها النهائية ما زالت في حاجة إلى البحث والتنقيب. وقد عثرنا على كميات ضخمة من الوثائق المتعلقة بالوجود البريطاني في الجنوب المغربي خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر؛ وكان بودنا تخصيص فصل لهذا الجانب في كتابنا هذا، لكننا عدلنا عن هذه الفكرة حين تبين أن الموضوع يحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها.

ومع ذلك، لابد من الإشارة إلى أن موقف بريطانيا الذي كان يتأرجح بين التأييد والرفض لمشروع مكنزي كان له تأثير في موقف المخزن من الحكومة البريطانية، خاصة بعد بداية المحاولات التي حاولتها ألمانيا لفرض وجودها على الساحة المغربية. وراج الحديث عن مشروع مكنزي، في الوقت الذي تمكن فيه دراموند هاي من تنصيب نفسه مبشراً وداعية إلى الإصلاحات. وحدث ذلك في الوقت الذي كان فيه النائب البريطاني عازما على توجيه الدعوة إلى وزارة الخارجية البريطانية وإلى المولى الحسن للعمل على مراجعة معاهدة 1856 وتعويضها بمعاهدة جديدة. وما لبثت أن

قامت بريطانيا بدعوة بقية الدول إلى التآزر فيما بينها والضغط على المخزن لحمله على الرضوخ وعقد معاهدة جديدة تستجيب للحاجيات الأوربية، غير أن المخزن أبدى معارضته للمقترحات الأوربية. وسنحاول في هذا الفصل الختامي تسليط الأضواء على هذه المحاولة، التي كان فشلها إعلانا عن بداية تلاشي النفوذ البريطاني في المغرب، خاصة بعد انتهاء مدة خدمة دراموند هاي في المغرب.

1 ـ رغبة بريطانيا في تجديد معاهدة 1856 :

أ ـ طبيعة المقترحات البريطانية :

أمام التزايد المستمر لحجم مبادلات المغرب مع أوربا عامة ومع بريطانيا خاصة في سبعينيات القرن التاسع عشر، اتخذ دراموند هاي بمحض إرادته سنة 1878 قرار عرض اقتراح على المخزن للتفكير في تجديد معاهدة 1856. ولم يتوصل في ذلك الموضوع بأي تعليمات من وزارة الخارجية، ولا بأي طلب من التجار البريطانيين الموجودين منهم في جبل طارق أو في بريطانيا أو في المراسي المغربية.

وكان عزم ألمانيا في الظروف نفسها على إبرام معاهدة تجارية مع المغرب، من الأسباب التي دفعت النائب البريطاني إلى عرض اقتراحه ذاك على وزارة الخارجية البريطانية. فاعتبر الوقت ملائماً لحث المولى الحسن على مزيد من الحرية التجارية، وبذل كل ما يمكن أن يخلص التجارة من القيود التي كانت لا تزال مفروضة عليها. وطلب دراموند هاي من وزارة خارجية بلاده السماح له بمساندة الوزير الألماني المفوض ڤبير (Weber) للحصول على الإمتيازات التي يمكن أن تفيد في تحسين أحوال التجارة المغربية. وعند تقديم اقتراحاته إلى وزارة الخارجية البريطانية، لم يخف عنها الصعوبات التي يمكن أن تعترضه لتحقيق الهدف[1]. ولذلك ترددت وزارة الخارجية في إعطاء دراموند هاي كامل الصلاحيات لطرح مقترحاته على السلطان، وطالبته بتقديم توضيحات دقيقة عن التغييرات التي ينوي اقتراحها على المخزن، مع الإشارة إلى كل مادة على حدة، وإلى مدى إمكان موافقة المخزن عليها، وإلى الفوائد التي يمكن تحقيقها لفائدة التجار البريطانيين في حالة موافقة المولى الحسن على تطبيقها[2].

---

(1) الرسالة 1 من مجموعة (5332) السرية، من دراموند هاي إلى دربي، طنجة، 8 فبراير 1878.

(2) الرسالة 2 من المجموعة نفسها، من دربي إلى دراموند هاي، وزارة الخارجية، 28 فبراير 1878.

امتثل دراموند هاي لتلك التعليمات، فوجه مذكرات سطر فيها كل التغييرات التي كان ينوي إحداثها في معاهدة 1856، وعززها بشروح وتعاليق مسهبة[3]. فما هي هذه الاقتراحات، وما موقف المغرب منها ؟

كان النائب البريطاني ينوي أن يقترح على المخزن إقحام مواد تجارية متنوعة في إطار التعرفة الجديدة. واشترط تحديد قيمة الرسوم بالعملات المغربية والإسبانية والفرنسية، لتمكين التجار الأجانب على الخصوص من معرفة قيمة الصرف، وأداء الرسوم بالعملات الأجنبية. ثم صنف المواد التجارية في ثلاث قوائم مختلفة، تضمنت الأولى مواد لم تدمج في تعرفة معاهدة 1856، لكنها أصبحت تصدر بعد ذلك التاريخ. وتتضمن في أغلبها مواد غذائية وأصنافا من النباتات والمصنوعات الصوفية وغيرها.

أما القائمة الثانية، فقد تضمنت مواد غير واردة في تعرفة 1856، لكنه كان ينوي أن يقترح على المخزن السماح بتصديرها، وهي السمن والعسل وقصب السكر واللحم المملح والحوت المملح والبصل والعرعار والدوم والتبن والصابون والعظام والمعادن. وكان المخزن يسمح بتصدير هاتين المادتين الأخيرتين، لكنه ضبط بعض التجار الأوربيين الذين استعانوا ببعض اليهود وبغيرهم من المسلمين لجمع العظام البشرية من مقابر المسلمين، فأصبحت صادرات العظام ممنوعة. ومع ذلك، أصر دراموند هاي على مطالبة المخزن بالسماح مجدداً بتصديرها، شريطة أن يُقتصر في جمعها على المسلمين الذين يختارون لذلك الغرض، وأن تباع بالمزاد العلني. أما المعادن، فكان يمنع تصديرها بالرغم من توفر المغرب على مقادير هامة منها. وسبق للمخزن أن سمح لشركة فرنسية بتصديرها، غير أنه أثار مشاكل لا حصر لها، جعلت المخزن يتردد أمام العروض التي عُرضت عليه في الموضوع[4].

وتضمنت القائمة الثالثة صنفين من المواد: تندرج في الصنف الأول المواد المشار إليها في الشرط الثاني من معاهدة 1856 التجارية بصفتها مواد خاضعة للاحتكار المخزني، ومنها العرعار والفلين. هذه الأخشاب كانت تصدر. غير أن المخزن قرر منع تصديرها، لأن مساحات غابوية شاسعة حُطمت. وأبدى دراموند هاي

(3) الرسالة 3، من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى دربي، طنجة، 26 مارس 1878.
(4) نفسها.

تفاؤله بإمكان حث المخزن على تصديرها شريطة استمراره في احتكارها، لأن الغابات في ملكية المخزن. وتضمن الصنف الثاني مواد أدمجت في معاهدة 1856، ومع ذلك لم تصدر إلا نادرا بعد الحصول على رخصة مخزنية، وهي القمح والشعير والدقيق والبغال والحمير والغنم والماعز. وأبدى دراموند هاي تفاؤله بإمكان تصدير المخزن للماشية والدواب مقابل رسوم محددة(5).

ب ـ تردد الحكومة البريطانية وضغوط التجار :

بعد قيام القسم الخاص بالمعاهدات داخل وزارة الخارجية البريطانية بدراسة مدققة للمقترحات التي كان دراموند هاي ينوي اقتراحها على المخزن، اتضح أن الأمر لم يكن يتجاوز مستوى الحصول على تغييرات في التعرفة الجمركية وعلى رخصة لاستغلال المعادن، ثم إدماج بعض الشروط المتعلقة بحقوق الإرساء والحق في امتلاك الأراضي. واعتبر الدارسون لتلك المقترحات في القسم نفسه، أن بريطانيا تستفيد بموجب مادة الدولة المفضلة، من كل الإمتيازات التي تضمنتها الإتفاقية المغربية الإسبانية لسنة 1861 وغيرها من المعاهدات(6).

بناء على ذلك، رفض سالزبوري إرسال التعليمات الضرورية إلى دراموند هاي للسماح له بتقديم تلك المقترحات إلى المخزن، ونبهه إلى أن معاهدة 1856 تقدم لبريطانيا امتيازات يعتبرها هو كافية ومرضية. وسمح لدراموند هاي بإضافة معاهدة تكميلية فقط حتى تبقى معاهدة 1856 سارية المفعول(7). وأمام ذلك الرفض لم يجد دراموند هاي بدا من تأجيل زيارته للسلطان إلى ربيع 1879، حتى يكون لديه الوقت الكافي لتقديم اقتراحات إضافية أكثر إقناعا لوزارة الخارجية البريطانية(8). هكذا ارتأى دراموند هاي، بعد تفكير عميق، وبعد الرفض الذي صادفته مقترحاته الأولى أن يتخلى عن فكرة اقتراح معاهدة جديدة على السلطان، وأن يكتفي ببذل جهوده لحث المخزن على رفع القيود المفروضة على مواد التصدير، ومطالبته بمنح تسهيلات كبيرة

---

(5) **نفسها.**

(6) الرسالة 4 من المجموعة نفسها، وهي مذكرة أنجزها القسم المكلف بالمعاهدات داخل وزارة الخارجية البريطانية، 18 أبريل 1878.

(7) الرسالة 5 من المجموعة نفسها، من سالزبوري إلى دراموند هاي، وزارة الخارجية، 30 أبريل 1878.

(8) الرسالة 6 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 9 ماي 1878.

للتجارة والملاحة، خاصة وأن ظروف المغرب الفلاحية الصعبة لم تكن تسمح له وقتئذ بتقديم تلك الدعوات(9).

وبالرغم من أن سالزبوري ترك لدراموند هاي حرية التصرف لتحقيق الهدف المنشود، فإنه نبهه إلى المجازفة التي قد تنطوي عليها تلك التسهيلات لو لم تقيّد بمعاهدة : إذ لو سحبها المخزن، ستُلحق أضراراً قاتلة بالتجار البريطانيين(10).

وحين علم التجار الإنجليز المقيمون في جبل طارق باقتراب موعد زيارة دراموند هاي للسلطان، بعثوا إليه رسالة باسم الغرفة التجارية، يعرضون عليه فيها آستياءهم من الحالة التي كانت توجد عليها العلاقات التجارية بين المغرب وبريطانيا العظمى ومستعمراتها(11). ثم جددوا احتجاجهم على المنع الذي كان يصدر مؤقتا على تصدير الحبوب. وألحوا على دراموند هاي بأن يحث السلطان على إلغاء ذلك المنع وفتح المراسي أمام الصادرات فتحا مستمراً. كما أشار تجار جبل طارق الإنجليز إلى أن الرسوم المفروضة على الصادرات بمقتضى معاهدة 1856 أصبحت غير صالحة. وعللوا ذلك بأن التزايد المستمر لاستعمال الباخرات وانفتاح القارة الأمريكية الشاسعة بكل ما تتوفر عليه من قدرة هائلة على إنتاج الحبوب، أدى إلى انخفاض الأثمان، كما جعل كميات هائلة من الحبوب في المتناول. وبناء على ذلك كله، فإن التجار الإنجليز يطالبون بضرورة تخفيض الرسوم الجمركية لتصبح آسمية فقط، بدعوى أن المغرب لم يكن يملك حظوظا قوية للدخول في منافسة ناجحة، إذا ما استمر في فرض رسوم عالية على الصادرات(12).

ونتساءل عن السبب الذي جعل هؤلاء التجار يصرون على التعامل مع المنتوجات المغربية بالرغم من المشاكل التي يدعون أنها تعترضهم. ومما لا شك فيه أن تمسكهم ذاك، يدل على أهمية المغرب عندهم، وهو البلد الذي لم تكن تفصله عن

---

(9) الرسالة 7 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 30 نونبر 1879؛ أيضاً **مذكرات دراموند هاي**، ص. 324.

(10) الرسالة 8 من المجموعة نفسها، سالزبوري إلى دراموند هاي، وزارة الخارجية، 17 دجنبر 1878.

(11) الرسالة 10 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 30 مارس 1888؛ الملحق 1 بالرسالة 10، من الغرفة التجارية في جبل طارق (The Exchange Comittee) إلى دراموند هاي، جبل طارق، 23 مارس 1880.

(12) **نفسها**.

الشرط السابع

ولمقتضى النفع والرفق اللاحق لأنواع السلع الموسوقات
من إيالة سلطان مراكش حيث اعتنى بها حال دخولها لإيالة
سلطانة الكرت ابريطن وكون المراد هو تقوية التجارة بين الايالتين
الكرت ابريطن ومراكش واستواء النفع بين الجانبين اقتضى نظر
سلطان مراكش ان اعشار السلع الداخلة لمراسي ايالته على
يد رعية الكرت ابريطن لايؤدوا عليها اكثر من عشرة في المائة
على تقويمها بالمال باذهم الواقع بمراسي ولايته ولا يوخر عشرها
من عينها كما ان السلع الخارجة من إيالة سلطان مراكش
على يد رعية سلطانة الكرت ابريطن لايؤدوا في طالتها اكثر مما
هو مسطر في الزمام الات وذلك ما سيذكر من

الصائر في

الفصل السابع من معاهدة 1856 التجارية الذي رغبت بريطانيا في تعديله لصالحها.

بريطانيا سوى مسيرة أسبوع عبر البحر عوض أربعة أو خمسة أسابيع عن الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كان دراموند هاي واعيا بكل ذلك، لكنه كان واعيا في الوقت نفسه بضخامة المطالب التي تقدم بها أولئك التجار، وبضآلة آمال تحقيقها[13].

جـ ـ موافقة المخزن المبدئية على مراجعة معاهدة 1856 :

حل دراموند هاي بفاس في أبريل 1880، وذلك في ظروف صعبة جدّاً. إذ عانت البلاد من نقص كبير في المحاصيل الزراعية، كانت لها انعكاسات سيئة على أوضاع المجتمع وعلى المخزن أيضا. وكانت لتلك الزيارة أهداف متعددة[14] غير أن ما كان دراموند هاي يصبو إليه هو مراجعة معاهدة 1856 بالدرجة الأولى.

ومن أجل ذلك، أكد أثناء اجتماعه بالمولى الحسن أهمية العلاقات التجارية بين المغرب وبقية الدول الأجنبية، واعتبرها أفضل وسيلة لتحقيق السلم معها. ثم أشار إلى أن فرض القيود والإجراءات غير الليبرالية على التجارة، ربما جعل تلك الدول لا تولي اهتمامها لازدهار المغرب واستقلاله. واستدرج دراموند هاي السلطان ليذكره بالظروف التي وقع فيها المولى عبد الرحمن معاهدة 1856، وأسهب في الحديث عمّا سماه بالنتائج الإيجابية التي عادت منها على مداخيل المراسي. وتوقف بعد ذلك طويلا عند الشرط الرابع عشر من المعاهدة التجارية الذي ينص على إمكان مراجعة المعاهدة بكاملها، ثم أشار إلى أن الوقت قد حان للقيام بتلك المراجعة بدعوى أن هناك أشياء كثيرة لابد من القيام بها لتحسين أحوال التجارة والرفع من المداخيل الجمركية.

بعد هذه التوطئة، أخبر دراموند هاي السلطان بأن لديه تعليمات من حكومته لطرح ذلك الأمر على أنظاره حتى يأخذه بعين الِاعتبار. وبما أن تحقيق ذلك يتطلب كثيرا من الوقت، فقد عرض عليه أن يمنح التفويض لنائبه محمد بركَاش أو لغيره من المفوضين الذين يختارهم السلطان، للتعاون معه في تحضير التغييرات المرغوب في إحداثها، على أن تعرض نتائج تلك المفاوضات على أنظار السلطان قبل اعتبارها نهائية[15].

---

(13) الملحق 2 بالرسالة 10 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى الغرفة التجارية في جبل طارق، طنجة، 28 مارس 1880.

(14) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 335.

(15) ملحق بالرسالة 13 من المجموعة نفسها، وهي مذكرة للحديث الذي دار بين دراموند هاي والسلطان وأجوبة السلطان عنها، فاس، 5 جمادى الأولى 15/1297 أبريل 1880.

أجابه السلطان بأنه لم يكن لديه أي شك في رغبة بريطانيا في العمل على ازدهار أحوال الرعايا المغاربة. وطلب منه أن يخبره بالوقت الذي يكون فيه على استعداد للشروع في المفاوضات لمراجعة المعاهدة التجارية بعد عودة محمد بركَاش من مؤتمر مدريد. وأكد له السلطان في نهاية اللقاء أنه سوف يأخذ بعين الاعتبار كل الاقتراحات التي يمكن أن تُعرض عليه، على أن يقوم باستشارة العارفين بشؤون التجارة، حتى تتم الموافقة على كل ما يمكن أن يعود بالنفع على المغرب وبريطانيا[16].

ثم عاد دراموند هاي إلى طنجة يوم 26 ماي 1880، واستقبل هناك في 3 يونيو من السنة نفسها، وفدا عن الغرفة التجارية لجبل طارق؛ فذكره أعضاء الوفد بالاهتمام الكبير الذي كانوا يولونه لتحسين أحوال التجارة في المغرب، والذي كان يرتبط به مصير تجار جبل طارق بحكم وجود وكلائهم في كل المراسي المغربية، وأبدوا قلقهم من العراقيل التي اعتبروها لا تزال مطروحة أمام تنمية العلاقات التجارية بين المغرب وأوربا[17]. كما أصر أعضاء الوفد على أن يعرفوا النتائج التي حققتها زيارة دراموند هاي الأخيرة للسلطان. واستجاب النائب البريطاني لرغبة التجار، فحصر حديثه عن تلك النتائج في مادة الحبوب والماشية وموضوع مراجعة معاهدة 1856.

فيما يخص الحبوب، لبَّى السلطانُ الطلب الذي تقدمت به بريطانيا لرفع المنع عن تصدير مادة الفول والحمص والذرة، التي لم تصدر طوال السنوات التي عرفت الجفاف. غير أن المولى الحسن احتفظ لنفسه بحق منع صادراتها لو تطلب الأمر ذلك. وحاول النائب البريطاني إقناع السلطان بأن يوافق على تخفيض الرسوم المتعلقة بتصدير تلك الأصناف الثلاثة من الحبوب، وبأن يكون ذلك التخفيض مصاحبا للمنع الذي رفع عنها، حتى يحقق الفلاحون المغاربة أرباحا هامة. لكن السلطان اعترض على ذلك، بحجة أن خزينته تعتمد أساسا على الرسوم المفروضة على صادرات الحبوب. كما أشار السلطان إلى أن الكميات التي عرضت في الأسواق لقيت الإقبال، ومن ثم جاء رفضه لتخفيض الرسوم على الصادرات، لأنه لم يتبين له أبداً أنها كانت تشكل حاجزا أمام سير الأعمال التجارية[18].

(16) **نفسها**، والرسالة 13 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 27 ماي 1880.

(17) الملحق ج بالرسالة 15 من مجموعة (5332)، رسالة وفد تجار جبل طارق إلى دراموند هاي، طنجة، 3 يونيو 1880.

(18) الملحق 2 بالرسالة 15 من المجموعة نفسها، مذكرة عن التجارة المغربية من إنجاز الغرفة التجارية في جبل طارق، 10 يونيو 1880.

وفيما يخص الماشية، اقترح دراموند هاي على السلطان أن يتخلى عن منح رخص خاصة لبعض الحكومات الأجنبية لتصدير الماشية وتعويضها بترخيص عام يسمح بتصديرها مقابل رسم محدد عن كل رأس، لاسيما وأن المخزن سبق له أن ضبط حدوث تحويل لتلك الإمتيازات لفائدة بعض التجار. كما أكد قدرة المغرب على إنتاج عدد هام من الماشية، يمكن أن يساهم تصديرها في الرفع من مداخيل الخزينة وفي خلق حوافز لدى الفلاحين للإهتمام أكثر بتربية الماشية. وإذا كان المولى الحسن قد أبدى موافقته المبدئية على تلك الآراء، فإنه اعتبر الظرف غير ملائم لتطبيقها، ما دام قد حدث نقص كبير في رؤوس الماشية من جراء الجفاف والمجاعة التي حلت بالبلاد سنة 1879؛ لكنه مع ذلك وعد بأن يأخذ الأمر بعين الإعتبار[19].

د ـ ضغوط التجار البريطانيين :

حاول دراموند هاي إقناع أعضاء وفد الغرفة التجارية بالجهود التي بذلها أثناء وجوده في فاس في شهر ماي، لكنهم رفضوا الإكتفاء بتلك النتائج. وذكروا مجددا بأهمية إحداث تخفيض في الرسوم المفروضة على الصادرات بصفته الحل الوحيد الذي سيمكن من الصمود في وجه المنافسة المترتبة على وصول الحبوب من أمريكا والبحر الأسود. ثم أعربوا عن أملهم في أن يتحقق ذلك في المعاهدة التجارية التي كان الطرفان المغربي والبريطاني مقبلين على مراجعتها[20].

وحتى يوفر تجار جبل طارق الضمانة الكافية لنجاح تلك المراجعة المرغوب فيها ولتخفيض الرسوم عن الصادرات المغربية، اتخذت الغرفة التجارية في جبل طارق خطوة حاسمة في ذلك الإتجاه، فكون أعضاؤها ملفا كاملا ودقيقا عن الحالة العامة في المغرب على جميع المستويات، وربطوا بين تلك الحالة العامة وتأثيرها في الحركة التجارية. وأرسلوا نسخة من ذلك الملف إلى مختلف الغرف التجارية في المملكة المتحدة لحثها على المساهمة في استعمال نفوذها، والدفع بوزارة الخارجية وبوزارة المستعمرات إلى الضغط على المخزن بواسطة دراموند هاي. وكان الهدف هو التوصل إلى تخفيض الرسوم عن الصادرات والواردات المغربية، وبالتالي جعل العلاقات التجارية بين المغرب وبريطانيا تقوم على أسس جديدة[21].

---

(19) **نفسها**.

(20) الملحق ج بالرسالة 15 من المجموعة نفسها.

(21) الملحق 1 بالرسالة 15 من المجموعة نفسها، وتتضمن رسالة دورية ومذكرة طويلة عن التجارة المغربية

ونجحت مجموعة تجار جبل طارق، بعملها ذاك، في إثارة اهتمام المؤسسات الصناعية والتجارية التي كانت تتعامل مع المغرب، أو حتى تلك التي لم يسبق لها أن تعاملت معه. ومن بين هذه المؤسسات الغرف التجارية لمانشستير وليڤربول ولندن وبرمنكَهام وكارديف وكَلاسكَو، وجمعية الغرف التجارية بالمملكة المتحدة وهيئة التجارة وغيرها كثير[22]. وأجمعت كلها على مساندة مقترحات الغرفة التجارية لجبل طارق ومطالبها، وأصرت على تدخل الحكومة البريطانية لحث السلطان على تخفيض الرسوم والحصول على الإمتيازات نفسها التي كان الفرنسيون يتمتعون بها في موضوع الحماية. ثم وجهت أغلب الغرف التجارية مذكرات طويلة ومفصلة إلى الحكومة البريطانية، أبرزت فيها الأهمية التي كانت التجارة المغربية تحتلها للمؤسسات البريطانية[23]. وكانت وزارة الخارجية لا تني ترسل نسخا من تلك المذكرات إلى دراموند هاي في طنجة لتكون حافزا له في أعماله. غير أن مشاكل كثيرة حالت دون تحقيق ذلك، إذ لم يتوصل دراموند هاي بأخبار عن توجيه السلطان تعليماته لبركَاش للدخول في المفاوضات إلا بعد سنة 1881. وحين التقى به بركَاش ليبلغه ذلك الخبر، طلب منه إمهاله حتى يتمكن من تسوية مسألة الضرائب على الأبواب مع نواب الدول الأجنبية طبقا لمقررات مؤتمر مدريد[24]. وفي انتظار ذلك، أمرت وزارة الخارجية البريطانية دراموند هاي بتحرير مسودة أولية للمعاهدة الجديدة لطرحها على أنظار الحكومة البريطانية[25]. غير أنه لم يمتثل لذلك في حينه، وطلب تأجيل تحضير المسودة إلى ما بعد اطلاعه على وجهات نظر المخزن بكامل الدقة في الموضوع[26]. وكان يعتمد على بوبكر الغنجاوي في ترصد أحوال المخزن وأخباره، ولم يستبعد أن يكون الوزير الجامعي وغيره من موظفي المخزن قد حاولوا إقناع السلطان بتجنب

= ألحقت بها ثلاثة ملاحق تفصيلية من إنجاز الغرفة التجارية في جبل طارق، وهي موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 10 يونيو 1880.

(22) توجد المراسلات العديدة التي وجهتها هذه الغرف والهيئات التجارية لمساندة مطالب تجار جبل طارق ضمن الرسائل 16، 18، 22، 27، 39 و40 في مجموعة (5332) السرية.

(23) **نفسها**.

(24) الرسالة 32 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانڤيل، طنجة، 11 يناير 1881؛ والملحق بالرسالة 32، من محمد بن العربي بن المختار إلى دراموند هاي، 3 يناير 1881.

(25) الرسالة 33 من المجموعة نفسها، كَرانڤيل إلى دراموند هاي، وزارة الخارجية، 22 يناير 1881.

(26) الرسائل 34، 35 و36 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى كَرانڤيل، طنجة، 2 فبراير 1881؛ كَرانڤيل إلى دراموند هاي، 12 فبراير 1881؛ دراموند هاي إلى كَرانڤيل 22 فبراير 1881.

الدخول في أي مفاوضات ذات صلة بالمعاهدة المقترحة. ولم يفته أن يأمر مخبره بوبكر الغنجاوي بإطلاع السلطان على عدم ارتياحه لسلوك الوزير الجامعي ومحمد بركَاش[27].

وفي شهر أبريل 1881، أنهى النائب البريطاني تحرير مسودة المعاهدة معتمداً في ذلك على وجهات نظر نوابه القنصليين في المراسي المغربية، وعلى أفكار الغرف التجارية البريطانية بصفة عامة. وحين بعث نسخة منها إلى وزارة الخارجية، ركز في حديثه لكَرانفيل على رغبته الملحة في حذف الرسوم عن الصادرات حذفا نهائيا. لكنه أعلن استحالة تحقيق ذلك، وأكد من جديد أن كل ما يمكن فعله هو حث المخزن على إحداث تخفيض إضافي للرسوم وفقا لما حصل في معاهدة 1856، ومحاولة القضاء على الحواجز المضرة بالتجارة.

بعد اطلاع بركَاش على المسودة، وافق على مضمونها. لكنه علق قبولها النهائي على موافقة السلطان، وأكد للنائب البريطاني أن الأمر على مستوى كبير من الأهمية للمخزن، وأنه لابد من مزيد من الوقت لتمكين السلطان من عرض تلك المسودة على مستشاريه وأمنائه في المراسي لمعرفة رأيهم، قبل اتخاذ أي قرار نهائي فيها[28]. ومن بين القضايا التي ألح عليها دراموند هاي لمحمد بركَاش موقفه من العلماء المغاربة في هذه النازلة، فقال للنائب السلطاني بصريح العبارة :

> (...) إنه لمن الأهمية بمكان عدم عرض المقترحات المطروحة لتطوير الفلاحة والمبادلات التجارية على أنظار العلماء الذين بالرغم من تعمقهم في التاريخ وعلوم الشرع لا يتوفرون على أي تجربة أو معرفة بشؤون التجارة (...)[29].

ومن جهة أخرى، حاول النائب البريطاني أن يوهم بركَاش بأن السلطان مولاي عبد الرحمن قد أصم أذنيه عن سماع أقوال العلماء الذين أشاروا عليه بعدم تغيير الأساليب التجارية الموروثة عن السلف[30]. وبهذا يتضح أن دراموند هاي لم يحرز بعد أي تقدم يذكر في المفاوضات، خاصة وأن بركَاش لم يخف عنه رغبته في

(27) الرسالة 32 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 11 يناير 1881.

(28) الرسالة 37 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 1 أبريل 1881.

(29) الملحق 3 بالرسالة 37، دراموند هاي إلى بركَاش، 13 أبريل 1881؛ والملحق 4 بالرسالة 37 من بركَاش إلى دراموند هاي، 14 أبريل 1881.

(30) **نفسها**.

التخلي عن المفاوضات لكثرة أشغاله، وعزمه على الإشارة على السلطان بتعيين مفوض آخر بدلا منه[31].

في هذه الظروف، اجتمع دراموند هاي بڤبير، نائب الحكومة الألمانية في طنجة، في مناسبات عديدة وتحدثا معا في موضوع المعاهدة الجديدة. وانتهى الطرفان إلى الاتفاق على أهمية دخول الحكومتين الألمانية والبريطانية في تلك المفاوضات وفقا للشروط نفسها، وذلك توحيداً لجهودهما أمام اعتراضات المخزن المحتملة[32]. وحين اقترح ڤبير ودراموند هاي الفكرة على حكومتيهما لقيت استحسانا تاما وأرسلت إليهما تعليمات بذلك[33]. وفي نهاية شهر أبريل، حل دراموند هاي في عطلة قصيرة بلندن[34]، فأجرى مشاورات مع القسم الخاص بالمعاهدات داخل وزارة الخارجية لمراجعة مسودة الاتفاقية وتعديل صياغتها[35]. وقد حصلت الحكومة الألمانية على نسخة منها لدراستها[36]، كما أرسلت مائتي نسخة منها إلى وزارة المستعمرات كي تخبر بها كل ممثلي بريطانيا العظمى في جميع مستعمراتها ومناطق نفوذها[37].

وبعد عودة دراموند هاي إلى طنجة، وجه رسالة طويلة إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار عبر له فيها عن تذمره من عدم فصال كثير من المطالب التي كانت معلقة لفائدة الرعايا البريطانيين، وطالب بالتعجيل بتوجيه مفوض إلى طنجة وكرر طلبه ذاك عدة مرات[38]. غير أن الوزير الجامعي أخبره بأن السلطان أصدر أوامره

(31) الرسالة 37 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانڤيل، طنجة، 15 أبريل 1881؛ والملحق 4 بالرسالة 37، برگاش إلى دراموند هاي، 14 أبريل 1881.

(32) الرسالة 38 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانڤيل، طنجة، 15 أبريل 1881.

(33) الرسالة 41 من المجموعة نفسها، كرانڤيل إلى سفير ألمانيا في لندن، الكونت مونستير (Count Münster) وزارة الخارجية، 19 ماي 1881.

(34) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 339.

(35) الرسالة 45 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى كَرانڤيل، طنجة، 5 غشت 1881. وتتضمن نص المعاهدة الجديدة المقترحة من خمسة عشر فصلا؛ الرسالة 62 من المجموعة نفسها، كَرانڤيل إلى دراموند هاي، وزارة الخارجية، 25 نونبر 1881.

(36) الرسالة 49 من المجموعة نفسها، كَرانڤيل إلى القائم بالأعمال الألماني هير شتوم (Her Stümm)، وزارة الخارجية، 1 شتنبر 1881.

(37) الرسالة 50 من المجموعة نفسها، من وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية، 30 غشت 1881.

(38) F.O. 174/143، دراموند هاي إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار، طنجة، 15 شعبان 13/1298 يوليوز 1881؛ F.O. 174/143، دراموند هاي إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار، طنجة، أكتوبر 1881.

إلى بركَاش بالِاستمرار معه في المفاوضات. ويبدو أن المخزن لم يكن يتوفر على نسخة للمعاهدة التجارية المبرمة سنة 1856، إذ نجده يطلب من دراموند هاي تزويده بواحدة منها(39). وبالرغم من أن دراموند هاي كان على علم برغبة بركَاش في التخلي عن مواصلة تلك المفاوضات، فإنه اضطر إلى الموافقة على اقتراح السلطان في انتظار تعيين مفوض آخر. ثم أكد لوزارة خارجية بلاده، تخوفه الشديد من أن يدفع بعض الناصحين السلطان إلى رفض مقترحاته. كما أنه لم يستبعد أن يلجأ بعض ممثلي الدول الأجنبية إلى تدبير بعض المكائد، وحمل المخزن على الِاعتقاد بأن المقترحات البريطانية المعنية مضرة جدّاً بمستفادات المراسي(40).

2 ـ مقاومة المخزن للضغوط الأوربية الجماعية :

أ ـ الرفض الأولي للمخزن وردود فعل دراموند هاي :

مرَّ أحد عشر شهرا على تلقِّي بركَاش مسودة الِاتفاقية المقترحة من النائب البريطاني، دون أن يقدم له أي جواب في الموضوع(41). وبالرغم من التعليمات التي تلقاها بركَاش للِاستمرار في التفاوض مع دراموند هاي، فإنه رفض الِامتثال لذلك، منذ عودته من الرباط إلى طنجة، وذلك بدعوى أنه طلب من السلطان إعفاءه من تلك المهمة(42). وأمام استمرار النائب البريطاني في مضايقة محمد بركَاش والضغط عليه للحصول منه على أجوبة مقنعة عن المقترحات البريطانية، اضطر النائب السلطاني إلى الإفصاح عن موقف المخزن الصريح منها.

وتبين أن بركَاش طرح مضمون المسودة على أنظار السلطان الذي أولاها كامل العناية، وأنه توصل أثناء وجوده في الرباط بجواب السلطان في موضوعها. ولما كان موقف المخزن هو التحفظ والرفض لكثير من مضامينها، فقد ظل بركَاش محتفظا بتلك الأجوبة، مدة ستة أشهر، دون أن يطلع عليها دراموند هاي لكسب مزيد من الوقت(43). فما الِاعتراضات التي أبداها المخزن على تلك المقترحات ؟ إن معرفة

---

(39) الملحق 1 بالرسالة 65 من مجموعة (5332)، محمد بن عبد العربي بن المختار إلى دراموند هاي، 22 ذي الحجة 15/1298 نونبر 1881. وتحتفظ الخزانة الحسنية في الرباط اليوم على نسختها الأصلية.

(40) الرسالة 65 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 10 دجنبر 1881.

(41) الملحق 1 بالرسالة 68، من دراموند هاي إلى بركَاش، طنجة، 15 مارس 1882.

(42) الرسالة 68 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 19 مارس 1882.

(43) الرسالة 69 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 28 مارس 1882.

موقف المخزن من هذه القضية ذو أهمية بالغة، وهو يعطينا دليلا على مدى التطور الذي حصل في تعامل المخزن مع المشاكل المستعصية التي بدأ التغلغل الأجنبي يطرحها عليه.

ألح المخزن في البداية على ضرورة طرح مضمون المسودة على أنظار العلماء، وذلك بالرغم من الِاعتراض الذي أبداه دراموند هاي على ذلك ؛ لأن عدم الأخذ برأيهم يتنافى مع مضامين الشريعة الإسلامية. واستبعد المخزن أن لا يكون المولى عبد الرحمن قد لجأ إلى استشارة علماء عصره وأن تكون موافقته قد تمت دون استفتائهم في موضوع بالغ الأهمية. ثم أكد أن الإجماع حصل بين السلطان ومستشاريه على أن معاهدة 1856 لن تلحق الضرر بالبلاد، ولذلك تمت المصادقة عليها. أما مسألة استغلال المعادن ومقترحات بريطانيا في موضوع الفلاحة، فقد استحسنها المولى الحسن ووعد بالاهتمام بشؤونها[44].

وعُرضت نسخ من الشروط الواردة في المسودة على العارفين بالموضوع، لدراستها والإدلاء برأي فيها. وحظي ذلك باهتمام بالغ أسفر في نهايته عن المواقف التالية :

ــ إن تخفيض الرسوم على صادرات الحبوب وغيرها من المنتجات بمقدار النصف، أي 5 %، أمر لا يمكن الموافقة عليه أبدا، لأن مستفادات المراسي ستنخفض كذلك بمقدار النصف، ما دام المخزن يوجد في أمسّ الحاجة إلى مزيد من المداخيل.

ــ إن الموافقة على الشرط المتعلق بتسريح صادرات القمح والشعير تسريحا مستمرا أمر غير ممكن، لأن المولى عبد الرحمن احتفظ لنفسه بحق تصديرها أو عدم تصديرها ولا يمكن مخالفة ذلك.

ــ لا يمكن الموافقة على إلغاء احتكار المخزن لواردات الكبريت وملح البارود وشفرات السيوف والكوابيس وتسريح جلبها مقابل 10% من قيمتها، لأنها ليست سلعا تجارية بل هي من أدوات الحرب، ويجب أن يظل استيرادها في يد المخزن تفاديا للفتن في أوساط القبائل.

---

(44) الملحق 1 بالرسالة 69، من المجموعة نفسها، بركَاش إلى دراموند هاي، 1 جمادى الأولى 20/1299 مارس 1882.

ـ لا يمكن الموافقة على تصدير الدواب والماشية والأخشاب وغيرها لحاجة الرعية إليها، فآستفادة الرعية أفضل بكثير للمخزن حتى من مستفادات المراسي[45].

ـ إن المخزن لا يرى ضرراً في الموافقة على توحيد المكاييل والموازين في جميع المراسي، وقد أصدر السلطان أوامره بتنفيذ ذلك[46].

ثم أوضح بركَاش أن موافقة السلطان على مراجعة المعاهدة نبعت من اعتقاده بأن الأمر لن يتعدى إدخال تعديلات طفيفة تستجيب لمقررات مؤتمر مدريد، وبناء على الفوائد التي وعده دراموند هاي بتحقيقها لصالح الخزينة المغربية. كما أوضح أن السلطان لم يكن يعتقد أبدا أن الأمر قد يتجاوز ذلك إلى إدخال شروط يمكن أن تقلل من مداخيله وتلحق أضرارا كثيرة برعاياه. واختتم بركَاش جوابه إلى دراموند هاي بما يأتي :

(...) إن السلطان ما زال واثقا في حكمتك، وسيأخذ نصائحك دائما بعين الاِعتبار. غير أن لكل بلد وجهات نظره الخاصة التي تتماشى مع ما هو مفيد لأهله. ولا يمكن لأي كان معرفة المصلحة الحقيقية لبلد ما أكثر مما يعرفه أهل البلد أنفسهم (...)[47].

بعد هذا الرفض الصريح الذي تضمن دعوة المخزن لدراموند هاي إلى ألاّ يستمر في التدخل في شؤون المغرب، استعطفه بركَاش حتى لا يصر على السلطان بتكليفه بمواصلة تلك المفاوضات، خاصة وأن كثيرا من الدول الممثلة في طنجة أبدت رغبتها في مراجعة معاهداتها السابقة مع المغرب[48]. وكان هذا الموقف الصريح كافيا لإثارة استياء دراموند هاي من بركَاش بالدرجة الأولى، فعاتبه على عدم إخباره بالجواب السلطاني في حينه، ثم أدلى إليه برأيه في رفض المخزن قائلا :

(...) لن أحاول الرد على البراهين التي أمِرت بنقلها إلي والمتعلقة برفض التعديلات المقترحة. لكنني لا أستطيع الاِمتناع عن التصريح بأن وجهات نظر أولئك العظماء الذين عملوا في الماضي والحاضر على إرساء عظمة بريطانيا وثرائها

(45) **نفسها**.

(46) **نفسها**.

(47) **نفسها**.

(48) الملحق 2 بالرسالة 69 من المجموعة نفسها، بركَاش إلى دراموند هاي، 2 جمادى الأولى 21/1299 مارس 1882.

وتفوقها، بصفتها بلداً تجارياً، على بقية دول العالم، هي وجهات نظر تتعارض تمام التعارض مع وجهات النظر غير الليبرالية حول التجارة، والتي يبدو لي أن المستشارين نجحوا إلى حد بعيد في ترسيخها في ذهن جلالة السلطان.

لقد أكّدْتَ بأن «لكل بلاد وجهات نظرها الخاصة التي تتطابق مع ما هو مفيد لرعيتها ولا يمكن لأي كان أن يعرف المصلحة الحقيقية لبلد ما أكثر مما يعرفه أهل البلد أنفسهم». وأجيبك عن هذا بأن حالة الفقر التي يوجد عليها سكان المغرب ـ بالرغم من تمتعه بأراض شاسعة وخصبة كأغلبية كبريات الدول الأوربية ـ علاوة على تجارته ومداخيله الهزيلة، والأعداد الضئيلة من الجيوش البرية الموجودة رهن إشارة جلالة السلطان، وغيرها من علامات الضعف والفقر بالمقارنة معَ أصغر الدول الأوربية ؛ كل ذلك يثبت أن الماسكين بزمام تسيير البلاد، والذين نصحوا السلطان بعدم الِاهتمام بالنصائح الودية التي أُسْدِيَتْ له، قد سلكوا وما زالوا يسلكون نهجا وسياسة لم تؤد إلى تحسين أحوال هذا البلد، وإنما أدت إلى انحطاطه التدريجي وإلى انهياره.

أعتقد أنك، أنت الذي تتوفر على تجربة كبيرة في الشؤون التجارية، سوف تتقبل الحقيقة المحزنة لهذه الملاحظات. وإنني، إذ أعبِّر لك بكامل الحرية عن وجهات نظري، لست مدفوعا في كل ذلك إلا بمشاعر المودة الصادقة، وبالرغبة في تنبيهك أنت وغيرك من مستشاري السلطان إلى ضرورة القيام بالإصلاحات، والعزم على اتخاذ إجراءات حازمة لتطوير الفلاحة وتنمية المبادلات التجارية (...)[49].

يبدو من هذا الكلام الصادر عن شخص اكتسب تجربة كبيرة ومعرفة عميقة بأحوال المغرب أنه ينطوي على نبرة من اليأس الذي بدأ يتسرب إلى نفس دراموند هاي، عن فشل دعواته الإصلاحية التي وجهها زهاء ثلاثين سنة إلى المخزن. لكن ذلك لم يمنعه من مواصلة ضغوطه عليه للوصول إلى أهدافه. فإذا كان قد رفض الدخول في مزيد من المناقشات مع بركَاش، في موضوع الِاعتراضات التي أبداها باسم المخزن ،فإنه كان مصمما على طرح تلك القضايا مجددا في محادثاته مع السلطان مباشرة في زيارة لاحقة. إذ عبر عن اعتقاده أن المولى الحسن كان وما زال «أكثر ذكاء وأحسن استعدادا بشكل يتفوق به على كل مستشاريه وناصحيه»[50]. وتركت وزارة الخارجية لدراموند هاي الحرية الكاملة، لمواصلة الضغط على المخزن لحثه

(49) الملحق 3 بالرسالة 69 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى بركَاش، 26 مارس 1882.

(50) الرسالة 69 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 28 مارس 1882.

على متابعة المفاوضات، أو تأجيل ذلك حتى الزيارة التي كان ينوي القيام بها للسلطان[51]، فاختار دراموند هاي الحل الثاني.

ب ـ ضغوط بريطانية إضافية على المخزن :

في شهر أبريل 1882، حل بمراكش ممثلو دول فرنسا وإسبانيا وإيطاليا. وكان دراموند هاي أيضا في الموعد لتسوية مطالب جديدة لفائدة الرعايا البريطانيين ولمعالجة قضايا أخرى أهمها مراجعة معاهدة 1856[52]. وكانت حالة المغرب العامة وقتئذ سيئة بعد الجفاف المستمر وانعكاساته المعهودة على الحياة الِاقتصادية والِاجتماعية. غير أن ذلك لم يمنع دراموند هاي من مواصلة نهجه المعهود، لحث المخزن على مزيد من الحرية التجارية خاصة على مستوى التصدير.

التقى المولى الحسن بالنائب البريطاني في اجتماع 26 أبريل 1882 الذي استغرق ساعتين، وخصص كله لموضوع المعاهدة الجديدة. واستعمل دراموند هاي في ذلك اللقاء اللهجة نفسها التي خاطب بها محمد بركَاش من قبل[53]، فقارن مؤهلات المغرب الطبيعية وثرواته وحالته العامة مع مثيلتها في أصغر دول أوربا كالدنمارك واليونان. ثم أسهب في الحديث عن الحرية التي كانت المبادلات التجارية تتم بها بين أغلب الدول القوية، موضحا أنها كانت سببا في مزيد من الثراء والِازدهار لصالح رعايا تلك البلدان. كما عاد مجددا للحديث عن رغبة بريطانيا في تحقيق الثراء الذي اكتسبته لصالح المغرب أيضا. وأعلن أن أحسن وسيلة لتحقيق ذلك «(...) هي التخلي عمّا يسمى بـ«ـالعادة» التي كانت سببا في إفقار هذا البلد. وإن استمر بقاؤها، فإنها ستفضي إلى إفلاس الرعية (...)»[54].

وحين أحس دراموند هاي بأن حديثه عن «العادة» ربما تكون له علاقة ما بالتعاليم الإسلامية، نبه إلى أنه لم تكن له نية التدخل في شؤون المغرب الدينية، بل ـ

---

(51) الرسالة 70 من المجموعة نفسها، كَرانفيل إلى دراموند هاي، وزارة الخارجية، 13 أبريل 1882.

(52) **مذكرات دراموند هاي**، ص. 340ـ343؛ الملحق 3 بالرسالة 69 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى بركَاش، 26 مارس 1882.

(53) **نفسها**.

(54) الملحق 1 بالرسالة 71 من مجموعة (5332) السرية، وهو مذكرة طويلة عن الحوار الذي دار بين السلطان ودراموند هاي يوم 26 أبريل في موضوع مراجعة المعاهدة التجارية.

حسب تعبيره ـ «(...) ننصح، بالعكس من ذلك، أن يكون هناك تمسك صارم بتلك التشريعات التي يعلم الجميع أنها تدعو إلى العدل والاستقامة (...)»[55].

وحاول دراموند هاي أن يُظهر للسلطان أن نصائحه تلك لم تكن تهدف إلى تحقيق مكاسب كثيرة لبريطانيا العظمى بقدر ما كان ينوي إرشاد المخزن إلى سبل الثراء والازدهار فقال :

> (...) إن قيمة الصادرات والواردات المغربية من بريطانيا وإليها، تتراوح سنويا ما بين 1.500.000 و2.000.000 ريال. ولا يشكل ذلك سوى جدول صغير أمام بحر واسع من المبادلات التجارية. إذ يبلغ المعدل اليومي للصادرات والواردات البريطانية حوالي 9.000.000 ريال (...)[56].

لكن السلطان أصر على اعتبار تخفيض الرسوم أمراً غير ضروري، ما دامت المواد المرغوب في تصديرها تحظى بالقبول، وما دامت النتيجة ستكون هي التقليل من مداخيل المستفادات. كما أكد أنه «سيكون مكتوف اليدين» بمعاهدة تمنعه من حرية فرض المنع على الصادرات، كما يمكن أن تتسبب في ارتفاع الأسعار وفي قلة المنتجات لفائدة الرعية التي يمكن أن تشتكي من ذلك.

استنتج دراموند هاي من كلام السلطان أنه كان مشبعا بما أسماه بالأفكار القديمة في موضوع التجارة، فقرر التحادث معه بلهجة أقوى. وأكد لجلالته أنه بالرغم من تقديره لوجهات نظره ولحكمته في معالجة القضايا ذات الصلة بالسياسة الخارجية وتسيير شؤون الدولة، فإنه لم يخف عنه أن وجهات نظره تلك تعطي الدليل ـ حسب تعبير دراموند هاي ـ على أنه لم يقم بدراسة جدية للموضوع، وأنه تكونت لديه فكرة خاطئة انطلاقا من المبادئ التي زوده بها مستشاروه لتشجيعه على الاستمرار في تبني النظام والنهج الذي أفضى بالبلاد إلى حالة من الضعف والفقر[57].

ويبدو أن المولى الحسن اقتنع ولو بصفة جزئية ببراهين دراموند هاي، فوافق في نهاية ذلك اللقاء على تعيين اثنين من أمنائه ليتدارسوا معه مضمون المعاهدة الجديدة، ويرفعوا إليه تقريراً بذلك قبل اتخاذ خطوات إضافية، خاصة وأن السلطان أشار إلى

---

(55) **نفسها.**

(56) **نفسها.**

(57) الرسالة 71 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانفيل، مراكش، 29 أبريل 1882.

عدم الجدوى من التسرع في المفاوضات، لأن مناطق المغرب الجنوبية عاشت فترة جفاف قاربت مدتها أربع سنوات تحول دون أي تفكير في تصدير المنتجات الفلاحية. واجتمع النائب البريطاني بالأمينين بناصر غنام وعبد السلام أحرضان يوم 28 أبريل. وتم اختيار هذين الأمينين دون غيرهما لتلك المهمة، لكونهما قاما بزيارات إلى بريطانيا وإلى جهات أخرى في أوربا في مهام تجارية لحساب المخزن. ومن أجل ذلك، كانا أكثر تفهما لأهمية إزالة كثير من الحواجز المفروضة على الصادرات. لكنهما أظهرا في الوقت نفسه تحفظاتهما من التعرفة المقترحة، واعترفا لدراموند هاي بأن موافقة المخزن على تخفيض التعرفة ـ إن كان ضروريا ـ لابد من أن يتحقق بصفة تدريجية[58].

وعند اجتماع الأمينين بالنائب البريطاني، انضم إليهم الوزير علي المسفيوي، وتبادل الطرفان العديد من المراسلات والمحادثات الشفهية إلى درجة أصبح معها دراموند هاي مقتنعا بميل المخزن إلى قبول مقترحاته. وذلك بالرغم من أن بوبكر الغنجاوي قد أبلغه معلومات مؤكدة من داخل القصر أفادت بأن محمد التازي، الذي هو من أكبر أمناء السلطان، كان هو المحرك الأول لاعتراض المخزن على المقترحات البريطانية[59].

ولا بد من التذكير مرة أخرى بأن أحوال المغرب كانت سيئة جدّاً، فتعذر على التجار البريطانيين إيجاد مواد قابلة للتصدير. ونتيجة لذلك، تلقى النائب البريطاني عند وجوده في مراكش، عدة مراسلات من المراسي، يلح فيها التجار البريطانيون على إلغاء المنع المخزني لصادرات المعادن والعظام. واستجابة لأمانيهم، استغل دراموند هاي فرصة توديعه للسلطان صبيحة يوم 15 ماي 1882، فطلب منه الإستجابة لمطالب أولئك التجار. كما انتزع منه وعدا بإرسال الأمين عبد السلام أحرضان، الذي كان يراه متميزا عن غيره بوجهات نظره المتحررة في التجارة، للتفاوض معه في موضوع المعاهدة الجديدة في طنجة. وقد وافق السلطان على تسريح وسق العظام والمعادن، لكنه اشترط توجيه المفاوضين إلى طنجة بعد ظهور علامات مبشرة بسنة فلاحية واعدة[60].

---

(58) **نفسها**.

(59) الرسالة 73 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانفيل، مراكش، 15 ماي 1882.

(60) **نفسها**؛ أيضا الملحق 1 بالرسالة 37 من المجموعة نفسها، من الوزير محمد بن العربي بن المختار، 27 جمادى الثانية 15/1299 ماي 1882.

وبهذا أكد المخزن الحسني مجددا الوعي الذي تولد لديه بعد مؤتمر مدريد ونتائجه السلبية، بالرغبة الأكيدة التي أصبحت لدى الدول الأوربية، لإدخاله في تيار المبادلات الدولية إدخالا لا يتناسب مع إمكانياته ومعطياته الحضارية والإجتماعية. ولكن إلى متى سيستمر المخزن في ذلك النهج للحفاظ على ما تبقى له من سيادة وقوة ؟

جـ ـ تكتل الأوربيين وتماطل المخزن :

تفهمت الحكومة البريطانية مدى الصعوبات التي طرحتها تلك المفاوضات، فعبرت لنائبها عن رضائها بالنتائج البسيطة التي حققها حتى ذلك الحين، وتركت له حرية التصرف لاتخاذ الخطوات القادمة[61]. غير أن الإتصال بالسلطان كان متعذرا لذهابه في حركة إلى سوس، كما أن المخزن علق توجيه المفاوضين لطنجة بتحسن أحوال الفلاحة المغربية. وبعد عودة المولى الحسن من سوس، في ربيع 1883، كتب إليه دراموند هاي لتذكيره بإرسال مفاوضيه إلى طنجة[62]، فكان جواب المسفيوي هو أن المخزن لا يزال عند وعده، غير أن الجفاف والنقص المستمر للمحاصيل الزراعية وارتفاع أثمان المواد الغذائية الأساسية حال دون تنفيذ وعده[63]. وحين تساقطت مقادير قليلة من الأمطار في يناير 1884، عاد دراموند هاي مجددا لتذكير المخزن بإرسال المفاوضين[64]. لكن الأمطار انحبست في فبراير ومارس وخاصة في المناطق الداخلية، فوجد المخزن في ذلك عذرا جديدا لعدم توجيه المفاوضين[65]. ولما أصبح من المؤكد أن المحصول الزراعي لسنة 1884 سيكون جيدا بفضل الأمطار الغزيرة التي تهاطلت في شهر ماي من السنة نفسها، اعتذر المخزن عن عدم إرسال

---

(61) الرسالة 74 من المجموعة نفسها، من كَرانفَيل إلى دراموند هاي، الخارجية البريطانية، 5 يونيو 1882. والرسالة 75 من المجموعة نفهسا، دراموند هاي إلى كَرانفَيل، طنجة، 12 يونيو 1882.

(62) الرسالة 76 من المجموعة نفسها، من كَرانفَيل إلى دراموند هاي، طنجة، 22 مارس 1883.

(63) الملحق بالرسالة 76 من المجموعة نفسها، الوزير علي المسفيوي إلى دراموند هاي، 27 ربيع الثاني 1300/ 7 مارس 1883.

(64) الرسالة 80 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانفَيل، طنجة، 26 يناير 1884؛ الرسالة 81 من كَرانفيل إلى دراموند هاي، وزارة الخارجية، 4 فبراير 1884.

(65) الملحق 1 بالرسالة 82 من المجموعة نفسـها، الوزير محمد بن العربي بن المختار إلى دراموند هاي، 29 فبراير 1884؛ الرسالة 82 من المجموعة نفسـها، من دراموند هاي إلى كَرانفَيل، طنجة، 7 مارس 1884.

المفاوضين بدعوى الحاجة إلى خدماتهم لقضاء بعض المهام، لتهدئة التوتر القائم بين المخزن وفرنسا التي منحت حمايتها للشريف الوزاني. ثم وعد من جديد بإرسالهم إلى طنجة بمجرد نهاية الأزمة مع الفرنسيين[66].

واستأثرت هذه القضية باهتمامات المخزن استئثارا كبيراً، وسبقت الإشارة إلى الدور الذي قام به دراموند هاي لإيجاد حل لتلك المعضلة، حين حث زملاءه الدبلوماسيين في طنجة على المساندة الكاملة للسلطان، أملا في الحفاظ على الوضع الراهن في المغرب. غير أن تلك القضية، بالرغم من خطورتها على مستقبل المخزن، لم تمنع دراموند هاي من اعتبارها مجرد ذريعة واهية للتملص بها من الدخول في مفاوضات تتعلق بالمعاهدة الجديدة. بل حاول تسخير تلك الأزمة لتحقيق أهدافه المرجوة، فأكد للمخزن أن أفضل وسيلة لتقوية مكانته ووضعيته السياسية أمام خصومه، هي العمل على تطوير المبادلات التجارية بين المغرب ودول أوربا[67]. وبعد نهاية الأزمة بين المغرب وفرنسا، تقدم دراموند هاي إلى وزارة الخارجية باقتراح استهدف منه فرض إجماع الدول الأوربية التي ساندت المخزن في أزمته مع فرنسا، على دفعه إلى قبول القيام بإصلاحات شاملة، ومن بينها إصلاح أحوال التجارة، فقال :

(...) إن الوساطة الودية لهذه الدول نتج عنها ردع ولو مؤقت لتصرفات فرنسا إزاء المغرب. أفليس من اللازم على هذه الدول التي يُعتبر السلطان مدينا لها باستقلال بلاده أن تطالب بل، وأن تلح، بلهجة ودية لا تخلو من الصرامة، على جلالته حتى يقوم بإصلاح الإدارة (...) وتحسين أحوال التجارة (...) وأنه إذا لم يستمع السلطان لنصائحهم، فإنه لن يتوقع الحصول منهم على وساطتهم الودية مستقبلا ؟ (...)»[68].

أصبح واضحا من لهجة دراموند هاي هذه أنه فشل بمفرده في انتزاع موافقة السلطان على أمور اقترحها مرارا على المخزن المركزي. واعتقد أن خطوة جماعية موحدة ربما تجعله يصيب الهدف. وفي انتظار ذلك، واصل النائب البريطاني ضغطه على المخزن على انفراد، فوجه رسالة شديدة اللهجة إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار

(66) الرسالة 83 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى كَرانڤيل، طنجة، 26 ماي 1884.

(67) الرسالة 85 من مجموعة (5332) السرية، دراموند هاي إلى كَرانڤيل، طنجة 10 غشت 1884؛ الملحق 1 بالرسالة 85 من المجموعة نفسها، الوزير محمد بن العربي بن المختار إلى دراموند هاي، 26 رمضان 19/1301 يوليوز 1884.

(68) الرسالة 85 سابقة الذكر.

الجامعي، أشار فيها إلى أن إرسال قوة مخزنية إلى أحواز الأنجرة وغيرها من المناطق لتهدئة التوتر الناتج عن أعمال الشريف الوزاني أمر على مستوى كبير من الأهمية، غير أنه لا يعتبره عائقا أمام توجيه مفاوضين لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين أحوال التجارة والزيادة في مداخيل السلطان، خاصة وأن التقارير التي وصلته من نوابه القنصليين في المراسي المغربية أجمعت كلها على حدوث انهيار في حجم المبادلات، أفضى إلى إفلاس العديد من التجار المغاربة والأجانب على السواء. هذا في الوقت الذي كان فيه المحصول الزراعي لسنة 1884 جيدا، فاستمر المخزن مع ذلك في رفض تصدير الحبوب لاحتكار بيعها على يد بعض التجار دون غيرهم[69]. كما أكد دراموند هاي للوزير المغربي أن الصحف الأوربية نقلت أخبار ذلك السلوك إلى الرأي العام. وربما دفع ذلك إلى تساؤل الأوربيين عن جدوى مساندة الدول العظمى، وخاصة بريطانيا، لبلد يرفض العمل بالنصائح الودية الداعية إلى النهوض بالتجارة المغربية وتحسين أحوال الرعية[70]. وكرر دراموند هاي طلبه بالإسراع إلى توفير الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات.

وحين اتجه دراموند هاي إلى بريطانيا في صيف 1884، تلقى نائبه وايط أخبارا أكدت عزم المخزن على توجيه المفاوضين إلى طنجة مباشرة بعد عودة دراموند هاي إلى المغرب[71]، فنقلت إليه وزارة الخارجية الخبر أثناء وجوده في لندن وزودته بتعليمات إضافية لمساعدته في انتزاع موافقة مخزنية على محتويات المعاهدة الجديدة[72]. وحين علمت الغرف التجارية البريطانية بذلك، تدفقت المراسلات من مختلف المدن البريطانية على وزارة الخارجية، مطالبة إياها بمزيد من الضغوط على المخزن لحمله على تبني المبادئ الليبرالية في الميدان الإقصادي[73].

---

(69) الرسالة 86 من المجموعة نفسها، من الغرفة التجارية اللندنية إلى وزارة الخارجية البريطانية، 21 غشت 1884؛ وأخرى من وزارة الخارجية إلى الغرفة اللندنية، 26 غشت 1884.

(70) الملحق 2 بالرسالة 85 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى محمد بن العربي بن المختار، طنجة، 7 غشت 1884.

(71) الرسالة 87 من المجموعة نفسها، وايط إلى كَرانفيل، طنجة، 26 شتنبر 1884؛ الرسالة 88 من المجموعة نفسها، كَرانفيل إلى دراموند هاي، وزارة الخارجية، 21 أكتوبر 1884.

(72) الرسالة 88 من المجموعة نفسها، كَرانفيل إلى دراموند هاي، وزارة الخارجية، 21 أكتوبر 1884.

(73) الرسائل 89، 90 إلى 106 من المجموعة نفسها، وكلها من جمعيات الغرف التجارية في المملكة المتحدة إلى القسم التجاري بوزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في دجنبر ويناير 1884–1885.

غير أن محاولة المخزن لم تكن في الحقيقة سوى وسيلة جديدة لربح مزيد من الوقت، ومنع دراموند هاي من نقل أخبار ذلك الرفض إلى الحكومة البريطانية أثناء إقامته في لندن. ذلك بأن نهج المخزن أسلوب التسويف والمماطلة استمر حتى بعد عودته إلى المغرب، إذ مرت أربعة شهور إضافية دون أن يفي المخزن بالتزاماته[74]. وعبر دراموند هاي عن قلقه من استمرار تلك التصرفات في رسالة إلى كَرانفيل جاء فيها : «إن التماطل والتسويف والإهمال الذي طبع تصرفات المخزن في مثل هذه الأمور لمثبط للهمم»[75]. وفي مارس 1885، اعتذر المخزن من جديد عن عدم إرسال مفوضين عنه، بحجة أن العديد من ممثلي الدول الأجنبية أبدوا رغبة في مراجعة معاهداتهم السالفة مع المغرب. وبناء على ذلك، فإن المخزن لا يمكنه اتخاذ خطوة في الموضوع دون الحصول على موافقتهم الجماعية[76]. وبالرغم من تظاهر دراموند هاي بالِامتعاض نتيجة هذا التأخير الجديد، فإنه في الحقيقة استحسن ذلك الحل، إذ لم يتوقف طوال هذه السنوات التي دَأب فيها على ممارسة ضغوطه على المخزن في موضوع المعاهدة الجديدة، عن إخبار النائب الألماني بتطوراتها[77].

وحين تأكدت وزارة الخارجية البريطانية من موافقة المخزن على الدخول في مفاوضات جماعية، واتضح لها أن ألمانيا وفرنسا وحتى البرتغال أصبحت لها رغبة حقيقية في تجديد معاهداتها مع المغرب، وجهت تعليمات إلى دراموند هاي للتعاون والتنسيق مع بقية ممثلي الدول الأجنبية الراغبين في ذلك[78]. وبالرغم من التفاهم الحاصل بين ڤبير الألماني ودراموند هاي على تحقيق الأهداف نفسها، فإن النائب البريطاني كانت علاقاته جيدة مع النائب الفرنسي فيرو (Féraud). هذا، في حين كانت علاقة فيرو بالألماني ڤبير تتسم بشيء من البرودة وعدم التفاهم. وتمكن دراموند هاي بدهائه الدبلوماسي من التأليف بينهما لتكوين جبهة موحدة أمام المخزن[79].

(74) الرسالة 92 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى بركَاش، 11 يناير 1885؛ ودراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 22 يناير 1885.

(75) **نفسها**.

(76) الملحق 2 بالرسالة 99 من المجموعة نفسها، محمد بن العربي بن المختار، فاس، 29 ربيع الثاني 15/1302 فبراير 1885.

(77) الرسالة 99 من دراموند هاي إلى كَرانفيل، طنجة، 20 مارس 1885.

(78) **نفسها**.

(79) توجد مراسلات عديدة في مجموعة (5332) السرية، متبادلة بين وزارات خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال للِاتفاق على خطة مشتركة بين ممثلي تلك الدول في طنجة للضغط الجماعي على المخزن.

هذا، بينما راهن المخزن المركزي على الدخول في مفاوضات جماعية أملا في خلق تنافس بين تلك الدول ربما ينتهي بعدم التوصل إلى نتيجة تضر بمصالح المغرب الحيوية.

وقبل انسحاب محمد بركَاش من الخدمة المخزنية في نهاية سنة 1885، أطْلِعَ دراموند هاي بتعيين السلطان لكل من محمد اللبادي وعبد الحفيظ برادة للتوجه إلى طنجة، للدخول في المفاوضات[80]. وعند انسحاب بركَاش من طنجة إلى الرباط عوضه محمد الطريس في دار النيابة، وأسندت إلى الكاتب محمد غريط مهمة الإشراف على شؤون المغرب الخارجية. ولذلك اعتمد دراموند هاي، في المدة الأخيرة من مهامه في المغرب، على هذه القناة الجديدة لإبلاغ مراسلاته إلى المخزن المركزي[81].

د ـ رفض المقترحات الأوربية الجماعية :

أخيرا وصل المفوضان اللبادي وبرادة إلى طنجة يوم 3 دجنبر 1885، ومعهما تعليمات مخزنية صارمة بعدم الحسم في نقطة دون إحالتها على السلطان[82]. وبما أن دراموند هاي كان قد سبق له أن أخبر المخزن بوصول تعليمات من الحكومتين البريطانية والألمانية للدخول، رفقة الممثل الألماني الجديد تيستا (Testa)، في المفاوضات، فإن كليهما كانا يعتقدان أن اللبادي وبرادة على علم بذلك، وأنهما سيدخلان معهما في مفاوضات موحدة. لكنه عند أول اجتماع عقد يوم 7 دجنبر، رفض المفوضان المخزنيان الحضور في أي اجتماع يمكن أن يشارك فيه الألماني تيستا، وأكدا عدم قدرتهما على المجازفة بذلك. عندئذ انسحب النائب الألماني بعد أن أقنعه دراموند هاي بذلك، وتمت مراسلة المخزن المركزي في الموضوع. وفي انتظار وصول جواب عن ذلك، اجتمع دراموند هاي على انفراد باللبادي وبرادة للتفاهم على الإضافات والتغييرات المرغوب في إحداثها في محتوى معاهدة 1856. لكن المفوضين أصرا على إظهار تحفظهما من كل الاقتراحات[83]. وكان ذلك كافيا لإقناع دراموند هاي بأهمية تحقيق مزيد من التوحيد للجبهة الأجنبية لمواجهة تصلب المخزن في مواقفه.

---

(80) الرسالة 117 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 31 أكتوبر 1885؛ وألحقت بها رسالة من بركَاش إلى دراموند هاي، بتاريخ 24 أكتوبر 1885.

(81) الرسالة 126 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 25 نونبر 1885.

(82) الرسالة 137 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 3 دجنبر 1885؛ الملحق 1 بالرسالة نفسها، من بركَاش إلى دراموند هاي، 3 صفر 11/1303 نونبر 1885.

(83) الرسالة 139 من المجموعة نفسها، من دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 8 دجنبر 1885.

ومن هنا جاءت توضيحاته للمخزن بأن المفاوضات الجماعية ستكون أكثر فائدة تحاشياً للتناقضات التي يمكن أن تتولد عن مفاوضات متفرقة، وألح على توجيه أوامر عاجلة إلى طنجة لحث اللبادي وبرادة على الدخول في مفاوضات جماعية(84).

ومن جهة أخرى، اعترف دراموند هاي لوزارة الخارجية البريطانية بأهمية التحاق فرنسا بالمفاوضات، فذكر بالدسائس التي عانى منها بسبب الفرنسيين، حين كان بصدد إبرام معاهدة 1856 مع المولى عبد الرحمن. وأبدى رغبته في أن يكون الممثل الفرنسي إلى جانبه عوض أن يجده معارضا لمقترحاته. وأبدى تخوفاته من إقناع فيرو لحكومته بالدخول في معاهدة منفصلة مع المغرب، فتكون تلك فرصة طيبة يستغلها المخزن لرفض الدخول في أي مفاوضات رفضا باتا. ثم كتب دراموند هاي إلى سالزبوري في ذلك الموضوع بما يأتي :

(...) إن إجماع الممثلين الثلاثة على المطالبة بشيء يكرهه السلطان، وأعني تخفيض الرسوم على الصادرات والواردات، سيكون له وقع فعال في نفس السلطان، لأنه سيجد نواب الدول العظمى الثلاث وقد اتفقوا وأجمعوا على حثه لقبول المقترحات المتعلقة بإزالة الحواجز المفروضة على التجارة. كما أن ذلك الإجماع سوف يمنع أيا من ممثلي هذه الدول من تقديم أي مساندة للسلطان تمكنه من الاعتراض على تلك المطالب (...)(85).

أما مساهمة البرتغال، فقد اعتبرها دراموند هاي وتيستا دون فائدة لإحراز نتائج إيجابية في المفاوضات، واكتفى ممثلو الدول الثلاث بحث نواب الدول الصغيرة على توجيه مراسلات إلى المخزن يطلبون منه فيها قبول المقترحات الثلاثية(86).

ومهما يكن من أمر، فإن المخزن اضطر في نهاية المطاف إلى قبول الدخول في مفاوضات جماعية تحت الضغط وأمام تكتل الأوربيين في جبهة واحدة ضده. وانتهت المفاوضات التي لا يتسع المجال هنا للتفصيل فيها، بتبني المقترحات الأوربية التي لم تكن في حقيقتها، سوى تلك التي تقدمت بها بريطانيا من قبل ورفضها المخزن. ومرة أخرى، عرضت على أنظار العلماء والأمناء والعارفين بشؤون التجارة، وتوفرت لدينا نماذج من تلك الاستشارات التي قام بها المخزن لمعرفة وجهات نظر الرعية في تلك

(84) الملحق 1 بالرسالة 139 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى بركاش، 8 دجنبر 1885.

(85) الرسالة 154 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى سالزبوري، سرية، طنجة، 16 دجنبر 1885.

(86) الرسالة 155 من المجموعة نفسها، دراموند هاي إلى سالزبوري، طنجة، 19 دجنبر 1885.

المقترحات، ومن بينها رسالة السلطان إلى أهل سلا[87]، وأخرى إلى أهل فاس[88]. وإذا كانت الأجوبة مختلفة من حيث تفاصيلها، فإنها مالت في مجملها إلى رفض تسريح الموسوقات لما في ذلك من الأضرار على الرعية. وعلل الوزير محمد غريط رفض المخزن المركزي لتلك المقترحات، بناء على الِاعتبارات التي سطرها إلى جون دراموند هاي في الرسالة الآتية :

(...) لكن هذه الإيالة لا تقاس على غيرها من الإيالات في التبديل في الداخل والخارج، لكون هذه الإيالة لا زالت على حالها من التبربر وعدم التمدن. وتزريها (؟) يكون شيئا فشيئا بالِاختبار المعهود. وأما دفعة واحدة، فإن طباعهم تنفر منه حيث لم يعهد ولم يولف، وتلك الإيالات أدركت الغاية في التمدن. وكل من استشير من عرفاء هذه الإيالة وكبرائها وأعيانها في الأمور المقترحة في الشروط المذكورة، يشير بأنها لا تعود بالخير على هذه الإيالة، ونفعها يكون قاصراً على غير هذه الإيالة. وصمموا على ذلك واستدلوا عليه بأدلة واضحة مقبولة لا يختلف فيها آثنان. وأهل كل إيالة أعرف بما فيه صلاحهم من ضده (...)[89].

وبعد ذلك، أجيب ممثلو فرنسا وألمانيا وبريطانيا برسالة مماثلة وصريحة عن رفض المخزن للمقترحات الأوربية الجماعية، وذلك بناء على الِاعتبارات الآتية التي سطرها أيضا الوزير محمد غريط :

(...) إن الداعي لما أشرتم به (...) من الإصلاحات التجارية هو السعي في الخير لهذ الإيالة. فأمرني نصره الله أن نجيبكم عنه بأنه ـ أعزه الله ـ على يقين من محبة دولتكم الفخيمة لدولته الشريفة الناشئة عنها محبتكم لها، وبأن تلك الإصلاحات ظهر لكم الخير فيها بالنسبة لإيالتكم، وكل من استشير من أهل هذه الإيالة في ذلك لا يستحسنه ويجيب عنه بأن فيه الضرر لإيالتهم (...)[90].

(87) الناصري، **م.س**، ج 9، ص. 182ـ184.

(88) المنوني «16 وثيقة عن استشارة السلطان الحسن الأول لنخب من مدينة فاس وما إليها في نازلة اقتصادية»، ضمن: **دار النيابة**، العدد الثامن، 1885.

(89) رسالة محمد المفضل بن محمد غريط إلى دراموند هاي، فاتح شوال 3/1303 يوليوز 1886، المحفظة 46، الرسالة 26، (خ.ع.ت).

(90) F.O. 174/291، محمد المفضل بن محمد غريط إلى نواب الأجناس في طنجة، 23 شوال 25/1303 يوليوز 1886.

وبذلك يكون المولى الحسن وجهازه المخزني قد أصبح واعيا بالأخطار التي كانت تنطوي عليها المقترحات الأوربية. كما يكون برفضه ذاك قد أحبط، ولو بصفة مؤقتة، تحالف الدول الأوربية الثلاث ضده. غير أن ذلك الرفض كانت له أبعاده على مستوى العلاقات الثنائية بين المغرب وبريطانيا في السنوات المتبقية من القرن التاسع عشر.

خاتمة

كان رفض المخزن في مرحلة أولى تجديد بنود معاهدة 1856 على انفراد مع بريطانيا، ورفضه الثاني لإبرام معاهدة جديدة مع الدول الأوربية الثلاث، إيذانا بالفشل الذريع الذي منيت به السياسة التي نهجتها بريطانيا على يد نائبها دراموند هاي في المغرب مدة ناهزت نصف قرن. وكانت خيبة أمل دراموند هاي كبيرة، إذ كانت تحدُوه رغبة أكيدة في إنهاء مهامه في المغرب بتوقيع معاهدة تجارية جديدة لفائدة بلاده. وأشارت الصحف الصادرة في طنجة إلى أن «(...) المحبة التي كانت بين الدولة الشريفة ودولة النجليز تبدلت حيث لم يبق في خدمة الجناب الشريف المهندس سيلبة وقائد الطبجية بطنجة، وأبدل الرايس النجليزي الذي كان بالبابور برايس من البلجيك (...)»[1]. ومن جهة أخرى، فإن المخزن رفض استغلال معدن بلاد الأنجرة على يد القبطان الإنجليزي وارن (Warren)، كما ظلت أمور وقضايا عديدة دون فصال لصالح الرعايا البريطانيين في المغرب.

وحاول الحاجب موسى بن أحمد طمأنة دراموند هاي بأن «(...) المحبة بين الدولتين (...) راسخة صافية متتابعة متوالية (...)»[2]. وحين علم المولى الحسن بقرار أصدرته وزارة الخارجية البريطانية بتقاعد دراموند هاي عن الخدمة لكبر سنه، وجه رسالة في الموضوع إلى الملكة ڤكتوريا، أثنى فيها الثناء الكبير على النائب البريطاني فقال :

(...) إن منيسطروكم العاقل الكبلير جان هي درامنض هي صاحب النيشانات المخصوصة الزاهية والمراتب الفاخرة الباهية (...) كملت مدة خدمته بإيالتنا

(1) F.O. 174/292/1، رسالة محمد بن العربي بن المختار، إلى دراموند هاي، 29 محرم 7/1303 نونبر 1886.

(2) F.O. 174/107، رسالة موسى بن أحمد إلى دراموند هاي، 21 محرم 29/1303 أكتوبر 1886.

السعيدة معنا ومع أسلافنا المقدسين هذه مدة من السنين، أرحتموه إراحة اعتزاز وحليتموه بحلى الِإعتناء والِإمتياز (...).

أما ما أبداه منيسطروكم المذكور في مدة خدمته بإيالتنا من جميل المصارفة في الأمور وحسن السيرة والسعي المشكور، فكله من محبتكم عنوان ودليل وبرهان (...). نعم المنيسطر المشار إليه من كمال ذكائه وفطانته وحسن سيرته ووساطته، بالغ في مدة خدمته في المحافظة على عهود محبة الجانبين وصيانتها من التبديل والتغيير، ولم يأل جهدا في السعي لها في النماء والتثمير، فازدادت تأكيداً رسوخا وتجديدا. لَمِثْله من يتوسط بين الأحباء، جُزِيَ خيرا على ذلك وبقي كما يحب ويشاء (...)[3].

وتقاعد دراموند هاي عن الخدمة سنة 1886، فدخلت العلاقات الثنائية بين المغرب وبريطانيا في مرحلة جديدة اتسمت بمظاهر التوتر، خاصة بعد دخول ألمانيا حلبة الصراع على المغرب، فقام النائب البريطاني الجديد كَربي كَرين (Kirby Green) بممارسة ضغوط قوية على المخزن بين سنتي 1886 و1891 لانتزاع موافقته على مد خط تلغرافي وتجديد المعاهدة التجارية التي رفضت أيام دراموند هاي. ودخلت علاقات المغرب مع بريطانيا في مرحلة الأزمة، حين قام النائب البريطاني إيوان سميث (Euan Smith) بتعيين نائب قنصلي بريطاني في فاس دون موافقة من المخزن. كما مزق نسخة المعاهدة التجارية أمام أنظار السلطان مولاي الحسن الذي أمر نائبه الطريس بالِاحتجاج على ذلك بالكتابة إلى اللورد سالزبوري[4]. وبالرغم من تعويض إيوان سميث بنائب جديد وما صاحبه من انفراج نسبي بين الطرفين، فإن معالم التلاشي والقطيعة بين البلدين بدأت تتضح، بينما بدأت تبدو في الأفق بوادر التقارب الفرنسي ـ البريطاني.

وكانت وفاة ڤكتوريا في يناير 1901، وتولية إداوارد السابع (Edouard VII) (1901ـ 1910)، الذي كان شديد الإعجاب بفرنسا، سببا في تقرب بريطانيا من

---

(3) F.O. 174/107، نسخة من رسالة المولى الحسن إلى الملكة ڤكتوريا، 1 ذي الحجة 31/1303 غشت 1886.

(4) نسخة مما كتب به لوزير الأمور الخارجية بدولة النجليز، اللورد سالزبوري، 5 ذي الحجة 1/1309 يوليوز 1892، المحفظة 46 الرسالة 74، (خ.ع.ت)؛ نسخة مما أجيب به وزير الأمور البرانية للدولة الفخيمة النجليزية، اللورد روزبوري (Rosebery)، 14 جمادى الأولى 4/1310 دجنبر 1893، المحفظة 46، الرسالة 79، (خ.ع.ت).

فرنسا للحفاظ على مكتسباتها الاِستعمارية وتعزيزها في مواجهة محتملة ضد ألمانيا. وانتهى التقارب الفرنسي ـ البريطاني إلى الاِتفاق الودي الذي أبرم في 8 أبريل 1904. وبموجب المادة الثانية والسابعة منه، تركت بريطانيا لفرنسا صلاحية التصرف في المغرب. وأثبتت بريطانيا بذلك تخليها نهائيا عن مؤازرتها للمغرب، مخالفة بذلك تقليدا طبع العلاقات المغربية ـ البريطانية خلال سنوات طويلة من تاريخهما المشترك.

وقد حاولنا في هذا الكتاب تتبع مختلف المراحل التي مرت بها العلاقات المغربية ـ البريطانية على المستويات الاِقتصادية والسياسية والاِجتماعية، ومن ثم جاءت فكرة تقسيمه إلى خمسة فصول ذات اهتمامات ومواضيع مشتركة. وكانت الغاية من تخصيص فصل تمهيدي لتطور العلاقات التاريخية بين البلدين، هي إعطاء فكرة عامة عن الظروف التي كون فيها الطرفان رصيدا تاريخيا مشتركا بينهما؛ ذلك الرصيد الذي كان له أثره على تمتين العلاقات الثنائية بينهما، خلال القرن التاسع عشر وحتى سنة 1904.

ونظراً للأهمية التي احتلتها معاهدة 1856 بين البلدين، أفردنا لها فصلا خاصا لتوضيح الظروف العامة التي أحاطت بإبرامها؛ تلك المعاهدة التي قلبت أوضاع المغرب رأسا على عقب وعلى جميع المستويات. وقبل الحديث عن التأثير الذي أحدثته تلك المعاهدة على المجتمع المغربي وعلى الحياة الاِقتصادية لسكانه، لم نجد بُداً من تخصيص الفصل الثاني للحديث عن الموقف الذي اتخذته بريطانيا من الأطماع الإسبانية في شمال المغرب. واتضح في هذا الفصل مدى الاِهتمام الذي أولته بريطانيا بكل ما يحول دون استقرار إسبانيا في إحدى الجهات الشمالية للمغرب. وكان المخزن يعتقد عن حسن نية أن بريطانيا أصبحت صديقا حقيقيا له وساهرا على مصالحه الحيوية. في حين كانت بريطانيا لا تسعى إلا لحماية مصالحها المتوسطية والسعي في الوقت نفسه إلى تعزيز نفوذها عند المخزن.

وبعد نهاية الحرب المغربية ـ الإسبانية، شهدت الحركة التجارية نوعا من الاِنتعاش، وبدأت مرحلة التطبيق الكامل لبنود معاهدة 1856 التجارية. وقد خصصنا فصلا كاملا للمبادلات التجارية بين المغرب وبريطانيا لمعرفة مدى أهمية التجارة في الاِهتمامات البريطانية في المغرب، وتبينت الهيمنة الكاملة لبريطانيا على تلك التجارة. وأبرزنا، على قدر الإمكان، النتائج التي ترتبت على معاهدة 1856 والتي كان لها أثر على مختلف فئات المجتمع المغربي.

وكان اهتمامنا بالتجارة بين المغرب وبريطانيا من الأسباب التي دفعتنا إلى تخصيص الفصل الرابع من هذا الكتاب لقضايا المغاربة اليهود ومسألة الحماية القنصلية، وذلك نظرا لارتباط ظاهرة الحمايات بوضعية اليهود وبأحوال التجارة المغربية بصفة عامة. واتضح أن بريطانيا ساهمت إلى حد بعيد في إحداث تغييرات جذرية في وضعية المغاربة اليهود. إذ نصبت نفسها مدافعة عن حقوقهم، دون أن تتنبه للخلل الذي يمكن أن يترتب عن ذلك التدخل حتى لليهود أنفسهم.

أما الفصل الخامس، فخصصناه للحديث عن السياسة الإصلاحية للمخزن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فحاولنا التعرض فيه لكل المجالات التي دعته بريطانيا إلى إصلاحها، فاتضح أن تلك الإصلاحات المزعومة لم تكن مسخرة سوى لمصلحة الأجانب، وأوردنا أمثلة كثيرة على ذلك. وكنا نود تخصيص فصل سادس للوجود البريطاني في جنوب المغرب. غير أن الوثائق المتوفرة لدينا في هذا الموضوع كثيرة جداً، فأجَّلنا الخوض فيها إلى مناسبة لاحقة.

واتضح في الفصل الختامي، بعد فشل بريطانيا في تجديد معاهدة 1856، أن نهاية مدة خدمة جون دراموند هاي في المغرب سنة 1886 حملت في طياتها بوادر انهيار نفوذ بريطانيا في المغرب. غير أن هذا النفوذ ما لبث أن عاد بقوة بعد وفاة السلطان المولى الحسن وتولية المولى عبد العزيز. وسيكون هذا موضوعا لدراسة أخرى، نحن بصدد إنجازها، تغطي المدة الزمنية الممتدة من سنة 1886 ـ التي ينتهي فيها هذا الكتاب ـ وسنة 1912 التي دخل فيها المغرب تحت نفوذ الحماية الفرنسية. ومعلوم أن بريطانيا لم تتخل عن مراقبة تطورات الأوضاع في المغرب، واختارت تقديم السند الكامل للسلطات الاستعمارية الفرنسية ومؤازرتها في إطار الوفاق الثنائي الذي طبع العلاقات الفرنسية ـ البريطانية، تحسبا لمواجهة ألمانيا التي بدأت تهدد التوازن الأوربي بقوة.

مَلَاحِقُ

لائحة وزراء خارجية بريطانيا ما بين 1852 ـ 1886
(اللوحة 18)

تواريخ التنصيب	أسماء الوزراء
27 فبراير 1852	آرل مالمسبوري (Earl of Malmesbury)
دجنبر 1852	اللورد راسل (Lord John Russel)
21 فبراير 1853	آرل كلارندن (Earl of Clarendon)
26 فبراير 1858	آرل مالمسبوري (Earl of Malmesbury)
18 يونيو 1859	اللورد راسل (Lord John Russel)
3 يونيو 1865	آرل كلارندن (Earl of Clarendon)
6 يوليوز 1866	اللورد ستانلي (Lord Stanley)
9 دجنبر 1868	آرل كلارندن (Earl of Clarendon)
6 يوليوز 1870	آرل كَرانفيل (Earl Granville)
21 فبراير 1874	آرل دربي (Earl of Derby)
2 أبريل 1878	الماركيز سالزبوري (Marquess of Salisbury)
28 أبريل 1880	آرل كَرانفيل (Earl Granville)
24 يونيو 1885	الماركيز سالزبوري (Marquess of Salisbury)
6 فبراير 1886	آرل روزبوري (Earl of Rosebery)

لائحة النواب القنصليين البريطانيين بالمراسي المغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر
(اللوحة 19)

المراسي	النواب القنصليون	مدة الخدمة
طنجة	ت. ف. ريد (T. F. Read)	نائب عن د. هاي منذ 1859
	هوارس وايط (H. White)	سكرتير خاص لهاي 1859
تطوان	فرانك د. هاي (F. D. Hay)	1851 - 1856
	جيمس د. هاي (James D. Hay)	1857
	كريي كَرين (K. Green)	1860 - 1861
العرائش	دانكن (Duncan)	1856 - 1868
	إيموسي (Imossi)	1871 - 1892
الرباط	إلتون (J. Elton)	1846 - 1856
	بارو (P. Barow)	1857 - 1862
	جيمس د. هاي (James D. Hay)	1863 - 1867
	وولردج (Wooldrige)	1868 - 1872
	فروست (J. Frost)	1872 - 1889

المراسي	النواب القنصليون	مدة الخدمة
الدار البيضاء	وولردج (F. Wooldrige)	1868 - 1857
	دوبوي (H. L. Dupuis)	1872 - 1868
	لابين (Y. Lapeen)	1884 - 1872
الجديدة	جـ. ردمان (J. Redman)	1857 - 1852
	ستوكس (O. Stokes)	1872 - 1857
	أ. ردمان (A. Redman)	1886 - 1872
أسفي	كارستنسن (F. Carstensen)	1865 - 1858
	إلتون (W. J. Elton)	1867 - 1866
	فورد (L. Forde)	1868
	يوناط (J. Hunot)	1869 حتى نهاية القرن
الصويرة	كارستنسن (F. Carstensen)	1874 - 1865
	كَريس (W. Grace)	1874 - 1873
	روبرت د. هاي (R. D. Hay)	1879 - 1874
	بايتون (Ch. Payton)	1885 - 1879

ٱلْمَصَادِرُ وَٱلْمَرَاجِعُ

المصادر والمراجع

١ ـ المصادر والمراجع العربية :

ابن زيدان (عبد الرحمن)، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، خمسة أجزاء، 1929.

ـ **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، المطبعة الملكية، جزءان، الرباط، 1961.

ـ **العلائق السياسية للدولة العلوية**، (خ.ح)، تحت رقم (47 311ز).

أفا (عمر)، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822ـ1906)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988.

بن الصغير (خالد)، «معارضة بريطانية للسياسة الأمريكية تجاه المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، في مجلة **دار النيابة**، العددين 14ـ15، السنة الرابعة، 1987.

ـ **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856ـ1886**، نشر دار ولادة، الدار البيضاء، 1990، 505 ص.

ـ **المغرب في الأرشيف البريطاني : مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن (1845ـ1886)**، نشر دار ولادة، الدار البيضاء، 1992، 582 ص.

ـ **صدفة اللقاء مع الجديد : رحلة الصفار إلى فرنسا (1845ـ1846)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995، ضمن سلسلة : نصوص وأعمال مترجمة، وهو تعريب ومساهمة في تحقيق الكتاب الآتي :

Suzan Miller, **Disorienting Encounters : Travels of a Moroccan Scholar in France in 1845-1846**, University of California Press, Berkeley, Los Angeles, Oxford, 1992.

بن الصغير (خالد)، «المغرب بين النفوذ البريطاني والألماني خلال القرن التاسع عشر»، ضمن أعمال ندوة : **المغرب وألمانيا**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1991، ص. 51ـ66.

ـ «الحركة التجارية بمرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، ضمن أعمال ندوة : **طنجة في التاريخ المعاصر 1800ـ1956**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1991، ص. 79ـ97.

ـ «الحركة التجارية بمرسى الصويرة (1850ـ1880)»، ضمن أعمال ندوة : **الصويرة، الذاكرة وبصمات الحاضر**، ص. 151ـ165، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، 1994.

ـ «التقارير القنصلية البريطانية كمصدر للتاريخ الإقتصادي للمغرب خلال القرن التاسع عشر»، ضمن أعمال ندوة : **التجارة في علاقاتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب**، الجزء 2، ص. 211ـ225، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، الدار البيضاء، 1992.

التوزاني هراج (نعيمة)، **الأمناء بالمغرب في عهد مولاي الحسن (1290ـ1311/1873ـ1894)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط، 1979.

التوفيق (أحمد)، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1830ـ 1912)**، الطبعة الثانية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط، 1983.

الجعايدي (إدريس)، **إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار**، نسخة مصورة بالخزانة الصبيحية، سلا.

الخطابي (محمد)، **فهارس الخزانة الحسنية**، المجلد الخامس، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1986.

داود (محمد)، **تاريخ تطوان**، مطبعة المهدية، الأجزاء 4 و5 و6 و8، 1956ـ1970.

روجرز (ب.ج)، **تاريخ العلاقات الإنجليزية ـ المغربية حتى سنة 1900**، ترجمة يونان لبيب رزق، الدار البيضاء، 1981.

زنيبر (محمد)، «هل هناك مصادر داخلية للإصلاح؟»، في : **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1986، ص. 327ـ352.

سكيرج (عبد الغني)، «مذكرة الزبير سكيرج (1850ـ1932)»، في : **دار النيابة**، العدد الثامن، 1985.

عياش (جرمان)، «جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860»، في : **دراسات في تاريخ المغرب**، الدار البيضاء، 1986.

الفاسي (عبد الإلاه)، **مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1830ـ1912)**، منشورات جمعية رباط الفتح، الرباط، 1996، 385 ص.

الفشتالي (عبد العزيز)، **مناهل الصفا في أخبار ملوك الشرفا**، تطوان، 1964.

الفكَيكَي (حسن)، **قليعة ومشكلة الوجود الإسباني بمليلية (1497ـ1859)**، دبلوم الدراسات العليا، نوقش في كلية الآداب بالرباط سنة 1984 (غير منشورة).

المنصور (محمد)، «الجهود المغربية من أجل استرجاع سبتة في عهد مولاي سليمان (1822ـ1972)»، ضمن **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، العدد 5ـ6، 1979، ص. 29ـ44.

المنوني (محمد)، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج 1، الطبعة الأولى، الرباط، 1973.

ـ «16 وثيقة في استشارة السلطان الحسن الأول لنخب من مدينة فاس وما إليها في نازلة اقتصادية»، في : **دار النيابة**، العدد 8، 1985.

الناصري (أحمد)، **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الأجزاء 7، 8 و9، الدار البيضاء، 1956.

الوثائق (دورية)، مديرية الوثائق الملكية، المطبعة الملكية، الرباط، الأجزاء 2، 3، 4، 5، 1976ـ1981.

الوزاني (المهدي)، **النوازل الجديدة الكبرى**، الجزء 3، طبعة حجرية، فاس، 1910.

II ـ المصادر والمراجع الأجنبية :

1 ـ الوثائق البريطانية :

A - Foreign Office Correspondence at the Public Record Office.

F.O. 99 : Correspondence emanating from the British Legation in Tangier to the Foreign Office. Volumes : 65, 66, 71, 72, 73, 76, 77, 78, 79, 83, 84, 97, 98, 100, 103, 104, 111.

F.O. 174 : Archives of the British Consulate at Tangier, Volumes and boxes : 78, 79, 82, 83, 88, 89, 103, 107, 111, 132, 133, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 294/3.

B - Confidential Prints :

Volumes : 819, 840, 1030, 3177, 3309, 3645, 3689, 3972, 4900, 5332.

C - Commercial Reports :

Reports From Her Majesty's Ministers and Consuls. Trade and Commerce, in : **Parliamentary Papers** : Account and Papers ; Reports From 1857 to 1880.

2 ـ المراجع الرئيسة المعتمدة :

ARNAUD, Louis, **Au temps des Mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912**, Casablanca, 1912.

AUBIN, Eugène, **Le Maroc d'Aujourd'hui**, Paris, A. Colin, 1904.

AYACHE, Germain, «Aspects de la crise financière au Maroc après l'expédition espagnole de 1860», in **Etudes d'Histoire Marocaine**, Rabat, 1979, pp. 97-138.

BAIROCH, Paul, «Commerce International et genèse de la Révolution industrielle en Angleterre», in **A.E.S.C**, Mars-Avril 1973, pp. 541-571.

BENJELLOUN, Abdelmajid, **Fragements d'histoire du Rif Oriental**, 1995, Rabat.

BEN SRHIR, Khalid, «Une source de l'histoire économique marocaine : les rapports consulaires britanniques», in **Hespéris-Tamuda**, fascicule unique, 1990, pp. 183-190.

— — «Le traité de Moulay Yazid avec l'Angleterre (1791)», in **Hespéris-Tamuda**, fascicule 1, 1991, pp. 127-149.

— — «A Document Advocating the introduction of Economic Liberalism in Morocco (1855)», in **Hespéris-Tamuda**, fascicule 2, 1992, pp. 75-98.

— — «Le rapport du Capitaine Ingelfield sur le Makhzen et la tribu des Zemmours (1891)», in **Hesperis-Tamuda**, fascicule unique, 1994, pp. 141-162.

— — et ENNAJI (Mohamed), «La Grande-Bretagne et l'Esclavage au Maroc au XIXème siècle», in **Hespéris-Tamuda**, fascicule 2, 1991, pp. 249-281.

BERRADI, Lhachemi, «Les Chorfas d'Ouezzane, le Makhzen et la France, 1850-1912, Aix-en-Provence, 1971, Thèse inédite.

BROOKS, L.A.E., **A Memoir of Sir John Drummond Hay** Sometime Minister at the Court of Morocco, London, 1896.

CAILLE, Jacques, «L'abolition des tributs versés au Maroc par la Suède et le Danemark», in **Hespéris**, 1958.

CANAL, J., «Les troubles de la frontière du Maroc», in **Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie d'Oran**, 1886.

CASTRIES, C.H. de, **Les Sources inédites de l'histoire du Maroc**, première série, Angleterre, t. 1, 2, 3, Paris, 1918.

CATTENOZ, H.G., **Tables de concordance des Ères Chrétienne et Hégirienne**, Rabat, 1961.

COSSÉ-BRISSAC, Philippe de, «Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie (1830-1847)», in **Hespéris**, 1931, Vol. XIII, 35-115, pp. 133-225.

CUNNINGHAME, Graham, **Moghreb-el-acksa, A Journey in Morocco**, New York, 1930.

CROUZET, F., «Commerce et Empire : L'expérience britannique», in **A.E.S.C**, Mars-Avril 1964, pp. 281-310.

DANZIGER, R., «The British Consular Reports As A Source For Morocco's Internal History During the Reign of Sidi-Muhamed Ben Abdellah (1751-1790)», in **the Maghreb Review**, Vol 5, 6, 7, 1982.

DAVIS, John, **The History of the Second Queen's Royal Regiment**, Vol 1, **The English Occupation of Tangiers, From 1661 to 1684**, London, 1887, 332 p.

DE LA MARTINIERE, Henri, **Souvenirs du Maroc**, Paris, 1919.

DUNTON, John, **A True Journal of the Sally Fleet with the Proceeding of the Voyage**, London, 1637, a copy of it was in the Bodelein Library, Oxford, reproduced in 1970, 26p.

EL MANSOUR, M., **Political And Social Developments in Morocco Under The Reign of Mawlay Sulayman (1792-1822)**, University of London, Ph.D Thesis, 1981.

— — **Morocco in the Reign of Mawlay Sulayman**, Menas Press LTD, Cambridgeshire, England, 1990, 248p.

— — «Ceuta in Anglo-Moroccan Relations (1806-1815)», in **The Maghreb Review**, VI, N° 4-6, July-December 1979, pp. 129-133.

Encyclopédie de l'Islam, - Article «Dhima», Vol. 5, p. 234-238. - Article «Imtiyâzât», Vol. 15, p. 1217. - Article «Islâh», Vol. 6, p. 246.

FISHER, Godfrey, **Barbary Legend, War, Trade and Piracy in North Africa**, Oxford, 1957.

FLOURNOY, Francis R., **British Policy Towards Morocco in the Age of Palmerston, 1830-1865**, Baltimore, 1935.

— — «Political Relations of Great Britain with Morocco From 1830 to 1841», in **Political Science Quarterly**, Vol XIVII.

GRATT, G.T., **Gibraltar and the Mediteranean**, New York, 1952.

GRILLON, P., **Un Chargé d'Affaires au Maroc, la correspondance du Consul Louis Chénier 1767-1782**, Paris, 1970.

GUILLEN, Pierre, **L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905**, Paris, P.U.F, 1967.

HALL, Luella, **The United States and Morocco, 1776-1956**, New Jersey, 1971.

HAY, John Drummond, **Journal of an Expedition to the Court of Marocco in the year 1846**.

HAY, John Drummond, **Western Barbary : its Wild Tribes and Savage Animals**, 1861.

HOOKER, J.D. and Ball, J., **Journal of a Tour in Morocco and the Great Atlas**, London, 1878.

HOPKINS, J.F.R., **Letters From Barbary 1576-1774**. Arabic Documents in the Public Reccord Office, Oxford University Press, 1982.

JOLY, A., «Tétouan», in **Archives Marocaines**, t.VIII, p. 519-534.

JULIEN, C.-A., **Histoire de l'Afrique du Nord**, Paris, 1978, vol. 2.

KEEN, Emily, **My Life Story**, London, 1911.

KENBIB, Mohammed, «Système impérial et bourgeoisie comparadore au Maroc au 19ème siècle», in **Revue d'Histoire Maghrébine**, Tunis, Juin 1986, n° 41, pp. 68-100.

— — **Juifs et Musulmans au Maroc, 1859-1948**. Contribution à l'étude des relations inter-communautaires en terre d'Islam, Publ. de la Faculté des Lettres et des Science Humaines de Rabat, 1994, 756p.

— — **Les Protégés**. Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc, Publ. de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1996, 389p.

LAROUI, Abdallah, **Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain (1830-1912)**, Paris, Maspéro, 1977.

LEARED, Arthur, **Morocco and the Moors**, London, 1876.

LEFEBVRE, G., **Napoléon**, Paris, 1957.

MEUNIER, Dominique, «Le consulat anglais à Tétouan sous Anthony Hatfeild (1717-1728); étude et édition de textes», Publ. de la **Revue d'Histoire Maghrébine**, Vol. 4, Tunis, 1980, 111p.

MIEGE, Jean-Louis, **Le Maroc et l'Europe, 1830-1894**, 4 vols, PUF, Paris, 1961-1963.

— — **Documents d'Histoire économique et sociale marocaine au XIXème Siècle**, C.N.R.S, 1969.

MILLER, S.G., **Disorienting Encounters : Travels of a Moroccan Scholar in France in 1845-1846**. Translated and Edited by Susan Gilson Miller, University of California Press, 1992.

NEHLIL, Mohamed, **Lettres chérifiennes**, Paris, 1915.

PARSONS, F.V., **The origins of the Morocco Question 1800-1900**, London, Duckworth, 1976.

PENNELL, Richard, «John Drummond Hay : Tangier as the centre of a spider's web», in **Tanger, 1800-1956, Contribution à l'histoire récente du Maroc**. Publ. de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1991, p. 107-134.

PLAYFAIR, R.L., and ROBERT Brown, **A Bibliography of Morocco, From the Earliest Times to the End of 1891**. Royal Geographical Society, Supplementary Papers, Vol. 3, Part 3, London, 1893.

RENOUVIN, Pierre, **Histoire des Relations Internationales**, Vol. 5, Paris, 1954.

ROGERS, P.G., **A History of Anglo-Moroccan Relations to 1900**, London, 1978.

ROHLFS, Gerhard., **Adventures in Morocco and Journey Through the Oases of Draa and Tafilelt**, London 1874.

ROLLMAN, W.J., **The New Order in A Precolonial Muslim Society : Military Reform in Morocco**, T2. (Ph. d) University of Michigan (inédite).

ROSTOW, W., **Les Etapes de la Croissance Economique**, Paris, 1970.

SCHRŒTER, Daniel, **Merchants of Essaouira : Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco, 1844-1886**, Cambridge, 1988, 322p.

SIMOU, Bahija, **Les réformes militaires au Maroc de 1844 à 1912**, Publ. de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1995, 527p.

TROTTER, Philip D., **Our Mission to the Court of Morocco, in 1880 Under Sir John Drummond Hay**, K.C.B., Edinburgh, 1881, 306p.

URQUHART, David., **The Pillars of Hercules or a Narrative of Travels in Spain and Morocco, in 1848**, London, T1, 1850.

VEYRE, G., **Au Maroc dans l'Intimité du Sultan**, 1905.

WEINER, Jerome, B., «Anglo-Moroccan relations in the First Decade of the Occupation of Tangier (1662-1672)», in **Hespéris-Tamuda**, Vol. XVIII, 1978-1979, pp. 63-75.

WINDUS, John., **A Journey to Mequinez**, 1725.

فهارس عامة

فهرس الأعلام والمجموعات البشرية*

(*) أسقطنا من هذا الفهرس اسم جون دراموند هاي وبريطانيا والبريطانيين.

فهرس أسماء الأماكن

فهرس اللوحات

فهرس الصور والوثائق

فهرس المحتويات



خالد بن الصغير، أستاذ التاريخ بالمدرسة العليا للأساتذة في الرباط. يهتم بالبحث في تاريخ المغرب المعاصر، وفي موضوع العلاقات المغربية ـ البريطانية بصفة خاصة. حصل على جائزة المغرب للكتاب تخصص العلوم الإنسانية، سنة 1990. وصدرت له أعمال تاريخية، ترجمها من الإنجليزية، في مواضيع تتصل بتاريخ المغرب في الفترة المعاصرة. كما شارك في تأليف كتب التاريخ المقررة في البرامج الجديدة للتعليم الثانوي.

* * *

هذا الكتاب وإن كان يتناول العلاقات المغربية ـ البريطانية في القرن التاسع عشر، يختلف عن التاريخ الدبلوماسي بمعناه التقليدي. فالباحث لا يقف عند سرد الحوادث وتتبع المناورات السياسية، ولكنه ينفذ إلى صلب التاريخ بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية ليقدم لنا صورة حية للدولة والمجتمع المغربيين وهما يواجهان الأطماع الاستعمارية.

محمد المنصور، جامعة محمد الخامس، الرباط.

إن كتاب خالد بن الصغير هذا يفرض نفسه في مجال الكتابة التاريخية المغربية بدقة مقاربته وقوة تحليله وتماسكه. وتكمن إحدى خصوصياته في اعتماد مؤلفه على مجموعات نفيسة من الوثائق، ولاسيما المحفوظ منها في دور الأرشيف البريطانية في لندن والتي لم تستثمر من قبل.

ومما لاشك فيه أن إدماجها المُتَّزن في هذا الكتاب المحكم البناء يضفي عليه طابعا مجدداً ويجعل منه مرجعا بالغ الأهمية سواء لدراسة بعدٍ خاص هو التاريخ الدبلوماسي للمغرب أم لدراسة بعد أعم هو تطور الدولة والمجتمع في هذا البلد.

محمد كنبيب، جامعة محمد الخامس، الرباط.